جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم الدراسات الدولية

البعد الإقليمي في السياسة الخارجية التركية

رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: الدراسات الدولية

إعداد الطالبة:

بيسان مصطفى موسى

إشراف:

أ.د عبد الوهاب بن خليف

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د/ بلقاسم بومهدي ..... رئيسا

أ.د/ عبد الوهاب بن خليف ..... مقررا

د/ مراد فول..... مناقشا

د/ مصطفى صايج..... مناقشا

د/ عبد الله هوادف..... مناقشا

د/ عبد المالك حطاب..... مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

إهـــــــــداء

إلى نبع العطاء وفيض المحبة والدي الكريمين أطال الله في عمرهما،

إلى زوجي وأولادي الذين تعبوا معي،

إلى إخوتي،

إلى زملائي وأساتذتي،

أهدي هذا العمل.

شكـــر وتقديـــــر

أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ المشرف،

الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن خليف الذي لم يبخل علي

بنصائحه رغم انشغالاته الكثيرة طيلة سنوات البحث.

كما أشكر زملائي الدكاترة توفيق بوقعدة

وعلي لكحل وسليم شيخاوي

وكل موظفي الكلية

وخاصة موظفي مكتبة العلوم السياسية

على تعاونهم ومساعدتهم.

والشكر موصول للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على الجهود التي بذلوها

لتقييم هذا العمل.

خـطـة البـــحـــث

مقدمـــــــــة

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية.

المبحث الأول: العامل الجغرافي

المبحث الثاني: العامل التاريخي –الحضاري–

المبحث الثالث: النسيج الإجتماعي والعرقي

المبحث الرابع: دور النخبة التركية.

المطلب الأول: تطور النخبة الكمالية الحاكمة في الجمهورية التركية (1924-2002)

المطلب الثاني: مرحلة الصراع بين الكمالية الدولة والأحزاب السياسية

المطلب الثالث: العثمانيون الجدد

المطلب الرابع: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية (وفق تصور العثمانية الجديدة)

المبحث الخامس: العامل الإقتصادي

المبحث السادس: العامل الدولي

المطلب الأول: التحالف التركي – الأمريكي

المطلب الثاني: مكانة تركيا الدولية (دولة المركز)

إستنتـــــــاج الفصـــــل الأول

الفصل الثاني: البعد الأوروبي

المبحث الأول: البعد الجغرافي والحضاري للعلاقات التركية–الأوروبية

المطلب الأول: البعد الجغرافي

المطلب الثاني: البعد الحضاري

المبحث الثاني: مسار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية (1964-1972)

المطلب الثاني: المرحلة الإنتقالية (1973-1987)

المطلب الثالث: مرحلة العضوية الكاملة

المبحث الثالث: أسباب رفض الإتحاد الأوروبي لتركيا

المطلب الأول: التضخم السكاني

المطلب الثاني: الإختلاف الحضاري والتباين الثقافي

المطلب الثالث: النزاع التركي- اليوناني والمسألة القبرصية (الخلاف حول بحر إيجه) **المطلب الرابع:** حقوق الإنسان والديمقراطية والأقليات

الفرع (أ)- المسألة الكردية

الفرع (ب)- القضية الأرمينية

المطلب الخامس: التحول الإقتصادي والتنموي التركي-الأوروبي

المبحث الرابع: الإصلاحات في تركيا وفق الأجندة الأوروبية

المبحث الخامس: الإتفاق والتباين بين الإتجاهات السياسية التركية والأوروبية من مسألة الإنضمام

المطلب الأول: على المستوى التركي

الفرع (أ)- المواقف المعارضة للإنضمام

الفرع (ب)- المواقف المؤيدة للإضمام

المطلب الثاني: على المستوى الأوروبي

المبحث السادس: علاقات تركيا مع البلقان وتأثيرها على أوروبا

المبحث السابع: مستقبل البعد الإقليمي التركي والإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: سيناريو احتمال نجاح تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: سيناريو احتمال فشل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن

المطلب الرابع: السيناريو الأوروبي الأمثل

إستنتـــاج الفصـل الثانـــي

الفصل الثالث: البعد الشرق الأوسطي

المبحث الأول: ماهية الشرق الأوسط

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للشرق الأوسط

المبحث الثاني: تطور العلاقات التاريخية التركية-العربية

المطلب الأول: المراحل التاريخية في تكوين العلاقات التركية–العربية

المطلب الثاني: طبيعة الدول الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات التركية–العربية

المطلب الأول: إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية–العربية

المطلب الثاني: نزاع لواء الإسكندرونة

المطلب الثالث: القضية الكردية

المطلب الرابع: العلاقات الإقتصادية التركية–العربية

المطلب الخامس: تأثير الثورات العربية على التوجهات السياسية الخارجية التركية

المبحث الرابع: العلاقات التركية مع دول الجوار في الشرق الأوسط

المطلب الأول: العلاقات التركية–السورية

المطلب الثاني: العلاقات التركية–العراقية

المطلب الثالث: العلاقات التركية–الفلسطينية

المطلب الرابع: العلاقات التركية–الإسرائيلية

المطلب الخامس: العلاقات التركية–الإيرانية

المبحث الخامس: المشاكل والتحديات في العلاقات التركية–العربية

المبحث السادس: مستقبل البعد الإقليمي التركي والشرق الأوسط

المطلب الأول: سيناريو توصل التقارب التركي– الشرق الأوسطي

المطلب الثاني: سيناريو التنافر في العلاقات التركية–الشرق الأوسطية

المطلب الثالث: سيناريو بين–بين في العلاقات التركية الشرق الأوسطية

المطلب الرابع: السيناريو الشرق الأوسطي الأمثل

إستنتـاج الفصـل الثالث

الفصل الرابع: بعد آسيا الوسطى والقوقاز

المبحث الأول: تحديد "العالم التركي" وفق المحدد الجغرافي والعرقي

المطلب الأول: المحدد الجغرافي

المطلب الثاني: المحدد العرقي

المطلب الثالث: تأمين الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز

المبحث الثاني: مراحل تحولات السياسية التركية إزاء منطقة آسيا الوسطى والقوقاز

المطلب الأول: سياسة الأخ الأكبر والدولة النموذج (1991-1993)
المطلب الثاني: خيبة الأمل ومواجهة الحقائق (1993-1995)
المطلب الثالث: اللعبة الكبرى والصراع على الطاقة (1995-2000)
المطلب الرابع: مرحلة دور حرب العدالة والتنمية (2003-2008)
المبحث الثالث: الفاعلون الدوليون المتنافسون على المنطقة
المطلب الأول: المقاربة الروسية
المطلب الثاني: المقاربة الإيرانية
المطلب الثالث: المقاربة الصينية
المطلب الرابع: المقاربة الأمريكية
المبحث الرابع: عقبات العلاقات التركية مع آسيا الوسطى والقوقاز
المبحث الخامس: مستقبل البعد الإقليمي التركي وآسيا الوسطى والقوقاز
المطلب الأول: سيناريو نجاح الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى والقوقاز
المطلب الثاني: سيناريو فشل الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى والقوقاز
إستنتـــاج الفصـــل الرابـــع
الخاتمـــــة
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الإنجليزية
الملاحق
فهرس الملاحق
قائمة المراجع
الفهرس

مقدمـــــــــة

منذ بدايات القرن الحادي والعشرين والسياسة الدولية تشهد تحولات وتغيرات واسعة على أكثر من صعيد، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي غيرت من موازين القوى على مستوى النظام الإقليمي والدولي لما عقبه من إنتشار لظاهرة الإرهاب.

هنا وجدت تركيا أمام معالم جديدة فرضت عليها وساهمت بشكل واضح في رسم أدوراها وتوجيه سياستها الخارجية، خاصة وأن تركيا تعتبر من أكثر الدول حساسية من هذه التغيرات والفاعل المحوري في هندسة النظام الدولي آنذاك وحتى حاليا.

فمنذ تأسيس الجمهورية التركية سنة 1923، مرورا بالحرب الباردة وإنهيار المعسكر الإشتراكي والحكومات تتعاقب وإن اختلفت السياسة الداخلية، فالغاية من السياسة الخارجية تتطور وفق المصلحة القومية خاصة إذا ما كانت وفق الدور والإستراتيجية المسطرة من طرف الولايات المتحدة التي تعتبر أهم حليف إستراتيجي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص وأصبح الجيش التركي ثاني قوة عسكرية في حلف الناتو وله أهمية كبرى في حفظ السلام في منطقة الشرق الأوسط.

ومع إعتلاء حزب العدالة والتنمية في 2002 لسدة الحكم في تركيا، تغيرت المعطيات السياسية الداخلية وهوية السياسة الخارجية التركية بشكل ملحوظ في إطار التصور العثماني الجديد الذي كان بمثابة الإستمرارية للتغيير الأساسي الذي ظهر في السياسية التركية منذ عام 1980 عندما شرعت الدولة في فتح الأبواب للنظام الإقتصادي العالمي وركزت على حرية التجارة الخارجية وأولوية التصنيع بصفة عامة فتح الأبواب لإقتصاد السوق الحر الرأسمالي، أما على صعيد السياسة الخارجية فكانت تركيا ترفض إمكانيات التراكم التاريخي، التي كانت لتؤدي إلى تعزيز الموقع الدولي لو تم أخذها بعين الإعتبار آنذاك.

ومع احتلال الولايات المتحدة للعراق سنة 2003، ظهر الخلاف جليا بين الموقفين الأمريكي والتركي، هذا الأخير رفض بشدة أي تعاون أو دور في تغيير الخريطة السياسية والأمنية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وهنا طفى إلى السطح التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي ظهرت بحكم عدم الإستقرار وتعاظم ظاهرة "الإرهاب" التي ارتبطت "بالإسلاموية المطلقة" كمعطيات أساسية في العلاقات الدولية. وهذا خلق مساعي لتحقيق الطموح التركي في لعب دور إقليمي نتيجة مختلف التغيرات التي خلقت فراغا إستراتيجيا لدول المتاخمة لتركيا وعلى إثره تم صياغة السياسة الخارجية التركية وفقا "للإسلام الديمقراطي المعتدل" من خلال مسار الإصلاحات والتغيير.

حيث كانت تركيا في مرحلة الحرب الباردة حبيسة "التصور الكمالي" التي رسمها أتاتورك وجزءا لا يتجزأ من السياسات الغربية ورهينة الرؤية الأمريكية، وعلى عكس ذلك لم تكن لتولي أهمية بإقامة علاقات مع جيرانها كما لعب مهندس السياسة الخارجية التركية أحمد داوود أغلو دورا بارزا إعتبار "تركيا" دولة محورية تتميز بالميراث التاريخي والعمق الإستراتيجي والجغرافي والحركية الإقتصادية ووسطية الأدوار السياسية ذات الأبعاد المتعددة تسعى من خلاله تحقيق آفاق جديدة مع دول الجوار الجغرافي بالتحالف الإستراتيجي مع سوريا قبل مرحلة الثوراة واعتبرت روسيا والعراق وإيران من أكبر الشركاء الإقتصاديين مع تركيا بالموازاة مع صفر مشكلات مع جيرانها، كما فتحت صفحة المصالحة مع أرمينيا لطوي صفحة الإبادة الجماعية. كل هذه التحولات في السياسة الخارجية التركية كان بداعي التوازن بين الحرية والأمن وتبني سياسة ناعمة ودبلوماسية حيوية وجديدة لحل أي توتر أو صراع محتمل.

إشكالية البحث:

بما أن موضوع البحث يدور حول البعد الإقليمي في السياسة الخارجية التركية فإن الإشكالية الرئيسية للموضوع تتمثل في الآتي:

إذا كانت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية عرفت قفزة دبلوماسية حيث شكلت نموذجا ودورا رياديا في محيطها الإقليمي وحتى الدولي.

فما هي محددات هذه السياسة الخارجية التركية وفقا لما سمي بالعمق الإستراتيجي ؟ وعلى إعتبار هذه الإشكالية تتفرع إلى أسئلة جزئية.

ما هي طبيعة التحول في السياسة الخارجية التركية ودورها على مستوى الإقليمي؟

وإلى أين مدى نجحت هذه السياسة في إثبات نجاعتها ؟

وهل يمكن إثبات الطرح الإستراتيجي القائل بأهمية ثلاثة أبعاد في السياسة الخارجية التركية ؟ وإن صحت هذه الأبعاد فماهي وفقا لأولويات الأجندة السياسية لحزب العدالة والتنمية ؟

وما هي أقرب هذه الأبعاد في تحديد مكانة تركيا ودورها الإقليمي في ظل التغيرات الإقليمية والدولية ؟

فرضيات الموضوع

إن الهدف من طرح هذه الدراسة هو التأكيد على أن أبعاد هذه السياسة الخارجية التركية وفقا لأجندة حزب العدالة والتنمية تمثل تطبيقا فعليا لتصور مهندس هذه السياسة داوود أوغلو من خلال العمق الإستراتيجي وسط التحولات التي تشهدها خريطة المنطقة العربية بشكل خاص والنظام الدولي بشكل عام بتأثير وتسيير من طرف الهيمنة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس يمكن اشتقاق فرضيات أخرى من هذه الفرضية تتمثل في:

1) تمكنت السياسة الخارجية التركية من خلال مبادئها الجديدة وأدوارها المستحدثة أن تفرض دورا جديدا ورياديا على الساحة الدولية.

2) إسقاط متطلبات السياسة الخارجية التركية يخضع لمخرجات المصلحة الأمريكية من جهة وأهمية الإرتقاء بالدولة الطرفية سابقا إلى الدولة المحورية "النموذج" حاليا.
3) الإعتماد على قراءة الأبعاد وفقا للتدرج السلمي في ترتيب أولويات السياسة الخارجية التركية التي ارتبطت بالموروث التاريخي والعمق الإستراتيجي والجغرافي معا والمصلحة الإقتصادية إضافة إلى الجانب الأمني والدور الإستشرافي (حسب معادلة الربح والخسارة) ؟
4) تحديد أهمية جميع المقاربات دون ضمانات بدوام أرجحية مقاربة دون أخرى في ظل المنتظر من التورات العربية التي غيرت من جميع المعطيات وحتى في مبادئ وأدوار.

مبررات إختيار الموضوع:

1) المبررات الذاتية: أسعى من خلال هذه الدراسة أن أقدم إسهام علمي في مجال العلاقات الدولية خاصة أن سبب إختياري للموضوع هو الإهتمام بالشؤون التركية والتحول الكبير في مسيرة السياسة الخارجية، خاصة بعد الطرح الذي قدمه حزب العدالة والتنمية.

وتجدر الإشارة إلى قلة الدراسات السياسية الأكاديمية، التي تتناول السياسة الخارجية التركية الجديدة التي جاء بها حزب العدالة والتنمية، منذ إستلامه السلطة عام 2002 وإن وجدت باللغات الأجنبية خاصة الفرنسية والإنجليزية، وفي بعض الأحيان بالتركية.

وما شد إنتباهي في هذه الدراسة صعود قطب مهم إستراتيجيا وإقتصاديا وسياسيا، حيث أن تركيا تعتبر من أهم الفواعل الإقليمية في المنطقة سواء على مستوى منطقة الشرق الأوسط، مستوى آسيا الوسطى والقوقاز وحتى على المستوى الأوروبي.

2) المبررات الموضوعية: استطاعت تركيا في فترة وجيزة وأثناء حكم حزب العدالة والتنمية أن تفرض دورا إقليميا مهما في العلاقات الدولية خاصة مع دول الجوار والدول الكبرى. وفي هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تعد العدة لخوض حرب شرسة على الإرهاب الذي مس مختلف المناطق من العالم وأولها الولايات المتحدة.

أما تركيا فكانت تبني ركائز مقومات قوة موقعها، بالبدء بالموروث الحضاري والثقافي والموقع الجيوإستراتيجي خاصة وأنها تعتبر جسر بين حضارتين البيزنطية والعثمانية، وفي نفس الوقت شهدت تركيا نموا وتحركا إسلاميا يوازي الأفكار العلمانية التي تحمل تصور أتاتوركيا، رغم أن طبيعة التوجه الإسلامي بوجه عام عرف بالإسلام الديموقراطي المعتدل الذي يرحب بكل ما يخدم المصلحة القومية لتركيا ولا يحيدها عن الحيز الغربي. فمحددات السياسية الخارجية التركية حملت في

طياتها إستمرارية نجاعة هذه السياسة ومواصلة مسارها حتى وإن كانت المتغيرات الدولية تحمل معطيات أقوى من ثقل وقوة هذه السياسة التي تسعى إلى تجاوز كل الرهانات التي قد تحطم ما تسعى إلى إكماله وفق أجندة حزب العدالة والتنمية "الدولة النموذج".

وتبقى الأهمية في معالجة هذا الموضوع من منطلق معرفي بحت وأكاديمي يساهم في وضوح الصورة حول الدور التركي وما الذي تريده من خلال تحقيق سياسة خارجية متوازنة في عهد حزب العدالة والتنمية.

مجالات الدراسة: لا بد من تحديد الإطار المكاني والزماني في أية دراسة علمية أكاديمية وعليه ارتأينا تحديد المجالين لإزالة أي لبس حول تحديد الجانبين في هذه الدراسة.

أ- الإطار المكاني: يعتبر الإطار المكاني محدد أساسي في دراستنا وعليه تركز هذه الدراسة على تركيا ببعدها الجغرافي على أساس البعد الإقليمي تحديدا، من خلال ذلك حددنا ثلاثة أبعاد إقليمية كان لها الأثر في تحديد تركيا سياستها الخارجية.

1- البعد الأوروبي 2- البعد الشرق الأوسطي 3- بعد آسيا الوسطى والقوقاز

ب- الإطار الزماني للموضوع:

من الضروري في أية دراسة علمية أكاديمية أن تكون تحديدا للجانب الزماني وعلى إعتبار الموضوع أولى أهمية لدور حزب العدالة والتنمية منذ إعتلائه للسلطة في نوفمبر 2002 للسياسة الخارجية، حيث كان المشهد التركي على موعد مع مرحلة جديدة داخليا وخارجيا.

وبمعنى ذلك أخذنا التغيير على دراسة هذه الفترة منذ 2002 إلى غاية 2014، حيث توقف مراحل البحث وجمع المادة العلمية.

ولكن دون تجاوز الجانب التاريخي لإظهار الإستمرارية أو القطيعة حسب كل عنصر من عناصر هذا البحث.

كذلك كان من الضروري ختم هذه الدراسة بالسيناريو الأكثر تفاؤلا والتنبؤ بالبدائل المتاحة الأفضل وفق المعطيات والمتغيرات على أكثر من مستوى.

ج- الإطار المنهجي:

يعتبر المنهج هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة، تحدد سير العقول حتى تصل إلى النتائج، وفي إطار هذا البحث هناك مجموعة من المناهج المناسبة للدراسة تتمثل في:

1) المنهج التاريخي: لا يكتفي بسرد الوقائع لكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي يتحكم في الظاهرة فهذا المنهج يساعد في تغير الأحداث والمشاكل الجارية، على أساس أن فهم طبيعة السياسة الخارجية التركية الجديدة يتطلب العودة إلى تاريخها ودورها في الوصول إلى ما وصلت إليه السياسة ومن ثم التطرق إلى أن الأبعاد الإقليمية التي تتحدد وفق محددات السياسة الخارجية التركية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن تتبع الأحداث التاريخية يساعدنا في تحديد الثابت والمتحرك في السياسة الخارجية التركية، فبمعرفة التاريخ يمكن استشراف المستقبل والوصول إلى تصور إستراتيجي فالمهم في المنهج التاريخي أنه ركيزة أساسية للوصول إلى الحقائق الآنية.

2) المنهج الوصفي: يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة ويهتم بوصفها وصفا دقيقا من خلال تحديد العلاقة بين عناصرها ووصف وقائعها للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل المتحكمة فيها وبالتالي الوصول إلى الغاية العلمية التي نصبو إليها ويظهر استخدام هذا المنهج في وصف السياسة الخارجية التركية خاصة بعد تقلد حزب العدالة والتنمية زمام السلطة والمستجدات التي أستحدثت منذ 2002 إلى 2014، حيث يظهر بوضوح الدور والمبادئ المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية من منطلق الديموقراطية الإسلامية المعتدلة.

فمحاولة وصف كل بعد من الأبعاد الإقليمية ينعكس على طبيعة السياسة الخارجية التركية ومدى نجاحها أو فشل وتأثيرها أو تأثرها.

3) المنهج التحليلي: الذي يعتمد على عملية التعريف وتقويم الأجزاء التي يتكون منها الكل، فالتركيز على الأبعاد الإقليمية للسياسة الخارجية التركية يسهم في تفكيك هذه السياسية وتحليلها بشكل جزئي ومن تم بشكل كلي.

كما لا يمكن أن نتجاوز تحليل كل بعد إقليمي يخدم مصلحة السياسة الخارجية وفق معطيات الأحداث الدولية ومتطلبات النظام الإقليمي خاصة في ظل الثورات العربية التي لم تحدد نقطة ختم الأحداث وتحديد النتيجة النهائية لكل بعد إقليمي بالإعتماد على جملة من المحددات المتغيرة.

4) المنهج دراسة حالة: يعتمد هذا المنهج على جمع البيانات العلمية المتعلقة بطبيعة ومحددات السياسة الخارجية التركية، وكذلك التعمق في دراسة هذه السياسة وجميع المراحل التي مرت بها بغرض الوصول إلى تحديد قبل وأثناء وما بعد الدراسة

من خلال إبراز ملامح السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع الأبعاد الإقليمية المختلفة وفق نمط المصالح والإلتزامات بين سياسة دولة ومدى تجاوب الدول الإقليمية المجاورة في إطار حدود التعامل الدبلوماسي.

فهذا المنهج منوط بتسليط الضوء على حالة على أساس أنها المركز وضرورة دراسة الفلك الإقليمي والدولي بالدولة المحورية على أساس أنها تعتبر "الدولة النموذج" بالنسبة للمنطقة وفق لمنطق حزب العدالة والتنمية.

الإطـــار النظـــري:

هناك من يعرف النظرية بأنها "مجموعة من القضايا التقريرية والمنطقية والمجردة والمقبولة والتي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر.

يعرفها كينث والتز Kenneth walttz بأنها مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة.

وهناك من يعرفها بأنها مجموعة من القضايا التي تتوافر فيها الشروط التالية:

1- ينبغي أن تكون المفاهيم التي تعبر عنها القضايا محددة بدقة.

2- يجب أن تنسق القضايا بعضها مع البعض الآخر.

3- لا بد أن تصاغ القضايا في شكل يجعل من الممكن اشتقاق والتعميمات اشتقاقا استنباطيا[1].

4- ينبغي أن تكون هذه القضايا من النوع الذي يكشف الطريق نحو ملاحظات أبعد مدى وتعميمات تطور مجال المعرفة.

وهذه النظرية هو التوصل إلى بيانات عامة تفسر الأهداف السياسية الدولية، فهذه البيانات العامة يمكن أن توضع ضمن عدة تصنيفات ومنها وضع افتراضات حول الظروف التي تقع خلال حدث معين، وحيثما تجمع هذه الافتراضات أو توجد فإن النظرية يمكن التوصل إليها على اعتبار أن جهد علمي لا يخلو من وضع الباحث أهدافا لنفسه يحاول الوصول إليها بشكل يضفي على نتائج البحث طابع الدقة والعقلانية والتخطيط والابتعاد عن العشوائية.

وبناءا على الأهداف التي تتوصل إليها النظرية من دقة وتخطيط اعتمدت الدراسات على مجموعة من النظريات التي تخدم غرض البحث[2].

وساعدت في ذلك مختلف الظواهر المعقدة في العلاقات الدولية ولفترات متباينة على بروز سلسلة من النظريات التي تتوافق وفق الوضع القائم لتبسيط الواقع الدولي بمختلف معطياته.

---

[1] عامر مصباح، "**الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**"، (ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص. 14.

[2] نفس المرجع، ص. 15.

1) نظرية "الدور": (The role theory)

إن تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة يتطلب أن تعدد الوحدة طبيعة موقفها في هذا النسق والوظائف الرئيسية التي تؤديها في إطار بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة أو ما يعبر عنه بالدور «rôle» الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي.

وعليه بقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكيات، كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات المواجهة لهذه النخب، وعلى رأسها العوامل التالية: هوية هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى الأفراد وخصائصها القومية من الإيديولوجيا والتاريخ والقدرات السياسية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ودراسة بنيتها وتركيبتها السوسيولوجية، لأن الدور هو عبارة عن موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيله جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والإجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الإستقرار السياسي للمجتمع والدولة[1].

وعليه بقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون لديها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكيتها في السياسة الخارجية، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، وقد تتغير صورة الدولة مع مرور الزمن ومع حدوث تحول سياسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص، لذلك تهتم نظرية شخصية صانع القرار خصوصا بما يعرف بالشخص المتنفذ الذي يهتم بالحصول على التأثير في السلوك الخارجي للآخرين وأداء دور قيادي في الشؤون الإقليمية أو الدولية بهذا المعنى، فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية على ثلاث أبعاد رئيسية:

1- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، ويقصد بذلك قصور للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي، وفي كل مستوى يقدم صورا لدرجة النفوذ المتوقعة.

2- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية (ومن ذلك دور الوساطة الدولية، أو دور الحليف المخلص) أو دوافع صراعية (ومن ذلك دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية كمذهب أو تيار مختلف).

3- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي (كدور تدير الثورة العالمية)[2].

---

[1] Steven J. Campbell, «**Role theory, foreign policy advisor, and U.S. foreign policy making**», (USA: deppartement of government in international studies association, February 1999), pp.23-25.

[2] محمد السيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجية**"، (ط.2، بيروت: دار الجيل، 2001)، ص.48-49.

لذلك تختلف أدوار الدول في المسرح السياسي العالمي، وتتمايز عن بعضها البعض تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر والحوادث السياسية المختلفة، إذ يعتبر "منظار الدور" «The role perspective» الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول وأدوارها وتحديد الإتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك، كما أن "أداء الدور" «The role performance» يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره إمكاناتها والمحددات التي هي بحوزتها.

كما يعتبر تشكيل جوهر الدور «The role Essence» العامل المحدد لمدى قدرة النخب نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانيات.

وقد درس المفكر السياسي "جورج ميد" «George Mead» مفهوم الدور، وأكد ارتباطه الطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم به الأفراد بحل مشكلات مجتمعاتهم.

كما درس المفكر السياسي جوزيف مورينو «Joseph Moreno» مصطلح "لعب الدور" «Role playing» وقام بإضافة العوامل النفسية والإجتماعية والإنسانية في دراسة الأدوار السياسية للدول. لذلك تكون "نظرية الدور" منظومة من المنظرات المتفاعلة، التي تعبر في الأخير عن السياسة الخارجية للدول في الساحة السياسية الدولية[1].

ومن هنا يمكن التمييز بين مختلف أدوار السياسة الخارجية فمفهوم الدور يتميز بالخصائص الأربع التالية:

1- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية، فقد يقدم صانع السياسة الخارجية مفهوما لدور دولته في النسق الدولي على أنه تحقيق السلام العالمي بينها لايفعل شيئا لترجمته إلى سياسة محددة، ولكن بصفة عامة يمكن القول أن تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته كثيرا ما تتلائم مع نوعية السياسة الخارجية الناشئة عنه.

2- إن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدولته ولكن أيضا تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي.

3- من المتصور أن تؤدي الدولة أكثر من دور في آن واحد بل إن هذا الوضع الأكثر شيوعا.

4- يمكن أن تؤدي الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي[2].

وتناط مهمة تشكيل الدور في مواقف وسلوكات سياسية إلى النخب المسؤولة عن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدول، حيث تساعد جملة المحددات المتوفرة لدى هذه النخب في بناء الدور، بناءا على الصور المتشكلة في أذهان النخب المقررة لمواقف الدولة، لتشكيل أدوار سياسية ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، ويرى

---

[1] Steven J. Campbell, op. cit, p. 06.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 49-50.

الآخرون فيها "أدوار ومواقف وطنية"، تنتظر النتيجة منها، وأن المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقة عن جدارة، ونابجة عن مدى نجاح النخب في إدراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالمي.

لذلك يرى المفكر السياسي بروس بيدل «Bruce Biddle»، أن الدور يعبر عن مجموعة التصرفات والقرارات والسلوكات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة، والتي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور.

كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدورها أو جملة أدوار معينة، بحسب قدرتها على إدراك الدور وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجة عنه، ونتيجة للقيام بهذه الأدوار، يمكن رصد ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار.

تغير الدور Role Change وتطور الدور Role Evolution والدور النزاعي The role conflict إضافة إلى ما ستطاعت الدراسات الأكاديمية تمييزه من أشكال أخرى للأدوار السياسية للدول، منها:

– الدور المفرط The role Overland: حيث لا يقدم المقررون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الآخر، فيغلب على مواقف هذه الدولة الطابع الراديكالي، بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلاني والتعاون المتبادل.

– غموض الدور The role Ambignity: عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، حتى يصعب على الدول والمحللين والمراقبين السياسيين، تصنيفه كدور نزاعي معادي، أو دور طبيعي غير نزاعي.

– تشوش الدور Role confusion: بأن يتحول غموض الدور إلى حالة متقدمة تبعث على الإرتباك والتشويش، وتزيد من احتمال الوقوع في الخطأ، سواء من هذه الدولة أو تجاهها.

ونتيجة لإستخدام هذه النظرية أصبح بالإمكان "توقع أدوار الدول بناءا على تحليل المعطيات والبيانات حول المحددات المتوفرة لديها والتي تسمى "مصادر الدور".

وتشبه مهمة المحللين والمفكرين السياسيين في دراسة الدور، النشاط الذي تقوم به النخب السياسية في الدول، فيما يمكن تسميته بتوصيف الدور مع اختلاف موقع كل واحد منهما[1].

---

[1] Stephane G. Walker, «**Role theory and foreign policy analysis**», (Duke: university, duke press policy studies, 1987), pp. 39.

كما أن سعي إلى تصور أدوارها الوطنية The national role perception، يدل على سعيها لبلوغ المكانة التي تستحقها الدولة، عبر تحقق أهدافها ومصالحها الوطنية والقومية.

وهناك "نظرية الدور البنيوية"، تجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الإجتماعي، ودور القيم في تشكيل أدوار الدولة ومواقفها، وتقدم هذه النظرية تحليلا عميقا باستخدام "المقاربة البنائية" لدراسة مختلف أدوار الوحدة السياسية، وإخضاع سلوك الدولة في إطار نظري يضمن موضوعية والتعمق في العملية البحثية للدراسة[2].

وانطلاقا من هذه المفاهيم المتصورة التالية لأدوار السياسة الخارجية المتمثلة في:

– **حامي المنطقة:** هو الدور الذي تقوم به عادة القوتان العظيمتان في إطار إستراتيجيتها الكونية في مناطق تعتبرها مناطق نفوذ مباشر أو مطلق لها، ومقفلة أمام القوة الأخرى أو قوى أخرى، كذلك يمكن لقوة إقليمية أن تقوم بدورها كحامي للمنطقة في مجالها الإقليمي المباشر.

– **المحب للسلام:** هو الدور الذي يعمل على إبراز السياسة الخارجية متطابقة مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، ويتميز هذا الدور بالعمل على تقوية أجهزة الأمم المتحدة والمشاركة شبه الدائمة في الدبلوماسية الوقائية التي تمارسها الأمم المتحدة إن كان في شكل قوات حفظ السلام أو قوات مراقبين أو القيام بمهام توسط في إطار الأمم المتحدة.

– **الزعيم الإقليمي:** هو الدور الذي تقوم به دول تملك إمكانات كبيرة ومتنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوى إقليمية ذات مسؤولية خاصة، توظف وتستثمر إمكاناتها للقيام بدور نشيط على الصعيدين الإقليمي والدولي، تعمل مثلا للتأثير على أنماط التحالفات والإتجاهات الإقليمية وتحاول أن تجعل من اتجاهها العام الإتجاه المسيطر إقليميا، وتحاول أن توظف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي وأحيانا توظف مركزها الدولي لتحقيق مكاسب على المستوى الإقليمي، ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه يمكن قيام أكثر من زعيم إقليمي في النظام الإقليمي.

– **المتميز عن حلفائه:** هو دور تقوم به دول أعضاء في أحلاق نتيجة لخصوصيات ذاتية لها، ودورا مميزا عن بقية حلفائها حينا ومختلفا أحيانا دون أن يصل إلى مستوى التناقض مع حلفائها مما يكسبها مرونة كبيرة في التحرك دوليا. وكثيرا ما تغضب هذه السياسة القطب الرئيسي في التحالف الذي قد يرى فيها إضعافا للحلف أو تقيد أحيانا التحالف كونها تقوم بوظيفة "جس النبض" أو قناة اتصال مع أطراف خارج الحلف[1].

---

[2] Christian Reusmit, «**Constructivism: theories of international relations**», ([2nd. Ed.], New-York: polgrave, 2001, p. 210.

[1] ناصيف يوسف حتي، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1987)، ص. ص. 172-173.

– **الحليف الموثوق:** هو دور متناقض تماما للسابق من حيث أنه يمثل دور الحليف الأقرب إلى القطب الرئيسي في الحلف سياسيا وعقائدنا والذي يرتبط معه بعلاقة خاصة ومميزة تجعل منه الأكثر صلابة في تبني الخط الرئيسي للتحالف والدفاع عنه.

– **زعيم تيار أو اتجاه دولي عام:** تعتبر بعض الدول إلى جانب قيامها بدور رئيسي على الصعيد الإقليمي أن لها دورا قياديا خاصا على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معينة عند الدولة وإمكانات تسمح لها بتحقيق هذا الدور.

– **المستقل النشيط:** الحياد أو عدم الإنحياز لا يعني الانعزال أو عدم القيام بنشاط فعال في الشؤون الدولية فهناك دول تعتبر أن وصفها كمحايدة أو غير منحازة يكسبها مصداقية عند الجميع، وبالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والإستقرار الدولي.

– **النموذج أو قلعة الثورة:** هو الدور الذي تقوم به بعض الدول عبر تقديمها لكافة أنواع الدعم والتأييد لحركات التحرر الوطني والحركات المعارضة في دول أخرى، وتعتبر حالها نموذجا يقتدي به إن كان في الوصول إلى الحكم أو في شكل الحكم لاحقا وفي فلسفته وسلوكه السياسي الداخلي والخارجي.

– **الدولة المنبوذة في محيطها:** هو وضع تتسم به دول غير مقبولة من محيطها المباشر، وقد ينتج هذا الرفض عن وجودها غير الطبيعي في المنطقة، أو عن اعتناقها لفلسفة أو توجه عام مناقض بشكل رئيسي للقيم والاتجاهات العامة في محيطها، فتجد ذاتها في حالة عزلة إقليمية أو نبذ وعادة ما تحاول كسر هذه العزلة أو الإحتواء الإقليمي بمد الجسور مع دول خارج محيطها الإقليمي وبانتهاجها سياسة عدوانية وبناء قدرات عسكرية هائلة في محاولة لفرض قبولها بالقوة[2].

وقد تم استخدام نظرية الدور بشكل جلي لمعرفة أهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة وتصور صناع القرار الأتراك لدور تركيا في الساحة الإقليمية والدولية، والمكانة التي يمكن أن تتخذها في تعاملاتها الثلاثية الأبعاد مع العوالم الثلاث. وتعتبر تركيا صاحبة دور "الدولة النموذج" والوساطة بين دول الجوار ومحيطها الإقليمي والدبلوماسية الحيوية.

2) نظرية اتخاذ القرار:

تشهد دراسة القرارات منذ الحرب العالمية الثانية تزايد باعتبار القرار عنصرا مركزيا في العملية السياسية، كما أنه مركز اهتمام عدد من العلماء الإجتماعيين والقرار كما يقول دافيد إيستون: مخرجات النظام السياسي التي توزع السلطة

[2] المرجع نفسه، ص. 174-175.

على أساسها القيم داخل المجتمع. وربما وردت إشارات غامضة لمفهوم اتخاذ القرار في بعض الدراسات التي تبحث في التاريخ الدبلوماسي أو نشاطات المؤسسات الحكومية، ولكن عملية اتخاذ القرارات لم تدرس خارج نطاق العلوم السياسية دراسة منظمة ودقيقة[1].

كما يقود مقاربة صناعة القرار في تحليل السياسة ر. سنايدر R.C.Snyder، وتقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه على أساس أنه مجموعة القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، وأن الدول تتصرف على اعتبار أنها فاعل في حالة دولية معينة، وداخل هذه الدول يمكن تحديد صناع القرار الذين يسمح لهم وضعهم في الهرم الحكومي بالتصرف باسم الدولة[2].

واتخاذ القرار في تعريف بسيط هو الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها[3]، ولكن ذلك يجب أن لا يعني أن صانع القرار يضع أمامه سلسلة من البدائل ويبدأ في دراسة آثار كل منها طبقا لمقياس محدد إذ أنه في السياسة الخارجية —ربما أكثر من السياسة الداخلية– يكون عدد البدائل محدودا بل ربما لا يكون هناك بدائل، ثم إن البدائل والخلاف عليها مرتبط بالواقع الذي أفرزها وبمدى الآثار المترتبة عنها،ثم هناك مشكلة تحديد المعيار أو القيمة التي على أساسها يعتبر أن خيارا معينا يمثل القرار الأفضل. وقبل الدخول في هذه التفاصيل يجب الإشارة إلى أن جوهر نظرية اتخاذ القرار هو "الاختيار بين عدد من الممكنات على أساس عمل مرتبط بالظروف القائمة، وقلما وجد السياسي نفسه أمام وضع لا مجال له في الاختيار إذ أحيانا تتوفر عدة خيارات، أي أن دراسته لاتخاذ قرار معين بما هو قبل وبعد القرار ثم السلطة التي تتخذ القرار[4].

وتعتبر هذه النظرية من أكثر النظريات التي تلقي اهتماما في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسات الخارجية عند إصدارهم لقرارات معينة ويرى سنايدر أن اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشمل على عدد من الأطراف المتفاعلين وعدد من العوامل مثل: الدوافع ومجالات الخبرة والاختصاص ونمط الاتصال المسيطر وطرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار.

كل ذلك يحدث بالطبع في إطار التحديد القائم للوسائل والأهداف ومن خلال التفاعلات التي تحدث بين هذه الاعتبارات كلها ينتج قرار السياسة الخارجية في النهاية بصورة أو بأخرى[1].

---

[1] جيمس دوروتي، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، ترجمة وليد عبد الحي (الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)،ص.305.

[2] حسين بوقارة، "**السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل**" ، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص. 128.

[3] جيمس دوروتي، مرجع سابق، ص. 305.

[4] نفس المرجع، ص. 306.

[1] إسماعيل صبري مقلد، "**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**"، (الكويت: منشورات دار السلاسل 1987)، ص.34.

فنظرية اتخاذ القرار تعني أيضا الدراسات المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحليل سياسة معينة سواء بشكل عام أو في لحظة معينة أي أن هذه النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة الموقف وتسعى إلى تحديد العلاقات بين هذه المتغيرات[2].

وهنا نأكد على اعتماد الدراسة على هذه النظرية في دراسة السياسة الخارجية التركية بالتركيز على مبادئها وأهدافها من خلال المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤدي دورا كبيرا في توجيه صانع القرار التركي، تجاه القضايا الدولية والإقليمية.

3) النظرية الواقعية:

ترجع الجذور التاريخية للواقعية إلى المفكر الهندي القديم كوتيليا «Kautilya» (312-296 ق.م.) والفكرة المركزية لدى هذا المفكر في البحث عن الطرق والوسائل الكفيلة لتقوية الدولة داخليا وخارجيا سواء عن طريق توسيع أراصيها، أو عن طريق تدمير خصومها، أو عن طريق التحالف مع غيرها، ويرى كوتيليا أن عناصر وعوامل القوة، هي بمثابة معايير لقياس حجم أو درجة القوة لأي دولة.

ويقول في هذا الصدد: "إن من يعتقد بأن قوته تزداد كما ونوعا أكثر من قوة خصمه وأن خصمه يتقهقر قد يغفل مع الزمن عودة القوة لذلك الخصم، وإذا شعرت بضعفك إتجاه خصومك لا بد من صنع سلام معهم، وإذا شعرت بتفوقك عليهم لا بد من شن الحرب، أما إذا شعرت بعدم قدرتك، ولكنك قادر على الدفاع عن نفسك، فلا بد من التزام الحياد[3].

ويمكن الرجوع للمفكر ثيوسيد يديس حول الحرب البيبلونزية The peloponnisian war (471-400 ق.م) أرخ فيها للحرب بين أثينا وإسبرطا.

ويعتبر ثيوسيد بديس أول من أسس لعلاقات القوة، حيث يرى بأن تحقيق معالم العدالة مرتبط بنوع القوة التي تستمدها. فواقعيا القوي هو الذي يفعل ما تمكنه قوته من فعله أما الضعيف فهو الذي يتقبل مالا يمكنه رفضه[1].

---

[2] محمد شلبي، "**المنهجية في التحليل السياسي،المفاهيم والإقترابات، الأدوات والمناهج**"، (ط.3، الجزائر، دار هومة، 2002)، ص.55.

[3] عبد الناصر جندلي، "**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، (ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص ص. 136-137.

[1] Thomas Hobbes, «**Leviathan**», (Oxford: Basil Blakwell LTd, 1946), p. 64.

إلى جانب هؤولاء نجد ميكافيلي Nicola Machiavelli (1469-1527) الذي قدم أفكاره الخاصة بأمن الدول وبقائها في كتابه "الأمير" من خلال فصله بشكل مطلق بين السياسة والأخلاق. فهذه الأخيرة تعبير عن مجموعة قيم هي بعيدة عن الميدان السياسي الذي يصفه بأنه تعبير عن صراع مستمر حول المصالح.

كما رأى توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679) في كتابة leviathan بأن حالة الحرب ليست وضعا استثنائيا، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض، والصراع بحسبه حالة لا يمكن تفاديها، لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية، فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت[2].

وهيمن المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية خلال فترة الحرب الباردة، وتفترض الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب.

ومن أهم رواد هذه النظرية هانس مورغانتو «Hans Morgenthaw» إذ اشتهر من خلال كتابه "السياسة بين الأمم" والتي ركزت فيها على مفهوم القوة، والنظرية في العلاقات الدولية لا بد حسب نظره أن تنطلق من حقائق تجريبية وذات أهداف برغماتية، ولذا لا بد لها أن تنسق مع الوقائع ومع المنطق[3].

ويعرفها ستيفن ولت «Stephen Waltt» بأنها: "تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول لا تعنيها سوى مصالحها"[4]، وهناك من يعرفها بأنها "فلسفة سياسية وتطور عائلي للنظريات الإمبريقية معا كما في التقليد الفلسفي،الواقعية تقدم نظرة تشاؤمية أساسية للطبيعة الإنسانية والحياة السياسية، فالسياسة كفاح بين الجماعات نحو القوة والهيمنة والنفوذ والأمن في عالم يتسم بندرة الموارد[5].

إضافة إلى نيكولاس سبيكمان الذي يعتقد من جهته أن ما يميز العلاقات الدولية هو الصراع وليس التعاون، وأن العلاقات القائمة بين الجماعات في دولة معينة خلال الأزمات، أو عند انهيار السلطة المركزية يمثل حالة طبيعية للعلاقات بين الدول في النظام الدولي، والدول تبقى إما لأنها قوية أو لأن دول أخرى تتولى حمايتها[1].

---

[2] دوروتي، مرجع سابق، ص. 62.

[3] Hans J. Morgenthan, «**Politics among nation, the struggle for power and peace**», (New-York, 1993) , p.3.

[4] عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 115.

[5] المرجع نفسه، ص. 116.

[1] جيمس دوروتي، مرجع سابق، ص. 66.

وكتعريف إجرائي يمكن تعريف الواقعية بأنها نظرية كبرى في العلاقات الدولية تحل محل العلاقات من منظور المصالح الوطنية للدول وتتنصل من كل قيد أخلاقي يعوق تحقيق هذه المصالح، وتحدد مضمون المصلحة الوطنية في القوة، فالدول تسعى من أجل الحصول على القوة وزيادتها والاحتفاظ بها من خلال تفاعلها مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية، والمبرر الوحيد لنمط سلوك الدولة في السياسة الخارجية هو مصلحتها الوطنية وليس الاعتبارات القانونية أو الأخلاقية لأنها تعتبر النظام الدولي فوضى والناس فيه أشرار[2].

ويرى هانس موغانتو أن تحليل العلاقات الدولية يرتكز حول الأفكار التالية:

- السياسات تحكم عن طريق القوانين الوضعية التي تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية.
- المعلم الأساسي الذي يساعد الواقعية السياسية في إيجاد طريقها في خصم السياسة الدولية هو مفهوم المصلحة الوطنية الذي يحدد في مفهوم القوة.
- القوة والمصلحة الوطنية هما متغيران في المضمون.
- المبادئ الأخلاقية العالمية لا يمكن تطبيقها على سلوك الدول.
- ترفض الواقعية السياسية تطابق الأخلاق الروحية لدولة ما مع القوانين الأخلاقية التي تحكم الكون.
- استغلال المجال السياسي.

ويضيف هانس مورغانتو وضع الدول في العلاقات الدولية في ثلاث نماذج أساسية في إطار البحث عن القوة وهي:

1) سياسة المحافظة على الوضع القائم، وعلى اعتباران أن القوة وسيلة تستخدمها الدولة للمحافظة على وجود كينونتها أو البقاء القومي.

2) السياسة التوسعية هي سياسة تستخدمها الدولة لإحداث التغيير في توزيع القوة في النسق الدولي القائم، ومن ثم تسعى الدولة لتغيير سلوك الدول الأخرى بالشكل الذي يتفق مع مصالحها الوطنية وهذا ما يزيد من قوة الدولة ومكانتها وسعة نفوذها السياسي.

3) سياسة الحصول على الهيبة الدولية (Policy prestige) وهي سياسة تقوم بها الدول لإستعراض قوتها والاحتفاظ بهيبتها في العلاقات الدولية، وذلك بهدف السيطرة وتثبيت مصالحها والاحتفاظ بحلفائها وأسواقها ومجالها الحيوي ولاستمرار مصالحها الوطنية[1].

---

[2] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص ص. 23-24.

[1] مصباح، مرجع سابق، ص ص. 205-207.

ويظهر السلوك الواقعي في السياسة الخارجية التركية الجديدة جليا حيث يتعامل القادة الأتراك مع القضايا المطروحة سواءا إقليميا أو دوليا: القضية الكردية،مسألة الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، القضية الفلسطينية، العلاقات مع إسرائيل، العلاقات مع الدول العربية، العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وانضمامها للمنظمات والمؤسسات الدولية بمنطق برغماتي وعلى أساس المصلحة الوطنية وسعي تركيا لزيادة قوتها الإقتصادية وهيبتها العسكرية والدبلوماسية وخاصة الإقليمية لتصبح دولة محورية مستقلة لا تابعة في المحيط وذات هيبة دولية في إطار مساعيها للعب دور الوساطة ودور الدعم والمساعدة وتصفير المشاكل مع دول الجوار لها وبقية الدول وذلك في إطار احتفاظ تركيا بمكانة مرموقة في المجتمع الدولي ليحترمها الجميع على اعتبار أن ميزان القوى هو الوسيلة الأنجع للحفاظ على السلام والاستقرار والمصلحة القومية التي تعتبر المعيار الأساسي في السياسة الخارجية، بصفة عامة وبالإسقاط على السياسة الخارجية التركية بشكل حصري.

الإطار المفاهيمي:

1) مفهوم السياسة الخارجية:

تعرف السياسة الخارجية على أنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة ما معينة مع غيرها من الدول الأخرى. والتخطيط للسياسة الخارجية أمر ضروري بالنسبة للدول الحديثة باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش دون المشاركة فيه أولا وباعتبارها القوة السياسية في المجتمع الدولي، ثانيا فالسياسة الخارجية لأي دولة تنطلق من

فلسفة نظامها السياسي الداخلي ومن هنا يعتبر السلوك السياسي لأي دولة موجها لتحقيق غايات سياسية أي أهداف سياسية معينة للدول تجاه غيرها من الدول في إطار العلاقات الدولية[1].

أما جيمس روزنو (J. N. Rosenau) يعتبر السياسة الخارجية بمثابة النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع أو موقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة[2].

ويرى كينيث تومسون (Keneth Thomson) أن السياسة الخارجية "تعرف من خلال النظرة الإيديولوجية والنظرة التحليلية، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدولة إتجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والإجتماعية والدينية السائدة، فتصف السياسة الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحريرية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية، وأما الثانية فيفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته[3].

ويعتبر محمد السيد سليم أن السياسة الخارجية هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي[4].

ويعتقد ق. إفانس (G. Evans) وجيفري نيونهان (G. Neunhan) أن السياسة الخارجية هي ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل على الدول والفواعل، أما ب. مكفوان (P.J.Megovan) فيري في السياسة الخارجية تلك المواقف والنشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية والاستفادة منها[5].

ويعرف لري ليونار (Leonard Larry) (1953) السياسة الخارجية من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول "السياسة الخارجية للأمة في أي وقت هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها الخارجية والسياسة الخارجية تتضمن على ماذا تفعل الأمة في العالم، لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه[1].

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، "**موسوعة علم السياسة**"، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص ص. 219-220.

[2] J. N. Rosenau, «**comparing foreign policies ; theories, findings and methods**», (New-York, sage publications, 1994), p.6.

[3] عامر مصباح، "**تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث**" (ط.1، الجزائر: منشورات قرطبة، 2007)، ص. 92.

[4] محمد السيد سليم، "**تحليل السياسة الخارجية**"، (ط.2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)، ص. 12.

[5] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 18.

[1] عامر مصباح، مرجع سابق، ص. 92.

أما حامد ربيع فيعرفها على أنها "جميع صور النشاط الخارجي حتى ولم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية[2]. كما أن مارسيل ميرل (Marcel Mirel) اعتبرها جزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج مشاكل تطرح ما وراء البحار[3].

وباتريك مورغان (Patrik Morgen) فيعرف السياسة الخارجية بأنها التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين[4].

ومن أهداف السياسة الخارجية التي تعكس أهمية تعريفها:

1) المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي ويكون ذلك من خلال:

أ- محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها.

ب- الدخول في تحالفات مختلفة المظاهر.

ج- الحصول على معونات عسكرية وإقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وإقتصادية وسياسية.

2) زيادة قوة الدولة التي تحدد سياستها الخارجية.

3) تطوير المستوى الإقتصادي للدولة[5].

وتختلف السياسات الخارجية للدول أو الوحدات حسب من يتم التعامل معهم وحسب قضايا التعامل الخارجي، فقد تتبع الدولة سياسة خارجية تتعاون بالنسبة لقضية معنية مع الدولة ذاتها وهذا يقود إلى تقديم تعريف يأخذ بالاعتبار الخصائص الأساسية لعملية صنع السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة.

ويقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلمي الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[6].

وموضوع بحثنا تمحور حول السياسة الخارجية تحديدا التركية في عهد حزب العدالة والتنمية منذ 2002.

2) مفهوم الجيوبولتيك:

هو مصطلح مكون من جذرين يشير أحدهما إلى الجغرافيا والآخر إلى السياسة، لكن ليس المقصود منه الجغرافيا السياسية التي تعني بتأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية في السياسة)، إنما ينصب الإهتمام على دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة[1].

---

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. 35.

[3] سيد أبو ضيف أحمد "**العلاقات الدولية: مفاهيم وموضوعات**"، (القاهرة: دار الفكر العربي، 2013)، ص. 180.

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.36.

[5] سيد أبو ضيف أحمد، مرجع سابق، ص. 181.

[6] محمد جاب الله عمارة، "**العلوم السياسية بين العولمة والحداثة**"، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 2004)، ص. 221.

وتلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وفي رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها وتعرف هذه العوامل وما تفرزه من انعكاسات ونتائج في أدبيات العلاقات الدولية بالجيوبوليتيك (Geopolitics) [2].

فالجيوبوليتيك هو إصطلاح إغريقي الأصل يدل في معناه الواسع على أثر الجغرافية والإقتصاد والسكان والتكنولجيا في صنع السياسة الوطنية للدولة، فهو إذا أداة لتحديد ووضع سياسة واقعية لدولة ما. بالتالي، فإن هذا المفهوم يشير أيضا إلى ممارسة النفوذ والتأثير على الأقاليم والسكان[3]. وفي تعريف آخر للجيوبولتيك جاء فيه "إنه يشكل نظرية الدولة ككائن جغرافي، أو ظاهرة تشغل حيزا من الأرض، فهو إذن التطبيق العملي للجغرافية السياسية في تحليل القوة القومية[4].

وتعرف السياسة الجغرافية بأنها دراسة العلاقات المتبادلة للبيئة الجغرافية (لاسيما الجوانب الطبيعية والعرقية والإقتصادية والسكانية والبيئية لتلك البيئة) مع الدولة ولاسيما مع سياسات الدولة، وإن سياسات الدولة الخارجية والصراعات الناشئة عنها ذات أهمية خاصة لمن يستعملون أنماط التحليل الجغرافي السياسي (الجيوبوليتيك)، كما يمكن استعمال المصطلح للإشارة إلى نظرة عقائدية تؤكد الآثار الحتمية المتعلقة بالعوامل الجغرافيا ومنها الآثار في التطور السياسي للدول والمجموعات العرقية في الدول[5].

وتكمن أهمية هذا المتغير مع اتساع البعد الجغرافي للحدود والأقاليم القارية المحيطة بتركيا لاسيما بعد إنتهاء الحرب الباردة وإنهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك جمهورياته إلى دول مستقلة، أعطى هذا العامل دفعا قويا نحو تعميق وإعادة تفعيل متغير الهوية من جديد في آسيا الوسطى، حيث تعتبر هذه المنطقة الجغرافية الممتدة من سيبيريا شمالا حتى الهيملايا جنوبا، ومن الأورال وقزوين غربا إلى منغوليا والصين شرقا، من أهم المناطق الجيوبوليتيكية التي كانت مركزا وساحة التنافس الدولي بين مختلف الإمبراطوريات الأورو آسياوية (الإمبراطورية الروسية، إمبراطورية جينكيز خان ...)، وتشهد الآن إستقطابا لأهم القوى الإقليمية والدولية عليها من أجل السيطرة عل مناطق النفوذ والهيمنة على موارد المنطقة (تركيا، إيران، روسيا، الصين والولايات المتحدة)، وهو ما يؤشر بوضوح على الخاصية الجيو سياسية لهذه المنطقة بإعتبارها محورية[1].

---

[1] عدنان السيد حسين، "**الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**"، (ط.1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1966)، ص.115.

[2] حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.77.

[3] Yves Lacoste, **Géopolitique**, (Edition Larousse: France, 2009), p.09.

[4] نعيم ظاهر، "**الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**"، (الأردن: دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص. 15-14.

[5] عامر مصباح، "**معجم مفاهيم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية**"، (الطبعة الأولى، الجزائر: المكتبة الجزائرية بودواو، 2005)، ص.103.

[1] أحمد داوود أوغلو، "**العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية** "، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص.492.

ويعتبر ألكسندر دوغين من خلال كتابه أسس الجيوبولتيكا ومستقبل روسيا الجيوبولتيكي أن روسيا التي تمثل مساحة كبيرة من خريطة العالم ولكن عدم قدرة روسيا على النفاذ إلى البحار الدولية هي نقطة ضعف كبيرة لأنها في شبه حصار، فالولايات المتحدة في كلا الحربين العالمية الأولى والثانية انتصرت والإيديولوجيا لم تكن محرك الصراع ولكن كانت الجغرافيا والمصالح التي تترتب فوق أرضية الجغرافيا لأن الصراع الكوني يدور أساسا بين القوى البرية (التيلوقراطيا) والقوى البحرية (التلا سقراطيا).

فالجيوبولتيكا تلعب دورا كبيرا في نشوء هذه الصراعات، في حسمها، وفي مستقبل المناطق وخير مثال حين عملت إنجلترا ومن ورائها الولايات المتحدة على حصار روسيا جيوبوليتيكا منعها من النفاذ عبر المياه الدافئة، كانت دائما في حالة تحالف مع تركيا مثلا حتى تمنع روسيا من الخروج من البحر الأسود إلى البحار الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وأيضا إيران أيام الشاه كانت تمثل حائط صد أمام الإتحاد السوفياتي السابق ومنعه من التمدد عبر الخليج العربي وبالتالي روسيا كانت دائما في مأزق وفي معضلة جيوبوليتيكية أن هذه المساحة الضخمة لا تتناسب مع إطلالتها البحرية وبالمقابل الولايات المتحدة الأمريكية التي ورثت زعامة العالم الغربي أو بالمعنى الجيوبوليتيكي ورثت زعامة القوى البحرية من انجلترا بعد الحرب العالمية الثانية[2].

إن التطورات الجيو سياسية لفترة ما بعد الحرب الباردة أحدثت ديناميكية ونشاطا تركيا كثيفا تجلى من خلال إعادة تفعيل العلاقات التركية مع الجمهوريات المستقلة حديثا من أجل تعزيز ثقلها في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه فإن هذه التطورات كسرت حاجز العزلة عن تركيا وجعلتها تستعيد مرة أخرى أهميتها الجيو سياسية والإستراتيجية[3].

وهو ما دفع الأتراك إلى الإعتقاد بأنهم يقفون على "رأس قرن تركي جديد" في تلك الفترة مما أدى بالرئيس التركي السابق سليمان ديميريل إلى القول تركيا ستتزعم عالما تركيا جديدا، يمتد من البحر الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم[1]. وقد تقدم هذه التعريفات توافقا مع ألكسندر دوفاي الذي قال أن الجيوسياسي هو الجزء من الجغرافية السياسية الذي يهتم بالإيديولوجيات المتصلة بالأقاليم، وهكذا شكلت المساحة حسب النظرة الجيوسياسية، رهانا وأرضية لإنتشار القوة، ورهانا لمراقبة المسارب الإستراتيجية والموارد الحيوية، وكذلك الأقاليم، كأرضية تحرك للقوة المحلية والإقليمية والعالمية[2].

ويذهب كثير من الباحثين إلى أن علم الجيوبوليتيك من العلوم القديمة، حيث نستطيع أن نجد بعض ملامح التفكير الجيوبوليتيكي في آراء أرسطو في السياسية ووظائف الدولة وطبيعة الحدود وتناسب قوة الدولة مع عدد سكانها وتوزيع الثروات فيها.

---

[2] http://www.aljazeera.net/programs/a-books/2009/5/7.

[3] سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز في:

www.regionalstudies.uomsul.edu.iq/news(01/02/2015).

[1] ميشال نوفل، "**عودة تركيا إلى الشرق، الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية** "، (الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص. 49.

[2] ألكسندر دوفاي، "**الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**"، (ط.1، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2007)، ص. 5.

وينسب البعض آراء ابن خلدون في مراحل عمر الدولة إلى مفهوم الدولة العضوية كما تتطور في الدراسات الجيوبولتيكية، ويعتبر الكثير من الباحثين أن المفكر الفرنسي مونتيسكيو هو من وضع الإشكالية الأساسية لهذا العلم عندما ربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والإقتصادية.

ولكن الإنطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمنهجياته ومحدداته الأساسية تعود إلى الألماني فردريك راتزل (1844-1904) الذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف في الجيوبوليتيكا يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897.

وقد برزت بقوة منذ العهد الإغريقي مرورا بعدة مفكرين منهم هيغل وكانت ثم مهان ومكندر (A. Mahan, M. Mackinder) في بداية القرن العشرين بالوصول إلى أبرز رواد الفكر الإستراتيجي في عهد الأسلحة النووية العابرة للقارات حيث أكدوا على أن العوامل الجغرافية كمحددات ثابتة لمكانة وقوة الدولة في العلاقات الدولية خاصة أن هذه العوامل الجغرافية المحددة لطبيعة السلوك الخارجي تدرج كل من المناخ وطبيعة وطول حدود الإقليم والمساحة والطبيعة الإقليمية «Topography»، وهذه العوامل تلعب دور أساسي ومباشر على الأمن القومي والإستقرار السياسي للدولة[3].

وأكد رودولف كجلن «Rudolph Kjellen» (1864-1922) أن الجيوبوليتيك من أهم نظريات الدولة وآلية مهمة في الظاهرة الجغرافية[1].

أما بيتر تايلور «Peter Taylor» فقد أعطى ثلاثة أشكال لإنعاش علم الجيوبوليتيك:
الشكل الأول أنه أصبح مصطلح شعبي لأجل وصف منافسات العالم السياسي.
الشكل الثاني: مصطلح أكاديمي جديد، حيث نقد الدراسات التاريخية الجغرافية لجيوبولتيك السابقة والتي كان من الضروري أن يكون جزء من الجغرافيا السياسية.
الشكل الثالث بالإشتراك مع المحافظون الجدد ودور اللوبي العسكري في الإستقلال بالأدلة الجيوبوليتيكية لأنه أساس الفكر الإستراتيجي[2].

بينما يعتبر دافيد كريكمنس «David Criekemans» من خلال تركيزه على الدراسة النقدية للنسب أن الجيوبوليتيكا هو العلم الذي يدرس التفاعلات بين الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية والتأثير على السياسة الخارجية للدول[3].

---

[3] w.Jones, «**The logic of international relations**», (Boston, Little Brounand Company, 1985), pp.248-252.
[1] Cohen, Saul Bernard, «**Geopolitics of the world system**», (Rouman and littlefield, 2003), p.15.
[2] Peter Taylor «**Politics geography**», (London: third édition, Longman, 1993), p.21.
[3] Ibid. p.25.

ونجد كذلك المفكر الروسي ألكسندر دوغين الذي أعاد تقديم النظريات الكلاسيكية لمؤسسي هذا العلم، وأكد على أن الموقع الجغرافي وطبيعة وحجم إقليمها وإمتدادها يساهم في رسم حدود السلوك في السياسة الخارجية من خلال إسقاطه على دور روسيا في إعادة دمج القارة الأوروبية لها على أساس أن طبيعة الإمتداد على مساحة شاسعة من قارتين هما آسيا وأوروبا. وذهب كارل ساول (Carl Saur) إلى العريف على أن الجغرافيا السياسية هي الطفل غير الشرعي لمجموعة العلوم الجغرافية.

ومن خلال التعريفات السابقة فإن الجغرافيا السياسية هي فرع حديث من فروع الجغرافيا البشرية يتناول دراسة الدولة أو الإقليم السياسي والحدود السياسية لهذه الدول أو الأقاليم وما يرتبط بها من ظواهر سياسية وذلك في إطار مكاني. فالإجماع على الجغرافيا السياسية أو جغرافية الدول أو جغرافية الوحدات السياسية على أنها محصلة لنفس المعنى[4].

متغيرات الدراسة العلمية:

1) المتغير المستقل: والمقصود به لب الدراسة وتسليط الضوء على تركيا كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز ودولة ذات وزن ومكانة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي خاصة وأنها تحمل قيمة وأهمية في حلف شمال الأطلسي على المستوى الأمني والعسكري وكما أن تركيا تعتبر دولة محورية، دول طرف في العديد من القضايا الإقليمية وفي بعض الأحيان الدولية إذ تعتمد في الأزمات إما الإحتواء أو التطويق أو الوساطة بغرض رسم إستراتيجية فعالة لإبراز دور جيوسياسي فعال في العلاقات الدولية.

2) المتغير التابع: يوجد العديد من المتغيرات التابعة التي تحوم حول فلك المتغير المستقل والمتمثل في الدور التركي، ومن بين هذه المتغيرات التابعة:

أ– منطقة الإتحاد الأوروبي كمتغير تابع في قضية إمكانية إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي وإن كان الأخير بحاجة إلى جملة من المعطيات التي تمتلكها تركيا ولكن أوروبا فرضت جملة من الشروط التعجيزية بغرض تمديد قضية الإنضمام إلى آجال غير محددة.

ب– منطقة الشرق الأوسط والدور الإقليمي الذي تلعبه تركيا في المنطقة وتأثر دول الجوار في المنطقة على تركيا من احتلال وتقسيم العراق وتشكيل دولة كردستان العراق، ومن ثورة مبهمة الحل في سوريا في ظل إصرار حكم بشار الأسد، وإنضمام الدولة الإسلامية لبلاد الشام والعراق في إتمام مهمة تفتيت العديد من دول الشرق الأوسط إلى دويلات حسب التقسيم الطائفي والمذهبي والأزمات المتتالية في مصر بعد إسقاط حكم الإخوان المسلمين بقوة الحكم العسكري بمعنى أثر الثورات العربية على تركيا بشكل كبير.

---

[4] حسام الدين جاد الرب، "**الجغرافيا السياسية**"، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009)، ص. 28.

ج– منطقة آسيا الوسطى والقوقاز تظهر من خلال تبعية دول المنطقة إلى الأخ الأكبر في إطار العالم التركي وولاء هذه الدول ولو بشكل جزئي لتركيا التي تسعى بدورها إلى تحقيق نفوذها وإستراتيجيتها التي تساهم في دفع عجلة العامل الإقتصادي وبتالي دعم الإقتصاد التركي الذي أصبح من أهم الإقتصاديات في العالم.

أدبيات الدراسة:

من أهم الدراسات التي عالجت مسائل ذات علاقة بموضوع البعد الإقليمي في السياسة الخارجية التركية، وصلنا إلى التالي:

1) كتاب العمق الإستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية لمهندس السياسة التركية أحمد داوود أوغلو الذي كان ملم بأهم العناصر والفواعل المؤثرة والتي تتأثر فكانت تركيا البؤرة المحاطة بالعديد من المحددات وتعرف حالات تختلف حسب الدول وحسن المكانة والقوة. وأسقط كل منطقة من العالم على تركيا وفق لأجندة يمكن تغليب معادلة الربح على معادلة الخسارة.

2) كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج الذي شارك فيه من أكثر المحللين السياسيين والإستراتيجي والإقتصاديين المتخصصين في الشأن التركي ليكتمل الموضوع بجملة من الدراسات العملية والأكاديمية المتعلقة بكل ما قد يحتويه ملف كامل على الدولة النموذج وما تحاط به من متغيرات إقليمية ودولية.

3) كتب كثيرة تم التركيز عليها وإن اختلف الموضوع حول تركيا فالمؤلف واحد متخصص في الشأن التركي

أ– المحلل محمد نور الدين في كتابة "تركيا في الزمن المتحول–قلق الهوية وصراع الخيارات"، الذي حدد إشكاليته من خلال معالجة مشكلة الشريعة والإسلام يتناقضان والنظام العلماني وسط الصراع الكردي في البحث عن وجود من جهة والدوائر الأوروبية والشرق أوسطية وآسيا الوسطى من جهة أخرى وكل منطقة حسب رسم سياساتها.

ب– نفس الكاتب من خلال عنوان آخر "تركيا الصيغة والدور" ويعالج هذا الكتاب الحراك السياسي والإقتصادي وحتى الدولي منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية وما نجم عنه تعدد البعد في السياسة الخارجية التركية الجديدة. إضافة إلى العديد من المقالات لمحمد نور الدين كمقالة له حول السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات التي تطرق فيها إلى الدور الجديد للسياسة الخارجية في فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

وفي مقال آخر لنفس الكاتب في مجلة السياسة الدولية حول "تركيا والعالم العربي ... علاقات محسوبة"، أكد أن ثلاثة أحداث كانت السبب الكبير في تغيير توجه السياسة الخارجية التركية إزاء العالم العربي أولا كان أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم ثانيا اعتلاء حزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002 وأخيرا احتلال العراق في 2003، كل هذه المتغيرات ساهمت في تغيير المنطق التركي وفق معطيات سياسة وإستراتيجية وإقتصادية وأمنية جديدة وفي مقال آخر كذلك حول "تركيا وسوريا من تصغير المشكلات إلى تصغير الثقة، حيث تناول التطور الكبير الذي عصف بمكانة تركيا على المستوى الإقليمي ومخلفات الثورة على المنطقة.

4) تناول عقيل سعيد محفوض من خلال كتابه المتخصص في الشأن التركي "السياسة الخارجية التركية – الإستمرارية والتغيير"، العديد من نقاط القوة ونقاط الضعف في دولة كانت تحمل في طياتها الحضارة العثمانية لتختصر في الدولة التركية التي اعتمدت أدوار واتجاهات وأهداف وإستراتيجيات وأبعاد تختلف حسب محددات السياسة الداخلية والخارجية وحسب الإستراتيجيات الإقليمية والدولية.

كما حاول التطرق في الكثير من المقالات لتحول الكبير على مستوى السياسة الخارجية التركية من التصور الكمالي وهيمنة المؤسسة العسكرية إلى مرحلة حزب العدالة والتنمية وتغيير المفاهيم والتصورات في ممارسة السياسة سواء كانت على المستوى الداخلي أو الخارجي.

مستويات التحليل:

وفقا لمعطيات الدراسة تم تحليل وتفتيت الظواهر والسياسات والمتغيرات وفق ثلاث مستويات للتحليل، وهي كالتالي:

1- المستوى الداخلي (القومي أو الوطني): في هذا المستوى اتخذت من حالة الصراع الداخلي وأزمة الهوية واختلاف التوجه الديني أساسا لطرح طبيعة السياسة الخارجية التي تتأثر وتؤثر بدورها على السياسة الداخلية ومنه يظهر الدور التركي على مستوى أبعد من ذلك وهو المستوى الإقليمي بأبعاده المتعددة.

2- المستوى الإقليمي: في هذا المستوى لا يمكن أن نحيد عن أهم ما يميز المستوى الإقليمي وهو مخرجات النسق التفاعلي الإقليمي والتي ارتبطت بمؤثرات متوقعة ومؤشرات غيرت من طبيعة هذا النسق بعد جملة الثورات العربية في المنطقة والتي هي في حالة استمرارية، كل هذا حدد المبادئ والأدوار الجديدة لحزب العدالة والتنمية الحاكم الأول في تركيا. وأسقط في نفس الوقت إستراتيجيات أساسية اندثرت لما وصلت إليه المستجدات الإقليمية خاصة وحتى الدولية.

3- المستوى الدولي: هنا يظهر بشكل واضح الأبعاد الثلاثية في السياسة الخارجية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية. فالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من أهم وأقوى الحلفاء لتركيا وإن كانت الإتفاقات تميز هذه العلاقة في غالب الأحيان وفقا لتقليب المصالح سواء من حيث الإنضمام التركي الأوروبي الذي أصبح ملفا غير واضح السيرة، أما الولايات المتحدة فتعتمد استعمال تركيا في إطار مصالحها في المنطقة مقابل الكثير من الدعم الأمريكي.

المستوى آخر مهم من خلال منطقة الشرق الأوسط واعتبار تركيا محور أساسي في تحديد العلاقات التركية–العربية وحتى في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي.

المستوى الأخير من خلال منطقة آسيا الوسطى والقوقاز والتي تشكل هامشا رئيسيا في توسيع تركيا سياستها الخارجية وإنجاح هذه الإستراتيجية في العالم التركي بقيت مرهونة بمن يملك تعزيزات ومساعدات أكثر.

البناء الهيكلي للدراسة

لدراسة هذا الموضوع بالإجابة على الإشكالية المطروحة، وتأكيد صحة الفرضيات اعتمدت على خطة مقسمة إلى أربعة فصول جددت كالتالي:

الفصل الأول تمت فيه دراسة محددات السياسة الخارجية التركية في فترة حزب العدالة والتنمية، فكان العامل الجغرافي مهم في فتح الباب لطرح عوامل أخرى أهمها العامل التاريخي الذي عالج هذه السياسة منذ نشأة الدولة التركية وفق التصور الأتاتوركي إلى غاية حزب العدالة والتنمية وما لعبته من أدوار جديدة في سياستها الخارجية وهنا تم تحديد دور النخبة في ذلك وحتى العامل الإجتماعي والبنيوي للمجتمع التركي.

كما أن الإقتصاد التركي لعب دور في بروز قطب إقتصادي قوي وسط جملة من العوامل الدولية التي ساهمت في دعم تركيا للبروز على الساحة الدولية من خلال سياستها الخارجية للدولة النموذج.

الفصل الثاني بدأ فيه تحديد الأبعاد الثلاثية من خلال تسليط الصوء على الإتحاد الأوروبي الذي دفع تركيا منذ وقت طويل إلى مواصلة سيرتها في طلب الإنضمام للإتحاد الذي لم يحدد بشكل نهائي، الموقف من دخول هذه الدولة إلى تكتل مسيحي ينادي بمبادئ سامية كالديموقراطية وحقوق الإنسان واحترام المعتقدات الدينية ومع ذلك بقي الرفض ثابت والشروط لم تحقق وتركيا لم تفقد الأمل في وصولها إلى مبتغاها بالإنضمام للإتحاد بشكل كامل رغم تزايد الأصوات المعارضة لدخول تركيا للنادي الأوروبي.

الفصل الثالث تضمن بعد منطقة الشرق الأوسط وما تعانيه هذه المنطقة من أزمات عدة أهمها إنعدام جانب الديموقراطية كثرة الصراعات والخلافات ودور الصراع العربي-الإسرائيلي في خلق بؤرة توتر مشتعلة في أغلب الأحيان، إضافة إلى ظهور الثورات العربية التي غيرت من خريطة المنطقة وزادت من المشكلات وأزمات المنطقة التي تخضع بشكل كبير لمستجدات الساحة الدولية ودفعت إلى تغيير مخرجات النسق الإقليمي وبتالي على العلاقة بين الدول العربية وتركيا التي تسعى إلى حمل دور الوسيط وصاحب السياسة الناعمة.

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصص لتسليط الدراسة على العلاقة التاريخية التي تجمع تركيا ودول آسيا الوسطى والقوقاز، وما تبحث عليه هذه الدائرة من تركيا وبشكل آخر الإستراتيجية التركية في المنطقة وسط فشل واضح من تركيا في حمل ثقل لا تحمل مقومات حمله ودعمه فالطاقة هي أساس السعي لإقامة علاقة برغماتية رغم الحتمية التاريخية والجغرافية إلا أن تركيا اصطدمت بقوى منافسة على المنطقة.

الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المبحث الأول: العامل الجغرافي

لا يمكن إهمال العامل الجغرافي في دراسة محددات السياسة الخارجية وهذا ما أكده عدة مفكرين ومنظرين من ضمنهم أوستن شامبرلين (Sir Austen Chamberlain) بقوله أن "الحقائق الجغرافية تعتبر عاملا مهما وحاسما لمجرى التاريخ البريطاني وشرحه، وهي المبادئ الرئيسية التي تشغل ذهن رجل الدولة وفي هذا الصدد ذكر نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte)أن الوضع الجغرافي هو الذي يملأ السياسة[1].

كما أكد بنيتو موسوليني (Benito Mussolini) على العامل الجغرافي، عندما ألقى خطبته عام 1924 جاء فيها "ما كانت السياسة الخارجية أمرا مبتكرا، ولكنها خاضعة لمجموعة من العوامل الجغرافية والتاريخية والإقتصادية".

---

[1] أحمد نوري النعيمي، "**السياسة الخارجية التركية، بعد الحرب العالمية الثانية**"، (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975)، ص. 13.

وعلى الرغم من أن التكنولوجيا والأسلحة الحديثة، قد قللت من أهمية الموقع الجغرافي، إلا أنها لم تستطيع أن تأخذ المكان الأول في تقرير سياسة الدولة.

ذلك لأن الموقع الجغرافي لأي دولة ليس هو العامل الوحيد في إستراتيجية الدولة، بل لها علاقة وثيقة بظروف الدولة الإقليمية والسياسة الدولية.

فالدولة التي لا يتغير موقعها الجغرافي عبر العصور والأجيال يكون بالإمكان أن تتغير علاقاتها مع القوى الدولية وبصورة مستمرة، وإن هذه النقطة في التغيير هي الأساس في إعطاء الدولة أهمية إستراتيجية[2].

وما يقول فيرناد بروديل (Fernand Braudel) في كتابه (تاريخ الحضارات) مبينا الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة وفي تشكيل الحضارة الإسلامية على وجه الخصوص إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقة.

ومن ثم فإن الركن الأساسي الذي يستند إليه الأفراد، وتستند إليه المجتمعات التي تتشكل منهم، وتستند إليه التجمعات الحضارية بشكل أوسع، هو الإدراك المكاني الزماني الذي يتم تطويره على نحو منسجم مع الوعي بالوجود الذي يشكل بدوره "الإدراك الذاتي لدى الحضارات".

إن المجتمعات التي تقوم بقفزات حضارية قوية وتضفي نوعا من النظام على التراكم الحضاري تأخذ في اعتبارها إنطباعات عالمية منطلقة من المكان الأصلي الذي وجدت فيه خلال الفترة الزمنية الواقعة بين اللحظة التي تظهر فيها على ساحة التاريخ والمرحلة التي تبدأ فيها كقوة مؤثرة في الساحة التاريخية. ويتجسد هذا الفهم والإدراك في الخرائط، ليتطور من فهم لمحيط جغرافي بسيط إلى فهم شمولي أكثر تشابكا، وبالتالي الجغرافيا هي حقيقة موضوعية، أما الخرائط فهي الشكل المادي الذي يجسد هذه الوثيقة عن طريق فهم حضاري ذاتي[1].

إن ظهور الحضارة الإسلامية على الساحة التاريخية، يتعلق بشكل مباشر بالظروف الجغرافية الخاصة التي أتيحت لها –كما أكد ذلك بروديل– حيث إن الإسلام قد ولد على أطراف أحواض الحضارات القديمة، وتمكن خلال مدة قصيرة من السيطرة على كل ساحات التأثير التي كانت في عهد الإسكندر الكبير[2]. ومما ساهم في هذا التوسع ظهور إدراك مكاني جديد في مناطق شاسعة تمتد من إسبانيا إلى مناطق حضارات الهند والصين.

---

[2] المرجع نفسه، ص. 14.

[1] أحمد داوود أوغلو، "**العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص. 121.

[2] نفس المرجع، ص. 124.

وقام الجغرافيون المسلمون بنقل إرث بطليموس وتطويره، كما حدث في أول خريطة تم تقديمها إلى الخليفة العباسي المأمون، كما أنهم حققوا إنجازا أصيلا ومبتكرا يعكس إدراكا مكانيا جديدا بمحور إسلامي في إطار النموذج الذي وضعه البلخي. وقد رسم البلخي مؤسس هذه المدرسة، خرائط شملت البلاد الإسلامية وأعطى لكل منطقة منها إسم إقليم. وهنالك مثال آخر ومثير حول تطوير المجتمعات لإدراك مكاني لنفسها، وهو الطوبوغرافية التركية. فقد رسم محمود الكشغرالي مؤلف كتاب "ديوان لغات الترك" الذي تم تدوينه في الفترة ما بين عامي 1072م-1074م، خارطة للعالم تظهر تصنيفا للأتراك من ناحية اللغة واللهجات، وذلك بإتخاذ مدينة بلساغون (Balasagun) مركزا للخريطة، وتحديد منطقة الأنهار السبعة كأماكن إقامة للقبائل التركية والمرحلة الطويلة التي استغرقها الأتراك في الإنتقال من بلساغون إلى اسطنبول في عهد الدولة العثمانية، التي تعد نقطة تقاطع الحضارات القديمة، تظهر بشكل واضح العلاقة بين تغير الإدراك المكاني وبين مفهومي الإنفتاح الحضاري والنظام العالمي[3].

أما خارطة بيري ريس(Piris Rais) التي فاقت مثيلاتها فيما يخص الطوبوغرافيا العثمانية، فإنها تظهر مدينة اسطنبول في العصر الذهبي للدولة العثمانية مشابهة لساحة الاستقطاب التي شكلها التركيب الحضاري للإسكندر الأكبر في مدينة الإسكندرية، حيث تبرز هذه المدينة مركزا يضم جميع تراكمات الحضارات القديمة[4].

وعلى هذا الأساس يمكن الحديث عن موقع تركيا إذ يحدها من الشمال البحر الأسود وبلغاريا ومن الجنوب العراق والجمهورية العربية السورية والبحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق روسيا وإيران، ومن الغرب بحر إيجه واليونان[1].

ولطالما شكل موقع تركيا الجغرافي (أنظر الشكل 1 و2 في الملاحق) في تاريخها ركيزة لإنطلاقها نحو العالمية، ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار هناك استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والإرتقاء به للتحول نحو العالمية. وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها:

1) تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي، بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية القائمة على تخومها. وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97 %من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف بإسم "آسيا الصغرى" أو منطقة الأناضول"[2]. بينما الجزء المتبقي 3% يمثل المساحة التركية الموجودة

---

[3] نفس المرجع، ص.125.

[4] نفس المرجع، ص. 126.

[1] شلاش محمد حسن، "**الجغرافية السياسة**"، (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1968)، ص. 182.

[2] علي حسين باكير، "**تركيا: الدولة والمجتمع**" في محمد عبد العاطي (محرر)، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى 2009)، ص. 20.

في القارة الأوروبية، حيث اعتبر فاليري جيسكار ديستان أنه بما أن العاصمة التركية "اسطنبول" تقع خارج أوروبا و95%من سكانها خارج أوروبا فتركيا تعتبرغير أوروبية يحكم موقعها الجغرافي[3].

2) تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة قلب العالم (Heart land) وفق نظرية هالفورد ماكيندر الجيوبوليتيكية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية حاسمة (Pivotal state)في المجال الجيو-سياسي. وتعتبر رؤية ماكندر من خلال نظرية "القلب الحافة" أي قلب الأرض وحافتها، على أن القلب القوة البرية والحافة من خلال القوة البحرية وبالتالي يمكن أن تتحكم الجغرافيا السياسية في السياسات والصراعات الدولية.

إذ حاول بعض الباحثين صياغة نظرية "قلب العالم" في العلاقة الوثيقة بين الموقع الجغرافي للدولة وبين مستقبل قوتها ودورها السياسي، حيث اعتبر ماكندر "أوراسيا" بمثابة قلب العالم، واعتبر أن من يسيطر على شرق أوروبا يسيطر على قلب العالم ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم ومن يسيطر على جزيرة العالم يتحكم بالعالم بأسره. ومن هنا بدأ التداخل بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك.

ويبدو أن نظرية ماكندر للجغرافيا السياسية طوال القرن 20 حكمت السياسات الدولية والحروب العالمية، وكذلك تحول آليات الصراع الدولي وتشكيل خطوط تقسيم جديدة لهذا الصراع يقوم على أسس حضارية وثقافية[1]. وقد دفع ذلك بنظرية قلب العالم لتسليط الضوء بإتجاه دولة طالما عانت بسبب موقعها الجيو-سياسي من قلق الهوية من خلال موقعها الرابط بين آسيا وأوروبا، الأمر الذي شكل لديها عقدة الهوية، كما يبدو أن هذه العقدة تحولت بفعل التغيرات في الخارطة السياسية الدولية إلى ميزة إيجابية دفعت هذه الدولة إلى لعب دور دولي على المدى البعيد من أجل التربع على عرض "قلب العالم"،خاصة وأن تركيا الممسكة بحلقة تربط العوالم الثلاث، تركيا العلمانية (أوروبا والغرب) وتركيا الإسلامية (الشرق الأوسط والعرب) وتركيا الطورانية (آسيا الوسطى والقوقاز).

3) هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت (أنظر الشكل رقم 3 في الملاحق)، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمثلها تركيا، وللمقارنة فإن مساحة تركيا أكبر من ولاية تكساس بقليل، كما أنها توازي تقريبا مساحة ألمانيا وأسبانيا مجتمعتين وتحد الجمهورية التركية 8 دول بمساحة مشتركة مختلفة على الحدود وهذا ما يمنحها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

4) تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهميين لطالما شكلا تاريخيا محورا للصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا،حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30كلم وعرضه حوالي 1كم، ومضيق الدردنيل

---

[3] Didier Billion, « **l'enjeu turc** », (Paris: Armand Colin, 2006), p. 17.

[1] بيتر تيلور وكولن فلنت، "**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**"، ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد، (ط.1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ص. 321.

في الجنوب الغربي من تركيا، حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجه طوله 60 كم وعرضه يتراوح ما بين1و6كم، مما يعطيها القدرة على التحكم ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية حقيقية[2].

المساحة		الطول		الإرتفاع عن سطح الماء	
الماء	13930كم^2	الحدود البرية	2648كم	أعلى نقطة	5166م (جبل آرارات)
اليابسة	769632كم^2	الشريط الساحلي	7200كم	أدنى نقطة	0م (البحر المتوسط)
المجموع	783562كم^2				

– مؤشرات جغرافية–

المصدر: Cia world Fact Book 2009

ويربط مضيقا البوسفور والدردنيل اللذان يربطان البحر الأسود مع البحر الأبيض المتوسط ويفصلان القارة الأوروبية عن الآسياوية، إذ يحتلان موقعا مركزيا في الإتجاه الشرقي الغربي للقارات الأفرو–أورو–آسيوية الثلاث، حيث تتقاطع فيهما الخطوط الجيو–سياسية والجيو–إقتصادية والجيو–ثقافية التي تحدد التوازنات الدولية والإقليمية، لذلك يمتلكان المكانة الأهم في تصنيف المضايق. بل إن اي منطقة عبور في العالم لا تمتلك بنية جغرافية وتاريخية مشابهة، أو تلعب فيها التوازنات المتشابكة دورا مهما إلى هذه الدرجة.

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، احتل الحلفاء المنشآت العسكرية الموجودة على سواحل المضيقين، وبدأت قوات الاحتلال الإشراف على حركة المرور الدولية عبر المضيقين بموجب اتفاقية موندروس، وبذلك عانت الدولة العثمانية المصير الذي واجه الدولة البيزنطية بعد أن حاصر محمد الفاتح المضيقين اللذين كانت تمتلكهما. ومن خلال اتفاقية سيفر تم التأكيد مرة أخرى على العلاقة الإرتباطية بين الوضع الذي أصبح عليه المضيقان والمصير الذي صارت إليه الدولة العثمانية، وذلك بعد تشكيل لجنة المضايق الدولية وإعطاء السواحل الأوروبية في مضيق الدردنيل لليونان.

وطبقا للترتيبات التي وضعتها اتفاقية لوزان(أنظر الشكل رقم 5 في الملاحق) تم تضييق سيادة الدولة التركية باسم الإستخدام الدولي للمضايق والنص على حرية المواصلات بشكل مطلق دون الأخذ بعين الاعتبار حالة الحرب أو السلم أو التمييز بين الجو والبحر، كما تم تجاهل القلق الأمني للدول المطلقة على البحر الأسود واعتبرت المناطق الساحلية للمضايق والجزر الموجودة في بحر مرمرة على مسافة 15–20كم مناطق منزوعة السلاح، كما أن الصلاحيات التي امتلكتها

[2] علي حسين باكير، مرجع سابق، ص. 21.

لجنة المضايق التي تشكلت من ممثلي الدول التي وقعت معها تركيا اتفاقية سيفر، تسببت في إلحاق الضرر بحقوق تركيا في الدفاع عن وحدتها الداخلية وحدودها.

أما اتفاق مونترو المتعلق بالمضيقين، وتم توقيعه عام 1936، فقد غير من التقلص الذي تعرضت له السيادة التركية، كما ملأ الفراغ الذي نتج عن اتفاقية لوزان وأعطيت تركيا صلاحيات جديدة[1].

هذه المعطيات حول العامل الجغرافي لتركيا أبرزت العلاقة بين البني السياسية وظروف البيئية الطبيعية المحيطة، والعمليات السياسية الديناميكية التي تشكل هذه العلاقة منذ العهود الأولى، لكن تطور النظريات الجيو–سياسية والجيو–إستراتيجية العالمية، أصبح أكثر يسرا بعد استقرار جغرافية العالم. كما أن صراع السيطرة الدولية، الذي احتدم مع الاستعمار الجديد في القرن التاسع عشر، أدى إلى قيام هذه الأطراف بتوجيه الصراعات التي كانت تستهدف تحقيق أهداف تكتيكية محلية نحو أهداف استراتيجية دولية ولد هذا الوضع تحليلات جغرافية عالمية تظهر مقارنات في موضوع تفوق هذه الدول من الناحية السياسية. وكانت النظريات الجيو–سياسية الدولية، والتي تم تطويرها كإحدى العناصر الهامة في تحديد آليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، بالنسبة للدول التي خاضت صراع السيطرة الدولي على تحقيق غايتين متممتين لبعضهما البعض: تمثلث الغاية الأولى في أن تحقق هذه النظريات للأطراف المختلفة أفكارا هامة إلى أبعد الحدود فيما يخص الأهداف الأساسية، أما الثانية فكانت تشكيل الأرضية الشرعية للسياسة التوسعية التي يجب إتباعها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف.

استغلت الدول الإستعمارية الغربية نظرية راتزل (Friedrich Ratzel, 1844-1904)، الذي يعتبر مؤسس الجغرافي السياسية، من خلال اتخاذ آرائه حجة، واعتبارها حقائق علمية تدعم السياسة التوسعية، بما في ذلك الأفكار التي جاءت في مؤلفه المعنون: "النظرية العضوية لتطور الدولة"، الذي عكس تأثرا بآراء دارون.ويرى راتزل أن الدولة تشبه الكائن العضوي الحي، ويحتاج إلى التغذية مثل الكائنات الحية، وإنه لا يمكن تغذية الدولة إلا باحتلال ساحات جديدة، وأن الدول التي تبقى عاجزة عن خوض صراع التغذية المذكور، ستزول عن الوجود، كبقية العناصر الزائلة في نظرية دارون، ورأى راتزل أن الأهمية السياسية لأوروبا ستتضاءل في المستقبل بسبب ضيق مساحة إستراتجياتها التوسعية السياسية، ودعا إلى التوجه إلى خارج أوروبا، حيث تستطيع القوى الأوروبية أن تواصل وجودها في الوضع الدولي الجديد. وقد شكل كل من راتزل وجيلين الذي جاء بعده واستخدم مصطلح "الجيوسياسية"، الأرضية النظرية للجيو–سياسية البرية والبحرية والجوية التي تم تطويرها فيما بعد، وأصبحت الآراء التي طرحها جيلين في بحثه "الدولة كائن عضوي حي" أحد المصادر الهامة لجيو–سياسية ألمانيا، بعد أن ترجم إلى اللغة الألمانية عام 1917.

[1] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 188–192.

وفق هذه الاعتبارات ستحدد قوة الدول وفق حجم النفوذ الذي ستعرضه في الساحات الجديدة، كما أن الجيوسياسية البرية والبحرية والجوية ستتطور بشكل ملحوظ كعنصر يؤثر بشكل مباشر على سياسات الدول، من خلال طرح أسئلة مثل "ماهي المناطق التي ستحقق للدول تفوقا نسبيا أكبر في هذا السياق ؟" و"كيف يمكن الحفاظ على نفوذ الدول في هذه المناطق ؟".

تعد دراسة الجيو-سياسية البرية والبحرية والجوية أمرا ضروريا من أجل فهم مراحل تطور إستراتيجية السياسية العالمية والإستراتيجية العسكرية، ومن أجل استيعاب أهمية جغرافية تركيا مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الإستراتيجيات. قام هاوسهوفر (Karl Haushofer 1869-1946)بتعديل الجيو-سياسية البرية التي طورها ماكيندر في بداية القرن الماضي، لتتناسب مع الجيو-إستراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن سبيكمان (Nicholas Spykman) قام بتعديلها للتناسب مع الجيو-إستراتيجية الأمريكية، في مقالته التي جاءت تحت عنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" «The Geographical Pivot of History»، وقام ماكيندر بتحليل عملية التطور التاريخي بإرجاعها إلى الأسس الجيو-سياسية، وقام كذلك بتحديد الأهداف الأساسية من خلال تقسيمه لجغرافية العالم من زاوية الإستراتيجية السياسية والعسكرية إلى ساحات محورية (Heartland Pivot area) ومناطق الأحزمة الداخلية[1]، ومناطق الأحزمة الخارجية. وبذلك يكون الشرط الأساسي لإستراتيجية السيطرة على المناطق البرية هو تحقيق السيطرة على ساحة محورية محمية من الإعتداءات التي يمكن أن تأتي من البحر، وتشمل هذه الساحة أحواض الأنهار التي تنبع من مناطق شرق أوروبا وتصب في البحر الشمالي القطبي لآسيا ومناطق المصادر المائية الداخلية المغلقة في آسيا الوسطى.

وحسب رأي ماكيندر تتطلب السيطرة على العالم، تحقيق السيطرة على أوراسيا، والسيطرة على أوراسيا تتطلب السيطرة على المناطق المحورية، وللسيطرة على المناطق المحورية لا بد من السيطرة على أوروبا الشرقية، ويقع الأناضول ضمن ساحة أوروبا الشرقية، أما الشرق الأوسط فيوجد خارج الساحات المحورية في مركز الحزام الداخلي الذي يحتوي على أراضي أوراسيا المتبقية[2].

وانتقد سبيكمان فكرة ماكيندر التي تعطي أهمية أكثر من اللازم للمناطق المحورية ، وذكر بأن السيطرة الكامنة الحقيقية موجودة في الحزام المحيط ،الذي يتشكل من غرب أوروبا وتركيا والعراق وباكستان وأفغانستان والصين وكوريا وسبيريا الشرقية، وذكر بان القوة التي تسيطر على هذا الحزام هي التي ستسيطر على العالم كله، وأوصى سبيكمان، إنطلاقا من هذه الأفكار والإدارة الأميركية بإتباع سياسية. تمنع أية قوة أخرى من السيطرة على الحزام المذكور. ويعتبر سبيكمان الأب الروحي للجيو-سياسية الأمريكية التي مازالت متبعة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، والتي تعتمد على سياسة الإحتواء للكتلة البرية المركزية عن طريق الأحلاف كحلف شمال الأطلسي، والحلف العسكري المركزي، والاتفاقية العسكرية

---

[1] **نفس المرجع**، ص.128.

[2] **نفس المرجع**، ص.129.

لجنوب شرق آسيا. حيث سعت الولايات المتحدة إلى تكوين خط إحتواء إستراتيجي على الحزام المترابط الذي يمتد من النرويج إلى تركيا من خلال شمال الأطلسي ومن تركيا إلى باكستان من خلال الحلف العسكري المركزي، ومن باكستان إلى الفلبين في الشمال وإلى نيوزيلندا في الجنوب، عن طريق الاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا[3].

المبحث الثاني: العامل التاريخي –الحضاري–

إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أن هذه الدولة كانت مركزا للحضارة الإسلامية التي قامت ببناء نظام سياسي تمثل بالدولة العثمانية وعمر عدة قرون، وقامت هذه الحضارة على عناصر ثقافية متعددة يقع في مقدمتها الإسلام والثقافة الآسيوية للأتراك والتراكمات الحضارية للثقافات الأخرى التي امتزجت في بناء الدولة العثمانية. وقد عملت الظروف السياسية التي أنهت عهد الدولة العثمانية على جعل وريثتها الجمهورية التركية تتبنى حلولا تلغي علاقة المجابهة مع الحضارات والمراكز السياسية الأخرى، وقد أثر هذا على البنية السياسية للدولة مع مرور الزمن كما أدى إلى تغيير البنية الاجتماعية والسيكولوجية للثقافة السياسية للمجتمع[1].

وإذا نظرنا من زاوية التراكم التاريخي، نرى أن تركيا تمتلك خصائص فريدة على المستوى الإقليمي وغير الإقليمي. وقد نتج ذلك عن تلاقي أنواع العلاقات المختلفة التي طبعتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية، إذ أن تركيا ليست في جزء من الأنظمة المتحكمة، كما أنها ليست من مجموعة الدول التي حولتها هذه المرحلة الإمبريالية إلى مستعمرات. ليست تركيا كأي دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال تطورات الأوضاع السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت قرونا عديدة.

وشكلت الدولة العثمانية التي تعتبر البنية السياسية الوحيدة في المنطقة، الحاكمية المسيطرة التي شكلتها الدولة العثمانية قد أثرت بشكل مباشر على عملية انهيار البنية الإقطاعية في أوروبا، كما أنها أجبرت أوروبا على الانفتاح على العالم من أجل اكتشاف طرق تجارية جديدة، وهذا ما تجلى في السياسة التي اتبعها السلطان سليمان القانوني اتجاه فرنسا، حيث استندت الإستراتيجية الدبلوماسية إلى القوة العسكرية الفائقة من جهة، وعلى استثمار خلافات أوروبا الداخلية من جهة أخرى[2].

فمنذ عبور الأتراك "البوسفور" في منتصف القرن 14، كانت أوروبا أرضهم الموعودة خاصة بعد حصولهم على المجر وصلت جيوش سليمان القانوني إلى فيينا في 27 سبتمبر 1529، ولكنها اضطرت في 15 أكتوبر إلى رفع الحصار بدون الاستيلاء على المدينة. وخلال قرن ونصف كانت المجر موضوع قتال بين الطرفين، وفي 1683 اكتسح الأتراك فيينا

---

[3] **نفس المرجع**، ص. 130.

[1] علي حسين باكير، مرجع السابق، ص. 89.

[2] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 88.

مرة أخرى ولكنها الأخيرة وكانت فاشلة، بعد هذا التاريخ تراجعت الجيوش العثمانية، وسجلت تأخرا في تدريباتها وتجهيزاتها مقارنة بالجيوش الأوروبية التي أحرزت تطورا تقنيا ولوجيستيكيا في القرن 17[3].

كما ألحقت الأساطيل الأوروبية الهزيمة بالقوات العثمانية البحرية في عام 1571 موقعة ليبانتو (بالقرب من اليونان) دفاعا على فيينا والنمسا وكانت هذه الحادثة بمثابة أول نكسة حربية للأسطول التركي[4].

إن ما نجم عن اتفاقية وستفاليا عام 1648 من نظام للعلاقات الدولية على المستوى الداخلي لأوروبا، والذي شكل أسس النظام الدولي الحالي، كان استند إلى أسس مختلفة عن الأسس التي اعتمد عليها النظام العثماني متعدد القوميات ويحكم أجزاء كبيرة من أوروبا الشرقية. وبذلك أصبحت الدولة العثمانية في موقع مجابهة مع هذا الحوض الحضاري المختلف. وقد تنتج عن هذه المواجهة قوى أثرت على علاقة الإرث السياسي العثماني–التركي مع النظام الأوروبي، سواء على المستوى النفسي والسياسي، أو على مستوى الذهنية الإستراتيجية.

ولقد اكتسبت اتفاقية "كارلو ويتز" عام 1699 خصائص جديدة للعلاقة القائمة بين الجانبين إذ اتجهت الدولة العثمانية، التي بدأت تفقد أراضيها في أوروبا لأول مرة في تاريخها بعد هذه الاتفاقية، إلى إستراتيجية الدفاع لإسترجاع الأراضي التي خسرتها بدلا من إستراتيجية التقدم إلى داخل أوروبا. أصبح حصار فيينا نقطة تحول في تاريخ أوروبا ولعب دورا هاما في تكوين الفكر والوعي الأوروبي من خلال الائتلاف الذي تم تشكيله ضد الدولة العثمانية في هذه المرحلة[1].

ثم جاءت معاهدة "باسارو ويتز" 1718 التي كرست رسميا هزيمة العثمانيين وحلفائهم، وكانت المرة الأولى التي يعترف فيها الباب العالي بهزيمته بواسطة معاهدة، حيث أجبر على التخلي عن أراضي شاسعة،كانت لفترة طويلة تحت الوصاية العثمانية، كما أضاعت تركيا بعد "معاهدة باسارو ويتز" مقاطعات أخرى[2].

وظهرت محاولات التغريب الأولى في القرن الثامن عشر، فبعد هزائم العثمانيين، أرسلوا وفودا دبلوماسية إلى فيينا وباريس سنة 1719 لدراسة وسائل الحضارة وتحديد ما يمكن تطبيقه في تركيا، ومست الإصلاحات ميادين الطباعة والبحرية وكذا الميدان العسكري، حيث تمت هيكلة الجيش العثماني على النمط الأوروبي بمساعدة بعض الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام، ونتج عن ذلك عنصر اجتماعي جديد متأثر بنمط الحياة الغربية هم الذين سيحملون مشعل الحداثة فيما

---

(3) Bernard Lewis, «**Islam et laïcité, la naissance de la Turquie moderne**». (Paris: édition fayard, 1988), p. 14.

(4) Elik J.-Zûrcher, "**Turkey a modern history"**, (London, Ibaunis, 2001), p. 77.

(1) أوغلو، مرجع سابق، ص. 88.

(2) Lewis, op. cit, p. 40.

بعد. كما تمت إصلاحات في مجال الدبلوماسية حيث تم فتح سفارات دائمة في العواصم الأوروبية الكبرى وهو ما لم تعرفه الإمبراطورية العثمانية إلى غاية القرن 18[3].

فالحدثين الآخرين الهامين اللذين كرسا التحول الذي طرأ على الوضع الدولي للدولة العثمانية هما: إتفاقية "**كوتشوك قاينارجه**" عام 1774 وحرب القرم 1853-1856 وتعتبر الإمتيازات التي حصل عليها الأرثودكس الذين كانوا تحت حماية الدولة العثمانية، بناء على المطالب الروسية بموجب اتفاقية قاينارجه الصغيرة، أولى المؤشرات الهامة على العلاقة بين وضع الدولة الدولي واستقرارها ووحدتها الداخلية، وهو ما تجلى في بدء مرحلة انسلاخ الأرمن والأقليات غير المسلمة عن الدولة العثمانية نتيجة لشرط الحماية الذي تم وضعه في هذه الاتفاقية. ويعتبر هذا الوضع أول المؤشرات على اعتبار الوحدة الداخلية للدولة مقياسا هاما لوضعها على المستوى الدولي. أما حرب القرم، فتمثل الحالة الأولى في تقاليد السياسة الخارجية العثمانية-التركية لاستخدام سياسة مواجهة المعتدى عن طريق استثمار الخلافات الداخلية الأوروبية.

وقد استهدفت هذه السياسة توفير ساحة مناورة تكتيكية للدولة باعتبارها إحدى قوى النظام الداخلي الأوروبي بعد حرب القرم، عن طريق إحداث معادلة للتوازنات في المصالح الإستراتيجية للقوى العظمى. وتتلخص هذه السياسة التي استمر تأثيرها إلى الوقت الحاضر في موازنة القوى بين العدو القريب المؤثر والعدو البعيد الكامن. وقد استمرت هذه المقاربة المستندة إلى التحالفات والإئتلافات المتعاقبة داخل أوروبا كتقليد للسياسة الخارجية، خصوصا في أواخر مرحلة الدولة العثمانية ومرحلة الحرب الباردة[1].

وأصبح يطلق اسم رجل أوروبا المريض على الدولة العثمانية، حيث فقدت المزيد من أراضيها خلال فترات القرن 19 وما تلاه، وقد ساندت كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا اليونانيين في تمردهم على الحكم العثماني لتضع اتفاقية "أدريا نوبل" حدا للقتال وتمنح الاستقلالية لليونان وحق الروس في السيطرة على مدخل نهر الدانوب (1829) وفقد العثمانيون الجزائر حينما ضمتها فرنسا إليها في عام 1830، كما استولت فرنسا على تونس عام 1881، أما بريطانيا فقد ضمت كلا من قبرص في عام 1878 ومصر في عام 1882[2].

وعندما أصبح عبد الحميد الثاني السلطان العثماني في عام 1876، كان المنصب مهيئا لسلطان قوي، لأن القوى التي عارضت السلاطين من انكشارية وأصحاب الطرق الصوفية، قد زالت في الوقت الذي استخدمت فيه الأساليب

---

[3] Jean Marcau, «la laïcité en Turquie: une vieille idée moderne », **Confluence Méditerranée**, N°33, (printemps 2000), p. 59.

[1] أوغلو، مرجع سابق، ص. 89.

[2] Elik J. Zûrcher, op. cit, p. 77.

الأوروبية الحديثة على الصعيدين العسكري والمدني لتثبيت دعائم الحكم الجديد وتشديد قبضته في مختلف أنحاء الإمبراطورية العثمانية[3].

كما كان السلطان عبد الحميد حريصا على تشكيل مجالس شعبية تعاون الدولة في أداء مهمتها، لهذا أصدر قرارا في 1876 بتنظيم مجلس عمومي (برلمان) يتكون من مجلسين: أحدهما ينتخب الأهالي أعضاءه ويسمى (مجلس المبعوثان) والآخر يعين أعضاؤه من طرف الدولة ويسمى (مجلس الأعيان) وبهذا يعطي أبناء الملل جميعا من رعايا الدولة العثمانية الفرصة للتعبير عن مطالبهم والإصلاح وبذلك يقطع الطريق على التدخل الأجنبي بحجة إصلاح أحوال النصارى.

وأصدر قانونا أسياسيا للدولة يضمن الحرية والمساواة لجميع رعايا الدولة وأتاح حرية التعليم وحرية المطبوعات وحرية الانتخاب وحرية التعليم الإجباري والإسكان وركز على أهمية الشورى[1].

وهكذا فقد حل مجلس المبعوثان بعد وقت قصير من إعلان العمل به ونفى مدحت باشا الذي سعى إلى إسقاط نظام الخلافة الإسلامية وتطبيق النظام الأوروبي. ومع أن قيام مجلس المبعوثان في العاصمة العثمانية وتحديد سلطات السلطان كان عملا إصلاحيا كبيرا، فإن حل السلطان عبد الحميد لمجلس المبعوثان لم يولد أي رد فعل في البلاد، لأن الحياة الدستورية لم تكن عندئذ مدعومة برأي عام واع، بالإضافة إلى أن أعماله الإصلاحية لم تتوقف بل تتابعت بفضل سيطرته المطلقة على أجهزة الدولة وتصميمه على الدفاع عن البلاد الإسلامية والوقوف بوجه الأخطار الأوروبية التي تهدد أطراف الدولة المترامية.

لقد تبين للسلطان عبد الحميد أن مدحت باشا وزملائه من جماعة تركيا الفتاة يريدون فرض استيلائهم على الدولة، وتبين له أن مدحت باشا والمتنفذين معه في الحكم لهم ولاء مطلق للمحفل الماسوني والسفارة البريطانية في اسطنبول، وأن الدستور والبرلمان غطاء لتدمير ما تبقى من الدولة العثمانية وفرض القيم اللادينية الغربية (التغريبية أو العلمانية) على المجتمع العثماني، لذلك عزل مدحت باشا، كما أوقف العمل بالدستور[2].

وقد وصف المؤرخون المختصون عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908) أنه العصر الذهبي للتنظيمات المتنوعة، ففي عهده منحت الحكومة العثمانية مساعدات مالية للقرويين وجرت زيادة نفقات الدولة على المدارس واعترفت

---

[3] عبد الكريم رافق، "**العرب والعثمانيون، 1516–1916**"، (ط.2، دمشق، (بدون دار نشر)،1993)، 381.

[1] جمال عبد الهادي محمود مسعود، وفاء محمد رفعت "**الدولة العثمانية 1299–1924**"، (المجلد 1، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009)، ص. ص. 308–309.

[2] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 19.

السلطات بإجراء إصلاح مالي جديد في البنك العثماني ورفض أي مساهمات أجنبية مباشرة في العمليات المصرفية العثمانية[3].

ورغم أن الخزينة عام 1876 أصبحت فارغة وهو ما صعب دفعالرواتب، كما رفض السلطان عبد الحميد الثاني عرض اليهودي كمانوئيل قره صو حول تسهيل دخول اليهود الصهاينة إلى فلسطين مقابل الأموال الطائلة، التي كانت الدولة في أمس الحاجة إليها. وكذلك رفع شعار الجامعة الإسلامية والتي تقوم على فكرتين، إصلاح حال المسلمين وتلقينهم المدنية الحديثة في إطار الخلافة الإسلامية، والثانية تحرير الشرق الإسلامي من سيطرة الغرب الإستعماري، وقد جاء شعار الجامعة الإسلامية ردا على مفهوم العثمنة وهو مفهوم يعني إقامة إمبراطورية عثمانية متطورة تستند إلى مؤسسات ليبرالية (ديموقراطية) بإمكانها ضمان ولاء الفئات الدينية والقومية الخاضعة لتلك الإمبراطورية. وعمل السلطان عبد الحميد الثاني على ترسيخ السياسة التوازنية من خلال دبلوماسية دقيقة ومرنة، وحاول تكوين مساحة تأثير تتحقق فيها مصالح دولته أو ما يسمى بـ "الحديقة الخلفية" Hinterland والتي تتمثل في المسلمين الذين يعيشون تحت الاستعمار خارج حدود الدولة العثمانية في ظل النظام الدولي الاستعماري في ذلك الوقت، والتناقض الداخلي الذي عاشته البنى الاستعمارية. كان العالم الإسلامي يتكون من تشكيلين سياسيين مختلفين: الأول يتمثل بالدولة العثمانية التي تمتلك مؤسسة الخلافة والتي تحاول الصمود والوقوف على قدميها ضد صراع التقاسم بين القوى الإستعمارية، الثاني يتمثل بالدولة الإسلامية التي تم استعمارها من قبل عدة دول إمبريالية. كان السلطان عبد الحميد يرى أن استمرار وجود الدولة العثمانية مرتبط باستغلال هذه العلاقة بشكلمؤثر في النظام الدولي لشعوره بقوة العلاقة بين هاتين البنيتين. وعملت الدولة على تحقيق الانسجام بين هاتين الظاهرتين مع السياسة الداخلية المستندة إلى الإسلام، وتم تحفيز المؤسسات السياسية، وفي مقدمتها مؤسسة الخلافة، في إطار إستراتيجي جديد من أجل التماشي مع هذه السياسية[1].

وبينما كانت كل حريات الإصلاح في الدولة العثمانية والتي استمرت أكثر من قرن كامل. بداءا من إصلاح السلطان سليم الثالثوانتهاء بحكم السلطان عبد الحميد الثاني(1876-1908) لم تخرج من نطاق العثمنة والجامعة الإسلامية التي تعتمد الإسلام مرجعا وهوية أساسية كانت جمعية الإتحاد والترقي التتريكية نقلة نوعية بإتجاه هوية أخرى وهي الطورانية وإن لم تتخل عن الإسلام بشكل صريح[2].

هذه الجمعية التي نشأت بداية (بالجمعية العثمانية الفتاة) المعارضة الأولى للسلطان عبد الحميد II وشكلها دعاة الإصلاح الحكومية والمفكرين المعتدلين، وكانت هذه الجمعية معتدلة في شعاراتها، إذ أنها كانت تطالب بما يطالب به دعاة فلسفة التنوير في أوروبا، بتقييد سلطة الحاكم بدستور، وكان شعارهم: عدالة، حرية، وطن وكان دستور 1976 تتويجا

---

[3] المرجع نفسه، ص. 20.

[1]أوغلو، مرجع سابق، ص. ص. 89-90.

[2]وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 21.

لجهودهم، لكن تعليق الدستور من قبل السلطان عبد الحميد II، أظهر ضعف هذه الجمعية. وجاءت بعدها جمعية أكثر تطرفا، عرفت بجمعية "تركيا الفتاة" وكانت نواتها طلاب من المدارس الحربية ومزيجا من العرب والأتراك والألبان الذين دعوا إلى الإطاحة بالسلطان، وعقب إضطهاد أعضاء الجمعية واتهامهم بالانقلاب عام 1869، هرب بعضهم إلى أوروبا وأصبحت تلك الجمعية تكاد تقتصر على العسكريين وأصبح مركزها سالونيك. وفي باريس حصل اتصال بين الشباب الذين ألغوا جمعية "تركيا الفتاة" وأحمد رضا وجماعته وقررت المجموعتان أن تشكلا جمعية الإتحاد والترقي العثمانية[3].

ثم قادت هذه الجمعية الانقلاب ضد عبد الحميد II في عام 1908 وفرضت عليه قبل ذلك العمل بدستور 1876، هذه الجمعية التي خضعت للتأثيرات اليهودية والماسونية ثم حكمت هذه الجمعية من خلال محمد الخامس – شقيق السلطان عبد الحميد II– بعد أن أكره هذا الأخير على التنازل على العرش وسعت الجمعية إلى استعادة مجد الدولة بإنتهاجها عدة سياسات كان أهمها سياسة الجامعة الإسلامية.

ولكن تنقل الإتحاديين بين الإيديولوجيات وتعصبهم لقوميتهم وخداع المسلمين بإصطناع السياسية الإسلامية كان سببا في فشل هذه السياسات[1].

ومباشرة أثناء الانقلاب أعلنت بلغاريا الاستقلال بينما استولت النمسا على البوسنة وإيطاليا على ليبيا في 1912 وبحلول عام 1914 فقدت الدولة العثمانية جميع الأراضي التابعة لها في أوروبا ما عدا مناطق تراقيا الشرقية واستمرت الأقليات النصرانية في ظل الحكم التركي بالمطالبة بالتحرر والإنسلاخ من سيادة الدولة العثمانية[2].

وفي المؤتمر الذي عقده العثمانيون المعارضون لسياسة عبد الحميد عام 1902 كان هناك تياران يعملان في سبيل عودة الحياة الدستورية، التيار الأول وهو الأكبر وتمثله جمعية الإتحاد والترقي بزعامة أحمد رضا، في حين أن أنصار تيار صباح الدين كانوا مؤيدين لفكر اللامركزية، وقد سموا أنفسهم بعد انقلاب 1908 الإتحادي (حزب الحرية والائتلاف)، وقد استطاعوا السيطرة على الحكم عام 1902، بعد ثورة الألبان وعشية حرب البلقان وبعد أن سقطت حكومة الإتحادين لكن سيطرتهم على الحكم لم تدم طويلا فسرعان ما أقدمت جمعية الإتحاد والترقي على انقلاب عسكري، قتلوا فيه وزير الحربية، وحملوا رئيس الحكومة على الإستقالة وسيطروا ثانية على الحكم[3].

وقام الإتحاديون ببعض المحاولات لإنقاذ الدولة العثمانية عن طريق التأكيد على العثمانوية في بداية حكمهم، لكن الكارثة الكبرى التي حلت بالدولة العثمانية كانت بسبب حرب البلقان عام 1912، فقد تهاوت الدولة بأسرها بهذه الهزيمة

---

[3] ساطع الحصري، "**البلاد العربية والدولة العثمانية**"، (ط.3، بيروت: دار العلم للملايين، ط.3، كانون، 1965)، ص. ص. 72-73.

[1] مرشد الزبيدي، "الجذور التاريخية للتحالف الأمريكي-الصهيوني"، **مجلة الفكر السياسي**، بدون تاريخ، ص. 153.

[2] أحمد سعيد سليمان، "**التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**"، (ط.1، القاهرة: دار المعرفة، 1971)، ص. ص. 41-44.

[3] ساطع الحصري، مرجع سابق، ص. 104-105.

في حرب البلقان. فكان رد الفعل لدى الإتحاديين أن أخذوا يفكرون تدريجيا،كما يقول باحث تركي، بهويتهم الخاصة بهم[4].

بعد أن وطد الإتحاديون أقدامهم في السلطة في اسطنبول، بعد قضائهم على حكم حزب اللامركزية عام 1912، كانت الآراء والإتجاهات السياسية تصارع في مجلس المبعوثان (مجلس النواب)، وفي أوساط المثقفين حول مسألة الهوية أو الانتماء للشعب والدولة، وبهذا الخصوص كان الخلاف محتدما بين أنصار العثمانية القائم على وحدة الرابطة الإسلامية والطورانية القائمة على الأصل التركي.

وحول علاقة النزعة الطورانية (بان طورانيزم)، التي ظهرت في القرن التاسع عشر باليهود والتي تعتبر حركة تركية تهدف إلى تتريك الدولة العثمانية (مثلما فعل الإتحاديون بعد تسلمهم زمام السلطة عام 1908وإلغاء هوية العناصر غير التركية، وطوران هي الموطن الذي انتشرت فيه القبائل التركية، وهي مقاطعة في بلوخستان تتقاسمها إيران وباكستان حاليا)، وتشير الوثائق التاريخية إلى أن بريطانيا واليهود قد لعبا دورا بارزا في نشر فكرة الطورنة، التي تلقفها الإتحاديون عندما وصلوا إلى سدة الحكم. فقد كانت بريطانيا تنظر بقلق إلى توسع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى في القرن 19، لذلك تبنت دعوة المستشرق اليهودي المجري (أرمينوس فامبري) الذي أجرى دراسة ميدانية عن أوضاع آسيا الوسطى ونشرها في كتاب له بعنوان (رحلة درويش شاب في آسيا الوسطى) إذ دعا فامبري في دراسته إلى إقامة إتحاد قومي تركي يشمل تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الحالية التي تتحدث بلهجات تركية متقاربة وأطلق على الإتحاد اسم بان توركيزم (Pan Turkysm)والذي يمتد من الصين شرقا حتى بحر إيجه غربا.

وقد رأت بريطانيا أنها بهذه النظرية تستطيع أن تصيب عصفورين إستراتيجيين بحجر واحد: الأول نقل الثقل من الشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى، وبالتالي تحرير طريق الهند من أي عقبات قد تعترضها، الثاني الضغط على روسيا من خلال إثارة الصراع التركي–الروسي على طول خط الجبهة بين الرابطتين السلافية والتركية. ولأن ارتباط تركيا بالشرق الأوسط كان في أساسه ارتباطا دينيا للدفاع عن المقدسات الإسلامية في مكة والمدينة والقدس، فإن نظرة فامبري قضت بالعمل على ضرورة فك الارتباط بين الدين الإسلامي والوطنية، فقال عن الإسلام: إنه دين لا وطن له، ومن العسير أن تبنى الأوطان وفقا للإسلام. كما دعا فامبري في نظريته تلك الأتراك إلى فك إرتباطهم بالإسلام إذا كانوا حريصين بالفعل على بناء دولة قومية[1].

---

[4] وليد رضوان، "**العرب والأتراك**"، (ط.1، دمشق: دار النهج، 2011)، ص. 65.

[1] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 63-64.

وضمن هذا السياق، كانت الكنيسة البريطانية تدعم جهود الكنيسة الروسية الأرثودكسية في حملة التنصير التي تقوم بها في آسيا الوسطى، كما كانت تشجع في الوقت نفسه الدعوة القومية التركية إلى الانتشار والتوسع[2].

وبعد أن ثبت الاتحاديون أقدامهم في سدة الحكم، كشفوا عن وجههم المعادي للإسلام فعهدوا إلى مجموعة من المشايخ الأتراك من جمعية الإتحاد والترقي، وبعض المثقفين بطرح أفكارهم حول علاقاتهم بالإسلام وبالعرب وعدائهم الكبير للإسلام[3].

دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا والنمسا والمجر في محاولة لاستعادة الأراضي التي فقدتها، ومع أن الجيش التركي أحرز نصرا باهرا في غاليبوي (1915) على الجيش البريطاني إلا أنه هزم في سائر الميادين وكسب الحلفاء الحرب في عام 1918 ومن تم استولت على اسطنبول والمضايق، وفي ماي 1919 تم إنزال القوات اليونانية في ميناء أزمير التركي تحت حماية الأساطيل البحرية لقوات الحلفاء.

قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى بأشهر قليلة، توفي السلطان العثماني محمد رشاد (الخامس) وارتقى وحيد الدين العرش العثماني باسم السلطان محمد السادس، وبسبب الخوف من طموحات مصطفى كمال، وبتآمر من الإتحادين وعلى رأسهم أنور باشا وزير الحربية، فقد تم إبعاد مصطفى كمال إلى جبهة بلاد الشام، حيث لم تصمد أمام الزحف الإنجليزي، فانهزمت الدولة العثمانية وألمانيا أمام دول الحلفاء وفي 30 أكتوبر 1918 انتهت الحرب العالمية الأولى بتوقيع تركيا على هدنة (مودروس) مع الحلفاء[1].

وبناء على توصية من رئيس الوزراء الداماد فريد، أسند السلطان محمد السادس لمصطفى كمال قيادة القوة العسكرية التركية لقمع الانتفاضة والثورة التي بدأت تنتشر في الأناضول، وبدلا من أن يقمع الانتفاضة وحركة العصيان، دعا الشعب إلى حمل السلاح، وعلى الرغم من أن مصطفى كمال اعتبر خارجا على القانون وجرّد من رتبته العسكرية، فإنه دعا إلى عقد مؤتمر وطني في مدينة سيواس لمناقشة الوسائل والأساليب التي تحفظ للوطن كيانه وسلامته على إثر احتلال القوات اليونانية للمدن التركية.

وكان التهديد المباشر، المتمثل في عودة اليونانيين والأرمن إلى أراضيهم ومتاجرهم التي تم الاستيلاء عليها أثناء الحرب العالمية الأولى وهو العامل الحاسم في حشد بورجوازية المدن وراء القضية القومية بقيادة مصطفى كمال[2].

---

[2] أحمد سعيد سليمان، "**التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**"، (القاهرة: دار المعرفة، 1961)، ص. 22.

[3] وليد رضوان مرجع سابق، ص. 30.

[1] محمد فريدريك، "**تاريخ الدولة العلمية العثمانية**"، تحقيق إحسان حقي، (ط.2، بيروت: دار النفائس، 1983)، ص. 747.

[2] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 32.

– بعد عقد مؤتمر تمهيدي في منطقة أرض روم لعقد مؤتمر وطني في 4 سبتمبر 1919 في سيواس وافق المؤتمرون على مقررات "مؤتمر أرض روم" بالتأكيد على وحدة جميع الأراضي التركية دون أي تدخل أجنبي أو احتلال وتأليف حكومة وطنية تكون منتخبة من المؤتمر الوطني وإلغاء الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للأوليات غير العثمانية، ورفض كل أنواع الحماية الأجنبية بما فيها الأمريكية وبسبب اجتياح القوات اليونانية مدينة إزمير التركية وإبادة سكانها المسلمين وحرق بيوتها ومتاجرها، توقفت الحرب الأهلية بين جيش السلطان وقوات مصطفى كمال التي بادرت إلى وقف الزحف اليوناني والتصدي للقوات البريطانية والفرنسية، وعلى إثر انتصارات مصطفى كمال دعا إلى انتخاب برلمان جديد "الجمعية الوطنية الكبرى" مركزها أنقرة.

في هذه الأثناء أرغم الحلفاء حكومة اسطنبول الموالية للسلطان على التوقيع في 10 أوت 1920 على "معاهدة سيفر"، التي قضت بتمزيق تركيا إلى ثلاث دول، الأولى أرمينية وتضم، قارس وأردهان وأرض روم، والثانية دولة كردية وتضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات جنوب الدولة الأرمينية، في حين تعطي كيليكا والجنوب كله لفرنسا، أما إيطاليا فقد أعطيت جميع المناطق الواقعة جنوب غرب الأناضول في حين اليونان أعطيت لها مدينة أزمير والمناطق القريبة منها فضلا عن أدنة وغاليبولي، أما العاصمة اسطنبول وشواطئ مرمرة، فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح، في حين أن مضيقي البوسفور والدردنيل أخضعا لرقابة دولية تقرر مصيرهما في حالتي السلم والحرب[1].

بعد أن أذيعت بنود المعاهدة تدهورت شعبية السلطان وسحق مصطفى كمال حركات التمرد فأنهى الوجود الفرنسي وأرغم القوات الإيطالية على الانسحاب والإنجليزية على التراجع، فكانت سنوات حرب التحرير (الاستقلال) 1919-1923 التي قادها مصطفى كمال ناجعة بموافقة ضمنية من جانب إنجلترا وفرنسا[2].

دعا الحلفاء ثانية إلى عقد مؤتمر دولي في لوزان، يعاد النظر فيه بشروط معاهدة سيفر، وإزاء رفض مصطفى كمال تأليف وفد مشترك مع حكومة السلطان في اسطنبول للذهاب إلى لوزان، وكذلك رفضه للمقترحات الحليفة التي لم تغير من معاهدة سيفر إلا قليلا، فقد أعطى الحلفاء الضوء الأخضر للحكومة اليونانية باجتياح تركيا كوسيلة ضغط على مصطفى كمال، ولكن كان هناك مقاومة كبيرة من مصطفى كمال ما أدى إلى انسحاب القوات اليونانية، ووقع الحلفاء معاهدة لوزان عام 1923 مع مصطفى كمال أتاتورك التي ألغي بموجبها ما كان مقررا في مؤتمر سيفر وحدد حدود تركيا بالوضع الذي هي عليه اليوم (أنظر الشكل رقم 4 في الملاحق)، وتم إعلان الجمهورية التركية برئاسة مصطفى كمال أتاتورك، واختيار أنقرة عاصمة لها من خلال إعلان الجمعية الوطنية الكبرى عن تأسيسها في 29 أكتوبر 1923 وكانت بذلك خاتمة الدولة العثمانية[3].

---

[1] Ibrahim Tabet, «**Histoire de la Turquie**», (Paris, l'Archipel 2007), p. 261-262.

[2] د. وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 35.

[3] أحمد سعيد سليمان، "**التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**"، (ط.1، القاهرة: دار المعرفة 1971)، ص. 54.

وبدأت الإصلاحات الكمالية تمس الجذور الثقافية لسكان الأناضول حين قامت بإلغاء الأسس الدينية للدولة واستئصال معظم الرموز الثقافية المعبرة في الحياة اليومية عن تلك الأسس والمرتكزات. وقد هدفت هذه الإصلاحات، في جملتها إلى تدمير رموز الحضارة العثمانية–الإسلامية واستبدالها بنظائرها الغربية.

فما كان إلغاء الخلافة في سنة 1924، لينطوي على مثل ذلك التأثير بعيد المدى، لولا الإلغاء الموازي لمنصب شيخ الإسلام، للمحاكم الشرعية، لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وللمدارس الدينية (الكتاتيب)، التي كانت مراكز التعليم والإرشاد الدينيين، حيث اعتبر كمال أن زوال الخليفة سيهدم الرابط الروحي بين تركيا والعالم الإسلامي، أما الحظر الذي تم فرضه على نشاطات الطرق الدينية في سنة 1925، وهي المؤسسات التي كانت تشكل العمود الفقري للإسلام الشعبي في أرياف الأناضول، جنبا إلى جنب مع تحريم الطربوش لصالح القبعة الغربية (سنة 1925)، حيث كان الطربوش عنوان الثقافة العثمانية في القرن 19 واستخدمه المسلمون، المسيحيون واليهود، وشجب الحجاب بالنسبة إلى النساء وتغير التقويم الهجري (الإسلامي) إلى التقويم الميلادي (الغربغوري) في 1 جانفي 1926 [1].

وبعد أن كان دستور 1924 في مادته الثانية يبدأ بـ "الإسلام دين الدولة التركية" كإمتداد لأول دستور عثماني، قرر حزب الشعب الجمهوري (CHP)بقيادة أتاتورك إلغاء هذه الجملة من الدستور في 5 أفريل 1928، كما وضع قانون جزائي جديد تبنى القانون المدني السويسري في أكتوبر 1926 وتغير الحرف العربي ا في الكتابة بالحروف اللاتينية نوفمبر 1928 ورفع الآذان باللغة التركية في (1932)، وقد جاء هذا التحول الثقافي مترافقا مع تبني أسس قانونية وحقوقية أوروبية، لقيادة الحياة الإجتماعية والإقتصادية في تركيا[2].

لقد أعلن أتاتورك في المؤتمر الأول لحزب الشعب في 15 أكتوبر 1927 وهو الحزب الذي أسسه في نوفمبر عام 1922 وكان في نفس الوقت حزب الدولة وحزب رئيسها[3]، أن مشروعه السياسي يقوم على أربعة أركان هي: الجمهورية، القومية، الشعبية والعلمانية، وفي المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد عام 1931، أضيف ركنان آخران هما: الدولتية والانقلابية وقد اعتبرت هذه الأركان الست دعائم الدستور التركي عام 1937، وعليه اعتبرت المبادئ الإيديولجية الأتاتوركية هي:

- الجمهورية: استبدال النظام الملكي السلطاني العثماني بالنظام الجمهوري
- القومية: استبدال الرابطة السياسية الدينية الإسلامية بالرابطة الوطنية التركية
- الشعبية: ضرب نفوذ الأرستقراطية السلطانية العثمانية

---

[1] هاينتس كرامر، "**تركيا المتغيرة –تبحث عن ثوب جديد–**".تعريب فاضل جتكر، (ط.1، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2001)، ص. 20.

[2] Bernard Lewis, op. cit, p. 234.

[3] أحمد سعيد سليمان، مرجع سابق، ص. ص. 56–57.

- العلمانية: التي عنيت في السياق التركي سيطرة الدولة على المجال الديني وليس مجرد فصل الدين عن الدولة
- الدولتية: أي أن تكون الدولة هي أداة علمنة وتغريب وتحديث تركيا في المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية
- الإنقلابية: أي الثورة على الأفكار والمؤسسات والأوضاع التي اعتبرت تقليدية و متخلفة

لقد ظهرت الفكرة الوطنية التركية بالمعنى الحديث في منتصف القرن 19، نتيجة عوامل عديدة،كتطور الأبحاث حول التاريخ التركي وأقدمية الشعوب التركية، حيث انتشرت هذه الأفكار لتزدهر مع إقامة الجمهورية التي جعلت من الوطنية الأناضولية التركية إيديولوجية للجمهورية الجديدة وتطور الإحساس بالهوية التركية بالموازة مع الابتعاد عن الممارسات الإسلامية والتقارب مع أوروبا[1].

كما بينت نظريات مصطفى كمال أن الشعوب القديمة التي سكنت المنطقة مثل الحطيين والسوماريين هم من أصل تركي رغم أن أهم ما يميز الأتراك كونهم من ثقافات مختلفة، حيث أنه منذ القرن الأول من وجود الإمبراطورية العثمانية وهي قوة بلقانية مثلما كانت أناضولية[2].

وكذلك تأثرت الدولة التركية الحديثة بالتيارات القومية والعلمانية التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا والتي ازدادت حدتها بعد الثورة الفرنسية، وبالتالي فإن التحول الجذري الذي تعرضت له الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة التي قامت على نمط الدول القومية في أوروبا، والتغيرات الثقافية والسياسية التي تلت ذلك قد ساهمت في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل إلى النمط الغربي.

فكان من أسباب نجاح حركة مصطفى كمال القومية، أجواء الوضع الدولي، بعد أن تم بسلام انفصال الأقاليم البلقانية والعربية عن الإمبراطورية العثمانية، وتحولها إلى دول، كما أن الثورة البلشفية وعدم استقرار الهيمنة داخل المعسكر الإمبريالي، قد سمحا بنجاح محاولة مصطفى كمال لإقامة دولة مستقلة فمن الناحية السياسية كانت تركيا ستشكل منطقة عازلة بين الإتحاد السوفياتي جنوب شرق أوروبا والدول العربية التي كانت محلا للأطماع بدرجة كبيرة[3].

ومع ذلك لم تمر كل تلك الإجراءات التي قام بها كمال أتاتورك دون معارضة من فئات شعبية واسعة أو من فئات مناصرة لحركة مصطفى كمال، ذلك أن خطواته الإستقلالية والإنتقالية كانت تهدف في جوهرها إلى إبعاد تركيا من محيطها العربي الإسلامي وإلحاق تركيا بالغرب، ولأن محاربة الإسلام على هذا النحو أساء إلى مشاعر الأغلبية المطلقة من الشعب التركي المسلم، فقد لقي مصطفى كمال معارضة واضحة في المجلس الوطني الكبير ولكن استبداديته وتمتعه بنفوذ السياسي

---

[1] أحمد سعيد سليمان، "**التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**"، (ط.1، القاهرة: دار المعرفة، 1975)، ص. 56-57.

[2] Lewis, op. cit, p. 14.

[3] وليد رضوان، "**تركيا بين العلمانية والإسلام، في القرن العشرين**"، (ط.1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006)، ص. ص. 35-36.

سيطر على هذا المجلس فكان يعين ويفصل رئيس ومجلس الوزراء دون الحصول على موافقة المجلس واعتماده على القوانين الاستثنائية التي أتاحت له أن يمرر الكثير من الإجراءات الإنتقالية[4].

كما قام مصطفى كمال باستغلال انتفاضة قادها الشيخ النقشبندي سعيد في المناطق الكردية سنة 1925، لفرض قانون الحفاظ على النظام العام الذي أعطى سلطة شبه مطلقة لمحاكم الاستقلال لمحاكمة الخصوم السياسيين. ففي غضون عامين اثنين أصدرت هذه المحاكم أحكاما بإعدام ما يزيد عن خمسمائة شخص، مما أفضى إلى إخماد جميع قوى المعارضة بما فيها قيادات عسكرية رفيعة منهم عدد من رفاق مصطفى كمال في السلاح في أثناء حرب الإستقلال. أما حزب المعارضة الوحيد، "حزب الجمهورية التقدمي"، الذي أسسه في نوفمبر 1924 برلمانيون معتدلون انشقوا عن حزب الشعب الأتاتوركي[1]فجرى حضره في جوان 1925 لأن أعضاء من الحزب كانوا قد أيدو ودعموا عصيان الشيخ سعيد وحاولوا استغلال الدين لأغراض سياسية إذ يعتبر هذا الحزب أكثر ليبرالية وعصرنة وتحررا[2].

لقد أراد أتاتورك قيادة التحديث الذي يعتبر عملية إجتماعية لبناء الحداثة، ويدل على طريقة لتحول المجتمعات على النموذج الغربي للمجتمع الصناعي ورفع مشعل الحداثة (Modernité)والمشتقة من مفهوم التغير الإجتماعي لتعريف نموذج مثالي للنظام الإجتماعي، ويستعمل أساسا لوصف المجتمعات التي أكملت ثورتها الصناعية، وهو يدل على التركيب المتجدد للمعطيات التقليدية والمعايير العالمية للحداثة[3].

وتعتبر تركيا البلد الإسلامي الوحيد الذي قام بعملية علمنة راديكالية، وهي أيضا إحدى الدول القلائل في العالم التي سجلت اللائكية في دستورها، وذلك منذ 1937، واللائكية هي تصور سياسي للتفريق بين المجتمع المدني والمجتمع الديني، حيث لا تملك الدولة أي سلطة دينية والكنائس أي سلطة سياسية[4]. كما يمكن تعريفها على أنها الفصل بين الدولة والدين أو حياد الدولة تجاه الديانات[5].

وتنص المادة (2) من دستور 1981 على أن "الجمهورية التركية هي دولة قانون ديمقراطية لائكية وإجتماعية، تحترم حقوق الإنسان في روح سلم إجتماعي، وتضامن وطني وعدالة مرتبطة بوطنية أتاتورك".

لقد شكلت اللائكية والوضعية الركيزتين لمشروع التحديث والعصرنة في تركيا والتي بدأت في القرن 19، وتمت إقامتها مؤسساتيا وإيديولوجيا سنة 1923، فاللائكية والوضعية التي هي منتوجات غربية، أخذت معنى ووظيفة خاصة في

---

(4) Commission national Turque pour l' Unesco,"**Atatürk vie et œuvre"**, (Turk Tarit kurumm Bsimevi), p. 89.

(1) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 24.

(2) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 285.

(3) Gruy Hermet et autres, "**Dictionnaire de la Science Politique et des Institutions Politiques"**. (Paris: Colin 1994). p. 173.

(4) Henri Capitant, "**Vocabulaire juridique"**, Paris, 1936, p. 305.

(5) Maurice Barbier,"**la laïcité"**, (Paris: édition l'Harmattan, 1995), p. 80.

تبني مشروع تحديثي في بلد إسلامي غير غربي، فمنذ حركة الإصلاح، قدمت النظرة العلمانية للتاريخ المطبوع بوضعية "أوغست كونت" كإطار مرجعي للنخب التقدمية التركية، وبالتالي تظهر العلمانية على أساس مشروع سياسي أكثر منه ناتج عن تطور مجتمعي[1]. وقد اتبع مصطفى كمال أتاتورك مبادئ تتمثل في "تتريك، تحديث، تغريب".

إن اللائكية والتحديث أبرز ركائز السياسية التركية، حيث ارتبط هذان المفهومان بالرؤية الكمالية لعصرنة المجتمع التركي، ورغم التحولات والتغيرات التي طرأت على هذين المفهومين وخاصة تصاعد الحركات الإسلامية التي هددت مبدأ اللائكية، إلا أن ذلك لم يغير من أهميتها في السياسة التركية، حيث أن الأحزاب الإسلامية التركية تعمل داخل إطار النظام الديمقراطي التعددي.

المبحث الثالث: النسيج الإجتماعي والعرقي

تعتبر تركيا موزاييك من النسيج الإجتماعي (مذهبيا وعرقيا) ثلث السكان (18-20 مليونا) من العلويين، والباقي من السنة وخمس السكان (10-12)مليونا من الأكراد، مع أقليات عربية وتركية وأذرية وبوشناقية، كما يوجد فئات أرمينية، ويونانية ويهودية، ويتخذ الإنقسام المذهبي والعرقي، طابعا دمويا أحيانا كثيرة.[2]من حيث التعداد السكاني تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا، ويغلب الطابع العمري الشاب على التركيبة السكانية، وهو ما يمنحها امتيازا مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، وقد شكل ذلك أحد الأسباب التي عطلت انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وتعد تركيا من أحسن الدول في المنطقة استغلالا لقدرتها البشرية، إذ تبلغ القوة العاملة فيها حوالي 24 مليون نسمة وهو ما يفوق العدد الكلي للسكان في العديد من الدول الأوروبية، وتشكل هذه الفئة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية قوة دافعة بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي[3].

كما يوجد في تركيا ما يقارب (66 قومية)، إلا أن 21 منها تعتبر أعراقا أساسية، مع غلبة واضحة للعرقين الكردي والتركي، علما أن عدد المسلمين يقدر بـ 99%. أما من الناحية الإثنية والدينية، فإن تركيا تشكل صورة مصغرة للإمبراطورية العثمانية (أنظر الشكل رقم 6 في الملاحق)، ورغم نجاح أتاتورك في إلغاء مفهوم الأقليات على أساس العرق قانونيا إلا أنه واقعيا بقيت تلك الأقليات محافظة على خصوصياتها خاصة الأكراد والعلويين، وأمام عدم قدرة سلطات أنقرة على بلورة مشروع وطني يعترف للأقليات بحقوقها ما يجعلها تنصهر كليا في نسيج الوطن الواحد، ويعتبر هذا أحد أكبر التهديدات التي تواجهها تركيا مستقبلا خاصة في ظل مشاريع التقسيم التي تهدد جوارها الجغرافي على أساس عرقي بحث.

---

(1) Nilufer Gôle, «la Laïcité l'espace public et le défi Islamiste en Turquie », **Confluences méditerranée**, N°33,(printemps 2000), pp. 85-93.

(2) محمد نور الدين، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"، (ط.1، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998)، ص. 14.

(3) باكير علي حسين، مرجع سابق، ص. 22.

واعترفت اتفاقية سيفر 1920 بوجود تنوع عرقي وديني في تركيا وأقرت بحق تقرير المصير للأعراق والأديان (حكم ذاتي للأكراد، دولة مستقلة للأرمن شرق تركيا)، ونتيجة لضغوطات أتاتورك تحقق في اتفاقية لوزان 1923 ما أراد من خلال الإشارة للأقليات غير المسلمة ولها الحق في إدارة شؤونها التعليمية والدينية، واعتبرت أن المجتمع التركي يحتوي مسلمين وأقليات غير مسلمة (أرمن، يهود، يونانيين، أكراد) رغم وجود أقليات مذهبية والتي كانت تعاني الإضطهاد والقمع من جانب الأكثرية الحاكمة، بقدر ما كانت تعاني منه بعض الأقليات غير المسلمة، وفي مقدمة هذه الأقليات المذهبية في المجتمع التركي، تأتي المجموعة العلوية[1].

وإلى غاية 1938 تمكن أتاتورك من نشر تشريعات تطال البنية الإجتماعية والثقافية، للتركي من خلال حرمانه بعض المجموعات العرقية وغير التركية من التعبير عن هويتها وشخصيتها وتطلعاتها، فالتركي بموجب الكمالية تركي، لغة وثقافة وتراثا.

ثم جاء دستور 1961 الذي حاول معالجة الانقسام العرقي من خلال ترسيخ مفهوم المواطن في الدولة–الأمة، خاصة وأن تركيا لازمتها أزمة الهوية والانتماء[2].ويميل الأتراك إلى تحديد الهوية وفقا للتيارات الثلاث:

1) تبنى الهوية الأوروبية وغالبا تكون من طبقة رجال الأعمال والجيش والنخبة العلمانية.
2) تبنى التيار الإسلامي من خلال سكان الأرياف.
3) يؤيد الوحدة القومية التركية الطورانية، وفق مبادئ أتاتورك، ويتعاطف مع هذا التيار العسكر والنخبة المدنية.

أما البنية العرقية والطائفية والقومية التركية يتوزعون كالآتي:

- الأتراك الأذريون.
- الأتراك الكازاخ والأوزبك.
- أتراك قرغيزيا.
- أتراك تركمانستان وأتراك التتار (لا ينتمون لأي من الأقليات القومية).
- البلغار.

ويأتي بعد الأتراك من حيث العدد الأكراد، وتشير الإحصائيات الرسمية التركية بأن عددهم ما بين (7-14) مليون كردي ويتمركز الأكراد في جنوب شرق البلاد، ويعتبر أكراد تركيا إمتدادا لأكراد العراق وسوريا وإيران.

---

[1] خير الدين عبد الرحمن، "**القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين**"، (دمشق: دار جليل، 1996)، ص. 226.

[2] فيليب روبنس،"**تركية والشرق الأوسط**" ، ترجمة ميخائيل نجم خوري، (ط.1، دمشق: دار الجليل "تركيا والشرق الأوسط، 1996)، ص. 9–12.

والمشكلة الرئيسية التي يواجهها الأكراد هو عدم اعتراف الدولة الكمالية بهم كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي ورفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقلة ثقافيا وسياسيا[1].

ويأتي العرب في تركيا حيث يمثلون امتدادا للقبائل العربية في شمال سوريا وجميعهم يعتنقون الإسلام ولكن تحركاتهم لإبراز هويتهم العرقية بقيت ضعيفة إذ ما قورنت بالأكراد.

الأقليات العرقية الأخرى: كما يضم المجتمع التركي بعض الأقليات العرقية الأخرى:

- المسلمون المهاجرون من منطقة داغستان.
- الأستيون: مجموعات هاجرت من شمال القوقاز.
- الأرمن: عددهم في تركيا حوالي 40 ألف نسمة يتمركزون في اسطنبول.
- الألبان: عددهم حوالي 2 مليون نسمة.
- الروس: البولنديون، الغجر، الروم (اليونانيون)، اليونان المسلمون، الألمان، الشراكسة، الإنجازيين، الجورجيون، اللاز (شمال روسيا).

كما نجد من أبرز الأقليات الدينية "اليهودية"، حيث يلعب اليهود الأتراك اليوم دورا بارزا في توثيق التحالف التركي–الإسرائيلي.

وهناك بعض الأقليات العرقية التي تنتمي إلى الديانة المسيحية كالسريان والكلدان وتأتي مشكلة الأقلية المذهبية العلوية. وتتوزع الطائفة العلوية على الأعراف المختلفة، إذ يبلغ عدد العلويين الأكراد (30%)، أما العلويون الأتراك قرابة 15 مليون نسمة وتبقى المسألة المذهبية (السنية–العلوية) من القضايا الهامة والشائكة.

وأن مصطلح الأمة التركية لا يتطابق مع مصطلح الدولة التركية لإنتشار الأتراك في دول عديدة (العراق، القوقاز، أوروبا الشرقية ووسط آسيا)، وتبقى مشكلة تفجر الوضع مطروحة في أي وقت كان[2].

المبحث الرابع: دور النخبة التركية

المطلب الأول: تطور النخبة الكمالية الحاكمة في الجمهورية التركية (1924-2002)

---

[1] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص. 57.

[2] نفس مرجع ، ص. 63.

لعبت النخبة السياسية دورا كبيرا وجوهريا في توجيه الحياة السياسية الحزبية في تركيا منذ الإستقلال عام 1923، ويمكن تصنيف هذه الأحزاب إلى ثلاث خانات: أحزاب يسارية وأحزاب اليمين والأحزاب الإسلامية، فاليسار احتفظ بوجوده عبر "حزب الشعب الجمهوري" لسنوات طويلة ثم ما لبث بعد حظره عقب الانقلاب العسكري عام 1980 أن ترك موقعه لأحزاب يسارية أخرى أهمها "حزب الشعب الإشتراكي الديموقراطي" "وحزب اليسار الديمقراطي" وحزب الشعب الجمهوري مجددا.

أما اليمين الذي مثله "الحزب الديموقراطي" **بزعامة مندريس** فترك موقعه لحزب العدالة بزعامة **سليمان ديميريل**، ثم حزب "الوطن الأم" بزعامة **تورغوت أوزال** في الثمانينيات وحزب "الطريق القويم" في التسعينيات.

أما الحركة السياسية الإسلامية التي بدأت مسيرتها بزعامة "نجم الدين أربكان" في مطلع الستينات تحت علم "حزب النظام الملّي"، وواصلت طريقها مع "حزب السلامة الوطني" ثم حزب الرفاه الإسلامي ثم حزب الفضيلة الذي تمخض عنه "حزب العدالة والتنمية" وحزب السعادة.

ورابع لاعب سياسي دخل على خط المعادلات الحزبية في تركيا هو "الحركة القومية" التي تم حظرها وحل بناها التنظيمية أكثر من مرة على يد قادة الانقلابات العسكرية المتعددة لينتهي بها المطاف اليوم إلى حزبين هما "حزب الحركة القومية" وحزب الوحدة الكبرى[1].

كما أنه كان هناك انعكاسات سياسية على أزمة الهوية الثقافية والسياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية التي توجه قادتها إلى التغريب والعلمانية. فإتسمت العقود الثلاثة الأولى من عهد الجمهورية بمرحلة التغريب الجذري ونظام الحزب الواحد من خلال ظهور دولة الحزب الواحد وهو "**حزب الشعب الجمهوري**" وهي الفترة التي تمتد من بداية التأسيس حتى نهاية عقد الأربعينات من القرن الماضي، وكان الحزب يقوم على مبدأ "الكمالية" التي تستند على الأفكار القومية والعلمانية، ولم يتم السماح للأفكار المضادة بدخول الساحة السياسية، فظهرت المعارضات الشعبية التي ثارت على القومية ممثلة بالثورات الكردية وحركات المعارضة الإسلامية التي عارضت التوجه العلماني. وقد تعرضت تركيا في هذه الفترة إلى حركة تغريب راديكالية بدأ تاريخها في فترة سابقة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وطبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت مع تأسيس الجمهورية، وقد تبنت هذه الحركة فكرة الانسلاخ عن التاريخ والدين بشكل جذري[2]. من خلال عدة إصلاحات مظهرية تقريبية ليس لها أي علاقة بالتحديث.

---

[1] باكير علي حسين، مرجع سابق، ص. 30-31.

[2] وليد رضوان، "**تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**"، ص. 45.

وقبل أن يموت مصطفى كمال عام 1938، أعلن موقفه من الإسلام والمسلمين أمام المجلس الوطني الكبير: "أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك، وقاتلوا طوال خمسة قرون ؟ لقد آن الأوان أن تنظر تركيا إلى مصالحها، وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية".

وفي عهد خليفة عصمت إينونو (1938-1950) قام بتعديل لعدد من مواد الدستور بهدف زيادة العقوبة من سجن وغرامة ونفي بحق الدراويش (الحركات الصوفية)، كما أن حكومة عصمت إينونو رفضت نشر كتاب حول الرسول محمد صلى الله عليه وسلم عام 1947 [1].

وكرد فعل على سياسة التتريك القسرية والعداء للإسلام انتفض الأكراد على النظام التركي فكانت الثورة الكردية الأولى للشيخ النقشبندي سعيد عام 1925 التي رفعت شعار (إقامة كردستان مستقلة في ظل الحماية التركية وإعادة حكم السلطان) ففشلت، ثم الثورة الكردية الثانية عام 1927 بقيادة إحسان نوري باشا في شمال شرق جبال آرارات وبعد مقاومة دامت أكثر من سنتين تم سحق المقاومة وإعدام إحسان مع بنيه، أما الإنتفاضة الكردية الثالثة عام (1936-1938) كانت انتفاضة عشائر مدينة ديرسيم، الذي تحول اسمها بعد فشل الثورة من ديرسيم إلى (تونجلي) وبعد قمع هذه الانتفاضة هددت المقاومة الكردية حتى منتصف الستينات عندما تبلورت ثانية على أيدي المثقفين الأكراد[2].

وتعتبر معاهدة سيفر التي وقعها عن الحكومة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية الأولى الجنرال شرف باشا في أوت 1920 أمام مندوبي دول الحلفاء المنتصرين بالحرب (فرنسا، إيطاليا وانجلترا ...) أول معاهدة تعترف بحكم ذاتي كردي في المناطق التي تسكنها غالبية كردية في جنوب شرق الأناضول وكذلك بالنسبة إلى الأرمن، تمهيدا لقيام دولة أرمينية وكردية وتركية على الأراضي التركية الحالية، لكن معاهدة لوزان التي وقعها عن الأتراك المنتصرين في حربهم التحريرية عصمت إينونو ممثل مصطفى كمال، تم فيما شطب كل ما يشير إلى الدولة الكردية أو الأرمينية، إذ إن هذه المعاهدة لم تنص إلا على تعهد الحكومة التركية باحترام الحقوق الثقافية والدينية للأقليات[3].

وانعكس التغريب في السياسة التركية الخارجية في عهد مصطفى كمال وخليفته عصمت إينونو بتآمر مكشوف بين فرنسا وتركيا على سلخ لواء اسكندرون عام 1938 من سوريا وإعطائه لتركيا، فكان هذا الحدث الخنجر الذي طعن العلاقات العربية–التركية، الدامية بالأصل من جراء وقوف الغرب بجانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى ثم انسلاخ الولايات العربية عن جسم الدولة العثمانية المهزومة.

---

[1] لمرجع نفسه، ص. 47.

[2] نفس المرجع، ص. 51.

[3] نفس المرجع، ص.63.

أما على صعيد السياسية الخارجية في رئاسة إينونو قامت على أساس فترة جمود سياسي داخليا في إطار السياسة الخارجية، إذ بقيت مخلصة لخط أتاتورك القائم على أساس "لا للصراع" وكذلك بالنسبة للصراع مع اليونان بقي على وتيرة قوية. واستمرت تركيا في المرافعة على أن بحر إيجه ليس بحيرة يونانية ولا يمكن إعادة رسم حدودها المشتركة المطروحة من خلال معاهدة لوزان[1]. مع اندلا ع الحرب العالمية الثانية يظهر حامل لفرص جديدة، ولكن كان التعامل معها يتم بحذر شديد فالمعاهدة الموقعة بين تركيا وانجلترا أو فرنسا الموقعة لسياسة أمنية مشتركة.

وفي 24 مارس 1941 أبرمت تركيا مع روسيا معاهدة "عدم الإعتداء" ولكن في جوان 1941 سياسة أنقرة تغيرت وتوترت العلاقات التركية مع الإتحاد السوفياتي.كما وقعت معاهدة أخرى "صداقة وعدم الإعتداء" مع ألمانيا رغم أن إينونو لم ينس العبر من الحرب العالمية الأولى ومن التحالف العثماني-الجرماني، وتمنى مواصلة سياسة الحياد العلني إلى أقصى حد.

ومنذ 1943 حيث هزيمة الألمان في ستالينغراد، استقبلته الحكومة التركية كصدمة، وفي 2 أوت 1943 أخفقت الحكومة التركية في علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا [2].

وفي23 فيفري 1945 تخلت تركيا عن سياسة الحياد وأعلنت شكل الحرب في ألمانيا النازية من أجل المشاركة في تأسيس هيئة الأمم المتحدة.

في نفس الوقت، ضغط الإتحاد السوفياتي على أنقرة لتحسين مكانة المضايق ورسم الحدود المشتركة. دعمت الحكومة التركية الولايات المتحدة. بالرد على "مبدأ ترومان" الموقع في 12 جويلية 1947 الذي أكد الحماية التركية من القطب السوفياتي.

وفي 4 جويلية 1948 اندمجت تركيا في "مشروع مارشال" فهتين الخطوتين أنشأتا تقليدا لدعم مالي وعسكري أمريكي ولوحظ كذلك نهاية سياسة العزلة لمصطفى كمال ثم كان الإنضمام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في 1952 واختارت تركيا معسكرها، وأن تكون عضوا في القطب الغربي وهذه السياسة لا تكون دون أن تصبح قوة إقليمية. كما عرفت تركيا بدفعها للإعتراف بدولة الكيان الصهيوني في 1948 وهذا ما دفع لقطع العلاقات مع الدول العربية[3].

وهكذا ظل الحزب الوحيد في البرلمان "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسسه مصطفى كمال رغم أنه كان يضم في داخله العديد من الجماعات والميول، ومن أجل تهدئة الخطر المتزايد للمعارضة بسبب الكساد الإقتصادي في تلك

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, p .320.
(2) Ibid, p .321.
(3) Ibid, p. 322.

المرحلة[1]. ونتيجة لتدهور الأوضاع الإقتصادية والمالية والمعيشة وكذا استجابة للتغيرات الحاصلة في السياسة الدولية وعلى رأسها وضع نسق أكثر ديموقراطية متعدد الأحزاب، الأمر الذي يسهم في قبول تركيا في هيئة الأمم المتحدة[2].

وما إن تأسس الحزب (الحر) حتى خلق على الفور وضعا يتسم بطابع سياسي حاد وخصوصا في المناطق الحضرية، حيث كان يتيح ساحة للعديد من تيارات المعارضة الشعبية لحزب الشعب الجمهوري وعندما أطلق الحزب الحر، بصورة تقبل الجدل، أول حركة شعبية ومستقلة في تاريخ تركيا الحديثة أعلن نفسه مدافعا لليبيرالية الغربية، وعن مجتمع السوق الحر، إلا أنه سارع بانتهاز فرصته تجاه عدم الاستقرار الإقتصادي، الناجم عن التأثير المباشر الذي تركه الكساد على إقتصاد تركيا. وبرز الحزب الحر باعتباره المعبر عن تلك الجماعات الاجتماعية التي ظلت خارج الائتلاف الذي شكله الجمهوريون والتي كانت قد شعرت في الآونة الأخيرة بالخطر يتهدد أوضاعها الإقتصادية وعندما تلقى الحزب الحر أمرا بإغلاق أبوابه بعد حياة قصيرة لم تدم سوى ثلاثة أشهر، بقي حزب الشعب الجمهوري، دون عقبات، ولكن النظام التركي الكمالي بعد قصة الحزب الحر القصيرة أصبح أكثر قمعا للحقوق المدنية، وأكثر تدخلا في الحياة الإقتصادية .

ولكن بحلول عام 1945 كانت البرجوازية التركية قد أصبحت واثقة من نفسها لتحدي الدولة البيروقراطية التي رعتها فطالبت بإنهاء تدخل الدولة، وبتعدد الأحزاب السياسية بدلا من نظام دولة الحزب الوحيد، وجاءت هذه المطالب في وقتها، لأن الأنظمة الفاشية القائمة على فكرة الحزب الوحيد كانت قد هزمت لتوها على أيدي الديموقراطيات الغربية الإنجليزية والأمريكية والفرنسية في الحرب العالمية الثانية.

ففي صيف 1945، طالب أربعة نواب أتراك في المجلس الوطني الكبير من المنتمين إلى الحزب الوحيد، حزب الشعب الجمهوري، وهم جلال بايار، عدنان مندريس ورفيق كور التان وفؤاد كوبرولو، بتعميق الإصلاحات وضمان الحريات السياسية في الصحافة، فضلا عن مطالب أخرى فاستبعدوا من الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) فورا[3]. ولكن مع تلقي تركيا نصيبها من معونات مشروع مارشال، أخذت الحكومة التركية بالنصائح الغربية وبدافع من رغبة شخصية من عصمت إينونو فقد أمر برفع القيود عن المناقشات السياسية، كانت إجراءات إينونو مدخلا استند عليه المنسقون الأربعة، فأسسوا الحزب الديموقراطي في 7 جانفي 1946 كحزب معارض واشترك في انتخابات 1946، وعلى الرغم من تاريخه القصير، فإن الحزب الديموقراطي أوشك على هزيمة حزب الشعب الجمهوري، كما أن انتخابات 21

---

[1] وليد رضوان، "**تركيا بين العلمانية والإسلام**" ، مرجع سابق ذكره، ص.67.

[2] فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، "**الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش**" ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، (ط.1، سوريا: دار حوران 1990)، ص. 5.

[3] وليد رضوان، "**تركيا بين العلمانية والإسلام**"، مرجع سابق، ص.67,

جويلية 1946 أظهرت تنامي دور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والإجتماعية لتركيا، عبر إعطاء أصواتها بكثافة للحزب الديموقراطي رغم أن حياته لم تتعد أشهرا قليلة من جهة[1].

كما ظهر تيار داخل حزب الشعب الجمهورية نفسه بزعامة حمد الله صبحي وتقي الذين أوغلو يطالب بتوقف الدولة على التدخل نحو التدخل في المعتقدات الدينية للأفراد، وبهذا يمكن إعتبار 1946 بداية للتحول الديموقراطي والتعددية الحزبية في تركيا في القرن العشرين.

وفي مظهر آخر من مظاهر تنامي دور الحركة الإسلامية، أسس المارشال فوزي جاقماق، أحد قيادي حزب الإستقلال (1919-1923) حزب الأمة، ذا الإتجاه الإسلامي، وقد تأسس هذا الحزب من الأعضاء المنسقين عن الحزب الديمقراطي في 1948[2].

وفي أوت 1946 ألف حزب الشعب الجمهوري حكومة جديدة برئاسة رجب بيكير الذي حاول أن يلجم شعبية الحزب الديمقراطي، إلا أنها سرعان ما استقالت تحت ضغط المعارضة المتزايدة وإنضمام 47 نائبا جديدا للحزب الديمقراطي من حزب الشعب وخلفتها حكومة مؤقتة حكمت البلاد حتى 16 جانفي 1949.

وفي 23 جانفي 1949 تألفت حكومة جديدة برئاسة شمس الدين غوناتالي ووضع قانون انتخابات جديدة، وجرت الإنتخابات الجديدة في 14 ماي 1950 وأسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي وهذا ما ممكن من وقوع انتقال ديموقراطي حقيقي بعد نظام الحزب الواحد الذي دام أكثر من 20 سنة وتحصل الحزب الديمقراطي على 403 مقعدا من أصل 482 مقعدا في البرلمان[3]، بينما حين تحصل حزب الشعب على 96 مقعدا، أما حزب الأمة الوطني فحصل على مقعد واحد، أما المستقلون فازوا بتسعة مقاعد.

وفور إعلان النتائج استقال عصمت إينونو، رئيس حزب الشعب الجمهوري من رئاسة الجمهورية، على الرغم من أن زعماء الحزب الديمقراطي طلبوا منه البقاء في سدة الحكم، احتراما منهم لشخصه وماضيه في حرب الإستقلال واعترافا بفضله في إضفاء هذا الجو الديمقراطي المثالي على الانتخابات، التي أتاحت للحزب الديمقراطي أن يحقق هذا الانتصار الكبير في الانتخابات[1].

---

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 324.

(2) أحمد نوري النعيمي؛ "**الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا**"، (عمان: دار البشير، 1993)، ص. 21.

(3) ممتاز سويزال، "مرحلة الإنتقال إلى الديموقراطية في تركيا"، **انتقالية واستشفاف**، (الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، محاضرة 24 فيفري 1995)، ص. 43.

(1) محمد ثلجي، "أزمة الهوية في تركيا"، في محمد عبد العاطي (محرر)، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009)، ص. 93.

المطلب الثاني:مرحلة الصراع بين كمالية الدولة والأحزاب الديموقراطية

شهدت الفترة التي امتدت من عقد الخمسينات حتى بداية عقد الثمانينات عمليات صعود وهبوط حادة فيما يتعلق بالانفتاحات الديمقراطية، وقد عملت التيارات الديمقراطية على فتح المجال أمام العناصر الثقافية للظهور بشكل نسبي، لكن الجيش كان يتدخل بعد كل فترة تغيير عن طريق إحداث انقلاب عسكري بذريعة المحافظة على الهوية العلمانية للدولة. وكذلك بذريعة أن هذه الأحزاب قد ارتكبت مخالفات تهدف إلى تغيير المبادئ القومية والعلمانية (الكمالية) التي تسير عليها الدولة[2].

وقد قام رئيس الجمهورية الجديد جلال ورئيس وزراته عدنان منديس، مباشرة بعد فوزهم بالانتخابات بسلسلة تعديلات تناولت جوانب حساسة وسمحوا ببعض ما كان أتاتورك قد أدرجه في جدول الممنوعات من بينها: إدخال التعليم الديني في المدارس والمعاهد، الآذان باللغة العربية والتأكيد على عودة الحريات الدينية، والحديث عن اللائكية، وهذه كانت أحد أهم العوامل التي ساعدت الحزب الديمقراطي في تحقيق انتصاره الساحق في انتخابات 1950، إضافة إلى عامل آخر مهم وهو موقف الحزب الديمقراطي من مبدأ تدخل الدولة في الإقتصاد ورؤيته الإقتصادية الجديدة عقب الحالة الإقتصادية السيئة التي كانت تتخبط بها تركيا بعد سنوات الحرب العالمية الثانية[3].

ولقد كان عدنان مندريس يردد قائلا: لا رجوع عن فصل الدين عن الدولة، إلا أن تركيا بلد إسلامي، وستبقى كذلك، وبسبب الليبرالية التي أيدها عدنان مندريس وحزبه للتيار الإسلامي، فقد أعطى الفلاحون ومنهم الأكراد أصواتهم بكثافة للحزب الديمقراطي وعادت الكتاتيب الدينية في المناطق الكردية، وأنشا العديد من السدود وكان أحد المهندسين المشرفين عليهم سليمان ديميريل (رئيس حزب العدالة، والطريق القويم فيما بعد) وعلى الصعيد الإقتصادي الصناعي فقد أنشأ مندريس العديد من المصانع في اسطنبول وأزمير وازدهر الإقتصاد في النصف الأول من حكم مندريس[4]. بسبب كل العوامل وعلى رأسها الحريات الدينية كان انتصار الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس في انتخابات 1954 انتصار ساحقا أكثر من عام 1950، حيث حصل الحزب الديمقراطي على 503 مقعدا في حين لم يحصل حزب الشعب الجمهوري سوى على 31 مقعدا في البرلمان، وعلى الرغم أن الحزب الجمهوري حصل على 35%من أصوات الناخبين، فإن الحزب الديمقراطي حصل على 58%منها، في عام 1955 ظهر الوضع الإقتصادي المتردي في البلاد نتيجة سوء الاستثمارات وزيادة استيراد السلع الكمالية، وأخذ الحزب الديمقراطي صاحب المقاعد الكثيرة بتراجع شعبيته وتشكلت "الجمعية الوطنية" لمواجهة تجاوزات الحزب، إذ هدد مندريس المعارضة بالوصول إلى تدخل قوة عسكرية أمريكية لإعادة استقرار الوضع خاصة

---

[2] وليد رضوان، **"تركيا بين العلمانية والإسلام"**، مرجع سابق، ص.69.

[3] نفس المرجع، ص.76.

[4] نفس المرجع، ص. 105.

بعد أن بدأت الحياة السياسية التركية تشهد بروز عام من المعارضة ضد حكم الحزب الديمقراطي يقوده حزب الشعب الجمهوري من ورائه البيروقراطية العسكرية لينتهي الأمر بانقلاب عسكري في 27 ماي 1960[1].

كان الضباط الذين قاموا بانقلاب ماي 1960 امتداد أيديولوجيا مباشر الجمعية الإتحاد والترقي، فمفهومهم عن التغيير الاجتماعي كان مستمدا من الإيديولوجيات التسلطية لتدخل الدولة، التي كانت تميز بين فكر صفوة جمعية الإتحاد والترقي وحزب الشعب الجمهوري. وقد استقر في قناعة الضباط الذين أيدوا وشاركوا في انقلاب ماي 1960 أن الحزب الديمقراطي كان مدنيا بخيانة المثل العليا للكمالية[2].

وشكل إنقلاب عام 1960 نقطة لدول فاصلة في الحياة السياسية التركية إذ قام الإنقلابيون بتصفية الموالين لهم داخل المؤسسة العسكرية وبدأ الجيش بعده مباشرة بإضفاء الشرعية الدستورية والقانونية على تدخلاته وتعزيز سلطته[3].

وبعد نجاح الانقلاب، تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية (NUC)التي ضمت 38 ضابطا الذين نفذوا الانقلاب وبموجب الدستور مثلت هذه اللجنة أعلى سلطة تشريعية في البلاد وانتخب الجنرال جمال جورسيل قائد الانقلاب رئيسا مؤقت للجمهورية واحتفظ الجنرال لنفسه في هذه الحكومة التكنوقراط بوزارة الدفاع، إلا أنها لم تعمر طويلا فاستقالت في 31 أوت 1960 وأعقبتها حكومة أخرى على شاكلتها، برئاسة جورسيل أيضا، استمرت حتى 16 أكتوبر 1961، وعندما حلت لجنة الوحدة الوطنية نفسها وأجرت أول انتخابات نيابية عامة بعد الانقلاب من أجل إعادة الحكم إلى المدنيين[4]. والتي فاز فيها حزب الشعب الجمهوري بأغلبية المقاعد وثم الاستفتاء الشعبي على دستور جديد للبلاد بالموافقة في 9 جويلية 1961 والذي استهدف منع الاحتكار السياسي لحزب واحد على الحياة السياسية.

واستحدث مجلسا تشريعيا ثانيا هو مجلس الشيخ Senato كما تضمن تأسيس مجلس الأمن القومي، وبذلك أعطى دورا دستوريا للنخبة العسكرية، من خلال هذا المجلس[1].

وبعد إعلان نتيجة الاستفتاء على الدستور، بدأ الإعداد لانتخابات نيابية عامة من أجل إعادة تسليم الحكم للمدنين، وفي خطوة نحو الهدف، صدر في أوائل عام 1961 قانون رفع بموجبه الخطر عن النشاط السياسي، فما كان من الجنرال (غوموش بالا) الذي سرحه الانقلابيون من الجيش عندما أجروا التطهير في صفوف القوات المسلحة، إلا أنه ألف حزبا سياسيا جديدا أسماه حزب "العدالة" في محاولة لإعادة الإعتبار للضباط الذين سرحهم الانقلابيون بعد انقلاب 27

---

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, pp. 333-334.

(2) رضوان، مرجع سابق، ص. 115.

(3)Marcou Jean, «Islamisme et post-islamisme en Turquie», **Revue internationale de politique comparée**, vol.11, 2004/04, p.589.

(4) نفس المرجع ص. 110.

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 334.

ماي 1960، أما أهداف هذا الحزب فهي نفسها أهداف الحزب الديمقراطي القديم، لذلك ما إن أعلن عوموش ولادة هذا الحزب حتى انضم إليه جميع أنصار الحزب الديمقراطي وزعمائه السابقين طليعتهم سليمان ديميرل الذي أصبح رئيسا لهذا الحزب فيما بعد[2].

فتحصل حزب الشعب الجمهوري (CHP) على 36,7%من الأصوات وحزب العدالة الجديد الذي جلب أصوات المحافظين 34,7%صوتا، وبحلول السينيات أصبح الإسلام مقبولا كعنصر هام في المجتمع التركي وحتى القوات المسلحة الكمالية اعترفت بهذه الحقيقة.

وفي 1962 أزمة الصورايخ الكوبية وضعت تركيا في قلب الحرب الباردة دون أن تغير من سياستها الخارجية، من جهة أخرى سحبت الصواريخ السوفياتية الكوبية، أما الولايات المتحدة تبتت صورايخ جوبتر في تركيا ووجهتها باتجاه الإتحاد السوفياتي، 3 سنوات بعد ذلك وفي 10 أكتوبر 1965 فاز حزب العدالة بقيادة سليمان ديميريل بالأغلبية في انتخابات 1965 بـ 52,8%من الأصوات وحزب الشعب الجمهوري لإينونو تراجع بـ 28.7%، أصبح الوزير الأول سليمان ديميريل الذي وضع تركيا على خط المحافظة الدينية ولم تتردد من خلال تصريحاته الواضحة في التأكيد على أن الإسلام أساس الوحدة الوطنية[3].

وفيما بين 1965-1969 حدثت تطورات إقتصادية هامة أدت إلى تزايد حاد في التوتر الإيديولوجي السائد في الشؤون السياسية وكان مصحوب بعنف متزايد، ساعد على تغيير أوساط النخبة الحاكمة التي كان على رأسها جودت صوناي الذي خلف جورسيل في رئاسة الجمهورية فوقعت في بداية عهده أحداث دامية بين اليسار واليمين، فاستفادت الحكومة من هذا الوضع لتزيد من قمعها للحركات اليسارية[4].

ثم كانت الانتخابات في 1969 لتعطي انتصارا آخر للحزب لمحافظ بـ 46,6%وكان تراجع لحزب إينونو 27,3% [1].

أما على الصعيد الإقتصادي، وبعد دستور عام 1961 (الديمقراطي)، شهدت تركيا بداية عملية التحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية، وكانت هذه العملية تتطلب إجراء إصلاحات كبرى من خلال تشريع الدستور والتخطيط االحكومي وإصلاح الضرائب وإعادة توزيع الأراضي،خاصة وأن الإقتصاد التركي كان يعاني من حالة ركود مع

---

[2] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 115.

[3] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 335.

[4] فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف. **"الجيش في تركيا وسياسة الإنقلابات (1960-1971-1980)"**. ترجمة يوسف الجهماني (ط.1، دمشق: دار حوران، 2001)، ص. 138،

[1] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 335.

معدلات عالية من البطالة والتضخم وعجز كبير في التجارة وديون خارجية، وقد كانت رغبة العسكرين واضحة في إحداث إصلاحات حقيقية تمر عبر الدستور، لكن هذه الإصلاحات باء أغلبها بالفشل، إذ أن الدولة استمرت بإعطاء مشاريعها إلى القطاع الخاص وتحولت مؤسسة التخطيط الحكومي إلى مؤسسة مشجعة لرأسمال الخاص المحلي والأجنبي، ونمت الاستثمارات الأجنبية في تركيا بنسبة في أسرع الستينات أكثر بكثير مما كانت عليه في الخمسينات .

نمت معدل الصناعة التركية بمعدل قدره 9% سنويا ما بني عامي 1963-1971 إذ أن لإنتاج الصناعي نما من 13 بليون ليرة تركية عام 1962 إلى 31.2 بليون ليرة تركية عام 1971 وتطور القطاع الصناعي بعيدا عن المنافسة وكان 96% من الواردات عبارة عن سلع رأسمالية ومواد وسيطة ومواد خام من أجل الصناعة وعلى رغم من تعهد الحكومة بمواصلة نظام الحماية الإقتصادية، فإنها أصبحت عاجزة عن ضمان تحقيق معدل نمو مرتفع بشكل دائم، بسبب موازين التجارة الخارجية وزيادة العجز التجاري إلى 500 مليون دولار سنويا[2].

كما تشير إحصائية حكومية إلى أنه كان في تركيا في عام 1963 من بين 160 ألف مشروع يستخدم كل منها عشرة عمال فأكثر، 178 مشروعا تنتج 50%من إجمالي الإنتاج، وبحلول 1967، كان 287 مشروعا من بين 3328 مشروعا، تنتج 68% من إجمالي إنتاج، وكانت الشركات الكبرى تسيطر على القروض وعلى سوق المال، بإنشاء بنوكها الخاصة لتمويل مشاريعها[3].

وفي عام 1970 حاولت حكومة حزب العدالة وقف نمو إتحاد النقابات العمالية الثورية بتعديل قانون النقابات، وبموجب هذا التعديل، فإن النقابات في صناعة معينة لا تستطيع تشكيل إتحاد إلا إذا كان ثلث العمال المؤمن عليهم في هذه الصناعة على الأقل أعضاء في نقابات ترغب في تشكيل الإتحاد، وعارض إتحاد نقابات العمال الثورية هذا التعديل، لأن هذا التحويل سوف يحرم العمال من أي اختيار، إذ يجبرهم على الإنضمام إلى إتحاد الأغلبية، وهو إتحاد نقابات العمال التركي. ودعت الطبقة العاملة إلى احتجاج على تبديل قانون النقابات وكانت استجابة العمال هائلة، وفي 15و16 جوان 1970 أصيبت المنطقة الصناعية حول اسطنبول بالشلل التام نتيجة للاحتجاجات التي وصلت إلى حد الإضراب العام.

وفي 12 مارس 1971 وجهت قيادة الجيش التركي تحذيرا شديد اللهجة إلى سليمان ديميرل باعتباره رئيس الحكومة مطالبة فيه إعادة الهدوء والنظام إلى البلاد وإجراء إصلاحات إقتصادية وإجتماعية سريعة من أجل القضاء على أساب الفوضى، وإلا فإن الجيش سيتسلم مواليد الحكم من جديد، إلا أن سليمان ديميريل رفض هذا الإنذار، وفضل عليه

---

[2] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 140-141.

[3] نفس المرجع، ص. 155.

الإستقالة من الحكومة بعد ضغط من رئيس الجمهورية التركي جودة صوناي فما كان من الجيش إلا أن فرض الأحكام العرفية في جميع المدن التركية الكبرى ووضع يده على السلطة.

وما إن تسلم الجيش السلطة في تركيا في 12 مارس 1971 حتى أعلن أن حكومة ديميريل والبرلمان قد كشفا عن عجزهما في التصدي للفوضى والصراعات الضارية والسخط الإجتماعي والإقتصادي وبعد إستقالة ديميريل تشكلت حكومة تكنوقراطية، أيدها حزب العدالة والجناح اليميني من حزب الشعب الجمهوري[1].

كانت المهمة الأولى للنظام العسكري هو إعادة الإستقرار وكان ذلك يعني سحق اليسار، حيث اعتبر اليسار مسؤولا عن تشتيت البلاد وخصوصا العمال، فتم حل حزب العمال التركي وحل منظمات يسارية مؤثرة وتقلصت الحريات الواردة في الدستور.

وخلف ديميريل نائب من حزب الشعب الجمهوري هو "تهاب اريم" الذي فشل هو الآخر، وقدم استقالته في أفريل 1972 فحل محله " فيريت ميلين" الذي شكل حكومة بإدارة محايدة من النخبة التكنولوجية وفي الوقت نفسه انتخب "فخري كوروتول" رئيسا للجمهورية[2].

وفي ماي 1972، وصل "بولنت أجاويد" إلى رئاسة حزب الشعب الجمهوري مكان عصمت إينونو، فعمل على تجديد هذا الحزب، وغير اسمه إلى حزب الشعب الجمهوري الإشتراكي الديمقراطي ليبرز في انتخابات 14 أكتوبر 1973 كأكبر حزب في الجمعية الوطنية[3].

وعلى الرغم من التعديل الذي أدخل على دستور 1961 الذي أقره البرلمان التركي عام 1971 بناء على ضغط من العسكرين، فإن الطابع العام للدستور بقي مؤيدا للحريات الديمقراطية والحقوق الإجتماعية فكانت الإجراءات الإقتصادية التي اتخذها النظام العسكري عام 1971 تهدف أساسا إلى تدعيم وضع مجمل البورجوازية في مواجهة الحركة العمالية المتنامية ولكن بشكل أكثر تحديدا تدعيم الهيمنة الإقتصادية لرأس المال الصناعي الكبير[1].

وفي ربيع عام 1973 انتهى التوقف الثاني المدني خلال الفترة الديمقراطية في تركيا منذ عام 1950 ولما لم يكن هناك أي بديل آخر أمام الطبقة العامة واليسار فقد قررا مساندة حزب الشعب الجمهوري بزعامة بولنت أجاويد الذي اعتبر الحزب الوحيد الذي دافع عن الحرية الدستورية والحقوق الديمقراطية وتحصل على 33.3%من الأصوات، أما سليمان

---

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 340.

(2) رضوان، مرجع سابق، ص. 159.

(3) فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، مرجع سابق، ص. 140.

(1) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 161.

ديميريل (Suleyman, Demirel) زعيم حزب العدالة، رغم طرد الجيش له من رئاسة الحكومة واتهامات الفساد فقد حصل على 29.8%من الأصوات، أما حزب السلامة الوطني بقيادة نجم الدين أربكان فاز بالترتيب الثالث بـ 48 مقعدا، وعلى إثر هذه الإنتخابات عين أجاويد رئيسا للحكومة إئتلافية وفي عام 1975 سحبت الجمعية الوطنية ثقتها من أجاويد إثر تكتل الأحزاب الأخرى ضده داخل تحالف يميني نيابي، فعاد ديميريل رئيسا للوزراء وأثبتت حكومته الإئتلافية أنها أقل الحكومات التي عرفتها تركيا نجاحا[2]، فانتشر الفساد، ونمى العنف السياسي، إضافة إلى التضخم النقدي والبطالة التي تزايدت في تركيا من 16% إلى 20% ومعدل التضخم ارتفع من 20% إلى 40% في 1976 إلى 85% عام 1979 .[3]

وعاد حزب الشعب الجمهوري الديمقراطي الإشتراكي ليفوز بالأكثرية النسبة في انتخابات عامي 1977، إلا أن زعيمه أجاويد أخفق في تشكيل حكومة جديدة بسبب عدم حصول على أكثر نيابية كافية، فكلف ديميريل للمرة الخامسة بتشكيل الحكومة ولكن فشل في تأمين الإستقرار واضطر الرئيس "كورتورك" تكليف أجاويد من جديد برئاسة الحكومة في جانفي 1978، في حين استطاعت حكومة أجاويد التعايش مع تلك الأجواء المتوترة حتى عام 1979، فأبدى الجيش إنزعاجه من التوجه الرخو للحكومة في التعامل مع موجة العنف المتصاعدة، ولم تغير عودة ديميريل إلى الحكم انتخابات أكتوبر 1979، فقد كانت حكومة أقلية عاجزة[4].

المطلب الثالث: العثمانيون الجدد

شهدت تركيا 12 حكومة أقلية وإئتلافية، خلال الفترة من جانفي 1971 حتى ديسمبر 1979، أي بمعدل حكومة كل 9 أشهر، وتدهور معدل النمو الإقتصادي عام 1979 إلى 1.7% مقارنة بمعدل 8%عام 1975، ونتيجة لكل هذه العوامل كان تدخل العسكر للقيام بإنقلاب 12 سبتمبر 1980 لإعادة ترتيب الأوضاع خاصة وأن تركيا كانت تعاني انشقاقات جزئية طاحنة وانتشار لأعمال العنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري ثم امتداد إلى المجموعات اليمينية والقومية، وكان الصراع (العلوي–السني) و(الكردي–التركي) عوامل محفزة أيضا لتفاقم الفوضى إلى الحد الذي أصاب الحكومات بالعجز عن حلها[1].

وأعلن البيان الأول لمجلس قيادة الثورة، سيطرة القوات المسلحة على مقاليد السلطة السياسية، وحل البرلمان، ووقف الأحزاب السياسية واتحادات نقابات العمال اليسارية واتحاد النقابات اليمين المتطرف، وقبض على عادة الأحزاب وفرضت الأحكام العرفية –من خلال تعطيل مهام كل المؤسسات وتعليق العمل بالدستور– ومنع المواطنون من مغادرة

---

[2] نفس المرجع، ص. 165.

[3] تورك أوغلو، "**تركيا حلقة ضعيفة في سلسلة الإمبريالية**"، ترجمة فاضل لقمان، (بيروت: دار ابن يرشد، 1979)، ص. 117.

[4] عبد الوهاب الكيالي،"**موسوعة السياسية**"، (ج.1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص. 714.

[1] طارق عبد الجليل، "**الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية**"، ط.1، (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص. 71.

تركيا، وتركزت السلطات في قبضة مجلس الأمن القومي برئاسة كنعان إيفرين قائد الإنقلاب الذي تولى رئاسة الجمهورية في 14 سبتمبر وأصبح مجلس الأمن القومي قاصرا على العسكريين يساعده مجلس حكومي تكون من 27 عضوا من البيروقراطيين والعسكريين المتقاعدين تحت قيادة الجنرال "بولت ألوصو" لتقديم النصائح لمجلس الأمن القومي وتنفيذ قراراته[2].

وحملت هذه الحكومة طبيعة مترفعة عن الأحزاب، وشكلت من 25 وزيرا، وإذا درسنا التركيبة الوزارية سوف نميز ثلاث وقائع، تعيين سليمان ديميريل نائبا لرئيس الوزراء، ووزير دولة الشؤون الإقتصادية تورغوت أوزال وتعيين الدبلوماسي المخضرم ي. توركمن وزيرا للخارجية الأمر الذي يشر إلى أن الجيش لا يزال يحاول الاستيلاء على زمام الأمور والتعاقب في هذه المجالات، كما أن إدخال عدد من الوزراء اللاحزبيين من التكنوقراط المخضرمين، ويطوى الطبيعة الفوق حزبية للحكومة وفي الوقت ذاته أهليتها للإعداد لإجراءات كان قد نادى بها العسكريون وتنفيذها أيضا، في النهاية كان من المتطلب سيادة النظام في كوادر الجهاز الإداري وفي العديد من الوزارات والتخلص من "العناصر المتطرفة"، وإقامة صراع ضد استغلال السلطة، لذا كلف العديد من الجنرالات بشغل مناصب وزارية.

في 27 سبتمبر قدم بولت أولوصو برنامج حكومته للتصديق عليه من قبل مجلس الأمن القومي الذي صادق عليه في 30 سبتمبر تضمن البرنامج مهام كثيرة أهمها: كيفية الإعداد لدستور جديد[3].

واستطاع الجنرال إيفرين إنتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة 91.4%من الأصوات وتعد فترة إدارة هذا الإنقلاب البالغة ثلاثة سنوات هي الأطول قياسا بالإنقلابات السابقة، والأكثر تأثيرا في إعادة ترسيم حدود العمل السياسي والحزبي والمؤسسي، وهي كذلك الأكثر ترسيخا للنفوذ العسكري داخل سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وبالنهج ذاته الذي اتبعته المؤسسة العسكرية عقب انقلاب 1960 قامت هذه المرة أيضا بسن دستور تركي جديد عرف بدستور 1982، وهو الدستور الحالي في تركيا وقد أعدته إدارة الانقلاب بدقة وعناية فائقة، عززت من خلاله من وضعيتها الدستورية، ومنحت لنفسها المزيد من صلاحيات التدخل المباشر وغير المباشر وفي كافة مجالات الحياة السياسية وهو ما دفع رجال القانون والسياسة لأتراك إلى وصف دستور 1982 بأنه عسكرة للدولة والمجتمع[1].

---

[2] فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، "**الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش**"، مرجع سابق، ص. 46.

[3] فلاديمير إيفانوفيتش دانيلوف، "**الجيش في تركيا: سياسة وإنقلابات 1960-1971-1980**"، مرجع سابق، ص. 161.

[1] طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. 92.

فاز إذا حزب الوطن الأم (ANAP) الذي يرأسه تورغوت أوزال بالانتخابات العامة التي أجريت عام 1983 بـ 45,5%من الأصوات وتحصل على الغالبية المطلقة ثم تبعه حزب الشعب الديموقراطي 30,27% والحزب الديمقراطي القومي بـ 23,27%من الأصوات،

ليتولى بعد ذلك أوزال تشكيل الحكومة، وكان رئيس الجمهورية في ذلك الوقت الجنرال كنعان إيفرين قائد الانقلاب الذي حدث عام 1980[2]. وخلال حكمه أظهر أوزال تعاطفا شديدا مع النشاطات الإسلامية خاصة وأنه كان يجسد صورة المحافظ والليبرالي الداعم للانضمام للاتحاد الأوروبي والقائم فكره على أساس"النظام الأخلاقي" وفرضية الإسلام التركي وكان مقربا للطريقة النقشبندية[3].

فاستطاع أوزال أن يقود عملية متدرجة لاستعادة الديمقراطية وسيطرة المدنيين على الحياة السياسية، فقبل الانتخابات البلدية في مارس 1984، صوت حزب الأم الوطني مستفيدا من تمتعه بالأغلبية في البرلمان على قانون يسمح برفع الخطر عن ممارسة الأحزاب القديمة لنشاطها. وجاءت نتيجة هذه الانتخابات البلدية بحصول حزب الوطن الأم عن نسبة 41,5% من الأصوات ثم الحزب الإشتراكي الديمقراطي بنسب 23.5 %ثم الطريق الصحيح 13,5%من الأصوات ثم حزب الرفاه (الذي أسسه أربكان بدلا من حزب السلامة للوطن) بنسب 4,5% [4].

كما أن برنامج أوزال الإقتصادي، الذي بدأ عام 1980، وصل إلى أعلى مستوى له من النجاح في المرحلة التالية 1983-1988، إذ إن الإقتصاد التركي تحول من إقتصاد متهالك إلى إقتصاد ناجح، ويظهر هذا النجاح ظاهرا للعيان من خلال انخفاض معدل التصخم من 50% عام 1983 إلى 30% عام 1984 إلى 1,9% عام 1985.

كما أن معدل الإدخار الخاص تزايد من 16%عام 1986 إلى 19 عام 1987، كما شهد عام 1987 زيادة كبيرة في الصادرات والواردات وزيادة في العائدات السياحية وارتكزت السياسات الإقتصادية التركية عام 1987 على مجالين هما: السياسة النقدية وسياسة القطاع العام.

وقد وصل الإقتصاد التركي عام 1987 إلى نجاح دفع بالحكومة التركية إلى طلب الإنضمام كعضو كامل في الجماعة الأوروبية المشتركة في 14 أفريل 1987، بعد مضي قرابة 25 عاما على إبرام معاهدة أنقرة عام 1963 لو ضع أساس العلاقات بين تركيا وأوروبا[1]. وكما استفادت السياسة الخارجية التركية إقتصاديا من قدرتها على إعادة هيكلة ديونها الخارجية بين 1978 و1981[2].

---

[2] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 351.

[3] Ibid, p. 353.

[4] زيادة أوغنيمة، "**اليهود أول من ينزع تمرة الحزبية في تركيا**"، المجتمع، العدد 912، (11 أفريل 1989)، ص. 28.

[1] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 225.

[2] Andrew Mango, «The Turkish model », **Middle Eastern studies**, N°4, vol. 29, (oct. 1993), p. 755.

إلى جانب ذلك استقطب أوزال إلى حزبه من الطرق الصوفية الذين كان لهم دور مؤثر في فوزه للمرة الثانية في انتخابات عام 1987 وضم قيادات حزبه الحاكم وجوها إسلامية سياسية معروفة، وقد توسعت في عهد أوزال المدارس الدينية، ودخل الإسلاميون حقل الثقافة والإعلام، حيث أصدروا صحفا وأسسوا دورا للنشر ومحطات خاصة للإذاعة والتلفزة[3].

وفي حين أن نتائج انتخابات 29 نوفمبر 1987 عكست تناقص شعبية حزب الوطن الأم وزعيمه أوزال الذي تعرض لمحاولة اغتيال في جوان 1988، ليتدهور مركزه (حزب الوطن الأم) في الانتخابات البلدية عام 1989 إلى المرتبة الثالثة بعد حزبي الشعب الإشتراكي الديمقراطي والطريق الصحيح على التوالي[4]. وفي هذه الفترة كان الأتراك ينادون دائما بتركيا مسلمة في خطوة تغييره علما وصلت إليه قوة التيار الإسلامي، إذ أن أعداد المساجد في تركيا تضاعف في الثمانينات أكثر من ثلاث مرات وهذا ما أثار قلق الرئيس التركي آنذاك كنعان إيفرين، ورئيس الأركان العامة للجيش التركي من معالجة أوزال للحركة الإسلامية بالنظر إلى إحتواء حزب الوطن الأم كثيرا من المتدينين[5].

وبانتخاب أوزال رئيسا للجمهورية (بعد الجنرال إيفرين) عام 1989 أصبح حزب الوطن الأم معرضا للإنقسام بين جناح يميني متطرف وآخر علماني ليبرالي، ليصمم أوزال بين الجناحين لصالح الجناح الليبرالي-العلماني بتدعيم مسعود يكاخا زعيما للحزب ورئيسا للحكومة[6].

ويلاحظ بأن توجهات السياسية الداخلية والخارجية لأوزال والتي تحتوي على تأثير تيار النزعة العثمانية الجديدة كتيار ظهر وتصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، قد حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ظهر في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، يشابه الوضع الذي شهدته الدولة العثمانية في عهد الإصلاحات، من خلال العمل على إعادة بناء الدولة العثمانية بشكل يتلائم مع الوضع الدولي القائم والعمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية جدية تعمل على تقليص دور العامل القومي الذي أخذ يهدد الدولة، وتبنى موقفا انتقائيا يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التاريخية في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة، والعمل على التكامل مع النظام الأوروبي والأميركي[1].

---

[3] محمد ثلجي، "أزمة هوية، طرق جديدة للمعالجة"، عن محمد عبد العاطي (محرر)، "**تركيا ما بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**". (بيروت: مركز الجزيرة للدراسات ط.1، 2009)، ص. 94.

[4] زيادة أبوغنيمة، مرجع سابق ، ص. 29.

[5] رضوان وليد، مرجع سابق ، ص. 233.

[6] زيادة أبوغنيمة، مصدر سابق ، ص. 30.

[1] محمد ثلجي، مصدر سابق، ص. 94.

المشهد السياسي تغير مع انتخابات 1991 إذ تم تشكيل حكومة إئتلافية، فكان لحزبين واحد من اليمين DYP حزب الطريق الصحيح لديميريل الذي تحصل على 27% من الأصوات وآخر من اليسار SHP (حزب الشعب الإشتراكي) بمجموع 20.75%صوت.أما حزب اليسار الديمقراطي تحصل على 10,75%من الأصوات وحزب الوطن الأم (ANAP) الذي قاده منذ رئاسة أوزال من طرف "يلدمير أكبوت" ثم مسعود يلماز (24%) من الأصوات ثم أخيرا التحالف اليميني لأربكان اتحدوا من أجل انتخابات تحت لواء الرقاه (RP) 16,9% حيث ركزت الأصوات خاصة في منطقة الأناضول الوسطى والشرقية أما القوميون الأكراد اندمجوا في حزب الشعب الإشتراكي.

من الجانب الإقتصادي كان أوزال شديد الثقة بالمؤسسات المالية للدولة التي عظمت من شأن "الليبرالية الفوقية" ضد برجوازية التجارة في المدن الكبرى مرتبطة بالدولة، محتقرا للعالم الريفي وثقافته متجمع حول قوة الجمعيات الصناعية ورجال الأعمال الأتراك (Musiad)وفضل بروز جيل جديد من رجال الأعمال أطلق عليهم اسم "النمور الأناضول" التي تدافع على مبادئ الخوصصة التي تؤكد على وسطية الدولة وهذه البرجوازية الجديدة تثقف طبقة متخصصة من منطلق إسلامي وعلى أساس القيادة الرشيدة والتضامن[2]، وتسعى إلى تعبئة النشاطات الصناعية في المراكز الريفية[3].

كما كان هناك زيادة معتبرة في الأجور في قطاع العام الذي تحاوز من 74 إلى 127 ونفس الشيء عرفت الأجور في القطاع الخاص زيادة ملحوظة كذلك.

أما على الصعيد الدولي وبعد تفكك جمهوريات الإتحاد السوفياتي في 1991، ظهر من الوهلة الأولى إحساس تركيا بزوال منطق الأقطاب من خلال القيمة الجيواستراتيجية بفتح الباب لجمهوريات السوفياتية سابقا والتركية والمسلمة في القوقاز وآسيا الوسطى، كما كانت الأزمة الأولى في الخليج، لحقه احتلال العراق للكويت في أوت 1990.

وهذا ما فتح الباب لتركيا بشرعية مكانتها في منظمة حلف شمال الأطلسي OTAN. فبعد ساعات من تتابع قرار الحظر الأممي المفروض على العراق، أغلقت أنقرة خط أنابيب النفط حيث كان يحول البترول العراقي، وعلى غير العادة أرسل حلف الناتو مجموعة من رواد العمليان وسمحت للأمريكيين باستعمال أراضيهم عسكريا خاصة في قاعدة انجرليك (Incirlik) وبأطمان (Bataman)في جنوب شرق الأناضول من أجل قصف العراق وهذا ما أعطى المكانة الإستراتيجية لتركيا عشية الأزمة.

(2) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 356.
(3) Ibid, p. 357.

وكانت انتخابات 1991 لتعطي دفعا قويا لميلاد تركيا مستقرة، تسعى لحل مشكلة الأكراد والإنقسامات بين اليمين واليسار خاصة أنه في سنوات 70 نات انجرت تركيا لسلسلة صراعات بين الكماليين والإسلاميين، الأكراد والأتراك، العلويين والسنة[1].

كما ساهم تنامي أعداد مؤسسات رجال الأعمال الإسلامية في الإقتصاد التركي نتيجة أخرى من نتائج النشاط الإقتصاد الأكثر انفتاحا وغير الروحي لعدد من الطرق والجماعات الدينية مثل الطريقة النقشبدية[2]، والتي تبقى مؤيدة لفكرة الدولة القومية القوية القائمة على ركيزتي الإسلام والمبادئ الجمهورية، التي هي في واقع الجمهورية الحالية. ولعل ما يثير نفور تلك الجماعات والطرق هو تأكيد القيم العلمانية الكمالية كما تعبر عنها نخبة الدولة[3]. وكانت عودة حزب الرفاه إلى القمة نتيجة منطقية لهذا التطور. وفي الوقت نفسه بادرت الفئات الكمالية من نخبة الدولة خصوصا قيادة الجيش إلى تكثيف الجهود الرامية إلى احتواء الحركة الإسلامية التي اعتبرت مرة أخرى، خطرا جديا يتهدد الجمهورية.

ومع ذلك فإن الضعف ذا المنشأ الذاتي الذي تعاني منه أحزاب يمين الوسط مع جملة من الصراعات السياسية الداخلية المتزايدة بين النخب السياسية بعد موت تورغوت أوزال في سنة 1993، ما لبث أن تمخض عن قدر أكبر من تغريب ممثلي النظام السياسي المعروفين وإبعادهم عن قطاعات واسعة، وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة تمكن فيها الإسلام السياسي وأنصاره المختلفون للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية، من فرض وجوده بوصفه جزءا مشروعا في التركية، وباتت التعددية السياسية في تركيا تشمل على الإسلام السياسي.

وما من حدث كان قادرا على إثبات مدى أهمية الإسلام السياسي أكثر من وصول الحكومة التركية الأولى ذات القيادة الإسلامية إلى السلطة في جوان 1996، حين أصبح نجم الدين أربكان (Erbakan) زعيم حزب الرفاه، رئيسا لحكومة إئتلافية مع حزب الطريق القويم بزعامة تانسو تشيللر(Tansu Ciller) [1] .

حيث كانت الانتخابات البلدية في سنة 1994، التي فاز فيها حزب الرفاه بالرئاسة في ست مدن تركيا الخمس عشرة الكبرى، بما فيها اسطنبول وأنقرة، فما لبث هذا النجاح المفاجئ إلى أن جر استعراضا مماثلا من حيث القوة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 24 ديسمبر 1995، حيث حصل حزب الرفاه على 21,4% من مجموع الأصوات.

---

[1] Ibid, p. 359.

[2] هاينتس كرامر، مرجع سابق الذكر، ص. 124.

[3] نفس المرجع، ص. 126.

[1] نفس المرجع، ص. 127.

لم يكن قادة للجيش وكبار موظفي الدولة مستعدين لقبول هذا التغيير، وأطلقوا حملة سياسة لقلب النتائج فاتخذت المعركة في المقام الأول شكل حرب ثقافية بين النخبة الإسلامية والكماليين حول إستمرار نظرة الجمهورية العلمانية كما حددتها النخب القديمة[2].

وفي 28 فيفري 1997، واجه الجيش رئيس الوزراء في إجتماع روتيني لمجلس الأمن القومي وطالب بضرورة عدم قيام القوى الإسلامية بأية محاولات جديدة على صعيد إضعاف المبادئ الكمالية خاصة وأن أربكان قام بحملة استيعاب كبيرة لطاقة المسلمين داخل النظام وتحويل الراديكاليين إلى معتدلين إسلاميين.

لم تنحرف الحكومة الإئتلافية التي كانت بقيادة الإسلاميين كثيرا عن الخط الرئيسي للسياسة التركية. فحاول أربكان (Erbakan)ضمان موقعه بإجراء تغييرات تقليدية واسعة في أوساط الموظفين الحكوميين. أما على صعيد السياسة الخارجية فقد طورت تشيللر وأربكان (Erbakan& Ciller)نوعا من تقسيم العمل، حيث تولت نائبة رئيس الوزراء مسألة الإهتمام بالعلاقات مع أوروبا والحلفاء الغربيين، في حين حاول رئيس الوزراء إرساء العناصر الأولى لما يمكن اعتبارها سياسة خارجية أكثر إسلامية. غير أن مبادرات أربكان مع إيران وليبيا لقيت موجة كثيفة من الانتقاد لدى الجمهور ومؤسسة السياسة الخارجية.

أما على صعيد أساسيات السياسة الأمنية، فقد ركع أربكان كليا وأذعن لمطالب الجيش سواء فيما يخص متابعة القتال ضد حزب العمال الكردستاني، أما على صعيد تعزيز العلاقات مع إسرائيل لم تحتل رأس أوليات أربكان في السياسة الخارجية والتأكيد على توثيق العلاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى[3].

لم ير كبار ممثلي النخبة الكمالية عملية إزاحة حزب الرفاه (RP)عن الحكم إجراء كافيا لمحاربة الأصولية الإسلامية بصورة جدية. وظل الجيش يسلط الأضواء على الأخطار الكامنة في مختلف الحركات الإسلامية بتركيا. أما المحكمة الدستورية فبقيت مشغولة بطلب حظر حزب الرفاه المقدم من وكيل نيابة محكمة استئناف أنقرة في 21 ماي 1997 على أساس أن الحزب كان قد تحول إلى بؤرة للنشاط المعادي للعلمانية وبعد أشهر قضت المحكمة الدستورية بحل الحزب في 16 جانفي 1998 لأسباب انتهك لمادتين (68) و(69) من الدستور اللتين تحظران النشاطات المعادية للعلمانية من قبل الأحزاب السياسية. واعتبر بمثابة الانقلاب 1997 ما بعد الحداثي بشكل غير مباشر للإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان.

ولقد كان الضغط على أربكان لتقديم استقالته حكومته يتصاعد وكان الصراع بين الإسلام والعلمانية التغريبية جليا حتى أن أحد رموز التيار العلماني تانسو تشيللر وشريكها أربكان في الحكومة قالت إن القوى الخفية الصهيونية والعلمانية التي تضررت مصالحها من إجراءات حكومة أربكان قد رصدت 75 مليون دولار لشراء النواب من حزب الطريق

---

[2] المرجع نفسه، ص. 128.

[3] نفس المرجع، ص. 131

القويم بعد تكليف مسعود يلماز(Mesut Yilmaz) بتأليف حكومة إئتلافية مع بولنت أجاويد (Bulent Ecevit) زعيم حزب اليسار الديمقراطي بتحقيق ثقة 51%من النواب ابتداءا من 20 جوان 1997 وتابعت المؤسسة العسكرية حملة الإستئصالية ضغطها على التيار الإسلامي [1].

وبعد 14 عاما من النفوذ المتنامي في الساحة السياسية، وبعد أن أصبح الحزب السياسي الأقوى جرى حل حزب الرفاه، غير أنه لم يتوقف الإسلام السياسي عن الوجود في تركيا لأن له قاعدة أعرض من حزب الرفاه. إذ قام أحد مساعدي أربكان المقربين في 17 ديسمبر 1997، بتأسيس حزب الفضيلة (FP)بمن تبقى من حزب الرفاه في حال تعرضه للحل.

وفي 23 فيفري 1998، التحق 41 من نواب حزب الرفاه السابقين بركب حزب الفضيلة الذي سارع على الفور إلى تشكيل كتلة برلمانية جديدة ما لبثت أن تنامت خلال أيام قليلة حتى أصبحت موازية لكتلة حزب الرفاه البرلمانية السابقة من حيث القوة.ونجح أربكان في وضع معاونيه الموالين في المناصب القيادية لدى الحزب الجديد عن طريق إحباط محاولة بذلتها مجموعة تعرف باسم "الحرس الفتي" داخل حزب الرفاه في سبيل الفوز بقدر أكبر من النفوذ في حزب الفضيلة.

حذا حزب الفضيلة حذو حزب الرفاه على صعيد إبداء نوع من التواضع فيما يخص وجهات النظر السياسية ذات الطابع الإسلامي الصارخ. وظل أربكان رغم منعه قانونيا من تولي أي منصب في الحزب دائما على السعي للتحكم بجميع القرارات السياسية والتنظمية المهمة، مما أدى إلى شل القيادة الرسمية الملتفة حول زعيم حزب الفضيلة الإسلامي رجائي قوتان (Recai, Kutan) ومنعها من إثبات وجودها بوصفها المؤسسة الحاسمة داخل الحزب، خاصة بعد أن أشار إلى أن بعض الدول العربية قد اعترفت بإسرائيل ويتبقى على تركيا أن تغتنم فرصة ارتباطها بها لتتعاون معها في المجالات العسكرية وكسب التكنولوجيا من جهة، ومن جهة أخرى استمر الصراع الداخلي بين التقليديين الملتفين حول أربكان مع رفاقه القدامى من جهة، ودعاة التحديث المحيطين برجب طيب أردوغان ولم تعد صورة الحزب في نظر الأتباع والغرباء، صورة كتلة سياسية متجانسة[1].

في 18 أفريل 1999 همشت الانتخابات النيابية والبلدية "الحزب الإسلامي" وقضت على التهديد الإستراتيجي الثاني، حيث تحصل حزب اليسار الديموقراطي لبولند أجاويد على 21,7%من الأصوات وتبعه حزب الحركة القومية (اليمين المتطرف) على 18% من مجموع الأصوات وكأحسن نتيجة في تاريخه وأما من جهة الإسلاميين تمثل بحزب الفضيلة الإسلامي لرجائي قوتان تحصل على 15,4%–وكانت النتيجة إثر الظروف التي يعيشها الحزب من منع أربكان من

---

[1] مجلة المجلة، العدد 908،(06-12 تموز)1997، ص. 15.

[1] هانتيس كرامر، مرجع سابق، ص. ص. 136–137.

الممارسة السياسية والضغوطات العسكرية على الرأي العام- في المرتبة الثالثة. أما الوطن الأم (ANAP)لمسعود يلماز (Mesut Yilmaz)والطريق (المستقيم) (DYP)لتانسو تشيللر (Tansu Ciller) تحصلوا على 13,4%و12,2%من مجموع الأصوات[2].

ومن حسن حظ رئيس الحكومة بولنت أجاويد (Bulent Ecevit)والذي فاز حزبه بالمركز الأول في الانتخابات بـ 134 مقعدا، اعتقال في زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان 16 فيفري 1999 في نيروبي (عاصمة كينيا)، وتمت عملية الاعتقال بالتعاون بين الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية والتركية وتورط اليونان كذلك في العملية. إضافة الى اعلان نهاية الكفاح المسلح في 3 أوت 1999 رغم بعض الأصوات المعارضة. وفي هذه الأثناء إحتدمت المواجهة بين التيارات الإسلامية والقوى المتشددة من العلمانيين، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية، وعليه تمكن أجاويد من تشكيل حكومة إئتلافية مع حزب الحركة القومية[3].

في أفريل 2000فاز القانوني أحمد نجدت سيزر (Ahmet Necdet Sezer) برئاسة تركيا ليصبح الرئيس العاشر للجمهورية، وفي نفس الوقت الأول القادم من خارج البرلمان والمؤسسة العسكرية، فمجرد تقلده الحكم أعلن عن تشدده في الإصلاحات خاصة بمتابعة مكافحة الإسلام السياسي والنزعة الإنفصالية للأكراد. كما يعتبر سيزر من أشد المدافعين عن المبادئ العلمانية التي تقوم عليها الدولة التركية.

ومع بروز بوادر الأزمة الإقتصادية في تركيا وانعدام الثقة قدم بولنت أجاويد (Bulent Ecevit) استقالة حكومته في 4 نوفمبر 2002[1]، بعد أن كان قد احتفظ برئاسة الحكومة للمرة الثانية، حيث توافقت مع زلزال 17 أوت 1999 الذي خلف حوالي 20 ألف قتيل وأما الخسائر المادية فقدرت بالكثير.

وفي هذا الصدد حلت قضية الفساد التي اتهم فيها وزير الطاقة لتعزز اتهامات الرأي العام للحكومة مما أدى إلى استقالة هذا الوزير ومعاونيه، وعليه أبدى الرأي العام حالة عدم الثقة من حكومة بولنت أجاويد (Bulent Ecevit)على إثرها حقق حزب العدالة والتنمية (AKP)انتصارا لا سابق له في الانتخابات التشريعية في 3 نوفمبر 2002[2].وأحدث المفاجأة لحصوله على نسبة 34%من الأصوات ليشغل بذلك 360 مقعدا في البرلمان ويحتل حزب الشعب الجمهوري(CHP) المرتبة الثانية بـ 19,4%من الأصوات أي 178 نائبا الذي يترأسه دينيز بايكال (Deniz Baykel)، ولم يحصل بولنت أجاويد(Bulent Ecevit)إلا على 1,22%فقط من الأصوات، أما الوطن الأم (ANAP)فبقي خارج البرلمان لأول مرة منذ تأسيسه، وتحصلت "الحركة القومية" على 8,34% من الأصوات الناخبين، أما حزب السعادة الذي يمثل

---

(2) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 375

(3) محمد نور الدين، "الإنتخابات النيابية في تركيا: التطرف القومي إلى الواجهة"، **شؤون الأوسط**، العدد 83، (ماي 1999)، ص. 15.

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 376.

(2) عبد الرحمان باشا. "هل تعود الحكومة الإسلامية إلى أنقرة ، "**الجزيرة الأسبوعية**"، العدد 159، (18 نوفمبر 2002).

الإسلام السياسي التقليدي[3]، يتزعمه رجائي قوتان (Recai Kutan)حزب الفضيلة وخليفة الرفاه المحضور لم يحصل سوى على 3 أصوات فقط.

ويعتبر "الرفاه الخامس" الصورة الجديدة لحزب العدالة والتنمية فهو رفاه الجيل الجديد من الإسلاميين والممثل الأكبر بروزا لهدا الإتجاه هو رئيس بلدية اسطنبول وقد نشأ هذا الجيل على كتب سيد قطب فهم شبان راديكاليون متقتدمون وديناميكيون وابرزهم طيب رجب أردوغان[4].

يعتبر الانتصار الذي حققه حزب العدالة والتنمية *(AKP)قائم على أساس عصري، وأسفر الإنتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية عن تصفية طبقة سياسية بكاملها بصورة غير مسبوقة بما يمكن تشبيهه بالإبادة الجماعية، وبعدما كان الحزب الخاسر في الحالات التي ذكرناها في الخمسينيات والستينات والثمانينات، يدخل البرلمان ويواصل اللعبة السياسية كحزب معارض، فإن انتخابات 3 نوفمبر لم تكتف بهزم هذا الكم من الأحزاب بل أخرجتها من البرلمان، وأعلن معظم الأحزاب المعروفة إلى نية الاستقالة، ومن هؤلاء دولت باهتشلي (Daulat Bahatchli) زعيم حزب الحركة القومية ومسعود ديلماز (Mesut Yilmaz)زعيم حزب الوطن الأم وتانسو تشيللر (Tansu Ciller)عزيمة حزب الطريق المستقيم وبولنت أجاويد (Bulent Ecevit)زعيم حزب اليسار الديمقراطي ورجائي قوتان (Recai Kutan)زعيم حزب السعادة[5]. من خلال شخصي "رجب طيب أردوغان" الذي شغل منصب عمدة بلدية اسطنبول ما بين 1994-1998، اضطر إلى ترك منصبه بعدما صدر حكم ضده بالحبس لمدة سنة من محكمة أمن الدولة في ديار بكر في 12 ديسمبر 1997 بتهمة قراءة آبيات شعرية للشاعر "ضاغوك آلب"، اعبترتها نيابة أمن الدولة محرضة على التفريق بين عناصر الأمة، و"وصفت بالإسلامية" على أساس أنه اقترف جرم الإستنهاض الصريح لمشاعر الشعب بالغضب والعداوة بتركيزه على الفوارق الدينية والعرقية المنصوص عليها في المادة رقم 312 من قانون العقوبات التركي، ورغم فوز حزبه لم يتمكن من تولي رئاسة الحكومة التالية لادانته السابقة، بدعوى أنه تحت عقوبة تكميلية تقضي بالخظر السياسي لمدة ثلاث سنوات وعين أحمد نجدت سيزر (Ahmet, Necdet Sezer) رئيس الجمهورية وعبد الله غول (Abdullah Gul) في منصب رئيس الحكومة الحالية (بعد انتخابات في نوفمبر 2002) ودعا أردوغان الذي يصف نفسه بالديمقراطي، المجدد والداعي إلى ضرورة الإسراع بوتيرة إجراءات الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي وانفتاح تركيا على العالم وإقتصاد السوق مع الحفاظ على الثقافة التقليدية[1].

---

[3] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 377.

[4] جينكيز تشاندار، "صورة لتركيا من الداخل: أزمة النظام ودور الجيش"، **شؤون الأوسط**، عدد 64، (أوت 1997)، ص. 12.

*حزب العدالة والتنميةADALET VE KAL Kimmal Partisi(AKP) ورمزه المصباح المشع.

[5] محمد نور الدين، "**تركيا، الصيغة والدور**"، (الطبعة 1، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،2008)، ص. 25.

[1] حسن بسلي وعمر أوزباي، "**رجب طيب أردوغان**"، (الطبعة 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011)، ص. 237.

تأسيس حزب العدالة والتنمية، وهو الحزب التاسع والثلاثون في تركيا، رفع عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان إلى ستة: حزب اليسار الديمقوقراطي 132 مقعدا حزب الحركة القومية 126 مقعدا، حزب الوطن الأم 82مقعدا، حزب الطريق المستقيم 80مقعدا، حزب العدالة والتنمية 51مقعدا،وحزب السعادة 48مقعدا، مع وجود 38 مستقلا وثمانية مقاعد شاغرة الرفاه أو العزل.

وكذلك كرس تأسيس حزب العدالة والتنمية نهائيا انقسام الحركة الإسلامية في تركيا للمرة الأولى منذ ثلاثين عاما. فبعد حظر حزب الفضيلة في 22 جوان 2001 تأسس على خلفيته حزبان: حزب السعادة في 25 جويلية 2004 بزعامة قوتان وحزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان في 14 أوت وتقاسم الحزبان نواب الفضيلة بالتساوي تقريبا[2].

ووضع أعضاء حزب العدالة والتنمية جميع التجارب الماضية التي مرت بها الأحزاب السياسية نصب أعينهم، حيث مر أعضاؤه بفترة عصيبة في النصف الثاني من عقد التسعينيات ومطلع القرن الجديد، وقد تطلعوا إلى تكوين حزب جديد يتعلم من دروس الماضي ليستطيع أن يوازن بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة ومتغيرات السياسة الخارجية.

وقد اتخذ الحزب وصف "الديمقراطي المحافظ" كهوية سياسية له، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق الحريات التي منع منها المجتمع والتي تتعلق لهويته الثقافية، كما أنه يؤكد في نفس الوقت على التزامه بمرجعيته الثقافية، وقد سار الحزب بخطوات توافقية إلى حد ما، توازن بين سعيه لانتزاع الحقوق المتعلقة بثقافة المجتمع وبين مبادئ الديمقراطية والظروف العلمانية والقانونية للدولة، ومتطلبات السياسية الخارجية[1]. واعتمدت تركيا ومنذ تسلم حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة على مبدأ المبادرة الدبلوماسية في سياسيتها الخارجية، وانتقلت إلى سياسة المبادرة في معالجة الأحداث والمشاكل وليس الإكتفاء بإهمالها.

وقد أشار الرئيس التركي عبد الله غول إلى هذا المعنى بالقول إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول، ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها، وهي جزء لا يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به، وكثيرا ما كان رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان يقول: إن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على أرض الملعب.

من هذا المنطلق بنت تركيا سياستها الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية على أسس ومبادئ أهمها:

---

[2] محمد نور الدين، "**تركيا، الصيغة والدور**"، مرجع سابق، ص. 30.

[1] كمال السعيد حبيب، "**الإسلاميون الأتراك .. من الهامش إلى المركز**"، في محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009)، ص.10.

1) التوازن بين الأمن والديموقراطية أو الحرية، إذ حاولت تركيا منذ عام 2002 نشر وترويج مبدأ الحريات المدني دون التفريط بالأمن.

2) السير وفق مبدأ (تصفير المشاكل) مع الدول المجاورة لها وبناء علاقاتها أكثر انسجاما وتعاونا مع تلك الدول.

3) الإعتماد على مبدأ أهمية توفير الأمن للجميع، وإقامة منطقة مستقرة خالية من المشاكل التي تؤثر في استقرارها وتدفع باتجاه زعزعة أمنها واستقرارها، واتبعت في ذلك سياسة الحوار السياسي والتعاون الإقتصادي والتعايش الثقافي المتعدد.

4) إتباع تعدد الأبعاد في التعامل السياسي، وإقامة علاقات مع دول ذات تأثير في الساحة الدولية وعدم حصرها بجهة واحدة وجعل هذا التعامل أساسا للتعاون والتكامل لا للتنافس.

5) سارت تركيا في سياستها الخارجية وخاصة بعد عام 2003 وفق مبدأ وسياسة "الدبلوماسية المتناغمة" وتغير أداؤها الدبلوماسي وفقا لهذا المبدأ، وأصبحت ذات حضور في استضافة وحضور المؤتمرات الدولية.

6) العمل وفق مفهوم الدولة المؤثرة القادرة على معالجة الأحداث والإشكاليات والتواصل من خلال طرح الأفكار والحلول في المحيط الإقليمي والعالمي[2].

واستطاع الحزب أن يحقق انجازا في انتخابات 22 جويلية 2007 بحصوله على نسبة 47% أي نسبة تأييده اتسعت بشكل لم يحدث في الحياة السياسية التركية منذ خمسين عاما وصار له 340 مقعدا في البرلمان بينما حصل حزب الشعب على 112 مقعدا فقط وحصل حزب الحركة القومية على 70 مقعدا وحصل المستقلون الأكراد 24 مقعدا وشكل الحزب الحكومة وحده وهو ما يعني الحفاظ على استمرار الإستقرار الذي حققه لتركيا منذ جاء إلى السلطة، ثم استطاع أن ينجز معركة انتخاب عبد الله غول رئيسا للبلاد ليكون الرئيس التركي الأول غير العلماني في عهد الجمهورية[1].

خاصة وأن الرئيس سيزر ضرب الرقم القياسي في عرقلة مشاريع حزب العدالة والتنمية بحجج شتى، منها تهديد الطبيعة العلمانية للنظام كما وحدة البلاد في مشروع تطوير الحكم المحلي على سبيل المثال، ومن هنا كانت المعارضة قوية من القوى العلمانية لوصول أردوغان للرئاسة لمنع ما تسميه "أسلمة" النظام.

وقبل انتهاء مهلة الترشح بيوم واحد كان أردوغان يفجر أول مفاجأة بعدم ترشيح نفسه وتقديم وزير الخارجية عبد الله غول مرشح حزب العدالة والتنمية للإنتخابات الرئاسية[2].

---

[2] محمد عبد الرحمن يونس العبيدي ، "**سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز**"، مركز الدراسات الإقليمية. www.regional studies center vonosu.edu.ing ، 2012/11/20.

[1] كمال السعيد حبيب، مرجع سابق، ص. 120.

[2] محمد نور الدين، "تركيا: الصيغة **والدور**"،مرجع سابق .ص ص. 42-43.

لكن رئاسة أركان الجيش التركي دخلت على خط الانتخابات الرئاسية وحذرت من أنها ستعمل على حماية العلمانية* من المخاطر التي تتهددها وفقا للصلاحيات التي يعطيها لها الدستور والقوانين. وفسر البيان بدعوة للمحكمة الدستورية إلى عرقلة وصول عبد الله غول للرئاسة وكانت الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة في 22 جويلية 2007، وذهب حزب العدالة والتنمية إلى الرد على الإنقلاب الدستوري يكون في صناديق الاقتراع.

ونجح حزب العدالة والتنمية في تمرير التعديلات الدستورية بالتعاون مع بعض النواب المستقلين والمنتمين إلى أحزاب صغيرة والتي تقضي بانتخاب الرئيس من الشعب ولمدة 5 سنوات غير قابلة للتجديد. وتراجع الجيش في معارضة وصول إسلامي إلى رئاسة الجمهورية بعد التفويض الشعبي الساحق[3].

وهكذا تمكن حزب العدالة والتنمية من امتلاك أغلبية في البرلمان ويحكم لوحده دون حاجة إلى إئتلاف، ورئيس الدولة التركية عبد الله غول من أعضائه، مع دعم حزب الحركة القومية.

والتفكير الديني، أشارت إلى أن التعليم الديني سيكون إجباريا حتى التعليم الثانوي وسيكون تحت رقابة الدولة وسيطرتها وانتهت الإشارة إلى أنه يستحيل تطبيق القواعد الدينية ولو جزئيا في كيان الدولة السياسي والإقتصادي والإجتماعي والقانوني ولا يجوز لأي كان إطلاقا إساءة استخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة بغرض تحقيق مآرب سلطوية أو سياسية أو مصلحة شخصية.

ومنذذلك الوقت وآليات المحكمة الدستورية معنية بحل قضيتان، أولهما الهيمنة على البرلمان للتصويت على إجراء التعديل الدستوري بخصوص حرية الحجاب في الجامعات وثانيهما قرار المحكمة بشان قضية إغلاق حزب العدالة والتنمية. وبعد ما صرح أردوغان أثناء زيارته إسبانيا في 15 جانفي 2008 قائلا: "ولنفترض أن الحجاب هو رمز سياسي فهل يمكن اعتباره رمزا للعربية ؟ كيف يمكن حظر الرموز ؟ بعد التصريح أعلن حزب العمل القومي الذي يمتلك 71 مقعدا في البرلمان أنه سوف يؤيد حزب العدالة والتنمية إذا ما تم التصويت على مشروع قانون أو إقتراح يقضي بتعديل الدستور لجعل الحجاب ضمن الحريات الشخصية، مع ذلك فإن التعديل الدستوري اقر بأغلبية كبيرة في البرلمان تمت إحالته إلى المحكمة الدستورية من قبل حزب الشعب الجمهوري وتم نقضه.

---

* المادة الثانية من الدستور التركي ينص القانون على علمانية الدولة حيث يصف الجمهورية التركية بأنها ديمقراطية علمانية اجتماعية وأنها تحكم بالقانون وتعبر عن مفاهيم العدالة والسلام العام والتضامن القومي والعدالة وتحترم حقوق الإنسان وتدين بالولاء للقومية الأتاتوركية، وفي المادة 24 والتي أشارت لحرية المعتقد والتفكير الديني أشارت إلى أن التعاليم الديني سيكون إجباريا حتى التعاليم الثانوي وسيكون تحت رقابة الدولة وسيطرتها وانتهت الإشارة إلى أنه يستحيل تطبيق القواعد الدينية ولو جزئيا في كيان الدولة السياسي والإقتصادي والإجتماعي والقانوني لا يجوز لأي كان إطلاقا إساءة إستخدام المشاعر الدينية وقيمها المقدسة بغرض تحقيق مأرب سلطوية أو سياسية أو مصلحة شخصية.

[3] مرجع سابق الذكر، ص ص. 44-45.

في مارس 2008 أحال المدعي العام لائحة اتهام طالب فيها المحكمة الدستورية بغلق حزب العدالة والتنمية كونه مركز تنسيق للجهود الرامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية وبعد خمسة أشهر أصدرت المحكمة قرارها الرافض لغلق الحزب وبذلك نجا حزب العدالة والتنمية من الوصول إلى نفس ما واجه حزب الرفاه من مصير وإزدادت شعبية حزب العدالة والتنمية من خلال الانتخابات المحلية البلدية في 29 مارس 2009[1].

وبعد أن أحرزت سياسية الحزب الداخلية والخارجية في الفترة من 2007 إلى 2011 استقطابا شعبيا والذي أصبح عاملا رئيسيا من عوامل فوزه بنسبة 49.9% في الانتخابات العامة التي جرت في 12 جوان 2011 وقدم حزب العدالة والتنمية برنامجه الإنتخابي لخوض الإنتخابات تحت عنوان "تركيا 2023" وركز فيه على رؤيته للسياسة الخارجية خلال الأعوام الإثنى عشر القادمة قدر تركيزه على السياسة الداخلية. وصاغ حزب العدالة والتنمية رؤيته في تطوير السياسة الخارجية التركية حتى عام 2023 في أن تصبح تركيا نموذجا ديموقراطيا، وقوة عالمية في الساحة الدولية، وهي تحتفل بعيدها المئوي وقد ركز البرنامج على إبراز قدرة تركيا على التعاطي مع التطورات والأحداث العالمية ومستجدات الأوضاع في الشرق الأوسط على نحو إيجابي يتجاوز سيكولوجية فترة الحرب الباردة، والمشكلات التاريخية، وأصبحت مؤهلة لتصدير ثقافة السلام والإستقرار في جوارها الجغرافي وأقاليمها المحيطة[1].

الأحزاب	الأصوات (بالنسبة المئوية)	المقاعد	
		العدد	نسبة مئوية
حزب العدالة والتنمية	34,28	363	65,09
حزب الشعب الجمهوري(CHP)	19,4	178	31,63
حزب الطريق الصحيح (DYP)	9,5	-	-
حزب الحركة القومي(MCP)	8,3	-	-
حزب الشباب	7,25	-	-
أحزاب أخرى	16,78	-	-
مستقلون	-	9	1,63
الإجمالي	100.00	550	

[1] نفس المرجع، ص. 130.

[1] طارق عبد الجليل، "تأثير ورقة الخارجية في نتائج الإنتخابات التركية"، **السياسة الدولية**،المجلد 46 العدد 182، جويلية 2011، ص. 115.

* Ali Carkogli «Turkeys november 2002 Election: A New Begining Middle East Review of international Affairs MERA. vol 6 N°4, (December 2002), p.32.

ويوضع الجدول النتائج التي أفرزتها انتخابات 2002، والفوز الذي حققه حزب العدالة والتنمية إذ تجاوز نسبة 50% وهو ما يمكنه من تكوين حكومة لوحده، وكذا الشعبية التي يتمتع بها الحزب.

الحزب	انتخابات عام 2007 نسبة مئوية	توزيع المقاعد البرلمانية
حزب العدالة والتنمية	64,7	341
حزب الشعب الجمهوري	20,8	113
حزب الحركة القومية	14,3	70
الحزب الديمقراطي	5,4	0
الحزب الفتي	3,0	0
المستقلون من حزب المجتمع الديمقراطي	3,7	23
المستقلون	1,4	3

- نتائج الانتخابات التركية عام2007

كما فاز حزب العدالة والتنمية في عام 2007، وهذا لما له من تأثير فعال على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا، ففي هذه الانتخابات التي جرت في 22 جويلية 2007 شارك فيها حوالي 14 حزبا سياسيا لم تنجح سوى 3 أحزاب في تخطي نسبة 10% المسموح بها للترشح، فحقق حزب العدالة والتنمية أغلبية المقاعد بعدما حصد 341 مقعدا من أجل 550 مقعدا في البرلمان أي 46,66 من عدد أصوات الناخبين بلغ عددهم 42,5 مليون ناخب[1].

[1] محمد ياس خضير العزيري، "**الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993-2010**"، (ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010)، ص. 266.

المطلب الرابع: التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية (وفق تصور العثمانية الجديدة)

عرفت السياسة الخارجية لتركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة سنة 2002 تطورا وتجديدا بارزا لم تشهده منذ تأسيس الجمهورية، وثمة إجماع على أن مهندسها أحمد داوود أوغلو هو من ساهم بشكل كبير في تغيير توجهات السياسية الخارجية التركية، وبعد مرور أكثر من سبعة سنوات من تطبيقها، نالت سياسته مشروعية لدى الجميع سواء كان المنتقدين أو المشككين داخل تركيا وخارجها[2].

فإيديولوجية حزب العدالة والتنمية هي الديموقراطية المحافظة التي تقوم على فكرة التوافق والتجاور وليس الصراع والثنائيات، كما أنه يستخدم الدين كأداة في الصراع الإجتماعي السياسي وجيل الوسط في الحركة الإسلامية التركية الذي مثله طيب رجب أردوغان وعبد الله غول ومن معهم، حيث قدم صيغة توافقية تقوم على فكرة الحل الوسط الذي يحترم عقائد الإسلاميين وحقهم في التعبير ويعتمد علمانية تقبل بقواعد الديموقراطية والتعددية بما في ذلك الإعتراف بالتعددية الثقافية للأكراد، ضف إلى ذلك الإعتماد على عامل المشاركة وتسبيق مصلحة الحزب على المصالح الشخصية الضيقة[1].

فالسياسة الخارجية التركية كانت تفتقر إلى التوازن بسبب تركيزها المفرط على العلاقات بأوروبا والولايات المتحدة إلى درجة إهمال مصالح تركيا مع الدول الأخرى، خصوصا دول الشرق الأوسط كما استند تصور الحزب على مقاربة الرئيس السابق تورغوت أوزال الذي كان يقضي بإعادة اكتشاف إرث تركيا الإمبراطوري والعمل لإجماع قوي جديد يمكن الهويات المتعددة فيها من أن تتعايش، إضافة إلى موازنة الهاجس الكمالي الخاص بالهوية الغربية لتركيا. والاستعداد للتصالح مع إرث تركيا الإسلامي والعثماني في الداخل كما في الخارج[2].

وتستند رؤية داود أوغلو ونظريته في العمق الإستراتيجي في السياسة الخارجية على مقاربة فريدة تمزج بين الوضع الداخلي والتوجه الخارجي، هذه المقاربة ترتكز أساسا على التحول الداخلي نحو توطيد الإستقرار السياسي والإقتصادي والتوجه الخارجي بوضعه تصورا جغرافيا جديدا من خلال القطيعة مع التصور التقليدي المبني على تحييد الدول المجاورة الإستقرار السياسي والإقتصادي، إذ يرى أوغلو بأن "التصورات المكانية للمجتمعات" بمحورها الجغرافي ، مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محورا لها ، تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكيل سياستها الخارجية[3].(أنظر الشكل رقم8 في الملاحق)

---

[2] أراس بولنت،"**داوود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا**"، ترجمة بوساحية الطاهر، (أنقرة: مؤسسة "سيتا" البحثية، 2009)، ص. 5.

[1] عثمان علي، **حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**"، (الطبعة الأولى، أربيل: مطبعة المنارة، 2013)، ص. 32.

[2] ميشال نوفل، "**عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**" ، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون 2010)، ص. 84.

[3] Latif Huseyin, «**la nouvelle politique extérieure de la Turquie**», les édition CV Mag, 1er édition: (Avril 2011), pp. 41-44.

وما جعل السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية مختلفة عما كانت عليه أثناء فترة حكم الرئيس "تورغوت أوزال"، ورئيس الحكومة نجم الدين أربكان، هي المزج بين سياسة خارجية فاعلة تهدف إلى زيادة نفوذ تركيا في بعض المناطق، ومبادئ إيديولوجية تتصل بتعزيز الحضارة الإسلامية وتقوية موقع تركيا، ومن مميزات هذه السياسة الجديدة نجد:

- القطيعة مع النموذج التقليدي للسياسة التركية
- على عكس التوجه التركي الذي ساء سابقا والذي كان يحاول أن ينأى عن ماضي تركيا العثماني.
- لم تعد تركيا تنظر إلى الإتحاد مع الغرب كخيارها الوحيد.

واكتسبت تركيا دفعا قويا بالميل تدريجيا للخروج من النمط الإنعزالي المتردد واستمرار لسياسة الرئيس تورغوت، والتي دعت إلى توسيع تركيا إستراتجيتها من بحر الأدرياتيك في العرب إلى حدود الصين في التمزق.

وقد أرجع العالم السياسي التركي ضياء أونيش فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات إلى ثلاثة عوامل:

أولا: لأن حزب العدالة والتنمية قد استفاد من اخفاق الأحزاب التقليدية .

ثانيا: لأن حزب العدالة والتنمية تمكن من جمع الرابحين والخاسرين في ظل العولمة، وبذلك حقق الصلة بين مجموعات الناخبين من كل الطبقات.

ثالثا: استطاع الحزب أن يستفيد من نجاح تجربة حزب الرفاه الإسلاموي وحزب الفضيلة اللذين كان ينتمي لهما الكثير من مرشحي حزب العدالة والتنمية.

والأهم من ذلك أكد الحزب على ابتعاده على فكرة الدولة الإسلامية بل دعا إلى حرية العقيدة في ظل ديموقراطية حرة أقرب للمبادئ الليبرالية الأوروبية[1].

وبناء على ذلك فإن الرؤية الجديدة تقوم على إعادة صياغة مجموعة الأهداف التي تحدد التفاعلات في السياسة الخارجية:

1) إعادة صياغة الأمن القومي: والذي اعتبر أنه "الدفاع عن وحماية الدولة ضد" أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري والكيان الوطني، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وهكذا تتطلب سياسات الأمن القومي من السياسة الخارجية العمل على تحقيق التحالف مع الغرب، والتفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد التوسعية وأخيرا بناء سياسات وإستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة[2].

---

[1] راينر هيرمان، "**تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية**"، ترجمة علا عادل. (القاهرة: مركز المحروسة، 2012)، ص. 122.

2) التكامل الداخلي: يتعلق الأمر بسياسات الداخل والقدرة على مواجهة ما يفترض أنه مصادر تهديد داخلية، سواء ما ارتبط منها بالتكوين الإجتماعي أم الدولاتي ويتمحور هدف السياسة الخارجية حول وحدة الدولة إزاء الإنقسامات (الحركة الكردية) أو نزاعات أخرى[3].

وبالتالي يتطلب عمل السياسة الخارجية التركية على صيانة التكامل الداخلي والوحدة الترابية والسياسية تحقيق ما يلي:

– التفاعل المشترك مع دول الجوار الجغرافي للحد من الطموحات السياسية والإنقسامية للأكراد وذلك بهدف احتواء النزعة الإستقلالية لأكراد تركيا.

– بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف لتكوين إمكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، وتقديم ضمانات دفاعية بمواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدول الجوار الجغرافي.

– مشكلات الاندماج والتكامل الداخلي لها وجهين داخلي وخارجي من خلال تبني إصلاحات سياسية واقتصادية[1].

3) المكانة/ الدولة النموذج: إذ تعتبر من أهم أهداف السياسة التركية لتحقيق البناء السياسي والحداثي، خاصة أنها تقع في منطقة متوسطة و"جسر" يصل بين عالمين (الشرق والغرب) فهي رسالة مزدوجة موجهة أولا إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كبديل مقترح لنظم سياسية ودولاتية فاشلة ومتأخرة ورسالة نحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية[2].

وعلى أساس تركيا الدولة النموذج فإن هاذين الإتجاهين التاليين:

– إن تركيا دولة نموذج للشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز في الإتجاه نحو الغرب، ذلك أن الدول المعنية التي تجد في مسار التطور على الطريق الأوروبي وتستورد تجاربه السياسية والتنموية والتكنولوجية، ترى في تركيا حالة يمكن دراستها والاستفادة من تجاربها.

– إن تركيا دولة نموذج للغرب تجاه الشرق، ذلك أن الغرب يعتبرها الدولة المسلمة الوحيدة التي تشهد تجربة ديموقراطية وتداول سلمي للسلطة وانفتاح ثقافي وتكنولوجي وإعلامي على الغرب، ولذلك يفترض الأتراك أن يحافظ الغرب على دعم التجربة التركية مقابل شرق أوسط وآسيا وسطى إسلاميان ومتخلفان ويعانيان من الإضطراب السياسي والإجتماعي والإنغلاق الثقافي.

---

(2) عقيل سعيد محفوض، "**السياسة الخارجية التركية: الأبعاد العامة**". (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2009)،ص. 177.

(3) نفس المرجع ، ص. 78.

(1) محمد نور الدين، "تركيا والشرق الأوسط الكبير"، **شؤون الأوسط**، العدد 114، (ربيع 2004)، ص. 151.

(2) Bernard Lewis, "why Turkey is the only muslim democracy" **Middle East quarterly**, vol N°1, (1999), p.38.

وبالتالي فإن الدولة النموذج، هو ما يحقق للسياسة الخارجية التركية فرصا تفاوضية ومكاسب مادية ورمزية أفضل إقليميا ودوليا[3].

فإمتلاك تركيا للمؤهلات يجعلها دولة نموذجية للمعطيات الثقافية للعولمة للأفروآسيوية وتمتلك قوة تستطيع من خلالها التدفق نحو محيطها.

4) تأمين الموارد والإمكانيات: تقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع إقتصادي تتمثل في القيام بالتفاعلات السياسية، التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الإقتصادية المتمثلة في القروض، الاستثمارات الخارجية والمساعدات والهبات الإقتصادية والتسهيلات المالية، والمستوردات بشروط فمثلا التحالفات الدولية مع الولايات المتحدة وحلف الناتو تتأتى منها تسهيلات ومساعدات مختلفة، التحالفات ذات طابع الأمني مع إسرائيل، والتفاعلات الإقليمية مثل العلاقات مع سوريا ودول الخليج بهدف الحصول على تسهيلات ومساعدات نفطية خاصة وأن الساسة الخارجية التركية تميزت بفك الإرتباط بين السياسة والإقتصاد وهو ما لوحظ في العلاقات بين تركيا وسوريا خلال عقود النزاع الطويلة بينهما[1].

وتعين على تركيا الإلتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة.

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن

إن لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها بلا شك ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها. كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها مع عدم تقليص حريتها بالمقابل فالأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية تتحول مع الوقت أنظمة سلطوية، وفي المقابل تصاب الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى منح الكثير من الحريات بحالة من التوتر والاضطراب المخيف.

وإذ اتجه العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى تقليص الحريات إزاء التهديدات الإرهابية، فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحريات دون أن تغامر بأمنها. فاجتازت مخاطر الإرهاب وتهديداته بنجاح، فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل اسطنبول، أو أنقرة أوديار بكر أي تقليص للحريات بفعل

---

(3) Grraham Fuller, «Turkey strategic model: Muth and Realities»,**the Washington quarterly**, vol 27, N°3, (2004), p. 63.

(1) عقيل سعيد محفوض، "**السياسة الخارجية**"، مرجع سابق، ص. 181.

مكافحة الإرهاب وهو ما يؤكد أن الديموقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا[2]، فالقوة الناعمة هي معادل موضوعي تسعى من خلاله تحقيق ما تريده دون الاستخدام المادي المباشر للقوة التقليدية أو التهديد[3].

المبدأ الثاني: مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشاكل)

وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء فقد حافظت تركيا على علاقات وطيدة بالدول المجاورة وأبرز هذه العلاقات مع سوريا التي توجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين وفتحت الطريق أمام علاقات إقتصادية ضخمة ووصفت مستوى العلاقات بالإنقلاب في المسار الدبلوماسي. فمن تصدير الأزمات إلى تصفيرها 1و من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة، وبالتالي إخراج تركيا من صورة "البلد المحاط بالمشكلات". وهذا إن تحقق يمنحالسياسة الخارجية قدرة استثنائية على المناورة[1].

المبدأ الثالث: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار

وهنا يظهر التأثير التركي على البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. وكما أن الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى تركيا والدول العربية كانت العامل الأساس وراء عدم انفتاح الطرفين على بعضها البعض، فتجسدت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وزعم العرب أن الأتراك احتلوا الدولة العربية لأربعة قرون، ووقف ذلك الحاجز النفسي، بيد أن الضرورات البرغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل فتحت الطريق أمام هذه العلاقات وحطمت تلك الحواجز التاريخية النفسية، وهو ما جعل تركيا أكثر إلتزاما بسياسة الشرق الأوسطية الفعالة منذ 2002، خاصة، وأن تركيا تملك قنوات وقدرات الإتصال التي منحتها دورا مؤثرا في الساحة الدبلوماسية في الشرق الأوسط[2].

المبدأ الرابع: مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد

تعتبر مقاربة متكاملة ترتكز على مبدأ أن العلاقات بين جميع الفاعلين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، فحسب أوغلو تركيا تبني سياستها الخارجية على أولويات ثابتة لقضايا متنوعة، كما أنه يضع علاقات تركيا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، فمن الاستقرار في القوقاز إلى السلام في الشرق الأوسط إلى تنمية البلقان ولا يجب النظر إلى أي خيار بديل عن الآخر[3].

---

[2] أغلو، مرجع سابق، ص. 612.

[3] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 85.

[1] عقيل سعيد محفوض، "السياسة الخارجية"، مرجع سابق، ص. ص. 152-167.

[2] أغلو، مرجع سابق، ص. 613.

[3] محمد نور الدين، "السياسة الخارجية ... أسس ومرتكزات"، في محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط.1، 2009)، ص. 138.

المبدأ الخامس: مبدأ الدبلوماسية المتناغمة

إن أداء تركيا الدبلوماسي الجديد مقارنة من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد تطورات مهمة وجادة في حال ما قورنت بأدائها الدبلوماسي السابق، حيث عملت تركيا على تحسين صورتها على الساحة الإقليمية والدولية، بدبلوماسية وحنكة في تسيير الأزمات والأوضاع مع كل الأطراف[4].

فهي دولة جزء من الإتحاد الأوروبي، وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي وعضو في منظمة G20 (وهي مجموعة الدول التي تضم 20 دولة جنوبية)، وكذلك عضو في منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي (ODCE)، إضافة إلى أنها عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وعضو في منظمة التعاون في منطقة البحر الأسود، وفي مجموعة الثمانية G8ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE). وأصبحت تركيا عضوا مراقبا في منظمة الإتحاد الإفريقي (OUA)عام 2007. وعضو مؤسس لمنظمة التعاون الإقتصادي (إيكو (ECO) [1].

المبدأ السادس: تطوير الأسلوب الدبلوماسي الجديد وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية

فبعد أن كانت تركيا دولة الجبهة أي دولة تواجه صراعات مستمرة إلى أن انضمت إلى حلف شمال الأطلسي وأصبحت دولة جناح وبعد انتهاء الحرب الباردة، أشار هانتغتون في كتابه أن تركيا دولة طرفية أي دولة ممزقة توجد على أطراف الغرب والشرق من جهتين وأصبحت "دولة المركز" حيث توجد في قلب "أفروآسيا" خاصة وأنها دولة تمتلك التأثير التاريخي والثقافي وحتى الجغرافي[2].

المبحث الخامس: العامل الإقتصادي

مر الإقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الإقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الإقتصادية العالمية سنة 2008 وكان من نتيجة هذا التحول أن زاد الناتج القومي بين عامي 2002-2008 من 300 مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدل نمو بالغ في المتوسط 6.8%، وارتفاع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10.000 دولار، فضلا عن الإنخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الإستثمارات، وبذلك احتلت تركيا المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الإقتصاديات على المستوى العالمي، وأصبح ترتيبها السادس على المستوى الأوروبي، وضاقت الفجوة ولأول مرة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية[3].

---

[4] أحمد داوود أوغلو، "**مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**"، (مركز البحوث الإستراتيجية، العدد 3، أفريل 2013)، ص.6.

[1] محمد نور الدين، "**تركيا: الصيغة والدور**"، مرجع سابق، ص. 220.

[2] نفس المرجع، ص. 221.

[3] إبراهيم أوزتورك، "التحولات الإقتصادية التركية"،في محمد عبد العاطي و اخرون .**تحديات الداخل و رهانات الخارج**. (ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.47.

كما أن الفروقات الإجتماعية والجهوية تبقى كبيرة على اعتبار أن حوالي نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر حسب إحصائيات سنة 2003، بينما عدد العمال غير المصرح بهم أي الذين لا يستفيدون من الحماية الإجتماعية 10.5 مليون عامل أي ما يعادل 53% من السكان البالغين سن العمل، وبالرغم من بعض النتائج الجيدة، فإن الإقتصاد التركي يبقى هشا ويتأثر بالأزمات الإقتصادية فخلال العشرينيتين السابقتين عرفت تركيا نسب نمو تارة مرتفعة وتارة متراجعة مما أثر في إستقرار البلد وحال دون استغلال قدراته كاملة[1].

بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة 1999 وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها[2]: (أنظر الشكل رقم 7و9 في الملاحق)

- زيادة معدلات التصخم.
- انخفاض معدل النمو.
- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها.
- ارتفاع سعر الفائدة
- عدم استطاعة القطاعات الإقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع.

وفي هذه الفترة سقطت حكومة بولند أجاويد ونجحت حكومة حزب العدالة والتنمية، فغيروا جملة معتبرة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وجهته لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصرف المرن والمضي في عمليات الخصخصة والحد من دور الدولة وتفصيل دور البنك المركزي وتحقيق الحرية المالية التجارية[3].

وأدت هذه الإصلاحات إلى نتائج خلال الفترة من 2002-2008:

1-استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2008 وباستثناء سنة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2006 يقدر بـ 6.8%.

2- قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350مليار سنة 2002إلى 750 مليار سنة 2008.

3- ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 سنة 2002إلى10.000دولار سنة 2008.

4- ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 مليار في نهاية 2008.

5- ارتفع حجم الاستثمار حوالي أربعة أضعاف ونصف

(1) Ibrahim Tabet, op. cit, p. 419.

(2) إبراهيم أوزتورك، مرجع سابق، ص. 48.

(3) نفس المرجع، ص. 49.

6-ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة لتصل 39% في القطاع الخاص و22% في القطاع الحكومي
7- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من75% إلى80%.
8- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.

وجدير بالذكر أن سنة 2003 على وجه الخصوص والفترة التي تلتها قد شهدت استقرارا سياسيا وتطبيقا لمعايير مؤهلة للإنضمام للإتحاد الأوروبي. وقد سجل معدل النمو في هذه الفترة الأعلى على المستوى الأوروبي والثالث على المستوى العالمي بعد الصين والهند[1].

ومن المهم الإشارة إلى أن الإقتصاد التركي عرف قفزة نوعية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية واعتبرت نموذجا لدولة صاعدة اقتصادية ،ففي الوقت الذي تعاني فيه الدول الأوروبية من أزمة مالية خانقة وصلت إلى حد تهديد العملة الموحدة "الأورو" بالإنهيار، حققت تركيا نتائج إقتصادية معتبرة، حيث وصل متوسط معدل النمو بين سنوات 2002 و2012 إلى 6.5%، وبلغ تحديدا في الربع الثلاثي من2011 بـ 8.2% سنة 2011 وارتفع بزيادة حجم الإصلاحات في الإقتصاد التركي في عام 2012، أما الناتج القومي ارتفع من 300 مليار دولار سنة 2002 إلى 800 مليار دولار سنة 2011، وارتفع كذلك معدل الدخل الفردي في نفس الفترة من 3300 إلى 10000 دولار[2]. وتم القضاء على النسب العالية للبطالة بخلق 1.6 مليون منصب عمل خلال عام2012 وعرفت تركيا نسبة نمو بلغت 11%في 2012 و1.5%نمو عام 2013.

كما تم تسجيل زيادة معتبرة في حجم الاستثمارات خاصة على مستوى القطاع الخاص الذي بلغ فيه معدل الإرتفاع 300%، مقابل 100% في القطاع العام[3].

حيث عمدت تركيا إلى تطبيق برنامج الخوصصة بهدف الحد من تدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي وتخفيض الأعباء على الموازنة العامة من خلال توسيع قاعدة الملكية ورفع الكفاءة في تخصيص المواد، مع تحويل عائد الخوصصة لتحويل البنية الأساسية، والتركيز على سوق المال التي نجحت في استيعاب أسهم حوالي 140 شركة، وشهدت الخوصصة الكثير من الشركات إما عن طريق البيع المباشر أو التأجيل[4].

---

[1] نفس المرجع، ص. 51.

[2] www.ak parti.org.tn/arabic.

[3] ISA YAZAR, «Turkey outstrips Europe: grouring economy, agin population ».**Turkish review** , volume 2,(March-April 2012), p. 117.

[4] أحمد خليل الضبع، "الإقتصاد التركي"، **السياسة الدولية**، العدد 131، (جانفي 1998)، ص. 205.

ويشكل قطاع المنسوجات والمواد الزراعية الغذائية الحصة الأكبر في الصادرات التركية، فلم تعد تركيا دولة زراعية في الأساس، فقد حظيت الصناعة بأهمية خاصة واعتبرت الوسيلة الرئيسية للتقدم، حيث أشارت المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية للجنة المجموعة الأوروبية أن تركيا تتميز بحيوية اقتصادية وإذا استثنينا المجموعة الأوروبية، فإن تركية أصبحت القوة التجارية الرئيسية في حوض البحر الأبيض المتوسط[5].

إلا أن ذلك لم يمنع من مواصلة الدولة في سيطرتها على الكثير من الصناعات وقطاع البنوك، حيث أن الشركات العمومية كانت توظف 45 ألف شخص في 2002، بالإضافة إلى أن الجيش حافظ على ثقله الاقتصادي من خلال تعاضديته (OYAK)المتغلغلة في قطاعات كالسياحة والبنوك وتوزيع السيارات والأغذية[1]. ففي 2009 وصل قرابة 27 مليون سائح إلى تركيا[1].(أنظر الشكل رقم10 في الملاحق)

حيث سمح نموذج النمو بفصل استثمارات الدولة في السبعينات إرساء قواعد صناعية وفي الثمانينات أدت سياسة الليبرالية والتفتح على الخارج وما تبعها من الدخول في اتفاق الوحدة الجمركية سنة 1996 مع الإتحاد الأوروبي إلى نمو القطاع الخاص الذي يشكل أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

وترجم التأثير الأوروبي على الإصلاح المؤسسي في تركيا من خلال أربع آليات، أولها ما يعرف بالمشروطية السلبية، وهي ربط عضوية تركيا غير المتيقن منها بالإصلاحات المؤسسية، وثانيها توافر آليات المراقبة لتنفيذ الإصلاحات، وثالثها وجود روابط تجارية وسوقية قوية بين تركيا والإتحاد الأوروبي، ورابعا وجود روابط إيديولوجية وفكرية قوية بينهما، وقد اجتمعت هذه الآليات الواصلة بين الداخل والخارج، لتحفيز نخبة حزب العدالة والتنمية للمضي قدما في الإصلاحات المؤسسية، باعتبارها وسيلة لبناء تحالف إجتماعي[3].

وأظهرت ليونة الإصلاح المؤسسي أثرها الإيجابي في جوانب كثيرة ففي بداية 2012 سحب وزير الدفاع التركي المراقبة القانونية على تصدير السلاح وهو ما سمح بزيادة هائلة في المبيعات، منذ أن عرفت تركيا زيادة بـ 52% في الأشهر الأولى من عام 2012 مقارنة بعام 2011 أو حتى في عام 2004 التي كانت 15%ومن أهم الزبائن في شراء السلاح التركي المملكة العربية السعودية، البحرين، والإمارات العربية المتحدة، كما أن أكثر من 80% من مشتريات السلاح تتقاسمها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا وروسيا[4].

---

[5] Deniz Akagul, «la Turquie enquête de son européaniste», **Méditerranée développement**, N° 11 (juin 1996). p. 25.
[1] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 419.
[2] «le guide du routard » Turquie, 2011-2012, hachette, p.86.
[3] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 419.
[4] عمرو إسماعيل عادلي،" **الأصول السياسية للتنمية**"، دار صفصافة، 2013، ص.255.
[5]Artik özge, «la Turquie: retour au Moyen-Orient», **Hérodote**, N°148, 1er trimestre 2013, p. 36.

المبحث السادس: العامل الدولي:

المطلب الأول: التحالف التركي–الأمريكي

تعتبر العلاقات الإستراتيجية بين أنقرة وواشنطن متينة جدا وقديمة كذلك خاصة وأن تركيا لها قدرة فائقة على تقديم نفسها للغرب وخاصة الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمثل الذي يمكن الاعتماد عليه.

وتندرج العلاقات التركية–الأمريكية في سياق مزدوج، الأول هو إتجاه تركيا إلى الإرتباط بالغرب منذ لحظات تأسيسها الأولى، وكما ناقش الأتراك أحد البدائل أعقاب هزيمة 1918 كان طلب انتداب الولايات المتحدة على تركيا. وأما السياق الثاني فهو مد الولايات المتحدة مظلتها الأمنية والإستراتيجية إلى منطقة الشرق الأوسط وأوراسيا، كان لدى الأتراك مبررات كثيرة، بعضها مبالغ فيه، للإندماج في منظومة الغرب الأمنية، لعل أبرزها التهديد السوفياتي.

ولم تتعرض العلاقات التركية–الأمريكية لاختبارات جدية، كما لم تناقش بصورة جادة في تركيا لأن نقد السياسة الأمريكية كان يعبر نقدا موجها إلى السياسة العليا للدولة التركية وتحريضا على الأمن القومي[1].

وترجع العلاقات التركية–الأمريكية إلى المرحلة العثمانية، حيث تم التوقيع على أول معاهدة بين الطرفين في 7 ماي 1830 والتي منحت للأمريكيين جميع حقوق "الأمة المفضلة" وكثيرا من الامتيازات الإضافية وتضمنت المعاهدة بندا سريا بمنح السلطات التركية حق تخزين الخشب في الولايات المتحدة الأمريكية وبناء السفن فيها.

حيث بنى الأمريكي (OCKFORD) سنة 1831 للأتراك السفينة الحربية "الولايات المتحدة"، وهو ما أتاح للأمريكيين ليس فقط التغلغل في اقتصاد الإمبراطورية العثمانية، بل أيضا في قواتها المسلحة. وفي أواسط القرن ال19 بدأت الولايات المتحدة تولي عمارتها في البحر المتوسط قدرا أكبر من الإهتمام، فقد حاول الأمريكيون الحصول من السلطان العثماني على مرفأ (إينوس) المسمى حاليا إينيز مقابل المساعدة المالية والعسكرية وذلك لتأمين قاعدة تجارية وحربية آمنة في

---

[1] عقيل سعيد محفوض، "**سوريا وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية"، (أكتوبر 2009)، ص. 170.

البحر الأبيض المتوسط، ورفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على اتفاق ثنائي للصداقة والتجارة اتفقت عليه تركيا والولايات المتحدة في لوزان في 1923[2].

ومنذ 1948 وحسب مبدأ ترومان كانت الولايات المتحدة تعتبر الشرق منطقة أولية للمنافسة السوفياتية الأمريكية، واحتلت كل من اليونان وتركيا مكانا بارزا في الإستراتيجية الأمريكية الناشئة. وفي الفترة الواقعة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينيات، كانت العلاقات بين البلدين تشهد حقيبتها الذهبية[1].

ففي عام 1947 قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة مساعدة عسكرية لتركيا وفق مبدأ ترومان. وفي عام 1948 زودت أمريكا إعانة إقتصادية لتركيا بموجب مشروع مارشال وأكد ساسة أمريكيون أن تركيا وإسرائيل هما البلدان الوحيدان في الشرق الأوسط اللذان يستطيعان الاعتماد على الولايات المتحدة أو اعتماد الولايات المتحدة عليها.

وفي فيفري 1949 تم التوقيع على ميثاق الحلف الأطلسي وأرسلت تركيا قطعات عسكرية إلى كوريا لإثبات إخلاصها للمصالح الأمريكية والعالم الغربي[2].

وفي فيفري 1959 بناء على إصرار وحماس الولايات المتحدة تم قبول تركيا رسميا عضوا كامل العضوية في حلف شمال الأطلسي، كما ساعدت الولايات المتحدة في إقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، التي كانت تركيا تؤدي فيها دورا محوريا[3].

ونصت بعض البنود الأساسية في معاهدة دخول تركيا لحلف شمال الأطلسي على ما يلي:

1) تضع تركيا جميع قواعدها العسكرية والمدنية–الملاحية والجوية والبرية في خدمة حلف شمال الأطلسي والبنتاغون، بالإضافة إلى القواعد البحرية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود في جميع الأوقات.

2) جعل تركيا قاعدة يستطيع فيها حلف الناتو هديد الجناح الجنوبي الغربي من الإتحاد السوفياتي وحماية الأسلحة النووية التي تتواجد على الأراضي التركية والقيام بحملات مضادة للدول الإشتراكية.

3)أن تدعم تركيا الحلف بكل المواد الأولية اللازمة، إضافة لجميع متطلبات الإمداد.

---

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، "**تركيا وأمريكا**"، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، (ط.1، 2000)، ص. 12.

[1] وليد رضوان، "**تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**"، (ط.1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ش.م.ل.، 2006)، ص. 285.

[2] يوسف الجهماني، مرجع سابق، ص. 16.

[3] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 295.

في عام 1955 انضمت تركيا إلى حلف بغداد الذي تحول إلى حلف السياتو وبعد ثورة العراق انسحبت منه عام 1958[4].

وفي الستينات، شهدت العلاقات الأمريكية-التركية إعادة تقيم من جديد، بسبب أزمة الصواريخ الكوبية التي دامت 13 يوما، والتي أعلم في نهايتها الرئيس الأمريكي جون كندي الرئيس السوفياتي خرتشوف، أنه سيتم إخلاء صواريخ جوبير من تركيا مقابل سحب الصواريخ السوفياتية من كوبا، مادفع القادة الأتراك لأن يدركوا أن الولايات المتحدة تضع مصالحها فوق المصالح الأمنية لحلفائها.

وحسب ما جاء أحد بنود معاهدة وقعت بين الحكومتين التركية والأمريكية في مارس 1959 فإن الولايات المتحدة لها الحق الكامل بأن تدخل الأراضي التركية وتسيطر عليها، إذا قام الشعب التركي بمحاولة إقامة حكومة ذات سلطة سياسية لا تتناسب ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وجاءت أزمة قبرص سنة 1964، لتبين مدى العلاقة بين المصلحة الوطنية والمشاركة في الحلف الأطلسي، فمنذ إندلا ع الأزمة سنة 1963 ظنت تركيا أن تسويتها ستكون من الدول الحليفة الثلاثة: إنجلترا، اليونان، والولايات المتحدة، ولكن الحلف لم يقم بأي تسوية، وطالبت الولايات المتحدة تركيا بواسطة رسالة جونسون الشهيرة، تجنب حزب بين حليفتين لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تدخل السوفيات، وحذرتها أنها لا يمكنها الإستفادة من دعم الحلف الأطلسي إذ تسببت في تدخل سوفياتي وعارضت استعمال الأجهزة العسكرية الأمريكية في حال تدخل محتمل للقوات التركية[1].

وفي السبعينات تدهورت العلاقات الأمريكية التركية إلى درجة لم يعرفها في تاريخها كلها بسبب الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على تصدير السلاح إلى تركيا على إثر التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974. وكرد انتقامي، ألغت الحكومة التركية اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، والتي كانت قد أبرمت في 1969، وذلك بعد أن تحول حظر السلاح الأمريكي- الذي دام من 1974-1978- في تركيا إلى قانون وانخفضت المساعدات الأمريكية إلى تركيا إلى قيمة 130 مليون دولار وفي 1978 وقع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر على قانون المساعدات الأمنية الدولية، وبموجبه تم إلغاء الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا وكرد فعل تركي سمحت للقوات الأمريكية باستئناف العمليات من جديد في المنشآت العسكرية في تركيا المتوقفة منذ 1975 وتم التوصل إلى اتفاق حول تشكيل مجموعة دفاعية مشتركة (لتوسيع وتحسين التعاون الدفاعي) خلال زيارة وزير الدفاع الأمريكي لتركيا عام 1986.

---

[4] إبراهيم الجهماني، مرجع سابق، ص. 17.

[1] Gérard Groc, «Turquie-OTAN, les problèmes d'une Alliance », **problèmes politiques et sociaux**, N°509, (april 1985), pp. 34-37.

كما كانت الولايات المتحدة مؤيدة للانقلابات العسكرية 1960، 1971، 1980 رغم كل تجاوزات العسكريين واستحواذهم على السلطة ضدالديمقراطية وحقوق الإنسان وب عدائهم الواضح للإسلام. وبعيد حرب الخليج الثانية، بدأت النظرة الأمريكية في دور تركيا الإقليمي والمحوري في الشرق الأوسط تتجسد من خلال ظهور مفهوم النظام الأمني الجديد في منطقة الخليج، ومن أجل تأمين التدفق الحر لنفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة[1].

وفي بداية الثمانينات، إثر سقوط شاه إيران بقيام الثورة الإسلامية والاجتياح السوفياتي لأفغانستان وإعادة الحياة للقواعد العديدة التابعة لحلف شمال الأطلسي لإعادة إحياء الحرب الباردة، كانت الفائدة التي تمثلها تركيا للغرب، بشكل عام، ولأمريكا بشكل خاص كبيرة جدا، حينما عوضت تركيا النقص الذي نجم عن انسجاب إيران من المعسكر المعادي للسوفيات، لذا تقدمت تركيا لتحتل المرتبة الثالثة في قائمة المستفيدين من المساعدة العسكرية الأمريكية، بعد إسرائيل ومصر ويبين الجدول التالي حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا بين عامي 1980-1989.

بملايين الدولارات[2]

السنة	قرض	هبة	المجموع
1980	203	5	252
1981	250	2	252
1982	343	60	403
1983	290	111	401
1984	585	133	718
1985	485	218	703
1986	178	315	493
1988	178	315	493
1989	100	400	500

ورغم أن العلاقات بينهما مرت أحيانا بفترات توتر لاسيما في أعقاب تفجر الأزمة القبرصية عام 1974، إلا أنها كانت ترتقي دوما إلى حالة أرقى وأمتن خاصة بعد توقيع اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي بين البلدين في 10 جانفي 1980 والتي أعطت دورا متميز لتركيا على الصعيد العسكري والإستراتيجي في المنطقة[1].

---

[1] وليد رضوان، "**تركيا بين العلمانية والإسلام**"، مرجع سابق، ص. 298.

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، "**تركيا وأمريكا**"، مرجع سابق، ص. 79.

[1] حسنين محمد الفاتح، "الدور الدولي لإلغاء قبرص التركية"، **المجتمع**، العدد 1300، (1980/05/19)، ص.34.

وفي جانفي 1993 رفض رئيس الوزراء سليمان ديميرل آنذاك التدخل الصارخ في سيادة تركيا كرد فعل على استخدام قاعدة "انجرليك" الجوية الأمريكية في تركيا، من قبل قوات "المطرقة" دون إذن مسبق منها، كون هذه القاعدة الجوية موجودة على الأراضي التركية. وعلى إثر هذه التحركات قررت تركيا إعادة إستراتيجية تحركاتها مع الولايات المتحدة[2].

وتجدر الإشارة إلى أهم الخدمات التركية للولايات المتحدة توفير قاعدة "أنجرليك" التي تستضيف ست مقاتلات أمريكية، وتشكل البوابة الرئيسية التي ينفذ من خلالها 70% من الإمدادات الجوية للولايات المتحدة وحلفائها في كل من العراق وأفغانستان والتي ارتفع تكلفة نقلها بقيمة 160 مليون دولار سنويا، في حالة إغلاق القاعدة التركية في وجه الأمريكيين واضطرارهم إلى اللجوء إلى طريق بديل عبر ألمانيا لتسليم الإمدادات الجوية المطلوبة.

فهذه القاعدة التركية تمثل المصدر الأول لملايين لترات الوقود التي تتزود منها مقاتلات وطائرات الولايات المتحدة في بغداد وكابول والتي تسمح تركيا بمرورها، مع بعض البوارج الأمريكية، بمجاليها الجوي والبحري، في طريقها إلى الأراضي العراقية والأفغانية.

إضافة إلى ذلك، فإن 29%من الوقود المستهلك محليا داخل العراق يصل إلى أراضية عبر تركيا، وأن أنقرة المورد لنحو 19% من المواد الغذائية ومياه الشرب التي يستهلكها العراقيون والمصدر الأول للكهرباء إلى شمال العراق، كما أن تركيا من أبرز الدول المشاركة في أعمال إعادة إعمار وتشغيل القطاعات العراقية بنحو أكثر من مائة شركة، وتعد كذلك الداعم الأكبر لكل حروب الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق وضد الإرهاب[3].

وفي عام 1997، انقلبت الولايات المتحدة من موقف المساندة في التحالف التركي-الإسرائيلي إلى موقف المشارك في مناورات معها، ورغم الاعتراضات على هذه المناورات العسكرية. فإن المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز(Nicolas Byrnz)أكد أن أمريكا ترفض اعتراضات العراق وإيران على المناورات المشتركة في شرق البحر المتوسط وعليه تعتبر أن لها مصلحة إستراتيجية في تحسين علاقات التعاون بين إسرائيل وتركيا لأن البلدين حليفان إستراتيجيان لها.

وأكدت مصادر تركية غير رسمية أن جيوش الدول الثلاث (إسرائيل، تركيا والولايات المتحدة) تتخذ وتنشأ مناورات دورية وتقيم مستودع أسلحة سري في تركيا وشفرة اتصالات سرية وتكثف التعاون بينها في مجال الإستعلامات ومع ذلك نفت الولايات المتحدة لذلك رغم أن الدعم الأمريكي الكبير للنظام التركي يظهر من خلال تدخل الرئيس

---

[2] يوسف إبراهيم الجهماني، "تركيا وأمريكا"، مرجع سابق، ص. 39.

[3] Philip Gordon, Omar Taspinar , «Turkey on the brink **», the Washington Quarterly**, (summer 2006), p.120.

الأمريكي بيل كلينتون في 1999 شخصيا وبكل قوة لقبول ودعم تركيا مرشحا رسميا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي عام 1999[1].

وفي نفس الوقت انعكست السياسة الخارجية المضطربة وغير المتزنة لدى الإدارة الأمريكية تجاه العراق وأدت إلى إحباط الحكومة التركية من محاولات عزل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والحد من تحركات تركيا الساعية إلى البحث عن دور إقليمي جديد تتطلع إليه إضافة إلى الوضع الداخلي التركي المشحون بالتوتر السياسي وسعي "حزب العمال الكردستاني" من إقامة دولة في جنوب الأناضول.

ونشطت حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا ضد العدوان الأمريكي على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية "مجلس التنسيق ضد العدوان على العراق" والذي يضم حوالي 140 منظمة تركية، عملت على مطالبة حكومة حزب العدالة والتنمية بعدم الإنجرار وراء المواقف الأمريكية.

فانطلقت مسيرات في كل من أنقرة واسطنبول في نوفمبر 2002 وطالبت الحكومة والبرلمان بعدم الموافقة على استخدام الأراضي التركية منطلقا للعدوان على العراق وكرد فعل من المسؤولين الأتراك بشأن رفضهم لهذه الحرب، نجم موقف معاكس إثر الزيارات الأمريكية المتعددة لتركيا الأمر الذي دفع الأتراك إلى الاصطفاف وقبول فكرة الإشتراك إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعد "المساومة" من خلال المطالبة بدفع 25 مليار دولار، رغم أن الخسارة المقدرة حسب زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب أردوغان من خلال زيارته لواشنطن قدرت بحوالي 38 مليار دولار[2].

وبشكل مواز زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عرف إبان إدارة الرئيس بوش الإبن بـ "الحرب على الإرهاب" في مرحلة ما عبد الحادي عشر من سبتمبر 2001، فتجاوبت تركيا مع تفعيل المادة (5) من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا، وخلال أقل من 24 ساعة قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في أكتوبر 2001، فضلا عن ذلك أرسلت تركيا ما يقار حوالي 1200 جندي لتقديم العون لقوات الدعم والإسناد "إيساف" التابعة لحلف الناتو ولا تزال تركيا تقوم بدور مهم في إطار تقديم العون اللوجستي والتدريبي لقوات الجيش الأفغانية وزادت أهمية تركيا في لعب دور محوري في إطار الإستراتيجية الجديدة التي وضعها الرئيس

---

[1] وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 299.

[2] محمود سالم السامرائي، "المساومة في السياسة الخارجية التركية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 13، (شتاء 2007)، ص. 86.

الأمريكي باراك أوباما لمعالجة الوضع في أفغانستان، وكان هذا الدور محل تقدير وإعجاب أمريكي استفادت منه معنويا ورمزيا من مشاركة دولة مسلمة في إطار حربها على أفغانستان[1].

وفي نفس الوقت كانت تركيا غير مطمئنة من الوعود الأمريكية بشأن التعويضات، وعليه فإن صانع القرار التركي يجد بلده بين المطرقة والسندان وذلك للأسباب الآتية:

- إن تركيا حليف للإدارة الأمريكية المانحة للمساعدات العينية والمالية السنوية لها.
- إن تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي وهي تسعى إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.
- دور اليهود وتأثيرهم في العلاقة التركية الإسرائيلية و(إسرائيل بوابة تركيا مع واشنطن).

وبالتالي كل هذه الأسباب تلقي ثقلها على صانع القرار السياسي التركي ولا نجد حرجا في التاكيد على أن تركيا "المساومة" تصوغ موقعها في ظل هذه الرؤية لأنها كانت تعاني من أزمة إقتصادية بلغت قيمتها آنذاك 36 مليار، ولار، وتتمثل هذه المساعدات في:

- إسقاط الديون التركية البالغة 11 مليار دولار لأمريكا.
- تسليح الجيش بالدعم الفني والمالي وتحديثه.
- الإلغاء على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بدعم من الإدارة الأمريكية البالغة 16 مليار دولار.
- دعم الإتحاد الأوروبي لتركيا.

وظل الموقف التركي المتردد والمضطرب متأرجح بين الرفض للحرب مستندا على الموقف الشعبي والتأييد المشروط والموافقة على العمل العسكري من دون المشاركة[2].

ويمكن الرد على التحدي الذي تواجهه الولايات المتحدة عن طريق اعتماد عدد من السياسات الإستراتيجية المحددة بوضوح التي لن تؤدي، بأي شكل من الأشكال إلى جعل تركيا جزءا عضويا من آلية صنع القرار الأمريكية، فقد تكون واشنطن مطالبة بتقويم، بل وربما بتصميم سياسيتها الخارجية إزاء شريك مهم كتركيا[1].

---

[1] خليل العناني، "مع الولايات المتحدة الأمريكية ... مصالح إستراتيجية متبادلة"، محمد عبد العاطي (محرر)، "**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، (ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص. 151.

[2] محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص. 57.

[1] هانتس كرامر، مرجع سابق، ص. 404.

فالطرفان يحافظان على "الطبيعة العامة" لعلاقتهما التحالفية، ويدركان استمرار عوامل التجاذب التي تتبدى في مواضيع عديدة منها: المصالح العسكرية والأمنية، والتحالفات الإقليمية، والتفاعلات الإقتصادية ومواجهة مصادر التهديد المشتركة[2].

لا يجد حزب العدالة والتنمية تعارضا بين الانتماء الإسلامي ومصالح تركيا التي تستدعي التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ساومت تركيا الولايات المتحدة من أجل الحصول على مبلغ تعدى الـ 30 مليار دولار، ووافقت الأخيرة على أن تقدم لها 6 مليارات دولار كمنحة و20 مليارا في صورة ضمانات قروض في مقابل نشر القوات الأمريكية في الأراضي التركية.

وهكذا وجدت الحكومة التركية أزمة في موضوع الحرب على العراق، فمن ناحية تشعر بتهديد كردي دائم على حدودها وفي مناطقها الجنوبية الشرقية، وهو تهديد عجزت كل الحكومات بما فيها الحكومة الأخيرة ذات الجذور الإسلامية عن حله، ومن ناحية أخرى ظلت مصالح الدولة القومية التركية هي المحرك الرئيس، وهو ما حدث مع حكومة عبد الله غول التي شكلت مساومتها المالية مع الولايات المتحدة عاملا رئيسا في حساب مواقفها بصرف النظر عن أي روابط دينية أو ثقافية[3].

ولم تقتصر العلاقات الأمريكية–التركية على البعد الإستراتيجي فحسب، وإنما سعت الولايات المتحدة لتوطيد علاقاتها الإقتصادية بتركيا خاصة خلال النصف الثاني من التسعينيات التي وصلت فيها الأوضاع الإقتصادية لتركيا إلى مستويات متردية للغاية، ففي عام 2001 دخلت تركيا في مرحلة من الركود لم تعرفه خلال نصف قرن، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7,4%، ووصل مستوى التضخم إلى نحو 68,5%إلى حين فقدت أللليرة التركية نحو 70% من قيمتها ونظرا لإرتفاع مستوى الفساد الحكومي، فقد أوشكت تركيا على الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي بدعم من الولايات المتحدة لإنقاذ الوضع من خلال إقراض أنقرة حوالي 7,5 مليار دولار.

ولم تتحسن الأوضاع الإقتصادية في تركيا إلا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002حين وضع برنامج للخصخصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث انتعشت الساحة بشكل ملحوظ، وارتفعت قيمة العملة التركية وزادت قيمة الاستثمارات الأجنبية، وفي عام 2002 تم تشكيل منطقة صناعية مشتركة (Qualified industrial Zone)(QIZ) بين واشنطن وأنقرة والتي أعطت المنتجات التركية مزايا تنافسية داخل

---

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق ص. 171.

[3] محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص.ص. 90-91.

السوق الأمريكية وإعفاءات ضريبية ساهمت في زيادة العلاقات التجارية بين البلدين. وتعد الولايات المتحدة ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد ألمانيا بحجم صادرات بلغ 5.7 مليار دولار، وواردات بلغت 5,4 مليار دولار عام 2008[1].

ولعل ما يعكر صفو العلاقات التركية الأمريكية أحيانا تلك التصريحات الصادرة عن بعض المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأسلوب الدموي الذي تنتهجه المؤسسة العسكرية التركية ضد أكراد تركيا، فيما تنسق في الوقت ذاته مع أنقرة بشأن أوضاع أكراد العراق سواء في إطارات قوات الحماية الدولية المتمركزة في جنوبي شرق تركيا أو في إطار رعاية المصالحة بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمالي العراق[2].

كما أنه لا يمكن التنكر للدور الأمريكي بالضغط على الإتحاد الأوروبي لبدء مفاوضات العضوية مع أنقرة، بل ورفع هذه المفاوضات قدما لكنها –مثل الإتحاد– تعاملت مع تركيا بمعايير مزدوجة ولا يمكن أن تتغاضى تركيا عن طرح لجنة بمجلس النواب الأمريكي قرارا بإعلان مقتل الأرمن إبان عهد الإمبراطورية العثمانية عام 1915 بمثابة جريمة إبادة جماعية، صحيح ليس مجلس النواب الأمريكي صاحب الضربة الأولى لتركيا، فقد سبقته برلمانات أوروبية بإعلان أحداث 1915 ضد الأرمن بالإبادة الجماعية، كما أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها طرح مثل هذا القرار أمريكيا، وإن كان مصحوبا بحملة تأييد إعلامية واسعة ومع ذلك قام مسؤولين كبار أمريكيين وعلى رأسهم وزير الدفاع روبرت جيتس بالتأكيد على أهمية تركيا كحليف إستراتيجي وتم توقيف القرار في الأخير[3].

ويعتبر الموقف التركي (المساوم) واضحا في الوقوف إلى جانب الإدارة الأمريكية والاندفاع في تقديم الدعوات للقيام بعمل تكلف به انطلاقا من مسؤولياتها في مكافحة الإرهاب، واستخدمت فعلا بعض وحداتها العسكرية في التحالف الدولي في أفغانستان، الأمر الذي نددت به حركة طالبان في 2 نوفمبر 2002، واستمرت تركيا في قيادة قوة التدخل الدولي في أفغانستان (إيساف) فيفري 2003 مقابل حصولها على مساعدة إضافية بقيمة 20 مليون دولار بعد أن اعتذرت كل من ألمانيا وهولندا.

إن الموقف التركي جاء ليشد العلاقة التركية–الأمريكية ويكسبها مزايا وفق حسابات الربح والخسارة، في حين أن هذا الموقف يتناقض وأحد مبادئ السياسة الخارجية لتركية بالوقوف على الحياد إزاء الأزمات، كما أن هذا الموقف قد يؤدي إلى قيام أعمال إرهابية على الأراضي التركية من قبل أنصار القاعدة، وقد تعرضت تركيا فعلا إلى سلسلة من

---

[1] خليل العناني، مرجع سابق، ص. 153.

[2] نبيل خليفة، "أردوغان وتغيير وجه تركيا"، **جريدة الوسط الأسبوعية**، العدد 563، (11نوفمبر 2002)، ص. 07.

[3] يسرا الشرقاوي، "تركيا–أمريكا .. سياسة خارجية بملامح جديدة"، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 171، (جانفي 2008)، ص.110.

التفجيرات عام 2004-2005 وأعلنت القاعدة مسؤوليتها عن ذلك، وربما هذا أول ما حصدته تركيا من جراء سلوكها السياسي بالمساومة[1].

كما أن نسبة الأتراك الذين ينظرون بإيجابية كبيرة إلى الولايات المتحدة 6%، فيما كانت نسبة من ينظرون إليها نظرة سلبية جدا 45% عام 2004، وهي نسب تدل على فجوة كبيرة نسبيا، لكن الصورة زادت سلبية بحسب نتائج استطلاع أجري في الفترة 12-30 أفريل 2010، بإنخفاض من نسبة من ينظرون بإيجابية إلى 2% وارتفاع من ينظرون إليها نظرة سلبية جدا إلى 59%، وقد شهدت الأمور اختلافا نسبيا في الموقف بعد ثمانية أشهر تقييما مختلفا للولايات المتحدة لدى الأتراك، إذ رأى 27%من الأتراك أن علاقات الولايات المتحدة بتركيا ودية ورأى 52% خلاف ذلك.

في حين 76% من الأتراك إعتبروا العلاقة ودية 10% رأها غير ودية، وتوقع 53% من الأتراك تطورا إيجابيا للعلاقات في المستقبل، وتوقع 24% أن تتطور العلاقات بشكل سلبي ورأى 19% الحيادية في الموقف.

إن العلاقات التركية الأمريكية تعرضت في الماضي للمد والجزر إلا أنها لم تقترب من القطيعة، وهذا يعطي الثقة بقابليتها للاستمرار، وليس تحولها الجذري بسبب المصالح المشتركة والرؤية المحكومة من الجانب الأمريكي[2].

المطلب الثاني: مكانة تركيا الدولية (دولة المركز)

منذ 1990 وتركيا تبحث عن هوية جديدة في سياستها الخارجية مطلوبة أن تكون أكثر نشاطا وبناءة في سلوكيات السياسة الخارجية، وعليه أصبحت الجيوبوليتيك والعصرنة والديمقراطية مكون أبعاد السياسية الخارجية التركية اليوم والتي تعتبر مؤثرة ومنجزة لأهم أهدافها[3]، وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الدول في خمس مجموعات رئيسية من حيث وضعيتها المختلفة وما تحققه لها تلك الوضعيات من نتائج، وهي الدولة المركز، الدولة القارية، الدولة الجزيرة، الدولة الترانزيت، وأخيرا الدولة الجناح أو الطرفية.

وعند دراسة هذه التصنيفات علينا أن نأخذ في الاعتبار أنها ليست تصنيفات دقيقة مطلقة، فمن الدول ما تحمل صفات ذات طبيعة متكيفة مع هذه التصنيفات أو هجينا منها، ويتمثل الهدف الرئيس من هذا التصنيف في القدرة على إقامة علاقة ذات مغزى ودلالة بين الوضعيات الجغرافية للدول، وبين مشكلاتها الإستراتيجية وصناعة السياسة الخارجية، إضافة إلى دراسة وضعية تركيا في الساحة الدولية على وجه الخصوص[1].

---

[1] محمود سالم السمامرائي، مرجع سابق، ص. 93.

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. ص. 239-241.

[3] Fuat Keyman, «Globalization, modernity and Democracy, Turkish foreign policy 2009 and Beyond». "**perception**", vol. XV, nomber 3-4, (autumn-winter 2010), p.4.

[1] أحمد داوود أغلو، "العمق الإستراتيجي"، ص. 608-609.

كما أكد زبينيو برجنسكي في كتابه "لعبة الشطرنج الكبيرة: أولوية أمريكا وضرورية الجيواستراتيجية" نشر في 1997 على أن تركيا وإيران ليستا فقط لاعبان جيواستراتيجيان مهمان ولكن محور جيوسياسي يتحكم في الشروط الداخلية لإنتقادهم لمكانة المنطقة.

فكلاهما قوى متوسطة المعيار، بمعطيات إقليمية قوية وأهمية الحس التاريخي كذلك، فعلى مستوى تركيا عرفت تغيرات جذرية وهو ما أدى برجنسكي إلى وصفه تركيا بالدولة التي عالجت الداء من حيث التشخيص حيث يوجد رابط بين الشروط الداخلية للبلد من جهة وهوية وسلوك السياسية الخارجية من جهة أخرى، مما أدى إلى حسن اختيار التشخيص المناسب خاصة وأن المحور الجيوبوليتيكي ودور القوى الإقليمية في العلاقات الدولية أصبح أكثر أهمية في السنوات الحالية[2].

ويعتبر أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية السابق مهندس السياسة الخارجية التركية وصاحب نظرية "العمق الإستراتيجي"، الذي نظر إلى الإستراتيجية الجديدة التي تنتهجها تركيا وقوامها محاولة إخراج هذا البلد من كونه بلد "طرف"عضو في محاور وعداوات إلى بلد "مركز" على مسافة واحدة من الجميع وفي الوقت نفسه ذي دور فاعل ومبادر في كل القضايا الإقليمية والدولية وبالتالي تكسرت كل السياسات التقليدية التي اتبعتها تركيا منذ تأسيس الجمهورية وحتى الآن.

فتاريخ تركيا يظهر أن الأتراك حاربوا على جميع الجبهات في الحرب العالمية الأولى، أي دخلوا مع الغرب في علاقات مواجهة، وقد تسلمت الجمهورية في أثناء تحولها من السلطنة العثمانية إلى الدولة التركية بلدا كان مضطرا لخوض حروب عدة، فعلى سبيل المثال قاتل مجموعة من الأتراك على جبهة فلسطين أما آخرون فقد وجدوا أنفسهم على جبهة طرابلس، وكلها جبهات شرق أوسطية. كما ذهبوا إلى حرب البلقان والقوقاز وتم إنشاء الجمهورية التركية بعد خوض الحروب في كل مكان فكانت "دولة جبهة" تواجه صراعات مستمرة. وعند إنضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عقب الحرب العالمية الثانية تحولت إلى "دولة جناح" أي جزءا من الجناح الجنوب الشرقي لحلف شمال الأطلسي وتم بلورة السياسة الخارجية حسب الوضع الجديد، وبعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة بات ينظر إلى تركيا كما يشير كتاب هانتغتون[3]. على أن تركيا "دولة طرفية" أي "دولة ممزقة" أو"دولة جسرية" توجد على أطراف الغرب من جهة وعلى أطراف الشرق من جهة أخرى فهي تمثل أطراف أوروبا كما تمثل أطراف العالم الإسلامي.

---

[2] Fuat Keyman, op.cit, p.6.

[3] محمد نور الدين، "تركيا الصيغة والدور"، ص. 218.

أما الآن فتركيا "دولة مركز" لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بات عليها أن تقوم بتعريف وتوصيف وضعيتها توصيفا صحيحا، إذ تتمتع تركيا بوضعية ذات أسس جغرافية وإستراتيجية هامة وتحتل موقعا مركزيا في القارة الأم أفرو أوراسيا وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة ولديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد.

ويرجع تصنيف تركيا على أنها دولة مركز لأسباب عديدة:

إذ تحمل الدول المركز أربع سمات رئيسية مميزة:

1-العمق الجغرافي.

2- الإستمرارية التاريخية.

3-التأثير الثقافي المتبادل

4- الترابط الإقتصادي المتبادل[1].

فمن الناحية الجغرافية تركيا دولة أوروبية، آسياوية وتقع ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط وحوض البحر الأسود، كما يوجد أجزاء من تركيا في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وبالتالي تمتلك القدرة على التأثير والتأثر بالدول المحيطة بها ومن الناحية التاريخية فهي حضارة ما بين النهرين والحضارات المصرية واليونانية والإسلامية والرومانية والعثمانية فهي دولة تأثر في حضارات عدة وتتأثر بها ومن جهة أخرى خطوط تدفق الطاقة نجد أنه هذه الخطوط تتوه وتضيع طريقها إذا ما حذفت تركيا عن الخريطة، إذ أنه يمر بتركيا خطوط أنابيب وخطوط نفط باكو–تبليس وجيحان وخطوط أنابيب كركوك– يمورتالك وخطوط وأنابيب أخرى. فالغرب ينظر إلى تركيا على أنها دولة شرقية والشرق ينظر إليها دولة غربية والشمال ينظر لها دولة جنوبية من حيث الكثافة السكانية والوضع الإقتصادي المتردي وانخفاض الدخل الفردي. أما إذا نظر إليها من الجنوب ينظر إليها أنها جزء من دول الشمال، فهي دولة جزء من الإتحاد الأوروبي وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو في مجموعة الدول العشرين G20 (مجموعة الدول التي تضم 20 دولة جنوبية) وعضو في منظمة التعاون الإقتصادي لدول حوض البحر الأسود (KEIK) وفي منظمة التعاون الإقتصادي (ECO) وفي مجموعة الدول النامية الثمانية D8 وعضو في حلف شمال الأطلسي (NATO) ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE)[2]. كما أنها تولت رئاسة "تعاون جنوب شرق أوروبا" ما بين 2009-2010 وتولت رئاسة "مؤتمر التعاون والتدابير الأمنية في آسيا (CICA) في جويلية 2010 وتعتبر عضوا دائما مراقبا في إتحاد دول ألكاريبي (ACS)ومنظمة الدول الأمريكية (OAS)[1].

---

[1] داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 610.

[2] محمد نور الدين "تركيا الصيغة والدور"، مرجع سابق، ص. 218-219.

[1] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 643-644.

كل هذه المعطيات جعلت من تركيا اليوم قوة إقليمية ومحورية في السياسة الدولية نظرا لأهميتها الجيواستراتيجية وديمقراطيتها وعصرنتها وإقتصادها كانت لتركيا أن ترسي قواعد هوية بناءة للسياسة الخارجية التركية وفقا للأجندة السياسية لحزب العدالة والتنمية[2].

استنتاج الفصل الأول

[2] Fuat Keyman, op. cit, p. 3.

مرت السياسة الخارجية التركية بعدة محطات، غيرت من مكانتها وفق المعطيات الداخلية والإقليمية والدولية لتستقر في آخر المطاق على "دولة محورية" تمثل "الدولة النموذج" في التأثير على الدول المجاورة لها.

تركيا لم تصل إلى ما وصل له حزب العدالة والتنمية بشكل فجائي، إنما نتيجة تراكمات تاريخية، حضارية، سياسية، وثقافية، كما أصبح للمؤسسة العسكرية حيز محدود لا سلطة له في توجيه سياسات الدولة التي ومنذ اعتلاء هذا الحزب للسلطة في 2002 وهو ينتهج سياسة الديمقراطية الإسلامية المعتدلة وفقا لإستمرارية تصور "العثمانية الجديدة" الذي بدأ في عهد الرئيس أوزال.

ومع بروز التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الجديدة وصل المجال الاقتصادي إلى تطور وإزدهار ملحوظ لم يحققه سابقا، وزاد الدور التركي على الساحة الدولية وتحديدا التقارب الأمريكي-التركي الذي لعب دورا بارزا في دعم حضورها القوي خاصة على المستوى الإقليمي وأحيانا على المستوى الدولي كذلك فما بين الدبلوماسية المتناغمة والسياسة الخارجية المتعددة الأبعاد بنى أردوغان سياسته وفقا لهندسة السياسي المحنك داوود أوغلو في العمق الإستراتيجي لتتضح الركائز الجديدة التي جعلت من تركيا تعيد فتح باب أمجاد الإمبراطورية العثمانية.

وتأتي هذه الخلاصة لفتح الباب أما الدوائر التي تعد مقاربات متوقعة إثر سياسة الانفتاح في السياسة الخارجية التركية خاصة وأن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية وإقليمية هامة تأهلها إلى تحقيق الدوائر التالية:

1-دائرة المحيط الأوروبي.

2- دائرة الشرق الأوسط.

3- دائرة آسيا الوسطى والقوقاز.

وبهذه الدوائر التي سنتناولها ستؤدي تركيا دورا سياسيا واقتصاديا مهما جدا على اختلاف مستوياته.

الفصـــــل الثانـــي: البعـــد الأوروبـــــي

مثل الانضمام إلى أوروبا احد أهم أهداف السياسة الخارجية التركية التي رأت في تلك الطريق المثلى لتحقيق مصالحها القومية، كما يعد المسار التركي نحو أوروبا استمرارا لما كانت تصبو إليه السلطنة العثمانية حتى انهيارها وقيام الجمهورية على انتفاضها. فالمسار التركي نحو أوروبا كيفية تاريخية وسيرورة مجهدة[1].

المبحث الأول: البعد الجغرافي والحضاري في العلاقات التركية–الأوروبية

المطلب الأول: البعد الجغرافي

تعتبر أوروبا منطقة برية مهمة بالنسبة لتركيا من الناحية الجغرافية، كما من ناحية العمق التاريخي، وتعتبر تركيا جزءا طبيعيا من القارة الأوروبية من جهة المقاييس الجغرافية والتاريخية فأوروبا امتدادٍ لاسيما من الشمال إلى الغرب، وهي المنطقة الجغرافية التي تمتد من جبال الاورال وحتى المحيط الأطلسي، ومن شبه الجزيرة الاسكندينافية حتى البحر الأبيض المتوسط. كما أن ما يبنى عليه تحديد أوروبا كقارة منفصلة عن آسيا يتعلق بالدرجة الأولى بالعناصر التاريخية والثقافية والسياسية أكثر من العناصر الجغرافية[2].

لكن هل تنتمي تركيا إلى أوروبا جغرافيا ؟ كانت آسيا الصغرى الأناضولية جزءا من العالم الهيليني وترسيم الحدود الجغرافية لاحقا قسم تلك المنطقة الحضارية إلى قارتين، فلا الحضارة ولا الطبيعة تضع حدا فاصلا بين أوروبا واسيا"لان حدود أوروبا تعسفية"، وتمت إعادة رسمها على مدى القرون في شرق وجنوب شرق القارة أكثر من مرة. وإذا كانت الحضارة اليونانية الرومانية القديمة حجر أساس لأوروبا، فان آسيا الصغرى تنتمي إليها، فالحضارة اليونانية الرومانية نشأت حول البحر المتوسط، ومن ثم في غرب وجنوب تركيا، فلولا آسيا الصغرى لكانت الحضارة الأوروبية اقل ثراء مما هي عليه اليوم [3].

وتأثرت البنية الاثنية –السياسية لأوروبا تاريخيا بالفترة التي شهدت هجرة الأمم والأقوام المختلفة في القرون الوسطى من شمال البحر الأسود إلى مناطق مختلفة من القارة، فقد شكلت الأقوام ذات الجذور الجرمانية والانجلو–سكسونية والافرنجية والسلافية والطورانية بنى سياسية جديدة، على الأنقاض التاريخية للإمبراطورية الرومانية، وتركت هذه البنى تأثيرها على الدول القومية في العصر الحديث. كما شهدت القارة الأوروبية محاولات للتوحيد منذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة، بينما ظهرت محاولات تقسيمية وانفصالية بسبب النظام الإقطاعي وفكرة الدولة القومية التي تبلورت بفعل نظام وستفاليا والثورة الفرنسية.

---

[1] عقيل سعيد محفوض، "**السياسة الخارجية التركية**"، مرجع سابق، ص.188.

[2] داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي"، **مرجع سابق**، ص. 225

[3] رانير هيرمان.**مرجع سابق**، ص.175.

كل هذه التطورات التي ظهرت منذ القرن السادس عشر، والتي وضعت التوازنات الأوروبية في مركز النظام الدولي جعلت القرن التاسع عشر قرنا أوروبيا تجلى في تطوير الاستراتيجيات القومية والمشاريع الاستعمارية.

ولا يمكن تجاهل مؤتمر السلام الذي أنهى في باريس عام 1856 حرب القرم وقاد تركيا إلى العصر الحديث، حيث ضمنت المادة السابعة من معاهدة السلام للإمبراطورية العثمانية المشاركة في القانون العام لأوروبا، وبذلك انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى اتحاد القوى الأوروبية مما أعطى عملية الإصلاح العثماني دفعة قوية. ومنذ تلك الفترة تعد أوروبا والغرب نقطة توجه النخبة التركية، فالنخبة تضع التحديث والاوربة في كفة واحدة، وتجرى إصلاحات على القوانين والدولة، وتميل نحو الغرب[1].

أدت هذه البنية التي سيطرت على النصف الأول من القرن العشرين بشكل كامل إلى ظهور التناقضات الأوروبية الداخلية وإلى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما الحرب الباردة فهمشت أوروبا بشكل جدي لم تشهد له مثيل في تاريخها[2]. وكرد فعل على التهميش الدولي الذي تعرضت له القارة الأوروبية، ظهرت فكرة الاتحاد الأوروبي بمركز قوة جديد ذي محور الباني–فرنسي.

وعملت هذه الفكرة على تسريع عملية تمازج دول شرق أوروبا مع غربها وكانت قمة هلسنكي التي عقدت عام 1975، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي قد حددت مفهوم الاتحاد الأوروبي، ليصل إلى الاورال رغم انه بقي نظريا. وبالرغم من توسع ساحة انتشار الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الاطلسي، لتصل إلى وسط وشرق أوروبا، إلا أن حدود مسؤولية منظمة للأمن والتعاون الأوروبي التي شهدت تحولا نوعيا هاما، ذهبت إلى أبعد من الحدود الأوروبية التقليدية، وضمت مناطق أوراسيا[3].

بالنسبة لتركيا يمتزج مفهوم أوروبا في بعديه الثقافي والإيديولوجي بمحاولات التغريب والتحديث. ويمكن تناول موقع تركيا، بالنسبة لقارة أوروبا ضمن الأبعاد الخمسة التالية:

الأول:إن تركيا دولة بلقانية وشرق أوروبية من خلال ضمها لمنطقة شرق تراقيا.

الثاني:إن تركيا دولة تقع ضمن المقاييس الأوروبية السهوبية الشمالية الشرقية لإطلالها على البحر الأسود.

الثالث: إن تركيا دولة جنوب أوروبية من خلال إطلالها على بحر ايجه وشرق البحر الأبيض المتوسط.

الرابع:إن تركيا جزء من نظام أوروبا الغربية من خلال دورها الدولي المؤسسي خلال الحرب البارة.

الخامس:إن تركيا تمتلك موقعا لا يمكن التخلي عنه، من حيث تحكمها بمنطقة الاتصال بين القارات: أسيا وأوروبا في اتجاه شرق–غرب وإفريقيا في اتجاه شمال–جنوب.

---

[1] راينر هيرمان، "تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية"، مرجع سابقن ص. 176.

[2] داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي"، **مرجع سابق**، ص. 226.

[3] **نفس المرجع**، ص. 227.

وعليه فان تركيا تسعى إلى تطوير رؤيتها لأوروبا ضمن هذه العناصر الجديدة عند تحديدها للمناطق القارية القريبة. وبإعادة تقييم تركيا للأوضاع الجديدة يمكن لها أن تكتسب معان إستراتيجية تحقق لها القدرة على التكيف مع الظروف الديناميكية التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتعتبر علاقاتها مع المنظمات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود من بين إهمال أدوات الإستراتيجية لتركيا[1].

المطلب الثاني:البعد الحضاري

لا يعتبر الاختيار الأوروبي لتركيا بالجديد، إذ لا يرجع إلى تاريخ توقيع اتفاق الوحدة الجمركية سنة 1995، ولا إلى طلب الانضمام إلى المجموعة الأوروبية سنة 1987 ولا إلى تاريخ إمضاء اتفاق الشراكة مع المجموعة الأوروبية سنة 1963 ولا حتى إلى تاريخ انضمام تركيا إلى الحلف الأطلسي سنة 1952.

فجذور هذا الخيار السياسي يعود إلى التاريخ القديم لتركيا، حيث تعتبر الحروب الصليبية أولى الفرص للاتصال بين الأتراك السلاجقة وشعوب أوروبا الغربية[2].

كما تكشف المقاربة التاريخية للحضارات حقيقة الجذور عن إن الاتحاد الأوروبي هو في الحقيقة محصلة ردود فعل تقليدية جديدة للحضارة الغربية. فعندما تقترب الحضارات من خواتيم حقبة هيمنتها، وعندما تبدأ في التعرض للاهتزازات في توازناتها الداخلية المرتبطة بأليتها القيمية، تنكفئ على داخلها أكثر من مواصلة انفتاحها العالمي وتتجه نحو الانغلاق على رقعتها الجغرافية المركزية. ويمثل سعي الاتحاد الأوروبي للتوسع نحو أوروبا الشرقية، وإصراره على عدم منح تركيا العضوية الكاملة، نمطا من أنماط هذا الانكفاء على الذات[3].

ومن ثم فانه من الصعب تقييم علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، التي تداخلت دون فهم العلاقات الأوروبية-العثمانية وانعكاساتها على عصرنا الحالي، باعتبارها علاقات مجابهة بين إقليمين حضاريين مختلفين، ودون إدراك ترسبات الوعي بالخبرة التاريخية لدى ورثة هاتين الحضارتين، فالحروب الصليبية كانت بمثابة رد فعل ضد الأتراك السلاجقة الذين دخلوا الأناضول، البوابة الأمامية لأوروبا، بعد معركة ملاذ كرد، وشكلت هذه الحروب نقطة البداية في علاقة المواجهة والمجابهة.

---

[1] داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي"، **مرجع سابق**، ص. 228.

[2] Semih Vaner, Deniz Akagûl et Bahadir Kaleagasi,"**la Turquie en mouvement"**. (Paris: Editions complexe 1995). p. 104.

[3] **نفس المرجع**، ص. 570.

فقد عبر الأتراك مضيق الدردنيل سنة 1346، واستولوا على اديرنسنة 1436 والقسطنطينية سنة 1453، وسيطروا على البوسنة في 1541، حيث ولدت الإمبراطورية العثمانية التي امتدت إلى ثلاث قارات، لما استولى سليم الأول على سوريا ومصر، ولما منح القراصنة شمال إفريقيا إلى سليمان القانوني.

وقد بنيت الإمبراطورية العثمانية على نظام الجنسيات أو المجموعات الدينية والتي لم تقم الدولة بتتريكها أو أسلمتها[1].

وتألفت علاقة المجابهة من ثلاث فترات رئيسية على امتداد تسعة قرون من التاريخ تقريبا. اندلعت حقبة المجابهة الأولى التي استمرت ما يقارب الثلاثمائة عام (1071-1355) في آسيا الأمامية، أي على أعتاب أوروبا. في هذه الحقبة، ألقت العلاقات السلجوقية–البيزنطية والصليبية–السلجوقية، والعثمانية–البيزنطية ، البذور الأولى لصورة التركي في أوروبا وأخذت تشكل الوعي التاريخي المتبادل. فالإدراك الأوروبي المسيحي آنذاك للحضارة الإسلامية والشرقية باعتبارها حضارة مضادة، وللأتراك السلاجقة والعثمانيين باعتبارهم عنصرا ديناميكيا قويا يصعب التغلب عليه، تحول إلى عنصر مركزي في تعريف "الآخر" في الوعي الأوروبي.

وأما الحقبة الثانية التي دامت أكثر من ثلاثمائة عام(1355-1683) فيمكن القول أنها بدأت مع عبور الأتراك العثمانيين إلى القارة الأوروبية واستمرت حتى حصار فيينا الثاني. في هذه الحقبة تحولت الدولة العثمانية إلى قوة صاعدة باستيعابها كافة الأقاليم الحضارية القديمة وبسط نفوذها على ثلاث قارات. وأقامت الدولة العثمانية أفضل النظم السياسية استقرارا بعد النظام الروماني، تمثل في السلم العثماني (Paxottmanica)، بينما كانت أوروبا الغربية تعيش مرحلة تاريخية بالغة التأزم من الحروب الداخلية والامراض الوبائية والنزاعات الدينية. في هذه الحقبة كانت أوروبا، لاسيما أوروبا الغربية، قوة ضعيفة هامشية تسعى للصمود أمام القوة العثمانية المتقدمة في مختلف الميادين[2].

وقد نظر بودين (Bodin)احد المنظرين السياسيين لفكرة بناء الدولة المركزية الحديثة في أوروبا، إلى نظام الدولة العثمانية على فرنسا أن تمثله، وامتدح مفكرون آخرون، مثل افينتينيوس(Aventinus)النظام العثماني. مؤكدا على وجوب نقله إلى بنية الإمبراطورية الرومانية–الجرمانية المقدسة. وقد أدى حصار فيينا الثاني، الذي اختتم هذه الحقبة، إلى ظهور وعي أوروبي مشترك ضد العثمانيين.

أما الحقبة الثالثة البالغة أكثر من ثلاثمائة عام أيضا، فقد تغير فيها ميزان المواجهة لصالح أوروبا، بعد أن حققت قفزة اقتصادية من خلال الثورة الصناعية وقفزة ثقافية وسياسية من خلال الثورة الفرنسية.

وقد سعت الدولة العثمانية خلال النصف الأول من هذه الفترة (1683-1839) إلى الصمود في وجه تقدم القوى الأوروبية بالمحافظة على نظامها، أما في النصف الثاني (1839-1987) فقد توجهت نحو التوافق مع النظام الأوروبي

---

(1) Jean Paulroux, «la tentation de l'occident », **Géopolitique**, N°69, (Avril 2000), pp. 37-39.

(2) داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي"، **مرجع سابق**، ص. 574.

والتكامل مع إقليمه الحضاري. وتحولت فترة التوافق مع النظام الأوروبي التي بدات بالتنظيمات بعد حرب القرم، إلى جهود تستهدف انخراط تركيا في المجال الأوروبي الدبلوماسي[1].

وهكذا اكتست الإمبراطورية العثمانية الطابع الأوروبي ولكنها لم تصبح أوروبية كليا، وبنزع مقاطعاتها البلقانية وضمها إلى أوروبا، شهدت الإمبراطورية العثمانية تحت حكم عبد الحميد الثاني (1876-1909) صحوة إسلامية وتوجها نحو الشرق، سرعان ما أعاده أتاتورك بعد الحرب العالمية الأولى نحو الغرب، ورغم معارضتها للإمبراطورية الأجنبية، توجهت حركة تركيا الفتاة (1908-1918) إلى الغرب، وجاء أخيرا التحديث الكمالي الذي يعتبر ختام هذه الحركة التي امتدت لأكثر من 120 عام.

فمنذ تأسيس الجمهورية سنة 1923 من طرف مصطفى كمال أتاتورك، أصبح الخيار الغربي أساسا للسياسة التركية سواء داخليا أم خارجيا، حيث أن التحديث بالنسبة لمصطفى كمال أتاتورك يعني التغريب، فقد احدث تغييرات جذرية في المجتمع التركي، مستعملا في ذلك القوة والإجبار، واختلط التحديث بالاستبداد حيث لا يتعلق الأمر فقط بمواجهة بين الدولة وطبقة كبيرة من المجتمع حول رموزه وقيمه، ولكنها تجربة تتضمن مشروعا ثقافيا وسياسيا ناتجا عن مختلف المدارس الفكرية الغربية للقرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث ان الاستبدادية او السلطوية ضرورية وشرعية حتى تصل الأمة التركية وباقي الأمم الأخرى إلى الحضارة[2].

في 3 مارس عام 1924 أعلن أتاتورك إلغاء الخلافة الإسلامية وقيام دولة علمانية تعتمد في دستورها القوانين الأوروبية، والقانون المدني السويسري تشريعا أساسيا للجمهورية التركية، وحل في العام نفسه منصب شيخ الإسلام وجميع الأجهزة المرتبطة به سواء كانت شرعية أم قضائية والحق المدارس الدينية بوزارة مدنية كما أغلق جميع المحاكم الدينية وتوقف العمل بالقضاء الديني.

ومع بداية عام 1926 الغى أتاتورك العمل بالتقويم الهجري الإسلامي وبدأت تركيا اعمل بالتقويم الميلادي وفي عام 1928اعلن عن إجراءات تقضي بإلغاء مادة الإسلام دين الدولة الإسلامية وألغى استخدام الحرف العربي في اللغة التركية[3] وألزم استخدام الحرف اللاتيني وأمر بترجمة القران إلى اللغة التركية وكذلك تلاوة الصلاة باللغة التركية وفي عام 1934 منح حق الانتخاب للنساء وفي السنة الموالية جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من يوم الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى يوم الأحد، وقرر إلغاء الطربوش العثماني والليق الشركسي والعمامة الكردية واستبدالها بالقبعة الأوروبية[4].

---

[1] داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي"، **مرجع سابق**، ص. 575.

[2] Semih Vaner, **Modernisation autoritaire en Turquie et en Iran**, Paris, édition l'harmattan 1991, p. 23.

[3] الزبيدي مرشد، "الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني"، **الفكر السياسي**، العددان 4و5(شتاء 1998–1999)، ص. 4.

[4] رضا محمد هلال "عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، العدد 132، (أفريل 1998)، ص.233.

لقد أراد أتاتورك دولة عصرية على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي منطلقا في ذلك من إيديولوجيته التي ركزت على المبادئ الستة (الجمهورية، الوطنية التركية،الثورية الشعبية، الدولية، العلمانية)[1]، هادفا إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي سعيا إلى أبعاد تركيا عن المجموعة العربية والإسلامية وتحقيق الحضارة الغربية.

أما على الصعيد الدولي وعلى مستوى المنظمات الدولية دخلت تركيا عددا من المؤسسات الغربية الرئيسية، ذلك أن تركيا كانت من أولى البلدان التي انضمت إلى صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في 1948، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمجلس الأوروبي في 1949، واتفاقية الغات(GATT) [2]. وانضمت امنيا إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952 وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عام 1949[3]. ومنذ 1975(مؤتمر هلسنكي) أصبحت تركيا عضوا في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وفي 1995اصبحت تركيا عضوا شريكا في اتحاد أوروبا الغربية (UEO) [4].

لقد طمحت تركيا منذ نشأتها سنة 1923، إلى أن تصبح جزءا من أوروبا حيث اتبعت نظاما علمانيا غربيا، اقتصادا مختلطا ودستورا سياسيا ديموقراطيا وبالتالي كانت الخطوة الطبيعية التالية محاولة الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

المبحث الثاني:مسار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا:

شكل الانضمام إلى أوروبا بالموازاة مع حملة التغريب احد إهمال أهداف والهواجس للسياسة الخارجية التركية منذ عهد التنظيمات عام 1839اي أن أتاتورك ليس أول من قرر ترجيح النهج الغربي–الأوروبي، كما إن مرحلة ما بعد أتاتورك زادت تركيا تقربا وارتباطا بالغرب، وراتان الاتجاه نحو أوروبا هو الخيار الأمثل لتحقيق المصالح القومية في الأمن والتطور[5].

فكانت البادرة الأولى من خلال تأسيس حلف الأطلسي عام 1949 ومشروع مارشال لإنعاش الاقتصاد الأوروبي واقتصاديات الدول التي تدور في الفلك الأميركي مثل تركيا التي قبلت لأول مرة منذ 1923المساعدة الاقتصادية الأجنبية بدخولها مخطط مارشال سنة 1948. من جهة أخرى تقدمت الحكومة التركية في 31 جويلية 1959، بطلب شراكة في المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اعتمدت على تقرير لمجلس وزاري جاء فيه "إن المجتمع التركي الذي يعتبر من مكونات العالم

---

(1) دهاب محمود علي "تركيا ما بعد العثمانية الجيش ومراكز القوة"، **شؤون الوسط**، العدد 99،(سبتمبر 2000)، ص. 13.

(2) Simon Worth, "Turkey's integration with Europe, intia: phase reconsidered**", journal of the international affairs**. vol.5, n°2 (June august 2000), p. 65-78.

(3) سيد عبد المجيد، "تركيا والاتحاد الأوروبي"، **كراسات إستراتيجية**، عدد 107، (عام 2001)، ص. 4.

(4)George Henri Soutou, «la problématique de l'entrée de la Turquie dans l'UE »**Géopolitique**, N°69 (Avril 2000), p. 25.

(5) سعيد محفوض، "السياسة الخارجية التركية، الأبعاد العامة"، **مرجع سابق**، ص. 168.

العربي، مرتبط بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تقاسمه المبادئ السياسية والاقتصادية، بحيث لا يمكن لتركياان تبقى خارج سوق اوروبي مشترك خلق وحدة اقتصادية، يمكنهاان تصبح مستقبلا وحدة سياسية"[1].

ويعتبر المحلل ايلهان سلجوق أن التفكير في تركيا خارج أوروبا يسقط 200 سنة من تاريخها بحيث ان مثل هذه المقاومة لا يمكنها أن تحيا: "ان مجالات الجذب خارج أوروبا ضعيفة جدا، وسواء اردناام لم نرد، ولمصلحة تاريخنا، فإن مجال الجذب بالنسبة لتركيا سيكون أوروبا"[2].

وأثر توقيع معاهدة روما في 25 مارس 1957 قامت دول السوق الأوروبية المشتركة (بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا ولوكسمبورغ) حين دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في بداية جانفي 1958 بالتاكيد على وحدة اقتصادية بين الدول الاعضاء وإلى تحقيق وحدة سياسية وتحقيق تعريفة جمركية. كما نصت المادة 237 من معاهدة روما بانه يجوز لكل دولة اوروبية أن تطلب العضوية في المجتمع الاقتصاديالأوروبي. واحتوت كذلك الإتفاقية على المادة 238 التي تجيز للمجتمع الاقتصادي الأوروبي أن يعقد مع دولة أو مجموعة من الدول، ومع هيئات إتفاقيات شراكة يترتب عليها حقوق وإلتزامات متبادلة[3].

وجاءت الخطوة الحاسمة في إتجاه تكريس الاختيار الأوروبي لتركيا مع اتفاق الشراكة الذي ابرم في 12 سبتمبر 1963 في أنقرة، والذي أعتبرته تركيا كمرحلة مؤقتة للانتقال إلى عضوية كاملة، وجاء البرتوكول الاضافي الموقع في بروكسل في 23 نوفمبر 1970 ليؤكد إتفاقية أنقرة، حيث كان مقررا منذ البداية تحقيق وحدة جمركية كاملة في مهلة تقدر بـ 32 سنة، وتحضير انضمام محتمل لتركيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وفي هذا الإتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح جانفي 1973، أتفق الطرفان على تعهدات لمدة 22 سنة تتضمن أربعة ميادين:

1- النزع التدريجي لحقوق الجمارك والقطاع الصناعي.

2- النظام التفضيلي للمنتجات الزراعية التركية.

3- تقاربالسياسات الاقتصادية.

4- التحقيق التدريجي للتنقل الحر للعمال الأتراك، حيث تتحقق وحدة جمركية بين الطرفين، وتفتح مرحلة نهائية للشراكة تؤدي إلى الإنضمام الكامل[4].

---

[1] محمد نور الدين ، "75 عاما على الجمهورية في تركيا"، **شؤون الأوسط**. العدد 73، (جوان 1998)، ص.83.

[2] Vaner et autres, la Turquie en mouvement, op. cit, p. 105.

[3] محمد نور الدين، **"تركيا في الزمن المتحول"**، مرجع سابق، ص. 25,

[4] Vaner et autres, la Turquie en mouvement, op. cit, p. 106.

الميزة الأولى لاتقافية أنقرة هي انها وقعت في فترة تعتبر "مستقرة وهادئة" نسبيا في الحياة السياسية الداخلية التركية، الامر الذي سهل عملية المفاوضات وعزز من قوة تركيا وموقعها فيها،امالميزة الثانية فهي انها تعتبر بمثابة اتفاقية عامة تركت التفاصيل لاتفاقيات لاحقة.

فأساس العلاقات التركية–الأوروبية التي حددتها إتفاقية أنقرة عام 1963 هو: حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص، وحرية انتقال الخدمات واليد العامة. وحتى يتم تحقيق هذه الأهداف، اتفق الجانبان على ثلاثة مراحل زمنية هي: المرحلة التحضيرية، المرحلة الانتقالية والمرحلة النهائية أو مرحلة العضوية الكاملة (انجاز الوحدة الجمركية)[1].

المطلب الأول: المرحلة التحضيرية (1964-1972): حددت بامتيازات تجارية، حيث ترمي إلى فتح المجموعة الأوروبية لحصص التعريفات الجمركية كما اتخذت إجراءات تجارية لصالح صادرات تركية جديدة خاصة المنتوجات الفلاحية، الصيد وقطاع النسيج. كما أقرت في ديسمبر 1967 تسهيلات تجارية جديدة لسلسة اخرى من المنتوجات كالأسماك والخمور والأقمشة والبرتقال، حيث تمثل 5% من صادرات تركيا، ومنحت المجموعة لتركيا إعانة مالية بلغت 175 مليون دولار على شكل قروض بنسب فوائد منخفضة قدرت بـ 3% في السنة لمدة 20إلى30 سنة.ودامت هذه المرحلة 8 سنوات بدل 5سنوات والتسهيلات التي استفادت منها تركيا سمحت بنمو صادرات المواد الأساسية الموجهة نحو بلدان المجموعة، كما ارتفعت الواردات التركية القادمة من بلدان المجموعة بشكل كبير حيث انتقلت من 162.5 مليون دولار سنة 1965إلى652.5 مليون دولار سنة 1972. وبنفس الشكل ازدادت وتيرة اليد العاملة التركية في دول المجموعة.

مرت المرحلة الأولى دون عقبات وكانت ايجابية فيما يخص تحقيق الاجراءات المحددة في الاتفاق كنمو المبادلات التجارية[2].

المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية (1973-1987)

دخلت حيز التنفيذ بالبرتوكول الإضافي في جانفي 1973، بدأت هذه المرحلة بتحالف حكومي معارض بشدة للبرتوكول الإضافي في تركيا تشكل في جانفي 1974من إسلاميين (حزب الإنقاذ الوطني) بقيادة نجم الديناربكان وحزب الشعب الجمهوري.وبدا التباعد بين تشكيلات الحكومة التركية للتحالف الأول المسمى بالجبهة الوطنية المشكلة في مارس 1975، مما أدى إلى تأجيل اجتماع مجلس الشراكة لتاريخ 20 جويلية 1976. فجمدت الالتزامات التجارية بتخفيض الرسوم الجمركية بتأثير من حزب العمل الوطني وحزب الإنقاذ الوطني في 25 ديسمبر 1976.

---

[1] سمير صالحة، "مستقبل علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي". **شؤون الأوسط**، عدد 31(جويلية 1994)، ص. 66.

[2] Hasen Basri Elmas, «**Turquie-Europe, une relation ambigüe**», (Paris: édition syllepse 1998), pp. 103-104.

وتراجعت العلاقات الأوروبية–التركية بعد قبول الطلب اليوناني للانضمام، فانتهجت تركيا سياسية التقارب الجذري مع الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط، في الوقت الذي بدا الانفراج الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ظل إدارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون.

إما في تركيا فظهر تياران مختلفان حيال الخطوة اللاحقة مع المجموعة الأوروبية فالتيار الأول تمثله الخارجية التركية، ويرى ضرورة التعجيل في عملية التغريب والتكامل مع أوروبا، أما التيار الثاني الذي يعكس أراء الأوساط الاقتصادية التي خشيت التأثيرات السلبية على الاقتصاد التركي وطلبت حكومة بولند أجاويد(Bulent Ecevit) عام 1978 من المجموعة الأوروبية مهلة إضافية مدتها5 سنوات قبل الشروع في تنفيذ الوحدة الجمركية، وهنا دخلت العلاقات بين تركيا وأوروبا مرحلة من الانتظار والجمود، وفي نفس الوقت كانت اليونان قد حصلت على قبول انضمامها إلى المجموعة الأوروبية عضوا كاملا عام 1981[1].

أما تركيا فكانت تعاني من اضطرابات سياسية أواخر السبعينيات أفضت إلى انقلاب عسكري في سبتمبر 1980 واعتبرت ضربة قاسية للديموقراطية. كما شهدت الثمانينيات معاودة بروز النشاط المسلح للأكراد عبر حزب العمال الكردستاني وفرضت حالة الطوارئ في المناطق الكردية. ونتج على هذه الأحداث تأجيل المجموعة الأوروبية بعض البروتوكولات الموقعة مع تركيا. وتوالى وصول وفود هيئات وبعثات أوروبية للتحقق من أوضاع حقوق الإنسان، وغالبا ما كانت تقارير الهيئات سلبية للغاية، وهنا بدأت تتقدم مسائل حقوق الإنسان والحريات والديموقراطية على المسائل الاقتصادية في العلاقة بين تركيا والمجموعة الأوروبية[2].

وعلى الصعيد الدولي تعزز الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، وقامت الثورة الإسلامية في إيران ما زاد في توثيق العلاقات بين أمريكا وتركيا اللتين وقعتا في النصف الأول من الثمانينيات اتفاقيات معونة عسكرية ومالية، كانت موضع ارتياح في أنقرة، لأنها كسرت العزلة التي واجهتها من أمريكا ومن أوروبا بعد احتلال تركيا لقبرص عام 1974.

لكن هذه الاتفاقات التي كانت تقرب تركيا أكثر إلى واشنطن، كانت تبعدها أكثر عن أوروبا، ومع ذلك كانت عضوية اليونان الكاملة في المجموعة الأوروبية عام 1981 بين كل هذه التطورات العامل الحاسم لعرقلة الطموح التركي المضي في المشروع التغريبي. فوفقا للنظام الداخلي للمجموعة الأوروبية يحق لكل دولة عضو استخدام حق لنقض (الفيتو) حيال أي مسالة. ولم تفوت أثينا الفرصة لاستخدام هذا الحق في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بمحاولات تركيا تعزيز علاقاتها مع

---

[1] سيد عبد المجيد، "تركيا والاتحاد الأوروبي" **كراسات إستراتيجية**، عدد 107، (سنة 2001)، ص. 4.

[2] محمد نور الدين، "**75 عاما على الجمهورية في تركيا**"، **مرجع سابق** ،ص ص. 85–86.

المجموعة الأوروبية وأصبحت اليونان، عمليا، بوابة تركيا إلى أوروبا. ولما كانت هذه البوابة موصدة بأحكام، فقد عكس ذلك توترات دائمة بين البلدين في ايجه وقبرص وحول قضايا الأقليات فيهما[1].

في 1983 كانت هناك عودة خجولة لتركيا وتحسنت العلاقة بينها وبين الاتحاد الأوروبي،فاجتمع مجددا مجلس الشراكة بين الطرفين عام 1986 عقب انقطاع دام عدة سنوات. وحاول رئيس الحكومة التركية طوغورت اوزال (Turgut Özal)الاستفادة من الوضع وتقدم بصورة مفاجئة في 14افريل 1987 بطلب العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية، وكان الدافع الرئيسي وراء تقديم الطلب استمرار الرغبة التركية الدفينة في مشروعها التغريبي ومواجهة العامل اليوناني، الذي أكد دوره لمؤثر جدا في عرقلة تقدم تركيا نحو الاندماج في المجموعة الأوروبية[2].

وصرح وزير الخارجية التركي مسعود يلماز(Mesut Yilmaz) في 1988انه مثلما تركيا هي عضو في 115 مؤسسة غربية أخرى، يجب أن تكون عضوا في المجموعة الأوروبية[3].

وهكذا وبعد سنوات طويلة من الانتظار حسمت تركيا قراراها وقدمت طلب عضويتها الدائمة في المجموعة الأوروبية، وهكذا، وجدت الدول الأوروبية أن لا خيار آخر أمامها سوى إعطاء تركيا جوابا واضحا ومحددا في مسالة العضوية هذه التي تتهرب منها منذ عام 1960، وفي نهاية عام 1987اصدرت اللجنة الأوروبية تقويمها لحصيلة سنوات من العلاقات التركية–الأوروبية ورأيها في الخطط المستقبلية لتطوير هذا التعاون، مركزة هذه المرة على مسالة الوحدة الجمركية، بحيث أمهلتها حتى عام 1995 لتنفيذ وتطبيق مواد برنامج موسع ومكثف، بيد إن الكثير من المراكز الاقتصادية والتجارية والصناعية في تركيا تعارض تطبيق هذا البرنامج من جانب واحد وخصوصا إن التعهدات الأوروبية في هذا الشأن سطحية وغير كافية، وستكون في مرحلة تعقب تنفيذ تركيا لتعهداتها[4].

مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي في نهاية 1991، شهد المحيط الإقليمي لتركيا تحولات كبرى، وظهرت خيارات تمس مباشرة المصالح التركية،أهمها استقلال دول آسيا الوسطى والقوقاز ومعظمها من المجتمعات الناطقة التركية،وتجمعها مع تركيا روابط العرق والدين واللغة والثقافة، فجرت محاولات لإقامة تجمع سياسي بين "الدول التركية"سعى إليه بقوة طورغوت اوزال، وانعقدت لذلك اجتماعات متعددة على مستوى الرؤساء والوزراء[1]. غير أن عودة النفوذ الروسي، وتشابك مصالح "الدول التركية" مع أكثر من جهة أخرى (أمريكا وأوروبا وروسيا وإيران) حال دون تفعيل اكبر "للخيار التركي" دون إهماله كليا من جانب أنقرة. كذلك سعى اوزال نفسه إلى إقامة تجمع اقتصادي للدول المطلة على

---

(1) **المكان نفسه**.

(2) Bahadir Kaleagasi, «**le Défi Européen**» la Turquie en mouvement, (Paris: édition complexe, 1995), pp. 114-115.

(3) توفيق سراج اوغلو، "**شراكة تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية**". (اسطنبول، دار النشر 1992)، ص. 103.

(4) سمير صالحة، **مرجع سابق**، ص. 66.

(1) محمد نور الدين ، "الدول التركية. آفاق ومستقبل". **شؤون تركية**، العدد 14، (شتاء 1995)، ص. 73.

البحر الأسود، وعقد بدوره أكثر من اجتماع على مستوى القمة والوزراء والهيئات المالية، لكن الخلافات السياسية بين أعضاء "منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود" مازالت عقبة أمام قيام هذه المنظمة بدور فاعل وأكثر تنسيقا. لكن اكتشاف محدودية آفاق الخيارات الجديدة، دفع مجددا أنقرة في اتجاه تحريك خيار الوحدة الجمركية، خصوصا أن الاتحاد الأوروبي قد اعد خططا لضم دول أوروبا الشرقية الشيوعية سابقا إلى عضويته، الأمر الذي قد يؤخر فرص انضمام تركيا في المدى المنظور إلى عضوية الاتحاد[2].

المطلب الثالث: مرحلة العضوية الكاملة

اتفاقية الاتحاد الجمركي هي الأولى من نوعها بالنسبة إلى دول الاتحاد الأوروبي إذ لم تعتمد حيال أي دولة تود الانضمام إلى السوق الأوروبية باستثناء تركيا، حيث يرى بعض السياسيين الأتراك انه يمس كرامة البلاد وسياستها وبأصول التعامل معها إذ تمسكت دول الاتحاد بشرط توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي قبل أي شان أخر، وهو ما يعني انعدام الثقة أو غياب فرص التكافؤ والمساواة بين الطرفين.

فعقد اجتماع لشبونة سنة 1992 تقرر من خلاله، بعد مفاوضات صعبة،أهمية تركيا للاتحاد الأوروبي من خلال إقرار مجلس الشراكة الأوروبية–التركية اتفاقية الوحدة الجمركية على أن تدخل حيز التنفيذ مطلع عام 1996[3]. وإذ اعتبرت أنقرة إن هذه الاتفاقية هي الخطوة الأخيرة قبل العضوية الكاملة، لم تجد في المقابل دول الاتحاد الأوروبي فيها سوى خطوة اقتصادية لا علاقة لها بشروط انضمام تركيا إلى الاتحاد.

وإذ نص اتفاق الوحدة الجمركية على تقديم مساعدات مالية تقارب المليارين دولار إلى تركيا لدعم بعض الصناعات وتمكينها من المنافسة، كان "الفيتو" اليوناني جاهزا لعرقلة تنفيذ البروتوكول المالي، بحيث ان تركيا تخسر سنويا من جراء الوحدة الجمركية ما لا يقل عن 3 مليارات دولار سنويا، ما اثبت عدم عدالة هذه الوحدة، وحرك مجددا لدى العلمانيين قبل الإسلاميين انتقادات حادة وداعية لإعادة النظر على الأقل في بعض شروطها المجحفة في حق تركيا.

وقد عمل الطرفان على إنهاء الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995، حيث اتفقا على نظام يتضمن ثلاثة مجالات: اقتصادية، سياسية، ومالية، يجعل من تركيا الدولة الثالثة الأكثر قربا من وضعية عضو كامل، حيث تقرر الدخول في مجالات جديدة للتعاون في ميادين الطاقة والمواصلات، وكذا إدخالها في السياسة المتوسطية.

وقد تدعم اتفاق الوحدة الجمركية بتعهد مساعدة مالية من طرف الاتحاد الأوروبي في حدود (375 مليون ايكو في 5 سنوات) وهذا لتعويض اللاتوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي الذي يمكن أن تحدث بعد الزيادة المفاجئة للواردات

---

[2] محمد نور الدين، "الدول التركية". **شؤون تركية**، العدد الثالث، (نوفمبر 1992)، ص. 38.

[3] Hasen Basri Elmas, «l'union douanière avec l'UE».**Méditerranée**, N°23, (octobre 97), p.31.

الآتية من الاتحاد الأوروبي والتي تمس الصناعات التركية الأقل كفاءة[3]. ولكن أنقرة استاءت من الرفض في البرلمان الأوروبي وخاصة من اليونان في تقديم قروض وعد بها الاتحاد الأوروبي تركيا بعد إمضاء اتفاق الوحدة الجمركية (375 مليون ايكو في 1996)، حيث كان مقررا إضافة 750مليون ايكو على شكل قرض من البنك الأوروبي للاستثمار [1].

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي أن الوحدة الجمركية يمكن أن تفيده من حيث القدرة التنافسية الدولية للاقتصاد التركي وغزو أسواق جديدة. فتركيا لا تمثل فقط سوقا في نمو مستمر، ولكن أيضا قاعدة جهوية ممتازة لعمليات اقتصادية في اتجاه اقتصاديات وموارد طاقوية جديدة[3]. وأكدت الكثير من المؤسسات بعد الدراسات والإحصائيات التي أجرتها انه في حالة تنفيذ تركيا لما هو مطلوب منها من جانب واحد في مسالة الاتحاد الأوروبي، فإن حجم الديون الخارجية التركية سيتزايد بشكل كبير خاصة وانه بلغ في 1994 نحو 70 مليار دولار وبالتالي فان الكثير من الشركات والمصالح ستجد نفسها مجبرة على إقفال أبوابها لأنها لن تكون قادرة على المنافسة الاقتصادية مع الشركات الأوروبية، كما أن نسبة التضخم في تركيا سيتجاوز المئة في المئة. والأسواق تجارة تركيا مع دول الجوار والعالم الثالث ستكون رهينة خطط المجموعة الاقتصادية والتجارية، وستفقد تركيا ذلك دخلا اقتصاديا كبيرا لم تلتزم الدول الأوروبية تعويضه، لكن هناك ناحية ايجابية لا يمكن التقليل من شانها في المسار الاقتصادي التركي، وهي ارتفاع نسبة الدخل الفردي بشكل ملحوظ مميز مقارنة بدول المجموعة الأوروبية[4].

ومن شان فرصة الاتحاد الجمركي أن تجبر تركيا على رسم سياسة اقتصادية، في محاولة لإنقاذ البلاد من أزمة الغلاء والبطالة وتدهور الوضع الاقتصادي، الاجتماعي، وفي غياب الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي، تكون تركيا قد ربحت فرصة إعادة تنظيم شؤونها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدستورية، وعليه دخلت الوحدة الجمركية التي أقرها مجلس الشراكة الأوربية–التركية حيز التنفيذ مطلع عام 1996[1]. وتسارعت عملية تحول تركيا إلى إقليم اقتصادي ملحق بالاتحاد الأوروبي، بينما أخد نصيب الاتحاد الأوروبي من مجموع الصادرات التركية في التراجع من 53.2% عام 1990 إلى 51.8% إلى عام 1991 وإلى 47.5% إلى عام 1993 و45.7% عام 1994، ارتفع نصيب مجمل وارداتها تدريجيا من 38.5% عام 1989 إلى 44.2% في 1994.

غير أن الحدث الأهم في مسيرة العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، كان إجتماع دول الاتحاد الأوروبي على مستوى القمة في لوكسمبورغ في 12 و13 ديسمبر 1998، والذي أقر خططا تهدف إلى ضم إحدى عشرة دولة أوروبية شيوعية سابقا إلى عضويته، وذلك على مرحلتين، الأولى تبدأ في أفريل 1998 مع كل من إستونيا والمجر وبولونيا وتشيكيا

---

(1) Vaner et autres, la Turquie en mouvement, p. 129.
(2) Eric Biegla, «Ankara becrispe ».**le figaro**, 22 novembre 2000, p. 5.
(3) Vaner, op. cit. p. 130.

(4) سمير صالحة، "مستقبل علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، **مرجع سابق**، ص. 67.

(1) محمد نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**"، (ط.1، بيروت ؛ الرياض: الريس للكتب والنشر، جانفي 1997)، ص.90.

وسلوفينيا وقبرص الجنوبية، أما المرحلة الثانية فتشمل تقويم مدى جاهزية خمس دول أخرى للعضوية، هي بلغاريا ورومانيا وليتوانيا ولاتفيا وسلوفاكيا.

واللافت إن تركيا لم تدرج على لائحة الانتظار في هاتين المجموعتين، ولم تنل حتى مجرد وعد بالت باحث معها في مرحلة لاحقة حول إمكان انضمامها للاتحاد الأوروبي. وكان رد فعل تركيا عنيفا جدا وتمثل في مقاطعة اجتماعات مجلس الشراكة وتجميد مشاركتها في كل الاجتماعات التي تعقدها، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تشارك تركيا في عضويتها، وإعلان خطوات لاتحاد فيدرالي مع قبرص الشمالية التركية[2].

وفي 9 ديسمبر 1999 صرح إسماعيل جيم (Ismail Cem) وزير الخارجية التركي لشعبه إن فرصة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي هي 50 سنة وان عدم ترشيح تركيا لن يكون نهاية الدنيا. وفي 11 ديسمبر 1999 عقدت قمة هلسنكي وفي يومها الأول اتخذ القرار التاريخي بان تركيا أصبحت رسميا دولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، وجاء القرار محملا بشروط مسبقة، وان رفضتها تركيا، كما أكد الرئيس الفرنسي الأسبق جاك شيراك لنظيره التركي سليمان ديميريل (Suleyman Demirel) إن قرار القمة لا يرتبط بأي شرط أسوة ببقية الدول المرشحة، وفي أول الأصداء بعد قرار هلسنكي رحب الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلنتون بالقرار مهنئا تركيا والاتحاد الأوروبي. وأعرب خافيير سولانا في أنقرة عن أمله في حل جميع المسائل العالقة بين الطرفين[3] وان تركيا حليف قوي لأوروبا وان الاتحاد الأوروبي قد فتح صفحة جديدة ومشرقة. وأكد على ذلك جونتر فيرهملون المسؤول عن ملف توسيع الاتحاد الأوروبي على انه لا يجب استصغار الموهبة التركية بتحقيق الإصلاحات اللازمة مؤكدا بان المفاوضات حول عضوية تركيا التامة للاتحاد سوف تبدأ من خلال الضوء الأخضر الذي تم إشعاله في هلسنكي[1].

وبالتالي يمكن التاريخ اعتبارا من قمة هلسنكي عام 1999 لبداية مرحلة الأوربة في تركيا، مع قبول الاتحاد الأوروبي تركيا (عضوا مرشحا) لانضمام إليه كانت هذه خطوة تاريخية وبخلاف ما قال له لاحقا فاليري جيسكار ديستان من أن تركيا ليست أوروبية، وعاصمتها تقع خارج أوروبا، فان قمة هلسنكي أقرت لأول مرة وفي بيان رسمي بـ "أوروبية" تركيا بمجرد قبولها "عضوا مرشحا"، بخلاف الرفض المطلق الذي وجه للمغرب، باعتباره يقع خارج القارة الأوروبية[2].

تم عادت معاهدة نيس 07-11 ديسمبر 2000 بمدينة نيس في فرنسا التي سجلت خطوة جديدة في التحضير لتوسيع الاتحاد الأوروبي لدول أوروبا الوسطى والشرقية والمتوسطية والبلطيقية، حيث تم التأكيد على إن تركيا دولة مرشحة

---

[2] أحمد داوود اوغلو، "العمق الاستراتيجي"، **مرجع سابق**، ص.548.

[3] محمد نور الدين، "75 عاما على الجمهورية في تركيا: نظرة عامة إلىاشكالية الاوربة"، **مرجع سابق**، ص. 88.

[1] محمد نور الدين، "خيارات تركيا". **مجلة شؤون الاوسط**، العدد 99، (سبتمبر 2000)، ص.4.

[2] Pierre Ménat, «**la relation franco-turque pendant la présidence française de l'UE**», la Turquie et l'Europe après la présidence française de l'union européenne, Paris, Ifri, décembre 2009, p.08.

للانضمام مع إرجاء المفاوضات حتى عام 2010[3]. فكانت منافسة 27 دولة وإعلان "لا يكن" «Laiken» في أواخر 2001التي ذكر بالإصلاحات المؤسساتية الجديدة في أوروبا. كل ذلك انفتح على مشروع التأسيس الأوروبي ثم معاهدة لشبونة التي وضعت الشروط الختامية لتوسيع جديد.

وفي قمة كوبنهاغن للاتحاد الأوروبي التي عقدت من 13 إلى 15ديسمبر 2002 تم التأكيد على المرحلة التاريخية لعملية التوسيع وعلى الانتهاء من مفاوضات الانضمام مع استونيا وليتونيا ولتوانيا والمجر وقبرص الموحدة ومالطا وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا وتشيكيا، ابتداء من عرضها على القمة الأوروبية لتوقيعها في 16 أفريل 2003 بأثينا. كما قررت قمة الاتحاد ترشيح تركيا وتأجيل بحث الملف التركي إلى 2004 وذلك بعد أن اعتمدت جملة من الإصلاحات السياسية والمدنية. وكانت أنقرة تطالب بتحديد موعد ثابت لانطلاق المفاوضات إلى ما قبل 2005، فتقرر في كوبنهاغن الالتزام بالخط الألماني الفرنسي الذي اصطدم بمحور يدعم الموقف التركي الأمريكي ضم إيطاليا وبريطانيا واليونان[4].

فكان دفتر شروط الانضمام "معايير كوبنهاغن" بمثابة شروط لأنقرة مثل غيرها من الدول المرشحة في الانضمام والمتمثلة في اعتماد دولة القانون والمؤسسات، الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تطبيق نظام اقتصاد سوق مرن والقدرة على تحمل ضغط المنافسة الداخلية للاتحاد الأوروبي، الذي بدوره يفرض صلاحية الدول المترشحة لتحمل الالتزامات وخاصة أهداف الاتحاد السياسية والاقتصادية والنقدية.

وهكذا أصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي 25 دولة، ورغم المعارضة النمساوية تم إقرار فتح باب المفاوضات لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2005. رغم تأكيد جوزي مانويل باروسو رئيس اللجنة الأوروبية إن تركيا لن تنضم قبل 15 سنة[1] فجر الرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان تصريحا مدويا في 8 نوفمبر 2002 عندما أعلن إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعني نهايته وأعطى إبعادا أخرى لها أصبح يعرف بالمسألة الكردية[2].

ومع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم، بدأت مسالة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي تهيمن على بقية جوانب علاقاتها الأوروبية. صحيح إن هذه المسألة ظلت لعقود طويلة –ترجع إلى الستينيات من القرن الماضي- تكتسي أهمية كبيرة في توجيه السياسة التركية، إلا أنها اكتسبت قوة دفع اكبر، وباتت على رأس أولويات السياسات الخارجية لحكومة العدالة والتنمية، وأضحت اغلب ديناميات العلاقات التركية الأوروبية مرهونة بمدى التقدم أو التعثر على طريق اكتساب هذه العضوية[3].

---

[3] محمد نور الدين، "تركيا الصيغة والدور" **مرجع سابق**، ص. 193.

[4] **Op.cit**, p.9.

[1] Tabet, **op. cit**, pp. 439-440.

[2] www.swissinfo.org "تركيا تحت المجهر الأوروبي" نوفمبر 2003

[3] ابراهيم البيومي، "جدلية الاستيعاب والاستنجاد"، في محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** ، (ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات 2010)، ص. 175.

والعملية لا تبدو سهلة بالنظر لمعايير كوبنهاغن التي تتضمن مجموعتين من الشروط: الأولى سياسية، والثانية اقتصادية، والفكرة المركزية في المجموعتين هي "الحرية". فأهم معايير كوبنهاغن السياسية:

1- إرساء أسس الديموقراطية النيابية.

2- بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد.

3- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.

4- احترام حقوق الأقليات ومنحها حرية الممارسة الثقافية وحق التعبير عن هويتها داخل إطار الدولة.

أما أهم ما في المعايير الاقتصادية فهو:

1- وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على نظام السوق.

2- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيف مع النظم المعمول بها في دول الاتحاد.

3- إصلاح المؤسسات والمرافق العامة بما يتفق مع المقاييس الموجودة في الاتحاد.

4- بناء سوق محلية قادرة على تحمل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.

5-مكافحة الفساد والرشوة في جهاز الدولة.

وبالنسبة للجانب الإجرائي للحصول على العضوية، فيبدأ بإفصاح الدولة الراغبة في العضوية عن إرادتها الواضحة في ذلك، ومن ثم فإنها تخضع للشروط والإجراءات التي نصت عليها معاهدة الاتحاد الأوروبي التي أيدها إعلان كوبنهاغن سنة 1993، حيث تنص المادة 49 من المعاهدة المؤسسة للاتحاد على ما يأتي:

ا) تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية توضح فيه ما إذا كانت الدولة المرشحة تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية والاقتصادية، وفي حال استجابت الدولة المرشحة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهليتها للانضمام.

ب) تعرض القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي حالة القبول، يصدر هذا المجلس قرار الضم بالإجماع، ويؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة إلى تعطيل القرار.

ج) يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي للتصويت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات.

د) لا يكون قرار قبول العضوية نافذا إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفقا لآليات التصديق على المعاهدات الدولية.

ومن الواضح إن الطلب التركي لا يزال –من الناحية الإجرائية– في بدايات الطريق، رغم مضي أكثر من عشرين عاما من تاريخ قمة لوكسمبورغ التي قررت في سنة 1997ان تركيا مؤهلة للتقدم بطلب لعضوية الاتحاد.

وتعتبر شروط ومعايير كوبنهاغن، فرصة تكشف في حالة تركيا تحديدا—وبخلاف حالات الدولة الأوروبية الأخرى— عن إن كل طرف يختبر نفسه، إلى جانب انه يختبر الطرف الأخر أيضا[1].

وبالرغم من ذلك قرر مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي الذي عقد في ديسمبر 2006 تجميد ثمانية فصول تفاوض، لان تركيا لم توسع اتفاقية الجمارك لتشمل كل الدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، والسبب المباشر يتمثل في أن تركيا رفضت أن تفتح موانئها البحرية أمام سفن القبارصة اليونانيين، ومطاراتها أمام طائراتهم[2].

ومنذ قمة هلسنكي لوزراء الاتحاد الأوروبي التي عقدت يومي 10-11 ديسمبر 1991 والتي تم فيها بالإجماع ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، دخلت أنقرة مرحلة إصلاحية مكثفة في طريق تنفيذ المعايير السياسية لكوبنهاغن، ومضت بشكل حثيث في إجراء مجموعة من الإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة في موضوع الملاءمة لمعايير كوبنهاغن السياسية[3]، إلا أن ذلك لم يفتح لها أبواب الغرب كما كانت تنتظر.

المبحث الثالث: أسباب رفض الاتحاد الأوروبي لتركيا

وترجع أسباب رفض الاتحاد الأوروبي للانضمام تركيا لها إلى عدة عوامل أبرزها:

المطلب لأول: التضخم السكاني

يقارب عدد سكان تركيا اليوم 78 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل بعد ثلاثين سنة إلى مئة مليون، وهذا الرقم المرتفع يثير قلق أوروبا، إذ ستكون مضطرة في حال انضمام تركيا إلى تقديم ضمانات عمل لجميع هؤلاء. ويتساءل السياسي التركي خلوف اوزدالغا: لماذا يجب على ألمانيا وفرنسا وبريطانيا أن تقدم ضمانات عمل لمئة مليون إنسان ؟ فيما يعتقد ايلهان تيكيللي ان قلق الجماعة الأوروبية من انعدام التوازن السكاني هذا يمكن أن يزول إذا ما انخفضت نسبة التكاثر في تركياإلى1.5 في المئة[1].

كما بلغت نسبة الأمية سنة 1996 نسبة17.7%. وقد خصص لقطاع التربية 3.3%من الناتج الداخلي الخام، كما يقدر عدد السكان العاملين بـ 29 مليون[2]. فقد شهدت تركيا انفجارا ديموغرافيا، وتضاعف عدد السكان في ربع القرن الأخيرة، كما انتقل عدد سكان المدن من38.4% سنة1970إلى61%سنة1994 من مجموع السكان[3].

---

[1] **مرجع سابق**، ص ص. 177-178.

[2] هيرمان، **مرجع سابق**، ص. 178.

[3] ناظم طورال، "**التحول الديموقراطي في تركيا**"، (ط.1، القاهرة: مركز المحروسة للنشر 2012)، ص. 184.

[1] نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، **مرجع سابق**، ص. 26.

[2] L'état du monde. (Paris, édition la découverte 1998). p. 259.

[3] Pierre Béchar, «pour une Géopolitique de la Turquie quand Europe franchit l'Egée». **Géopolitique**. N°69 (avril 2000), pp. 14-24, p. 23.

ويعيش ملايين الأتراك في أوروبا الموحدة، وخاصة في ألمانيا، فرنسا، وبلجيكا فقد تطورت مجموعة تركية هامة في أوروبا الغربية، ويعيش ثلثي هذه المجموعة في ألمانيا، حيث يقدر عددهم بـ 2 مليون نسمة، وهم يعانون من مشاكل الاندماج الناتجة عن تسييس الدين كوسيلة للتمييز الاجتماعي من جهة، وعدم كفاية هياكل الاستقبال من جهة أخرى، وتتميز هذه الجالية بالحركية والنشاط، حيث يوجد في ألمانيا أكثر من 35000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مستغلة من طرف الأتراك الذي خلقوا أكثر من 175الف منصب شغل[4].

وبسب ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا عام 1994الذي إلى4 ملايين خصوصا بعد توحيد الألمانيتين، أصبح الأتراك هدفا مفضلا لحملات الكراهية، ضد الأجانب، كما في دول أوروبية أخرى فضلا عن أسباب سياسية تتعلق بالتنافس بين البلدين في البلقان[5].

فألمانيا التي تستقبل اكبر جالية تركية في أوروبا تربطها علاقات تاريخية بالدولة العثمانية، حيث كان أول سفير تركي في برلين "أحمد رازين أفندي" سنة 1554، كما تحاول تركيا رسم سياسات على أساس أهمية جاليتها في أوروبا الغربية، وتأثير ذلك في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، والهدف هو خلق مجموعة تركية مندمجة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأوروبا الغربية ولكن مع احتفاظها بروابط مميزة مع دولتها الأصلية، خاصة بفضل وسائل الإعلام، حيث تعتبر حلقة الوصل بين تركيا وجاليتها في أوروبا[1].

وتبقى المشكلة الأساسية هو التخوف من الهجرة الجماعية خاصة في المناطق الأقل تنمية في الشرق، إضافة إلى أن التنوع الديني والثقافي والاثني له دور في خريطة توزيع السكان في تركيا[2].

كما أن عدد السكان الذي قد يصل إلى90 مليون نسمة في سنة 2020 قد يؤدي إلى لعب دور على مستوى البرلمان الأوروبي إذ قد يتجاوز عدد الأصوات ألمانيا في مجلس وزراء الاتحاد، إذ أعطت معاهدة نيس الحق في "مضاعفة الأغلبية المتكافئة" والقانون الأساسي احكم باتفاقية حول مستقبل أوروبا وأعطى امتيازات للدول الأكثر سكانا"[1].

وبما أن تركيا هي البلد الأكثر كثافة سكانية بين دول الاتحاد، سيكون لها ثقل سياسي يوازي كثافتها السكانية في البرلمان واللجان الأخرى، ويفوق الثقل الذي تتمتع به الآن كل من ألمانيا وفرنسا فضلا عن ذلك سيكون أمام الأتراك حرية

---

[4] Vaner, la Turquie en mouvement, **op. cit**, p. 133.

[5] ملتييم بستانجي، "كيف تتشكل سياسة ألمانيا حيال تركيا "**مجلة نقطة**، العدد 21، 833، (25 جانفي 1995).

[1] Jean-Paul Picoper, «l'Allemagne, tête de pont de la Turquie en Europe», **Géopolitique**, N°69, (avril 2000), pp. 42-47.

[2] Ibrahim Tabet, **op. cit**, p. 440.

[3] Ibrahim Tabet, **Ibid**, p. 441.

التنقل والإقامة، ما يرجح "احتلال" ما لا يقل عن عشرة ملايين تركي أوروبا خلال نهاية القرن الواحد العشرين، الأمر الذي يفاقم بصورة حادة مشكلة البطالة الموجودة أصلا في دول الاتحاد[4].

المطلب الثاني: الاختلاف الحضاري والتباين الثقافي

تكشف المقاربة التاريخية للحضارات عميقة الجذور عن أن الاتحاد الأوروبي هو في الحقيقة محصلة ردود فعل تقليدية–جديدة للحضارة الغربية، فعندما تقترب الحضارات من خواتيم حقبة هيمنتها، وعندما تبدأ في التعرض لإهتزازات في توازناتها الداخلية المرتبطة بألياتها القيمية، تنكفئ على داخلها أكثر من مواصلة انفتاحها العالمي، وتتجه نحو الانغلاق على رقعتها الجغرافية المركزية، ويمثل سعي الاتحاد الأوروبي للتوسع نحو أوروبا الشرقية، وإصراره عدم منح تركيا العضوية الكاملة نمطا من أنماط هذا الانكفاء على الذات[5].

فالحضارة الأوروبية التي تمتد جذورها إلى الإرث اليوناني الروماني المسيحي، ما كانت لتقبل بالتزاوج مع تركيا ذات السبعين مليون مسلم، والتي لا يزال ماضيها العثماني يطارد الغرب منذ إجهازها على الإمبراطورية الرومانية الشرقية عام 1453، ثم محاصرتها لفيينا عام 1793[1].

وكان الاتحاد الأوروبي قد ناقش في نهاية عقد الثمانينيات مسالة الانفتاح على المجتمعات ذات المرجعيات الحضارية المختلفة، مثل تركيا والشمال الإفريقي، وانتهى إلى تبني إستراتيجية توسعية تعطي الأولوية للمورثات الرومانية –الجرمانية الأوروبية المقدسة.

وسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا، التي يعتقد بأنها تنتمي إلى إقليم حضاري مختلف ثقافيا وتاريخيا، هي نتاج رد فعل تقليدي – جديد للحضارة الغربية. والحقيقة أن أوروبا بذهنيتها هذه تنغلق على نفسها، فيما تتصور أنها تتوسع داخل محيطها القاري[2].

ورغم الخطوات التحديثية في تركيا المعاصرة، على أهميتها، لا تلغي واقع أن تركيا بلد مسلم وله وشائج قربى ومصير طبيعية مع محيطه الإسلامي، إلى ذلك فان التباين التركي–الأوروبي اتسم لمئات السنين بطابع دموي، وان هذه العداوة ما زالت تظهر من حين إلى آخر عبر سلسلة من الأحداث الكبيرة أخرها (في أواخر الثمانينيات) محاولة السلطات البلغارية (السلافية) فرض الطابع البلغاري على مليون ونصف مليون تركي يعيشون في بلغاريا منذ مئات السنين.

---

[4] نور الدين، "75 عاما على الجمهورية التركية"، **مرجع سابق**، ص. 91.

[5] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص. 570.

[1] بشير عبد الفتاح، "تركيا: خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي". **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، (جانفي 2006). ص. 191.

[2] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص. 571.

كما أن السياسة اليونانية القائمة على تهجير الأتراك في تراقيا الغربية (شمال غرب اليونان) وإلغاء أي اثر لهم، ما زالت مستمرة إلى الآن، إضافة إلى تفاقم النزعة العنصرية المعادية للأجانب ولاسيما الأتراك منهم، في كثير من الدول الأوروبية، وعلى وجه الخصوص ألمانيا.

وتريد أوروبا تأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينيا وفكريا واقتصاديا، ويعرف المسؤولون الأتراك أن أوروبا التي لا تقول الآن "لا" نهائية لجهة الانضمام التركي وتقرنها بجملة شروط، لن تقول "نعم" كاملة، على الأقل في العقود القليلة المقبلة، ويقول الصحافي والكاتب التركي موسى عنتر "عاداتنا وثقافاتنا مختلفة، وهم (الأوروبيون) لا يريدوننا"[3].

والاتحاد الأوروبي ليس سوى مشروعا يستهدف إعادة توحيد هذا الميراث بأدوات اقتصادية وسياسية بدلا من الوسائل العسكرية، ويعكس هذا المنطق أيضا ذلك التمييز بين الدول التي يراد لها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فأربع من الدول الست الأولى (المجر، بولونيا، سلوفينيا والتشيك) تدخل ضمن المجال التاريخي لهذا الميراث، وبانضمامها تكون عملية إعادة جمع الميراث الروماني–الجرماني المقدس قد أنجزت[1].

وتعكس مواقف الاتحاد الأوروبي خيبة أمل كبيرة لدى النخبة الأتاتوركية العلمانية التي ارتضت القطيعة مع الماضي الإسلامي لتركيا ومع محيطها الإسلامي الحالي من اجل الدخول في "المستقبل" الحضاري الأوروبي، وعلى رغم مرور 75 عاما على التجربة التغريبية لتركيا، يجد "الكماليون" أنهم ما زالوا خارج النادي الأوروبي وبعيدا عن الحلم الذي طالما تطلعوا إليه. وبدورهم يرى الإسلاميون أن أوروبا ترفض تركيا لأنها دولة يشكل المسلمون فيها نحو 98% من مجموع السكان ، ويصفون الاتحاد بأنه زاد للمسيحيين فقط.

كثيرة هي العبارات والآراء التي ترد على لسان مفكرين وساسة أوروبيين، إذ تعكس الاختلاف الحضاري والثقافي والديني بين أوروبا وتركيا. لكن اللقاء الذي عقدته الأحزاب الديموقراطية، المسيحية في دول الاتحاد الأوروبي في الرابع من مارس 1997 كان محطة بارزة، بل لعلها حاسمة في قطع دابر الشك وتبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وما يضفي على الاجتماع والبيان الذي صدر عنه أهمية مضاعفة، أن سبعة من رؤساء الأحزاب الديمقراطية المسيحية التي شاركت في الاجتماع هم في مقام رؤساء حكومات بلادهم (بلجيكا وإسبانيا ولوكسمبورغ وايرلندا ونائب رئيس حكومة النمسا) فضلا عن مشاركة رئيس اللجنة الأوروبية ورئيس البرلمان الأوروبي.

وجاء في البيان أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي غير ممكن في المدى القريب ولا في المدى البعيد، لأن أوروبا الآن في مرحلة "تطوير مشروعها الحضاري"وجاء تصريح الرئيس العام للأحزاب الديموقراطية المسيحية، وهو رئيس وزراء بلجيكا

---

[3] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، **مرجع سابق**، ص. 26.

[1] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص. 571.

السابق وبلفريد مارتينز، بعد انتهاء الاجتماع مباشرة ليضع النقاط على الحروف: "نحن نؤيد تعاونا مكثفا جدا مع تركيا، ولكن مشروع أوروبا هو مشروع حضاري". وكذلك فعل الرئيس السابق للحكومة البلجيكية ليوتيند يمانز عندما قال "يوجد إختلاف حضاري بين تركيا وأوروبا"[2].

وفي السياق نفسه، كان الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران قد أعلن صراحة أن أوروبا لا يمكن أن تقبل بوجود دولة إسلامية مستقلة داخل القارة، في إشارة منه للبوسنة والهرسك وكذا تركيا الزاحفة بقوة نحو عضوية الاتحاد الأوروبي الذي طالما عكف مهندس دستوره الخاص –الرئيس الفرنسي الأسبق جيسكار ديستان– على العمل من أجل اعتماد المسيحية كدين رسمي للاتحاد.

ويتوجس الأوروبيون اليوم من أن يمثل انضمام تركيا إلى الاتحاد تعزيزا لقرابة 25 مليون مسلم يقطنون دول أوروبا حاليا، وتوطئة لغزو المسيحية الأوروبية مجددا بآليات وأسلحة القرن الحادي والعشرين الناعمة، وهو التوجس الذي يمكن من خلاله فهم انطلاق تظاهرات حاشدة في فيينا إبان انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل لبحث إمكانية تدشين المفاوضات مع أنقرة حاملة لافتات ومطلقة شعارات تندد بانضمام تركيا للاتحاد، الأمر الذي يؤكد عدم تناسي النمساويين محاصرة الأتراك العثمانيين لبلادهم قبل أربعة قرون، وهو ما انعكس على موقف فيينا الرسمي من مسالة انضمام تركيا، حيث رفضت حصول الأتراك على العضوية الكاملة وأبدت قبولا لفكرة الشراكة المميزة. ولم يتزحزح الموقف الرسمي للنمسا عن هذا الطرح إلا بعد ضغوط بريطانية مصحوبة بتعهدات تضمن إطالة أمد المفاوضات مع تركيا إلى أقصى مدى ممكن[1].

وفي هذا الإطار بات صراع الثقافات يشكل أكثر خطورة من أي مواجهة سياسية–عسكرية بين الأمم. حيث أظهر سبر آراء لهيئة الإذاعة البريطانية أنجز في27 دولة حول تصادم محتمل للحضارات أن الأغلبية (56%) يعتقدون انه يمكن التحذير من صراع بين الإسلام والغرب، بينما28% يشعرون أن الصراع لا يمكن تجنبه، وهذا ما يؤكده تقرير نشرته الأمانة العامة للأمم المتحدة حول "مشروع تحالف الحضارات" فالشعوب تتقاطع في فكرة هي بالأساس سياسية قابلة للنقاش والاختلاف وليست دينية تمثل أسباب الصراع، وعليه يصبح من الضروري إيجاد أرضية قوية من المجتمع الدولي للحوار وتعايش ما بين الثقافات والحضارات والأديان وبالتالي تحقيق الرفاهية والديموقراطية تبعا لقدرات الدول على تجنب الصراع الحضاري لأنه قد يؤدي إلى حروب أهلية في الغرب بأكمله.

فهل يمكن مواجهة الإسلام بعنف كجزء من صراع الحضارات (عدد المسلمين في فرنسا6مليون في ألمانيا 4 مليون مسلم في بريطانيا1.5 مليون نسمة) بدون إتلاف الديموقراطية والرفاهية في هذه الدول؟[2].

---

[2] محمد نور الدين، "75 عاما على الجمهورية في تركيا"، **مرجع سابق**، ص. 94.

[1] بشير عبد الفتاح، "تركيا: خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي"، **مرجع سابق**، ص. 191.

[2] Ihsan Dagi, «**Turkey between democracy and militarism**», Ankara orient,(2nd edition 2011), pp 214-216.

المطلب الثالث: النزاع التركي–اليوناني والمسألة القبرصية (الخلاف حول بحر إيجه

تقع قبرص على بوابة العالم العربي في شرق البحر الأبيض المتوسط، منقسمة على ذاتها تشهد صراعا أساسيا عقائديا مريرا بين القبارصة اليونانيين الأرثوذكس ويمثلون 78%من عدد سكان الجزيرة البالغ عددهم 700الف نسمة ويقطنون جنوب الجزيرة المزدهرة، أما القبارصة الأتراك فيقيمون في الشمال على مساحة تعادل 38%من إجمالي مساحة الجزيرة[3].

ينسب كثير من المراقبين إلى العامل اليوناني دورا أساسيا في عرقلة الانضمام التركي إلى المجموعة الأوروبية، إذ يحق لأثينا استخدام حق "الفيتو" ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه، وهذا ما تمارسه اليونان فعلا تجاه العديد من القضايا المتعلقة بتركيا، علما أن نقاط النزاع الراهنة بين اليونان وتركيا متعددة، وأبرزها الجرف القاري في بحر ايجه والخلاف على سبل تسوية المسألة القبرصية والقمع اليوناني لأتراك اليونان. وبين هذه المشكلات الثلاث تعد المسألة القبرصية المعضلة الأهم التي يحول إستمرارها دون تحسين العلاقات بين تركيا واليونان. وهذا ما تؤكده التصريحات اليونانية، ومنها ما أعلنه رئيس الحكومة قسطنطين ميتسوتاكيس عن تعذر حصول أي تقارب مع تركيا قبل حل المشكلة القبرصية[1].

هذه النظرة المتشائمة جدا تلتقي مع أراء قطاع كبير من النخبة التركية يرى أن التطرف القومي والنزعة الدينية لدى اليونانيين هما العاملان الأكثر أهمية واللذان يتحكمان بمسار السياسة الخارجية اليونانية.

ولهذا التوجه اليوناني جذوره التاريخية التي تعود إلى عام 1453 عندما دخل السلطان محمد الثاني (الفاتح) القسطنطينية، وما كان قد سبق ذلك وتلاه من استكمال السيطرة على كامل اليونان، وخصوصا احتلال مدينة أثينا عام 1456* وقد خضع اليونانيون للسيطرة العثمانية حتى عام 1828 عندما انتزعوا استقلالهم عن الباب العالي بمساعدة أساسية ومباشرة من جميع الدول الأوروبية، رغم الخلافات التي كانت تباعد بين هذه الدول، ومنذ تلك السنة ما فتئ عمال يونانيون يعدون جميع أراضي بيزنطة القديمة ، الواقعة تحت سيادة الجمهورية التركية، أراضي محتلة في حين تؤلف الأراضي البيزنطية من أراضي الدول الأوروبية الأخرى، بل حاول اليونانيون بعد الحرب العالمية الأولى، عقب هزيمة الدولة العثمانية، استعادة الأراضي المحتلة بالقوة، فغزوا شواطئ تركيا الغربية في بحر ايجه واحتلوا مساحات واسعة من الأراضي التركية ولاسيما إزمير وضواحيها إلا أن مصطفى كمال ورفاقه استطاعوا دحر المهاجمين واستعادة السيادة[2].

---

[3] خالد عبد العظيم،"قبرص بين دواعي الإستراتيجية وضرورات الاقتصاد". **السياسة الدولية**،العدد 148، أفريل 2002، المجلد 38، ص. 138.

[1] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات"، **مرجع سابق**، ص. 27.

* واستطاع السلاطين العثمانيون فرض سيطرتهم على منطقة قبرص وجنوب المتوسط، حيث أصبح بحر ايجه والجزر الأهلة بالسكان ذوي الأصول اليونانية تحت السيطرة العثمانية، بعد دخول الأتراك قبرص سنة 1571. ورغم منح اليونانيين حرية القيادة، في إطار قواعد الدين الإسلامي (أهل الذمة) برزت روح وطنية جديدة سميت بالهيلينية. الهيلينية تعني العودة إلى الأصول الإغريقية وتمجيد التراث والتقاليد الإغريقية.

[2] Jean-Marie, **Géopolitique de la méditerranée**. (Paris: édition publisud. 1988). p. 109.

وكما خضعت قبرص للسيطرة العثمانية لمدة ثلاثة قرون، أصبحت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية سنة 1878 تحت السيطرة البريطانية فحول القبارصة اليونانيين الاتحاد مع اليونان ضمن حركة أطلق عليها اسم "اينوسيس"- L'enosis- هذه الخطوة عارضها القبارصة الأتراك المؤيدين من طرف تركيا المدركة لمخاطر هذا الاتحاد الذي يعني استكمال حلقات حصار الجزر اليونانية لشواطئ تركيا الجنوبية والغربية، ومن ثم تحكم اليونان بمداخل بحر إيجه المؤدية إلى مضيقي الدردنيل والبوسفور، وجميع الموانئ التركية من اسطنبول غربا حتى الإسكندرونة شرقا[1].

وبموجب معاهدة سيفر سنة 1920 ومعاهدة لوزان عام 1923، تخلت الدولة العثمانية عن كامل حقوقها في الجزيرة.

ومع اندلاع الحرب في البلقان (1912-1913)، استطاعت اليونان إلحاق جل الجزر في بحر إيجه وجزيرة كريت إلى سيادتها، وقد أدى دخول تركيا الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول المحور إلى اقتطاع أجزاء كبيرة منها خاصة "تراقيا الغربية"، لكن المقاومة التركية بقيادة كمال أتاتورك ورفضه بنود اتفاقية سيفر، جعل اليونان تتخلى عن مناطق مثل "تراقيا الشرقية" ومنافذ مضيق البوسفور ومطالبة القبارصة اليونان بإلحاق قبرص باليونان او «Enosis»، وظهرت المنظمة الوطنية للمقاتلين القبارصة (EOKA)، لمقاومة الاحتلال البريطاني، والتي قادها منذ الخمسينيات البطريرك الارثودكسي ماكاريوس(Makarios) في حين كان مطلب القبارصة الأتراك هو تقسيم الجزيرة وإلحاق الشمال بتركيا[2]. وتحقق استقلال الجزيرة من السيطرة البريطانية في 1960، حسب اتفاقية زوريخ ولندن عام 1959 في إطار دولة مستقلة ثنائية الطوائف، واحتفظت بريطانيا بقاعدتين عسكريتين في قبرص، أما الحكم فيكون ثنائيا، بحيث يكون الرئيس يونانيا الأسقف مكاريوس،ونائب الرئيس قبرصي تركي، فاضل موتثول،له حق الفيتو على قرارات الرئيس، وللطائفة التركية نسبة 20%في الإدارة و40%في الجيش. ولكن هذا الوضع لم يلق قبولا من القبارصة اليونان لأنهم يمثلون أغلبية مطلقة من الناحية الديموغرافية، 80%، وظلت موضع خلاف ونزاع بين تركيا واليونان لأسباب تتعلق بالدور الإقليمي لكل منهما[3].

وتعقدت المشكلة مع محاولة الرئيس مكاريوس تعديل دستور 1963 من أجل تغيير الوضع القائم، مما أدى إلى انسحاب الجانب التركي من الحكومة، حيث قامت مواجهات بين الطرفين، أدت إلى قمع القبارصة الأتراك وأعمال عنف قامت بها ميليشيات قبرصية يونانية مدعومة من الدولة. وفر الأتراك إلى الجزء الشمالي من الجزيرة، تحت حماية القوات التركية وطرد القبارصة اليونان إلى الطرف الآخر، واتجهوا إلى التعامل مع القبارصة الأتراك باعتبارهم أقلية عرقية ودينية، لا

---

(1) عبد الرحمن عبد شاطر، "سياسة تركيا البلقانية ما بعد الحرب الباردة 1991-2001، **دراسات إقليمية**، العدد 8، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2010، ص.13.

(2) Jean-Marie Crouzatier. op. cit, p. 110.

(3) باسل محمد، "قبرص ماساة المسلمين بالبحر"، **منار الاسلام**، العدد 05، (فيفري 1984)، ص. 46.

بصفتهم شركاء في الوطن[4]. وعلى ضوء هذه التطورات اصدر مجلس الأمن الدولي في 4 مارس 1964، القرار رقم (186) الذي أوصى بإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (UNFICYP) والتي بدأت العمل في 27 من مارس 1964، ولا تزال تمارس مهامها حتى يومنا الحالي.

وتعقدت المشكلة أكثر بدخول القوات العسكرية التركية عام 1974 واحتلت القسم الشمالي الذي يمثل نحو 40% من مساحة الجزيرة بينما لا يتعدى عدد القبارصة الأتراك 20% من مجموع السكان مقابل توفره على 70% من الموارد الطبيعية، "وهذا السبب المباشر لاجتياح القوات التركية الجزء الشمالي من قبرص". وفي الجزء الجنوبي حدث انقلاب عسكري في15 جويلية 1974 بدعم وتوجيه من المجلس العسكري الذي كان يحكم أثينا، وترافق الانقلاب مع مجازر واسعة ارتكبت بحق المجموعة القبرصية التركية وتتالت الدعوات لتوحيد قبرص مع اليونان.

وفي 15 نوفمبر 1983اعلن القبارصة الأتراك استقلال جمهورية شمال قبرص التركية من طرف راوؤل دانكطاش تأكيدا لتقسيم الجزيرة وفشل المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولم يعترف أحد بهذا الاستقلال سوى تركيا بل إن مجلس الأمن الدولي أصدر القرار رقم 541الذي اعتبر الجمهورية الجديدة غير شرعية[1].

ولم يسجل أي تقدم في المفاوضات بين اليونان وتركيا بسبب تصلب المواقف، فبالنسبة لليونان ترى ضرورة أن تكون قبرص دولة مستقلة ذات سيادة ويسوى المشكل عن طريق الأمم المتحدة، أما تركيا فترى أن قبرص يجب أن تكون دولة فيدرالية ويتم حل المسألة بالحوار وليس عن طريق الأمم المتحدة[2]. وتعتبر أنقرة قبرص حجر الزاوية في أمن الجناح الجنوبي لتركيا وعنصرا مفتاحا في عملية الدفاع عن جنوب الأناضول، ويشتمل هذا على أمن حركة النفط من خليج الاسكندرون بعد الاستئناف الكامل لضخ النفط عبر خطي الأنابيب الممتدة من العراق إلى تركيا أو بعد التدفق النفطي الجديد على شاطئ تركيا المتوسطي من حوض القزوين[3].

وبذلك حققت تركيا ما كانت تطمح إليه، فقبرص قريبة من شواطئ الأناضول، وموقعها قبالة الموانئ العسكرية التركية يشكل تهديدا للسياسة البحرية التركية، كما أن إمكانية ارتباط قبرص باليونان يؤدي إلى تطويق السواحل التركية بمجموعة جزر كلها يونانية، ويمنع عنها المنفذ للبحر لأبيض المتوسط[4].

---

(4) Sabetay Varol, «la Turquie et les chypriotes turcs», **Outre-terre.** N°10,2005/1. Pp. 477-480.
(1) Vaner et autres, la Turquie en mouvement, **op. cit**, p. 106.
(2) Hasan Basri Elmas, **op. cit**, p. 143.
(3) هاينتس كرام، **مرجع سابق**، ص. 300.
(4) Marie-Pierre Richard, «la question chypriote dans la politique étrangère de la Turquie», **le trimestre du monde**. 4ème trimestre (1996). pp. 101-105.

لعل العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى تصليب الموقف التركي من قبرص منذ أوائل التسعينيات هو سياسة الاتحاد الأوروبي في الجزيرة، ففي3 جويلية 1990، تقدمت حكومة الجمهورية القبرصية بطلب للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، فأثارت احتجاجا فوريا لدى تركيا كما لدى قادة القبارصة الأتراك، الذين رأواأن مثل هذا التصرف كان تصرفا غير دستوري وغير مشروع بموجب اتفاقيات زيوريخ–لندن، التي لا تسمح بأي اتحاد بين قبرص ودولة أخرى.وبالموازاة كان تحرك القبارصة اليونانيين مساويا للمطالبة بالوحدة مع اليونان عبر الاتحاد الأوروبي.

تكرر الاحتجاج التركي في سنة 1993، حين أعلن الاتحاد الأوروبي عن أهلية قبرص المبدئية للعضوية، وفي هذه الأثناء أرادت بروكسل تقويم جهود كل من الجاليتين القبرصيتين الرامية إلى التوصل إلى حل لمشكلة تقسيم الجزيرة برعاية أمين عام الأمم المتحدة. وتحت تأثير ضغوط الحكومة اليونانية، اتخذ اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في جوان 1994، قرارا قضى بأن المرحلة التالية من توسيع الاتحاد سوف تشمل قبرص ومالطا. وقام الاتحاد بحرمان تركيا من حق الاعتراض على أي عنصر من عناصر سياسة التوسيع [1].

ولكن في أواخر 2003بدأتالوساطة الأممية الممثلة بشخص الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان خاصة قبل انضمام قبرص للاتحاد الأوروبي بصورة رسمية في ماي 2004 وعليه سعى عنان إلى توحيد المواقف بين الرئيسين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني، إلا أن دنكتاش رفض فكرة الدولة المستقلة مؤكدا على ضرورة تحقيق دولة فيدرالية. ومع ذلك اعتبرت الأمم المتحدة في 19 مارس 2004أن المفاوضات ستستمر معه أو دونه لحل الخلاق القبرصي قبل الدخول الرسمي لقبرص إلى الاتحاد الأوروبي وبالتحضير لانتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة التي ترعى المسألة القبرصية على أساس شرعي وقانوني وعادل بين تركيا واليونان.

وفي ضوء الخلافات التاريخية والجغرافية والسياسية الراهنة بين تركيا واليونان فإن اليونان من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي يحق لها استخدام "الفيتو" في المجلس الأوروبي. وهو ما يشكل إحدى أهم العقبات الأكثر تعقيدا أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي[2].

وتعتبر اليونان وسيلة الضغط الدبلوماسية لوقف أي قرار إمداد بالمساعدات الأوروبية لتركيا مما أثار غضب أنقرة، خاصة بعد قرار رفض الترشيح التركي في لوكسمبورغ عام1997، حيث انتظرت اليونان تنازلات من الجانب التركي، لكن الوضع كان معاكسا خاصة بوصول إسلاميين إلى الحكم بقيادة حزب العدالة والتنمية في تركيا، حيث تخوفت الدول

---

[1] كرامر، **مرجع سابق**، ص.ص. 304–305.

[2] Hasan Basri Elmas, **op. cit**, p. 154.

الأوروبية من توجه تركيا نحو الفضاء الإسلامي–العربي–الآسيوي وأشهرت اليونان الفيتو ضد المعونة الأوروبية المقدمة ضمن برنامج يهدف إلى منح 3.4 مليار دولار إلى الدول المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[1].

وقد وقف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ضد تصعيد النزاع بين الطرفين، بل إن العلاقات التركية اليونانية شهدت تقاربا بعد زلزال أوت 1999الذي ضرب تركيا وسحبت اليونان معارضتها لترشح أنقرة رسميا في قمة هلسنكي في ديسمبر 1999 مقابل سحب تركيا معارضتها على انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي والتي تم قبول ترشحها أيضا، ورغم استفادة تركيا واليونان من مشروع أنابيب البترول الممتدة من أذربيجان وبحر قزوين لتصل إلى موانئ تركيا واليونان للتصدير، وهذا من شأنه أن يقرب البلدين من التسوية السلمية للمشاكل العالقة.

إن التقارب الذي شهدته العلاقات التركية اليونانية بعد الزلزال الذي شهدته تركيا وقيام وزير الخارجية اليوناني بزيارة إلى أنقرة للتفاوض حول تقسيم مياه وموارد بحر ايجه وإبرام عدة اتفاقيات ثنائية، سرعان ما شهد تدهورا في العلاقات في أواخر أكتوبر 2000اثناء العمليات المشتركة تحت قيادة حلف الشمال الأطلسي حين أمرت هيئة الأركان التركية طائراتها المطاردة باعتراض الطائرات اليونانية التي اتهمتها بالتحليق فوق جزر تابعة لها من المفترض أنها منزوعة السلاح[2].

المشكلة القبرصية شكلت أيضا اختبارا للاتحاد الأوروبي، ففي الوقت الذي نادى فيه بضرورة الوحدة بين طرفي قبرص لقبول عضويتها في الاتحاد، وطلب مساندة تركيا لإقناع القبارصة الأتراك لقبول وحدة الجزيرة في الاستفتاء الذي جرى في أفريل 2004، شكلت نتيجة الاستفتاء صدمة لأوروبا لأن القبارصة اليونانيين هم الذين رفضوا الوحدة بينما قبل القبارصة الأتراك بنسبة كبيرة. وفي الوقت الذي كانت تركيا تنتظر أن يقوم الأوروبيون بمعاقبة قبرص اليونانية كافأتها في النهاية بمنحها العضوية الكاملة، وفي نفس الوقت أحكمت حصارها وحظرها على القبارصة الأتراك.

إن اليونان ترى في تقسيم قبرص تأكيدا على إستراتيجية تسمح بتقدم الهيمنة التركية على حسابها، فقبرص بالنسبة لتركيا ليست فقط وسيلة أو ورقة دبلوماسية تستعملها للمساومة في إطار علاقاتها مع المجتمع الدولي، فهي مسالة ذات أولوية وطنية، تدخل ضمن رؤيتها للشعوب التركية التي أجبرتها الحدود المفروضة عليها أن تكون خارج أراضيها[3].

ويعتبر أقدم ملفات الخلاف بين اليونان وتركيا ومنشأه يعود إلى الاتفاقيات والمعاهدات التي رسمت الحدود البحرية بينها ولم تستطع أن تكون مرجعية قانونية وسياسية لحل الخلاف رغم وجودهما في حلف واحد "الأطلسي" ومن أهم هذه الاتفاقيات والمعاهدات:

---

(1) Nicholas Yatromonalakis: «**Greece survery . South East Europeen fact**».Book and survey 1996-1997, (Athens Hellenic resources institute, 1997), p.188-195.

(2) Eric Biegla, «Ankara en colère contre l'UE», **le figaro**, 22nov 2000.

(3) أبي يونس الكسندر "العلاقات الحائرة بين تركيا والاتحاد الأوروبي"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 77، (لبنان، جويلية 2011)، ص. 47.

ا– معاهدة لوزان التي وقعت في 24 جويلية 1932 ورسمت الحدود التركية اليونانية.
ب– اتفاق 4اكتوبر 1932 بين إيطاليا وتركيا ويحدد أوضاع مجموعة جزر الدوديكانيز (12 جزيرة).
ج– معاهدة باريس الموقعة في 4 فيفري 1947 بين إيطاليا واليونان بشان أرخبيل الدوديكانيز.
د–اتفاق القانون البحري عام 1982 والذي يحدد عرض المياه الإقليمية لكل دولة بـ 12ميلا[1].

ويحتل بحر إيجه مساحة تقدر بـ 240 ألف كم^2، ويتكون من مجموعات أرخبيلية تحتوي على مئات الجزر، واغلب هذه الجزر يونانية وفقا لما حددته إتفاقية لوزان، إلا أن هناك قضايا لم تفصل فيها هذه الاتفاقية والتي أحياها النزاع في قبرص[2].

وقد تفجر الخلاف اليوناني–التركي حول المياه الإقليمية بعد ما صادق البرلمان اليوناني كل معاهدة الأمم المتحدة حول قانون 31 في ماي 1995، حيث يسمح الاتفاق لأثينا ببسط سيطرتها على12 ميلا من المياه الإقليمية في بحر إيجه. وتعتقد أثينا بموجب هذه الاتفاقية أن أبا من الجزر 2800 الموجودة في بحر ايجه يقع تحت سيطرتها وإذا مدت مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلا يصبح 72%(حاليا 44%)من بحر إيجه تحت سيادتها مقابل 9% (حاليا 8%) لتركيا و19 %(حاليا 48%) ضمن المياه الدولية، وبالتالي يتحول بحر إيجه من بحر مفتوح كما هو حاله الآن إلى بحيرة يونانية. ويترتب على ذلك، ما عدا الساحل الجنوبي،إغلاق منفذ تركيا على البحر المتوسط، لذلك ترفض أنقرة تطبيق القانون البحري لعام 1982 على مياه بحر إيجه، وتعتبر أن لمياه هذا البحر أوضاعا خاصة. وفي مواجهة الطموح اليوناني تهدد تركيا من خلال مناورات جيشها في محيط الجزر كتعبير عن التحدي والاستعداد للمواجهة العسكرية في كل لحظة إذا مدت اليونان سيطرتها 12ميلا في بحر إيجه.

أما الخلاف الثاني فيتعلق بمسألة استغلال الجرف القاري، خاصة مع احتمال وجود ثروات نفطية في القاع، ويكمن الخلاف في انطلاق اليونان من المفهوم العام الموافق للقانون الدولي، الذي يضمن لليونان الجزء الأكبر من الجرف القاري، وكذا حقوق استغلال الثروات في قاع البحر إلى عمق 200 متر، أما تركيا فتدعم فكرة الظروف الخاصة التي جاءت في اتفاقية جنيف لقانون 1958، حيث تعتبر أن الجرف القاري هو امتداد جغرافي للأناضول، حيث أعطت تركيا تراخيص للتنقيب عن البترول في مناطق متنازع عليها في الجرف القاري. ومن هذا المنظور، فإن الجرف القاري يصل جغرافيا إلى أبعد من 500 جزيرة يونانية[1].

---

[1] لطفي منال، "العلاقات التركية اليونانية وتحولات المصالح الإستراتيجية"، **السياسة الدولية**، العدد 140افريل 2002، ص. 147.
[2] Dictionnaire Géopolitique. op. cit, p. 548.
[1] Henri Françoise, «**la tension Gréco-Turque en mer Egée**», **défense nationale**. (Novembre 1995), pp. 117-122, p.118.

أما الخلاف الثالث فيخص الفضاء الجوي، حيث تطالب اليونان تمديد فضاءها الجوي من 6 أميال إلى10أميالإلاأن أنقرة لا تعترف إلا بمنطقة 6 أميال وترفض المطلب اليوناني، بينما تقوم طائراتها العسكرية باختراق المجال الجوي المتنازع عليه بصفة دائمة. وقد كان لهذه المشاكل دور كبير في توتر الوضع بين البلدين، ففي جانفي 1996 حدثت مناوشات بين تركيا واليونان كادت أن تنقلب إلى حرب بحرية بينهما حول الجزيرة الصغيرة إيميا (Imia) الموجودة بينأليموس (alymmos) اليونانية والساحل التركي، حيث أنزلت القوات التركية علما يونانيا من فوق الجزيرة، إذ فرضت تركيا سيادتها على جزيرة إيميا ذات 400م^2 فإن الحدود التركية تزيد 15 كلم غربا، وبالتالي سوف توسع منطقة سيادتها على الأقل بـ 250كلم^2، وهنا تكمن أهمية هذه الجزر والصخور[2].

وتبعا لمساحة المياه الإقليمية يتحدد المجال الجوي وذلك وفقا لاتفاقية شيكاغو 1954 وكذلك الجرف القاري، وبالتالي يقتصر المجال الجوي للأتراك فوق بحر إيجه على ستة أميال كما أنهم سيحرمون من الاستفادة من الثروات الموجودة في هذه الجزر حيث كان موضوع التنقيب عن النفط في بحر إيجه موضع خلاف شديد بين البلدين ورغم أن اتفاقية سويسرا (بيرن 1976) نصت على وقف التنقيب عن النفط في هذه الجزر من قبل البلدين إلاأن اليونان استأنفتالتنقيب عن النفط في إيجه من جديد ومنذ عام 1987 رغم مطالبة تركيا لها مراراإما بوقف هذاالنشاط أو الحصول على حقوق مماثلة.

ومأأثار قلق أثينا هو أن تركيا طالبت بإعادةالنظر في الوضع القائم في بحر إيجه رغم أن هذاالوضع حدده القانون الدولي دون حدوث مشاكل بينهما، حيث أخرجت تركيا وثائق تعود للقرن 19، تشكك في انتماء جزر مأهولة بالسكان في جنوب جزيرة كريت، وقد أرادت تركيا من وراء ذلك إعادة النظر والتفاوض من جديد حول مجموعة من الجزر في بحر إيجه، كما كان تسليح اليونان لبعض الجزر المقابلة لتركيا كجزيرة "لامونس"، وإقامةالقواعد العسكرية عليها ضمن بؤر النزاع المتجددة بين البلدين. وتتهم تركياليونان بإقامة قواعد عسكرية في 12 جزيرة من أرخبيل "الدوديكانيز" بغية فرض سياسة الأمر الواقع في هذه الجزر في حين تتهم اليونان تركيا بتوسيع قاعدة مطار جزيرة "غوكجية" الواقع شمالي بحر إيجه كي يصلح لهبوط القاذفات رغم أن اتفاقية باريس عام 1947 تحرم تسليح الجزر المذكورة واستخدامهالأغراض عسكرية[3].

وجاء التسليح اليوناني في ظل الشائعات التي ترددت حول السياسة الجديدة لحلف الناتو والتي تهدف إلى سحب البساط من تحت أقدام اليونان فيما يتعلق بسيادتهاعلى بحر إيجه لمصلحة تركيا، حيث منحت هذه السياسة إدارة الحلف في إزمير حق الإشراف على المناورات البحرية في هذه المياه[1].

---

[2] Niels Kadritzke, «Athènes et Ankara se disputent la mer Egée, **le monde diplomatique**. 14 octobre 1996, pp. 14-15.
[3] Joseph S. Joseph, "**Cyprus. Ethnic Conflict and international politics**", (London:Macmillan press LTD, 1997, p. 47.
[1] theophanous, A, «**The political economy of a Federal cyprus**». Nicosia: (Intercollege press, 1996), p. 102.

واثارت قضية الصواريخ الروسية المخاوف التركية والأمريكية التي رأت فيها تهديدا لمنظوماتهاالدفاعية، فوجود صواريخ روسية في قبرص يعني منافسة لها في المنطقة من الناحية التجارية (تجارة الأسلحة) وكذاإمكانية مراقبة روسيا لنشاطات الحلف الأطلسي في المنطقة وهو أمر غير مقبول للولايات المتحدة الأمريكية التي لا تستهين بالخطر الروسي[2].

وباءت مساعي الأمم المتحدة لتسوية النزاع بالفشل، وأرجعت مسؤولية ذلك للطرف التركي القبرصي، حيث طالبت الأمم المتحدة، تركيا بتقليص قواتها الموجودة في شمال قبرص في إطار ما يسمى بإجراءات إعادة الثقة بين الأطراف، حيث توجد قوة أممية مكلفة بحفظ السلام في قبرص متواجدة على الشريط الأمني الفاصل بين شمال قبرص وجنوبها ، وقد استطاع الحلف الأطلسي تهدئة الأوضاع، إلا أن تسارع الأحداث في منتصف التسعينيات بعد أحداث جزيرة إميا (Imia) وعودة المواجهات بين الطائفتين وصفقة الصواريخ (S300) التي أرادت قبرص الحصول عليها من روسيا، أظهر أنه يمكن للوضع أن ينفجر واحتمال تطوره إلى مستوى المواجهة العسكرية، وهو ما أدى إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت تهدئة التوتر حول جزيرة إميا. وتمكنت اليونان من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي من استعمال وسيلة ضغط ديبلوماسي تمثل في حق الفيتو ضد قرار إمداد المساعدات الأوروبية لتركيا ما أثار غضب أنقرة، خاصة بعد قرار الاتحاد الأوروبي رفض الترشح التركي في لكسمبورغ، وكررت اليونان الفيتو الأوروبي ضد المعونة برنامج التعاون المالي الأوروبي (MEDA) والذي يهدف إلى منح 3.4 مليار دولار إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط من غير الأعضاء.[3].

وأعربت تركيا عن أسفها تجاه الاتحاد الأوروبي الذي أضاف شرطا لعضويتها للاتحاد يتعلق بضرورة حل المسألة القبرصية بشكل سلمي، إذ تحتفظ تركيا في شمال قبرص بما يعادل 30.000 رجل، وطالبت اللجنة الأوروبية في نفس السياق في 8 نوفمبر 2000 من خلال وثيقة "الشراكة من أجل الانضمام" من تركيا تدعيم جهود الأمم المتحدة التي تحاول منذ ربع قرن تسوية المشكلة.

كما طالب البرلمان الأوروبي من تركيا تسريح قواتها من قبرص، وهو ما ترفضه الحكومة التركية التي ترى أن "المشكلة قد حلت منذ 1974" كما ترفض تدعيم جهود الأمم المتحدة لحل القضية[1].

وهكذا أضحت العلاقات التركية اليونانية مرهونة بوتيرة عامل النزاع والتوتر المتذبذب حول بحر إيجه والمسألة القبرصية.

المطلب الرابع:حقوق الإنسان والديمقراطية والأقليات

---

[2] Joseph S. Joseph, **op. cit**, p. 83.

[3] Nicolas Yatromonolakis, «Greece survey», **South East, European fact book and survey 1996**, 1997. (Athens resources institute 1996), pp. 188-195, p. 192.

[1] حسنين محمد الفاتح، "الدور الدولي لإلغاء قبرص اللارتكية"، **المجتمع**، العدد 1300، (19 ماي 1998)، ص. 34.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أن من أهم أسباب رفض عضوية تركيا هي التجاوزات المتكررة لأوضاع حقوق الإنسان واختراقاتها، وممارسات التعذيب في السجون التركية، حيث أشار التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية، «Amnesty international» في كل مرة بوضوح، إلى أن عشرة أشخاص على الأقل فقدوا حياتهم في السجون بسبب التعذيب، وإعدامات خارج أي إطار قانوني[2].

كما انتقدت لجان الاتحاد التي كانت تزور تركيا باستمرار، أوضاع حقوق الإنسان، والتعذيب الذي يمارس ضد السجناء، والملاحقات والاعتقالات لأسباب فكرية، وفرض حالة الطوارئ في المناطق التي تشهد كثافة سكانية كردية وحظر الأحزاب، وتقييد النشاطات ذات الطابع الديني أو العرقي، لكن غالبا ما ارتبط الحديث عن حقوق الإنسان في تركيا بالمسألة الكردية، وحق أكرادها في نيل حقوق ثقافية وسياسية[3].

كما أظهرت إحصائيات نشرتها الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان عام 1998 عن وجود المعطيات التالية في السجون التركية،231 حالة اختفاء و122 معدوم دون محاكمة، 321 قتيل من طرف مجهولين، 57 حالة وفاة بعد التعذيب، 412 حالة ادعاء بالتعذيب. وفي مجال الحريات سنت تركيا 152 قانونا بهدف تنظيم حرية الرأي والتعبير. لذلك ظهرت حملتان كبيرتان عملتا على تشديد رأي البرلمان الأوروبي من وضع حقوق الإنسان: هما أن تركيا لم تكن جادة في الإصلاحات الديموقراطية من خلال الحكم على ستة برلمانيين لهم ظاهريا علاقة بالحزب الكردستاني بأكثر من 15 سنة سجنا والمتابعة القضائية ضد كاتب تركي معروف، ياسر كمال، عندما انتقد معاملة الحكومة التركية للأكراد في المجلة الألمانية "ديرشبيل". وبفضل تدخل الموقف الأوروبي أطلقت المحكمة العليا التركية سراح اثنين من البرلمانيين الأكراد من الستة وإعادة محاكمة الآخرين[4].

كما أشارت كذلك تقارير لمنظمة العفو الدولية إلى تراجع خطير على صعيد الحريات، حيث أن تركيا كانت تعتبر عام 1991 من الدول التي تتمتع بـ "نصف حرية" وتراجعت عام 1992إلىالأقل حرية، فيما حلت عام 1997 في المرتبة 70 من أصل 88 دولة، مع وجود 390 صحافيا معتقلا[1].

وباعتراف تركيا لمواطنيها بحق اللجوء الفردي إلى هياكل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان شهدت هذه الأخيرة تزايدا مستمرا في طلبات النظر في قضايا مواطنين أتراك تتعلق بحقوق الإنسان (الحريات الفردية –المعتقد –الدين والسياسة – حماية الملكية ...) ويمثل الأكراد والقبارصة اليونانيون أغلبية هؤلاء، حيث تحولت القضية الكردية من محلية إلى أوروبية

---

[2] Meyer Thierry, «Si prés de l'Europe et Si loin des USA», **courrier international**. N° 453, (de 8 mai au 14 juillet 1999). pp. 26-27.

[3] محمد نور الدين، "75 عاما على الجمهورية في تركيا"، مرجع سابق، ص. 91.

[4] Gilles Bertrant et Isabelle Riconi, «Turcs kurdes et chypriotes devant la cour Européenne des droits de l'homme: une contestation judiciaire de questions politiques », **Etude Internationale**. volume 31, N°3, (septembre 2000), pp. 413-417.

[1] Bertrant et Riconi, **Ibid**. p. 477.

وتحولت إلى قانونية بعد أن كانت سياسية. وهو الأمر الذي يضع تركيا في موقف حرج أمام مجلس أوروبا المعني بالدفاع عن حقوق الإنسان، ولكن تركيا ترى أن مسائل حقوق الإنسان والمسألة الكردية هي مسائل داخلية في حين لا تهم المسألة القبرصية إلا المجموعتين القبرصيتين[2].

وقد لمح بيان قمة هلسنكي لدول الاتحادفي1997/12/13 إلى الأقلية الكردية عبر دعوته أنقرة إلى إظهار الاحترام للأقليات وحمايتها، وهو ما كانت أنقرة وما زالت تعارضه بشدة، نظرا لارتباط ذلك بوحدة الكيان ومفهوم وحدة الأمة، حيث الجميع أمة واحد هي الأمة التركي. وذهب الرئيس التركي سليمان ديميريل (Dimirel) في ماي 1995 إلى حد اتهام الغرب علانية بأنه يريد تقسيم تركيا. وغالبا ما كانت دول الاتحاد الأوروبي تأسف لتدخل الجيش بشكل مباشر في الشأن السياسي، معتبرة ذلك انتقاصا من الديموقراطية، إحدى القيم الأساسية في الحضارة الغربية، بل إن البرلمان الأوروبي وصف النظام التركي في أفريل 1985 بأنه "نظام الإرهاب الدموي" ولم ينكر رئيس الحكومة آنذاك طورغوت أوزال (Turgut Özal) بقوله "أن ما نحتاجه ويضمن العضوية في المجموعة الأوروبية هو تقوية الديموقراطية وتوسيع احترام حقوق الإنسان".

ورغم أن تركيا حاولت تعديل الكثير من البنود الدستورية والقوانين في اتجاه تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تجد ذلك كافيا[3].

الفرع (أ) المسألة الكردية

حملت الإمبراطورية العثمانية خاصية التعدد القومي من خلال تواجد الأقليات، أما الجمهورية الكمالية فاعتبرت الأقليات بمثابة، "أعداء الداخل"، وأطلقت الحكومة التركية على الأكراد إسم "أتراك الجبال" نسبة إلى معاقلهم الوعرة في جبال جنوب شرق الأناضول«Anadol»، وكيفما تكون الدولة التركية بصفة رسمية التزمت باحترام التنوع الديني.

وحسب الوضع القانوني يمكن الإشارة إلى نوعين من الأقليات: الأقليات التاريخية والتي حددت حسب معاهدة لوزان (الأرمن، اليونانيون، المسيحيون واليهود)، أما الأقليات المسلمة (الأكراد والعلويون) فلم يعرفوا بشكل دولي وليس لهم صفة "الكيان المجتمعي الصافي"[1].

كما أنه لم يتم أي إحصاء للأكراد بصفتهم موزعين في تركيا وإيران والعراق وسوريا لذلك لا يمكن إعطاء أرقام دقيقة للديموغرافية الكردية، إلا أن يقدر عددهم في تركيا يقدر بـ 12 مليون نسمة أي 20% من مجموع السكان. ويتكلم أغلبية السكان اللغة الكردية، وهم مسلمون من المذهب السني، ويعتبر المجتمع الكردي مجتمعا تقليديا، تلعب فيه القبيلة

---

(2) Bertrant et riconi, **Ibid**. p. 480.

(3) محمد نور الدين، "75 عاما على الجمهورية في تركيا"، **مرجع سابق**، ص. 91.

(1) Tabet, **op. cit**, p. 401.

دورا أساسيا واقتصاديا واجتماعيا.[2] فبعد مجزرة 1915، اين تم إبادة الأرمن، وطرد اليونانيين، بقي الأكراد العنصر غير التركي الهام في الدولة، فالمفهوم التركي للأقليات يشير إلى غير المسلمين حسبما جاء في اتفاقية لوزان 1923 وهي العقد المؤسس للجمهورية التركية، حيث يوجد دائما الخوف من عودة اتفاقية سيفر 1920التي منحت الاستقلالية للأكراد، وأيدت حق الأكراد في إقامة دولة مستقلة، وهو الاتفاق الذي لم تصادق عليه تركيا ولم تعمل به[3].

فمعاهدة لوزان 1923 لم تسو وضعية الأكراد وأسقط البند المتعلق بالأكراد نهائيا، بل نظمت حدود الدولة التركية، حيث كان الأكراد غائبين عن أي تسوية، ولم يمنح لهم الحق في إقامة دولة، فلم يرد مصطلح كردستان في الاتفاقية، بل أن ما نصت عليه هو "حماية الأقليات"،حيث منح لهم حق تكلم لغتهم، لكن تركيا بتفسيرها للأقليات على أنهم غير المسلمين انتزعت منهم هذا الحق[4].

وعدم الاعتراف بالهوية الكردية السياسية والثقافية هو من صلب سياسة الجمهورية التركية التي وقفت ضد إقامة دولة أوكيان كردي في جنوب شرق الأناضول[5].

وقد كان السبب الجيوسياسي لإنشاء دولة كردية بعد الحرب العالمية الأولى (معاهدة سيفر 1992)، بالنسبة للقوى الأوروبية هو وضع دولة عازلة بين أتراك الأناضول والشعوب التركية في آسيا الوسطى في القوقاز وخاصة أذربيجان[6].

ولكن بفضل أتاتورك الذي رفض اتفاقية سيفر، تمكن من الحصول على وضعية أفضل في معاهدة لوزان التي لم تشر إلى الأكراد كما ذكرنا سابقا، وبعد الفوز العسكري لتركيا في حربها ضد اليونان التي اجتاحت الأناضول والتي شارك فيها الأكراد بقوة، صرح كمال أتاتورك في الفاتح نوفمبر 1922، أمام البرلمان أن الدولة هي دولة تركية ومن هنا يبدأ القمع ضد المجموعة الوحيدة التي تهدد تركيا كأمة متجانسة على الصعيد الإثني[1]. وأصدرت الحكومة التركية في 3 مارس 1924 تاريخ الإعلان عن انهيار الدولة العثمانية مرسوما يقضي بمنع استخدام اللغة الكردية، وما بين سنوات 1938 و1946أرغم العديد من السكان الأكراد على دفع غرامات مالية نتيجة تلفظهم بكلمات كردية في الشارع[2].

---

[2] Gérard Chaliand, «**le malheur kurde**», (Paris: édition des seuil, février 1992), p.33.
[3]Semih Vaner, «Turquie: la démocratie ou la mort», **op. cit**, p.766.
[4]Christiane More, «**les kurdes aujourd'hui, mouvement national et partis politiques**». (Paris: édition l'harmattan 1984), p.63.
[5] عايدة العلي سري الدين، "**المسألة الكردية**"، (بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة 2000)، ص. 222.
[6] Robert Olson, «The creation of a Kurdish state in the 1990», **journal of South Asian and middle eastern studies,** vol. 15, N°4, (summer 1992), p.25.
[1]Chaliand, **op. cit**, p. 34.
[2]Sabri Cigerbi, « **Les kurdes et leurs histoire**», (Paris: Harmattan 1999), p. 47.

وتتالت الثورات التي عكست حقيقة الوعي الكردي، فكانت ثورة الشيخ سعيد عام 1925، رغم أنه كان لها وجه ديني معارض لإجراءات أتاتورك المعادية للإسلام، وانتفاضة "أغري" بين عامي 1928 و1930، وانتفاضة "ديرسيم" عام 1937التي استبدل اسمها، طيا لصفحتها بـ "تونجيلي"، إذ خلقت هذه الانتفاضات آلاف القتلى والجرحى من قبل الجيش التركي[3]. وفي نفس السياق منع حرية التعبير والنشر باللغة الكردية، كما منع إقامة أحزاب، وأكد الدستور الذي جاء بعد انقلاب 1980استمرارية فكرة مؤسس تركيا الحديثة ورفض الاعتراف بالهوية الثقافية الكردية.

واتبعت إجراءات لنفي وإبعاد الأكراد وأصبح الجيش بسبب المسألة الكردية احد أهم المعطيات في الحياة السياسية التركية. فأصبحت المشكلة الكردية من اخطر المشاكل التي تواجه تركيا خاصة إذا علمنا أن العمليات العسكرية التركية ضد حزب العمال الكردستاني والأكراد خلفت أكثر من 30الف قتيل ودمرت أكثر من 3000 قرية وتم تحويل وتهجير ما يقارب ثلاثة ملايين كردي.

كما كلفت "الحرب الكردستانية خزينة الدولة التركية" 8 مليار دولار سنويا وينتشر 300الف جندي من 800 ألف جندي التابعين للقوات المسلحة التركية في شرق البلاد.

ويعتبر كردستان من أشد المناطق فقرا حيث يقوم اقتصادها على تربية المواشي والزراعة التقليدية، وبسبب عدم الاستقرار، فإن الاستثمارات لا تصل مناطقها، كما أن الصناعات الإستراتيجية الموجودة (الفوسفات، الحديد، البترول)، مراقبة من طرف الدولة. وبينما تقترب عتبة الفقر في تركيا من 400 دولار، فإنها لا تتعدى في كردستان 200 دولار، حيث لا تملك العديد من العائلات، أكثر من 70 دولار شهريا للعيش، كما ترتفع نسبة الأمية في المناطق الكردية مقارنة بباقي مناطق تركيا[4].

ولم تتوقف أصوات المثقفين الأكراد من خلال تحركاتهم في بعض الجمعيات والأحزاب اليسارية وفي مقدمتهم الصحافي تشيتين التان والشاعر موسى عنتر والأديب محمد أمين بوز أرسلان والسياسي كمال بورقاي[1].

وعرفت سنوات السبعينيات ظهور منظمات شعبية، حيث ظهر الحزب الاشتراكي لكردستان تركيا الذي منع نشاطه بعد الانقلاب العسكري في 1980، ثم جاء حزب العمال الكردستاني (PKK) الذي تأسس رسميا في 27 نوفمبر 1978، بالقرب من ديار بكير تحت زعامة عبد الله أوجلان (Abdullah Ocalan) والذي بدا تمويله بمهاجمة البنوك وتجارة الأسلحة والمخدرات. ونادى الحزب باستقلال كردستان وبناء مجتمع شيوعي عن طريق تصفية الطبقة البرجوازية حيث ركز العنف منذ 1975 ضد معاوني النظام في كردستان وضد الأحزاب الأخرى أكثر منه ضد الدولة التركية، وبدأت

---

[3] محمد نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا، تقويم للمعطيات والاحتمالات"، **شؤون الأوسط**، العدد 31(جويلية 1994)، ص. 25.

[4] Chaliand. **op. cit**, p. 63.

[1] محمد نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا"، **مرجع سابق**، ص.ص. 25-26.

العمليات العسكرية لحزب العمال الكردستاني في سنة 1984، حيث تمت عمليات ضد المدنيين ثم انتقل إلى عمليات ضد أهداف اقتصادية[2]. مما جعل السلطة التركية تسعى لاحتواء المشكلة عبر سلسلة إجراءات ذات طابع أمني، ومشاريع اقتصادية في مناطق جنوب شرق الأناضول حيث يغلب الوجود الكردي.

وعلى إثر التصعيد الأمني تأسس عام 1985 ما سمي "بحماة القرى" ويشمل مجموعات مسلحة من أبناء العشائر الكردية الموالية للدولة مهمتها حراسة القرى في الجنوب الشرقي من هجمات مقاتلي PKK. وقد بلغ عدد الحراس لغاية نهاية 1993 ما بين 40 و50الفا.

وبعد عامين على تأسيس نظام حماة القرى، قررت الحكومة التركية عام 1987، إخضاع محافظات جنوب شرق الأناضول لنظام حالة الطوارئ وإلغائها تبعا لتطور الأوضاع الأمنية[3].

وقد استمرت سياسة تجاهل الأقلية الكردية في تركيا، وإنكار حتى وجودها حتى أوائل الثمانينيات التي شهدت وصول أول شخصية ليبرالية اقتصاديا وفكريا إلى رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية، ويعني طورغوت اوزال (Turgut Özal)، فإلى جانب إصلاحاته الاقتصادية المهمة سعى على الصعيد الداخلي إلى محاولة إضفاء الطابع المدني على الحياة السياسية، ومقاربة المسألة الكردية بذهنية جديدة وعقلية معاصرة، عبر تحقيق بعض حقوقهم الثقافية، مثل السماح بالتحدث باللغة الكردية خارج المعاملات الرسمية. وتمثلت الخطوة النوعية في الشروع في حوار، بوساطة مع حزب العمال الكردستاني أدى إلى إعلان الأخير وقف الإطلاق النار من جانب واحد في 17 مارس 1993. كما دعا أوزال لمناقشة كل المسائل الحساسة في تركيا علانية، ومنها مسألة إقامة اتحاد فيدرالي بين الأتراك والأكراد. غير أن هذه المبادرات الواعدة تلاشت بوفاة أوزال في 17 أفريل 1993 وعودة التشدد العسكري مع حكومة طانسو تشيللر (Tansu Ciller). وقبل أن يطرح أوزال برنامجا إصلاحيا للتعامل مع المسألة الكردية بما أنه في عهده تحديدا دخل نواب أكراد لأول مرة البرلمان التركي، حاولت السلطات التركية منذ مطلع الثمانينات، مقاربة المسألة الكردية من زاوية اقتصادية لتعطيل فتيل النزعة الإنفصالية التي تفاقمت في ظل الحرمان والتخلف والفقر والجهل والأمية والبطالة[1].

وقبل ذلك كان بادر رئيس الوزراء سليمان ديميريل في نوفمبر 1991إلىالاعتراف للمرة الأولى بوجود "واقع كردي" في البلاد. كان الوضع قد تغير، ففي أفريل 1991ألغي عمليا تحريم استعمال اللغة الكردية، ودخلت الحكومة التركية في حوار مع الجماعات الكردية في شمال العراق[2].

---

[2] Chaliand. **op. cit**, p.98.

[3] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، **مرجع سابق**، ص. 96.

[1] محمد نور الدين، "المسألة الكردية في تركيا"، **مرجع سابق**، ص. 28.

[2] كرامر، مرجع سابق، ص. 76.

كما شاركت تركيا في قوات الحماية الدولية " التي تركزت في قاعدة" انجرليك" التركية في عام 1991 بهدف حماية أكراد العراق من هجمات محتملة ضدهم من قبل نظام صدام حسين آنذاك[3].

ومنذ إعلان الجمهورية قسم التطور الاقتصادي–الاجتماعي تركيا إلى نصفين غير متكافئين نصف يضم كل المناطق الغربية متقدم حيث تتقارب مستويات المعيشة وتنتشر الصناعات ومراكز التجارة، ويتضاءل التكاثر السكاني، حيث العلاقات الزراعية تحت ظل نظام إقطاعي وعشائري. وفي الشرق تكاثر سكاني وتدني المستوى المعيشي والتعليمي. وانطلاقا من إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي هو احد العوامل الرئيسية لتصاعد الإرهاب الانفصالي الكردي، كان مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول "غاب" «Gap» [3].

ويعتبر مشروع غاب(Gap)أضخم وأهم مشروع تنمية في تركيا، يتألف من 22 سدا و19 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات أهمها الزراعة، الصناعة والمواصلات والري والاتصالات، ويشمل 8 محافظات. ومن أهم سدود مشروع غاب سد أتاتورك الذي يعد الثالث في العالم من حيث حجم قاعدته[4].

وتعتقد تركيا أنها بتنفيذها لمشروع غاب، فإنها ستصبح دولة متحكمة بالأمن المائي والغذائي لدول المنطقة، فضلا عن استخدام المياه كثروة وطنية يمكن مبادلتها بالنفط أو كسلاح لتحقيق مطالب أمنية[1].

ورأى المسؤولون الأتراك إن رفع المستوى الاقتصادي للإقليم يضعف النزعة الانفصالية الكردية ويضمن وحدة البلد.

وتشير الإحصائيات إلى نسبة الإنفاق الكبير على الاستثمارات، تبعا لعدد السكان في كل إقليم، والتي بلغت أقصاها في مناطق الجنوب الشرقي، إلا أن الواردات التي تحصلها من المنطقة اكبر بكثير مما تنفقه، بخلاف معظم المناطق الأخرى.

واتسع نطاق المواجهات بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني (PKK)، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات في الجنوب الشرقي بتفاقم الأزمة الاقتصادية التي نتجت من حرب الخليج الثانية وخسارة تركيا مليارات الدولارات اثر فرض الحظر الاقتصادي الدولي على العراق وإغلاق خط أنابيب كركوك–يومور طاليق، وانقطاع التبادل التجاري بين جنوب–

---

[3] جلال عبد الله معوض، "تركيا والأمن القومي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 160، (1994)، ص. 92.

[4] محمد نور الدين، "المسألة الكردية"، **مرجع سابق**، ص. 29.

[5] محمد نور الدين، "مشروع جنوب شرق الأناضول: أهداف محلية وأبعاد إقليمية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 15، لبنان، (جانفي 1993)، ص. 64.

[1] نبيل السمان، **المياه وسلام الشرق الأوسط**، ج.1، دمشق، د.ن. 1997، ص. 74.

شرق تركيا والعراق وعدم التزام الدول المتحالفة تعويض تركيا خسائرها في حرب الخليج والتي قدرتها طانسو تشيللر (Tansu Ciller) في خريف 1993 بـ 16مليار دولار[2].

وترجع بعض الأوساط السياسية مسؤولية ما يجري في المناطق الكردية إلى سوريا، العراق، إيران، وأرمينيا التي تمون حزب العمال الكردستاني بالسلاح والرجال، حيث إن الدعم السوري ناتج من تخوفها من مشروع الأناضول الذي يؤدي إلى نقص كبير في منسوب مياه الفرات.أما إيران فتهدف إلى تقليص نفوذ تركيا في الجمهوريات المستقلة لآسيا الوسطى، أما العراق فيهدف إلى إضعاف الحركة الكردية في شمال العراق، حيث صبت الدبلوماسية التركية جهودها للضغط على هذه الدول للكف عن تدعيم الحزب الكردي[3].

ففي أكتوبر من سنة 1995، قام البرلمان التركي بتغيير المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب مما أدى إلى إخراج مناقشة المسألة الكردية بحيث لا تشكل بصورة شبه آلية انتهاكا للقانون[4]. ومع أن تركيا حاولت تعديل الكثير من البنود الدستورية والقوانين في اتجاه تعزيز الحريات وحماية حقوق الإنسان إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تجد ذلك كافيا[5]. كما أن تقارير منظمة العفو الدولية أشارت إلى تراجع خطير على هذا الصعيد بحيث أن تركيا انتقلت من مرتبة الدول التي تتمتع بنصف الحرية إلى دولة قليلة الحرية بسبب المضايقات ضد المعارضين السياسيين وخاصة سجن الصحفيين.

وكان رهان الدولة وخصوصا الجيش يقوم على هزيمة أوجلان والقبض عليه ومحاكمته، كما أراد الجيش الاستفادة من المناخ الشعبي غير المتعاطف مع حزب العمال الكردستاني، نتيجة أعمال العنف التي ارتكبها ضد الأبرياء في مرحلة "ترويع المدن" ما بين 1988 و1995.

وبات المقاتلون الأكراد في نظر الدولة الآن في موقع ضعيف، بل ربما الأضعف منذ زمن طويل، ويعود هذا التراجع الميداني والعسكري والسياسي إلى عوامل عدة أبرزها:

1- حملة التهجير الشرسة والمنظمة التي قام بها الجيش التركي ضد السكان الأكراد بين1992و 1995والتي أدت إلى إفراغ ثلاثة آلاف قرية كردية في جبال شرق تركيا من سكانها.

2- بروز انقسامات سياسية وصراعات شخصية بين أوجلان وكبار معاونيه.

3- تغيير الخطاب السياسي لأوجلان الذي تخلى عن المطالبة بالانفصال والاستقلال عن جزء من الأناضول في (كردستان الشمالية)، واستبداله بالحديث عن الحقوق السياسية والثقافية اللغوية للأكراد ضمن الكيان التركي الموحد.

---

(2) محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، مرجع سابق**، ص. 99-100.

(3) Henri J. Barkey, "Turkey's kurdish Dilemma", **Survival**, oxford pergamon press: vol.35, N°4, 1993, pp. 63-65.

(4) كرامر، **مرجع سابق**، ص. 77.

(5) محمد نور الدين، "**خيارات تركيا**"، **مرجع سابق**، ص. 92.

وتراجع "حزب العمال الكردستاني" ميدانيا وعسكريا عوضه النجاح الدبلوماسي والتعاطف الدولي الذي تحظى به القضية الكردية في أوروبا، حيث يعيش نصف مليون كردي موزعين بين فرنسا، انجلترا، الدانمارك والسويد، هولندا، بلجيكا وألمانيا هذه الأخيرة تضم لوحدها 500 ألف كردي.

أما أكبر تقدم ملحوظ فكان حدثا ثقافيا وسياسيا مهما في حياة الأكراد عندما افتتح "حزب العمال الكردستاني" تلفزيون "ميد" عام 1995، يبث من لندن أخبار الحزب وبرامج منوعة بالكردية والتركية والانجليزية[1].

ومن جهة أخرى خرج عبد الله أوجلان من سوريا في أكتوبر 1998، بعدما تسبب في أزمة بين دمشق وأنقرة، متجها إلى روسيا التي رفضت منحه حق اللجوء السياسي، ثم انتقل إلى روما ليتسبب في توتر آخر في العلاقات التركية-الإيطالية، ثم ذهب إلى أثينا ليغادرها إلى مينسك ثم هولندا التي رفضت استقباله بعدها عاد إلى أثينا لينتهي به المطاف في السفارة اليونانية بكينيا، حيث اعتقل هناك في 15 فيفري 1999، وأعيد إلى تركيا. وساهمت المخابرات الأمريكية والإسرائيلية بمساعدة المخابرات اليونانية في عملية اعتقاله، بينما لم تقم المخابرات التركية سوى بنقل أوجلان من نيروبي إلى سجن إيمرالي. وقد حكم عليه القضاء التركيب الإعدام، وبعد سجنه في جزيرة إيمرالي الواقعة في بحر مرمرة شهدت إيران وشمال العراق وبعض المدن في أوروبا مظاهرات عديدة تدل على أن القبض عليه كانت ضربة لمجموع الأكراد[1].

وأثناء محاكمة أوجلان دعا حركته إلى وقف الكفاح المسلح ودعا لاستقلال ذاتي لأكراد تركيا داخل دولة فيدرالية وقد كان لدعوته صداها، حيث غادر القسم الأكبر من قوات الـ PKK التراب التركي، ولكن أنقرة لم تستجب لنداء وقف إطلاق النار واستمر الجيش التركي في هجومه على معسكرات الأكراد شمال العراق في سنة 2000[2].

كما صرح أوجلان أن المسألة الكردية لا يمكن تسويتها إلا عن طريق الديموقراطية، ودعا إلى حرية التعبير للأكراد والعفو الشامل الذي سيسمح لحزبه التحول من منظمة انفصالية إلى حزب سياسي بشكل قانوني وعودة المشردين والمنفيين إلى قراهم التي دمرها الجيش، فقد أكد أوجلان منذ 1993، إن الانفصال مستحيل وأن الشعبين التركي والكردي تجمعهما روابط قوية[3].

---

[1] عايد العلي سري الدين، مرجع سابق ص ص. 223-224.

[1] Christophe Chiclet, «la capture d'Abdullah Ocalan», **Confluences méditerranée**, N°34, (été 2000), pp. 63-67.

[2] Jean-Christophe Ploquin, « la lutte Armée, une impasse pour les kurdes», **Confluences méditerranée**, N°34, (été 2000), pp. 7-11.

[3] Michel Verrier, «Abdellah Ocalan: Une nouvelle logique politique», **Confluences méditerranée**, N°31, (automne 1999), pp. 169-171.

وظهر العمل السياسي للأكراد من خلال حزب الشعب الديموقراطي (DTP)، وهو الحزب الكردي الذي لم يستطع بلوغ نسبة 10% من الأصوات لدخول البرلمان في1999 بشكل قوي، ولكنه مقابل ذلك تمكن من الفوز في عدة بلديات في الجنوب الشرقي من البلاد وكان أبرزها أكبر مدينة دياربكر[4].

ويعتبر هذا الحزب (DTP)لاعبا أساسيا في الوصول إلى حوار ديموقراطي بدل العنف، وفي نفس الوقت تجسيد الهوية الكردية من خلال حرية التعبير واحترام حقوق الإنسان والأقليات التي أكد عليها الاتحاد الأوروبي كشرط مرهون بمدى قبول ترشح تركيا وفقا للمعايير السياسية لكوبنهاغن[5]. كما استقطب حزب الشعب الديموقراطي مليوني صوت في انتخابات نوفمبر 2002 ولكن عدد النواب الأكراد المنتخبين قليلا وفق التسلسل الحزبي. وفي جوان 2004، تم الإفراج عن أربعة نواب أكراد سجنوا منذ 1994 بسبب متابعات قضائية لها علاقة بانتمائهم لحزب العمال الكردستاني، وذلك بضغط من الاتحاد الأوروبي[6].

إلا أن التحول الجذري في السياسة التركية جسد إرادة أنقرة في الوصول إلى الاتحاد الأوروبي بأي ثمن وكانت المفاجأة في 2 أوت 2002 إذ كان عنوان التعديلات الدستورية والقانونية التي أقرها البرلمان التركي بخصوص المسألة الكردية. قضيتان أساسيتان تصدرتا ملف العلاقة التركية مع الاتحاد هما المطالبة بإلغاء عقوبة
الإعدام والسماح باستخدام اللغات المحلية ومنها اللغة الكردية في البث التلفزيون والإذاعي وفي التعليم. وكانت الدعوة لإلغاء عقوبة الإعدام تعني مباشرة إنقاذ رأس زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من حبل المشنقة، كما أصبح للأكراد حرية الاحتفال بالعام الجديد من كل سنة في 21 مارس (نيروز) وفق الثقافة الكردية، ولأول مرة تقدم رسميا مترجمون أمام محكمة تركية لترجمة أقوال متهمين لا يتكلمون سوى الكردية[1].

ومنذ جوان 2004، يقدم التلفزيون والإذاعة الرسمية (TRT) مرتين في الأسبوع برامج باللغة الكردية، كما تم إنشاء قناة تلفزيونية باللغة الكردية وأصبح كذلك مسموح بتدريس وتعلم اللغة الكردية.

وهنا ظهر التأثير الأوروبي من خلال كل هذه الإجراءات، حيث صرح وزير الخارجية التركي "إسماعيل جيم" دعمه لإحياء هوية الأكراد، أما مسعود يلماظ نائب الوزير الأول فأكد في جولة له في الجنوب الشرقي للبلاد أن "طريق أوروبا يمر عبر ديار بكر" وطبقا "للطلب التركي لم تذكر كلمة كردي" أو "أقلية" في وثيقة شراكة لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حيث ركزت على الجهود التي يجب أن تبذلها تركيا لتقليص الفوارق الجهوية وتحسين الوضع في الجنوب الشرقي ذي الأغلبية

---

(4)Henri Barkey, «les Occidentaux apportent un soutien mesuré aux kurdes», **Confluences méditerranée**, N°34, été 2000, pp. 37-41.
(5) Ihsan Dagi, **op. cit**, p. 154.
(6)Tabet, **op. cit**, p. 406.
(1)**Ibid**, p. 407.

الكردية. وفي آخر تقرير للاتحاد الأوروبي انتقد بشدة استمرار ملاحقة النشطاء على أساس أفكارهم وعدم تنفيذ السلطات التركية التشريعات المتعلقة بحقوق الأقليات العرقية والدينية[2].

وبالعودة إلى الانتخابات البرلمانية في 22 جويلية 2007 حصل حزب العدالة والتنمية على 55%من أصوات الناخبين أي أكثر من ضعف عدد نواب الحزب الكردي، ومنذ ذلك الحين يمثل الأكراد من جنوب شرق تركيا ثمانين نائبا من مجموع 340 نائبا، فبعد نجاح عبد الله غول في انتخابات الرئاسة ونجاح الجيش والمؤسسات الأخرى للدولة، فرض الأكراد على حكومة أردوغان حرب استنزاف ووضعوها أمام خيارين إما اتخاذ موقف القومية التركية أو موقف الأكراد، وقررت الحكومة الخيار الأول وفقدت بذلك دعم الأكراد وتلاشت الإصلاحات القائمة وكذلك السجال حول مسودة دستور جديد في الانهيار السياسي. وكسب حزب العدالة والتنمية الشعب الكردي إلى صفه منذ خريف عام 2007 لأن الحزب استثمر أكثر من أي حكومة أخرى في إنشاء البنى التحتية، والصحة والمدارس، بل إنه من الواضح إن الأكراد رأوا في حزب العدالة والتنمية مخرجا من دائرة العنف وطريقا للاعتراف بالهوية الكردية التي ظلت مرفوضة لوقت طويل[3].

وفي 23 نوفمبر 2011 قدم أردوغان خلال اجتماع لحزب العدالة والتنمية في أنقرة اعتذرا تاريخيا باسم دولة تركيا حول الأحداث المأساوية التي وقعت بين سنوات (1936-1939) في منطقة درسيم، التي ارتكبتها الحكومة التركية آنذاك ممثلة بالحزب الجمهوري بحق الأكراد العلويين في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي. وقوبل هذا الاعتذار بترحيب شديد من قبل رئاسة إقليم كوردستان والتي رحبت بتصريحات أردوغان وقالت إن هذا التصريح يدفع بعملية الانفتاح الديموقراطي في تركيا إلى مرحلة أكثر تقدما[1].

وكما أن الحكومة التركية وبعد تردد مستمر استقبلت بترحاب الانتخاب الوطني الكردي لجلال طالباني رئيسا للعراق وعلى أساس ذلك تم فهم محتوى اللعبة السياسية في العراق وفق التعامل مع الأكراد كعامل استقرار اولي في العراق ويضمن وحدة ترابه[2].

ومن ناحية أخرى، استطاعت المؤسسة العسكرية التركية إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في 1997، بإدانة العمليات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وإعلان معارضته لإقامة دولة مستقلة للأكراد. كما أعلن أيضا -تضامنا مع الموقف التركي- انه لن يكون هناك سلام مع دمشق إلا إذا أنهت دعمها للإرهاب الذي يمارسه حزب العمال الكردستاني[3].

---

[2]Azad Sincar, «la question kurde en Turquie», **Géopolitique**, N°69, (avril 2000), p.58.

[3] راينر هيرمان، مرجع سابق، ص. 203.

[1] منصور عبد الحكيم، "**تركيا من الخلافة إلى الحداثة، من أتاتورك إلى أردوغان**"، (دمشق-القاهرة: دار الكتاب العربي 2013)، ص.192.

[2]Didier Billion, «les atouts de la politique extérieure de la Turquie», **Pouvoir**, N°115, (Paris 2005), p. 126.

[3] فوزي درويش، "المؤسسة العسكرية التركية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، العدد 166، المجلد 41، (أكتوبر 2006)،

ومن الضروري الإشارة إلى الدور الذي لعبته العلاقات التركية–الإسرائيلية بشكل غير مباشر في دعم موقف المؤسسة العسكرية التركية في وقوفها ضد النزاعات الانفصالية للأكراد، ونمو النفوذ الإسلامي داخل تركيا، فقد استغلت المؤسسة العسكرية الروابط الوثيقة مع إسرائيل لزيادة الضغط على نجم الدين أربكان(Necemettin Erbakan) رئيس الوزراء التركي الأسبق ذي الاتجاهات الإسلامية.

وعلى أساس حل المسألة الكردية التي تعتبر من أبرز القضايا الشاغرة في أجندة السياسة التركية على الصعيد الداخلي والخارجي تسعى تركيا لتحقيق مطالب الاتحاد المشروطة لانضمامها في اقرب الآجال.

الفرع (ب):القضية الأرمينية

بدلا من أن يكون منح الاتحاد الأوروبي تركيا موعدا لبدء مفاوضات العضوية في 17 ديسمبر 2004 محطة دفع حاسمة لمسار أنقرة الأوروبي، فقد فتح أبواب جهنم على مصراعيها بحيث استنفر كل من له ثأر على تركيا مطالبا المجموعة الأوروبية بعدم ضم تركيا إليها إلا بعد تطهيرها من ذنوبها.

في مقدمة هذه "الذنوب" تأتي المسألة الأرمينية ومطالبة حكومة أرمينيا والدياسبورا الأرمينية في العالم الدولة التركية باعتبار ما جرى من مجازر عام 1915 بحق الأرمن إبادة والإعتراف بالمسؤولية التاريخية عن ذلك وما قد يستتبع ذلك من مطالبة بتعويضات مالية وجغرافية[1].

والمسألة الأرمينية التي "نامت سبعين عاما في ظل السلطة السوفياتية، استيقظت مع انهيار الاتحاد السوفياتي، واستقلال أرمينيا، لتحمل إلى الحاضر كل موروثات الماضي المزمنة الجغرافية والدينية والعرقية المتصلة جميعها مع تركيا والشعب التركي.

ذلك أن نقطتي النزاع المحورتين بين تركيا وأرمينيا هما: عدم تخلي الأرمن عن المطالبة بأراضي موجودة حاليا داخل الأراضي التركية، واستمرار اتهامهم الأتراك بارتكاب مذابح ضدهم عام 1915[2].

ص. 83.

[1] نور الدين، "تركيا:الصيغة والدور"، **مرجع سابق**، ص. 135.

[2] نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول، **مرجع سابق**، ص. 296.

وإذ أن الأقلية الأرمينية في تركيا بلغت حوالي 90 ألف تقريبا من تعداد سكان تركيا ويتساوون في الحقوق والواجبات مع الأتراك ويمتلكون عددا من الكنائس والمحلات ولهم جريدتين خاصة بهم وحياة ثقافية كثيفة بالنشاطات، فالشعب الأرميني كان الضحية الوحيدة من تحول الإمبراطورية العثمانية إلى دولة قومية تركية[3].

ففي جانفي 1920، نالت الدولة الأرمينية اعتراف أمر واقع "باستقلالها"، ثم تحول هذا الاعتراف إلى اعتراف رسمي خلال شهر أوت 1920، وجاءت معاهدة السلام التي وقعتها تركيا في سيفر بتاريخ 10اوت 1920 بمثابة الدواء الناجع، إذ اعترفت تركيا بموجب هذه المعاهدة التي اشتركت الجمهورية الأرمينية بالتوقيع عليها باستقلال الدولة الأرمينية وفق (المادة 88)، كما خول الرئيس الأمريكي ويلسون (بموافقة أرمينيا وتركيا والدول الموقعة على المعاهدة) صلاحية تعيين حدود الجمهورية الأرمينية. بالطبع كان يمكن لمعاهدة سيفر لو كتب لها البقاء أن تهيئ أسباب وجود الدولة الأرمينية المستقلة، إلا أن نمو المشاعر القومية التركية وظهور النزعة الكمالية في تركيا افسد كل شيء، فقد قامت القوات الكمالية بعد شهر ونصف من التوقيع على معاهدة سيفر بفسخ هذه المعاهدة عندما دخلت بقواتها واحتلت قارص وأردهان الكسندر بول.

وجاء توقيع الأرمن على معاهدة الكسندر بول أثر الهزيمة التي منيوابها أماما لأتراك بعد أن خاضوا صراعا مريرا ضدهم والذي كانوا فيه يتوقعون أن تقدم روسيا إلى نجدتهم وأعلنت أرمينيا لهزيمتها أمام مصطفى كمال، ليعلن الأرمن أنهم جزء من الاتحاد السوفياتي وضاع بذلك حلمهم بالاستقلال[1].

التعاطي التركي المرن جاء فجأة وكان رسالة واضحة إلى الدولة الأرمينية برغبة أنقرة في طي بالملفات الشائكة وفتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين، حيث فتحت تركيا نقاشات علنية حول المسألة الأرمينية تجاوزت كل التحفظات التي كانت تحيط بها في السابق، وفي شفافية كاملة نادرة[2].

فللمرة الأولى ظهر من بين الأتراك من يرى حدوث "إبادة" ويبرز هنا صوتان مهمان: الأول المؤرخ خليل بركتاني، أما الثاني فالروائي الأورخان باموك الذي ذكر في فيفري 2005 في حوار مع جريدة سويسرية أن هناك ثلاثين ألف كردي قتلوا في تركيا (في الحرب على حزب العمال الكردستاني) في سنوات 1980، وان مليون أرميني قد قتلوا على أيدي القوات التركية، في 24افريل 1915 لكن دون الإشارة إلى كلمة إبادة أو مجازر[3].

---

[3] Tabet, **op. cit**, p. 402.

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، "تركيا والأرمن"، **سلسلة ملفات تركية** ، العدد 9، (ط1.دمشق: دار حوارن، للطباعة والنشر والتوزيع 2001)، ص. 45.

[2] نور الدين، "تركيا:الصيغة والدور"، **مرجع سابق**، ص. 136.

[3] Tabet, **op. cit**, p. 402.

وشرع البعض في حملة تشهير لتخوين الرجلين والدعوة لجمع كتبهم وحرقها، فقد نال باموك جائزة نوبل في أكتوبر 2006 وتحصل على اللجوء السياسي في أوروبا واكتفى الخطاب الرسمي التركي منذ سبعين عاما بنفي حدوث "إبادة" والقول بان ما جرى خلال 1915-1916 أحداث مؤسفة، تحصل خلال اي حرب اججها تدخل القوات الروسية ودعمها لـ "المتمردين" الأرمن في شرق الأناضول[4].

لكن تحولا طرأ سنة 1984 حين اعترفت منظمة الأمم المتحدة بالمجازر الأرمينية وتبعها البرلمان الأوروبي سنة 1987، وفي سنة 1990 أعترف الرئيس الأميركي جورج بوش بالمجازر الأرمينية وطلب من الأميركيين إحياء ذكرى 24 أفريل مع الأرمن من كل سنة[5].

وفي نفس الوقت تغير الخطاب الرسمي التركي منذ استقلال أرمينيا عن الاتحاد السوفياتي عام 1990، حيث وجدت تركيا نفسها للمرة الأولى وجها لوجه أمام دولة مستقلة وعلى حدودها. وكان أن اعترفت أنقرة بالاستقلال الأرميني من دون تبادل التمثيل الدبلوماسي. وبقيت الحدود بينهما مغلقة بسبب ظهور مشكلة كرباخ والحرب الأذربيجانية–الأرمينية[1].

من جهة أخرى وفي 29 ماي 1998 وافق البرلمان الفرنسي بجميع أحزابه على قرار ينص على "اعتراف فرنسا علنا بالإبادة الأرمينية لعام 1915"، تعدي بنتائجه السلبية العلاقات الثنائية بين فرنسا وتركيا، ليؤشر إلى بداية مرحلة جديدة متوترة، في العلاقات التركية–الأرمينية[2].

وفي 13اكتوبر 2006 عادت الحلقة الجديدة من التوتر في العلاقات الفرنسية–التركية بسبب تصويت الجمعية الوطنية الفرنسية (مجلس النواب) على مشروع "اقتراح قانون" قدمته المعارضة الاشتراكية وينص على أنزال عقوبة السجن لمدة سنة واحدة وغرامة تبلغ 45 ألف يورو لكل من ينكر وقوع إبادة الأرمن على أيدي الأتراك العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى، ويستكمل هذا المشروع قانونا اقره البرلمان الفرنسي في 29 جانفي 2001 يعترف بوقوع المذابح ضد الأرمن، فكان التصويت بـ 106 نائب مع الاقتراح وعارضه 19 نائبا من مجموع 129 نائبا حضروا جلسة التصويت، إلا أن الإدارة الفرنسية أعلنت رسميا رفضها لمشروع "اقتراح القانون" وسعت للحيلولة دون تبنيها والتنصل منه خصوصا أنه صادر عن برلمانيين وليس عن الحكومة[3].

---

[4] نور الدين ، تركيا: الصيغة والدور"، **مرجع سابق**، ص. 138.

[5] الجهماني، "تركيا والأرمن" ، **مرجع سابق**، ص. 85.

[1] نور الدين، "تركيا: الصيغة والدور"، **مرجع سابق**، ص. 138.

[2] الجهماني، "تركيا والأرمن" ، **مرجع سابق**، ص. 91.

[3] محمد رفعت الأمام، "مشروع القانون الأرميني وتأزم العلاقات التركية–الفرنسية"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، المجلد 42، ص. 170–171.

وكرد على الجانب الفرنسي أعلن الوزير الأول التركي طيب رجب أردوغان (Recep Tayyip Erdogan) في أفريل 2005 في تلفزيونات تركيا انه على أرمينيا والشعب الأرميني كذلك التقدم بطلب للاعتذار لتركيا على المجازر المرتكبة في حق الآلاف من الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى[4].

وعلى صعيد قانوني، هددت تركيا بإصدار قانون مماثل بشان جرائم قتل الشعب الجزائري أثناء احتلال فرنسا للجزائر (1830-1962) كسلاح ردع سياسي ضد اقتراح القانون الفرنسي.

وتجدر الإشارة إلى أن القوام العددي للجالية الأرمينية الفرنسية يناهز نصف مليون نسمة ويتمركزون في جنوب فرنسا التي تضم أكبر تجمع أرميني في العالم، وينتمي إليها بعض الرجالات الفاعلين في النخبة السياسية ويعتبرون جماعة ضغط في حسابات التوازنات الانتخابية وعنصرا مهيمنا على الاقتصاد بالدرجة الأولى[1]. وكردود فعل متبادلة فرنسية-تركية، جمدت تركيا الزيارات الرسمية لفرنسا، ومنعت الشركات الفرنسية (مؤقتا) من إبرام عقود معها.

وفي نفس السياق اندلعت كذلك أزمة دبلوماسية غير مسبوقة بين تركيا وكندا منذ تدشين العلاقات الرسمية بينهما في منتصف أربعينيات القرن الماضي، إثر اعتراف البرلمان الكندي في 21 أفريل 2004 بأن ما حدث للأرمن العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى يعد إبادة جنس وجريمة ضد الإنسانية، إذ بعد جلسة نال فيها قرار التصويت لصالح الاقتراح أغلبية قوية صدر القرار بنسبة 153 صوتا مقابل 68 صوتا. رغم أن الجانبين التركي والكندي يجمعهما تعاونا مشتركا وتبادلا في ميادين الطاقة والبيئة والتكنولوجيا والتعليم والثقافة فضلا عن الزيادة المستمرة في حجم التعاون التجاري التركي-الكندي.

أما في بولندا فقد وافقت السلطات على إقامة نصب تذكاري في ساحة إحدى الكنائس يتضمن عبارة مذابح ارتكبها الأتراك ضد الأرمن عام 1915. وتوالت الاعترافات في أوروغواي والأرجنتين وقبرص وبلغاريا واليونان واستراليا. وفي أفريل 1995 وافق البرلمان الروسي بالإجماع على قرار الاعتراف بإبادة الأرمن كأول واقعة لإبادة جنس بشري في القرن العشرين كما طالب مجلس الدوما بضرورة إيجاد حل مناسب لهذه القضية.

وفي جوان 1996 اتخذ مجلس النواب الأمريكي قرارا بتخفيض المعونة الاقتصادية لتركيا لعام 1997 من 25 مليون دولار إلى ثلاثة ملايين دولار حتى تعترف أنقرة بإبادة الأرمن وفي أفريل 1997 وافق البرلمان اللبناني بالإجماع على قرار ينادي بالإحتفال بالذكرى 32 لإبادة الأرمن.

---

(4) Tabet, **op. cit**, p. 402.

(1) الأمام، **مرجع سابق**، ص. 171-172.

وفي مارس 1998 اتخذ مجلس الشيوخ البلجيكي قرارا بمطالبة الحكومة التركية بالاعتراف بحقيقة الإبادة. وتتالت الاعترافات في 2000 من البرلمانات الإيطالية والسويسرية والهولندية والسويدية[2].

وفي عام 1999، طرح الرئيس الأرميني روبرت كوتشاريان على الرئيس التركي سليمان ديميريل إنشاء لجنة تاريخية مشتركة بين مؤرخي البلدين للتحقيق في ما جرى عام 1915 وما إذا كانت أحداثا أم مجزرة أو إبادة. ورفض ديميريل المبادرة الأرمينية، ومع تقدم المسار التركي على الطريق الأوروبي وما يتطلبه من مقتضيات ترسيخ الديموقراطية والحريات وحقوق الإنسان استمدت المسألة الأرمينية زخما جديدا لجهة منع تركيا من دخول الاتحادالأوروبي،اذا لم تعترف بمسؤوليتها الإنسانية والحقوقية عن المجازر الأرمينية عام 1915.

وأدركت تركيا أن مواجهة التطورات المستجدة بالخطاب القديم نفسه لم تعد مجدية. فانتهجت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أواخر 2002 أسلوبا جديدا على المستوى العلمي التاريخي وعلى المستوى الرسمي[1]، يأتي ضمن سياسة خارجية جديدة أشمل لتركيا ترمي إلى الانفتاح نحو الشرق على حساب علاقاتها التقليدية بالغرب، وهي السياسة القائمة على منهج إسدال الستار على الأزمات من خلال "مقاربة صغر مشاكل" والتي تنادي بالقضاء على بؤر التوتر في علاقات تركيا مع جيرانها خاصة أرمينيا بالاستخدام الأمثل لأدوات القوة اللينة «Soft power» وربط بين تنامي هذه الأدوات، بما يقلل الاعتماد على الأدوات العسكرية (Hard power) عند التعامل مع المشاكل والأزمات التي تواجه الدولة[2].

فكانت الخطوة الأولى بدعوة رئيس المجمع التاريخي التركي يوسف أوغلو إلى رفع القضية إلى الأمم المتحدة ودعوتها إلى تشكيل لجنة دولية لبحث القضية. ومن علامات التحول النفسي إقامة مؤتمر أرمني للمرة الأولى في اسطنبول في سبتمبر 2005 من جانب هيئات وجامعات وشخصيات تركية بارزة جدا بعنوان "1915-1916: الإبادة، الحقوق، النفسية، والتاريخ"[3].

وفي ديسمبر 2004 أعطى المجلس الأوروبي الضوء الأخضر لبدء المفاوضات حول دخول تركيا للاتحاد الأوروبي دون العودة للحديث عن الاعتراف "بمجازر الأرمن"[4].

---

[2] محمد رفعت الأمام، "العلاقات التركية–الكندية وتداعيات الملف الأرميني"، **السياسة الدولية**، المجلد 39،العدد 158، (اكتوبر 2004)، ص. 184–185–186.

[1] نور الدين، "تركيا:الصيغة والدور"، **مرجع سابق**، ص. 139.

[2] محمد موسى، "السياسة التركية تجاه أرمينيا واذربيجان .. حسابات الربح والخسارة" **السياسة الدولية**، المجلد 145، العدد 182، (اكتوبر 2010). ص. 113.

[3] نور الدين، "تركيا:الصيغة والدور"، **مرجع سابق**، ص. 139.

[4]Tabet, **op. cit**, p.403.

أما على الصعيد الرسمي فقد توالت العروض التركية على أرمينيا بدءا من12أفريل 2005 باقتراح رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان على الرئيس الأرميني تشكيل لجنة تاريخ مشتركة، وفي 10أكتوبر 2009 وقع وزير خارجية كل من أرمينيا وتركيا البروتوكولين الخاصين بتطبيع العلاقات وفتح الحدود بين الدولتين بمدينة زيورخ بسويسرا، والتي تم إغلاقها منذ عام 1993، وبحضور وزراء خارجية الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا (والتي تترأس دولهم مجموعة منسك الخاصة بمحاولة إيجاد تسوية سياسية للنزاع الراهن بين أرمينيا وأذربيجان حول اقليم ناغورنو-كاراباخ) إضافة إلى مسؤول الشؤون الخارجية بالاتحاد الأوروبي ووزير خارجية سويسرا.

فالبروتوكول الأول أشار إلى إقامة علاقات دبلوماسية وإعادة فتح الحدود والاعتراف بالجذور القائمة بين البلدين، بينما يتمحور البروتوكول الثاني حول سبل تنمية العلاقات وتعزيز التعاون في كافة المجالات بين الطرفين والعمل من أجل الحفاظ على الإرث الثقافي للبلدين والتعاون القنصلي، وإقامة حوار حول البعد التاريخي للمزاعم الأرمينية بارتكاب الأتراك جرائم إبادة جماعية ضد الأرمن بهدف استعادة الثقة بين البلدين.ورغم الزخم الذي تولد عن توقيع البروتوكولين، والتفاؤل الذي صاحب هذه العملية من بين البلدين إمكانية حدوث انفراج حقيقي على صعيد العلاقات التركية-الأرمينية، فإن خلافات صاحبت عملية التوقيع. فقد قام الحزب الاتحادي الثوري الأرميني بالانسحاب من الائتلاف الحاكم عقب الإعلان عن الاتفاق.

ويكمن السبب الرئيسي وراء رفض العديد من التيارات السياسية في أرمينيا في عدم الاعتراف التركي المسبق بارتكاب جرائم إبادة جماعية ضد الشعب الأرميني عام 1915، وذلك قبل إقامة علاقات سياسية بين الدولتين، حيث يعد هذا الموضوع أحد أهم مكونات الهوية الوطنية الأرمينية خاصة بالنسبة لموقف أرمن المهجر (الدياسبورا الأرمينية) الذين يمثلون إحدى أبرز العقبات أمام تصديق البرلمان الأرميني على البروتوكولين.

من ناحية أخرى ترفض أحزاب المعارضة الرئيسية في تركيا أيضا الاتفاق بشأن بروتوكولات تطبيع العلاقات مع أرمينيا وعلى رأسها حزب الحركة القومية وحزب الشعب الجمهوري. ورغم تمتع حزب العدالة والتنمية بالأغلبية في البرلمان، فان الحكومة عليها إقناع ليس فقط المعارضة التركية ولكن أيضا نواب الحزب الحاكم أنفسهم بأهمية التصديق، وهو امر صعب التحقيق في حالة عدم إحراز أي تقدم على صعيد عملية السلام في اقليم ناغورنو-كراباخ.

كما تعتبر العلاقات التركية-الآذرية لها دور مهم في تحديد الموقف خاصة وان أذربيجان رافضة بشكل صريح للبروتوكولين، مما اجبر العديد من المسؤولين الأتراك على التصريح بأنه لن يكون هناك فتح للحدود التركية-الأرمينية دون

الانسحاب الأرميني من الأراضي الآذرية وتتحسب تركيا من أي اتفاق قد يؤثر في علاقتها الإستراتيجية مع أذربيجان والتي يصفها البعض في الدولتين بأنها علاقات بين "قومية واحدة ذات دولتين"[1].

إن اعتراف أنقرة بإبادة الأرمن العثمانيين والاعتذار عنها لن يسفر عنه توقيع أية عقوبات على تركيا، خصوصاان زمن اقترافها يقع ايام الدولة العثمانية وليس الجمهورية التركية، إذ إن اتفاقية إبادة الجنس التي أقرتها الأمم المتحدة عام 1948 وصدقت عليها تركيا عام 1950 لم تشر لا من قريب ولا من بعيد إلى حالات الإبادة التي وقعت قبل إبرامها. وفشل الأرمن إبان السبعينيات في إلحاق المرجعيات التاريخية ضمن بنود اتفاقية الأمم المتحدة لإبادة الجنس بسبب الدور النشيط للثنائي الحليف: تركيا-إسرائيل، وهنا لم تتفق مصالح أنقرة-تل أبيب استراتيجيا وسياسيا فقط، بل اتفقت تاريخيا إذ ليس من صالح تركيا معنويا الإقرار إبادة الأرمن، كما أن تل أبيب واللوبيات اليهودية عبر العالم تحارب باستماتة أن تكون ثمة سوابق إبادة جماعية غير الهولوكوست. كما أن المادة 11 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي قد نصت على الاختصاص فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد بدء نفاذ النظام الأساسي وبالتالي فان مبدأ عدم "التقادم" لم يؤخذ به في الجرائم ذات الصلة بحقوق الإنسان لاسيما جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والعدوان والإبادة الجماعية[1].

المطلب الخامس: التحول الاقتصادي والتنموي التركي

يرتكز الاقتصاد في تركيا على الدولة باعتبار أن لها دور أساسي في زيادة وإعادة هيكلة الصادرات في سنوات ما بعد التحرير الاقتصادي، وذلك عن طريق ترتيبات مؤسسية أسهمت في صياغة سياسات وإجراءات متماسكة متناسقة على المدى البعيد، كما أفضت إلى إعادة توجيه القطاعات الصناعية للتصدير، ووفرت مزايا تنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية.

وقد تفاوتت مصادر القدرات المؤسسية للدولة الرفيقة (الدولة التنموية) على مدار العقود الثلاثة الماضية. ويمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين: الأولى تمتد بين 1980 و2001 وتبدأ بالسنة التي تم فيها تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في تركيا، وتمتد حتى الأزمة المالية الطاحنة التي ضربت الاقتصاد التركي في 2001/2000، وفي خلال هذه الفترة، استندت عملية إعادة هيكلة الصادرات إلى إجراء إصلاحات بيروقراطية انتقائية في الأجهزة العاملة في مجالات تطبيق وصياغة سياسات التجارة والاستثمار والصرف[2].

---

[1] موسى، **مرجع سابق**، ص. 135-136.

[1] الأمام، **مرجع سابق**، ص. 187.

[2] عمرو إسماعيل عادلي، "**الأصول السياسية للتنمية: الاقتصاد السياسي للإصلاح المؤسسي في تركيا مصر وتركيا (1980-2011)**"، (الطبعة 1، مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى 2013)، ص. 48.

وإذ يعتبر الاقتصاد التركي حتى أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات اقتصادا مركزيا يسيطر فيها لقطاع العام بصورة قوية على معظم المؤسسات الصناعية والإنتاجية فعندما كان طورغوت أوزال (Turgut Özal) رئيسا للجنة تخطيط الدولة عام 1980 بدأ الاقتصاد التركي مسيرته نحو التحرر والاندماج في اقتصاد السوق العالمية المتمثل بصورة أساسية في اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) [3].

ورغم ديناميكية ونشاط الاقتصاد التركي، إلا أنه عانى من عدة مشاكل. فوتيرة النمو رغم تحقيقها أرقاما عالية، إلا أنها غير مستقرة، فقد تعرض الاقتصاد التركي إلى أزمة سنة 1994، حيث سجل عجزا دائما في التمويل العمومي (15% من المنتوج الوطني الخام PNB)، رغم إصلاحات حكومة سيلار بتخفيض 40% من الأجور، تخفيض مضاعف لليرة بالنسبة للدولار 41.6% وتوقيف برامج الاستثمار، أفلست بعض البنوك التركية كما ضاعت لمصنع السيارات"رونو" نصف مبيعاته.

وقد كان مخططا لتثبيت فعالا من خلال تخفيض العجز في الميزان التجاري (-4.7 مليار دولار في نهاية نوفمبر 1994)، زيادة ميزان المدفوعات (+2.7 مليار دولار)وتحديد العجز في الميزانية (8% من PNB)، ولكن ذلك كان على حساب الشرائح الشعبية، حيث تم تسريح 600 ألف عامل من وظائفهم ورغم ذلك لم تسجل أي حركة احتجاج[1].

ولم يستطع الاقتصاد التركي التخلص من عدم الاستقرار الذي ميز تطوره، مثلما تبينه وتيرة نموه المتغيرة بين +9.8% سنة 1987 و-6.1% سنة 1994، حيث أن غموض التوجهات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي قد ساهم في ذلك، كما أن التعزيز المالي المبكر ساهم في هشاشة التوازنات الماكرو اقتصادية، كما لعبت السياسات النقدية والميزانية المتبعة من طرف الحكومات المتتابعة دورا أساسيا في عدم الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته تركيا[2].

كما أن العوامل الهيكلية ذات الطبيعة الاقتصادية تشكل عائقا للانضمام التركي للاتحاد الأوروبي، حيث أن مستوى التصنيع التركي ونموه الاقتصادي هو تحت المعدل الأوروبي الغربي، كما أن الدخل الفردي في تركيا مازال منخفضا بالنسبة لأغلبية الدول الأعضاء في الاتحاد، ولا يمثل المنتوج الداخلي الخام سوى 30% من معدل الاتحاد الأوروبي[3]. كما يعبر مشكل التضخم الذي عانى منه الاقتصاد التركي بالموازاة معا لعجز المرتفع في الميزانية ونسب الفائدة المرتفعة، عن

---

[3] Michel Verrier, «la Turquie piétiné aux portes de l'union européenne», **le monde diplomatique**, N°492, (mai 1995), p. 18.

[1] Olivier de Boysson, «Turquie: un pôle de développement dans une région troublée»,**les problèmes politiques et sociaux**. N°757, (10 novembre 1995), p.48.

[2] Akagul, «l'économie Turque au tournant de l'an 2000», **op. cit**, p. 93.

[3] Marc Semo, «Turquie la mal-aimée », **politique international**, N°80,(été, 1998), pp. 167-169.

مدى هشاشة الاقتصاد، خاصة وان هناك صعوبات في تمويل القطاع العام، حيث وصل العجز خلال العشرية الأخيرة إلى12% من الناتج الداخلي الخام[4].

وقد عكست مجموعة الإصلاحات المتفاوتة في الثمانينيات والتسعينيات الأولوية المفتوحة للصادرات، بينما أهملت مؤسسات اقتصادية أخرى ذات أهمية كبيرة كإدارة الاقتصاد الكلي، وهو المجال الذي عانى من ضعف القدرات المؤسسية للدولة، على نحو أسهم بشكل سلبي في الاختلالات الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد التركي بشكل متواتر في 1994 و2000 وانتهت بالانهيار المالي في 2001، على الرغم من النجاح الكبير الذي سجله الأتراك في مجال زيادة وإعادة هيكلة الصادرات بشكل صلب وقابل للاستمرارية[5].

الفترة الأولى:**1983-2001**:انقسمت إلى فترتين

1) عقد أوزال (1983-1993):أهم ما ميز هذه المرحلة:

1- بناء مؤسسات مهنية ومتماسكة في مجالات صنع السياسيات التصديرية.

2- دعم الدولة لمؤسسات القطاع الخاص.

3- تحرير التجارة مع تجنب مخاطر تقويض التصنيع الوطني.

4-إتباع سياسات تخفيض سعر الصرف والأجور الحقيقية للوصول إلى تخفيض معدلات التضخم.

5- برنامج دعم الصادرات في الثمانينيات بشكلين، احدهما مباشر على هيئة تحويلات مالية للمصدرين، وثانيهما غير مباشر كالإعفاءات الجمركية والضريبية.

2) عقد ما بعد أوزال (1991-2001): تميز بتحديات أبرزها:

1-ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لليرة التركية في أعقاب تحرير الميزان الرأسمالي ما بين (1989-1990) ما أدى إلى تدفق هائل لرؤوس لأموال قصيرة الآجل، التي استخدمها الحكومة في تمويل الدين العام.

2- وخلافا للثمانينيات شهدت التسعينيات ارتفاعا ملحوظا في الأجور الحقيقية في القطاع الصناعي.

3- لم تتضمن اتفاقيات المعاملة التفضيلية للمنتجات التركية في الأسواق الأوروبية،الغزل النسيج والملابس الجاهزة، باعتبارها قطاعات ذات حساسية في أوروبا، وإنما كانت تندرج تحت نظام الحصص طبقا لاتفاقية المنسوجات، وقد كان من المقرر

---

(4) «Turquie: la recherche de la stabilité », **op. cit**. p. 63.

(5)عادلي، **مرجع سابق**، ص. 49.

أن يتم رفع هذه الحصص تدريجيا بدءا من 1996، وهو عام دخول اتفاق الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ ونهائيا في 2005.

وشهد عصر أوزال ميراث الدولة لمؤسسات اقتصادية ضعيفة، خصوصا في مجال إدارة مالية الدولة والاقتصاد الكلي، ففي خلال الثمانينات افتقر البنك المركزي للاستقلالية، واعتمدت الحكومة على تمويل مصروفاتها من خلال صناديق خارج الموازنة العامة كي لا تخضع لأي رقابة أو مساءلة.واعتمدت هذه المرحلة على:

1- مؤسسات صنع القرار الاقتصادي

2- إتباع سياسات تحرير التجارة والاندماج في الاتحاد الأوروبي[1].

إذ واصلت تركيا إتباع سياسيات تحرير التجارة في عقد التسعينيات، مع إيلاء أهمية خاصة للاندماج الاقتصادي في السوق الأوروبية، ولعل دخول الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيز النفاذ في أول جانفي 1996، يعد اكبر تغير طرا على نظام التجارة لديها، إذ انه بمقتضى اتفاق الاتحاد الجمركي، تعين على تركيا تخفيض التعريفات الجمركية من متوسط 13.5% في1995 إلى3.6% في 1996[2].

وهكذا فان اللاتوازنات على مستوى الاقتصاد الكلي ونسبة التضخم العالية التي وصلت إلى68.8% سنة 1998[1]. تؤثر على الاقتصاد التركي، بالإضافة إلى الدين الخارجي الذي بلغ في نفس السنة 73.59 مليار دولار، كما إن السياسة النقدية التركية مشدودة بالمواعيد القصيرة للدين العمومي الداخلي بواسطة اللجوء المكثف إلى العملات الصعبة الأجنبية، وتواصل تخفيض العملة التركية في 1997 (حوالي 60%بالنسبة للايكو بين جانفي – ديسمبر 1997-1998)[2].

الفترة الثانية (2002-2010): تغيير المسار إلى بروكسل (الإصلاح المؤسسي في ظل حكم العدالة والتنمية).

لم تكن السياسة هي العائق الأكبر في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بل الاقتصاد حيث شكل الاقتصاد عبئا بما يضمه من ملايين الأتراك الفقراء، وهو اقتصاد دولة تمتص كل القروض، وترفع سعر الفائدة، وتمارس زراعة غير ذات كفاءة تمتص ثلث القوى العاملة. وحدث التحول في الأحداث، فقبل أن تصل الدولة التركية إلى حد عدم القدرة على السداد أنقذها صندوق النقد الدولي، واحدث تغيرا ملحوظا ببرنامج يشمل خمسة عشر إصلاحا هيكليا، وأنهت الإصلاحات الإعانات غير المسؤولة، وأعطت البنك المركزي استقلالا، وأكسبت صناعة المال إشرافا مؤثرا، وأدخلت الخصخصة وتحرير الأسواق، وأصبحت قبضة السياسة تحمي الاقتصاد[3].

---

[1] عادلي، **مرجع سابق**، ص. 49-68.

[2] **نفس المرجع**، ص. 68.

[1] «Turquie, les nuages s'amoncellent », **Nord-Sud-Export**, (17 juillet 1998), p. 14.

[2] l'état du monde, **op. cit**, p.259.

[3] راينر هيرمان، **مرجع سابق**، ص. 185.

إذ مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008.

وشكلت أزمة سنة 2001اكبر أزمة مالية عاشتها تركيا منذ عقود طويلة، وقد ظهرت ملامح هذه الأزمة وتجلياتها في اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصة والعامة، وارتفاع معدلات العجز وارتفاع حجم الديون الخارجية، وانخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية. ولم تستطع السياسات والأنظمة المالية التي اتبعتها حكومة رئيس الوزراء بولند أجاويد(Bulent Ecevit) تجاوز الأزمة بل ساهمت السياسات التي اتبعتها في تفاقم حدتها[4].

فالاقتصاد التركي اندمج تدريجيا في السوق المشتركة بعد الوصول إلى اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي دون الانضمام، إذ عرف معدل نمو سنوي وصل إلى7% في 2002 و2003. وكان الاقتصاد في حالة طوارئ ولكن الناتج الداخلي الخام PIB بالنسبة للفرد بقي ضعيفا (4000 دولار للفرد في سنة 2003) وبالموازاة بلغ المعدل الأوروبي 23% أكثر، وهذا يدل على هشاشة وحساسية الاقتصاد التركي أمام الأزمات[1].

في سنة 2001 عرفت تركيا أزمة خانقة تمثلت في تراجع اقتصادي بنسبة 9.5%، وتخفيض سعر العملة التركية بمعدل 50%، إضافة إلى ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة (أكثر من مليون في ظرف عامين)، وبلوغ التضخم أكثر من 70% [2].

وبدأت تركيا بسلسلة من "الإصلاحات" في اتجاه إقتصاد السوق سنة 1999 وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، لكن هذه "الإصلاحات" انتهت بأزمة إقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها:

- انخفاض معدل النمو
- زيادة معدلات التضخم
- ارتفاع مقدار العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها
- ارتفاع سعر الفائدة

وعجزت القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات مما نجم عنه تردي الأوضاع، وفي هذه الفترة سقطت حكومة بولند أجاويد وبرزت حكومة حزب العدالة والتنمية. وتعلم الاقتصاديون الأتراك الدرس، فغيروا جملة معتبرة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصفته لعلاج الاقتصاد التركي، ومنها—على سبيل المثال–

---

[4] إبراهيم أوزتوك، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002–2008، في محمد عبد العاطي (محرر) تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (ط.1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص.48.

[1] Tabet, op. cit, p. 419.
[2] Billion, op. cit, p. 214.

ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال لنظام الصرف المرن، وبدأت عجلة التغيير تظهر نتائجها خلال الفترة من 2002 إلى 2008:

1/ استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين (2002 و2008) وباستثناء نسبة الأزمة العالمية 2008 فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين 2002-2006 يقدر بـ 6.8%.وقد سجل معدل النمو في 2003 النسبة الأعلى على المستوى الأوروبي والثالث على المستوى العالم بعد الصين والهند. وترجع زيادة معدلات النمو إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص الذي اهتمت به الحكومة وعملت على حل الكثير من مشاكله.انظر للجدول رقم (1) مقارنة معدلات النمو بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي.

وتسارعت نسبة نمو الاقتصاد التركي الذي حقق 8.2% من النمو في الربع الثالث من سنة 2011 بينما بلغ النمو خلال 9 أشهر 9.6%، ووصل معدل النمو 8% في نهاية سنة 2011. وإصلاحات الاقتصاد التركي زادت خلال سنة 2012، ووفق التوقعات المعلنة ان تركيا ستبقى واحدة من اغلبية الدول السريعة في نمو اقتصادها في أوروبا[3].

2/ قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار سنة 2008. انظر للجدول رقم (2) مقارنة نسب الاستثمار.

3/ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10.000 دولار سنة 2008. انظر الجدول رقم (3) الذي يوضح التوجهات الاقتصادية.

4/ ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار دولار إلى130 مليار دولار نهاية سنة 2008 وحجم الاستيراد 7.9 مليار دولار في 2009 إلى 140 مليار دولار.

5/ انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة من الناتج القومي الإجمالي من 16.5% بعد أزمة 2001 إلى أقل من 2% في الفترة الواقعة بين عامي 2004-2008[1].

ومع ذلك بقيت نسبة البطالة 10% بما يعادل 2.5 مليون عاطل عن العمل. وشهد ارتفاع بـ 14% سنة 2009، ورغم ذلك تم خلق في السنوات الأخيرة 1.6 مليون منصب عمل[2].

ويمثل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري، حيث بلغت قيمة صادرات أنقرة إلى دول الاتحاد الـ 27 عبر بروكسل 33.590 مليار يورو في عام 2009، وبما يعادل نسبة 46.2% من إجمالي قيمة الصادرات التركية في 2009، والتي بلغت 72 مليار يورو، وشكلت الواردات التركية نسبة 40.5% من إجمالي واردات تركيا وتشكل دول الاتحاد من إجمالي حجم

---

[3] Isa Yazar, op. cit, p. 117.

[1] اوزتورك، **مرجع سابق**، ص. 49-50-51.

[2] Ia Yazar, «Turkey outstrips Europe growing economy, aging population», **Turkish review**, volume2, march - April 2012, p. 117.

التجارة التركية في 2009 نسبة 42.9% أو ما يبلغ 74.027 مليار يورو، بينما الرقم الإجمالي 172.5 مليار يورو. وتبدو هشاشة وضعف التعاملات التجارية التركية مع المناطق والتجمعات التجارية الأخرى بالمقارنة مع الاتحاد الأوروبي.

وتعد ألمانيا الشريك التجاري الأول مع تركيا، إذ تصدر ما قيمته 33.3%وتستورد من ألمانيا 30%. وتقلصت ديون الدولة من 91% من إجمالي الناتج القومي عام 2001 إلى اقل من 50% عام 2006.

وفي سنة 2006 تفوق الاقتصاد التركي لأول مرة بإجمالي ناتج قومي 400 مليار دولار على اقتصاد بلجيكا وسويسرا والسويد، وسعت حكومة أردوغان أن تجعل الاقتصاد التركي اكبر سادس اقتصاد في أوروبا في عام 2013. ولأول مرة تشهد المفوضية الأوروبية في "تقرير التقدم" الصادر عام 2005 بان تركيا قوة اقتصادية مثيرة للإعجاب، وأصبح الاقتصاد قويا جدا لدرجة انه لم يعد عرضة لصدمات خارجية[3].

كما أن طبيعة هيكل الصادرات والواردات الأوروبية إلى ومن تركيا تتركز بصفة أساسية في الآلات والماكينات ومعدات النقل بنسبة تتجاوز 40 لكلا الجانبين.

وبعدما قفزت التجارة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي وتركياإلى100.125 مليار يورو عام 2009 مقابل 80.707 مليار يورو عام 2005، ثم انكمشت في حدود رقم يتراوح بين 75 مليار يورو (طبقا للأرقام التركية) و79 مليار يورو (طبقا للأرقام الأوروبية) في عام 2009.

وأهم جانب هو توفير مصادر الطاقة الذي يعتبر من ابرز الأسباب التي تجعل أنصار المحافظة على "شعرة معاوية" في الجانب الأقوى مع الاتحاد الأوروبي، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع احتياجات الاستيراد إلى نسبة 50% من اجمالي الاستهلاك بحلول عام 2030[1].

كما وقعت حكومات الاتحاد الأوروبي وتركيا في أنقرة عام 2010 سلسلة من الاتفاقات الخاصة بالمشروع العملاق المعروف باسم "نابوكو"، الذي أطلق عام 2002 ويبلغ إجمالي تكلفته 7.9 مليار يورو ويهدف إلى تقليل اعتماد أوروبا على روسيا في مجال الطاقة وذلك عن طريق نقل الغاز من بحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط عبر خط الأنابيب بداية 2014 لنقل كمية تصل تدريجياإلى31 مليار م^3 من الغاز سنويا من أسيا الوسطى نحو الاتحاد الأوروبي، مرورا بتركيا وجنوب شرقي أوروبا. وهو المشروع الذي حظي بدعم كبير من الاتحاد الأوروبي[2].

---

[3] هيرمان، **مرجع سابق**، ص. 185.

[1] نزيرة الأفندي، "تركيا والاتحاد الأوروبي"، الديموقراطية تدعم الاقتصاد"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص. 115-116.

[2] بشير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية وقضية تامين الطاقة" .**السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010، ص.119.

تسارع وتيرة الإصلاحات كان مرتبطا بتحسين البيئة المؤسساتية والتنظيمية في تركيا التي عانت من تأخر مقارنة بدول ثلاث من أوروبا الشرقية والوسطى(PECO)أكثر تقدما وفقا لمعيار الحرية الاقتصادية حسب معهد فرايزر سنة 2003ان تركيا في المرتبة 100 بعد بولونيا وجمهورية التشيك والمجر التي تحتل حسب الرتب التالية 61، 41 و22. والمعيار كان التنافسية في نمو المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤشرات حكم البنك العالمي تدل أن النوعية المؤسساتية يجب أن تتحسن خاصة أن مؤشر الفساد سنة 2004حسب منظمة "الشفافية الدولية" أعطى ترتيب تركيا 79 بعد بولونيا وجمهورية التشيك والمجر التي احتل الرتب التالية 68 و50 والرتبة 42[3].

ويظهر أن نمط وتيرة الإصلاح المؤسسي في تركيا ركز على مجالين أساسين في مجال السياسات التصديرية:

1-الإصلاحات المؤسسية في مجال إدارة الاقتصاد الكلي.

2- مجال الإصلاح من خلال بناء القدرات المؤسسية الخاصة بتنافسية المنتجات التركية في الأسواق الخارجية، خصوصا الأوروبية.

فحسب المواصفات التركية كان 80% متطابقة مع مقررات اللجنة الأوروبية للمواصفات CEN، واللجنة الأوروبية للمواصفات الإلكترو-تقنية CENELEC[1].

وتعتبر من أهم الشروط الموضوعة في الفصول الاقتصادية لمفاوضات الالتحاق بالاتحاد الأوروبي ولا بد أن تحرر هذه الفصول أسواق الطاقة والاتصالات والمواصلات، كما ينبغي أن تتوافق المشتريات ونظام الضرائب والتشريعات البيئية مع معايير الاتحاد الأوروبي، وينبغي أن تنظم الأمن الغذائي وحماية المستهلك وقانون الإنشاءات وقانون الشركات وقوانين أخرى كثيرة، ويغير اعتماد المكتسبات المجتمعية الاقتصادي التركي مرة أخرى من الأساس، حيث أن ثلثي بنود التفاوض البالغ عددها خمسة وثلاثين بندا تتعلق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالاقتصاد، يغطي الاتحاد الجمركي ثلاثة بنود فقط من الخمسة والثلاثين، وهي حرية نقل السلع، وسياسة المنافسة وحماية الملكية الفكرية.

فمنذ بدء مفاوضات الانضمام للاتحاد في 3 أكتوبر 2005 لم يتضح أفق هذه المفاوضات، وحتى يومنا هذا لم يتم إغلاق أي فصل من فصول التفاوض حول الانضمام، في حين تم تعليق التفاوض حول ثمانية فصول في 2009، ولم يزل انضمام تركيا مسألة مرهونة بالتحولات السياسية داخل الاتحاد[2].

---

[3] Billion, **op. cit**, p. 214-215.

[1] عادلي، **مرجع سابق**، ص. ص. 85-86.

[2] **نفس المرجع**، ص. 255.

في أوروبا يشيخ السكان والأسواق متشبعة، وحتى عام 2045 سيصل عدد سكان الدول 27الاعضاء بالاتحاد الأوروبي إلى460 مليون نسمة، 15% منهم فقط عمرهم 15 عاما وأصغر، وعلى العكس فان سكان تركيا شباب 30% من الأتراك اقل من 15 عشر عاما، وسيزداد عدد السكان حتى عام 2030 من 72 مليون إلى85 مليون، ويعادل دخل الفرد في العام 29% من متوسط الدخل في الاتحاد الأوروبي لكن عملية التفاوض أدت إلى زيادة الدخل المتاح[3].

وطبقا لاستطلاعات الرأي التي أجراها باروميتر الاتحاد الأوروبي Veborometre) في خريف 2006، فان 63% من المواطنين الأتراك كانوا يرون عضوية الاتحاد رمزية لتركيا في مقابل 55% في 2004-2005، ذكروا أن الانضمام للاتحاد الأوروبي يعد أمرا جيدا [1].

كما مضت تركيا في خطوات جيدة في مجال جذب رؤوس الأموال لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية ومقاييس الاتحاد الأوروبي.

وبشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي استطاعت تركيا أن تجذب حجما كبيرا من الاستثمارات إلى الداخل، وقد اكتسب رؤوس الأموال الأجنبية دفعة كبيرة بعد عام 2005، وحسب منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة فان تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر عالميا من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار سنة 2007 بمقدار تجاوز 20.1 مليار دولار لتصل نسبتها لأول مرة 1.5 من مجموع الاستثمارات العالمية[2]. خاصة بعد أن تضاعفت المعاملات التجارية إلى الثلث وزادت استثمارات تركيا بـ 15 ضعفا حسب إحصائيات عام 2010، وارتفعت حصة رأس المال الأجنبي في البنوك التركية من 0% إلى ما يزيد عن 40%، وسيستمر التزايد، لان البنوك الأجنبية الكبرى ترى في السوق التركي فرص نمو كبيرة، خاصة وان ودائع البنوك التركية بلغت 80% من إجمالي الناتج القومي[3].

وبذلك استطاعت تركيا تمويل ما نسبته 50% من العجز التجاري من خلال رؤوس الأموال الثابتة،وتمكنت أن تجعل من الاستثمارات الأجنبية محركا للنمو. لكن من المفيد الإشارة هنا إلى انه من الأفضل لتركيا العمل على توظيف رؤوس الأموال الأجنبية لاكتساب معرفة دائمة ومهارات تعليمية وتكنولوجية جديدة والبحث عن علاقات خارجية ايجابية.

وقد اتصفت الفترة ما بين عامي 2003-2007 بأنها فترة مناسبة للأوضاع الدولية، أما الفترة بين عامي 2009-2010 فقد اتصفت بأنها مرحلة استثنائية بسبب الأزمة العالمية، وتوجب على تركيا أن تستمر في عملية جذب استثماري أجنبي مختلف عن الدول المنافسة الأخرى[4]. (انظر الشكل رقم 11 و رقم 12 في الملاحق).

---

[3] هيرمان، **مرجع سابق**، ص. 187.

[1] عادلي، **مرجع سابق**، ص. 208.

[2] أوزتورك، **مرجع سابق**، ص. 61

[3] نزيرة الافندي، **مرجع سابق**، ص. 116.

[4] هيرمان، **مرجع سابق**، ص. 188.

وارتبطت الإصلاحات المؤسسية التي طرأت على الاقتصاد في عهد حزب العدالة والتنمية بشكل مباشر أو غير مباشر بالعامل الأوروبي، طبقا لمعايير كوبنهاغن والمكتسبات المجتمعية الأوروبية، رغم غياب المشروطية الايجابية المتمثلة في انضمام مؤكد للاتحاد حال الالتزام بالمعايير الأوروبية. وقد وجدت العوامل الخارجية هذه طريقها لتشكيل عملية الإصلاح المؤسسي في تركيا بحكم تقاطعها واتفاقها مع الأجندة المحلية لحزب العدالة والتنمية، في سبيل بناء تحالف انتخابي واجتماعي واسع يضمن له الاستمرار في الحكم على مدى أكثر من عقد، بل واحتفاظه بالأغلبية شبه المطلقة في البرلمان على مدى ثلاثة انتخابات متتالية 2002 و2007 وفي 2011، وهي الحالة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية منذ تبنيها الديموقراطية في 1946، ومن ثم فان ربط الإصلاحات الاقتصادية والسياسية بالعامل الأوروبي، خدم حزب العدالة والتنمية على نحويين: الأول منهما هو توسيع القاعدة الانتخابية والتحالف الاجتماعي المتجاوز للطبقات داخل الهضبة الأناضولية، الذي أسسه الحزب ورعاه على مدى أكثر من عقد، والثاني هو إضعاف أو تحييد خصومه السياسيين خصوصا القوات المسلحة التركية، وتقليص احتمالات حدوث انقلاب عسكري[1].

ولا شك أن الدخول في أي عملية من عمليات التكامل، دون القضاء على عناصر الأزمة البنيوية للاقتصاد التركي، وإحلال توازنات اقتصادية عامة جديدة، يعد تكريسا لهامشية الاقتصاد التركي، كما أن من الضروري القيام بإعادة تقييم جذري للمعايير الأساسية المعنية بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى لا يجري النظر إلى الاقتصاد التركي بوصفه احد أسواق الاتحاد الأوروبي المتنامية، أو بوصفه كتلة بشرية لا قيمة لها، تشكل عبئا وخطرا على الاتحاد الأوروبي، ويجب على تركيا تطوير إستراتيجية تنموية جديدة، تأخذ في اعتبارها مقدرات تركيا النابعة من جغرافيتها، وليس فقط من إمكاناتها الداخلية والسبيل إلى ذلك هو أن نضع تركيا في حسابها أيضا احتمال أن لا تسفر مسيرة التكامل مع الاتحاد الأوروبي عن نتيجة محددة.

لا بد أن تشمل الإستراتيجية الاقتصادية على عناصر تقوم على إعادة مراجعة أولويات القطاعات الاقتصادية على نحو يحقق إعادة تأسيس موازين الاقتصاد الداخلي وزيادة إنتاجياته ومن جهة أخرى يجب أن تتضمن هذه الإستراتيجية تطوير شبكة من العلاقات متعددة الأبعاد، تقوم على تنوع توجهات الاقتصاد الخارجي وإعداد مجالات اقتصادية بديلة لتكون جاهزة في أي وقت، كما تستند هذه الإستراتيجية إلى مفهوم العمق الجغرافي، فأية سياسة من شأنها إدراج تركيا في المعايير الاقتصادية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما أن ثقل تركيا الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي سيعزز بإطراء مع اتساع مساحات التأثير الاقتصادي التي تنجح تركيا في تشكيلها[2].

المبحث الرابع: الإصلاحات في تركيا وفق الأجندة الأوروبية

---

[1] عادلي، مرجع سابق، ص. 257.

[2] اوغلو "العمق الاستراتيجي"، مرجع سابق، ص. 550.

اجتمع وزراء الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي التي عقدت يومي 10 و11 ديسمبر 1999وتم بالإجماع ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، ودخلت تركيا مرحلة إصلاحية مكثفة في طريق تنفيذ المعايير السياسية لكوبنهاغن كشرط مسبق لبدء مباحثات الانضمام[1]. وتم فتح مشاورات تمهيدية لمساعدتها على إكمال معايير كوبنهاغن، وبقرار هلسنكي يمكن التاريخ لبداية مرحلة الأوربة الرسمية لتركيا، حيث أقرت القمة في بيان رسمي لأول مرة بأوروبية تركيا بمجرد قبولها عضوا مرشحا، وهذا بخلاف الرفض المطلق الذي ووجهت به دولة المغرب لاعتبارها تقع خارج القارة الأوروبية، وكان معنى ذلك هو أن أوروبا –وليس تركيا– هي التي وضعت القطار التركي على سكة الاتحاد الأوروبي.

وكان من المفترض أن تحدد القمة الأوروبية سنة 2002 موعدا لبدء المشاورات المؤدية لانضمام تركيا، ولكنها أرجأت القرار مرة أخرى إلى قمة كوبنهاغن التي أصدرته في 17 ديسمبر 2004، وحددت فيه يوم الثالث من أكتوبر 2005 موعدا لبدء مفاوضات انضمامها للاتحاد، وقد بدأت فعلا في ذلك التاريخ، دون أن يتحدد موعد لانتهائها، وقد تستغرق 10إلى15 سنة حسب توقعات الأوروبيين أنفسهم، دون أي ضمانة تكفل قبول عضويتها في نهاية المطاف[2].

من جهة أخرى أصدرت المفوضية الأوروبية في 12اكتوبر 2011 التقرير السنوي الرابع عشر عن متابعة مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي، وتزامن صدور التقرير مع مرور ست سنوات على الانطلاق الرسمي للمفاوضات في الثالث من أكتوبر 2005. ويكتسب هذا التقرير أهميته من كونه يعكس إلى حد كبير، الرؤية الأوروبية الرسمية لتطور الإجراءات التركية نحو استيفاء متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مما يساعد بدوره في التعرف على تقييم ما وصلت إليه المفاوضات[3].

وبالنسبة للجانب الإجرائي للحصول على العضوية، فهو –باختصار– يبدأ بإفصاح الدولة عن إرادتها الواضحة في ذلك، ومن ثم فإنها تخضع للشروط والإجراءات التي نصت عليها معاهدة الاتحاد الأوروبي التي أيدها إعلان كوبنهاغن سنة 1993، حيث تنص المادة 49 من المعاهدة المؤسسة للاتحاد على ما يأتي:

1) تبدأ المرحلة التمهيدية بتقرير تقدمه المفوضية الأوروبية توضح فيه ما إذا كانت الدولة المرشحة تستجيب لمعايير كوبنهاغن السياسية والاقتصادية، وفي حال استجابت الدولة المرشحة لهذه المعايير تقر المفوضية بأهليتها للانضمام.

2) تعرض القضية على المجلس الذي يمثل حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وفي حالة القبول يصدر هذا المجلس قرار الضم بالإجماع ، ويؤدي اعتراض ممثل دولة واحدة إلى تعطيل القرار.

---

(1) تورال، **مرجع سابق**، ص. 184.

(2) إبراهيم البيومي غانم، "جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، في محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**"، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص. ص. 175–176.

(3)احمد السكري، "المسار المتغير: تعقيدات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، المجلد 47، العدد 187، جانفي 2012، ص. 158.

3) يحال القرار إلى البرلمان الأوروبي للتصويت عليه بأغلبية عدد نوابه، وليس بأغلبية الأصوات.
4) لا يكون قرار قبول العضوية نافذا إلا إذا صادقت عليه كل الدول ذات العضوية وفق الآليات التصديق على المعاهدات الدولية[1].

ومضت تركيا بشكل حثيث في إجراء مجموعة من الإصلاحات القانونية والتشريعية اللازمة في موضوع الملائمة لمعايير كوبنهاغن السياسية. وأصبح تغيير قانون العقوبات التركي، وقانون الجمعيات والنقابات، وقانون الصحافة، والقوانين الأساسية الأخرى يمثل جهدا قانونيا وتشريعيا سيستمر طويلا في أثناء مباحثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ولكن ومع هذا فان الهدف من إعادة النظر وفحص القوانين كان يتمثل في تجديد القوانين الأساسية بشكل متكامل على المدى الطويل بناء على ما وضحه البرنامج الوطني المتعلق بالتأكيد على الحقوق المقررة للاتحاد الأوروبي تحت عنوان المعايير السياسية[2].

وتناول تقرير المفوضية الأوروبية، بشان مساعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي لعام 2011، جوانب متعددة من أهمها:
1) رغم أن التقرير أشاد بالتقدم الذي حققته تركيا في احترام بعض المعايير التي حددتها بروكسل، فانه ينبه إلى عدم إحراز أي تقدم حول نقاط التعطيل الرئيسية، والمتمثلة في اتفاقية تطبيع العلاقات الثنائية بين تركيا وقبرص، والاتحاد الجمركي المبرم مع الاتحاد الأوروبي، التي تم توقيعها في 31 ماي 1995. رغم الدعوات المتكررة التي وجهتها المفوضية الأوروبية لتركيا في هذا الشأن[3].

وقد استمرت تركيا في التعبير عن دعمها الواضح للمباحثات التي تهدف لإيجاد حل دائم، وشامل، وعادل للمشكلة القبرصية في إطار المساعي الحسنة للأمين العام للأمم المتحدة بين قادة الطرفين. وهذا الوضع قد تم قبوله في تقرير التقييم الصادر في مارس 2011، والخاص بوضع مباحثات الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بقبرص.

وقد شددت الوثيقة الإطار الخاصة بالمباحثات، وتصريحات المجلس على انه ينتظر من تركيا تقديم الدعم الايجابي للمباحثات التي تهدف إلى إيجاد حل دائم وعادل وشامل للمشكلة القبرصية في إطار الأمم المتحدة بما يناسب قرارات مجلس الأمن.

---

[1] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 178.
[2] تورال، **مرجع سابق**، ص. 184.
[3] السكري، **مرجع سابق**، ص. 158.

وعلى الرغم من النداءات المتعددة للمجلس وهيئة الأمم المتحدة، فان تركيا لم تتولى مسؤولياتها المحددة في الإعلان الصادر في 21 سبتمبر عام 2005عن الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، وما أسفرت عنه القيم الأوروبية في ديسمبر 2006، وديسمبر 2010 من نتائج.

ولم تتول تركيا مسؤولياتها في العمل دون تمييز بما يوافق البروتوكول الإضافي لاتفاقية الشراكة بشكل تام. ولم تقم بإلغاء جميع العوائق أمام الانتقال الحر للأموال والممتلكات، ومن بينها إلغاء القيود على النقل المباشر مع قبرص.

ولم يتم تسجيل أي تقدم في موضوع تطبيع العلاقات الثنائية مع الحكم اليوناني في جنوب قبرص ولم تقم تركيا بإزالة اعتراضها المتعلق بعضوية حكومة جنوب قبرص في المنظمات المختلفة، ومن بينها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، واتفاق "واسنر" الخاص بمراقبة تصدير الأسلحة التقليدية ومنتجات وتقنيات الاستخدام الثنائي، كما أن تركيا اخترقت المجال الجوي، والمياه الإقليمية لحكومة قبرص الجنوبية[1].

2- رصد التقرير كذلك بعض التقدم في تنفيذ تركيا للإصلاح الدستوري خلال عام 2010، خاصة عقب الاستفتاء الدستوري في سبتمبر 2010، لاسيما في مجال القضاء، ودعا التقرير لضرورة تقدم تركيا إلى دستور جديد يحل بشكل كامل محل دستور 1982، بحيث يسهم في تعزيز استقرار المؤسسات الضامنة للديموقراطية، وحكم القانون، وحقوق الإنسان واحترام وحماية الأقليات[2].

وتشكل التغييرات الدستورية التي تمت في شهر أكتوبر 2001 الأساس للموائمة مع المعايير السياسية لكوبنهاغن، وبهذه التعديلات الدستورية زادت الضمانات المتعلقة بحقوق الأفراد وحرياتهم، وخاصة توسيع مجال حرية الفكر والتعبير. ولمنع دعاوى التعذيب تم تخفيض مدة الاعتقال قبل المحاكمة إلى أربعة أيام بشكل يناسب مقاييس الاتحاد الأوروبي وتم التشديد على خاصية مجلس الأمن القومي كعضو استشاري، واجريت تنظيمات لتطوير المساواة بين الرجل والمرأة.

وفي 6 فيفري 2002 وعن طريق حزمة قوانين **الموائمة الأولى** أجريت تعديلات مهمة في قوانين تركيا مثل قانون العقوبات، وقانون مكافحة الإرهاب، وقانون محاكمة امن الدولة، وقانون أصول محاكم الجنايات.

وعن طريق حزمة قوانين **الموائمة الثانية** التي قبلت في 26 مارس 2002 تحققت تعديلات مهمة في اتجاه تعهدات تركيا في مجال لمعايير السياسية في قوانين الأحزاب السياسية والصحافة، النقابات، وحقوق التجمع والتظاهر، ومحاكم امن الدولة، والشرطة والإدارات المحلية.

---

[1] تورال، مرجع سابق، ص. 269.

[2] السكري، مرجع سابق، ص. 158.

وفي 3اوت 2002 قبلت حزمة قوانين **الموائمة الثالثة** إذ تم إلغاء عقوبة الإعدام من القانون التركي فيما عدا أحوال التهديد بحرب وشيكة وألغت المعوقات القانونية أمام النشر بلغات ولهجات مختلفة يستعملها المواطن التركي بشكل تقليدي في ممارسات والحياة اليومية.

ومع حزمة قوانين **الموائمة الرابعة** التي قبلت في 2 جانفي 2003 نظمت من جديد مواد القانون الخاصة بمكافحة التعذيب، وحرية التعبير والصحافة والجمعيات، وظروف الاعتقال، وأصبح قانون الأحزاب السياسية متناسبا مع التعديل الدستوري.

ومع حزمة قوانين **الموائمة السابعة** التي قبلت في 30 جويلية 2003 تم توسيع حرية التعبير والفكر وأجريت تعديلات في موضوعات حرية الإفراد وأمنهم، ومنع التعذيب، وضيق مجال صلاحيات المحاكم العسكرية فيما يتعلق بالمدنيين.

أما في حزمة قوانين الموائمة التي قبلت في 14 جويلية 2004 فقد ألغيت عضوية هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، والمجلس الأعلى للصحافة. وتم إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة الحبس المؤبد المشددة[1].

كما ألغت إدارة أردوغان "اسميا" لجنة مراقبة ومتابعة الأقليات في تركيا التي كانت قد تشكلت عام 1962 لمتابعة ومراقبة كافة أنشطة الأقليات بتركيا لاسيماالأرمن60الف واليهود 25 ألف والسريان والكدان وتحديد مدى تأثيرها على الأمن القومي التركي.

وضمت هذه اللجنة شخصيات من المخابرات الوطنية (ام إي تي) ووزارة الداخلية والأمن العام ورئاسة أركان الجيش ومجلس الأمن القومي، وكان يتوجب على أية أقلية الحصول على موافقة من اللجنة قبل القيام بأية أنشطة سواء معارض أو منتديات أو اجتماعات أو مظاهرات وتجمعات وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والسياسية. وفي إطار متابعة الإصلاحات الخاصة بالانسجام مع قوانين الاتحاد الأوروبي، تقرر إلغاء لجنة المراقبة والمتابعة وتشكيل بديل عنها لجنة خاصة بالدفاع عن حقوق الأقليات[1]. وخير مثال ترجمة كتب مبادئ علم الرياضيات والطبيعة إلى اللغة الأرمينية وتم توزيعها مجانا للعام الدراسي 2010-2011.

---

[1] تورال، **مرجع سابق**، ص. 185-186.

[1] رفعت الأمام، **مرجع سابق**، ص. 187.

إضافة إلى أن الإصلاحات الكبرى المرتبطة بحقوق الإنسان ظهرت من خلال "إبطال دواعي الموت في تركيا" في سبتمبر 2004، وهذا ما جعل من تركيا أن ترتقي بفكرة حياة الأفراد الأكثر كراهية في البلد "الأكراد" وتم تخفيف حكم القيادي الكردي عبد الله أوجلان من حكم الإعدام إلى السجن، في السابق كانت ممارسة التعذيب مباحة ومحرم مناقشتها، أما الآن يمكن المناقشة بحرية أكثر. وصدقت تركيا في سبتمبر 2011 على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب (OPCAT) الصادرة عن الأمم المتحدة واقر المجلس الأمة التركي الكبير في نوفمبر 2010، القانون المتعلق بالتصديق على اتفاقية المجلس الأوروبي الخاصة بحماية الأطفال ضد الاستغلال والاستثمار (الجنسي) ورغم ذلك مازالت تركيا تضع قيودا على المقاربة الخاصة بالأقليات ومازال احترام اللغات والثقافات، والحقوق الأساسية الخاصة بهذه الأقليات وحمايتها لا يتناسب والمعايير الأوروبية حتى الآن[2].

واثر إصلاح في المادة 301 وما نجم عليها من صعوبات سياسية تسبب في أن تكون حرية كبيرة للتعبير أكثر من ذي قبل، إذ تم عرض في 2009 في أزمير نساء انتحاريات بسبب "نقص الوعي" ووفق التحليلات الأجنبية لم يكن متوقعا التغيير في المادة 301 وبقاء الحرية العامة محدودة ولكن حدث العكس.

وتم أحداث مفاجأة على مستوى سلطة مجلس الأمن القومي والذي يعتبر بمثابة "الحكومة الثانية"، ورغم ذلك تم تغيير سلطة هذا الجهاز المتواجد في الدولة منذ 150 سنة، فالميزانية العسكرية حاليا موضوعة تحت الرقابة المدنية، وميزانية وزارة التربية الوطنية تضاعفت مقارنة بميزانية الدفاع[3].

ونظرا لهذه المكانة الخاصة للمؤسسة العسكرية، فقد أضحى راسخا في الأذهان انه لن يتسنى القيام بأية إصلاحات حكومية بدون دعم المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بإصلاحات انضمام تركيا إلى الاتحاد. ومن جانبها قد ساندت المؤسسة العسكرية الجهود الرامية لانضمام تركيا على اعتبار ذلك بمثابة المرحلة الأخيرة والنهائية لعملية التحديث التي بدأتها ودعمتها هذه المؤسسة منذ أن قام أتاتورك وأنصاره من رجال "الاتحاد والترقي" بإلغاء نظام السلطنة العثمانية في أول نوفمبر 1922 وإعلان الجمهورية التركية في29اكتوبر 1923 وإلغاء الخلافة الإسلامية في 3 مارس 1924.
واعتبر العسكريون أن الانضمام أفضل وسيلة لمجابهة التحديات الداخلية التي كثيرا ما ناضلوا ضدها، التوجهات الإسلامية والنزعات الانفصالية للأكراد، وفي سبيل ذلك فقد تنازلوا عن جانب من صلاحياتها المطلقة، أمام النقد الأوروبي اللاذع لتدخلها في السياسة وما سمته أوروبا"بضوابط كوبنهاغن"، طالب الاتحاد بتحجيم لامتيازات الممنوحة للمؤسسة العسكرية

---

(2) تورال، **مرجع سابق**، ص. 226.

(3) Hakan Altinay, «la question des réformes en Turquie: quelle autonomie par rapport à l'agenda Européenne ?, la Turquie et l'Europe après la présidence française de l'Union européenne, IFRI2009, p. 45

التركية. وان يكون للمؤسسات المدنية نصيب أوفر في السلطة، بحيث يتحول ميزان القوى في مجلس الأمن القومي إلى المدنيين[1].

إلا أن هذا العرض واجه أصواتا أمريكية معارضة لفكرة الحد من سلطة الجيش بل بالعكس نادت إلى ضرورة الحفاظ على دور الجيش من أجل تحقيق الاستقرار للديموقراطية التركية، وهذا ما أكده ديفيد كابتزا –مستشار مركز الأمن الأمريكي الجديد بواشنطن– بان دور الجيش في تركيا استثناء لا يعيق عملية التحول الديمقراطي،بل على العكس يمثل عنصرا رقابيا مهما بما يحمي الديموقراطية التركية. ويرى كابتزا أن قيام المسؤولين الأوروبيين برهن إنضمام تركيا إلى الاتحاد بتقليص النفوذ العسكري فيها أمر لا يتناسب والحالة التركية في ظل عدم تطوير آلية جديد لصيانة الدستور. فقد مثل الجيش قوة الدفع في اتجاه التحديث مع الحفاظ على التقاليد التركية، فطوال تاريخ الجمهورية التركية قامت المؤسسة العسكرية مرارا بتحجيم النزاعات الإستبدادية المدنية، والمحافظة على الإعتدال، وضمان الحفاظ على الدولة[2].

كما أشاد تقرير بشان الإشراف المدني على المؤسسة العسكرية. ورأى أن هناك تقدما جيدا تم احرازه على صعيد تعزيز مبدإ الاشراف المدني على قوات الامن، واشار التقرير إلىان انشاء المجلس العسكري الأعلى في أوت 2011 بمثابة خطوة نحو زيادة الرقابة المدنية للقوات المسلحة. كما تم تشديد اجراءات الرقابة المدنية على الاتفاق العسكري، علاوة على تبني مراجعة لخطة الامن القومي التركي. وبالإضافةإلى ذلك، تم فتح قرارات المجلس العسكري الاعلى للمراجعة القضائية المدنية، ومع ذلك اوضح التقرير انه لا تزال هناك حاجة للمزيد من الإصلاحات بشان تكوين المجلس العسكري الاعلى، ونظام القضاء العسكري، وقانون خدمة الافراد في القوات المسلحة التركية[3].

ومن جهة أخرى أصبحت القرارات المتخذة من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عبارة عن إجراءات وهي بمثابة قاعدة أساسية في العدالة التركية وتطبق في القانون الداخلي وهذا ما يؤكد الفروق الشاسعة في الإصلاحات الكثيفة خاصة في إطار شفافية أكثر إنفتاحا، وأصبحت الدولة تعيش حالة "دولة الطوارئ"[1].

وخير مثال على ذلك عندما طور أردوغان أجندة إسلامية، فاعلن الرئيس أحمد نجدت سيزر (Ahmed Necdet Sezer) في 2006 أن الأصولية الدينية قد أتخذت أبعادا مخيفة، كما حذر رئيس هيئة الأركان التركية الجيش من تنامي الأصولية الإسلامية. ومع ذلك لم يتمكن الجيش من التدخل بالمقارنة مع سنوات 1960، 1971، 1980،

---

[1] فوزي درويش، "المؤسسة العسكرية التركية والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، **السياسية الدولية**، المجلد 41، العدد 22، اكتوبر 2000، ص. 82-83.

[2] Davi Capezza, «Turkey's military is a catalyst for reform the military in politics », **Middle East Quarterly**, (summer 2009), p. 138.

[3] السكري، **مرجع سابق**، ص. 158.

[1] la Turquie et l'Europe après la présidence française de l'union Européenne, op. cit, p. 44.

1997. ورغم قيام رئيس هيئة الأركان بعقد مؤتمر صحفي أكد خلاله أن الجيش يريد أن يدعم الرئيس المقبل لتركيا على المبادئ الأصيلة للجمهورية، فقد أعلن أردوغان أن المرشح سيكون وزير الخارجية عبد الله غول (Abdullah Gul).

فنشرت هيئة الأركان بيانا على موقعها على الانترنت يحذر من تنامي الأصولية الإسلامية، ويزعم انها تتناقض وأسس الجمهورية التركية، وبدلا من أن تتنحى الحكومة كما فعل أربكان، اصدر حزب العدالة والتنمية بيانا مذكرا بأن دور الجيش في "الديموقراطيات" وأنه لا يتدخل في العملية السياسية، وقد وصف العديد من الدبلوماسيين والإسلاميين بيان العسكريين بأنه "إنقلاب عبر الانترنت"، وبعد معركة طويلة أختار حزب العدالة والتنمية المسيطر على الجمعية الوطنية الكبرى عبد الله غول رئيسا.

ومنذ فوز أردوغان بفترة ولاية ثانية، مضى الحزب قدما في محاكمة أشخاص بتهمة محاولات أحداث فوضى، فاعتقلت قوات الأمن مئات الصحفيين والضباط المتقاعدين، بينما لم توجد أدلة مادية تشير إلى وجود مؤامرة واسعة النطاق ولذا واجه الحزب عدة إنتقادات بسبب إستخدامه هذه القضية كذريعة لتخويف كل من يعارض أجندته. وقد أبرزت تلك المحاكمات تقلص دور الجيش في المجتمع التركي، كما أوضحت مدى عدم الإستقرار الذي قد تصل اليه الديموقراطية التركية. لو لم يعد الجيش قادرا على ان يعمل كقوة دافعة ومحافظة على الدستورية والإصلاح[2].

ويمكن ان نشير إلىالاختلافات بين المفاهيم الجديدة والمفاهيم القديمة في اطار الإصلاحات من خلال الجدول الاتي:

المفاهيم الجديدة	المفاهيم القديمة
سعادة الفرد وسلامته	سعادة الدولة وسلامتها
تبادل المعلومات	إحتكار المعلومات
تقاسم السلطة	توحيد السلطة

[2] Capezza, op. cit, p. 290.

الإدارة المحلية	الادارة المركزية
حماية الإختلافات	إنكار الإختلافات
الشفافية	السرية والغموض
اقتصاد السوق	الاقتصاد المختلط
الامن الاجتماعي	عدم الامن الاجتماعي
الحوار والتفاوض	التصلب والجمود
التكافل والتضامن	الانا
دبلوماسية التوقع والفعل	دبلوماسية رد الفعل
تدابير تزيد الثقة	املاء الشروط المسبقة
المسؤولية	الشرف
الحلولالسياسية	الحلولالجبرية
الحكمالقانوني	الحكمالعسكري
الاقتصاد	الاسراف
الشراكة	الاحتكارية
التكامل والتواصل	الانقطاع
المصالح	الاهواء

– الفروقات بين المفاهيم–[1]

وعلى صعيد آخر طرح حزب العدالة والتنمية سلسلة من الإصلاحات حقوق المرأة على أساس جديد في السنوات الأخيرة، تم تأسيس محاكم الاسرة في 2003، ووافقت أغلبية حزب العدالة والتنمية في البرلمان بعد إستشارة جمعيات حقوق المرأة على قانون العقوبات الذي تم تنقيحه بالكامل، وشنت قرينة أردوغان حملة للتنوير بحقوق المرأة في الجزء الكردستاني جنوب شرق البلاد. وتم إقرار قانون عقوبات جديد عام 2004 حيث كان القانون القديم يحمي مرتكبي جرائم الشرف، وبدلا من الإغتصاب كان القانون يتحدث عن إنتهاك شرف المرأة.

إذ وصل عدد النساء اللائي فقدن حياتهن بسبب قضايا الشرف أكثر من 5 آلاف امرأة بين عامي 2002 و2006 فقط إما على أيدي الرجال أو لأنهم دفعوا للإنتحار بعد تشديد العقوبات، وذلك حسب ما قالته أستاذة الطب نورسلان تويجار من جامعة ازمير "أن العنف يمثل ظاهرة يومية بـ 64% من النساء الأميات و9% بالنسبة للمتعلمات.

[1] تورال، **مرجع سابق**، ص. ص. 195-196.

ويعود الفضل في إظهار حقوق المرأة لدراسة اجرتها "مبادرة الاستقرار الأوروبية" «Initiative European Stability» حققت جوانب تقدم هامة في مرحلتين للجمهورية، بعد تأسيس الجمهورية مباشرة وتحت حكم حزب العدالة والتنمية.

كما أحتلت تركيا المركز رقم 105 بين 115 دولة في فهرست أصدره "منتدى الاقتصاد العالمي" عن عدم المساواة بين الرجل والمرأة في نوفمبر 2006.

ومع ذلك دخلت تركيا عصر ما بعد السلطة الأبوية، وذلك طبقا لدراسة "مبادرة الإستقرار الأوروبي" ومن هنا بدأ مصير النساء خارج المدن الكبرى في التغير مع جمعيات قوية لحقوق المرأة[1]. ومن جهة أخرى اثنى تقرير المفوضية على الاقتصاد التركي في هذا الشأن، حيث أوضح أن سياسة تركيا الاقتصادية متسمرة في الحفاظ على اقتصاد سوق مفتوح، وتحركها قوى السوق إلى حد كبير، مع حكمة في إدارة المالية العامة بصورة نسبية[2].

ولأول مرة تشهد المفوضية الأوروبية في "تقرير التقدم" الصادر عام 2005، بأن تركيا قوة اقتصادية مثيرة للإعجاب، وأصبح الاقتصاد قويا جدا لدرجة أنه لم يعد عرضة لصدمات خارجية، وقد تخطت تركيات إختبارات في ماي 2006 وأوت 2007 عندما سحب مستثمرون كبار أموالا من "السوق الناشئ".

وكان الوضع مختلفا عن الركود الكبير الذي حدث عام 2001، حيث كان البنك المركزي مستقلا لدرجة أنه عدّل سعر الفائدة بسرعة، وكان سعر الصرف مرنا وتحمل ضغط السوق، وتم دمج أفرع البنوك التي كانت على حافة الهبوط في 2001 بفعل التزاماتها النقدية الكبيرة القصيرة الآجل، كما تحرز تركيا سنويا مزيدا من التقدم بتحقيقها معايير كوبنهاغن الاقتصادي للإلتحاق بالاتحاد الأوروبي، فاقتصاد السوق يعمل بشكل أفضل، والاقتصاد التركي يتحمل ضغط منافسة الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد[1].

رغم أن تقرير PNUD أشار إلى عدم وجود توازن في التوزيع السكاني الإقليمي مما أدى إلى أحداث فجوة، وهو نفس ما يوجد على مستوى إسبانيا وإيطاليا في مجال التنمية الإنسانية، حيث يوجد في أقاليم نسبة عالية من الفقر وأقاليم أخرى تنعدم[2]. وفي إطار آخر أستمرت تركيا في التعبير عن دعمها الواضح للمباحثات التي تهدف إلى إيجاد حل دائم

---

[1] هيرمان، **مرجع سابق**، ص. ص. 238-239-240.

[2] السكري، **مرجع سابق**، ص. 159.

[1] هيرمان، **مرجع سابق**، ص. ص.185-186.

[2] la Turquie et l'Europe après la présidence française de l'union Européenne, op. cit, p. 45

وشامل وعادل للمشكلة القبرصية في إطار المساعي الحسنة للأمين العام للأمم المتحدة بين قادة الطرفين. وهذا الوضع تم قبوله في تقرير التقييم الصادر في مارس 2011 والخاص بوضع مباحثات الأمين العام للأمم المتحدة الخاصة بقبرص.

ولم يتم تسجيل أي تقدم في موضوع تطبيع العلاقات الثنائية مع جنوب قبرص وظلت تركيا تعارض إنضمام هذا الكيان لمختلف المنظمات الدولية، ومن بينها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وإتفاق "واسنر" الخاص بمراقبة تصدير لأسلحة التقليدية ومنتجات وتقنيات الإستخدام الثنائي[3]. لكن تظل هناك قضايا تؤثر بقوة في مسار العلاقات التركية الثنائية مع بعض دول الاتحاد الأوروبي ككل من جانب آخر، مما ينعكس بدوره على مسار عملية التفاوض الجارية بين الطرفين،كما هو الحال في المشاكل القبرصية والأرمينية والكردية، يمكن الاشارة إلى مسالة التوافق والانسجام بين سياسات الاتحاد الأوروبي نحو الشرق الاوسط والقوقاز والبلقان، وهي الأقاليم القارية القريبة من تركيا بصفة عامة، وبين مسيرة علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا، باعتبارها مسالة بعيدة كل البعد عن المقاييس المحدودة لعلاقة أحادية الجانب بصفة عامة، ولمفاوضات ذات بعد واحد (اقتصادي أو تجاري أو سياسي ...الخ)، تهدف إلى التوصل إلى إتفاق حول موضوع معين أو مشكلة محددة، حيث سعي كل من تركيا والاتحاد الأوروبي إلى التفاوض، إرتكز على إفتراض رئيسي يتمثل في إدراكهما أن لهما مصلحة مشتركة في التوصل إلى إتفاق بشأن حسم مسالة عفوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وذلك رغم إدراك الطرفين للعوائق والعقبات التي تعترض عضوية تركيا في الاتحاد[4].

ومن ناحية اخرى تعكس مسألة التوافق والانسجام بين علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي بوجه عام والمفاوضات التركية–الأوروبية بوجه خاص باعتبارهما كلا متكاملا وبين علاقات تركيا الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، كل دولة على حدة، محصلة المصالح متعددة الجوانب لكافة الاطراف، وهنا يمكن الاشارة مثلا إلى تأثير العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا إيجابيا وسلبيا في معدل التقدم الذي شهدته المفاوضات الأوروبية–التركية. كما لا يمكن إنكار التأثيرالذي لعبته العلاقات التركية–اليونانية في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا بصورة عامة، وفي إنطلاق واستمرار عملية التفاوض بين الاتحاد الأوروبي في تركيا بصورة أخص[1].

وعليه لا يمكن انكار المسيرة الطويلة من الإصلاحات التركية في جميع المجالات للوصول إلى مرحلة الوفاق وارضاء الاتحاد الأوروبي والافراج على ملف العضوية الكامل الذي لا يزال ينتظر الحسم.

المبحث الخامس: الاتفاق والتباين بين الاتجاهات السياسية التركية والأوروبية من مسالة الإنضمام

---

[3] تورال، **مرجع سابق**، ص. 268.

[4] السكري، **مرجع سابق**، ص. 159.

[1] **نفس المرجع**، ص. 160.

تعكس مسألة التوافق والانسجام بين علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي بوجه عام والمفاوضات التركية–الأوروبية، بوجه خاص باعتبارهما كلا متكاملا وبين علاقات تركيا الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، كل على حدة محصلة المصالح متعددة الجوانب لكافة الاطراف وعليه وفي ضوء ذلك تختلف المواقف المؤيدة والمعارضة لإنضمام تركيا للاتحاد من الجانب التركي، ومن الجانب الأوروبي.

المطلب الأول: على المستوى التركي

مهما كانت درجة الخلاف بين الاتجاهات السياسية التركية حول أهمية حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن مجرد البدء في هذا الطريق قد أسهم في دعم سياسات الإصلاح ودعم النظام الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات العامة، وذلك من خلال إلغاء الكثير من القيود القانونية التي كانت تحد من الحريات السياسية للمواطنين، وتقليص سلطة العسكر داخل مجلس الأمن القومي، وجعل سلطاته إستشارية غير ملزمة. وإتخاذ سلسلة من الإجراءات لإحترام حقوق الإنسان ووقف التعذيب في السجون التركية[2].

وعلى مستوى التيارات التركية السياسية والفكرية المتنافسة داخلها (العلمانية والإسلامية أساسا) فكل منها يختبر مدى قدرة الآخر على تحمل أعباء السير في طريق العضوية، ولم يهدأ الجدل بشأن أهمية مشروع الإلتحاق بنادي أوروبا الموحدة، وما إذا كان الأمر يستحق الجهود الواجب القيام بها من أجل إجتياز شروط العضوية، خاصة وأنه في الوقت الراهن، نجد أن إتجاهات الجدل التركي بهذا الخصوص تدور حول موقفين أساسيين هما:

الفرع (أ): مواقف معارضة للانضمام

موقف يرفض العضوية ويعارض المساعي التي تبذلها الحكومة في هذا المجال والغريب إن أحدث جولات هذا الجدل ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، تشير إلى أن أغلبية النخبة العلمانية الكمالية هي التي باتت أقرب الرفقاء السياسيين والفكريين لموقف رفض العضوية، إلى حد إعتبار أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بمثابة نهاية الأتاتوركية.

وجه الغرابة في هذا الموقف هو ان التيار الكمالي العلماني كان سابقا مواليا للغرب، واكد مرارا على ان تركيا لم تكن في حياتها إلا دولة أوروبية، وكانت رغبته عارمة في الحصول على صك الاعتراف بأوروبية تركيا[1].

فالمعارضة العلمانية تتهم حزب العدالة بأنه حزب ديني يسعى إلى العودة بالبلاد قرونا إلى الوراء بتطبيق الشريعة الإسلامية في الجمهورية التركية العلمانية التي تأسست منذ 1923 وهم يقصدون علمانية أتاتورك المستبدة المحاربة للإسلام[2].

---

[2] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 183.

[1] **نفس المرجع**، ص. 180.

[2] منصور عبد الحكيم، "**تركيا من الخلافة إلىالحداثة: من اتاتورك إلىاردوغان**"، دمشق، القاهرة: دار الكتاب العربي 2013، ص. 185.

كما بات يحذر من مشروع العضوية بدعوى ان هذه العضوية ستكون انتحارا للدولة القومية التي سعى مصطفى كمال لتأسيسها قبل أكثر من ثمانين عاما.

ولا يتردد العلمانيون الكماليون في إلصاق شتى التهم بالاتحاد الأوروبي، ويرون أنه لا فائدة تجنيها تركيا من سعيها الدؤوب لعضوية الإتحاد، هذا أن تمكنت في نهاية المطاف من الانضمام. ومن الملفت للنظر إن هؤلاء الكماليين العلمانيين عندما ينتقدون الاتحاد الأوروبي يصفونه بأنه "ناد مسيحي"، في محاولة للتذكر بحساسية البعد الديني في الموضوع، بينما تبعدهم مرجعيتهم العلمانية عن أخذ هذا الجانب كمعيار لتقدير المصالح التركية العليا في قضية مهمة كقضية الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ويشككون أيضا في نية حكومة العدالة والتنمية بالقول أنها لا تريد انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي إلا رغبة في إضعاف سلطة المؤسسة العسكرية وتقليص دورها في حماية الدستور والعلمانية، الأمر الذي يتيح –من وجهة نظر العلمانيين– حرية الحركة والنشاط أمام الإسلاميين، أجندتهم الخفية لا سلمة المجتمع والدولة[3].

وطبقا لإستطلاعات الرأي التي أجرها بارومر الاتحاد الأوروبي Eubarometer في خريف 2006، فإن 63% من المواطنين الأتراك كانوا يرون عضوية الاتحاد الأوروبي رمزية لتركيا، في مقابل 55% في ربيع 2005، ذكروا أن الإنضمام للاتحاد الأوروبي يعد أمرا جيدا[4].

وتعتبر علل الرفض التي يتذرع بها علماني وتركيا الليبراليون وقوى اليسار العلماني فيها تقترب من العلل التاريخية والثقافية والديمغرافية التي يتذرع بها الديمقراطيون المسيحيون في البرلمان الأوروبي لرفض عضوية تركيا، وعللهم "محافظة" مثلهم.

وبالقدر نفسه تبتعد علل علمانيي تركيا عن أسباب الرفض التي تتذرع بها كتل اليسار في البرلمان الأوروبي ولا تنسجم معها في تبرير موقفها غير المتعاطف مع طلب تركيا الانضمام للاتحاد، حيث تنطلق مواقف اليسار الأوروبي من كون تركيا منقادة للسياسات الاميركية ولأنها تقمع الحريات النقابية، ولا تزال تسمح بدور كبير للجيش في الحياة السياسية[1].

---

[3] ابراهيم البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 180.

[4] عادلي، **مرجع سابق**، ص.208.

[1] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 181.

كما لعبت المؤسسة العسكرية التركية دورا مهما في التاريخ التركي الحديث، فقد ذهب رئيس الأركان التركي السابق حلمي أوزكوك إلى القول في أوت 2005 إن العسكريين هم الذين قاموا ببناء نظام حديث في تركيا، وان هذا التغيير الذي شهدته تركيا على أيديهم له الأهمية نفسها لتركيا، بمثل ما لعصر النهضة الأوروبية بالنسبة للغرب، إن هذه النهضة التركية إنما قامت بأيدي الجنود.

ونظرا لمكانة المؤسسة العسكرية، فقد اضحى راسخا في الأذهان أنه لن يتسنى القيام بأية اصلاحات حكومية في تركيا بدون دعم المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات المطلوبة لتحقيق إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. فقد ساندت المؤسسة العسكرية الجهود الرامية للإنضمام، على اعتبار ذلك بمثابة المرحلة الاخيرة والنهاية لعملية التحديث التي بداتها ودعمتها هذه المؤسسة منذ أن قام كمال أتاتورك وأنصاره من رجال الاتحاد والترقي بإلغاء نظام السلطة العثمانية في نوفمبر 1922 واعلان الجمهورية التركية 1923، إلغاء الخلافة الإسلامية في 3 مارس1924.

وعمل العسكريون على جعل القوانين كلها مدنية صرفة، منقولة من القانون السويسري وشنوا حربا على الحجاب وأجبروا رجل الدين على إرتداء الملابس الأوروبية والقبعات. ووجد العسكريون إن إعداد البلاد للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي يمر من أرضية للعمل المشترك مع المدنيين، وأن هذا الإنضمام هو أفضل وسيلة لمجابهة التحديات الداخلية وخاصة التوجهات الإسلامية والنزعة الإنفصالية للأكراد.

ولقد ظهر ما يمكن أن نسميه "الموقف الواقعي" للمؤسسة العسكرية التركية نتيجة للفشل في إيجاد حلول لعدة مشاكل مستعصية في تركيا، مثل الأزمة الاقتصادية المزمنة، ومشكلة الأكراد والتطرف الإسلامي، مما يمثل تهديدا للدولة التركية الحديثة، التي يرى العسكريون ان مهمتهم التاريخية هي الدفاع عنها، وقد وجدت هذه المؤسسة في إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي إطارا يحقق لها التقارب مع القوى المدنية في تركيا ويضع حدا لمشكلة الارهاب الكردي ونمو النفوذ الاسلامي في البلاد[2].

ففي عام 2004 كاد ان يكون موضوع عضوية الاتحاد الأوروبي عاملا موحدا في المجتمع التركي بدعم وصل إلى 80%، وفي دراسة أجريت في عام 2009 أظهرت النتائج أن 76% من الأتراك يعتقدون أن الاتحاد الأوروبي يريد تقسيم تركيا، وأن 81% منهم يعتقدون أن مهمة الاتحاد الأوروبي هي نشر المسيحية على حساب العالم الإسلامي، ولكن دعم الشعب للعلاقة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي إنخفض من 80% تحت القيادة التركية إلى ما دون الـ 50%. وبالرغم أن الحكومة تميل في كل حال لتجريم المعارضة، إلا أن من حرض على كل ما كتب بشأن الاتحاد الأوروبي كان هو حزب السلطة.

---

[2] فوزي درويش، **مرجع سابق**، ص ص. 82-83.

فلو نقد كبار المسؤولين الأوروبيين تركيا في أي وقت لقام سياسيو حزب العدالة والتنمية بإظهار رد فعل بخطابات سلبية حول العلاقة مع الاتحاد الأوروبي[1].

وهناك أيضا فريقا آخر من الإسلاميين الأتراك يلتقي مع الفريق السابق في رفض عضوية الاتحاد الأوروبي، ولكنه ينطلق من خلفية إسلامية، ويرى انصاره أن إلتحاق تركيا بالنادي الأوروبي معناه القضاء على هويتها الإسلامية، وفصل المجتمع عن جذوره التاريخية، وعزلة عن محيطه الإسلامي.

وهذا فضلا عن أن البعض من أنصار هذا الفريق يرى أن عضوية الاتحاد مجرد وهم وخيال لا يمكن ان تسمح دول النادي المسيحي بتحقيقه بأي حال من الأحوال.

ويجد هذا الفريق سندا لموقفه من وقائع التاريخ، والنتائج السلبية التي حاقت بتركيا من جراء إبتعادها عن عمقها المشرقي-الإسلامي، وقد سبق أن حذر من ذلك إسلاف هذا التيار من إسلاميين تركيا والعرب في العشرينيات والثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي[2].

الفرع (ب): المواقف المؤيدة للانضمام

كانت نسبة الأتراك الذين ينظرون بإيجابية كبيرة إلى الاتحاد الأوروبي 22%، فيما كانت نسبة من ينظرون إليه نظرة سلبية جدا 20% عام 2004، وهي نسب متقاربة إلى حد ما، لكن الصورة أنقلبت، أو تغيرت بشدة بحسب نتائج إستطلاع أجري في فترة12-30 أفريل 2010، فأنخفضت نسبة من ينظرون بإيجابية كبيرة إلى 4% فيما ارتفعت نسبة من ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي بسلبية كبيرة جدا إلى45%.

واظهرت نتائج إستطلاع أجري بين 6-14ديسمبر 2010ان 69% من الأتراك يؤيدون عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وبرفضها 26%، فيما لم يعبر 5% عن الموافقة أو الرفض. وهذا مؤشر على إضطراب فكرة العضوية عند الأتراك، سواء من حيث البعد الزمني أو من حيث البعد المناطقي والإثني، حيث أختلفت نسبة التأييد بين استطلاعين اجريا خلال ثمانية اشهر من عام 2010، كماان الموقف يختلف نسبيا بين منطقة وأخرى اذ كانت أعلى نسبة تأييد في جنوب شرق تركيا، -حيث الطابع الكردي للسكان- 91%، وأدنى نسبة تأييد في وسط الأناضول 58%[1].

---

[1] تورال، **مرجع سابق**، ص.70.

[2] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 181.

[1] عقيل سعيد محفوض "**السياسة الخارجية التركية -الاستمرارية والتغيير-**"، (ط.1، بيروت: المركز العربي الابحاث ودراسة السياسات، جوان 2012)، ص. ص. 199-201.

ويبدو أن مواقف الأتراك تتجه أكثر نحو تفضيل العضوية في الاتحاد الأوروبي على عكس التوقعات بأن الأسلمة المتزايدة ربما تقلل من نسبة المؤيدين، خاصة وأن خيارات الأتراك وإتجاهاتهم تتوافق أيضا مع إتجاهات الكتلة الناخبة للتصويت لصالح حزب العدالة والتنمية[2].

ويرى أنصار هذاالموقف أن العضوية من شانها أن تساعد تركيا على الإنتقال إلى مصاف دول العالم الأول، وأنها جديرة بذلك نظرا لما تمتلكه من إرث حضاري عريق، ومقومات اقتصادية وبشرية، وجيوستراتيجية بين الشرق والغرب.

ويرى أنصار هذا لموقف أيضا أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي فقط تنتقص من هيمنتها الدولية، كونها –في إطار الحلف– تظل فقط مطالبة بالمشاركة في تنفيذ خططه الامنية والعسكرية دون أن تشارك في صنع قراراته، أما في حالة حصولها على عضوية كاملة فسوف تصبح ضمن صناع القرار شأنها شأن الدول الأوروبية الكبرى، فضلا عن أن عضويتها بالاتحاد تضمن تواجدها في مركز الأحداث السياسية العالمية.

ويرى الحزب وأنصار الإنضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي أن هذا الإنضمام سيزيد من فرص الإستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في تركيا، من جهة وسيزيد من أهمية الموقع الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي ذاته من جهة أخرى، سيما وأن تركيا تقع بجوار أغنى منطقتين نقطيتين في العالم وهما الخليج العربي وبحر قزوين.

كما سيعزز إنضمامها وزن الاتحاد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أن بإمكانها أن تكون بمثابة جسر بينه وبين القارة العجوز[3].

كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان (Recep Tayyip Erdogan) أهمية تركيا بالنسبة للاتحاد الأوروبي على اعتبار أن تركيا قوة إقليمية نافذة في الشرق الأوسط، مما يمكن أن يعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي[4].

ويعتقد انصار العضوية أيضا أن إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سوف يساعد العالم الإسلامي في الخلاص من بعض المشكلات المزمنة مع الغرب، كما سيسهم في بناء توازن إستراتيجي بين أوروبا وآسيا، الأمر الذي يعني إحياء إرث عثماني عريق كان قد جمده أتاتورك وخلفاؤه إبان القرن العشرين. (انظر الشكل رقم 13 في الملاحق)

ويرد قادة حزب العدالة والتنمية على حجج بعض القوى الإسلامية الرافضة لعضوية الاتحاد الأوروبي بزعم تناقض الهوية الإسلامية مع متطلبات الإنتماء للاتحاد فيقولون أن التناقض بين الهوية الإسلامية لتركيا وإنتمائها الأوروبي مفتعل.

---

[2] محفوض، **مرجع سابق**، ص. 202.

[3] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 181.

[4] مصطفى اللباد، "اوروبا وسياسة تركياالشروق اوسطية ".**السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، اكتوبر 2010، ص. 97.

وأن إلتزام تركيا بمعايير الاتحاد الأوروبي، وبالأساس معيار الديمقراطية، سيضمن للشعب التركي حقه في صيانة هويته الإسلامية والتعبير عنها بطريقة حضارية ومعاصرة، على غرار ماهو متاح للشعوب الأوروبية، وللأقليات المسلمة في الدول الأوروبية ذاتها.

ومهما كانت درجة الخلاف بين الإتجاهات السياسية التركية حول أهمية حصول تركيا على عضوية الاتحاد الأوروبي، فان مجرد البدء في هذا الطريق قد أسهم في دعم سياسات الإصلاح ودعم النظام الديمقراطي وتوسيع نطاق الحريات العامة، وذلك من خلال الغاء الكثير من القيود القانونية التي كانت تحد من الحريات السياسية للمواطنين، وتقليص سلطة العسكر داخل مجلس الأمن القومي، وجعل سلطاته إستشارية غير ملتزمة. وإتخاذ سلسلة من الإجراءات لإحترام حقوق الإنسان ووقف التعذيب في السجون التركية[1].

المطلب الثاني: على المستوى الأوروبي:

لم ينقطع الجدل الأوروبي–الأوروبي حول أحقية تركيا في عضوية الاتحاد منذ البدايات الأولى لسعي تركيا للانضمام إلىالاتحاد. وفي مرحلة سابقة اتخذت الدول الأوروبية المركزية (ألمانيا– فرنسا–إيطاليا) موقفا إيجابيا من الطلب التركي، وإن بدرجات متفاوتة تراوحت بين الترحيب بحماس، والترحيب بفتور. ولكن سرعان ما تغيرت مواقف هذه الدول، وخاصة بعد إنضمام دول شرق ووسط أوروبا وجنوب شرقها، إذ تحولت المؤشرات الإيجابية القديمة حيال إنضمام تركيا المحتمل إلى الاتحاد إلى موقف حافل بالشك إلى حد الرفض. وتتجاذب مواقف الدول الأوروبية داخل الاتحاد نزعتان رئيسيتان بشأن انضمام تركيا: نزعة توسيع الاتحاد على أسس ديموقراطية، ونزعة توحيد أوروبا على أسس تاريخية وثقافية ودينية. وبينما تسعى القوى المؤيدة لنزعة توسيع العضوية إلى حسم قرار إنضمام تركيا في المستويات الحكومية الرسمية، تسعى القوى المؤيدة لنزعة المحافظة على الهوية الأوروبية (الثقافية والدينية) إلى توظيف قوة الرأي العام الأوروبي كعنصر فاعل في حسم قرار قبول عضوية تركيا، وتوظف هذه القضية في المنافسات الانتخابية الداخلية[2].

إذ تعتبر أن أغلبية الرأي العام الأوروبي بعكس المواقف الحكومية تميل إلى رفض قبول تركيا عضوا أوروبيا. وأتجهت مواقف الدول والشعوب الأوروبية بميلها المتزايد نحو مواقف أكثر تحفظا وتشككا في سعي تركيا للانضمام. ونلاحظ هذا الميل في دول أوروبا الغربية كما في دول شرق ووسط جنوب أوروبا حديثة العضوية.

وبشكل عام فإن اتجاهات الرأي العام في الاتحاد لأوروبي ترفض فكرة عضوية تركيا في الاتحاد والتي بلغت نسبة 59 في المئة، وفي الوقت الذي بلغت 30 في المئة الفئة المؤيدة للعضوية حسب نتائج إستطلاع للرأي الذي أجري في 14

---

[1] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 183.

[2] إميل مينشيف، "موافق دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الاتحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع تركيا"، ترجمة عارف حجاج في http://a.qantara.de الموقع قنطرة الإلكتروني ديسمبر 2007.

ديسمبر 2010. ويعكس هذا الإختلاف في إتجاهات الرأي مقارنة بسبتمبر 2008 التي كانت أكثر تقبلا لفكرة العضوية والإندماج، إذ أيدها31 في المئة وعارضها 55 في المئة[1].

فلو فحصنا مواقف بعض دول أوروبا الغربية المركزية قديمة العضوية في الاتحاد مثل: فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا من انضمام تركيا، سنجد انها لا تختلف كثيرا عن مواقف الدول حديثة العضوية مثل: بولندا، التشيك، المجر، وبلغاريا، ورومانيا.

من جهتها فرنسا، تزعمت –ولا تزال– الرافضين لإنضمام تركيا. ولا يكف قادتها وسياسيوها عن التحذير من عضويتها بسبب "القيم الاسلامية" التي يؤمن بها الأتراك، وقد أكد الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في ديسمبر 2008 عن موقفه المتشدد من مسألة الإنضمام[2].

ومقابل ذلك تبنى إقتراح الشراكة المميزة لتركيا في الاتحاد الأوروبي بدلا من العضوية الكاملة وبسبب هذا التصريح وردا من المسلمين الاتراك على سياسة ساركوزي التميزية ضدهم وموقفه السلبي من عضوية تركيا في الاتحاد، جاءت انتفاضة الضواحي الفرنسية في نوفمبر 2005 لتسكب المزيد من الزيت على نيران عدم الثقة بين الأوروبيين والأتراك. وهذا ما أسفر عن مضاعفة إنضمام تركيا إلى إتحادهم.

مخاوف الأوروبيين من واعتبر طيب رجب أردوغان وقتهاان هذه الانتفاضة كانت نتيجة منطقية لسياسة التمييز الأوروبي ضد المسلمين والموقف العنصري من دمجهم داخل الكيان الأوروبي ناعتا فرنسا الرافضة للآخر برجل أوروبا المريض أسوة بالتسمية التي سبق أن أطلقتها فرنسا وبريطانيا على تركيا العثمانية في القرن التاسع عشر. ويعتبر 80% من الفرنسيين رافضين لإنضمام تركيا في الاتحاد[3].

وفي سبيل عرقلة مساعي تركيا ذهبت فرنسا إلى حد سن تشريع يجعل إنكار مذابح الأرمن في تركيا "جريمة يعاقب عليهاالقانون"، شأنه شأن إنكار المحرقة النازية لليهود. وقبل ذلك أعلن الرئيس الفرنسي الأسبق فالير يجيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) إن "قبول تركيا في الاتحاد يعني نهايته، إلى جانب حجج أخرى إقتصادية وحجج متعلقة بحقوق الإنسان"[1]. وقد عبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عن رفضه موضوع عضوية تركيا في الاتحاد، وقال خلال زيارة له إلى تركيا: "ان عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي مسألة نعارض تركيا فيها، ونسعى حاليا لنفهم الخطوط

---

[1] Eurobarometer, «public opinion in the European union november 2010, survey carried out by TNS opinion and social at the request of the European commission, European commission Brussels.(February 2011), p. 62.

[2] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 184.

[3] بشير عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص. 192.

[1] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 184.

الحمراء لكلا الجانبين وإيجاد صيغة مشتركة، بحيث لا تخل بإستقرار الاتحاد الأوروبي، أو تقلل من شأن الشعب التركي وتجرح كبرياءه"[2].

كما أبدى مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التوسيع (جونتر فيير هوجيل) معارضته تحديد موعد لبدء مفاوضات مع تركيا وقد تزامنت هذه التصريحات مع تصريحات الرئيس الفرنسي الأسبق ديستان حيث قال: "إن إنضمام تركيا إلى الاتحاد يعني نهاية أوروبا فعاصمتها ليست في أوروبا والجزء الأكبر منها يقع في القارة الآسيوية ولأنها تاريخيا لا تنتمي للحضارة الأوروبية". وحث على ضرورة البحث عن الهوية المسيحية للاتحاد.

وقد أعادت إلى أذهان الأوروبيين تداعيات، حوادث إنتفاضة الضواحي الفرنسية، التي وسبق أن شهدتها عواصم أوروبية عديدة أتهمت فيها جماعات إسلامية متطرفة، الأمر الذي عزز من حالة الإسلام وفوبيا التي تستبد بشعوب وحكومات العالم الغربي. وتؤكد شكوكهم في إمكانية تعايش الإسلام مع المجتمعات الغربية أو حتى استيعاب المسلمين فيها. وقد عبرت الحكومة الفرنسية بشكل قاطع أكثر من مرة عن معارضتها لإنضمام تركيا وهو ما ظهر من خلال رفض الدستور الأوروبي في فرنسا وهولندا.

وفي هذا السياق رفضت المفوضية الأوروبية إعتبار 2013 موعد الإتمام إجراءات إلتحاق تركيا بالاتحاد عارضة 2021 كتاريخ محتمل[3].

أما بالنسبة لألمانيا، فعلى إثر صدور قرار بدء مفاوضات العضوية نهاية 2002، أعلنت على لسان إدموند شويبر، والمستشارة أنجيلا ميركل –وهما زعيما الحزبين المسيحيين في ألمانيا– بأن أقصى ما يمكن قبوله هو "شراكة متميزة لتركيا، لأنها ليست جزءا من مجتمع القيم الأوروبية"، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه اتحاد أحزاب المسيحيين والمحافظين في أوروبا منذ مطلع الثمانينيات[4].

فالمستشار الألماني الإشتراكي الأسبق جيرهارد شرودر الذي كان يؤيد إنضمام تركيا للاتحاد بعضوية كاملة. وحتى حزب الخضر يتحفظ بشدة ويرى أن الإنضمام مجرد إحتمال بعد مفاوضات تستغرق من 10 إلى15 سنة ولا يمكن التنبؤ بنتيجتها، ولكن الموقف الألماني الرسمي –على الاقل– ليس ثابتا، وإنما تتقاذفه موجات الشد والجذب بين القوى السياسية المتنافسة داخل ألمانيا ذاتها من جهة وداخل بقية دول الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وتلعب الجالية التركية الكبيرة فيها –حوالي مليونيين من الأتراك– دورا مهما في رسم ملامح الموقف الألماني من عضوية تركيا.

---

[2] محفوض، **مرجع سابق**، ص. 193.

[3] عمرو اسماعيل عادلي، **مرجع سابق**، ص. 256.

[4] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 184.

وتجد بريطانيا نفسها في وضع أفضل نسبيا من ألمانيا في تحديد موقفها من إنضمام تركيا. فبريطانيا لا توجد بها جالية تركية كبيرة، ولهذا فان الحكومة والمعارضة ومؤسسة السياسة الخارجية البريطانية تتخذ موقفا مرحبا بالإنضمام تركيا[1].

وتعتقد النخب السياسية البريطانية على نطاق واسع أن الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية لتركيا سيحدان من تدفق الهجرة من الأناضولإلى دول الاتحاد، ولهذا يرون ضرورة قبول إنضمامها، وأن كانوا يشعرون في الوقت نفسه بالقلق لأن هذا الإنضمام سيوسع حدود الاتحاد لتتاخم القوقاز وإيران والعراق وسوريا، وهي مناطق مليئة بالمشكلات المزمنة، ولكنهم يرون أيضا أن التواجد هناك من خلال تركيا يخلق توازنا يمنح أوروبا الموحدة قدرة أكبر على التأثير في تلك المناطق ويقوي موقفها تجاه النفوذ الأميركي هناك أيضا[2].

وبريطانيا نفسها التي بذلت قيادتها جهودا حثيثة لإنتزاع موافقة دول الاتحاد على بدء المفاوضات مع أنقرة، لم تلفح في إنتزاع موافقة غالبية شعبها على قبول إنضمام تركيا إلى النادي الأوروبي، حيث بلغت نسبة الرفض الرأي العام البريطاني 55%[3].

أما إيطاليا فتقدم نموذجا آخر مختلفا بشأن العلاقات الأوروبية التركية ومستقبل قضية العضوية. فقد دابت الحكومات الايطالية على تاييد إنضمام تركيا منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، ولكن لم يجرؤ احد على إستطلاع الرأي العام الشعبي الإيطالي بهذا الصدد، إلى أن إقتحمت كتلة الشمال المحافظة الموضوع أثناء مشاركتها في الحكم، ففي سنة 2004 تبنت الكتلة حملة واسعة مناهضة لتركيا المعاصرة وذلك لتعبئة الرأي العام ضد إنضمامها، وقبل إتخاذ قرار ملزم في المؤسسات الدستورية للاتحاد. وإستندت الكتلة في حملتهاإلى ما أعتبرته تناقضا لا حل له بين الهوية والثقافة ومستقبل أوروبا الإجتماعي والإقتصادي، وبين ما تمثله تركيا منابعاد تاريخية وحضارية ذات هوية مغايرة.

أما الموقف الرافض لعضوية تركيا والذي تتخذه كتلة الشمال الإيطالي المحافظة يلتقي موقف الحزب اليساري «Rifondazione comunista» الذي يؤسس معارضته لتركيا على مواقفها من الأقلية الكردية وإنتهاكها لحقوق الإنسان وتباطؤها في التحول الديموقراطي[1].

---

[1] لقمان النعيمي، "**تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام**"، (ط.1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص. 36.

[2] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 185.

[3] بشير عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص.193.

[1] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 186.

وهناك أيضا أصوات إيطالية معتدلة في النظر لعضوية تركيا، ولا تقصر في الدفاع عن الهوية الأوروبية الثقافية والتاريخية، من أمثال فرانشيسكو روتيللي (Rutelli Francesco) زعيم حزب المارغريتا المعارض، وعضو تكتل أوليفو الداعي لأوروبا فيدرالية موحدة. فالزعيم روتيللي لا يخفي شعوره بأن هناك خطرا دأهما في حالة رفض انضمام تركيا، وحجته في ذلك أن الرفض سيقوي نزعة الراديكالية الإسلامية، وعليه فإن قبول تركيا أفضل لأوروبا بشرط إلتزامها بمعايير الاتحاد وشروط كوبنهاقن.

ويشاطر روتيللي، الحزب الإيطالي الشيوعي السابق SD، وحزب الخضر، والاشتراكيون SDI وجبهة برودي (Prodi front) الديموقراطية المسيحية، والأحزاب العمالية المستقلة مثل الحزب الإشتراكي، والحزب الجمهوري، وهؤلاء يبررون تأييدهم لإنضمام تركيا بأسباب جيو/سياسية فضلا عن إيمانهم بأن أوروبا يجب أن تكون ذات ثقافة متعددة وذات رؤية سياسة أوسع وتبنت الحكومة الإيطالية برئاسة برلسكوني موقفا مؤيدا لإنضمام تركيا وتؤكد على أن رفض إنضمامها لأسباب خارج المعايير المعتمدة "يعتبر نفيا لأسباب قيام الاتحاد الأوروبي ذاته" على حد قول جان فرانكو فيني رئيس مجلس النواب الإيطالي، الذي لم يستبعد رفض عضوية تركيا ولكن لأسباب تتعلق بعدم إستيفاء الشروط الأوروبية وليس لأن أكثر من 99% من سكانها مسلمون.

أما حاضرة الفاتيكان يسيطر على موقفها الحذر المائل إلى رفض إنضمام تركيا أيضا، فبعض الكرادلة النافذين في الفاتيكان (مثل الكاردينال راتزينفر وهو رئيس اللجنة الكاردينالية لعقيدة الإيمان والكاردينال كاميلوروبني رئيس مؤتمر الاسقفية الايطالية شددوا على إعتراضهم على هوية تركيا الأوروبية متذرعين بدفاعهم عن الهوية الثقافية والتاريخية والجغرافية التي تميز أوروبا والتي تأسست على الإيمان المسيحي، وكانت في مواجهة تركيا العثمانية الإسلامية، وأيضا في مواجهة تركيا الكمالية العلمانية. ورغم وجود قدر من الانفتاح الحذر في السنوات الاخيرة تجاه تركيا داخل أسوار الفاتيكان، إلا أن الأصوات المتشددة لا تزال هي الأقوى في التأكيد على مبدأ" أن أوروبا مستوعبة لكل الجدد ليست أوروبا"[2].

أما الدول الأوروبية حديثة العضوية في الاتحاد الأوروبي لها مواقف مشابهة إلى حد كبير لمواقف الدول السابق ذكرها، ففيما عدا دولة التشيك، ودولة المجر اللتان تتحفظان على إنضمام تركيا، تؤيد الإنضمام بقية دول شرق ووسط جنوب أوروبا، وتشمل: بولندا، وسلوفاكيا، وسلوفييا واستونيا ولاتيفيا وليتوانيا ورومانيا وبلغاريا.

فالموقف الحكومي الرسمي في جميع هذه البلدان مؤيد لإنضمام تركيا، رغم إختلاف أسباب التاييد لدى كل دولة، ورغم ان الرأي العام في تلك البلدان يقف –بأغلبية كبيرة– موقفا لا مباليا لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وقد جاء نتائج البارومتر الأوروبي لتؤكد على أن كل الدول حديثة العضوية في الاتحاد ترفض إنضمام تركيا فيما عدا بولندا

---

[2] **نفس المرجع**، ص. 187.

وسلوفاكيا، وهذه مفارقة مثيرة للانتباه، حيث أن أغلبية هذه الدول خرجت لتوها من أنظمة شمولية، وعانت كثيرا في ظل الكتلة السوفياتية قبل إنهيارها من غياب الحريات وإستبداد الاحزاب الشيوعية، كما عانت من عدم الإستقرار والتوترات المستمرة التي أسهمت في حجبها لفترات طويلة عن رياح التغيير الديمقراطي، فضلا عن أن بعضها يتقاسم حدودا مشتركة مع تركيا مثل رومانيا وبلغاريا واليونان، ولهذا كان أولى لهاان تؤيد انضمام تركيا التي يقع منها أيضا قسم في أراضي القارة الأوروبية [1].

حتى الآن لم يشهد المسار تقدما جديا، بل تواجهه تعديات جديدة منها تزايد دائرة الاعتراض في أوساط الرأي العام الأوروبي، ولدى عدد من الدول بهذا الخصوص، كما تتجه بعض الدول لربط العضوية بنتائج إستفتاء داخل دولة، وهكذا إلى أن يمتد مسيرة هذه العضوية لسنوات وسنوات بين مد وجزر لا يعرف إلى أين سيكون خاتمته في مسألة الإنضمام المبهمة.

المبحث السادس: علاقات تركيا مع البلقان وتأثيرها على أوروبا

ترتبط حدود تركيا البرية بشكل مباشر بمنطقة البلقان، إذ تشكل منطقة العبور الهامة في قارة أوراسيا بإتجاه شمال–جنوباي الحزام الأساسي الذي ينحدر من سهوب قارة أوراسيا الأساسية إلى البحر الأبيض المتوسط وتعتبر تركيا جزءا لا يمكن فصله عن هذه المنطقة، لا من حيث التراكم التاريخي ولا من حيث الموقع الجغرافي، ولإن المسائل الاساسية التي تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية لتركيا، والعناصر الاساسية التي تشكل هذه السياسة هي نتيجة طبيعية للتشكلات والتطورات في هذه المنطقة البرية القريبة[2].

كما تقع منطقة البلقان في جنوب شرق أوروبا وهي تضم اليونان، البانيا، بلغاريا، رومانيا، صربيا، الجبل الأسود، مقدونيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، وهي شبه جزيرة يحدها من الجنوب بحر مرمرة وبحر ايجه ومن الشمال نهر الدانوب ومن الشرق البحر الأسود ومن الغرب البحر الأدرياتيكي، وتعتبر هذه المنطقة إحدى أهم نقاط التوترات الأساسية التي طبعت العلاقات الدولية خلال القرن الماضي، كما أنها من أكثر المناطق التي شهدت صراعات دموية عبر تاريخها، حتى ان كلمة"بلقنة" أصبحت صفة تطلق للدلالة على الصراعات الداخلية ذات الطبيعة الدموية التفكيكية[1].

ويعتمد تأثير تركيا السياسي في البلقان على المجموعات المسلمة التي خلقتها الدولة العثمانية ومن المهم إن نأكد على أهم قاعدتين أساسيتين التي إعتمدت عليها السياسة العثمانية–التركية في البلقان وهي البوشناق والألبان، منذ عهد

---

[1] البيومي غانم، **مرجع سابق**، ص. 186.

[2] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص. 146.

[1] عبد الرحمن عبد شاطر، "**سياسة تركيا البلقانية ما بعد الحرب الباردة 1991–2001**"، **دراسات إقليمية**، العدد 6، مركز الدراسات الإقليمية، (جامعة الموصل، 2010)، ص.2.

سيادة الدولة العثمانية في المنطقة حتى الوقت الحالي. وباعتناق ابناء هاتين القوميتين الاسلام، اصبح للدولة العثمانية والاسلام عمقااستراتيجيا في جيوسياسية البلقان، التي أصبحت تضم العناصر الكاثوليكية والأرثوذكسية والإسلامية او عناصر رومااالجرمانية والروسية والعثمانية، وبعد الحرب الباردة اتجه البوشناق والألبان إلى تكوين نظام سياسي في صالح تركيا يعتمد على التراث الثقافي بشكل كبير[2].

وقد أعتبر وزير الخارجية التركي السابق. داوود أغلو إن السياسيات السابقة أخفقت في نظرتها إلى هذه المجموعات على انها عبء السياسة الخارجية، وحاولت تهجير هذه العناصر من منطقة البلقان إلى تركيا، فقد حقق التراكم التاريخي المستند إلىالميراث العثماني إمكانيات كبيرة لتركيا في البلقان، حيث كانت البوسنة وألبانيا تتشكلان من اغلبية مسلمة، وتعتبران حليفا طبيعيا لتركيا وتتجهان إلى تحويل التراكم التاريخي المشترك بينهما وبين تركيا إلى إتفاق طبيعي. خاصة وان الأقليات التركية والمسلمة في بلغاريا واليونان ومقدونيا والسنجق وكوسوفو ورومانيا، تعتبر عناصر هامة في صنع السياسة التركية المتعلقة بالبلقان[3]. وكانت تبدي تركيا اهتماما دائما بالحصول على ضمانات تكسبها حق التدخل في المسائل المتعلقة بالأقليات المسلمة في البلقان[4].

من جهة اخرى وبعد إنضمام تركيا واليونان إلى حلف شمال الأطلسي عام 1952 وجدت الدول الأعضاء في هذا الحلف ان هناك فراغا في الجناح الايمن منه، وان هذا الجناح يضم قسما من دول البلقان، ولذلك كرشت الدول الغربية جهودها لتكوين حلف من دول لالبلقان وضم يوغسلافياإليه، بعد ان عارضت الأخيرة الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي وخاصة بعد أن إنشقت يوغسلافيا عن الكرملين منذ 1948، وأبدت رغبتها في التعاون مع الغرب.

في هذه الفترة تحسنت كثير العلاقات اليونانية والتركية إذ قامت سلسلة زيارات متبادلة بين الدولتين في 1952، حيث قام ملك اليونان بزيارة تركيا وقام رئيس جمهورية تركيا بزيارة ليونان وقامت بعثة عسكرية يوغسلافية بزيارة تركيا وبعثة عسكرة تركيا بزيارة يوغسلافيا. وتمخض عن تبادل هذه الزيارات إجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في بلغراد.واعتبر وزير الخارجية التركي آنذاك فؤاد كوبورلو أن التعاون بين الدول البلقانية الثلاث يتمخض عنه الدفاع المشترك عن هذا الجزء الحيوي من العالم.

وفي 28 فيفري 1953 وقعت الدول الثلاث على معاهدة الصداقة والتعاون، وسعت تركيا إلى ضم إيطاليا إلى حلف البلقان، إلا أن العداء الإيطالي اليوغسلافي كان حائلا دون تحقيق ذلك بسبب الخلاف الموجود بين البلدين على منطقة تريست، أضف إلى ذلك بأن إيطاليا كانت لا ترى تقوية سمعة يوغسلافيا في الدول الأوروبية.

---

[2] داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص. 350.

[3] **نفس المرجع**، ص. 149.

[4] SANDER (ORAL), « Turquie: pour une coopération dans les balkans », **Confluences**, N°8, (automne 1993), p. 78.

وقد بذلت تركيا مساعيها لتحويل هذه المعاهدة إلى معاهدة حقيقية في 1954 حيث وقعت الدول البلقانية في بليد على حلف البلقان، إلا إن هذا الحلف لم يدم طويلا، حيث بدأ يفقد قوته في 1955 بسبب التقارب السوفياتي واليوغسلافي والخلافات بين تركيا واليونان حول قضية قبرص[1]. في 1974 الصراع اليوناني–التركي كان حول جزيرة قبرص وأستمر التوتر من خلال إحتواء الناتو. ومنذ 1996، تغير المعطى إذ عرض رئيس الوزراء اليوناني الجديد كوستاس سميتس لتركيا مساعدته لإنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي من خلال تبادل نشر السلام وإتفاقيات تجارية[2].

وجاء في سنة 1996 التقرير السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الإمريكية ليعزز شكوك تركيا بشأن ضلوع اليونان في دعم ومساندة المتمردين الأكراد، وورد كذلك أن اليونان تدعم بشكل رسمي حزب العمال الكردستاني (PKK)، إضافة إلى أن اليونان تسمح بحضور رسمي لجماعتين إرهابيتين إلى أثينا خاصة وأن هاتين الجماعتين تنشط فوق الاراضي التركية، الأولى الجبهة الوطنية لتحرير كردستان (الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني)، ثانيا الجبهة الثورية للتحرير الشعبي (DHKP) المعروفة بـ (Devrimcisol) المسؤولة عن مقتل المتعاقدين الحكوميين الأمريكيين في تركيا[3].

وجاء هذا التقرير في الوقت الذي ترددت معلومات مفادها أن الأجهزة الأمنية ووزير الداخلية اليوناني يقومون بزيارة مقر إقامة الزعيم الكردي عبد الله أوجلان في دمشق، كما قامت السلطات التركية بتوجيه إتهامات اخرى لليونان بوجود معسكرات تدريب عناصر حزب العمال الكردستاني في منطقتي لافريون وأوبي اليونانية وفقا للتقرير الإمريكي[1].

وفي 1999 عادت العلاقات بين البلدين للدفء، بعد مبادرة أثينا مساعدة تركيا خاصة بعد الزلزال المدمر لمنطقة أزمير. هذا التقارب إزداد في أفق إنضمام تركيا للاتحاد، حيث كانت اليونان قد إنضمت للاتحاد[2].

وتعين على سياسة أنقرة، في تحديد ومتابعة المصالح القومية التركية في البلقان، أن تحافظ على نوع من التوازن بين توقعات جماهيرية، قائمة في الغالب على المبالغة والنزوع إلى التدخل من جهة وإمكانيات قومية محدودة للتحرك في سبيل خلق الإستقرار وفق الشروط التركية من جهة ثانية وقيود مفروضة على تصميم وتطبيق تكتلات إقليمية متعددة الأطراف منتقاة من جوهر النمط السياسي الإقليمي الموجود بالصراعات والنزاعات من جهة ثالثة ومع ضرورة إبقاء السياسة التركية مواكبة لسياسات حلفائها الغربيين من جهة رابعة وأخيرة[3].

---

[1] أحمد نوري النعيمي، **مرجع سابق**، ص. ص.137–142.

[2] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 448.

[3] U.S. department of state, Washington DC, office of the coordinator for counter terrorism, (avril 1997), patterns of global terrorism, 1996, http://www.state.gov/www/global/terrorism.consulted 10.10 2010.

[1] Gilles Bertrand, «le conflit Helléno-Turc, la confrontation des deux nationalisme à l'aube de XXe siècle. Paris: Maison heure et la rose, 2003, p. 236.

[2] Ibrahim Tabet, op. cit, p. 448.

[3] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 255.

ففي أثناء المحنة البوسنية عام 1993 تولت تركيا زمام القيادة داخل منظمة المؤتمر الإسلامي للضغط من أجل ارسال قوات حفظ سلام لحماية الملاذات الآمنة في البوسنة، ودعا أربكان دون أن يحقق نجاحا، إلى إنشاء قوة أحادية الطرف مؤلفة من 10 آلاف جندي تركي لإرسالها إلى البوسنة وفي نهاية المطاف، فالحقيقة هي أن مسلمي البلقان تطلعوا طويلا ومازالوا إلى تركيا بوصفها الدولة الحامية لهم تاريخيا من القوة المسيحية في البلقان، ومهما يكن إحرج هذا الوضع تركيا، كما أن جالية كبيرة بوسنية (البوشناق) وكوسوفية في تركيا يعود تاريخ وجودها إلى العهد العثماني، حيث تتعاطفان مع قضيتهما[4]. ففي تركيا يوجد العديد من الأقليات التركية داخل معظم هذه الدول، كماان سكان تركيا نفسها توجد ضمنهم نسبة معتبرة من الاصول البلقانية[5].

وللبلقان مكانة ضمن الإستراتيجية التركية، خاصة وأنه يعتبر بوابة أوروبا ومعبرا لنحو مليونين ونصف المليون من الأتراك العاملين في أوروبا الغربية، كما أنها تقع على مفترق طرق أوروبية إستراتيجية من خلال السعي لتجسيد مشروع قناة الربط بين نهر الدانوب ونهر الراين لعبور البواخر نحو البحر الأسود وبحر قزوين[1].

وكما قال أحد المحللين الأتراك، أن منطقة البلقان ماهي إلا جسرا إستراتيجيا بين تركيا وأوربا الغربية، وبشكل هذا سببا قويا لإهتمام تركيا بالتطورات الجارية في البلقان وخصوصا بضمان الإستقرار الإقليمي، في سبيل تامين ممر برى سهل وسالك إلى أوروبا الغربية.

إضافةإلى ذلك أن التطورات في البلقان ستظل على سلم أولويات السياسة الخارجية التركية متمثلة بحرص البلاد على نوع من الإندماج الدائم وغير القابل للإلغاء بالإطار السياسي، والإقتصادي والأمني للنظام الأوروبي الجديد الناشئ، قادرة على إجتذاب قدر كبير من إهتمام الدوائر القيادية السياسية والعسكرية في أنقرة[2].

من جهة أخرى تعتبر السياسة التركية متعارضة مع السياسات الروسية في البلقان التي ساندت تاريخيا الصرب الارثودكس الشرقيين وسعت للحيلولة دون الإنفصال البوسني والكوسوفي. وبما أن موسكو لم تعد تنظر إلى سياسات تركيا الجديدة إلا على أنها مجرد إمتداد للسياسات الأمريكية المعادية لروسيا، فمن المرجح أن تتفق تركيا وروسيا على أن يختلفا حول هذه المسألة البلقانية، دون أن يترك هذا الإختلاف تأثيرا في سلسلة واسعة النطاق من العلاقات الأخرى[3]. وروسيا

---

[4] جراهام فولر، "الجمهورية التركية الجديدة (تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي"، دراسات مترجمة، ط.1، ابو ظبي، مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009، ص. 197.

[5] Dreynfns (F.G), «les ottomans dans les Balkans (XIII au XX siècle), **Géostratégique**, N°30, (2011), p. 119.

[1] عبد الرحمان عبد شاطر، **مرجع سابق**، ص. 5.

[2] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 257.

[3] جراهام فولر، **المرجع السابق**، ص. 198.

تمتلك حلفاء تاريخيين في المنطقة تقودهم يوغسلافيا ولن تسمح لتركيا بالتمدد إلى الحد الذي يفقدها نفوذها بالمنطقة، خاصة وأن روسيا أدركت تجربتها في آسيا الوسطى أن أي فراغ لن تستطيع تعويضه. وتبدي ديمقراطيات البلقان، كلها توجها سياسيا واقتصاديا صارخا نحو قلب أوروبا، مع مطلع كل من سلوفينيا، وبلغاريا ورومانيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وكان لها ذلك، أما ألبانيا وكرواتيا ومقدونيا فتأمل في رفع علاقاتها مع الإتحادإلى ذلك المستوى خلال السنوات القادمة، خاصة بعد الانضمام لكل من بولونيا والمجر وجمهورية التشيك في إطار التوسيع اللاحق للناتو بإتجاه الشرق، ويبقى الاتحاد الأوروبي بفرض بنود الإتفاقيات الأوروبية ما قبل اكتساب العضوية، القوة الاقتصادية الخارجية الأهم في شبه جزيرة البلقان، وقد ظهر ذلك جليا في حرب كوسفو في 1999، حين تم تكليف الاتحاد الأوروبي بالاضطلاع بالدور الرئيسي في عملية اعادة البناء فيما بعد الحرب في إطار معاهدة توفير الاستقرار لجنوب–شرق أوروبا[4].

كما أكدت تركيا من خلال إستراتيجيتها في التعامل في المنطقة على موازنتها بين مصالحها والتعامل مع القوى المنافسة، من خلال المحافظة على نفوذها عبر دبلوماسية مرنة مرتكزة أساسا على العامل الثقافي والاقتصادي، باستثناء العلاقات المتوترة مع جارتها اليونان بسبب عامل النفوذ والوصول في الأخير إلى صراعات تاريخية بين البلدين[1].

وتعتبر العلاقات بين تركيا ودول البلقان سببا جوهريا في إستقرار المنطقة ولا يمكن الإستغناء عن الدور التركي فيها لسببين مهمين:

أولا: يستحيل تأمين الإستقرار الدائم في البلقان دون تركيا أو دون اليونان وصربيا.

ثانيا: يمكن تفيد تركيا في تعزيز إهتمام بلدان البلقان بعضوية الناتو، لإن أنقرة مازالت تأمل في أن تشكل علاقات هذه البلدان المتنامية مع الاتحاد الأوروبي عاملا مساعدا بالمثل على تحقيق طموحات تركيا المتمثلة باكتساب صفة العضوية للمنتظرة[2].

وبالنسبة لأهم الأدوات الإستراتيجية التي تعتمدها تركيا في منطقة البلقان، فالأولى تتمثل في منظمة حلف شمال الأطلسي، كون تركيا عضوا فيه، ويحمل دخول حلف الشمال الاطلسي كطرف في حل الأزمات، ووجود الدور التركي فيه، خصوصا في منطقة البلقان وشرق أوروبا، أهمية كبيرة للسياسة التركية في البلقان، فأي دور لتركيا في شرق أوروبا أو في منطقة البلقان على التحديد من شأنه أن يقوي تأثير تركيا في المنطقة ويجعلها في موقف أفضل أمام أوروبا التي تحاول تهميشها. ومن شأن هذه الأدوار أن تجعل تركيا أقرب من الخيارات الأمريكية، كون تركيا قريبة من البوشناق والألبان وأميركا بدورها مضطرة لتطوير سياسات وثيقة الصلة بهم[3].

---

[4] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 257.

[1] عبد الرحمان عبد شاطر، **مرجع سابق**، ص.6.

[2] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 357.

[3] داوود اغلو، **مرجع سابق**، ص. 355.

أما الثانية فهي:

1) منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود (BSEC) والتي تضم كلا من تركيا، بلغاريا، البانيا، اليونان، رومانيا، مولدافيا، اوكرانيا، روسيا، جورجيا، اذربيجان وأرمينيا، حيث سعى الرئيس التركي الاوزال (Özal) إلى تشكيل أكبر تعاون اقتصادي إقليمي، وسعى إلى دائرة أوسع من دائرة الدول المطلة على البحر الأسود، ممتدة من البلقان نحو البحر المتوسط من ناحية ومن القوقاز باتجاه آسيا الوسطى من ناحية أخرى. وتم إقامة منطقة تجارة حرة في2010[4].
واهتمت بلغاريا بشكل مستمر تركيا في مساعيها للعمل على إستقطاب أتراك البلقان[5].

ب) منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تعتبر بشكل جزئي منظمة خارج نظام القوى، وسعت تركيا إلى وضع قضية المحافظة على الهوية الإسلامية العثمانية على جدول أعمال هذه المنظمة، بإعتبارها تخص العالم الإسلامي ولوحظ في بيان أصدره البابا بشكل مباشر على ضرورة الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للبوسنا والألبان[1].

تركيا الآن أعادت الروابط بالشعوب المسلمة، بعد أن كانت مقطوعة في وقت من الأوقات، ووجدت الأوروبية بشكل أكبر، فالحضور القوي للجالية الألبانية والبوسنة في تركيا سأهم في تركيز هذه السياسة.

فالدور التركي في منطقة البلقان ظهر من خلال، أولا دورها في الإعتراف بمقدونيا. ثانيا: تركيا أعطت الصورة الحامية للمسلمين في البوسنا والهرسك وشاركت في القوة الأممية (Forpronu)، بالرغم من المعارضة الصربية والروسية. ثالثا: استقبلت آلاف اللاجئين، رابعا: أعتبرت تركيا من الدول 20 المدمجة في الجنود في 1999، في القوة الدولية للتدخل في كوسفو (Kfor).

فاليوم تعتقد تركيا أنه لا يمكن أن يكون لها تأثير في عديد دول البلقان الصغيرة مثل ألبانيا، البوسنة وبلغاريا التي تم حل قضية الأقليات الأتراك والإصرار على ميلاد محور تركي–بلغاري، فالدور التركي كمدافعة على الدين الإسلامي يفترض أن تكون عائق نفسي في إنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي[2].

ولا يمكن تجاهل عمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي التي وقعت في كوسوفو، والعملية العسكرية التي أعقبتها، إعادت طرح موضوع الإستراتيجية التركية في البلقان من جديد، خاصة وأن مصير الدولة العثمانية قد أرتبط بالبلقان[3].

---

[4] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 273.

[5] محمد نور الدين، "تركيافيالزمن المتحول"، **مرجع سابق**، ص. 207.

[1] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص.356.

[2] Ibrahim Tabet, **op. cit**, p. 448.

[3] داوود اوغلو، **مرجع سابق**، ص. 356.

وستبقى السياسة التركية اتجاه البلقان، على الدوام، ملطخة بمضاعفات ممكنة فيما يخص العلاقات مع اليونان، ومكانة هذه العلاقات سوف تظل تجر عواقب معينة بالنسبة إلى تطور الخطط الإقليمية متعددة الأطراف، إلى أن يتم التوصل إلى تسوية دائمة بين الجانبين على الاقل، غير أن مثل هذه الآلية البلقانية تبقى بعيدة عن أن تؤدي إلى خلق "محورين متناقضين" أرثودوكسي وإسلامي على سبيل المثال[4].

فلا يمكن لتركيا أن تكون مؤثرة على الصعيد العالمي والأقليميان لم تحافظ على تأثيرها في منطقة البلقان، وفي ظل التطورات والثورات التي يمكن أن تشهدها المنطقة يتوجب على تركيا أن تقوم بمبادرات وخطوات إستراتيجية وتكتيكية، تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في البلقان[5].

المبحث السابع: مستقبل البعد الإقليمي التركي والاتحاد الأوروبي

يظهر جليا من اقتراح المستشار الألماني للحزب المسيحي الديمقراطي أن الإتحاد الأوروبي يتنصل من مسؤولية تحديد موقف صريح من الإنضمام التركي للإتحاد، خاصة وأنه يفضل منحها صفة "الشريك المميز" على أن يرفضها، مؤكدا ضرورة عدم إعطاء المجال لتسرب اليأس إلى نفوس الشعب التركي. وأشار الوزير الألماني إلى أن بدء المحادثات لا يعني بأي حال من الأحوال الإنضمام التلقائي لتركيا إلى الإتحاد: "هذا الأمر سيكون بعد 10 إلى 15 عاما، هذا القرار يمنح الأتراك أملا وتصورا بأن يكونوا جزءا من أوروبا، ما يساعد بالتأكيد في تطوير البلاد، ومن مصلحتنا بالطبع أن تكون تركيا ديموقراطية ومتطورة"[1].

ويميل جري تركيا وراء إسم "مرشح" بدلا من "مؤهل" لعضوية الإتحاد الأوروبي إلى أن يكون تضليلا ذاتيا طوال بقاء هذا الاتحاد مصرا على عدم تغيير موقفه من إلزام البلدان التي تعتزم مباشرة مفاوضات القبول معها بتوفير شروط معينة.

فطالما بقي الإتحاد الأوروبي مقتنعا بأن أنقرة لا تلبي الشروط السياسية، لن يبادر هذا الإتحاد إلى الإنخراط في أية مفاوضات قبول بصرف النظر عن تسمية تركيا في وثائق الإتحاد وبياناته. فآفاق العضوية، بالنسبة إلى تركيا، لا تتوقف على التعابير الإصطلاحية، بل على التغييرات الجوهرية التي تحدثها أنقرة في السياسة والسلوك. سيتعرض الأتراك لقدر كبير من

---

[4] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص. 279.

[5] داوود اغلو، **مرجع سابق**، ص. 356.

[1] وصال نجيب العزاوي، "**تركيا والإتحاد الأوروبي بين جدلية الرفض ورهانات القبول**" في محمد نور الدين، "**العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**". (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012)، ص.773.

التضليل إذا ما أنجروا إلى تفسير أي تغيير في قاموس الإتحاد إلى "مرشح" و"ترشيح"، على أنه دليل ضعف لموقف هذا الإتحاد من الشروط الضرورية لمباشرة مفاوضات الدخول[2].

المطلب الأول: سيناريو احتمال نجاح تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوروبي

لم تعد مسألة احتمال إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تشغل حكومات الدول الأعضاء الحالية وحدها، بل أضحت كذلك تشغل الرأي العام الأوروبي، وتستحوذ على قدر كبير من الجدل الدائر في وسائل الإعلام الأوروبية، هنا تختلف آراء الأوروبيين، حيث تنظر حكومتا فرنسا وألمانيا بإيجاب إلى مسألة إنضمام تركيا، على العكس من موقف الرأي العام في هذين البلدين الذي يتوزع ما بين الرفض والسلبية والتردد وعدم الترحيب بذلك الانضمام، ويعود ذلك إلى طغيان صور نمطية عن الأتراك والمسلمين[3].

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن 75 في المئة من الأتراك يتطلعون إلى العضوية، على إعتبار وجود مقومات تساعد على دفع الإتحاد الأوروبي إلى قبول تركيا:

1) الموقع الجغرافي التركي والذي يتمتع بأهمية إستراتيجية من الناحتين السياسية والعسكرية .

2) القوة العسكرية، حيث تولي تركيا أهمية قصوى لقوتها العسكرية وتعزيز التسلح والتدريب وتخصيص ميزانية للتسلح خاصة وأن أساس هذه القوة قام على أساس قواعد المدرسة الغربية.

3) توظيف النموذج التركي لإحتواء التطرف الإسلامي، فالخطاب المعتدل لحزب العدالة والتنمية أحد الأسباب الرئيسية لنجاح تركيا في الإصلاح السياسي وفي تطبيق معايير كوبنهاغن[1].

فقد حققت الحكومة التركية برئاسة أردوغان الكثير من الإصلاحات المطلوبة من أنقرة، فقد أنجزت في عامين إصلاحات تفوق ما أنجزته تركيا طوال أربعين عاما على سبيل المثال، أنجزت هذه الحكومة رزمة إصلاحات مذهلة في وقت قصير نسبيا منها: إلغاء عقوبة الإعدام، وتغيير أنظمة السجون بما فيه حماية السجناء من التعذيب، وتعزيز حرية التعبير، والشفافية، وإرساء دعائم دولة القانون من خلال إلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الإستثنائية والإعتراف بأولوية التشريعات الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجالات حقوق الإنسان، واعتمادها بمثابة المرجعية بالنسبة إلى المحاكم التركية، والأهم من ذلك هو تعزيز سلطة البرلمان، وقوانين المساواة، ومراقبة نفقات القوات المسلحة، وتقليص صلاحيات مجلس الأمن القومي، وتقليل تأثير الجيش التركي في إدارة العلاقات الخارجية، خصوصا مع اليونان، عبر تقليص سلطته في هذا المجال وكما أنه وللمرة الأولى يكتسب المشروع الأوروبي قاعدة شعبية راسخة، وهذا وإن دل على نضج مشروع الأوربة في

---

[2] هاينتس كرامر، **مرجع سابق**، ص.394.

[3] وصال نجيب العزاوي، **مرجع سابق**، ص.796.

[1] **نفس المرجع**، ص.ص 792-793.

تركيا والذي يعود في أصله إلى حزب سياسي إسلامي هو الذي دفع بالأوساط السياسية إلى تحريك عمليات الإصلاح بهدف تأهيل الإنضمام التركي إلى الإتحاد الأوروبي[2].

ولا يحسم الأتراك الموقف من مماطلة الإتحاد الأوروبي في مسألة الإنضمام إليه، ولا يضعون حدودا زمنية، ذلك أنهم يفضلون حالة الطلب المستمر أو الإنتظار على الشروع في مقاربة فعلية وضبط صارم للموقف من الإتحاد، وينسجم ذلك مع العقيدة السياسية العليا للدولة التي ركزت اتجاهها منذ البداية نحو أوروبا، وثمة روابط كثيرة مع أوروبا مثال: اتفاق الوحدة الجمركية، وعضوية الناتو، وإتحاد أوروبا الغربية (WEU) والمجلس الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) والروابط مع المؤسسات والأحزاب والجمعيات، وخاصة وأن أوروبا تتوافر على عوامل جذب للأتراك تتمثل بالآتي:

1) كون تركيا تنتمي طبيعيا وتاريخيا إلى أوروبا وأنه لا يمكن تخيل أوروبا من دون تركيا.
2) الضرورات الجيوستراتيجية والأمنية للإتحاد الأوروبي وتركيا.
3) منافسة اليونان والإنخراط في كل المنظمات والمؤسسات الموجودة فيها.
4) موازنة الضغوط حول المسألة القبرصية وضمان قدرة أفضل على التأثير وضمان مصالحها في قبرص.
5) موازنة الضغوط الأمريكية المحتملة بالإتجاه نحو أوروبا.
6) الإندماج في النظام الإقتصادي والسياسي الأوروبي والحصول على مختلف الريوع والتفضيلات والمكاسب الإقتصادية والتنموية.

وهكذا فإن الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي يشكل أولوية وطنية وضمان للمصالح العليا للسياسة الخارجية فضلا عن كونه يحقق القيمة المركزية لمشروع التحديث وبناء الدولة القومية وفق نظام القيم الكمالي[1].

ويبقى احتمال نجاح تركيا في الإنضمام التام إلى الإتحاد الأوروبي وارد وفق معطيات المرحلة المستقبلية للساحة الأوروبية خاصة والدولية عموما.

المطلب الثاني: سيناريو احتمال فشل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي

كما تجاور تركيا بيئة تتسم بالتوتر والقلق الأمنيين، ويعني إنضمامها إحتمال إنتقال هذه التوترات إلى داخل أوروبا، إلا أن رفض تركيا قد يخلق تهديدا أكبر لأن تركيا ستحاول في هذه الحالة نقل التوترات والمشاكل إلى داخل أوروبا،

---

[2] عمر كوش، "**هل ستنضم تركيا إلى الإتحاد الأوروبي**"، المستقبل (بيروت)، 2005/10/19.

[1] هاينتس كرامر، **مصدر سابق**، 315-316

ردا على رفض إنضمامها. في المقابل فإن الإنفتاح التركي سيستمر حيال آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط بصفته بديلا، إذ ما شعرت تركيا بأن إنتمائها إلى الإتحاد الأوروبي غير قابل للتحقيق[2].

وفي تركيا قوى وتيارات لا تريد فعليا الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي أو أنها تتخوف منه، ومنها مثلا بعض الضباط والقوى في المؤسسة العسكرية وقوى من اليسار واليمين والقوى الدينية التي تعتبر الشروط الأوروبية بمثابة انتحار لتركيا، لأن الإصلاحات المطلوبة والضغوط بشأن الإثنيات والحريات والتغيرات الدستورية والضبط المدني للقوات المسلحة هي شروط تهدف لإضعاف تركيا وخلخلة المبادئ الكمالية، كما أنها ستؤدي بطريقة ما إلى تقوية النزعة الإنقسامية لدى عدد من التكوينات الإثنية وخاصة الأكراد كما أن شروط الحريات ستعيد الإسلام السياسي واليسار إلى الساحة السياسية.

ويعود القوميون والإسلاميون للتأكيد على تفضيل عودة تركيا إلى ساحتيها الأساسيتين وهما ساحتان التركية/ الطورانية في آسيا الوسطى – القوقاز والإسلامية في المشرق العربي وأن الأوروبيون لن يقبلوا تركيا في ناديهم أو أنهم إذ قبلوها فإنما ليبعدوها عن مجالها التاريخي وهويتها الحضارية.

ويعتقد الأتراك أن إنضمامهم للإتحاد يترتب عليه تغيير هويتهم الثقافية والتشريعات الإجتماعية بصورة لا تتفق مع معتقداتهم وقيمهم الدينية مثل قانون الزنا وقانون الحريات الدينية الذي يسمح فعليا بحرية الإنتماء الديني.

فمثلا الحريات الدينية وفق المعايير الأوروبية أثار جدلا واسعا تجاوز وسائل الإعلام إلى المؤسسات الأهلية والسياسية والإقتصادية ويسمح القانون الجديد بحرية التبشير الديني المسيحي وأطلق رئيس الحكومة السابق بولند أجاويد صرخة للحفاظ على الدين الإسلامي أمام موجة التبشير والتنصير[1].

كما فرضت المعايير الأوروبية تغيير قانون العقوبات بهدف منع تجريم الزنا وقد أثار ذلك جدلا كبيرا في تركيا. وترتب كذلك تقديم تنازلات غير مقبولة بصدد المسألة القبرصية على حساب القبارصة الأتراك وفي النزاع مع اليونان حول المياه الإقليمية والجزر في بحر إيجه وهذه قضايا حساسة ويصب قبول التنازل فيها[2].

كما أن تعزيز تصاعد اليمين المسيحي المتطرف في أوروبا جبهة الرفض الأوروبي لتركيا، لاسيما بحجة التباين والإختلاف الحضاري–الديني[3].

---

[2] وصال نجيب العزاي، **مرجع سابق**، ص.794.

[1] محمد نور الدين، "تركيا تحت الإحتلال التبشيري"، **السفير**، 27 جانفي 2005.

[2] محمد نور الدين، "الزنا وحزب العدالة والتنمية: الهزيمة الضرورية" **السفير**، سبتمبر 2004.

[3] وصال نجيب العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 794.

فإفتقار الموقف الرافض لعضوية تركيا في الإتحاد إلى أي عمق بدليل تقلبه في ضوء علمانية أوروبية مفاصلة للإيمان المسيحي، ورائدها الدائم هو المصلحة القومية، بدليل التأييد إبان الحرب الباردة، والنكوص عنه بعد ذلك، رغم تحسن السجل التركي في مجال حقوق الإنسان في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية، والتعاون الأوروبي–التركي المتبادل في كل المجالات، بصرف النظر عن الموقف من تلك العضوية[2].

ويبقى سيناريو احتمال فشل إنضمام تركيا للإتحاد وارد وحتى اعتماد أسلوب التماطل وتمديد وعود الدخول في مفاوضات نهائية تحضيرا لمرحلة حاسمة من قضية الإنضمام. وعليه فسيناريو بقاء تركيا خارج السرب الأوروبي يبقى واردا.

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن:

يعتبر هذا السيناريو الأكثر قبولا والأرجع لفترة قد تصل إلى عقد من الزمن، قبل التحول نحو بناء شراكة إستراتيجية متميزة بين تركيا والإتحاد الأوروبي لأهمية كل من الطرفين للآخر وعدم إمكان استغنائه عنه، كما أن الطرفين يدركان أهمية بناء شراكة إستراتيجية متميزة تحفظ خصوصية كل منهما وتحقق مصالحهما معا، بغض النظر عن الإختلافات الجوهرية الحساسة وبالتحديد الدينية، التي يقف حائلا بينهما، وتمثل العائق الحقيقي للإنضمام الكامل[1].

فالبلدان المؤيدة للإنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي تستند إلى مسوغات إقتصادية وسياسية، من قبيل الحد من الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا، وتقديم نموذج إسلامي معتدل يمكن محاكاته واستعادة الوئام بين أوروبا والعالمين العربي والإسلامي بمساعدة تركيا وجعلها جسر وصل بينهما[2].

إن الإتحاد الأوروبي وإن رفض تركيا فإنه لن يعلن هذا الرفض مباشرة وعبر المسؤولين الرسمين لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية، خصوصا أن لدى تركيا الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها في ما بعد في حال رفضها من دون مبررات، أبرزها موقعها الإستراتيجي ودورها الإقليمي وهويتها الإسلامية، لذلك فإن الإتحاد الأوروبي قد يلجأ إلى طرق التفافية لرفض عضوية تركيا، منها على الأرجح:

– إعطاء منصب فخري لتركيا في الإتحاد الأوروبي من دون أن تكون شريكا كاملا، وهو ما لن ترضى تركيا به خصوصا بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل نيل العضوية الكاملة.

---

[4]أحمد سعيد نوفل، "متحدون في التنوع: الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26 (ربيع 2010)، ص.151.

[1] وصال نجيب العزاوي، **مرجع سابق**، ص.794.

[2] أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق**، ص. 151.

– احتمال رمي الحكومات الأوروبية، على رأسها فرنسا وألمانيا، الكرة في ملعب شعوبها عن طريق اشتراط إجراء استفتاء شعبي لدى بعض بلدان الإتحاد الأوروبي لتحديد رأيهم في قبول تركيا أو رفضها، مع علمهم المسبق بأن الاستفتاء سيؤدي إلى رفض دخول تركيا الإتحاد لأسباب نفسية وتاريخية راسخة في أذهان الشعوب الأوروبية، وبذلك ترفع المسؤولية عن الحكومات بحجة أن الشعوب لا ترغب في دخول تركيا الإتحاد خصوصا أن بعض التقارير أشارت إلى أن معظم الفرنسيين على سبيل المثال يرفضون انضمام تركيا، إذ يعارض 56% فكرة الإنضمام ، فيما يوافق عليه 31 في المئة.

وقد يظهر جليا المأزق العميق لكلا من تركيا والإتحاد الأوروبي، فبعد التسويف الطويل لا يستطيع الإتحاد الأوروبي أن يرفض طلب الإنضمام التركي، كما أن رغبة الإتحاد الأوروبي في الإحتفاظ بتركيا بعيدا من الإنضمام التام بسبب الإختلاف الثقافي والتفوق الديني، ستتناقض مع ما يسميه القيم والمبادئ الأساسية للإتحاد الأوروبي[3].

هذا ما يرجح استمرارية الوضع الراهن في المستقبل، ومن ثم سيلجأ الإتحاد الأوروبي وتركيا إلى الشراكة الإستراتيجية المتميزة كبديل للإنضمام، مع عدم إغفال المفاجآت التي تحملها الإنهيارات المتتالية للنظم السياسية بعد الثورات العربية في المنطقة العربية وما تحمله من متغيرات وتحولات في معادلات العلاقات الدولية والإقليمية خاصة وأن تركيا تبحث في أن يكون لها دور ريادي في المنطقة وتسعى لترويج الدولة "النموذج" الذي يحتذى به دول الثورات العربية على أساس ديموقراطية في مرحلة ما بعد صوغ نظام إقليمي.

المطلب الرابع: السيناريو الأوروبي الأمثل

إن الإحتمالات المستقبلية لعلاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي ستبقى مرهونة بالمتغيرات الداخلية والخارجية وما تحمله هذه البيئة من اتجاهات ومواقف في هذه العلاقة لكلا الطرفين، بالنسبة لتركيا فإنها لن تقف طويلا في قائمة الإنتظار أمام البوابة الأوروبية، لكنها ستبقى ساعية إلى الإنضمام لأنه خيارها الإستراتيجي الأول والموجه الأساسي لسياسة تركيا الخارجية لفترة طويلة.

ومن أجل كسر هذا التوجه الأحادي، تضع تركيا خيارات أخرى لها تعطيها هامشا من المرونة والمراوغة في التعامل مع الإتحاد الأوروبي، وتوفر البدائل الممكنة لتحقيق أهدافها، فهناك خيار التوجه نحو جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وخيار التوجه نحو الشرق الأوسط وفق الإستراتيجية التركية التي كانت ومازالت تنتهج أبعادا متعددة[1]. خاصة وأن الإحباط الكبير لدى الأتراك خلق حالة تدني حصيلة مسارهم نحو الإتحاد الأوروبي في ظل العثرات والعقبات التي يضعها الجانب الأوروبي ليحول دون انضمام تركيا إلى الإتحاد في مقابل تزايد فرص التفاعل مع الفضاء العربي والإسلامي والمكاسب المادية والمعنوية من توجه الأتراك نحو الشرق.

---

[3] نجيب العزاوي، **مرجع سابق**، ص. 796.

[1] وصال نجيب العزاوي، **مرجع سابق**، ص.798.

ومع ذلك فإن الإحتمالات المستقبلية ترجع أن يكون لتركيا دور فاعل مهمومتنامي داخل الإتحاد خاصة وأنها تعتبر ثاني أكبر مساهم لوجستيكي في المنظومة الغربية بعد الولايات المتحدة ولها دور وموقع إستراتيجي من خلال سياسات حلف الناتو في منطقة آسيا الوسطى والشرق الأوسط حتى وإنلم تحظى بالعضوية، ولكن الصعود الإقتصادي المتزايد لتركيا ومكانتها في دول الشرق الأوسط وعلاقاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز يؤهل تركيا أن تلعب دور الوسيط الأساسي بالنسبة للإتحاد الأوروبي. وخيارها الإستراتيجي من خلال الإنضمام من أجل تحقيق توازن إستراتيجي بين الأبعاد الإقليمية المختلفة.

استنتاج الفصل الثاني

أثبتت العلاقة الجدلية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا أن فكرة الإنضمام وبالأحرى تحقيق شروط العضوية من خلال "معايير كوبنهاغن" تبقى مرهونة بمدى تحقيقها لهذه الشروط.

فمنذ تقدم تركيا بطلب الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة في 31 جويلية 1959 وإلى غاية يومنا الحالي وتركيا لا تمل من الطلب المستمر في الحصول الإيجابي على طلب العضوية، أما الاتحاد الأوروبي فهو كذلك يصر على الحديث عن مسيرة طويلة من المفاوضات وفق اصلاحات وأجندة واسعة من التغيير الجذري في القنوات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى العسكرية.

ومع ذلك فمن الواضح ان تركيا خاضعة لتحقيق كل ما قد يرضي الطرف الأوروبي من أجل تسهيل دخولها في الفلك الأوروبي فالعوامل الحضارية والتاريخية والتوجه الديني أكثر حسما من العوامل الاقتصادية في تحديد موقف الاتحاد من عضوية تركيا.

فخلق منظور الاتحاد لأوروبي إجماعا في تركيا لم تشهده البلاد منذ تأسيس الجمهورية عام 1923 ولم يسببه أي دافع آخر، فكل مجموعات ترى منها يتحقق تحت سفق الاتحاد الأوروبي، المسلمون المتدينون يعتبرون الاتحاد الأوروبي ضمانا للحفاظ على الطابع الإسلامي للمجتمع في النظام العلماني، حيث أدرك الكماليون أن المكتسبات المجتمعية تستبد تطبيق الشريعة وتثبت أقدام تركيا في الغرب، أما الأكراد الذين يدعم معظمهم كمجموعة الإلتحاق بالاتحادال أوروبي موضع شك لأن جواز سفر الاتحاد يمثل بالنسبة للأكراد أهمية أكثر من الانتماء إلى الدولة التي لا تعترف بهم.

وبهذا يظهر جليا طرف تركي معقد وناقم واخر أوروبي متوجس ورافض يماطل على تركيا ويتوعد بإنضمام طال إنتظاره إلى أجل غير مسمى ومعلن.

وفي نفس السياق تبقى منطقة البلقان القلب الرابط بين تركيا وأوروبا الغربية، تبحث من خلاله تركيا عن دور إستراتيجي لتحقيق محاولات الانضمام المحتملة، ودبلوماسية السياسة الناعمة أما الدول البلقانية فتبحث عن فاعل دولي وحليف أساسي للولايات المتحدة لحل وتحقيق جزء من السلم والتنمية الذي فككته الصراعات الدموية، فالمصلحة وأن إختلفت تبقى على أساس أن البلقان بحاجة إلى تركيا "الأخ الاكبر".

يبقى أن نشير إلى أن السياسة الخارجية التركية في بعدها الإقليمي الأوروبي لم تحقق المستوى المرجو منها بعد أن أعتمد الطرف الأوروبي سياسة صد الباب ولو جزئيا.

الفصـل الثالـث: البعد الشـرق الأوسطـي

تعتبر منطقة الشرق الأوسط ذات مقومات إستراتيجية وإقتصادية جعلتها تحتل مكانة هامة في سلم الترتيبات الإقليمية والدولية، غير أنها تعتبر من جهة أخرى منطقة تتسم بالإضطرابات وعدم الإستقرار الدائم.

ولا يمكن تجاهل مكانة منطقة الشرق الأوسط التي تعد ضمن سلم الأولويات التركية لعدة اعتبارات من بينها أن المنطقة خضعت لسلطتها إبان الحكم العثماني، كما أن المشاكل التي تنبع منها يمكن أن تشكل تهديدا على أمنها وسلامة أراضيها، اضافة انه يمكن لتركيا أن تستفيد من الشرق الأوسط الذي الغني بالموارد الطبيعية ولا سيما النفط والغاز، وعليه لا بد من تقديم تعريف منطقة الشرق الأوسط وإظهار أهميتها الإستراتيجية.

المبحث الأول: ماهية الشرق الأوسط:

ظهر مفهوم الشرق الأوسط مع مطلع القرن العشرين إلا أن نهاية القرن شهدت شيوع مفاهيم أخرى مرتبطة بالمفهوم الأساس ومشتقاته منه مثل الشرق والشرق الأوسط الكبير، الأوسط الكبير، الأوسط الجديد، لذلك وجب تحديد تعريف لهذا المفهوم عن غيره.

يقدم الأطلس تعريفا للشرق الأوسط "يشمل الدول التالية تركيا وإيران ومصر وليبيا والعربية السعودية والعراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين، بحيث لا يمتد لا إلى شمال إفريقيا ولا إلى آسيا الوسطى.

أما سمات الشرق الأوسط فقد حددته الموسوعة كما يلي:

- أغلب دوله تعتنق الإسلام.
- وقوع المنطقة تحت السيطرة العثمانية في وقت مضى.
- وقوعه عند مفترق طرق العالم القديم حيث تلتقي أوروبا وإفريقيا وآسيا[1].

ويقول جورج لينكروسكي في مؤلفه الشهير «The middle east in world affairs»"لا يمكن لأي سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل الشرق الأوسط وأثره على بقية مناطق العالم[2].

وحسب الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقدعرفته دراسة فنية أعدتها الوكالة لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في المنطقة عام 1989 على أنه المنطقة الممتدة من الجماهيرية العربية الليبية غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، وهذه الدول هي ليبيا، مصر، السعودية، الكويت، العراق، إيران، الإمارات، البحرين، عمان، سوريا، لبنان، الأردن، اليمن الجنوبي قبل الوحدة، بالإضافة إلى الكيان الصهيوني[1].

كما تعددت وتنوعت آراء الباحثين ومراكز الدراسات حول تحديد الدول التي تدخل في إقليم الشرق الأوسط ويمكن إجمالها فيما يلي:

أ/ تضم مجموعة الدول التي تدخل ضمن الشرق الأوسط المنطقة الممتدة من بلاد الهلال الخصيب العربية (أي العراق، سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر) ويطلق عليها المجال الحيوي للشرق الأوسط.

ب/ مجموعة الدول الهامشية التي اختلف حولها وتضم:

أولا: باقي مجموعة دول شمال إفريقيا أي بلاد المغرب العربي وتضم الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا.

ثانيا: إمتداد إفريقي آخر نحو الجنوب ويشمل الصومال وأثيوبيا.

ثالثا: باقي دول شبه الجزيرة العربية وتشمل (اليمن، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية، وسلطنة عمان)

رابعا: إمتداد أوروبي شرق أوسطي يتمثل في قبرص واليونان.

خامسا: إمتداد آسيوي شرقا يشمل باكستان، أفغانستان، والجمهوريات الإسلامية في آسيا والقوقاز التي استقلت بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي وهي كازاخستان وأوزبكستان، تركمنستان، قيرغيزستان، وطاجاكستان، وأذربيجان[2].(انظر الشكل رقم 14 في الملاحق)

---

[1] هشام القوري، "**سنوات بوش في الشرق الأوسط 2000-2008، الشرق الأوسط الكبير ... أهو حقيقة أم إختراع**"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات 2010)، ص. 12.

[2] محمد علي حوات، "**مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002) ص.14.

[1] Technical study on different modalities of safe guards in the middle East, IAEA-GC 887, 24/08/1989, p. 35.

[2] محمد علي حوات، مرجع سابق، ص. 15-16.

من جهة أخرى قدم المؤرخ فيليب ك. حتي "رؤية حول الكيفية التي تطور بها مصطلح الشرق الأوسط، حيث يرى أنه عنصر يرتبط بأصل الحضارة الإنسانية، ويقع في المنطقة المسماة الشرق الأدنى التي تتكون من الهلال الخصيب، مصر، الأناضول، وإيران، وقد استعمل مصطلح الشرق الأدنى من طرف الجغرافيون الأوروبيون، واستعارته أمريكا الأقرب إلى الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد يقول فيليب ك. حتي:

"كان هذا هو الإستخدام السائد حتى الحرب العالمية الثانية، عندما أنشأت الحكومة البريطانية مقاطعة عسكرية تمتد من إيران إلى ليبيا، وأطلقت عليها إسم الشرق الأوسط، وهو مصطلح كان حتى ذلك الحين يشير تقليديا إلى الهند والأراضي المتاخمة لها، وبناء على ذلك، جرى إنشاء مركز إمدادات الشرق الأوسط في القاهرة، وأصبح في وقت لاحق مشروعا أنجلو-أمريكيا، ومن تم وقع التكريس الجديد"[3].

وتعرف موسوعة "بريتانيكا" الأمريكية، ذات الأصل البريطاني، الشرق الأوسط بأنه مصطلح يعود في استعماله الحديث إلى الحرب العالمية الثانية، ويشمل الأراضي الواقعة حول الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر الأبيض المتوسط من المملكة المغربية إلى شبه الجزيرة العربية وإيران وأحيانا إلى ما وراء ذلك، وتضيف الموسوعة العالمية الشهيرة إلى أن مصطلح "الشرق الأوسط" قد حدد بالبلدان والمناطق الآتية: تركيا، اليونان قبرص، سورية، لبنان، العراق، إيران، الأردن، مصر، السودان، ليبيا، وفلسطين (هناك تضع "بريتانيكا" بين قوسين الآن إسرائيل)، كما تطلبت عوامل جغرافية من المسؤولين في أحيان كثيرة ربط أفغانستان وباكستان بشؤون الشرق الأوسط.

وفي منتصف خمسينيات القرن الماضي عرف وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" معنى مصطلح الشرق الأوسط بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، بالإضافة إلى السودان وأثيوبيا[1].

وكان أول ظهور لمصطلح الشرق الأوسط The Middle Eastفي كتابات المؤرخ العسكري الأمريكي ألفريد ماهان عندما اقترح إطلاق هذا المصطلح على المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية، ويمكن الإشارة إلى أنه قبل ظهور مصطلح الشرق الأوسط كان المصطلح الشائع هو الشرق الأدنى The Near Eastوالذي كان يقصد به الدولة العثمانية وممتلكاتها في آسيا، غير أنه وخلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918ازداد استخدام مصطلح الشرق الأوسط من طرف العسكريين الإستراتيجيين البريطانيين، كما استخدم هذا المصطلح في وثائق التسويات الدولية التي أعقبت الحرب، وخاصة تلك التي عقدت في سيفر وسان ريمو وباريس بين سنتي1919-1920.

---

[3] هشام القروي، مرجع سابق، ص. 13.

[1] عبد الله تركماني، "**تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده**". (ط.1، تونس: دار نقوش عربية، 2010) ص.29.

وإبان الحرب العالمية الثانية، توسع استخدام مصطلح الشرق الأوسط ليشمل كافة المشرق العربي ومصر والسودان وتركيا وأفغانستان وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وسع معهد الشرق الأوسط الذي تأسس في واشنطن سنة 1946 استخدام المصطلح المذكور ليشمل ما سبق ذكره. بالإضافة إلى باكستان وآسيا الوسطى والأقطار العربية في شمال إفريقيا، ومنذ ذلك الحين أطلق مصطلح الشرق الأوسط من قبل وزارة الخارجية الأمريكية[2]. كما ساد مصطلح الشرق الأوسط في الأوساط العالمية، فاستعمله الروس في إشارة للمنطقة التي تقع بالنسبة اليهم جنوبا، واستعمله الالهنود الذين تقع منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لهم غربا، وحتى أبناء الشرق الأوسط يستعملون هذا المصطلح اليوم.

المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية الشرق الأوسط

يتمتع الشرق الأوسط بأهمية جيوبوليتيكية كبيرة بالنسبة للمناطق الأخرى من العالم للدلالة عليها فقد قدم هالفورد ماكيندر (Halford Makinder) نظرية تعد من أهم النظريات الجيوبوليتيكية في كتابه الديموقراطية المثالية والواقع (Ideal democratic and realty) المنشورة سنة 1919، ويرى ماكيندر من خلال نظريته التي أسماها (the geographical pivot of history) أن ثلاثة أرباع الكرة الأرضية تغطيها مياه البحار، وأن اليابسة لا تبلغ سوى ربع مساحتها فقط، كما لاحظ أن في وحدة البحار وإتصالها ببعضها البعض ما يبرر أن يطلق عليها جميعا إسما واحدا هو المحيط العالمي، بدلا من تعدد أسمائها. وأن قارات أوربا وآسيا وإفريقيا تكون الجزيرة العالمية وتشغل ثلثي اليابس كله[1].

ويمكن الإشارة إلى بعض الخصائص الطبيعية للمنطقة لتتضح أهميتها الحيوية:

- تقع منطقة الشرق الأوسط عند ملتقى القارات الكبرى للعالم القديم (آسيا وأوروبا وإفريقيا)
- يشرف الشرق الأوسط على أكبر مجموعة مائية من البحار والمحيطات (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأحمر، بحر العرب، الخليج العربي، المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، بحر قزوين، والبحر الأسود)
- يحتوي الشرق الأوسط على العديد من الأنهار الهامة مثل: نهر النيل، نهر الفرات، نهر دجلة، نهر الأردن ومن ثم تتوفر به المياه اللازمة للزراعة والري.
- يتحكم الشرق الأوسط في مجموعة من أهم مواقع المرور الدولية هي قناة السويس، باب المندب وهرمز، مضائق البوسفور والدردنيل.
- يمتد الشرق الأوسط على مساحة تتم بالإتساع والعمق ومن ثم فهو يتيح توزيع مناطق الإنتاج الحربي في وقت السلم كما يتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحروب.

---

[2] إبراهيم خليل العلاف، "**الشرق الأوسط ... الشرق الأوسط الحديد ... والشرق الأوسط الكبير: رؤية تاريخية سياسية**"، http//histgeo.hisforum.com 25/08/2012.

[1] ممدوح محمد مصطفى منصور، "**الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**"، (القاهرة: مكتبة مدبولي 1999)، ص. 50.

– يتسم مناخ الشرق الأوسط بالإعتدال على مدار السنة، حيث يقع في مكان وسط بين المنطقة المدارية جنوبا والمنطقة المعتدلة الباردة شمالا، مما يعني صلاح الأرض الخصبة للزراعة.

– تمتاز المنطقة بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة وهو ما يعني وفرة عوامل الإنتاج الأساسية[2].

ومع ذلك من الضروري الإنتباه إلى دلالة إصرار الباحثين الغربيين، منذ الحرب العالمية الثانية، على استخدام مفهوم الشرق الأوسط للدلالة على المنطقة العربية، إذ تبرز من الكتابات الغربية عن الشرق الأوسط ثلاث نتائج:

1- أن هذه المنطقة لا تسمى باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها، لكن سميت دائما من حيث علاقتها بالغير

2- أن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها، بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

3- أن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية منطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

وهكذا يتضح أن توارد استخدام هذا المصطلح يستهدف تبرير شرعية الوجود الإسرائيلي فما دامت المنطقة خليطا من القوميات وشعوب مختلفة الأعراق واللغات والأديان، فإن لكل قومية الحق في أن تكون دولة، وفي هذا الإطار تكتسب إسرائيل شرعيتها كإحدى الدول القومية في المنطقة، وهذا الهدف قد يفسر لنا اهتمام إسرائيل المتواصل بتشجيع مطالب وحركات الأقليات في أكثر من بلد عربي.

وقد تجاذبت العديد من الآراء حول التركيبة الحضارية الشرق أوسطية ومرجعية ذلك التقسيم انتهت إلى وجود ثلاث حضارات عريقة هي الحضارة العربية والفارسية والتركية التي يجمعها الإسلام كدين مشترك، في مقابل الأقليات المسيحية واليهودية المحسوبة على الحضارة الغربية.

وعليه يمكن تقسيم الشرق الأوسط إلى منظومة شرق أوسطية ومنظومة أقرب إلى الحضارة الغربية تتمثل في الأقليات المسيحية واليهودية التي هي امتداد لها بشكل أو بآخر خاصة وأن تقسيم صاموئيل هنتغتون (Samuel Huntington)العالم إلى ثمانية حضارات لم يشمل تقديم اليهودية كحضارة بل احتسبها كإمتداد للحضارة الغربية خاصة بعد ظهور الكنيسة الأنجليكانية التي تجمع بين مبادئ اليهودية والمسيحية وهي الأكثر انتشارا في أمريكا عنها في أوروبا[1].

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط

---

[2] محمد علي حوات، مرجع سابق، ص.52.

[1] عبد الله تركماني، مرجع سابق، ص. ص.32-33.

شكلت المساحة الكبيرة لمنطقة الشرق الأوسط ومناخها وتضاريسها بالإضافة الى توفر الحلفاء للدول الغربية أهمية استراتيجية ترجع لتوفر العوامل التالية:

– الإتساع المكاني لمنطقة الشرق الأوسط الذي يمكن من نشر القواعد العسكرية لتأمينها ضد أخطار العدوان. وتنوع طبيعة التربة مما يوفر الظروف المختلفة لتدريب القوات على القتال في الأنواع المختلفة من ميادين القتال.

– القوة البشرية الهائلة التي يمكن تجنيدها واستخدامها في العمليات العسكرية.

– صلاحية الأجواء ومياه منطقة الشرق الأوسط للطيران والملاحة طوال العام.

– توفر عوامل الإنتاج اللازمة لقيام صناعات حربية كصناعة الأسلحة والذخائر. ولا سيما إذا أمكن تحقيق نوع من التعاون مع الدول ذات الخبرة في تكنولوجيا التسليح المتطورة، بما يمكن من تطوير صناعات الإنتاج الحربي الناشئة في بعض دول الشرق الأوسط مثل: مصر، تركيا، إسرائيل.

– الإكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة والوقود اللازمة للعمليات الحربية.

– امتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات مع وجود موانئ ضخمة صالحة للملاحة لكي تكون بمثابة قواعد بحرية بالإضافة إلى وجود العديد من المطارات والقواعد الجوية ولا تنفي أهمية هذه القواعد (سواء البحرية أو الجوية) في تلك المنطقة المتوترة من العالم[1].

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط

أما على المستوى الإقتصادي فهو راجع عموما لما تحتويه المنطقة من مصادر الطاقة والتي تتمثل بالأساس في:

النفط: كانت الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية القرن العشرين بمدى أهمية موقعه المتوسط وتحكمه في طرق المواصلات والتجارة الدولية غير أنه في عام 1908م تم اكتشاف البترول في إيران، ومع تزايد اعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الإقتصادية والتقدم في تلك البلاد، تزايد اهتمامها بشؤون المنطقة لإرتباط مصالحها بها[2].

فالنفط يمنح منطقة الشرق الأوسط وزنها الجغرافي السياسي والإستراتيجي، وهذا راجع لأهمية هذه المادة، حيث يقدر الإحتياطي العالمي للنفط فيها بـ 60% إلى 70% من الإحتياطي العالمي، وما يعادل 20% من الإنتاج العالمي للنفط، وقد زادت الأهمية مع زيادة حاجة القوى الكبرى له، وتصارعها عليه من أجل نيل الإمتيازات وعلى حاجته تمت وتتم الإتفاقيات العلنية والسرية بين الدول والهيئات التي يعنيها الأمر[3]. ولا تقتصر أهمية النفط كمصدر أساسي ومهم للطاقة بل تعدتها حيث أصبح أيضا وسيلة من وسائل المضاربات في النظام الإقتصادي[4].

---

[1] محمد مصطفى منصور، مرجع سابق، ص. 54-55.

[2] نفس المرجع، ص. 58.

[3] إبراهيم علوان، "**مشكلات الشرق الأوسط**"، (بيروت: المكتبة العصرية 1980)، ص.154.

[4] عبد الحي يحيازلوم، "**إمبراطورية الشر الجديدة**"، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 2003)، ص. 85.

الغاز الطبيعي: تحتوي منطقة الشرق الأوسط على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي بحيث يمكنه أن يغير ضرورة التزويد الدولي بهذه المادة بصورة أساسية والعامل المساعد هو وجود مصدر ضخم للغاز في المنطقة فيما يتعلق بمستوى الطلب الراهن المتوقع[5].

وقد بلغ الإحتياطي من الغاز الطبيعي الموجود في الشرق الأوسط عام 1983 حوالي 22 تريليون متر مكعب أي حوالي 42,2% من الإحتياطي العالمي ويقدر لهذه الكمية أن تعيش حوالي 567 عاما[1].

المبحث الثاني: تطور العلاقات التاريخية التركية – العربية

تعتبر العلاقات العربية التركية علاقات عريقة شهدت حركة نشيطة خلال العشريتين الأخيرتين بفضل الجانبين العربي والتركي ورغبتهما في مزيد من تعزيز العلاقات وتوسيع مجالات التعاون.

فقليلة هي الدول المحكومة بقدرها الجغرافي مثل تركيا، فهي أمة نزحت قبائلها من سهوب آسيا الوسطى إلى آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر، وعلى مدى ستة قرون لاحقة أردت لنفسها أن تكون آسيوية خالصة، فبعد سقوط القسطنطينية عام 1453 وقف محمد الفاتح أمام أطلال طروادة ليعلن أن "آسيا تستعيدك يا طروادة وتنتقم من الأوروبيين الذين غزوك قبل ألفين وخمسمائة.

وظل الأمر آسيويا في الذهن والفكر العثماني حتى عام 1918 حين انهارت الإمبراطورية العثمانية وورثتها الجمهورية التركية[2].

المطلب الأول: المراحل التاريخية في تكوين العلاقات التركية – العربية

ترجع العلاقات العربية–التركية إلى أكثر من ألف وثلاثمائة سنة مضت، وبالتحديد منذ جرى أول تماس بين العرب والأتراك عام 54 هجرية عندما عبر عبد الله بن زياد – والي معاوية بن أبي سفيان على خراسان – نهر جيحون وفتح بخارى وبيكند من بلاد الترك في ما وراء النهر[3].

وتؤكد الدراسات التاريخية أن العلاقات العربية–التركية لم تبدأ بفتح السلطان سليم بلاد الشام ومصر سنة 1516-1517، بل هو أقدم من ذلك بكثير، حيث سجل وجود العنصر العربي في الجيش العثماني منذ عهد أوخان[4]. حيث حط الكثير من المشارقة والمغاربة العرب رحالهم في مدينة بورصة–العاصمة العثمانية قبل القسطنطينية وانتشروا في

---

[5] إبراهيم علوان، مرجع سابق، ص. 151.

[1] «The Middle East »,**critism in and usage**, www.mideastweb.org.16/12/2007.

[2] عمر الحضرمي، "**العلاقات العربية التركية**"، (بيروت: دار حرير 2010)، ص. 201.

[3] مصطفى اللباد، "**تركيا والعرب ... شروط التعاون المشمر**"، محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (الطبعة 1، بيروت: الدار العربية ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، ، 2010)، ص. 213.

[4] أورهان كولوغلو و اخرون، "**العلاقات العربية التركية – حوار مستقبلي**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص. 45.

البلاد التي امتد إليها حكم الدولة العثمانية[5]. وازدادت تلك العلاقات متانة وعمقا حيث أظهر محمد الفاتح اهتماما خاصا بنوعية العلاقات المستقبلية مع العرب.

وبعد اعتناق القبائل التركية الإسلام، تحول الأتراك إلى حماة الإسلام والمسلمين في الدولة العباسية. ومنذ منتصف القرن الحادي عشر ميلادي أصبح العراق وخراسان وبلاد الشام موحدا تحت سيطرة الأتراك السلاجقة قادة جيوش الدولة العباسية. وخلال عشرة قرون كاملة من تاريخ الإسلام والمسلمين تصدي الأتراك ببسالة منقطعة النظير لكل الغزوات الصليبية والمغولية والصهيونية[1].

فضلا عن ذلك فإن المسؤولين العثمانيين يقرون بأن الفضاء الجغرافي العربي من حدود الجزائر إلى الخليج العربي ، هو الذي منح الإمبراطورية العثمانية مكانتها الإستراتيجية ووزنها الدولي الفريد كما يقرون بأن الحضارة العربية كانت جزءا من العالم التركي[2].

وكانت هذه العلاقة تعتمد على عاملين شعور العرب بأنهم رعايا دولة إسلامية وتجنب السلطة العثمانية فرض أسلوب مركزي شديد في الحكم، بيد أن هذا لا يعني أن الأوضاع ظلت مستمرة على هذين العاملين، إذ ظهرت متغيرات مست الروابط بين البلدين، حتى انتهى الأمر إلى تفكك الدولة العثمانية، حينما احتلت بريطانيا وفرنسا الولايات العربية، وبعد أن أعلن مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية في 1923.

أبرز هذه المتغيرات:

1) الحركات الإنفصالية المحلية، وقد اصطبغ معظمها بالنزعة المحلية.
2) الإستعمار الأوروبي، إذ كان لبريطانيا وفرنسا دور كبير في تقطيع أوصال الدولة العثمانية.
3) الصراع بين القوميتين العربية والتركية، إذ كان ميدان هذه العلاقات محدودا بصورة عامة، ببلاد الشام والعراق. وقد أبعدت مصر وولايات المغرب العربي عن ثقل الإدارة المركزية وتأثيرها. أما في شبه الجزيرة العربية فقد كان النفوذ العثماني يتفاوت قوة وضعفا من مكان الآخر[3]. وعليه يمكن الحديث عن مراحل مرت العلاقات التركية–العربية بها منذ تأسيس الجمهورية الحديثة وحتى يومنا الحالي:

---

[5] هيثم الكيلاني، **تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**، مرجع سابق، ص. 9.

[1] وليد رضوان، "**العرب والأتراك**"، (سوريا: دار النهج 2011)، ص. 5.

[2] أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص. 46.

[3] هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص. 15-16.

المرحلة الأولى (1918-1947): إمتازت هذه المرحلة بمرحلة الركود والتوجس حيث انشغلت تركيا والأقطار العربية خلال الحربين العالميتين بتنظيم أمورهما الداخلية والكفاح ضد السيطرة الأجنبية[4]. فأخذت تركيا بتغيير معالم مجتمعنا وذلك بالتخلص من موروثها الحضاري الشرقي الإسلامي واقتباس مفاهيم الحضارة الغربية[5].

في مارس 1924 قرر المجلس الوطني الكبير في أنقرة الموافقة على اقتراح مصطفى كمال بخلع الخليفة وإلغاء الخلافة وإلغاء العمل رسميا بالتقويم الهجري الإسلامي، وفي 1928 أعلن أتاتورك إجراءات تقضي بإلغاء مادة (الإسلام دين الدولة التركية) وأيضا استخدمت الحروف اللاتينية الجديدة بدل الحروف العربية في الكتابة وفي 1935 جرى تبديل يوم العطلة الأسبوعية من الجمعة الذي له قدسية في الدين الإسلامي إلى يوم الأحد عطلة نهاية الأسبوع الأوروبية. صدم كثيرا الأتراك والعرب ووقفوا بصمت إزاء سياسة أتاتورك وكانت قطيعة تامة مع ماضي تركيا الإسلامي الحضاري ومع العرب[1].

ومع ذلك كان هناك الذراع الطويلة للعرب بمشاركهم في حرب البلقان والقوقاز وشمال إفريقيا، وتبنت تركيا منذ وقت مبكرا لسلوك السياسي القائم على أساس "المساومة"، وقبلت به في علاقاتها العربية. وخير مثال ما جرى في عام 1939 حين ضمت لواء الإسكندرونة إليها بعد إقتطاعه من سوريا وقد تم ذلك بين فرنسا وتركيا حين وافقت الأخيرة على الموقف الفرنسي–البريطاني، بعدم دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في ما لو اندلعت، ولغرض أن تثبت زعامتها في المنطقة الواسعة للإمبراطورية العثمانية السابقة، وقد شكل هذا الموقف سابقة سلبية في علاقة تركيا العربية[2].

المرحلة الثانية (1948-1951): اعتبرت مرحلة العلاقات العربية التركية في مفترق الطريق. فقد اهتمت الولايات المتحدة بتركيا، وذلك لتوجيه وتنفيذ سياستها في شرق البحر الأبيض المتوسط، والشرق الأوسط، وتدفقت المساعدات الأمريكية لتركيا عام 1947 وفقا لمبدأ ترومان، كما دخلت الولايات المتحدة إلى تحالف مع تركيا عام 1949 بإسم إتفاق المساعدات للدفاع المشترك[3].

فقد أدى انتخاب تركيا عضوا في لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948، إلى خيبة آمال العرب، لإرتباط تركيا بالسلوك السياسي الغربي اتجاه المنطقة العربية، حيث جاء مغزى هذا الإختيار متمثلا في تصويت الأقطار العربية ضد تشكيل اللجنة وفق المصلحة الغربية.

---

[4] عايدة العلي سري الدين " **المسالة الكردية في ملف السياسة الدولية** "،(ط.1، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 2000)، ص. 16.

[5] عمر الحضرمي ، مرجع سابق، ص. 210.

[1] وليد رضوان، نفس المرجع، ص. 88.

[2] محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص. 81.

[3] أحمد نوري النعيمي، مرجع سابق، ص. 225.

وفي عام 1947 جاء قرار بالجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين، وفي 1948/05/15 أعلن عن قيام الكيان الصهيوني، فسارعت تركيا للإعتراف بدولة إسرائيل في مارس 1949 وعمدت إلى إقامة علاقات تجارية معه، وسمحت بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، مبررة ذلك بالضغوط الأمريكية وشروط حلف الناتو[4].

إن هذا الموقف التركي السلبي جاء بدافع المساومة لكي تتولى فيه تركيا دورا قياديا في المنطقة العربية مكفولة بدعم العرب ومساندته، وقد أوكلت مهمة تركيا في قيادة الشرق الأوسط من خلال مشروع قدم في 11 أكتوبر 1951 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا أطلق عليه حلف "قيادة الشرق الأوسط" الذي رفضته الدول العربية وما تلاه من مشاريع في عام 1952 مثل مشروع "منظمة الشرق الأوسط للدفاع"[1].

المرحلة الثالثة (1952-1965):

إزدادت شقة الخلافات العربية التركية فوصلت إلى مرحلة القطيعة بعد أن أنضمت تركيا إلى حلق شمال الأطلسي عام 1952، وفي ماي 1953 أعلن عن حطة "حلقة الدفاع الشمالي" التي توجت المساعي التركية في إقامة حلف بغداد عام 1955، فكانت مصلحة تركيا ترمي إلى زعامة الشرق الأوسط بدعم غربي أمريكي، وكانت تركيا تجد مبررا لسلوكها السياسي الخارجي بكونها عضوا في حلف الناتو وانه ينبغي الإلتزام بما يقرره الحلف. بل إن الموقف التركي اتسم أيضا بالدفاع عن مبادئ العالم الغربي. كما شجبت تركيا سياسة الحياد التي سادت دول عالم الجنوب، وفي الوقت ذاته عكست فترة الخمسينيات العلاقة السلبية بين تركيا والدول العربية وعمقت الفجوة ووصفت تركيا من قبل العرب بـ "العميلة" للغرب ومنفذه للسياسته"[2]. كما عارضت تركيا قرار تأميم قناة السويس سنة 1956 وسماحها للقوات الأمريكية بإستخدام أراضيها عسكريا آنذاك.

وفي إطار دورها في الأحلاف العسكرية، كثيرا ما مارست تركيا سياسة تجاه الدول العربية قوامها التوتر والضغط، كما حدث عام 1957 عندما حشدت قواتها العسكرية على الحدود السورية الشمالية في أعقاب المطالبة الواسعة في سوريا بالوحدة مع مصر، وتكررت هذه المواقف في أثناء إنزال القوات الأمريكية في لبنان بنقل هذه القوات من قاعدة إنجرليك التركية مباشرة وكذلك وقفت إلى جانب فرنسا ضد إستقلال الجزائر في الأمم المتحدة عام 1958[3].

وبعدها جاءت الوحدة السورية المصرية سنة 1958 التي وضعت تركيا في مواجهة قوة عربية ضخمة وفي 14جويلية1958، قامت الثورة في العراق الذي خرج من حلف بغداد، ثم أنشيء بعد ذلك ما عرف بالحلف المركزي "السنتو" الذي ضم تركيا وإيران وباكستان.

---

(4) السامرائي، مرجع سابق، ص. 82.

(1) السامرائي،مرجعسابق.ص.82

(2) المرجع نفسه، ص. 83.

(3) حسين دلي خورشيد، "**تركيا وقضايا السياسة الخارجية**"، (دمشق: مكتبة الأسد، 1999)، ص. 36.

وردا على ذلك واجه العرب تركيا في القضية القبرصية (1962-1963) ووقفوا إلى جانب مكاريوس وشعرت تركيا بخيبة الأمل تجاه موقف العرب حيال قضية قبرص عام 1965.

لذا أخذت سياستها الخارجية تشهدت تراجعا في الحالة التصادمية بين تركيا والعرب خاصة بعد فشل الوحدة السورية–المصرية في 1961 وفشل مشروع الوحدة المصرية السورية العراقية في 1963 وقبلهما انتهاء الإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن عام 1958، وأدركت تركيا أن مصلحتها وأمنها القومي يضطرانها لأن تعدّل من مسار سياستها الخارجية وخاصة علاقتها بالجوار الجغرافي العربي[1].

المرحلة الرابعة (1965-1971):

كان لعرض القضية القبرصية على الأمم المتحدة عام 1965 نتائج كبيرة على التفكير السياسي للنخب الحاكمة في تركيا. إذ لم تقف الدول العربية إلى جانبها ولا حتى حلفاؤها الغربيون مما أثار إستغرابا شديدا لدى تركيا خاصة وأنها قدمت الكثير للولايات المتحدة وأوروبا.

ففي انتخابات عام 1965 طرح "حزب العدالة" الذي يتزعمه سليمان ديميريل (Suleyman Demirel) في برنامجه ما تضمن الدعوة إلى توثيق العلاقات مع الدول العربية وضرورة الوقوف إلى جانب العرب والمسلمين في قضاياهم. وفي عام 1967 وقفت تركيا إلى جانب العرب وضد إسرائيل في المحافل الدولية وأيدت المطالبة بإنسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية[2]. لإثبات حسن نواياها تجاه العرب حيث رفضت السماح باستخدام القواعد الأجنبية الموجودة على أراضيها ضد العرب[3].

وفي نهاية الستينيات تميزت السياسة التركية تجاه الدائرة العربية الإسلامية بعدة سمات:

– عدم التدخل في النزاعات العربية، وكذلك في الصراعات الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية.

– التوجه نحو إقامة علاقات إقليمية متوازنة مع الدول العربية على غرار علاقاتها مع إسرائيل وإيران. وكانت سورية الإستثناء الوحيد لهذه القاعدة إذ أنها لا تعترف بالسيادة التركية على لواء إسكندرونة الذي سلبته تركيا بالإتفاق مع فرنسا عام 1939.

---

[1] عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص. 212.

[2] المكان نفسه.

[3] توفيق سعد حتي، "**علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21**"، (ط.1، بغداد: دار وائل 2003)، ص. 284.

– تأييد المواقف الفلسطينية خاصة بعد حرب 1967 في قضية الصراع مع إسرائيل من خلال التأكيد على ضرورة تطبيق قرارات الشرعية الدولية وبخاصة القرار الأممي 242، وإتباع سياسة إيجابية في هذا السياق بعد انضمامها لعضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1976[4].

المرحلة الخامسة (1972-1990)

استمرت تركيا في سياساتها المعدلة تجاه المنطقة العربية خاصة بعد أن نالها الإحباط من التقاعس الغربي والأمريكي تجاه أملها في أن يقوما بإنقاذ إقتصادها الذي أخذ بالتدهور فأكدت تركيا على موقفها التعاوني مع الجانب العربي ففي حرب 1973 أعادت انتهاج موقفها الودي مع العرب، فطالبت بضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها مجددا وذلك كشرط من شروط الوصول إلى تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

أما العرب من جانبهم فقد دعموا تركيا بعد تدخلها عسكريا في قبرص 1974 فقدمت كل من السعودية وليبيا والعراق مساعدات للقطاع التركي من الجزيرة.

ووسعت تركيا من دائرة علاقاتها التعاونية هذه إلى ما هو أبعد من حدود العالم العربي لتشمل العالم الإسلامي، فاعلنت انضمامها إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. حيث استضافت مؤتمر وزراء خارجية المنظمة في اسطنبول 1975. كما أقامت علاقات دبلوماسية مع دولة الإمارات وقطر والبحرين وعمان بين عامي (1976-1978). وفي عام 1979 اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية لتصبح بذلك أول دولة عضو في حلف الأطلسي تقيم علاقات دبلوماسية مع المنظمة[1].

فضلا عن ذلك قامت في بداية الثمانينيات من هذا القرن بخفض التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني، والأكثر من ذلك دعت أحزاب المعارضة التركية إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني التركي الكبير لمناقشة سياسة وزير الخارجية التركي آنذاك خير الدين أركمان المؤيد للكيان الصهيوني، وفي حقيقة الأمر أن هذا التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية إزاء الكيان الصهيوني كان بفضل حزب الرفاه وجماعة النور[2].

---

[4] حسين دلي خورشيد، مرجع سابق، ص ص. 36-37.

[1] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 212.

[2] أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص. 351.

اتخذت تركيا خطوات أخرى نحو تحقيق نوع من التقارب مع العالم العربي فأسست مركز دراسات العلاقات التركية–العربية في جامعة Hacettep في أنقرة.

وفي عام 1982 أقر تدريس اللغة العربية في المدارس والجامعات بتركيا وأعيد كثير من مظاهر الحياة الإسلامية وسمح بترميم المساجد القديمة وإصلاحها. وفي منتصف هذه المرحلة نشأت متغيرات محلية وعربية ودولية جعلت تركيا تبطئ من اندفاعها العربي والإسلامي استجابة لضغط الجيش وأهم هذه المتغيرات ما طرأ على العلاقات العربية الإسرائيلية من تحسن بدأ بإتفاقيات كامب ديفيد[3].

المرحلة السادسة (1991-1998):

أقامت حرب الخليج الثانية حزمة من الحقائق الجديدة بما ولدته من متغيرات إقليمية ودولية، كما قلبت كثيرا من الموازين والأنماط في العلاقات الدولية سواء في داخل الوطن العربي أو في علاقاته الجوارية أو الدولية، أما بالنسبة لتركيا فقد:

1) أحيت الحرب دورا إقليميا لها كان قد بدأ بالتشكل مع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي.

2) غيرت من نهجها القائم على الحيادية فاشتركت في التحالف الدولي ضد العراق ووضعت بعضا من قواعدها الجوية تحت تصرف قوات التحالف[1].

ومع أن اتجاهات جديدة في عهد حزب الوطن الأم بقيادة طورغوت أوزال (Turgut Ozal) (1983-1993) على المستوى الخارجي الإنفتاح والتعاون في العلاقة مع المحيطين العربي والإسلامي ورفع شعار "من الأدرياتيك إلى سور الصين" بل تلت المرحلة الأوزالية ما بين عامي 1994-1999 إحدى أسوء الحقبات في تاريخ تركيا لجهة التضييق على الحريات واضطهاد الإسلاميين في الداخل والتوترات مع العرب لا سميا سورية في خارج[2].

كما هيأت الظروف تركيا لتؤدي الدور الإقليمي المتميز. ولعل أهم هذه المتغيرات:

1- غياب العراق كقوة عسكرية مؤثرة.

2- انطلاق عملية التسوية للصراع العربي–الإسرائيلي (مدريد 1991/10/30).

3- طرح مشروع النظام الشرق أوسطي الجديد بمفاهيم إقتصادية وأمنية جديدة (مؤتمر الدار البيضاء 1994، مؤتمر عمان 1995، مؤتمر القاهرة 1996 ثم مؤتمر الدوحة 1997).

4- توقيع تركيا إتفاقية عسكرية مع إسرائيل.

5-تطور الأزمة الكردية.

---

[3] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 213.

[1] هيثم الكيلاني، تركيا والعرب ، مرجع سابق، ص. 28.

[2] محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي"، **أوراق عربية**، العدد 14، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، (2012)، ص.10.

6- إزدياد وتيرة التوتر بين سوريا وتركيا بسبب قضية المياه والأكراد والإسكندرونة[3].

وتعتبر التغيرات الدولية وبخاصة ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من العوامل التي دفعت تركيا إلى إتباع سياسات أكثر انهماكا في المنطقة وقد باشرت مشروعا طموحا للتغيير، لكنها لم تصل آنذاك إلى انتهاج سياسة خارجية "مستقلة" عن تحالفاتها "المربكة" مع الغرب[4].

المرحلة السابعة (1998-2002):

وتمثلت هذه المرحلة بإزدياد في:

أ- التوجه التركي نحو التصعيد العسكري في علاقاتها مع الدول المجاورة والدول ذات المساس معها كسوريا في الحالة الأولى واليونان في الحالة الثانية.

ب- الضغوط الداخلية التركية على الحكومة سواء ما كان منها ضغوطا إقتصادية أو عسكرية بعودة الجيش التركي إلى ممارسة قوته وزيادة سلطاته وتجاوزها على السلطة المدنية.

جـ- الإحساس التركي بالضغط الذي مثلته القدرة القتالية الكردية والتي لم تخضع لحالة الإستنفار العسكري التركي ولم تستكن لحالة الخسارة الجسيمة التي كانت تتعرض لها سواء على الأرض التركية أو في شمال العراق.

د- بعد أن فرضت تركيا حقيقة التحالف مع إسرائيل وجدت أن لديها فرصة سانحة لتوتير العلاقات مع سوريا في بداية أكتوبر 1998، فصعدت اللهجة وأصبح الخطاب العسكري هو خطاب الدولة التركية.

هـ- تمزق الموقف العربي من القضية التركية-السورية واكتفاء بعض الدول العربية بالدعوة إلى وجوب المصالحة بين تركيا وسوريا[1].

أقام الرئيس التركي (Suleyman Demirel)(1993-2000)صلات كبيرة مع الدول العربية وإسرائيل ما أدى إلى إساءة صورة لتركيا لدى العرب وبعدما انتهت أزمة عبد الله أوجلان (Abdullah Ocalan) زعيم حزب العمال الكردستاني بإخراجه من سوريا نتيجة "إتفاقية أدانة" الموقعة في 20 أكتوبر 1998 مع تركيا، ومع ذلك قامت إسرائيل بتسريب خبر وجود عبد الله أوجلان (Abdullah Ocalan)في لبنان مرة أخرى وقبل إلقاء القبض عليه في نيروبي (عاصمة كينيا) وتسليمه إلى تركيا في 16 فيفري 1999 مما أدى إلى إستياء أنقرة، لا سيما بعد وصول حرب الليكود الإسرائيلي إلى الحكم[2].

---

[3] هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص. 28.

[4] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 297.

[1] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 214.

[2] إبراهيم الداقوقي، "**صور الأتراك لدى العرب**"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)، ص. 87.

بدأ الإنفتاح بين البلدين تركيا وسوريا إثر إتفاق أضنة الأمني في أكتوبر 1997 وأدرك الأتراك حينها أن الدخول إلى المنطقة يكون من باب سورية وليس "إسرائيل" فهذه الأخيرة قد تكون بابا لكن نحو الولايات المتحدة وأوروبا، وإن قناعة الأتراك بذلك أنمت عندهم الوعي بأن الشرق هو جهة مناسبة لتركيز السياسات فيه[3].

وتجدر الإشارة إلى أن العرب يشكلون الجناح الجنوبي لتركيا. فعلى حدودها البرية تقع سوريا والعراق اللتان تشكلان تلقائيا بوابة تركيا، والممر الحتمي للعبور إلى سائر أجزاء الوطن العربي. ومردّ ذلك إلى:

أولا: الحساسيات التاريخية بين العرب والأتراك.

ثانيا: إرتباط سورية والعراق بالمعسكر الإشتراكي فيما كانت تركيا رأس حربة المعسكر الغربي والأطلسي في المنطقة.

ثالثا: تداخل المشكلات التي عانتها تركيا مثل مشكلات الحدود والمياه والأكراد مع الواقع الجغرافي الذي تمثله سوريا والعراق. ومع سياسة تركيا الجديدة بتحويل الأعداء إلى أصدقاء وتصغير المشكلات والعمق التاريخي كان للعرب نصيب أساسي من السياسات التركية الجديدة[1].

المرحلة الثامنة (2002– 2014)

مع وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان(Recep Tayyip Erdogan)، إلى الحكم (3 ديسمبر 2002) تطورت العلاقة مع سوريا، وتداعيات الإحتلال الأميركي للعراق في أفريل 2003، وتداعيات مايسمى"الحرب على الإرهاب" إثر أحداث 11 سبتمبر 2001، أدت إلى بدء مرحلة جديدة من العلاقات بين تركيا والشرق الأوسط[2].

في عام 2003 رفضت تركيا التعاون مع الولايات المتحدة التمهيد لغزو العراق وهنا كانت بمثابة الكاشف للإتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية استنادا إلى نظرية "العمق الإستراتيجي" التي وضعها أحمد داوود أوغلو منذ تسلم حزب العدالة والتنمية، إذ تفرض رؤية "العثمانية الجديدة" التي تستحضر إرث "القوة العظمى" العثماني وإعادة تعريف مصالح البلاد القومية والإستراتيجية ما يقود إلى ضرورة النظر إلى تركيا بصفة كونها قوة إقليمية كبرى تتحرك دبلوماسيتها النشطة في اتجاهات عدة محورها الإنخراط المتزايد في شؤون الشرق الأوسط على قاعدة التقارب مع العرب والمسلمين[3].

عملت سوريا على تشجيع إنخراط تركيا في المنطقة، وساهمت في تهدئة المخاوف المتبادلة بينها وبين إيران، من أجل تشجيع تركيا لـ "الإبتعاد" ما أمكن عن الغرب. وبالمقابل فإن تركيا تجاوبت مع الدعوات العربية والإيرانية (والمطالب

---

[3] سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 302.

[1] محمد نور الدين، "الدور التركي تجاه المحيط العربي"، مرجع سابق، ص. ص. 12-13.

[2] سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 302.

[3] ميشال نوفل، مرجع سابق، 2010، ص. 15.

الداخلية) بالتركيز على الشرق، وكانت الخطوات المتلاحقة بتعزيز التعاون الإستراتيجي وإتفاقات تشجيع الإستثمارات والتبادل التجاري، وإقامة مجالس للتعاون الإستراتيجي مع بلدان مثل سوريا والعراق والأردن ومصر وغيرها.

كما كان لوساطة تركيا في المفاوضات غير المباشرة دور بين سوريا وإسرائيل، ويأتي في هذا السياق إهتمام تركيا بتطورات السياسة في لبنان مثلا، إذ تقوم بمتابعة مستمرة لأحواله بصورة مباشرة من خلال إتصالها بالقوى الفاعلة والمؤثرة مثل سوريا والسعودية، وتشارك في قوات الأمم المتحدة (اليونيفل) العاملة في جنوب لبنان بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1701.

ولا يغيب دور تركيا النشط في الشأن الفلسطيني والوساطة بين سلطتي "فتح" و"حماس"، وقد أثار هذا الدور التركي قلق الجانب المصري لما يعتقد أنه توسيع لنفوذ تركيا في ملفات، يعتبر أن له عليها "ولاية حصرية" بكيفية أو أخرى لأنها جزء من مجالة الحيوي ولا يقلل من ذلك تأكيد أنقرة دعمها جهود الحكومة المصرية. وقد بدا الدور التركي أكثر قابلية لدى الأطراف، لعوامل عديدة منها طبيعة العلاقات العربية–العربية وطبيعة علاقاته مع مختلف الأطراف المعنية، العربية وغير العربية[1]. خاصة بعد رد فعل تركيا إزاء الهجوم الإسرائيلي على غزة أو ما يسمى بحادثة دافوس في 2009، زادت من شعبية تركيا في الأوساط العربية.

ولم تقف السياسة التركية عند هذا الحد، بل تواصل متابعاتها وتدخلها في الوصول إلى توافقات وتسويات سياسية حول قضايا في العراق وفلسطين المحتلة والعلاقات بين سوريا والولايات المتحدة، وسبق وأن توسطت بين الجماعات المسلحة في العراق وقوات الإحتلال الأمريكي فيه.

كما توسطت بين سوريا والعراق إثر الأزمة التي أدت إلى قطع العلاقات بينهما في أوت 2009. وعملت تركيا على تمرير وتبادل وجهات النظر بين الولايات المتحدة وإيران، فقامت بدور أهم إذ عارضت مع البرازيل قرار مجلس الأمن رقم 1929 القاضي بفرض عقوبات على إيران بسبب الوقود النووي وهذا الموقف أثار إستياء الرئيس الأمريكي باراك أوباما في 2010.

يأتي ذلك في سياق تطور العلاقات وتفاعلها بين تركيا وعدد من دول الشرق الأوسط، قال رجب طيب أردوغان (Recep Tayyip Erdogan) "نحن نتطلع إلى يوم نتفق فيه على تأشيرة واحدة إلى كل الدول العربية، كما حدث مع أوروبا التي تسمح تأشيرة "شنغن" لزائرها بأن يتجول في كل بلدان القارة بإستثناء إنكلترا.

وقد توصلت تركيا وسوريا والعراق وإيران إلى إتفاق حول إقرار "فيزا مشتركة" بينها، بناء على إقتراح من أردوغان نفسه، الذي أوصى بتسمية آلية التأشيرة المشتركة بإسم "شامغن" على غرار الفيزا المشتركة لدول "شنغن" الأوروبية.

---

[1] محفوض، مرجع سابق، ص. 302.

وكانت تركيا وعدد من الدول العربية قد وقعت عددا كبيرا من الإتفاقات في مجالات مختلفة مثل التبادل التجاري والإستثمار والمشروعات المشتركة والطاقة ومكافحة الإرهاب وغيرها أكثر مما مع سوريا والعراق والسعودية والأردن، كما دخلت في مشروعات ربط الطاقة (الكهرباء، الغاز)، وكذلك التنسيق المالي والإستثماري ومناطق التجارة الحرة[2].

كما كان لتركيا مواقف لافتة في خضم الربيع العربي ما بين تصريحات وأفعال، ولاقت ترحيبا وأحيانا إنتقادا وجاءت تلك السياسة تماشيا مع مساعي يبذلها حزب العدالة والتنمية بقيادة رئيس الوزراء آنذاك والرئيس التركي الحالي أردوغان لتعزيز أواصر العلاقات السياسية والإقتصادية مع الدول العربية.

فتبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، فإبتداء التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذر للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام ومطالبته بالرحيل في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فيفري 2011.

فيما عد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة، لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا ثم الناتو، وبدت تركيا أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط.

وجاء الموقف التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادة البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالإستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته، ولكن تراجع بروز الدور التركي في الحالة اليمنية حيث تجنبت التدخل المباشر واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديمقراطي.

وعلى نفس الصعيد تبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى[2].

المطلب الثاني: طبيعة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط

---

[2] محفوض، مرجع سابق، ص. 304.

[1] على جلال معوض، "الإرتباط:تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، **السياسة الدولية**، العدد 185، (جويلية2011)، ص. 61.

لم يكن لتركيا سياسة خاصة تجاه العرب، فقد كانت عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي، أما حيال العرب فقد كانت هناك سياسات مع دول وليس مع كتلة. وفي الأساس لم يكن العرب أنفسهم جسما أو صوتا واحدا رغم جامعة الدول العربية التي كانت تركيا فيها عضوا مراقبا ليس أكثر من ذلك. ولم تكن تمثل سياسة عربية مشتركة لا إتجاه تركيا ولا إيران ولا أي طرف إقليمي آخر، وفي كل الأحوال كانت النظرة التركية تحكمها العضوية في المعسكر الأطلسي.

ومع ذلك عادت تركيا بقوة إلى معادلات الشرق الأوسط بعد طول غياب، عبر سياسة إقليمية متوازنة وصاعدة وضعت بلادها في بؤرة الأحداث بعد أن حجزت لتركيا مكانة "المرجعية الإقليمية" في المنطقة.

فعلاقات تركيا الجديدة بالشرق الأوسط لا تعني بأي حال من الأحوال أن تقطع علاقاتها بأوروبا وإنما تسعى تركيا إلى تشكيل سياستها الخارجية على نحو يخدم مصالحها الآخذة في الإتساع إقليميا ودوليا لتصبح متعددة الأبعاد والمحاور.

– أسباب دور تواجد تركي إقليمي في الشرق الأوسط

يمكن تقسيم الأسباب الدافعة لدور تركي إقليمي في المنطقة إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية، ويأتي في مقدم الأسباب الموضوعية ذلك الفراغ الكبير في المنطقة، نتيجة انهيار ما سمي النظام الإقليمي العربي، خصوصا عقب احتلال العراق عام 2003 ثم يأتي في المقام الثاني عامل آخر مهم ضمن الأسباب الموضوعية المسهلة لقيام تركيا بدور إقليمي، وهو أن تركيا ترسم سياستها الإقليمية بغطاء وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية.

وبإعتبارها ثقلا موازيا للدور الإقليمي الإيراني الذي لا ترضى عنه الولايات المتحدة، حتى مع تأكيد تركيا المستمر أنها لا تتواجه مع إيران في المنطقة[1]. فالولايات المتحدة ليست بديلا إستراتيجيا للعرب ولكنها في الوقت ذاته تعد ضامن أمن الأقطار العربية الخليجية،كما حدث في حالة الغزو العراقي، كما أنها شريك إقتصادي مهم للعرب فيما يتعلق بالتجارة والإستثمار أو المعونات الإقتصادية لبعض الأقطار العربية، فهي المصدر الأول للمعونات الإقتصادية والعسكرية لمصر، والمورد الأول للسلاح إلى الأقطار العربية الخليجية ولكنها ليست شريكا في مجال الحفاظ على الهوية القومية والدينية[2].

كما أن تركيا تتمدد إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الإستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران ماليا وإيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما. رابع الأسباب الموضوعية التي تدفع تركيا إلى لعب دور إقليمي في المنطقة يتمثل في أن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الإصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة القوقاز حيث

---

[1] مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، (أكتوبر 2010)، ص. 97.

[2] محمد السيد سليم، **"الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها"**، العدد 382، مركز دراسات الوحدة العربية، (ديسمبر 2010)، ص. 77.

النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى. ويتمثل خامس الأسباب الموضوعية في تلك الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق بهذا الدور لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923 ووصل الأمر إلى حد الحديث عن النموذج التركي وضرورة الإستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديموقراطية، والفصل بين الحزبي والدولي، خاصة بعد أن شكل أردوغان وغول تيار جديد ثالث سمي بالطريق الثالث يوازن ما بين الواقع السياسي العلماني والمتطلبات الوجدانية الإسلامية. وتوسيع هامش المناورة تحت سقف التحالف مع القطب العالمي الأوحد السبب الموضوعي السادس يتلخص في توافر تاريخ مشترك بين تركيا والعرب. ووجود تقارب ثقافي وحضاري ومذهبي بين تركيا والدول العربية وهو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا في المنطقة ويسهل قيامها بهذا الدور[1].

فقد تبنى أردوغان نظرية "العمق الإستراتيجي" التي وضعها وزير الخارجية الأسبق أحمد داوود أوغلو (Ahmet Dawt Oglu)وجعلها دستورا للسياسة الخارجية في حزب العدالة والتنمية. وهي نظرية تقوم على توظيف تركيا لموروثاتها التاريخية والجغرافية والثقافية مع إدراك وضعيتها الجيوسياسية نحو تطوير رؤية سياسية، وإنتاج سياسات وإستراتيجية تتفق مع مكانة تركيا ووضعيتها في الساحة الدولية. وتمثل هذه النظرية إعادة إنتاج لرؤية إسلامية في العلاقات الدولية كافة، وفق آليات النظم السياسية المعاصرة ومؤسساتها الدولية[2].

أما **الأسباب الذاتية** التركية فتقوم على أساس المصالح الوطنية التركية، **أولها** ان الدول العربية سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوروبية.

ثانيا: تشكل المنطقة العربية بما تملكه من إحتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية إستثنائية لتركيا، التي يتزايد الطلب فيها على النفط والغاز لسببين أساسيين، هما تعاظم قدرات الإقتصاد التركي وطموح تركيا لكي تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الإستراتيجية .

ثالثا: المصالح الأمنية التركية، لأن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية، والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية، التي كانت تاريخيا ضحية لعمليات إرهابية، سواء على خلفية سياسية مثل المشكلة الكردية أو المشكلة الأرمينية أو على خلفية إيديولوجية مثل عمليات الجماعات الدينية المتشددة التي تنشط في دول جوارها الجغرافي.

---

[1] مصطفى اللباد، "**أوروبا وسياسة تركية الشرق أوسطية**، مرجع ص. 97-98.

[2] طارق عبد الجليل، "**دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية**"، **السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 185، (جويلية 2011)، ص.113.

رابعا: يؤدي الدور الإقليمي المتزايد في المنطقة إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى أوروبا، ويرفع رصيدها لدى الإتحاد الأوروبي الذي يتعنت في قبولها عضوا بسبب الإعتبارات الثقافية والدينية، بإعتبارها صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للإتحاد الأوروبي[1].

ويعتبر المفكر أحمد داوود أغلو أن السياسة التركية إزاء الشرق الأوسط تحديدا بقضاياه ودوله وفاعليه، تكون من خلال وجود أربعة مبادئ أساسية تشكل الرؤية التركية:

أولها: الأمن للجميع، أي ضرورة تحقيق الأمن المشترك للمنطقة ككل بجميع أطرافها وفاعليها، بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيليين، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوى مع أمن السنة العراقيين، وأمن المسيحي اللبناني ينبغي أن يساوي أمن الشيعي أو السني اللبناني، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن الأتراك أو الأكراد أو أي طرف آخر.

ثانيها: تغليب الحوار أساسي والآليات الدبلوماسية والسلمية في حل الخلافات ومعالجة أزمات المنطقة، في إطار البحث عن حلول تحقق المكاسب للأطراف المختلفة «win-win solutions» بدلا من الإكتفاء بسياسة الحفاظ على الوضع القائم أو الإقتناع بأن "اللاحل هو الحل"، وهو ما يقتضي فتح قنوات للتواصل مع مختلف الأطراف، وتجنب سياسات الحصار والعزل والإحتواء، وتشجيع المبادرات وسياسة السلام الإستباقية للحيلولة دون إتساع نطاق الأزمات في المنطقة.

ثالثها: تعزيز الإعتماد المتبادل بين إقتصادات المنطقة، وصولا إلى التكامل والإندماج بينها، بما يحقق الإستقرار في المنطقة، حيث لا يمكن تحقيق الإستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الإنعزالي على علاقات إقتصادات المنطقة ببعضها البعض.

رابعها: التعايش الثقافي، وقصد به أساسا الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة، وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التسامح الثقافي والتعددية، وتجنب إثارة النعرات وقضايا التمايز الطائفية والعرقية على نحو صراعي[2].

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات التركية–العربية

اتسمت العلاقات العربية–التركية على المدى الطويل بالصراع والخلاف تارة والتقارب والتوتر تارة أخرى، خاصة وأن هذه العلاقات مازال تشوبها بعض الشوائب إلى غاية يومنا الحالي، من بين هذه القضايا مشكلة المياه، النزاع على لواء الإسكندرونة والمسالة الكردية

المطلب الأول: إشكالية المياه وآثارها على العلاقات التركية–العربية

إن موقع تركيا الجغرافي يوفر لها، على عكس غيرها من دول الجوار العربي في الشرق الأوسط، أمطارا غزيرة، ومناطقها الجبلية تسمح بتجميع هذه الأمطار وإقامة السدود لتوليد طاقة كهربائية ضخمة وبما أن تركيا تعاني إضطرابا في

---

[1] مصطفى اللباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، مرجع سابق، ص. 98.

[2] علي جلال معوض، "قراءة في فكر داوود اوغلو"، **السياسة الدولية**، المجلد 45،العدد 179، جانفي 2010، ص.180.

مواردها المالية وإمدادتها الكهربائية وعدم استقرار في مناطقها الشرقية، فقد وجدت في مشروع جنوب شرق الأناضول الـ"غاب" «GAP» ضالتها وهذا المشروع هو عبارة عن مشروع إنمائي ضخم متعدد الأهداف ومتكامل، ينطوي على سدود ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية وإمكانات للري واسعة على نهري دجلة والفرات ويرمي مشروع "غاب" إلى تحويل المنطقة الكردية المختلفة وغير المستقرة إلى خزان الشرق الأوسط للمياه ومعمله لإنتاج الطاقة الكهربائية[1].

ويعتبر نهري الدجلة والفرات من أهم الموارد المائية في الجنوب الشرقي لتركيا وكلاهما ينبعان منها، يبلغ طول الفرات 2900 كلم ويمر بثلاث دول حيث يبدأ من شمال تركيا ويبلغ طوله في العراق 1200كلم وهي دولة المصب وفي سوريا 675 كلم، وقد ترتب على مروره بهذه الدول الثلاث أن لكل منها حقوقا طبيعية في مياه النهر إلا أن العراق يعتبر المستفيد الأكبر لطول مجراه في أراضيه وتبلغ كمية تصريف النهر 31830 مليون متر مكعب[2]. ويحتوي المشروع على 22 سدا و19 محطة لتوليد الطاقة، وقنواته التي تبلغ ألفا من الكيلومترات للري. ويؤدي المشروع إلى تغيير النسيج الإقتصادي والإجتماعي لتسع من المحافظات المتخلفة، وتعود أزمة مياه الفرات إلى بداية عقد الستينيات وقد زادت الأزمة حدة عندما بدأت تركيا بتنفيذ "مشروع سد" كيبان الذي بدأ مع مطلع السبعينيات وانتهى العمل فيه عام 1975، كما قامت تركيا بعدة مشاريع على ضفتي النهر منها مشروع جنوب شرق البلاد[3]. (أنظر الشكل رقم3 في الملاحق)

إضافة إلى مشروع آخر وهو مشروع "مياه السلام" إذ أعلنت تركيا عن هذا المشروع في جوان 1987 ويهدف المشروع إلى تزويد دول الشرق الأوسط من فائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين.

في البداية طرحت تركيا تصورا أوليا للمشروع يقوم على إيصال المياه إلى سوريا والأردن وإسرائيل وبعض دول الخليج إلا أن الرفض العربي وخاصة السوري لإيصال المياه إلى إسرائيل من خلال أنبوب عبر أراضيها دفع بتركيا إلى مراجعة هذا التصور وإستبداله بمشروع أوسع[4]. كما أن سوريا والعراق يعتبرانه شديد الأذى والضرر. خاصة وأن تركيا وظفت السياسة المائية بما يحقق مصالحها في مواصلة مشاريعها المائية في حوض نهر الفرات وتملصت من إبرام إتفاقية دولية لتقسيم وتنظيم مياه النهر بين الدول الثلاث.

إضافة إلى أن تسوية توزيع الحصص المائية من نهر العاصي ومن حوض الفرات جاء بهدف الضغط على دمشق للإعتراف السوري بسيادة تركيا على لوء الإسكندرون.

---

[1] مرجع سابق، ص. ص. 182-183.

[2] محمد عوض الهزايمة، "**قضايا دولية، تركة قرن وحمولة ، قرن أتي**"، (الطبعة 1، عمان: جامعة العلوم التطبيقية، ص. 2005)، ص. 94.

[3] صباح محمود، **السياسات الطائفية في الشرق الأوسط**، (عمان: الوارق للنشر، 2002)، ص ص. 206-207.

[4] خورشيد حسن دلي، مرجع سابق، ص. 43.

وفي الأعوام الأخيرة اتجهت تركيا إلى ربط المياه بمسألة الأمن وأحيانا بالنفط وإلى استخدامها كورقة ضغط ومساومة كسلام ضد سوريا التي تتهمها تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا مسلحة ضد الدولة التركية منذ عام 1984[1]. خلافا لكثير من الثروات الطبيعية فإن المياه هي الثروة التي غالبا ما تتقاسمها أقطار عدة. وتقسيم المياه قد يسبب التوتر ويثير النزاعات الخفية حتى بين البلدان التي تتناغم سياسيا مع بعضها البعض، كما أن النزاعات المعلنة تزكيها الخلافات حول المياه وإتفاقات تقاسم الثروات المائية في المنطقة ستكون نمطا جديدا في بناء التفاهم المشترك وإقامة الثقة المتبادلة. فمصالح العرب والأتراك تقتضي تنمية التكامل في إقتصادهم والتغلب على عوامل الضعف والتخاذل والتردد والإستفادة الجماعية من القوى والثروات المتوافرة لديهم، فلدى تركيا المياه الوفيرة، إلا أنها تفتقر إلى الطاقة، ولدى بلدان الخليج العربي الطاقة الوفيرة، إلا أنها تفتقر إلى المياه. ولدى العرب والأتراك قضايا مشتركة عدة يمكن أن يتعاونوا على حلها بعد التسلح بالإرادة الصادقة[2].

ومن جهة النظر الرسمية التركية يشكل دجلة والفرات ثروة قومية خاضعة لسيادة الدولة التركية وحدها، ويؤكد الأتراك أن ليس هناك قوانين دولية تجبرهم على اقتسام ما يسمونه مجاري المياه العابرة للحدود. فتركيا تفرق في الأخير بين مجاري "المياه الدولية" والمجاري التي تمر "عبر الحدود"[3].

وبالفعل تركيا تعارض بشدة أي إتفاق مائي متعدد الأطراف حول اقتسام مياه دجلة والفرات لأنها لا ترى في هذا أي مكسب سياسي واقتصادي يذكر. ويرتبط هذا التردد جزئيا بقضية نهر العاصي. فهذا النهر يجري بمنطقة في الأراضي السورية، ثم يتحول نحو لواء الإسكندرون المختلف عليه بين تركيا وسوريا، والذي لا تعتبره هذه الأخيرة نهرا دوليا. وبالمقابل فقد حاولت تركيا ربط محادثاتها حول الفرات بإتفاق حول العاصي، إلا أن سوريا اعترضت على ذلك لأنه يعني اعترافا واقعيا بسيادة تركيا على الإسكندرون.

ويعتبر الخلاف المائي بين سوريا والعراق وتركيا عائقا يسهم في بطء التعاون العربي التركي حول المياه في الشرق الأوسط. فالخلاف حول مياه دجلة والفرات قد أخذ بعين الإعتبار، في مجمل العلاقات المائية في الشرق الأوسط[4].

وعليه لا بد من الإشارة إلى أن هناك تقرير سري لجامعة الدول العربية جاء فيه أن أبرز وأخطر التحديات التي تواجه الأمة العربية هي مشكلة المياه أو ما يسمى بالأمن المائي العربي وتعتبر هذه المشكلة حجر الأساس في الصراع العربي الصهيوني[1].

---

[1] نفس المرجع، ص. 41.

[2] أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص. 201.

[3] نفس المرجع، ص. 194.

[4] نفس المرجع، ص. 195.

وتنظر تركيا إلى قضية المياه بإعتبارها المدخل الطبيعي أمام سياستها لإعادة ترتيب وصياغة علاقاتها مع دول المنطقة، بنواتج سياسية تضع صيغة لمعادلة "النفط مقابل المياه" أو "النفط مقابل الأمن" خصوصا مع العراق، بعد اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول "الغاب" وما يحققه من نهوض إقتصادي تركي شامل[2].

ومع ذلك فإن العجز المائي في البلدان العربية يسير عددا من المسائل على الصعيد الإقتصادية والبيئية والسياسية:

– فعلى الصعيد الإقتصادي: سوف تتصاعد الفجوة الغذائية بإعتبار أن العجز المائي سيصيبه بالدرجة الأولى النشاط الزراعي ويخفض من عرض المنتجات الزراعية والعذائية على وجه الخصوص.

– على الصعيد البيئي: فإن التغيرات المناخة بإتجاه الجفاف سوف تزيد في وتيرة نقص الموارد المائية المتاحة وتهدد بتوسع النواة الصحراوية وبالتالي زيادة جرف التربة وزحف الرمال.

– على الصعيد السياسي: سيكون التأثير عميقا من خلال حالة عدم الإستقرار والتنازلات على حساب المصلحة الوطنية والقومية ذلك أن مسألة المياه تطرح بشدة إشكالية الأمن القومي العربي بأبعادها السياسية والإقتصادية والإستراتيجية[3].

المطلب الثاني: نزاع لواء الإسكندرونة

تعتبر من أبرز المسائل العالقة بين تركيا وسوريا، حيث تبلغ مساحة اللواء بولاية هاتاي التركية 4805 ميل مربع، وتقع على الساحل للبحر الأبيض المتوسط في الجزء الغربي بما يعرف بالسرج السوري، وضمن الحدود الجغرافية السورية المحددة بجبال طوروس شمالا، وصحراء سيناء جنوبا، والبحر المتوسط غربا والصحراء السورية شرقا، ويقع هذا اللواء ميناء الأسكندورن وهو أحسن مرفأ طبيعي على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط ومدينة إنطاكيا القديمة، ونهر العاصي بسهله الخصب، والجزء الجنوبي من سلسلة الأمانوس[4].

وعندما عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في 10 أوت 1920 (معاهدة سيفر) تنازلت الدولة العثمانية عن منطقة الأسكندرون واقتطعت أراضي سورية واسعة.

وفي 24 جويلية 1923 عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع حكومة تركيا الجديدة (لوزان) التي أقرت معاهدة (أنقرة). ومنذ ذلك الوقت أصبحت إتفاقية أنقرة من الأسباب الرئيسية التي تذرعت بها تركيا، فيما بعد بمطالبتها بلواء الأسكندرون.

---

(1) يوسف إبراهيم الجهماني، "ثرثرة فوق المياه – تركيا وسوريا والعراق"، **ملفات تركية**، (الطبعة الأولى، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص.6.

(2) دني، مرجع سابق، ص. 257.

(3) منير الحمش، "**وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الإقتصادية العربية–التركية**"، العدد 382، مركز دراسات الوحدة العربية، (ديسمبر 2010)، ص. 115.

(4) يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي، "تركيا وسوريا"، **ملفات تركية**، (ط.، بيروت: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،1999)، ص. 24.

وبدءا من تاريخ إبرام إتفاقية أنقرة في 20 أكتوبر 1921 اعترفت فرنسا لتركيا بحق السيطرة على اللواء مقابل "امتيازات في مناجم الحديد والفضة والكروم والخطوط الحديدية والمرافئ والأنهار[1]. وبقي الوضع على حاله حتى 1936 عندما اقترح الفرنسيين منح الإستقلال لسوريا شاملة وقسمت سوريا إلى 9 محافظات عام 1936 وكان اللواء من ضمنها، مما أدى إلى إرباك أنقرة والمطالبة بتعديل وضع اللواء بحجة أن منح سوريا إستقلالها يلزم فرنسا أن تعيد النظر في وضع اللواء وأن تمنح الأتراك إستقلالهم أيضا، وبعد عرض القضية على عصبة الأمم، وافقت الأخيرة على إستقلال اللواء مع بقائه تحت السيطرة السورية بالنسبة للشؤون الخارجية في سنة 1937، وفي نفس السنة اقترحت الحكومة التركية إقامة إتحاد كونفدرالي بين لواء الإسكندرونة وسوريا ولبنان كحل لمشكلة اللواء[2].

وفي إجتماع عقد في 25 جانفي 1936 بين تركيا وفرنسا في جنيف حاولت الحكومة السورية أنت تحسم الخلاف مع تركيا بتقسيم اللواء بينهما، على أن تكون مدينة الإسكندرون في القسم التركي ومدينة أنطاكيا في القسم السوري وأن يتبادل السكان العرب والأتراك بين المدينتين، إلا أن الرئيس التركي رفض هذا العرض وأصر على إلحاق أنطاكيا بتركيا، وإجتاح الجيش التركي حدود اللواء في 15 جوان 1938، أما الجيش الفرنسي فقد تراع إلى أنطاكيا، وفي ظل هذه الأحداث جرت الإنتخابات التشريعية في اللواء، فاز فيها الأتراك بـ 63%من المقاعد ورغبة منها في كسب ود الحكومة التركية، ومحاولة ثنيها عن الإقتراب من ألمانيا وإيطاليا قامت بالإستجابة لمطالب الحكومة التركية فيما يتعلق بلواء الإسكندرون، فسمحت بإلغاء الحواجز الجمركية، وإصدار جوازات لسكان اللواء، وتداول العملة التركية.

وفي 1939 أجريت مباحثات تركية فرنسية بخصوص ضم اللواء نهائيا لتركيا، تمت المصادقة عليه في 13 جويلية 1939، أعقبه انسحاب فرنسا من اللواء بعد 10 أيام[3].

وفي 23 جويلية وقعت فرنسا وتركيا إتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في الأراضي التركية وبعدها بشهر تسملت تركيا فعليا لواء الإسكندرون ليصبح الولاية الـ 36 من الجمهورية التركية دون توقيع صاحب العلاقة المباشرة بالأمر وهو الجانب السوري، وهذا يدل على عدم قانونية الضم. ووقعت الحكومتان الفرنسية والتركية معاهدة صداقة وحسن جوار (تركية–سورية) في أنقرة، وفي 30 مارس 1940، أقر بموجبها المسح والتحديد النهائي للحدود[1].

---

[1] نفس المرجع، ص. 27.

[2] رضا الهلال، سيف الهلال، **"تركيا من اتاتورك إلى أربكان بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي"**، (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص. 242.

[3] قاسم الدويكان، **"مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي"**، (عمان: دار البهجة للطباعة والنشر، 2003)، ص. 95.

[1] الجهماني وأوسي، مرجع سابق، ص. 30.

وفي مؤتمر نظمه معهد السلام الأمريكي في واشنطن عام 1994 وشارك فيه خبراء من سوريا وتركيا والولايات المتحدة أعلن السوريون المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في تحديد المطالبة بلواء الإسكندرون عن طريق الأمم المتحدة وقد أبدت تركيا ردودا غاضبة تجاه الإعلان السوري، بل أعلنت تركيا أن سوريا تحتل مناطق حدودية تقدر بنحو 50 كيلو مترا على طول الحدود بين البلدين.

وفي 1998/10/19 وجه الرئيس التركي سليمان ديميريل (Suleyman Demirel) خطابا من لواء الإسكندرون حذر فيه سوريا من أي مطالبة باللواء، وذكرت مصادر تركية آنذاك أن تركيا تسعى إلى الحصول على تعهد سوري بإعتراف بالسيادة التركية على لواء إسكندرون[2].

وكان هناك دعم من الطرف الإيراني لتأييد سوريا في مواجهة التهديدات التي أطلقتها تركيا. وفي المقابل أعلنت جمهورية أذربيجان أنها تقف إلى جانب تركيا في حال نشوب حرب.

أما الموقف الإسرائيلي فإمتنع عن التدخل في الأزمة التركية–السورية، وأعلن عن مبادرة حسن نية وتهدئة مع سوريا.

ورغم الصعوبات في القيام بدور الوساطة في هذه الأزمة فقد استطاعت الدبلوماسية المصرية أن تحصل على تنازلات من الطرفين التركي والسوري، فحواها استبعاد جميع البنود المطروحة للمعالجة من قبل الطرفين ما عدا تلك المتعلقة بالجانب الأمني[3].

إن المتابع للعلاقات التركية–السورية في إطار نزاع لواء الإسكندرون يلاحظ أن التصريحات السورية إزاء العلاقة مع تركيا خلال السنوات الماضية إذ أن سوريا لا تعتبر تركيا عدوا للعرب وتحب أن لا تكون كذلك، وذلك بحكم الصلات الجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية.

وتعد مدينة الإسكندرونة من أهم الموانئ البحرية التي تعتمدها تركيا لتصدير النفط، كما يعتمد لواء الإسكندرون على الساحة نظرا لإحتوائه على مدن تاريخية إلى جانب الطبيعة الخلابة، أما في الزراعة فيشتهر اللواء بالقطن والحبوب والتبغ والمشمش والتفاح والبرتقال والزيتون، كما يشهد حركة صناعية في قطاع النسيج والزجاج[1].

المطلب الثالث: القضية الكردية

---

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص. 45.

[3] الجهماني وأوسي، مرجع سابق، ص. 99.

[1] دلي، ص. 261.

تعد القضية الكردية من القضايا التي تثير خلافا وتوترا في منطقة الشرق الأوسط، وتعود لأسباب جغرافية تتعلق بتوزيع الأكراد بين ثلاث دول كبيرة في المنطقة العربية، العراق وإيران وتركيا، مع وجود أعداد منهم في سوريا ولبنان وأرمينيا وأذربيجان وفضلا عن ذلك لأسباب أمنية، فالمشكلة الكردية لا تخص الأكراد وحدهم بل تخص الدول والشعوب التي يعيش الأكراد بينهم تاريخا مشتركا، وقد تحولت المشكلة الكردية من مشكلة محلية إلى مشكلة إقليمية[2].

نشأت المشكلة الكردية نتيجة للصراع ما بين الدولتين الصفوية (نسبة إلى الحاكم الإيراني إسماعيل الصفوي) والعثمانية حول منطقة كردستان الذي أسفر عما سمي بمعاهدة "ذهاب" وعرفت بمعاهدة تقسيم الحدود عام 1629، وبموجب تلك المعاهدة تم ترسيم الحدود بين الدولتين، وتقطيع أوصال كردستان إلى جزئين أحدهما يخضع للدولة الصفوية والآخر تسيطر عليه الدولة العثمانية[3].

وساعد توزيع التركة العثمانية وتقسيم تركيا على ظهور معاهدة سيفر عام 1920 التي تم من خلالها تم الإعتراف بحق الأكراد في إقامة مناطق حكم ذاتي لهم، يمكن أن تتحول بعد ذلك إلى دولة كردية، وذلك في الجزئين الشمالي والجنوبي من كردستان (كردستان تركيا، وكردستان العراق)[4].

ويبلغ عدد الأكراد بين 25 إلى 40 مليونا، موزعين بنسبة 46% في تركيا، و31%في إيران، و18%في العراق، و5% في أرمينيا وسوريا[5].

وبشكل موازي تأسس الحزب الديموقراطي الكردستاني في تركيا عام 1965 مطالبا بالإنفصال عن تركيا وكان للحزب علاقة بـ "الملا مصطفى البرزاني" في العراق وقد قامت مظاهرات كبيرة في 1967 في الأقاليم الكردية ضد سيطرة الدولة، وبسبب الإضطرابات التي وقعت في شرق البلاد قام الجيش بحركة إنقلاب على السياسة في مارس 1971، كما أن تركيا شهدت في هذه الفترة حربا أهلية بين اليمين واليسار والثورة في إقليم الأكراد، وفي 1980 قام الجيش بإنقلاب ثان كما قام في ماي 1983 بحملة لإزاحة مواقع المتمردين الأكراد التي راح ضحيتها ما يقارب 185 قتيل من الجيش التركي و480 كردي مدني و200 كردي من العصابات[1].

---

[2] خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص.46.

[3] محمد الطاهر عبد العزيز، **"القضية الكردية وحق تقرير المصير"**، (ط.1، القاهرة: مكتبة مدبولي،2008)، ص. 9.

[4] يوسف إبراهيم الجهماني، "أوج آلان، تركيا والأكراد، **ملفات تركية**، ط.1، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص. 27.

[5] أمين شحاتة، **"الكرد دورب التاريخ الوعرة"**، (الجزيرة نت للبحوث والدراسات ، جوان، 2006)، ص.6.

[1] محمد صادق صبور، **"الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي"**، (القاهرة: دار الأمين للطباعة ، 2000)، ص. 82.

ورأت تركيا أن سياستها تجاه مشكلة الأكراد لم توصلها إلى حل مما دفع الرئيس التركي أوزال (Ozal) عام 1991 إلى إبداء مرونة غير متوقعة تجاه القضية الكردية، فعمل على إلغاء بعض القوانين المانعة للأكراد من ممارسة أي نشاط سياسي أو ثقافي، كما أطلق العديد من سجنائهم السياسيين لكن وفاة "أوزال" أنهى سياسته في التعامل مع الأكراد، ليعود خليفته ديميريل (Demirel) إلى إستخدام القوة في التعامل مع الأكراد، وبصورة أكثر من سابقتها[2]. ومن المعروف أن الحكومة في تركيا "تترك" الأكراد والحكومة العراقية "تعرب" والحكومة الإيرانية "تفرس" الأكراد[3].

كما ولدت هذه المشكلة مزيدا من التوتر في العلاقات مع سوريا وإيران، حيث تتهم تركيا هاتين الدولتين بدعم حزب العمال الكردستاني في حربه ضد الدولة التركية، كما أن الإجتياحات العسكرية التركية المتكررة لشمال العراق بهدف ضرب مواقع الحزب المذكور وتوجه أنقرة إلى إقامة منطقة أمنية في شمال العراق على امتداد الحدود العراقية–التركية أدى إلى التوتر في العلاقات التركية مع سوريا بالدرجة الأولى والعراق وإيران بالدرجة الثانية خاصة بعد أن ربطت أنقرة بين مشكلة الأمن والإرهاب والتوصل إلى إتفاقية مع سوريا والعراق بشان مياه نهري دجلة والفرات وكذلك توطيد علاقاتها العسكرية مع إسرائيل من خلال عقد سلسلة إتفاقيات عسكرية معها، وجاءت الأزمة التركية السورية الأخيرة في 1998 والتي انتهت بتوقيع "إتفاقية أضنة" بين البلدين في 29 أكتوبر 1998 ومن تم قضية إختطاف زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في فيفري 1999 من العاصمة الكينية نيروبي وما تبع ذلك من ردات فعل كردية غاضبة داخل تركيا وكذلك في العواصم الأوروبية والآسياوية ضد المصالح التركية إضافة إلى مطالبة دولية واسعة بإيجاد حل سلمي ونهائي للمشكلة الكردية في تركيا[4].

خاصة وأن هذه المشكلة تعكس طبيعة السياسة الخارجية التركية التي تؤثر في تطور العلاقات بين الدول العربية وتركيا.

المطلب الرابع: العلاقات الإقتصادية التركية– العربية

تحتل القضية الإقتصادية في العلاقات العربية التركية مكانا هاما، فتركيا دولة تبحث عن أن تكون قوة إقليمية وهذا يحتاج إلى قاعدة إقتصادية متمكنة من ذاتها ومن مكوناتها كالموارد والقدرة والإدارة الصحيحة ذات المصداقية[1].

---

[2] لورانت سابري وأني شابري، **سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**، (القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 1991)، ص. 349.

[3] الجهماني، "أوج آلان، تركيا والأكراد"، مرجع سابق، ص.348.

[4] حسين دلي خورشيد، مرجع سابق، ص. 48.

[1] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 521.

لقد كانت العلاقات الإقتصادية العربية العثمانية قوية نسبيا منذ القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، حين كانت الإقتصاديات بين الطرفين إقتصاديات المجال الواحد. ومنذ بداية القرن التاسع عشر حتى بداية عقد الثاني من القرن العشرين أخذت هذه العلاقات بالضعف إذ أن نفوذ أوروبا الإقتصادي والسياسي قد أخذ بربط الولايات العثمانية ربطا مباشرا به ليس على مستوى الإدارة المادية فحسب بل وحتى نوع الإقتصاد وأسلوبه وهيكلته. ثم جاءت الجمهورية التركية التي عملت على الإنكفاء إلى الداخل إقتصاديا وعلى أن تكتفي ذاتيا إلا أنها لم تستطع أن تحقق ذلك بالقدر الذي يمكنها من البقاء كدولة متماسكة قادرة. وبالرغم من المؤشرات التي كانت تقود إلى شيء من التحسن في العلاقات السياسية العربية–التركية التي كانت تنعكس على تحسن العلاقات الإقتصادية بين الطرفين، إلا أن محدودية الخيار التركي بالتوجه نحو الغرب كان يحكمها في قرارها الإقتصادي[2].

أما الجانب العربي فقد احتكم للمعطى السياسي والإجتماعي والديني في تقدير علاقاته الإقتصادية مع تركيا. ولإدراك ذلك لا بد من أن نأكد على أهمية تركيا من وجهة نظر عربية تنبع من أنها:

– بلد جوار وامتداد جغرافي مهم جيوسياسيا وعسكريا وإقتصاديا وأمنيا.

– بلد مسلم مع حقيقة أنه يتخذ العلمانية أساسا عقائديا متصدر في منظمة المؤتمر الإسلامي.

– بلد شرق أوسطي لا يتجزأ عنه سياسيا أو إقتصاديا أو أمنيا أو عسكريا وهو يمثل همزة وصل بين الأقطار الشرق الأوسطية والعالم العربي وأوروبا.

– بلد تربطه مع العالم العربي روابط تاريخية وإجتماعية وثقافية فإنطلاقا من أن جزءا كبيرا من العالم العربي كان من الولايات العثمانية لذا فإن العلاقات الإقتصادية العربية–التركية تصنف أنها علاقات تاريخية.

كما عرفت العلاقات الإقتصادية والمالية العربية–التركية نموا ملحوظا يظهر من خلال الملاحظات التالية:

1) إن نمو العلاقات الإقتصادية العربية–التركية اقتصر في الواقع على العلاقات الإقتصادية بين الأقطار العربية النفطية وتركيا.

2) هناك إختلاف نوعي في العلاقات الإقتصادية التي تمت بين الأقطار العربية النفطية من جهة، وكل من تركيا والأقطار العربية غير النفطية من جهة أخرى.

3) إن القسم الأكبر من الصادرات التركية إلى الأقطار العربية المعنية أكثر تركيزا على المنتجات الزراعية ومواد غذائية مصنعة، وشكلت الصادرات من الأنسجة والملابس القسم الأكبر من الصادرات الصناعية الأخرى.

4) إن نمو العلاقات الإقتصادية العربية–التركية جاء في جانب منه على الأقل نتيجة احتدام الخلافات العربية مثلا: إلغاء إتفاق ضح النفط العراقي عبر الأنابيب العابرة الأراضي السورية واللبنانية ومد أنابيب جديدة عابرة للأراضي التركية).

[2] نفس المرجع، ص. 506.

5) مع انخفاض أسعار النفط والأزمة الإقتصادية تقلصت العلاقات الإقتصادية العربية تتقلص[1].

ولكن مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة منذ 2002 تغيرت الأمور بشكل جذري في العامل الإقتصادي أحد عناصر الجذب الرئيسية للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأنها منطقة تتمركز فيها موارد الطاقة وأسواق التجارة ورؤوس الأموال.

وقد تطورت التفاعلات الإقتصادية بين تركيا ودول المنطقة وبلغت الصادرات التركية إلى بلدان الشرق الأوسط والأدنى حوالي 10,1 مليار دولار في عام 2005 وارتفعت إلى 23,3 مليار دولار في عام 2010 وهو أكثر من الضعف خلال سنوات عدة، فيما بلغت الواردات 7,9 مليار دولار في عام 2005، وارتفعت إلى 16 مليار دولار في عام 2010[2].

بينما كان الميزان التجاري (من وجهة النظر العربية) رابحا مع تركيا في عام 2000 حيث وصل الفائض إلى 162,8 مليون دولار وبدأ منذ عام 2003 بالتحول والتصاعد تدريجيا حتى وصل عام 2007 إلى 656,6 مليون دولار. يقدر رؤوس الأموال العربية المتوجهة إلى تركيا للإستثمار في قطاعات إقتصادية مختلفة بـ 20 مليار دولار. وقد بلغ حجم التعامل للشركات الخليجية المصرية في البورصة التركية أكثر من 100 مليون دولار، ويعتبر قطاع الإتصالات الأكثر استقطابا للمستثمرين. وهناك إستثمارات تركية مباشرة في كل من مصر والسعودية وإيران خاصة وأكثر إزدهارا العلاقات الإقتصادية التركية السورية[3]

وبلغت فاتورة تركيا على صعيد النفط في 2007 حوالي 18 مليار دولار منها 5 مليارات من السعودية والعراق وسوريا فيما بلغت 13 مليار من إيران وروسيا، فمن ثلث واردات تركيا من النفط يأتي من روسيا وإيران[4].

وظهر بشكل كبير هذا التطور الملحوظ في العلاقات الإقتصادية والتجارية بين تركيا والعالم العربي منذ 2003، حيث تجاوزت نسبة التصدير اتجاه سوريا، الأردن ولبنان 1,48% إلى 2% والذي قد يعتبر ضعيفا ولكنه تزايد من 357 مليون دولار إلى 2,15 مليار دولار. فالعراق تمثل أكبر شريك لتركيا خاصة كردستان، العراق وزيادة في الصادرات التركية بشكل كبير من 1,75%في 2003 إلى أكثر من 6% من التجارة الخارجية التركية في 2011. وتضاعفت الصادرات التركية إلى إيران خاصة في الغاز بقيمة 95% من الفاتورة التركية وتجاوزت كذلك قيمة الصادرات إلى إسرائيل من 1 مليار

---

(1) أورهان كولوغلو، مرجع سابق، ص. 384.

(2) سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 309.

(3) منير الحمش، مرجع سابق، ص. 113.

(4) محمد نور الدين،"وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي، التركي"، **مجلة الوحدة العربية**، العدد 382، (ديسمبر 2010)، ص.97.

دولار إلى 2,4 مليار دولار وزيادة في الواردات بين البلدين خاصة التركية التي بلغت 800 مليون دولار حيث صنفت الثامنة عالميا وفق قيمة عقود الشراء في عام 2011[1].

كما يلاحظ في العلاقات الإقتصادية العربية–التركية، **أولا**: أن أحد طرفي العلاقة (الطرف التركي) هو المبادر في طرح موضوع التعاون ولديه أفكارا ومشاريع محددة بهذا الخصوص في حين أن الطرف العربي لا يتصرف كطرف واحد في وضع المتلقي، حيث يمر الطرف العربي في مرحلة من انعدام الوزن، وغير قادر على التخطيط.
ثانيا: أن مستقبل العلاقات الإقتصادية العربية–التركية لا يتوقف على إرادة الطرفين وإنما يتأثر في الظروف الراهنة بمخططات وقرارات القوى الرئيسية الفاعلة في النظام العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه تنطلق تركيا في رغبتها في التعاون مع الطرف العربي في المجال الإقتصادي وتحديدها حقل هذا التعاون ومضمونه من خلال الآتي:
أ– الحصول على النفط الخام والغاز الطبيعي بأسعار منخفضة.
ب– الحصول على قروض مالية بشروط ميسرة.
ج– الحصول على استثمارات عربية مباشرة في مشاريع التنمية التركية.
د– الحصول على حصة أكبر في إلتزامات تنفيذ المشاريع في البلدان العربية.
هـ– الحصول على حصة أكبر من الأسواق العربية للصادرات التركية وبالمقابل تعرض تركيا على الأقطار العربية بيعها مياه الشفة بواسطة أنابيب (تسميها أنابيب السلام) تقوم الدول العربية نفسها بتمويل مدها.

وهذا ما يوحي من خلال مسألة التعاون التركي العربي في المجال الإقتصادي المثال الأوروبي في التعاون القطاعي وتحديدا مثال الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ التي تصبح في الحالة التركية–العربية جماعة النفط والغاز والمياه[2].

وتم التوقيع على حرية تنقل السلع والأفراد بالنسبة لتركيا وجيرانها العرب، وهذا ما تم تحديده وفقا للإجتماع الثالث للتعاون التركي–العربي في اسطنبول في جوان 2009 ثم من خلاله خلق منطقة تبادل حر بين تركيا وسوريا ولبنان والأردن والإجراء المتخذ ثم تعميمه على 23 دولة هذا يعني ترقية المصالح الإقتصادية، حيث اعتبر أردوغان أن العرب هم العين اليمنى واليد اليمنى للأتراك[1].

---

(1) Artik Ozge," la Turquie: retour au moyen orient", **Hérodote**, N°148, la découverte, (1er trimestre 2013).P.P35-36

(2) أورهان كولوغلو،مرجع سابق، ص. 385.

(1) Didier Billion, op. cit, p. 13.

إن العلاقات الإقتصادية العربية–الغربية أصبحت في حجم ينافس التعاون العربي التركي سواء من حيث الكيف والكم، لذا فإن على تركيا أن تواجه التحدي الصناعي الدولي الذي بدأ يأخذ في اهتماماته وأولوياته السوق الشرق أوسطية.

وبالتالي فإن التوجه الإقتصادي العربي يواجه سلسلة من الأزمات والمعوقات التي فرضتها عوامل داخلية وخارجية تمثلت في الإنقسام العربي حتى في مستوى التعاون الإقتصادي مع أنقرة والتمزق التركي بين تيارات "التغريب" وتيارات "التشريق" تمزقا ولد افتراقا وعدم ثقة ومستويات من التفصيل مارسها الطرفان كل تجاه الآخر[2].

وفي ماي 2009 تناول تقرير أعدته إدارة العلاقات الإقتصادية في جامعة الدول العربية حول العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الدول العربية وتركيا. وقد توصل هذا التقرير إلى صياغة آفاق التعاون العربي–التركي من خلال ثلاثة محاور التجارة والصناعة والاستثمارات المتبادلة وأخيرا الإتحاد الجمركي العربي–التركي إذ يقدم توصية بإقامة إتحاد جمركي في سبيل التكامل الإقتصادي العربي–التركي ويحدد إجراءات وخطوات لتطبيق هذا الإتحاد على النحو التالي:

أ– نقطة الدخول الواحد.

ب– توحيد التعريفة الجمركية للإتحاد الجمركي للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي.

ج– نظام القانون الموحد للجمارك للدول الأعضاء.

د– استيفاء الإيرادات الجمركية في الإتحاد الجمركي للدول الأعضاء.

هـ– السماح للمخلصين الجمركيين بممارسة مهنة التخليص في الدول للأعضاء.

و– تطبيق المواصفات والمقاييس والعمل بنقطة الدخول الواحدة.

ز– إجراءات تسجيل التجارة البينية بين الدول الأعضاء للأعراض الإحصائية[3].

ولقد أدركت الدول العربية وبكل وعي أن الحاجة التركية لها ولأسواقها واستثماراتها ونفطها هي بإزدياد بعد الإحباطات التي تعرضت لها علاقاتها الإقتصادية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الخامس: تأثير الثورات العربية على توجهات السياسة الخارجية التركية

أثبتت تركيا أنها تحظى بتعزيز التجربة الديمقراطية خاصة بعد حكم حزب العدالة والتنمية الذي أحدث نقله نوعية لجهة رفع الوصاية العسكرية عن الحياة السياسية، وأتاح أمام الإرادة الشعبية أن تعبر عن نفسها كاملة.

---

[2] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 508.

[3] منير الحمش، مرجع سابق، ص. 123.

واستطاع حزب العدالة والتنمية تحقيق انتصاره الرابع على التوالي، بعد انتصاري عامي 2002 و2007، بل انه زاد من نسبة التأييد الشعبي له من 34 بالمئة عام 2002 إلى 47 بالمئة عام 2007 فإلى 50بالمئة في 12 جوان 2011، إضافة إلى فوز أردوغان في الإنتخابات الرئاسية في 2014 وبهذه النتيجة حقق أردوغان نصرا شخصيا، إذ جدد الشعب تفويضه قيادة الحزب والحكومة والبلاد معا لفترة أربع سنوات أخرى.

وبشكل مواز فرضت الثورات والإضطرابات العربية مواقف وسياسات تركية تبدو مختلفة عن السياق العام "الذي حكم المواقف التركية من الكتلة العربية في السنوات الأخيرة، فقد ظهرت هذه المواقف مرتبكة ومزدوجة المعايير، حيث كانت من جهة إلى جانب رحيل الرئيس المصري حسني مبارك ومن قبله الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، لكن مع نشوب الإحتجاجات في ليبيا راح أردوغان يقول أن مواقف بلاده تمليها مصالحها الوطنية. وتترجم هذه المصالح بإستثمارات إقتصادية كبيرة في ليبيا بدا فيها أردوغان خارج مطالبة العقيد معمر القذافي بالرحيل، وقد عارضت أنقرة تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ثم ما لبثت أن وافقت على التدخل، بل شاركت فيه وصولا إلى مطالبة القذافي بالرحيل[1].

إذ تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية، فإبتداءا التزمت تركيا مدخل المتابعة الحذر للأوضاع في تونس، ثم كان الموقف التركي أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام القائم إلى إدخال إصلاحات، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام ومطالبته بالرحيل في خطاب أردوغان أمام البرلمان التركي في بداية فيفري 2011، فيما تعد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى. غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني لتركيا وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة واعتبرت دعما تركيا للثورة المصرية لكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارضت فرض العقوبات وخطط التدخل العسكري بقيادة فرنسا الناتو، وأعلن رئيس الوزراء التركي في 22 مارس عام 2011 أن تركيا لن توجه إطلاقا أي سلاح ضد الشعب الليبي واكتفت تركيا بالإسهام في أعمال الإغاثة والمساعدات الإنسانية، مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط وكان هناك تردد في موقف أنقرة من الرئيس الليبي، إذ كانت العلاقات معه طيبة، بإعتبار أنه فتح الطريق أمام استثمارات تركية في ليبيا بلغت ثلاثين مليار دولار في سوق التشييد والبناء والعقارات. ولكن إزاء تدهور الأوضاع بدأت أنقرة تدعو الرئيس الليبي إلى التنحي عن الحكم.

وفي ماي 2011 أغلقت تركيا سفارتها في طرابلس، واعترفت بالمجلس الإنتقالي في ليبيا. وكان هذا الإعتراف الذي تأخر بعض الوقت ضرورة حيوية لسياسة تركيا الجديدة في الشرق الأوسط. إذ إن تظاهرات كبيرة اندلعت في بنغازي ضد تركيا خلال النصف الأول من أفريل 2011، حيث رآها المجلس الإنتقال مساندة للرئيس الليبي،وقد سارع وزير الخارجية

[1] محمد نور الدين، "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، لعدد 369، **مركز دراسات الوحدة العربية**، نوفمبر 2012، ص. 115.

التركي بحسم الموقف، خشية أن تفقد تركيا استثماراتها في ليبيا وخشية أن تفقد تركيا وجودها في هذا البلد المهم في منطقة البحر المتوسط[1].

وصل وزير الخارجية حينذاكأحمد داوود أغلو (Ahmet Dawt Oglu)إلى بنغازي في 3 جويلية 2011 وحسم الموقف بشكل عملي جدا، إذ أفادته معلومات بأن المجلس الإنتقالي في ليبيا غير قادر على دفع الأجور لأنه لا يتوافر لديه سيولة نقدية، فقام على الفور بتوفير هذه السيولة النقدية اللازمة من خلال تقديم 100 مليون دولار ومائتي مليون دولار لتحويلات مصرفية، تتوالى على دفعات[2].

وأدرك داوود أوغلو أن الموقف تغير تماما فطلب من المجلس الإنتقالي المحافظة على المنشآت والمؤسسات القائمة وعدم تدميرها، كما حدث في حالة العراق عام 2003. وقد استجاب المجلس لذلك، فزار أوغلو بنغازي للمرة الثانية في 23 أوت 2011،دفاعا عن مصالح بلاده في هذه السوق الواعدة، وهذا الموقع المتميز في إطار سياسة "مل الفراغ"[3].

وجاءت زيارة وزير الخارجية التركي الاسبق إلى ليبيا، بعد سقوط نظام القذافي لتؤكد نية أنقرة تصحيح موقفها من الثورة الليبية، بعد أن عارضت في بدايتها قرار مجلس الأمن فرض الحظر الجوي على طائراته التي كانت قد بدأت قصف الثوار وتجمعات قواتهم وسعت إلى التفاوض مع القذافي للتوسط بينه وبين المعارضة إلى أن تغير الموقف التركي بعد أسابيع قليلة، وبات داعما لتدخل قوات حلف شمال الأطلسي، ومشاركا بطريقة من الطرق في تسهيل تنفيذها ولم تخل زيارة أردوغان لليبيا من محاولات لتعظيم مغانم أنقرة في ليبيا الجديدة، حيث تباحث أردوعان ورفاقه مع المجلس الإنتقالي حول سبل إسهام تركيا في إعادة إعمار ليبيا المدمرة[4].

وفي الحالتين اليمنية والبحرانية كان الموقف التركي رماديا بدون القطع مع النظام فيهما، مع اتخاذ مواقف "مبدئية" بتأييد المطالب الشعبية[1].

فكان الموقف التركي حذرا في حالة البحرين. فرغم الجهود الدبلوماسية والإتصالات التركية بقيادة البحرين والسعودية وإيران، فإن الموقف التركي أكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة للإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، ومطالبة المحتجين بالإستجابة لمبادرات الإصلاح في الآن ذاته. ولكن تراجع بروز الدور

---

[1] خالد عبد العظيم،"العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 47،العدد 187، (جانفي 2012)، ص. 25.

[2] خالد عبد العظيم، نفس المرجع، ص. 26.

[3] نفس المرجع، ص. 26.

[4] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص.122.

[1] محمد نور الدين، "**تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج**"، مرجع سابق، ص. 115.

التركي في الحالة اليمنية حيث تجنبت التدخل المباشر واكتفت بمناشدات عامة لتحسين مستقبل اليمن من خلال التحول الديموقراطي[2].

وجاءت جولة أردوغان إلى شمال إفريقيا حيث شملت تونس التي اعتبر فيها أردوغان أنه لا يوجد ما تخشاه تونس من تأثير الإسلام في السياسة، مشددا على أن الإسلام والديموقراطية لا يتعارضان، والمسلم قادر على قيادة دولة علمانية بنجاح كبير، لافتا إلى دعمه علمانية على غير الطريقة الأنجلو ساكسونية أو الغربية، بحيث لا يكون الشخص علمانيا، وإنما الدولة هي التي تكون علمانية، وأضاف أن نجاح العملية الإنتخابية في تونس سيؤكد للعالم أن الديموقراطية والإسلام يمكن أن يسيرا معا، مثلما هو الحال في تركيا[3].

كما اعتبرت جولة أردوغان إلى مصر مهمة عقب ثورات الربيع العربي، وأظهر إصرار حكومته على تعزيز الشراكة معها، عبر توقيع اتفاقات تعاون في مختلف المجالات، كما جاء في إعلان وزير الخارجية التركي، في مقالة مع صحيفة نيويورك تايمز "الأمريكية يوم 20 سبتمبر أن بلاده ستتحالف مع مصر الجديدة لتأسيس ما سماه "محور ديموقراطية" جديد في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة وأكد أنه لن يكون موجها ضد أي بلد آخر.ولفت أوغلو إلى أن مصر ستصبح محور جهود تركيا في الفترة المقبلة، متوقعا زيادة استثمارات بلاده في مصر من 1.5 مليار دولار إلى خمسة مليارات دولار خلال العامين المقبلين، وأن تزيد المبادلات التجارية من 3.5 مليار دولار إلى خمسة مليارات دولار قبل نهاية عام 2012، وإلى 10 مليارات دولار عام 2015 واعتبر أردوغان أن بلاده ترغب في أن تكون مصر دولة قوية جدا من أجل توازن القوى الإقليمي[4].

أخيرا، فإن الوضع في سورية اختلف بالنسبة إلى تركيا جذريا، فرغم أنها ارتبطت بسورية بعلاقات إستراتيجية، وكانت سوريا المجال الأبرز لنجاحات السياسة الخارجية التركية، فقد تدرج الموقف التركي من النظام في سوريا من المطالبة بالتغيير والإصلاح بقيادة الرئيس بشار الأسد نفسه، وعدم استخدام القوة في مواجهة المحتجين، وإطلاق عملية إصلاح ديمقراطي شاملة، إلى تحذيرات بأن أنقرة لن تستطيع الوقوف أمام أي قرار دولي بالتدخل في سوريا على غرار الحالة الليبية[1].

---

[2] على جلال معوض، مرجع سابق، ص. 61.

[3] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 121.

[4] نفس المرجع، ص. 122.

[1] محمد نور الدين، "**تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج**"، مرجع سابق، ص. 115.

فتبنت تركيا مدخلا مزدوجا في التعامل مع تطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة، والتعاطف مع الثوار والتأييد الضمني لهم ولمطالبهم من جهة أخرى[2].

وكانت تركيا دون غيرها من الدول، الساحة التي كانت تتحرك فيها المعارضة السورية بحرية كاملة، حيث تم عقد مؤتمرين في اسطنبول وأنتاليا، وهو ما جعل من تركيا، بنظر الكثيرين حاضنة للقوى المعارضة لنظام الأسد، بل طرفا في الصراع الداخلي، وهذه سابقة في العلاقات بين تركيا وسوريا. كما مارس جميع المسؤولين الأتراك أكبر عملية ضغط نفسي على دمشق من خلال سيل التصريحات اليومية الإملائية المحذرة. إضافة إلى نزوح آلاف من السوريين إلى منطقة الإسكندرون هربا من الإشتباكات في الداخل السوري.

ويبدو أن سياسة العمق الإستراتيجي بين تركيا وسوريا والمحور الذي معها قد انتهت وما عاد ممكنا استئناف أي مشروع شراكة جدية بين الطرفين من الأسس السابقة نفسها[3].

ويظهر جليا من أن الحراك في الشارع العربي أثر على الدور التركي، سياسيا وإقتصاديا وعسكريا:

1) من الناحية السياسة: وفرت الثورة العربية مجالا لنشاط تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية، محاولة الحد من امتدادتها الإقليمية والتدخلات الدولية فيها مع التركيز التركي يعلى المداخل الدبلوماسية بشكل أساسي، سواء في صورة الضغط السياسي بدرجات متفاوتة على الحكومات، أو بإستضافة مؤتمرات لبعض قوى المعارضة (كما في حالة سوريا وبدرجة أقل ليبيا)، واقتراح مبادرات توازن بين اعتبارات الحرية والحفاظ على الأمن والإستقرار، من خلال وقف العنف وبدء عمليات إصلاح تصل إلى ترتيبات لنقل السلطة.

وظهر هذا المنهج بوضوح فيها أعلنه أردوغان في 7 أفريل 2011 عن "خريطة الطريق" لمعالجة الوضع في ليبيا من خلال ثلاث محاور هي: وقف فوري لإطلاق النار وانسحاب القوات الحكومية من المدن وإعادة إمدادات الإغاثة لها وتشكيل نطاقات إنسانية آمنة توفر تدفق المساعدات الإنسانية للجميع، وإطلاق فوري لعملية شاملة للتحول الديمقراطي تستوعبه جميع الأطراف.

2- من الناحية الإقتصادية، تعلن تركيا حاليا خسائر إقتصادية في علاقاتها مع الدول التي تشهد ثورات، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاث الأولى من عام 2011 تراجعت بنسب عالية فحوالي 24% لكل من مصر واليمن و20%لتونس، و43%لليبيا و5%لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين مع تدهور الأوضاع فيهما، فضلا عن

---

[2] علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 61.

[3] محمد نور الدين، مرجع سابق، ص. 116.

خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدين الأتراك في الخارج بعد روسيا مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009[1].

إضافة إلى أن تعرض الإقتصاد التركي لخسائر فادحة، شكل عامل قلق بالنسبة لحزب العدالة والتنمية خاصة مع اقتراب موعد الإنتخابات البرلمانية، إذ واجه الحزب انتقادات من معارضيه، بدعوى أنه قد حاد عن السياسة الخارجية الأتاتوركية التي قامت على تجاهل العالمين العربي والإسلامي وأنه قد زج بتركيا سياسيا وبرؤوس أموالها إقتصاديا نحو البلاد العربية ومشكلاتها، غير أن الفوز الساحق الذي حققه حزب العدالة والتنمية يشير إلى أن مثل هذه الإنتقادات والحملات الإعلامية لم تؤثر في شعبية حزب العدالة والتنمية، بل وأبرزت مدى دعم الشعب التركي للسياسة الخارجية التي ينتهجها أردوغان[2].

3- من الناحية الأمنية أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية، كذلك أثارت بعض التحليلات وجود خطط تركية للتدخل وإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، في حالة تدهور الأوضاع فيها، للحد من إمتدادات التأثيرات السلبية وتدفق اللاجئين داخل الأراضي التركية. كما كشفت عن حدود قدرة تركيا على الحد من التدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة، وضرورة المشاركة في هذه الترتيبات بشكل أو آخر وهو ما ظهر في الحالة الليبية، وقد يفرض نفسه في الحالة السورية حال تصاعدها[3].

وبالتالي فإن تركيا نجحت في لعب دور الوسيط لمعالجة المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة خاصة وأن تركيا تقع ضمن الدائرة الشرقية الأكثر سخونة بمشاكلها الداخلية والخارجية.

المبحث الرابع: العلاقات التركية مع دول الجوار في الشرق الأوسط

المطلب الأول::العلاقات التركية–السورية

عرفت العلاقات التركية–السورية خلال القرن الماضي العديد من التوترات كادت أن تصل إلى حد المواجهة المسلحة بين الطرفين، فلدى الدولتين أطول حدود سياسية برية مشتركة، تحتل فيها تركيا موقع البوابة المفتوحة على شمال

---

[1] علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 62.

[2] طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص. 114.

[3] علي جلال معوض، مرجع سابق، ص. 63.

سوريا وغربها، وتحتل كذلك موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا[1]. فكان كل طرف يسعى لإضعاف الطرف الآخر من خلال مواقف دولية تتعلق بقضاياه النزاعية، فعلى سبيل المثال تعتبر تركيا أول من اعترف بإسرائيل عام 1949، وفي المقابل وقفت الدول العربية إلى جانب قبرص في قضيتها عام 1965، إلا أن موقف تركيا من الحرب العربية الإسرائيلية عامي 1967 و1973، المؤيد للعرب كان سببا للإنفراج في العلاقات التركية–العربية وإزدادت العلاقات تقاربا في عهد الرئيس التركي "تورغوت أوزال" (Turgut Ozal)خلال ثمانيات القرن الماضي، إلا أن عملية إغتياله بداية اتسعينات كانت بداية مرحلة جديدة للسياسة التركية تجاه الدول العربية خاصة سوريا[2].

كما تعتبر سوريا ولا زالت جزءا أساسيا من التصعيد والتهدئة الإقليمية بوصفها واسطة العقد في التحالف الذي تقوده إيران، حيث تنظم سوريا النفوذ الإيراني بالعراق وتربطه بمثيله في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة بكيفية تتسق مع مركزية جرافيتها في خارطة المنطقة. وبالرغم من تحالفها مع إيران، فقد نجحت دمشق في جمع تناقضات التصادم الإقليمي بين المشروعات المختلفة ووظفته لمصلحتها[3].

ومن أجل توطيد العلاقات سعت تركيا مع بداية الألفية الجديدة إلى انتهاج سياسة خارجية جديدة قائمة على مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار الجغرافي، التي تهدف إلى تبديدها المخاطر والتهديدات المتبادلة، وذلك من أجل إرساء علاقات ثنائية على أساس سليم.

ويمكن تحديد المحاور التي ظهرت من خلالها سياسة تركيا تجاه سوريا في الآتي.

1– سياسيا ودبلوماسيا:

يتمثل هذا المحور في سلسلة الزيارات رفيعة المستوى، حيث قام الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" بزيارة إلى سوريا في إطار مراسم تشيع جنازة الرئيس السوري الراحل "حافظ الأسد" في جوان 2000 بداية لتحسن العلاقات قد عكس ذلك الرؤية التركية بأن سوريا بعد حافظ الأسد مفتوحة وأن إقامة علاقات جيدة مع سوريا سيؤدي إلى التأثير بشكل فعال في منطقة الشرق الأوسط، وبعد خمسة أشهر جاءت زيارة نائب الرئيس السوري لأنقرة في نوقمبر 2000.

وبعد فوز حزب العدالة والتنمية في 2002 شهدت العلاقات تقاربا كبيرا، وصل إلى حد عالي من التنسيق والتعاون، وبعد احتلال العراق عام 2003، رأى الطرفان السوري والتركي أنه من الضرورة تغيير سياستهما تجاه بعضهما وتنسيق مواقفهما لمواجهة الدعم الأمريكي للأكراد في شمال العراق وأكدوا على ضرورة وحدة العراق.

---

[1] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 437.

[2] إيمان دني، مرجع سابق، ص. 163.

[3] اللباد، **تركيا والعرب**، مرجع سابق، ص. 221.

وتوالت الزيارات بزيارة رئيس الحكومة "عبد الله غول" إلى دمشق في 2003 وهدفت هذه الزيارة إلى حشد التأييد لمنع الحرب على العراق، وردا على هذه الزيارة جاءت زيارة وزير الخارجية السوري إلى أنقرة في جانفي 2003 وأكد في رغبة الرئيس السوري الأسد في فتح جميع أبواب الحوار والتعاون مع سوريا[1]. كما برز الدور التركي في الوساطة بين سوريا وإسرائيل ورعاية مفاوضات السلام غير مباشرة بين الجانبين من أجل التوصل إلى إتفاق سلام سوري-إسرائيلي، والذي يمكن أن ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين ولبنان.وقد حظيت هذه الوساطة بدعم أمريكي وأوروبي خاصة بعد اللقاء الذي تم بين رئيس الحكومة التركية طيب رجب أردوغان والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في دمشق نهاية سبتمبر 2009، وسعت هذه الوساطة لتحقق السلام الشامل في المنطقة بأبعادها السورية واللبنانية والفلسطينية[2].

فكانت الجولة الأولى من هذه المفاوضات غير مباشرة في اسطنبول في ماي 2008 وتلتها أربع جولات أخرى، وقد حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي في نوفمبر 2009 لتقليل من شأن الوساطة التركية في زيارته إلى باريس، حيث طلب من الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" نقل رسالة إلى الرئيس السوري بشار الأسد مفادها أن الجانب الإسرائيلي يريد مفاوضات مباشرة مع سوريا من دون وساطة تركية إلا أن الرئيس السوري وفي زيارته إلى باريس وفي نفس الشهر أكد أن سوريا لا تتحدث عن شروط مسبقة، بل عن حقوق لن تتنازل عنها، وجدد تمسك سوريا بالدور التركي ومفاوضات غير مباشرة.

ورغم تقدم الوساطة التركية بين سوريا وإسرائيل إلا أنها توقفت في عام 2008 بسبب الحرب الإسرائيلية على غزة ما جعل القيادة السياسة التركية تشترط وقف الحرب وفك الحصار على غزة لمواصلة هذه الوساطة[3].

وتعلم سوريا أن الهدف التركي من رعاية المفاوضات السورية-الإسرائيلية يتمثل في سحب رافعة إيران الإقليمية في المشرق العربي وبالتالي تفكيك الحضور الإيراني في المنطقة. ولكن سورية تترك الباب مفتوحا أمام الأطراف كافة، فتصبح في وضع يمكنها معه استدراج العروض دون حسم خياراتها حتى اللحظة الأخيرة.

ولذلك تنظر سوريا إلى تركية نظرة إيجابية ومشروطة معا، أي أن رعاية الوساطة واحتياج تركيا لسوريا للنفاذ إلى معادلات المنطقة يبقيانها عاملا إيجابيا لحماية المصالح السورية وتعزيز الأهمية التساومية لدمشق[1].

---

[1] Carolyn C. James, Ozgur Ozdamar, "Modeling foreign policy and ethnic conflict ; turkey's policies towards Syria",**foreign policy analyses**, N°5, 2009, p.29.

[2] فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010، ص. 219.

[3] دني، مرجع سابق، ص. 170.

[1] مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص. 222.

كما ساهمت تركيا في تغير النظرة العدائية المتبادلة بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية ولعبت أنقرة دور هام في فك العزلة السورية والحيلولة دون الإستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية[2].

وعلى صعيد آخر تطوعت تركيا لحل الخلاف العراقي–السوري الذي إذا تعاظم قد يؤدي إلى إشعال المنطقة ودخولها في دوامة مشاكل.

كل هذا التطور في العلاقات لم يكن ليكون لولا مجموعة من العوامل التي مهدت الأرضية لإمكانية بناء علاقات إيجابية:

1) حصلت تركيا على إتفاق "أضنة" مع سوريا الذي تم التوصل إليه في أعقاب أزمة صيف عام 1998 وكان بمثابة حل للأزمة حيث كانت تركيا ضد مواقف سوريا الداعمة لحزب العمال الكردستاني والذي يتخذ من الأراضي السورية قاعدة له وهنا وضعت سوريا أمام موقف سياسي "للمساوامة" إما طرد زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان أو استخدام القوة العسكرية. فإستجابت سوريا للمطالب التركية بإخراج أوجلان وأغلقت بعض المعسكرات التي تقوم بإيواء عناصر من حزب العمال الكردستاني وأظهرت هذه الأزمة أهمية تركيا الإقليمية خاصة بعد أن باتت سوريا من دون غطاء عالمي بعد انهيار الإتحاد السوفياتي في حال اندلاع حرب أو أزمة ساخنة[3].

2) توفر الإرادة السياسة والرغبة المشتركة لفتح صفحة جديدة بين البلدين.

3) الرغبة المتبادلة في إيجاد مصالح مشتركة، واقتضت هذه الرغبة زيارات متبادلة بين وفود عالية المستوى، أسفرت عن استئناف عمل اللجان والهيئات المشتركة بعد توقف دام اثنى عشر عاما، وقد أدى استئناف العمل إلى بلورة خيار التعاون الإقتصادي بين البلدين ومن تم خيار التعاون الإستراتيجي[4].

ونتيجة لموقف أنقرة الرافض للجوء إلى العنف مع المدنيين في سوريا، فإن النظام السوري قد أعاد تنشيط علاقاته مع حزب العمال الكردستاني الذي من مجموع 3800 من أعضائه يضم 1500 كردي من أصول سورية.

كما قام وزير الخارجية التركي داوود أغلو بإستضافة بعض أعضاء من المجلس الوطني السوري بعد الثورة وتوجيه الدعوة إليهم من أجل العمل بطريقة سلمية من أجل التحول الديمقراطي في سوريا.

وقد أشارت بالفعل الصحيفة اليومية التركية "زمان" في عددها الصادر بتاريخ 5 أوت 2011 إلى أن حزب العمال الكردستاني قد استأنف علاقاته مع دمشق[1].

---

[2] دني، مرجع سابق، ص. 170.

[3] محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص.96.

[4] دني، مرجع سابق، ص. 172.

ولكن استئناف هذه العلاقات بين حزب العمال الكردستاني ودمشق لا يمكن اعتباره دليلا على أنه يوجد تحريض من سوريا على هذا التمرد الكردي الكبير. فسوريا ملتزمة ببنود اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك مع طهران كما أن أنقرة وطهران تتعاونان تعاونا إستخباراتيا مشتركا لمواجهة الأكراد.

وبالتالي هناك مصلحة فعلية مشتركة بين طهران وأنقرة لإحتواء الأكراد الذين يطالبون بحكم ذاتي، ومن المعروف أن الأكراد في شمال العراق يبلغ عددهم خمسة ملايين، وفي إيران سبعة ملايين وفي تركيا خمسة عشر مليونا بواقع 20% تقريبا من إجمالي السكان الذين يبلغ عددهم 75 مليونا.

ومن المستبعد أن تتعارض العلاقات بين دمشق وحزب العمال الكردستاني مع سياسة إيران تجاه الأكراد، وذلك بموجب اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك بين طهران ودمشق.

2- أمنيا وعسكريا:

يعتبر الجانب الأمني من أبرز الملفات التي ساهمت في توتير العلاقات بين تركيا وسوريا، والذي عرف نوعا من الإنفراج في ظل حقبة حزب العدالة، فقد كان هذا الأخير جريئا في القضايا الأمنية وهذا ما ظهر من خلال الإجتماعات التي عقدت عام 2005، حيث شدد كل من وزير الخارجية آنذاك غول والرئيس التركي نجدت سيزر (Necdet Sezer)أنه يتعين على سوريا القيام بإصلاحات داخلية، وأنه يتوجب عليها سحب قواتها من الأراضي اللبنانية وحدث ذلك، وضرورة تأمين عدم دخول الجهاديين الدوليين العراق من الأراضي السورية رغبة منها في ضمان الأمن والسلم الإقليمي والحيلولة دون قيام صراعات إقليمية[2].

وفي عام 2002 زار رئيس الأركان السوري آنذاك العماد حسن التركماني تركيا، وتم توقيع اتفاق تعاون أمني مع تركيا تتضمن تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب وإمكان إجراء مناورات عسكرية مشتركة. ومع ذلك يبقى الجانب الأمني والعسكري أقل نشاط إذ ما قارناه مع الجانب الإقتصادي وهذا يرجع حسب محليين إلى الخلفيات التاريخية بين البلدين[1].

---

[1] خالد عبد العظيم، "العثمانية الجديدة:تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 47،العدد 187، (جانفي 2012)، ص. 28.

[2] جراهام إي فولر، "**الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**"، (ط.1، أبو ظبي: الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009)، ص. 140.

[1] دني، مرجع سابق، ص. 173.

وفي 6 سبتمبر 2007 توترت العلاقات السورية التركية إثر الغارة الإسرائيلية على سوريا، حيث أقدمت طائرات إسرائيلية عسكرية بإستخدام المجال الجوي التركي لضرب منشآت سورية قرب دير الزور، وجاء الرد التركي سريعا، أدان فيها أردوغان (Erdogan)هذه الغارة وصرحت أنقرة أنها لن تسمح بإستخدام أجواءها لقصف سوريا، وجاءت زيارة بشار الأسد إلى تركيا بعد شهر على الغارة كمؤشر على رغبة الطرفين التركي سوري على تجاوز هذه الحادثة[2].

وكان على أجندة التعاون الأمني السوري–التركي كيفية إسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني لأنها كانت تمثل التهديد الأكبر في العلاقات الثنائية، كما قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا، في التعامل مع القضية الكردية بعد احتلال العراق لمنع قيام دولة كردية مستقلة في الشمال، وملاحقة مقاتلي الحزب ليس داخل سوريا وحسب بل حتى داخل لبنان[3].

وعلى الرغم من أن مشكلة المياه تعد من أبرز مسائل النزاع حول المصالح بين البلدين حيث اعتبرت تركيا أن نهري الدجلة والفرات لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وأنهما يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها، وكانت مسألة المياه من بين المشاكل الحساسة في العلاقات بين البلدين وقد حاولت تركيا مع بداية الألفية الجديدة تجاوز هذه المسألة وأصبحت تنظر إليها بصيغة أكثر إيجابية وسلمية بغرض توطيد علاقاتها مع سوريا، فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في 20 أوت 2001 الذي يدعو لإنشاء معهد للمياه سنة 2008 بين كل من تركيا وسوريا والعراق، ويتكون من 18 خبير من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة مشكلة المياه[4].

كذلك شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسألة من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي والسماح لسوريا بالري فوق مساحة قدرها 20-30 كيلو مترا على حدود دجلة[5].

وبقي الموقف السوري متمسكا بنص البروتوكول الموقع في جويلية 1987 والذي ينص على أن الجانب التركي يتعهد بإمداد النهر عبر الحدود السورية التركية بأكثر من 500 متر مكعب/ثانية معدل سنوي، وفي حالة انخفاض معدل الإمداد الشهري عن 500 متر مكعب/ثانية فإن تركية توافق على زيادة المعدل خلال الشهر التالي[1].

---

[2] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، "**حال الأمة العربية 2007-2008 ثنائية التفتيت والاختراق**"، (ط.1، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 68.

[3] فتيحة ليتيم، مرجع سابق، ص.219.

[4] المكان نفسه.

[5] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 625.

[1] يوسف إبراهيم الجهماني، **ثرثرة فوق المياه**، مرجع السابق، ص. 91،

من ناحية أخرى لعبت تركيا دور هام في تخفيف الضغوط عن سوريا، حيث باتت بإمكانها تأمين حدودها الشمالية من التهديدات التركية، ومن جهة أخرى وقفت تركيا إلى جانب سوريا في ظل التهديدات الأمريكية ومحاولات عزلها بعد احتلال العراق إضافة إلى دعمها في قضية إغتيال الحريري بعد أن وجهت أصابع الإتهام إلى سوريا[2].

ومع بروز الثورات العربية مع نهاية 2010 حيث شهدت المنطقة العربية حراكا ثوريا كبيرا وأكد أردوغان بأنها تنطلق من حق الشعوب العربية في اختيار من يحكمها وفقا للنموذج الديمقراطي، وفي حياة أكثر كرامة وحريات، فإن ما حدث في سوريا منذ 15 مارس 2011 من احتجاجات شعبية مناهضة لبشار الأسد ومن عنف مفرط من جانب النظام السوري إزاء المتظاهرين وضع السياسة التركية في مأزق، إما التضحية بالنظام الحاكم في سوريا حتى لا تفقد تركيا رصيدها السياسي الذي اكتسبته عبر جهد بذلته سياسيا ودبلوماسيا منذ اندلا ع الثورات العربية أو تغليب مصالح تركيا الحيوية من خلال رسم خارطة طريق للنظام السوري للخروج من الأزمة عبر تلبية دعوات الإصلاح السياسي والانفتاح على كافة أطياف المعادلة السياسية في سوريا سواء كانوا رموز معارضة إسلامية أو قوى معارضة سياسية من أجل الوصول إلى حل يرضي كافة أطراف الأزمة، مع رفض أي طرف الحديث عن التدخل العسكري في سوريا لتداعياته الأمنية والسياسية عليها[3].

وكانت خصوصية الوضع الداخلي السوري قد شكلت حالة إرباك للمواقف التركية وجاء الرد التركي بالآتي:

1) دعوة تركيا إلى ضرورة تحقيق التغيير والإصلاح في سوريا.
2) التعامل بسلمية مع المتظاهرين وإطلاق سراح المعتقلين السياسين وإلغاء حالة الطوارئ.
3) إقرار التعددية السياسية لتحقيق التحول الديمقراطي.
4) الأفضل أن يكون التغيير بقيادة الأسد لتفادي الإنفجار.
5) إرسال وفود متتالية لتبحث مع الأسد كيفية تحقيق الإنفراج بشكل كلي.

غير أن التوترات العسكرية وإمكانية نشوب حرب بين البلدين خاصة بعد سقوط قذائف صاروخية داخل القرى المحادية للحدود المشتركة وحشد كل دولة لبعض وحداتها العسكرية بالقرب من الشريط الحدودي الفاصل بين الدولتين.

وتبعه مواقف متعاكسة حيث دعمت أنقرة المعارضة السورية والجيش السوري الحر وأسقطت دمشق بالمقابل كافة تحفظاتها حيال حركة حزب العمال الكردستاني على الحدود التركية، بما أفضى إلى توالي عملياته إزاء المصالح والأهداف التركية، وتفاقمت حدة الصراع بعد أن قامت القوات السورية بإسقاط طائرة استطلا ع تركية في المياه الإقليمية في جوان 2013 وإثر ذلك صعدت تركيا من خلال حشد الدعم الدولي في مواجهة الإعتداء السوري بالإعتماد على إستراتيجيتين:

---

[2] محمد نور الدين، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي"، **شؤون الشرق الأوسط**، العدد 139، (2011)، ص. 65.

[3] دني، مرجع سابق، ص ص. 174-175.

أولا: تمثلت في حشد العديد من القوات التركية على الحدود قصد التأكيد على أن الرد التركي لن يتقيد بلغة السياسة والدبلوماسية وإنما قد يكون من خلال القوة الثقيلة «Hardpower».

ثانيا: التأكيد على أن لتركيا خططا جاهزة للعمل على إقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية، وهي خطوة ترى أنقرة أن من شأنها دعم جهود إسقاط نظام الأسد عبر توفير مناطق عازلة تستغلها قوات المعارضة وتنطلق منها لإستهداف قوات الجيش السوري[1].

وتعرضت تركيا لأكبر عملية نزوح سكاني من قبل الأتراك للمناطق المحادية للحدود السورية وعدد كبير كذلك من اللاجئين السوريين إلى تركيا.

ودفعت حالة التوتر على الحدود بين البلدين لإستهداف سوريين داخل سوريا قالت تركيا أنهم من مقاتلي حزب العمال الكردستاني دون رد فعل سوري.

وحالة التصعيد هذه دفعت بتركيا إلى تصعيد من نوع آخر سياسي بإجراء إتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون والوسيط الدولي للأزمة السورية الأخضر الإبراهيمي، فيما عقد حلف شمال الأطلسي اجتماعا طارئا أعلن من خلاله على دعمه ومساندته لتركيا بشكل مطلق.

ومع ذلك فحدود التصعيد في المنطقة لم تصل إلى حد شن حرب على سوريا من قبل تركيا بدعم أمريكي لأنه ليس من مصلحة تركيا أن تحطم "المشروع التركي" في المنطقة لأنه قد يتم تصوره على أنه "غزو عثماني" للأراضي السورية العربية، فضلا عن أن أي حرب تركية ضد سوريا تحتاج إلى دعم شعبي كبير وهذا ما لم يتحقق.

والأكثر أهمية في كل ذلك الاعتذار السوري بضغط روسي للحكومة التركية بعدم تكرار أية أعمال عدائية داخل الأراضي التركية.

وبالتالي فالعلاقات بين البلدين عادت إلى سابق عهدها حيث سحبت تركيا كل ممثلياتها الدبلوماسية، وأوقفت تعاونها مع سوريا في جميع المجالات، والأكيد في كل هذا أن مآل الأزمة في سوريا سيحدد بشكل رئيسي الخارطة الجديدة للتحالفات على مستوى المنطقة، ففي حال سقوط النظام لا شك أن نفوذ تركيا سيتدعم أكثر نتيجة دعمها لأطياف المعارضة السورية.

إقتصاديا:

---

[1] نفس المرجع، ص. 176.

شهدت العلاقات الإقتصادية بين تركيا وسوريا تطورا كبيرا وبدأت بين الدولتين عملية تكامل بالمعنى التام من خلال إبرام ما يربو على خمسين اتفاقية مشتركة منذ زيارة نائب رئيس الوزراء السوري للشؤون الإقتصادية التركية في 1999/04/28، حيث تم توقيع تعاون ثنائي في مجالات النقل الجوي والبحري والسكك الحديدة.

ففي نوفمبر 2000 جاءت زيارة عبد الحليم خدام لتركيا ووقع الطرفان بروتكول سياسي، ثقافي ومذكرة تفاهم مشتركة تحدد خطوات تطوير التعاون في مجالات التجارة العلمية والفنية والتعليمية والثقافية وإحياء اللجنة الإقتصادية المشتركة وفتح معبر حدودي جديد وإعادة تشغيل خط حديدي دمشق–اسطنبول وإلغاء الإزدواج الضريبي.

وفي 2004 قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى أنقرة وتعتبر الأولى لرئيس سوري إلى تركيا منذ العهد العثماني، وخلال الزيارة تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات:

- اتفاقية منع الازدواج الضريبي.
- اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار.
- اتفاقية البرتوكول السياحي[1].

وإثر هذه الزيارة تم إقامة منطقة التبادل الحر التي دخلت حيز التنفيذ في 2007 وإلغاء تأشيرة الدخول بين البلدين وإزالة الحواجز على التجارة البينية بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي[2].وفي أواخر عام 2004 زار رئيس الحكومة التركي أردوغان (Erdogan) سوريا وتم خلالها الاتفاق على التجارة الحرة بين البلدين ومناقشة موضوع إقامة مراكز التجارة الحدودية وسبل تنسيق الجهود ونزع ملايين الألغام المزروعة على طول الحدود الممتدة على 859كلم^2[1].

كما جاء إنشاء مجلس الشراكة السوري التركي نتيجة إتفاقية منطقة التجارة الحرة التركية السورية والتي عقدت أولى اجتماعاتها نهاية 2007 في مدينة مرسين التركية وشارك في هذا المجلس 200 رجل أعمال يهدف أساسا إلى تحديد سبل توسيع التعاون بين البلدين من خلال إزالة بعض المعوقات التي تعترض تنفيذ إتفاقية منطقة التجارة الحرة وزيادة حجم التبادل التجاري[2]. بعد أن وصل ما بين 2002-2003 إلى 37 بالمئة وبلوغ حجم الاستثمار التركي في سوريا 400 مليون دولار، إذ تعتبر تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا خاصة بعد العزلة التي فرضت عليها بسبب الضغوط الدولية عليها إثر قضية الأزمة اللبنانية في 2005، ففي 2006 بلغت صادرات تركيا إلى سوريا 620 مليون دولار أما صادرات سوريا إلى تركيا بلغت 400 مليون دولار[3].

---

[1] دني، مرجع سابق، ص. 166.

[2] Didier Billion, op. cit, p. 12.

[1] فتيحة ليتيم ، مرجع سابق، ص. 219.

[2] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، المرجع السابق، ص. 69.

[3] فتيحة ليتيم، مرجع سابق، ص. 220.

كما تم إنشاء مجلس إستراتيجي الذي من شأنه أن يحقق أكبر قدر من التكامل الإقتصادي والذي انبثق عن منظمة مجلس الوزراء المشتركين والذي دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2009 واجتمع بعد ثلاثة أشهر في دمشق. وهذا من أكبر ما يدل على قوة العلاقات الإقتصادية بين البلدين[4].

إن إعلان الطرفين على إنشاء هذا المجلس لدليل على ضرورة التنسيق بينهما من أجل لعب دور إقليمي في الشرق الأوسط، كما أن تركيا أدركت أخيرا أن عضويتها في الإتحاد الأوروبي قد تستغرق دور كبير وهو ما دفعها إلى توطيد علاقاتها مع كل من سوريا وإيران وفلسطين ضد إسرائيل الحليف الإستراتيجي والتاريخي لتركيا[5].

ويشار إلى أنه تم توقيع 46 إتفاقية بين تركيا وسوريا، بما في ذلك اتفاقية لفتح الحدود المشركة بين البلدين وإلغاء التأشيرة في صيف 2009 وعلق آنذاك وزير الخارجية التركي داوود أوغلو "شعار" حكومة واحدة لدولتين[6]. إضافة إلى أنه في عام 2009 حدث تطور مهم في العلاقات الثنائية من خلال تنظيم مناورات عسكرية في أفريل وفي أكتوبر تم إلغاء التأشيرة بين البلدين بشكل فعلي وفي ديسمبر تم الإعلان عن مجلس تعاون تركي-سوري وهنا اعتبر أردوغان أن التوصل إلى كل هذه المستويات في العلاقات بين البلدين هو ترجمة واضحة لسياسة تصفير المشكلات وخاصة العمق الإستراتيجي التي اتبعتها تركيا مع سوريا وتشكل نقطة نجاح واضح في سياسة الإنفتاح التي انتهجتها تركيا اليوم.

إضافة إلى ذلك وجود مجموعة من الإتفاقيات بين الجانبين التركي والسوري فيما يتعلق بالتعاون بين شركتي النفط الوطنيتين في سوريا وتركيا وتوسيعه في مجال التنقيب عن النفط في سوريا، كما ساهم التقارب التركي السوري إلى توسيع مجال التعاون في المجال المصرفي، وتنمية المناطق السورية المحاذية لمشروع الغاب[1].

وتظهر قوة العلاقة بين البلدين بعدما وصف أردوغان (Erdogan) العلاقات بين البلدين بقوله: "إن سوريا هي بوابة تركيا المشرعة على الشرق الأوسط، وتركيا بدورها هي بوابة سورية المشرعة على الغرب"، وإن التواصل بين البلدين سيؤثر في منطقة الشرق الأوسط والأهم أن تركيا أخذت تتبنى المسائل السورية، وكأنها تركية، مشيرا إلى أن العكس صحيح أيضا وأوضح أنه لن يتأثر بوجود من لا يعجبه هذا التواصل[2].

---

[4] Didier Billion, op. cit, p. 12.

[5] دني، مرجع سابق، ص. 169.

[6] محمد نور الدين، **وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي التركي**، مرجع سابق، ص. 146.

[1] أحمد إبراهيم محمود وآخرون،مرجع سابق، ص. 69.

[2] عقيل سعيد محفوض، "السياسة الخارجية التركية"، مرجع سابق، ص. 313.

وعليه لا يمكن تجاوز التأثير الإيجابي لتجربة الإسلام السياسي وفواعل الهوية الشرقية أو العثمانية وحتى الطورانية في مدارك صنع السياسة الخارجية لتركيا وبشكل مواز مساعي السياسة السورية إلى التأكيد أن تحالفاتها الإقليمية توازن بين جناحين قويين هما إيران وتركيا[3].

المطلب الثاني: العلاقات التركية–العراقية

عرفت السياسة التركية تجاه العراق عدة تحولات في ثلاثين سنة الأخيرة، ففي أثناء أزمة الخليج (1990-1991) جاء الموقف التركي منطلقا من حسابات الربح والخسارة بـ "المساومة" الذي يحقق لتركيا مكاسب في الأراضي العراقية طالما اعتبرتها إرثا عن الإمبراطورية العثمانية السابقة، وجاء الموقف التركي على لسان المتحدث لشؤون الخارجية (أن تركيا ستقوم بتنفيذ كل القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة)، علما أن تركيا آنذاك ووفقا للمصادر التركية يمكن أن تفقد عائدات مالية تصل إلى حوالي7 ملايير دولار سنويا، إذ شكل العراق في علاقاته التجارية مع تركيا أكبر شريك بعد المانيا عام 1989.

وشرعت تركيا في حشد قطعاتها العسكرية وجعلت أراضيها منطلقا لطائرات التحالف الدولي لضرب العراق.

وفي الربع الأخير من القرن العشرين جاء الموقف التركي بشأن موضوع المياه تجاه المنطقة بدلالة "المساومة" (المياه مقابل النفط) من خلال تقديمها مشروع "مياه السلام".

كما بلغت موجه العداء التركي لدول الجوار العربية ذروتها، عندما طالب رئيس الوزراء التركي مسعود يلماز (Mesut Yilmaz)في أوت 1993 بقطع المياه عن سوريا والعراق في وقت ارتفعت الأصوات في البرلمان التركي لمهاجمة العراق وضرورة ضم الموصل بكركوك واعتبارها جزءا لا يتجزأ من التراب التركي بموجب الميثاق الوطني التركي الصادر عام 1920[1].

وفي هذه الأثناء وبعد احتلال العراق للكويت، تغير وضع أكراد العراق جذريا، إذ إن حرب تحرير الكويت لم تطرد القوات العراقية من الكويت فقط، بل أقامت "منطقة آمنة" للأكراد في شمال العراق عام 1991، وقتذاك حرصت واشنطن على طمأنة تركيا بأن جعلت مدينة كركوك خارج "المنطقة الآمنة" ولم تعترض على استمرار تركيا في عبور الحدود العراقية لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني[2].

---

[3] عقيل سعيد محفوض، "سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **دراسات الوحدة العربية**، العدد 369، (نوفمبر 2009)، ص. 89.

[1] محمود سالم السامرائي، مرجع سابق، ص. 83-84.

[2] مصطفى اللباد، "العامل الكردي في السياسة التركية"، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 169، (جويلية 2007)، ص. 192.

واعتبر الحديث عن دولة كردية في الشرق الأوسط يمثل أحد العناصر الأساسية للقلق التركي إقليميا، ومصدره التطورات التي تلت حرب الخليج الثانية، وأفرزت في 4 أكتوبر 1992 "الدولة الفيدرالية الكردية" في شمال العراق ودخول أوزال (Ozal)حرب الخليج الثانية حليفا للغرب أدخل المسألة الكردية في الشرق الأوسط في مرحلة جديدة وأدت الحملة العسكرية للرئيس العراقي آنذاك صدام حسين بأكراد شمال العراق في ربيع 1991 إلى هجرة جماعية لهؤولاء إلى جنوب شرق تركيا، حيث توجد الأكثرية الكردية، وكان ذلك عامل ضغط أسفر في نهاية 1991 عن إعتراف رئيس الحكومة التركية سليمان ديميريل (Suleyman Demirel) بـ "الواقع الكردي" في تركيا[3].

فقبل احتلال العراق كانت سياسة تركيا تجاه الأكراد في العراق تتلخص في خطوط حمراء لا تسمح أنقرة بتجاوزها، ورتبتها في أولوياتها الإستراتيجية كالتالي:

أولا: منع قيام دولة كردية على أي جزء من الأراضي التي يعتبرها الأكراد "كردستان التاريخية" التي تشمل شمال العراق وغرب إيران وجنوب شرق تركيا.

ثانيا: الحيلولة دون إنشاء فيدرالية في العراق على أساس عرقي، مثل فيدرالية في العراق بين العرب والأكراد وإن أمكن أيضا منع الأكراد من دخول كركوك، وبالتوازي عملت أنقرة على ترقية التركمان سياسيا وتنظيميا ليشاركوا في حكم العراق، وحاولت الضغط باتجاه تعديل نصوص الدستور العراقي ليتضمن أن القوميات المشكلة للشعب العراقي هم العرب والأكراد والتركمان وليس العرب والأكراد فقط، كما هو الحال عليه الآن[1].

ففي 6 ماي 1996 اخترقت القوات التركية بطائراتها الحربية أراضي شمال العراق بحجة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي بزعامة "مسعود برزاني"، ونفذت عمليتين بهذه المنطقة خلال 15 جوان 1996 توغلت خلالها في العملية الأولى 7 كلم داخل العراق واجتاحت في العملية الثانية الحدود العراقية[2].

واعتبرت تركيا أن عمليتي الاختراق التي قامت بهما في شمال العراق هي رسالة موجهة إلى جيرانها خاصة سوريا وإيران ولبنان بأن تركيا بإمكانها القيام بتدخلا عسكريا في أي لحظة وفي أي دولة إذا ثبت أنها ستساهم في زعزعة استقرار وأمن تركيا.

وفي 14 ماي 1995 قامت تركيا بعملية استمرت 36 يوما وفي 21 جوان 1997 تم سحب القسم الأكبر من القوات التركية من شمال العراق، ولم تتوقف تركيا عند هذه العملية في تدخلها العسكري في العراق بل واصلت عملياتها البرية والجوية في شمال العراق. وعلى إثر ذلك إقترحت تانسو تشللر في 4 سبتمبر 1996 إنشاء منطقة أمنية عازلة في شمال

---

[3] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، مرجع سابق، ص. 104.

[1] مصطفى اللباد، **العامل الكردي في السياسة التركية**، مرجع سابق، ص. 192.

[2] جلال عبد الله عوض، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**"، (بيروت: مركز الدراسات العربية، 1998)، ص. 163.

العراق لحماية تركيا من قوات حزب العمال الكردستاني المتمركزة هناك، ويتراوح عمق هذه المنطقة بين 5 و20 كلم داخل شمال العراق على امتداد الحدود مع تركيا.

وهذا يعني اقتطاع تركيا جزءا من أراضي العراق وتهديد سيادته ووحدة أراضيه، إلا أن تركيا تراجعت عن فكرة المنطقة الأمنية بعد أن واجهت العديد من المواقف الرافضة للفكرة والداعية إلى ضرورة التزام تركيا بإحترام سيادة العراق والحفاظ على سلامة أراضية[3].

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق في 20 مارس 2003، تحولا أساسيا في السياسة الخارجية التركية إزاء العراق على اعتبارها اللحظة امؤسسة لصيغة الإستراتيجية التركية الجديدة[4].

إذ نشطت حركة المنظمات الحزبية والجماهيرية في تركيا ضد العدوان الأمريكي على العراق، وشكلت الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والشعبية "مجلس التنسيق" ضد العدوان على العراق والذي يضم 140 منظمة تركية وعملت على مطالبة حكومة العدالة والتنمية بزعامة أردوغان بعدم الإنجرار وراء المواقف الأمريكية والمشاركة في الحرب إذا ما اندلعت ضد العراق، وطالبت الحكومة والبرلمان بعدم الموافقة على استخدام الأراضي التركية منطلقا للعدوان على العراق.

إذ لم تنس تركيا تداعيات وآثار الحرب التي قادتها الإدارة الأمريكية عام 1991 وما تركته من آثار مريرة في الساحة التركية بسبب إهمال تركيا من الحليف في تعويض خسارتها نتيجة للحرب والحصار وصانع القرار السياسي التركي وجد بلده بين المطرقة والسندان وذلك للأسباب الآتية:

- إن تركيا حليف للإدارة الأمريكية المتاحة للمساعدات العينية والمالية السنوية لها.
- إن تركيا عضو في الحلف الأطلسي وهي تسعى إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.
- دور اليهود وتأثيرهم في العلاقة التركية الإسرائيلية (وإسرائيل بوابة تركيا مع واشنطن).

كل هذه الأسباب جعلت من تركيا المساومة تصوغ موقفها في ظل هذه الرؤية فإذا ما حصلت على مساعدات يمكنها أن تتجاوز أزمتها الإقتصادية التي تقدر بـ 36 مليار دولار وفق ما نشر في الصحافة التركية وتتمثل هذه المساعدات في:

- إسقاط الديون التركية البالغة 11 مليار دولار لأمريكا.
- تسليح الجيش بالدعم الفني والمالي وتحديثه.
- الإبقاء على القروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي بدعم من الإدارة الأمريكية البالغة 16 مليار دولار.

---

[3] دبى، مرجع سابق، ص. 156.

[4] نوفل، مرجع سابق، ص. 74.

- دعم الإتحاد الأوروبي لتركيا.
- والأفضل فرصة مشاركة تركيا في الترتيبات الإقليمية الخاصة بالمنطقة ما بعد الحرب على العراق[1].

وشهد عام 2002 افتراقا تاريخيا لطرفي الحلف الإستراتيجي التركي الأمريكي وذلك لإهتزاز هذه الشراكة الإستراتجية مع الولايات المتحدة وذلك من خلال تصريح رئيس الأركان التركي آنذاك عندما قال: "إن هذه الحرب ليست حربا تركية ولن يدخلها الجيش التركي إلا إذا حدثت أربعة أمور:
إعلان انفصال كردي في العراق، أو نزوح عدد كبير للسكان شمال العراق، وتعرض عدد من السكان لمذابح من طرف النظام الحاكم، أو تعرض المدن التركية لهجمات[2].

واعتبر موقف تركيا من احتلال العراق مشرف مقارنة بموقف بعض الأنظمة العربية التي شجعت على إحتلال العراق، رغم كل ما عرضته أمريكا عليها من أموال مقابل ذلك، ولذلك تعذر على أمريكا فتح جبهة في شمال العراق من خلال قواعدها في تركيا، كما كان مقررا في خطة الاحتلال الأولى، رغم أن تركيا سمحت في ما بعد وبعد الاحتلال باستعمال محدود للولايات المتحدة لتلك القواعد الأمريكية في تركيا لإرسال مواد تموينية وبعض المعدات العسكرية إلى قواتها في شمال العراق. ولكن الحكومة التركية انطلاقا من مصالحها الإقتصادية البحتة، ولأهمية سوق العراق لها، قامت بانفتاح كبير على "الحكومة العراقية الحالية تحت الاحتلال" وعقدت الكثير من الاتفاقات معها[1].

يشار في هذا الصدد وفي إطار "المجلس الإستراتيجي" مع كل من العراق وسوريا تم توقيع 48 إتفاقية بين تركيا والعراق تعطي مجموعة واسعة من المجالات من الأمن إلى الصحة ومن النقل إلى الطاقة[2].

كما صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما (Barack Obama)في خطاب ألقاه أثناء زيارته لتركيا في 2009 بأنه يتطلع إلى دور تركي في تسهيل انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وأعقبه تصريح لرئيس أركان الجيش التركي بأن الجيش التركي على استعداد لذلك بعد موافقة العراق[3].

تغير الوضع بعد احتلال العراق جذريا في غير صالح تركيا للأسباب التالية:

---

[1] السامرائي، مرجع سابق، ص. 56.

[2] دني، مرجع سابق، ص. 159.

[1] خير الدين حبيب، "التعاون العربي–التركي ... إلى أين"، **المستقبل العربي**، العدد 371، (جانفي 2010)، ص.9.

[2] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 101.

[3] خير الدين حبيب، مرجع سابق، ص. 10.

1) أصبحت واشنطن تدير العراق وليس حكومة صدام وهي المسيطرة على ثروات العراق النفطية، وليست بحاجة إلى تركيا عسكريا[4]، مثلما كان الحال إبان حرب الخليج الثانية، خاصة وأن العراق انتقل من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية.

2) تتحالف واشنطن مع الأكراد في شمال العراق وهكذا ربح الأكراد غطاء دولي يصعب مهمة تركيا.

3) تشكل منطقة الحكم الذاتي الكردي في شمال العراق عازلا أمام تمدد الأكراك في العراق وبالتالي تحافظ واشنطن على توازنات الوضع الحالي: هدوء في الشمال، مقاومة سنية في الوسط، وتمدد النفوذ الإيراني في الجنوب. إضافة إلى تسجيل نقاط تقدم للأكراد مهمة في مسألة كركوك.

4) فقدت تركيا دور الوكيل للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بسبب وجود القوات الأمريكية في العراق وفقدت بالتالي "المبادرة الإقليمية"[5].

وكما استعملت تركيا ورقة الأكراد في سياستها تجاه العراق حتى بعد احتلاله، فقد قامت عدة مرات بالتدخل العسكري شمال العراق بحجة ملاحقة فارين من حزب العمال الكردستاني.

ففي عام 2006 أعلنت تركيا بأن العراق غير قادر على منع أفراد حزب العمال الكردستاني من مهاجمتها من أراضيه، فحشدت قواتها العسكرية على حدوده وفي أوت 2007 دعى رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي نور المالكي إلى أنقرة لتوقيع مذكرة تفاهم لمواجهة الإرهاب إلا أن هذه المذكرة لا يمكن أن تدخل حيز التنفيذ إلا بموافقة البرلمان العراقي، وذلك لن يتم إلا بموافقة حكومة إقليم كردستان العراق فأرسلت تركيا مبعوثها "مراد أوزجليك" لتوطيد العلاقات مع جميع الطوائف والأقليات العراقية بما فيها الأكراد لكسب التأييد ضد حزب العمال المتمرد في تركيا[1].

وإثر التصعيد الكبير لعمليات حزب العمال الكردستاني ضد القوات التركية في سبتمبر وأكتوبر 2007 التي أسفرت عن قتلى وجرحى من الجنود الأتراك وأمام ضغط الرأي العام التركي للرد على هذه العمليات وافق البرلمان التركي على مذكرة تقدم بها حزب العدالة والتنمية في 17 أكتوبر من أجل القيام بعمليات عسكرية في شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني[2].

---

[4] محمد نور الدين، "تركيا والعالم العربي ... علاقات محسوبة"، **السياسة الدولية**، المجلد 42،العدد 169، (جويلية 2007)، ص. 184.

[5] مصطفى اللباد، **العامل الكردي في السياسة التركية**، مرجع سابق، ص. 192.

[1] دبن، مرجع سابق، ص. 161.

[2] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سابق، ص. 62.

وفي 07 أوت 2007 دعى رئيس الوزراء التركي نظيره العراقي نوري المالكي إلى أنقرة لوضع أرضيه مشتركة لحل المشاكل العالقة بين البلدين، خاصة ما تعلق بمشكلة الأكراد، وفي 07 مارس 2008 دعى الرئيس التركي عبد الله غول نظيره العراقي "جلال طالباني" لزيارة أنقرة والعمل على تخفيف حدة التوتر بين الفرقاء السياسيين في العراق، وفي جويلية تم الإتفاق بين تركيا والعراق في أول زيارة رسمية منذ ثمانية عشر سنة، وتم الإعلان عن إنشاء مجلس تعاون إستراتيجي عالي المستوى بين الطرفين[3].

وبشكل مواز تم الإتفاق بين أردوغان والرئيس جورج بوش على أسس تسمح التعاطي مع الوضع في العراق دون التأثير على التوازنات التي رسمتها الولايات المتحدة وبطريقة تسمح لتركيا من مهاجمة قواعد حزب العمال الكردستاني وفعلا تم أول هجوم جوي تركي في 16 ديسمبر 2007 في جبال "قنديل" وبلغت مداها بعد أن قام الجيش التركي بعملية برية واسعة في شمال غرب العراق من 21 إلى 29 فيفري 2008 ضد قواعد حزب العمال الكردستاني[4].

وتجدر الإشارة إلى كون كردستان العراق هي امتداد المنطقة الكردية في جنوب شرق تركيا،حيث ترتبط كردستان مع تركيا بخط حدودي، مما يسهل تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني إلى كردستان العراق لإقامة معسكرات تدريب ومقرات تصلح كمنطلقات لعمليات عسكرية ضد الجيش التركي، وتقول تركيا إن هناك 3500 مقاتل من حزب العمال الكردستاني يقيمون في معسكرات كردستان العراق، مما يشكل تهديدا أمنيا لتركيا، وتعيق جهودها في حل المشكلة الكردية داخل حدودها، وبالتالي فهي بحاجة إلى تعاون قادة إقليم كردستان العراق من أجل السيطرة على حزب العمال الكردستاني[1].

وثمة محددان رئيسيان لأكراد العراق من الأزمة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني الأول هو الهوية الإيديولوجية الكردية والذي يظهر من خلال تصريحات القادة الأكراد في العراق على رفض العراق العودة لدوامة الإقتتال الكردي-الكردي، والدخول في صراع مع العمال الكردستاني نزولا عند رغبة الأتراك، خاصة وأن أكراد العراق اتخذوا العديد من الخطوات العملية الهادفة في واقع الأمر لتضييق الخناق على حزب العمال ولعل أبرزها حظر حزب "الحل الديمقراطي الكردستاني" العراقي والمؤيد لحزب العمال الكردستاني[2].

وهنا يمكن تفسير أهمية أكراد العراق في حسابات السياسة التركية من ناحية تأثيرهم المؤكد على الوجع في جنوب شرق تركيا. إذ كلما تزداد طموحات أكراد العراق، تزداد معها عوامل القلق التركي على وحدة الأراضي التركية، بمعنى آخر

---

[3] دبن، مرجع سابق، ص. 162.

[4] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، مرجع سابق، ص. 63.

[1] عبد الله عرفات، "الإقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان"، **السياسة الدولية**، المجلد 45،العدد 182، (أكتوبر 2010)، ص. 122.

[2] خالد عمر عبد المنعم، "العراق والأكراد وتركيا .. علاقات متشابكة تنتظر الحسم"، **السياسة الدولية**، المجلد 43،العدد 171، (جانفي 2008)، ص. 113.

يمثل أكراد العراق مؤثرا يمكن الاعتماد عليه لقياس نشاط أو هدوء الوزن الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط، والتي يزداد حضورها بإنكماش الطموحات القومية الكردية والعكس بالعكس[3].

واعتبرت زيارة رئيس وزراء العراق المالكي لتركيا مرتين عقب المباحثات المكثفة التي جرت بين المالكي والمسؤولين الأتراك مجرد مناخ لخلق الثقة المتبادلة والتأكيد على أن العملية العسكرية التركية لا تحمل أية نوايا أخرى سوى ضمان أمن تركيا الداخلي. وعملت هذه العملية على جذب حكومة بغداد واللاعبين الإقليميين إلى صف تركيا وحصلت تركيا على الدعم الغربي لعملياتها في شمال العراق وهنا يبرز نجاح الدبلوماسية التركية الممثلة لسياستها الخارجية التي استخدمت فيها قوتها الناعمة وأحسنت اختيار الوقت الأفضل لاستخدام قواتها العسكرية.

وبينما كان من المتوقع أن تشهد العلاقات التركية–العراقية أزمة مؤكدة إذا بالشرق الأوسط يصبح شاهدا على أكبر اتفاقية إستراتيجية شاملة بين تركيا وحكومة العراق في جويلية 2008 وكتب لهذه الاتفاقية الإستراتيجية النجاح من خلال إقامة علاقات بناءة وسلمية مع كافة الأطراف في العراق، وحصلت تركيا على دعم فعال ونشط بشان حزب العمال الكردستاني من الحكومة المركزية في العراق والإدارة المحلية على حد سواء[4].

وتمثلت إحدى وسائل أنقرة المستخدمة لمنع ظهور أي كيان كردي في شمال العراق، هي الدفاع عن قضية التركمان المنحدرين من أصول تركية، والمقيمين في شمال العراق. فحقوق التركمان تعتبر خطوط حمراء حددتها أنقرة في سياق معارضتها لخطط الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، وكانت أيضا أحد مبررات استعداداتها في فترة ما قبل مارس 2003 للتدخل عسكريا في شمال العراق، وإضافة إلى التزامات أنقرة تجاه الجالية التركمانية، فإن الوجود التركماني في شمال العراق يشكل وسيلة فعالة تمكن أنقرة من إضعاف قدرة الأكراد وإفشال خططهم على ضمان وحدة تراب أي إقليم، أو حكم ذاتي كردي في شمال العراق، وتعول أنقرة على الوجود التركماني في الحيلولة دون نجاح الأكراد في السيطرة على مناطق حقوق نفط كركوك[1].

ورغم العملية العسكرية إلا أنه كان هناك اتصالات سياسية متعددة في 2008 و2009 ليس فقط مع حكومة بغداد ولكن كذلك ما بين المبعوثين الأتراك الساميين ومسعود برزاني رئيس الكيان الكردي في شمال العراق وبالتالي كانت نهاية مرحلة عدم التحاور، على الأقل بشكل رسمي.

---

[3] مصطفى اللباد، مرجع سابق، ص. 191.

[4] أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 624.

[1] بيل بارك، "**سياسة تركيا تجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية**"، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005)، ص. 57.

ومع تطور المباحثات وإنضمام أكراد العراق والزيارة الرسمية لمسعود بارزاني لأنقرة في شهر جوان 2010، تم تشكيل لجنة مشتركة مؤلفة من تركيا والعراق والولايات المتحدة لمواجهة نشاطات حزب العمال الكردستاني التي إنطلقت من منطقة شمال العراق.

كما أن نجاح التقارب بزيارة المسؤولين السياسيين والإقتصاديين بين بغداد وأنقرة رسخت أكثر العلاقة من خلال زيارة عبد الله غول (Abdullah Gul) في مارس 2009 واعتبرت الزيارة الأولى لبغداد من طرف رئيس جمهورية تركيا منذ 33 سنة.

أما البعد الإقتصادي كان حاضرا من خلال إطار إتفاق تجاري بـ 20 مليار دولار لمدة سنتين وقع خلال زيارة الرئيس التركي وبلغت المبادلات التجارية بين البلدين إلى 37.5%سنة 2008 مقارنة بـ 2007 بلغت 7.8 مليار دولار. وأصبحت تركيا على وشك أن تكون الشريك الإقتصادي الأول للعراق والكثير من المشاريع قيد التنفيذ.

أما في مجال الطاقة فيوجد الكثير من العقود حول التنقيب عن حقول النفط من أجل زيادة استعمال النفط في كل من الموصل وكركوك، هذه الملفات تدخل في إطار السياسة التركية لتأكيد دورها كوسيط قوي بين الدول المنتجة والأسواق الغربية، وبالنسبة لكل هذه المشاريع فإن من الظاهر تركيا تريد أن تكون البوابة الأوروبية للعراق.

من جهة أخرى فإن إشكال المياه يلعب دورا كبيرا في المنطقة وقد يؤدي إلى أزمات حادة، ففي ربيع 2009 بلغت كمية سدود العراق 11 مليار متر مكعب من المياه مقابل 40 مليار متر مكعب في ربيع 2006 وبالتالي المجازفة بالجفاف وهو ما دعى تركيا لفتح مجال المياه من السدود[1].

كما تعتبر تركيا هي الشريك التجاري الأول لإقليم كردستان العراق، إذ بلغت قيمة البضائع التركية التي استوردها الإقليم 10 مليارات دولار وتنوي تركيا رفع حجم التبادل التجاري إلى نحو 20 مليار دولار وهناك نحو 560 شركة و 15 ألف عامل تركي يعملون في إقليم كردستان العراق منذ عام 2003 وهناك 25 شركة دولية للتنقيب عن الغاز والبترول. وتمثل احتياطي الغاز الكبيرة لدى كردستان أهمية خاصة لدى تركيا من جهة المساعدة في حل مشكلة إصدار خط نابوكو الذي يبلغ طوله 3300 كيلومتر والذي يمكن من نقل الغاز إلى أوروبا عبر تركيا. مما يعني إمكانية الاحتفاظ بنسبة من الغاز لإحتياجاتها المحلية، وبالتالي الحصول على الطاقة بأسعار رخيصة[2].

[1] Didier Billion, op. cit, p. 14.

[2] عبد الله عرفات، مرجع سابق، ص. 124.

كما ظهرت روح جديدة من الواقعية في الموقف التركي تجاه العراق وتشكلت سياسة جديدة تقوم على العوامل الدبلوماسية أكثر من السياسة وعلى القوة الناعمة أكثر منها على القوة العسكرية ، وتتمثل هذه السياسية في:

– حوار مع دول الجوار العراقي بمفهوم واسع يضم الحكومة العراقية، بغية تحسين الإدارة المشتركة للأزمة العراقية على نطاق الشرق الأوسط.

– التخلي عن النظر إلى العراق من الزاوية الكردية واعتمادها مقاربة سياسية للعراق تقوم على إستراتيجية التوازن.

– إقامة علاقات حسنة بعدد من الأطراف العراقية موسعة بما فيها الأحزاب الكردية.

– مقاربة مرنة أكثر للسياسات العراقية وعملية البناء الدستوري، كانت حصيلتها ظهور إستعداد لدى أنقرة لقبول الصيغة الفيدرالية للعراق[3].

ومنذ التوتر الإقليمي في 2003 وتركيا تسعى لفرض دبلوماسيتها من خلال كلمة مشهورة قالها وزير خارجية تركيا أحمد داوود أغلو أثناء زيارته لشمال العراق في أكتوبر 2009 حيث أعلن أنه من "الضروري أن يسعى العرب والأكراد والأتراك على البناء معا شرق أوسط"[4].

ومن جهة أخرى فإن تركيا لعبت دور مهم وبارز للعراق من خلال جهودها الدبلوماسية، إذ توسطت تركيا اللقاء الذي عقد بين جماعات سنية عراقية والسفير الأمريكي في بغداد وذلك لتمكنيها من المشاركة في انتخابات 2005 التي اعتبرت خطوة مهمة في إطلاق عملية سياسية أشد فعالية في العراق وفي السنوات الأخيرة تمكنت تركيا من إقامة علاقات مع سائر الأطراف العراقية وشرعت في التعامل مع الفرقاء العراقيين بالوقوف مسافة واحدة للجميع[1].

إن هذا التحول في السياسة التركية تجاه العراق نابع مع قناعة الساسة الأتراك أنه لا يمكن الوصول لحل لمشكلة الأكراد إلا بإقامة علاقات تعاونية مع العراق، المعني الأول في المنطقة بهذا الشكل، كما أن التقارب التركي–العراقي أتى في إطار سياسة تركيا الجديدة والمبنية على تعدد الأبعاد ومبدأ تصفير المشكلات مع الجوار[2].

المطلب الثالث: العلاقات التركية – الفلسطينية

عرف الموقف التركي من القضية الفلسطينية تطورا ملحوظا، فقد كان الموقف التركي من القضية الفلسطينية منشأ الخلاف الأساسي بين العرب وتركيا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بالموازاة مع اشتداد التقارب التركي الإسرائيلي

---

[3] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 73.

[4] Didier Billion, op. cit, p. 14.

[1] مليحة نبلي التونيشيك، "**تركيا من منظور عربي**"، ترجمة عبد الإله النعيمي، (ط.1، بغداد: دراسات عراقية، 2011)، ص.29.

[2] دني، مرجع سابق، ص. 162.

مباشرة بعد قيام الكيان الصهيوني واعتراف تركيا به، ومن أهم المواقف التي أثارت الجدل بعد اعتراف تركيا بإسرائيل تصويتها إلى جانب القرار رقم 194 الذي يدعو إلى تأليف لجنة توفيق في فلسطين عام 1948[3].

ففي 1948/05/15 أعلن عن قيام "الكيان الصهيوني" فسارعت تركيا واعترفت في مارس 1949 وعمدت إلى إقامة علاقات تجارية معه وسمحت بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين مبررة ذلك بالضغوط الأمريكية وشروط حلف الناتو[4].

وفي 9 مارس 1950 تم افتتاح سفارة لها في تل أبيب، بتعيين وزير فوق العادة وفي سنة 1952 تم تبادل السفراء ووقوف تركيا إلى جانب الغرب محتجة على قرار مصر منع مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس عام 1951، وفاجأ خطاب رئيس الوزراء التركي آنذاك عدنان مندريس في واشنطن الذي ألقى باللوم على العرب وقال فيه لقد حان الوقت للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة[5].

ولكن بعد إعدام عدنان مندريس تغير الموقف التركي بشكل إيجابي جذريا في فترة الستينات والسبعينات والثمانينات حيث عرف الموقف التركي تجاه العرب والقضية الفلسطينية تحولا إيجابيا فقد احتجت تركيا في الأمم المتحدة ووقفت ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وفي 22 جوان 1967 خاطب وزير الخارجية التركي "إحسان صبري جاغليا نفيل" الهيئة العامة للأمم المتحدة قائلا إن الحكومة التركية تعلن أنه لا يمكن قبول إغتصاب الأراضي عن طريق القوة ومن الضروري أن تصر الأمم المتحدة على الإنسحاب من الأراضي التي احتلتها[1].

كما لم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية إبان هذه الحرب أن تستخدم قواعدها العسكرية لمساندة إسرائيل في الحرب. واستخدم العرب في حرب 1973 النفط كسلاح، ما جعل السياسة التركية تلعب دورا موازنا في علاقاتها مع إسرائيل، كما سمحت تركيا للإتحاد السوفياتي العبور من أجوائها لمساعدة العرب[2].

في نهاية السبعينات اتخذت تركيا موقفا داعما من خلال إقامة حكومة بولنت أجاويد في نوفمبر 1979 علاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وسمح لها بفتح مكتب في أنقرة وبعد نحو تسعة أشهر احتجت تركيا بشدة على ضم

---

[3] وليد رضوان، "**العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية نموذجا**"، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006)، ص. 108.

[4] السامرائي، مرجع سابق، ص. 82.

[5] وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية** ، مرجع سابق، ص. 108.

[1] دني، مرجع سابق، ص. 180.

[2] هدى درويش، "**العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية مند قيام يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين**"، (ط.1، دمشق: دار القلم للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 137.

إسرائيل القدس المحتلة وسحبت القائم باعمالها من تل أبيب وأبقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني واعتبر هذا الموقف بادرة للتقارب التركي–العربي[3].

وفي 23 نوفمبر 1991 تم انعقاد مؤتمر مدريد بحضور عدد من الدول العربية والكيان الصهيوني وأكدت وزارة الخارجية التركية على أنه لا يمكن تأسيس سلام عادل ودائم في المنطقة دون تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 دون الاعتراف بالحقوق الكاملة والمشروعة للشعب الفلسطيني بإعلان الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

كما ساهمت تركيا في إعادة عزة –أريحا إثر زيارة ياسر عرفات إلى تركيا في 25-26 سبتمبر 1993 بعد أن تم الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 16سبتمبر 1993.ومن المهم جدا الإشارة إلى زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل (Suleyman Demirel) إلى غزة في 1999/07/16، أكد من خلالها على أهمية الدور التركي في عملية السلام للرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات[4].

ومع مجئ حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 تحولت السياسة الخارجية التركية نحو الشرق الأوسط وزاد الإهتمام بالقضية الفلسطينية وظهرت مواقفها تحديدا عند رفض رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" طلب لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون في نوفمبر 2003 إحتجاجا وتنديدا على المجازر من خلال حرب الإبادة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وفضل أردوغان لقاء خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الخارج[1].

كما رفض أردوغان مقابلة نائب رئيس الحكومة الإسرائيلي "أيهود أولمرت" في زيارته لأنقرة على رأس وفد تجاري في 13 جويلية 2004، إضافة إلى تصريحات أردوغان النارية حين قال: "هناك أطفال يرشقون بالحجارة وإسرائيليون يطلقون الصواريخ فإن كان الأطفال إرهابيين فكيف نصف من يطلقون النار من المروحيات، إنها دولة إرهابية"، جاءت هذه التصريحات تزامنا مع إغتيال الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس عام 2004 مما أدى إلى سحب السفير التركي من إسرائيل.

من جانبه أدان وزير الخارجية التركي عبد الله غول كافة أساليب التجويع والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني أثناء زيارته لمقر السلطة الفلسطينية في رام الله في جانفي 2005[2].

---

[3] دني، مرجع سابق، ص. 181.

[4] Ibrahim Kalin, "Turkey and Middle East: Idologyor Geopolitics ?", **private view**, (Istanbul, 2008), pp. 10-13.

[1] محمد نور الدين، "إجماع على إدانة شارون ومحاولة نبش الدفاتر مع العرب"، **المستقبل**، (9 أفريل 2002)، ص. 17.

[2] Ibrahim Kalin, op. cit, p. 15.

في 25 جانفي 2006 أجريت الانتخابات التشريعية، وكانت النتيجة بفوز حركة حماس بـ 74 مقعدا من أصل 132، أما حركة فتح تحصلت على 45 مقعدا. وإثر هذه النتيجة دعى أردوغان، خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة إلى أنقرة وهنئه بعكس العالم الغربي والولايات المتحدة اللتان شعيتا هذه النتيجة على اعتبار أن حماس منظمة إرهابية. وانتقد استخدام إسرائيل للعقوبات الإقتصادية ضد الفلسطينيين بسبب انتخابهم حماس[3]. فيما وفرت هذه المبادرة لتركيا فرصة مهمة لتعزيز دورها كلاعب أساسي ومؤثر في الشرق الأوسط.

فيما كانت موسكو وطهران تستقبلان مشعل بصورة رسمية وعلى أعلى مستويات، ودافع أردغان عن استقبال بلاده لوفد حماس وسعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق الرسالة التي وجهتها لحماس وهذا باعتراف حماس بإسرائيل ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وهي الخطوة الأولى التي يجب أن تأتي من جانب حماس وهذا الأمر يتعارض مع الأسس التي انتخبت لأجلها حماس.

هذا الدور المزدوج الذي لعبته تركيا على خطى حماس وإسرائيل اصطدم بعدم تقديم أي تنازل من أي طرف، فلا حماس قبلت بذلك من دون مكاسب محددة للقضية الفلسطينية، ولا إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أعطتا أي إشارة إيجابية في حال تراجعت حماس عن بعض خطابها السياسي[4]. ولكن رغم هذا لم تنقطع الإتصالات بين حماس والحكومة التركية التي قامت هذه الأخيرة بدور الوسيط بين حماس وإسرائيل في عملية إنقاذ الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط" الذي تم أسره في غزة في 25 جوان 2006[1]. وحاولت تركيا من خلال سفر داوود إوغلو إلى دمشق في محاولة لإبرام صفقة تقوم على إطلاق سراح شاليط ومجموعة من المعتقلين الفلسطينيين المحتجزين.

بعد فشل الإتصالات التركية بـ "إسماعيل هنية قررت تركيا أن تقصد سوريا وتلتقي مع خالد مشعل، وفعلا ألتقى أوغلو كبير مستشاري أردوغان وعبد الله غول بالرئيس السوري بشار الأسد، وطرحا إمكانية تدخل الأسد لنزع فتيل الأزمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين[2].

حيث انتهجت تركيا سياسة متوازنة إزاء الملف العربي–الإسرائيلي، ففي عام 2007 قامت تركيا بالوساطة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، عبر الإجتماع الشهير بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز، بدعوة من الرئيس التركي عبد الله غول (Abdullah Gul) والسماح للرئيسيين بالتحدث أمام البرلمان التركي، ليكون

---

[3] أبو بكر الدسوقي، "الموقف الدولي الإستراتيجي، حماس البديلة"، **السياسة الدولية**، العدد 164، (أفريل 2006)، ص. 121.

[4] محمد محسن صالح، "التقرير الإستراتيجي الفلسطيني"، (ط.1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2006)، ص. 121.

[1] ناتالي توتشي، مرجع سابق، ص. 102.

[2] محمد محسن صالح، **"التقرير الإستراتيجي الفلسطيني"**.2006، ص. 183.

أول مسؤول إسرائيلي يلقي خطابا في برلمان دولة مسلمة[3]. وكان هدف تركيا لعب هذا الدور لتحسين صورتها لدى الرأي العام الإسرائيلي وفي نفس الوقت يجعل من تركيا دولة فاعلة ومؤثرة في مسار تسوية الصراع العربي الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي تعتبر المحرك الرئيسي لتحقيق السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

ومن جانب آخر سعت تركيا للتوسط بين الرئيس الفلسطيني وحركة حماس لتسوية الخلافات بينهما، دعا الموقف التركي حركة حماس لضرورة ضم الحركة إلى العملية السياسية والعمل على إقناعها بوقف إطلاق النار وإيجاد تسوية سياسية مع مختلف الفصائل الفلسطينية وشهدت العلاقات التركية الإسرائيلية في سنة 2008 تذبذبا بسبب الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة فكان الموقف من الحصار على غزة أكثر فاعلية في محاولة كسر الحصار من خلال تنديد رئيس الحكومة التركية أردوغان، وفي 27 ديسمبر 2008 شنت إسرائيلحربا شعواء على قطاع غزة عرفت بعملية "الرصاص المصبوب" [4].

وبادر أردوغان بجولة دبلوماسية بين الدول العربية لمحاولة وقف العدوان على غزة في أثناء الأسابيع الثلاثة للحرب التي بدأت عقب ستة أشهر من الهدنة بين إسرائيل وحماس، وصرح وزير العدل التركي محمد على شاهين في 3 جانفي 2009 واصفا إسرائيل بأنها "الدولة المحرضة الأولى للإرهاب العالمي، أما أردوغان فحمل موقف حماس ومطالبها إلى مجلس الأمن واستمر في مهاجمة إسرائيل بعنف وصولا إلى حد مساءلته" هل لإسرائيل الحق في أن تكون عضوا في الأمم المتحدة، مؤكدا أن زعماء إسرائيل لن يفلتوا من عقاب التاريخ بسبب المأساة التي أوقعوها بالفلسطينيين في قطاع غزة، ليبلغ الإنتقاد التركي ذروته في المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس السويسرية في جانفي عام 2009 حين غادر رئيس الوزراء التركي المنصة بشكل عنيف بعد مناقشة حامية مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز[1].

وبعد عودة أردوغان من دافوس إلى تركيا في جانفي 2009 أطلق تصريحات حادة ضد بدء إسرائيل المرحلة الثانية من عدوانها على غزة من خلال الإجتماع الذي عقد في أنطاكيا مبرزا تعاطفه مع أهل غزة، ويمكن اختصار الموقف التركي من العدوان على غزة كما يلي:

- وقف فوري لإطلاق النار من جانب إسرائيل وحماس، وفتح جميع المعابر إلى غزة وإرسال المساعدات الإنسانية إلى داخل القطاع.
- تبليغ مواقف حماس ومطلبها إلى مجلس الأمن، حيث كانت تركيا في تلك الفترة عضوا غير دائم.

---

[3] دني، مرجع سابق، ص. 183.

[4] محمد محسن صالح، "**تركيا والقضية الفلسطينية**"، (العدد 17، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات،2006)، ص ص. 48-49.

[1] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص. 92.

– إلغاء تركيا مشاركة إسرائيل في "مناورات النسر" سنة 2009، وإجراء مناورات عسكرية غير مسبوقة بين الجيشين التركي والسوري، وإلغاء زيارة كانت مقررة لوزير الخارجة أحمد داوود أوغلو لإسرائيل، بسبب عدم موافقة تل أبيب على وصول الوزير التركي إلى غزة عبر الحدود الإسرائيلية مع القطاع.
– الشروع في إجراءات تبادلية لإطلاق سراح الأسرى والمحتجزين[2].

كما طالب مجلس الأمن من خلال قرار 1860 الوقف الفوري لإطلاق النار في قطاع غزة ولكن إسرائيل رفضت ذلك مما جعل من أردوغان يطرح على زعماء الدول العربية مصر والسعودية والأردن وسوريا والسلطة الفلسطينية "خارطة طريق تقوم على مرحلتين لتأمين وقف إطلاق النار العاجل وتهيئة الأرضية المناسبة لإستئناف مفاوضات السلام ونشر قوات دولية لحفظ السلام في غزة واستعادة التهدئة بين حماس وإسرائيل[3].

وفي 31 ماي 2010 صعدت وتيرة التوتر بين تركيا وإسرائيل بسبب الهجوم على أسطول الحرية المتوجهة إلى غزة مما أدى إلى استمرار تدهور العلاقات بين البلدين، حيث قامت القوات الخاصة التابعة للبحرية الإسرائيلية بتنفيذ عمليتين عسكريتين مزدوجتين، الأولى هي اعتراض سفن قافلة أسطول الحرية لقطاع غزة والثانية هي عملية قتل انتقائي وجماعي للناشطين الأتراك الذين قتل منهم تسعة بالإضافة إلى جرح 50% واعتقال من كان على متن السفينة وقد كان الأسطول يحمل مساعدات غذائية وطبية في محاولة لفك الحصار عن قطاع غزة[1].

لقد أدى هذا الإعتداء إلى أزمة حادة بين تركيا وإسرائيل حيث بادرت تركيا بسحب سفيرها من إسرائيل، كما استدعت خارجيتها السفير الإسرائيلي للإحتجاج على الإعتداء، وعلقت الرحالات السياسية البحرية مع إسرائيل وقاطعت مؤتمرا لدول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول السياحة الذي نظمته إسرائيل خلال 2010 ودعت إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن لمناقشة الهجوم وأعلن نائب رئيس الحكومة التركية "بولنت أرينك" أن بلاده قررت إلغاء ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مع إسرائيل وذان الرئيس التركي الهجوم الذي اعتبره خرقا للقوانين[2].

وعلى هذا الأساس كان من مطالب أردوغان من إسرائيل هو تقديم الإعتذار والتعويض عن الأضرار التي لحقت بطاقم السفينة التركية التي كانت متوجهة إلى قطاع غزة، ولكن إسرائيل رفضت الإعتذار لتركيا، واعتبرت طلب الإعتذار ينقص من قيمتها وهيمنتها الدولية.

---

[2] محمد نور الدين، "مرتكز السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 82، (ربيع 2010)، ص. 28.

[3] محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، مرجع سابق، ص. 200.

[1] أحمد البرصان وآخرون، **"تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية"**، (ط.1، عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، 2010)، ص.15.

[2] رجب الباسل، **"دور تركيا في القضية الفلسطينية"**، تم الإطلاع على الموقع 2012/09/01، http://www.islammemo.cc

انتقد أردوغان إسرائيل بشدة ونعتها بالحكومة الوقحة ودعا إلى ضرورة معاقبتها على المجزرة الدموية وهو ما هوى بالعلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب إلى مستويات لم تبلغها من قبل، إذ لم تكن العلاقات التركية–الإسرائيلية منذ عام 1949 ثابتا استاتيكيا بقدر ما كانت تعبيرا عن اصطفاف إقليمي–دولي في مواجهة اصطفاف دولي أوسع، إذ كان الاعتراف التركي بإسرائيل من موجبات التحالف التركي–الأمريكي الذي استهدف أساسا مواجهة الإتحاد السوفياتي.

أما من الجانب الإسرائيلي فقد رفض رئيس وزرائها بنيامين يتنياهو، اقتراحا للأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون"، تشكيل لجنة تحقيق دولية في مجزرة "أسطول الحرية"، ورغم أن إسرائيل تسعى إلى فتح تحقيق موضوعي مجددا إلصاق مزاعم الإرهاب بناشطي أسطول الحرية. واعتبر الموقف التركي من الاعتداء على أسطول الحرية مهما جدا من أهم القضايا في العالم العربي وبالأخص بالنسبة للقضية الفلسطينية[3].

وعاودت إسرائيل كعادتها شن عدوان آخر على قطاع غزة في أفريل 2011، أسفر عن وقوع ضحايا بين المدنيين وطالبت تركيا بإنهاء العنف في غزة وأدانت بشدة هذا العدوان[1].

ويمثل الصراع العربي الإسرائيلي السبب الأول في عدم استقرار منطقة الشرق الأوسط إذ تملك هذه المنطقة الإستراتيجية نصيبا وافرا من الثروة والموارد الإقتصادية مما يجعل لأية حركة فيها تأثيرا إقليميا ودوليا بحكم ارتباط مصالح القوى في العالم، ولهذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تدشين عمليات السلام بين طرفي الصراع العربي والإسرائيلي، ولعبت الدبلوماسية الأمريكية دورا هاما وبذلك جهدا هائلا في إعداد المسرح للمفاوضات العربية الإسرائيلية إلى تسوية الصراع في إطار هدف إمريكي أكبر هو إعادة تشكيل الأوضاع والتوازنات والأنظمة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن واشنطن كانت دائما تدعم إسرائيل منذ نشأتها في مختلف القضايا، خصوصا في نزاعها مع العرب بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، ففي 1970 وقعت اتفاقية تعهدت الولايات المتحدة بموجبها أن تدعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وكذلك الداعم الأكبر للعلاقات التركية الإسرائيلية فواشنطن تدعم تركيا لتعزيز العلاقات تارة بالترغيب عن طريق حشد التأييد لتقديم المساعدات لها ودعم قضاياها، وتارة بالترهيب عن طريق خفض المساعدات والتخلي عن دعم المواقف التركية في قضاياها التي تمثل أولوية كبرى في السياسة الخارجية التركية[2].

لكن وبالرغم من متانة التحالف الإستراتيجي الذي يدعم العلاقات التركية الأمريكية إلا ان هذه العلاقات أصابها قدرا كبيرا من الخلافات بسبب اختلاف التوجهات بين البلدين تجاه بعض القضايا الإقليمية ذات الصلة بالمصالح التركية،

---

[3] محمد محسن صالح، "تركيا والقضية الفلسطينية"، مرجع سابق، ص. 52.

[1] دني، مرجع سابق، ص. 185.

[2] محمد نور الدين، "الإستراتيجية التركية الجديدة"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 116، (خريف 2004)، ص. 145.

وقد ظهر جليا في موقف تركيا من الغزو الأمريكي للعراق، حيث اقتربت من الموقف الأوروبي العربي الرافض للإحتلال العسكري.

وبعد تولي حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا أواخر عام 2002، بدأت تركيا بانتهاج سياسة حاولت من خلالها التخلص تدريجيا من تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، وقد ظهر ذلك من خلال دعوة وزير الخارجية عبد الله غول في اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الجغرافي في الكويت في 14 فيفري 2004 إلى تشكيل منظومة أمنية وإقتصادية وسياسية على غرار الإتحاد الأوروبي تضم دول منطقة الشرق الأوسط في إطار إتحاد شرق أوسطي، كبديل لمشروع الشرق الأوسط الأمريكي[3].

المطلب الرابع: العلاقات التركية–الإسرائيلية

تعتبر العلاقات التركية–الإسرائيلية حلقة مهمة في الإطار العام لرسم الخارطة الإستراتيجية للشرق الأوسط، فإسرائيل تولي أهمية كبرى لعلاقاتها بتركيا وتصنفها من الناحية الإستراتجية ضمن الدرجة الأولى، فهي العلاقة الوحيدة بينها وبين أي دولة إسلامية، وتركيا من جهتها ترى في إسرائيل طريقها الأكثر سهولة للمرور إلى مراكز القرار في الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة وانجلترا، كما أن تعاونهما العسكري الوثيق يوفر لها التكنولجيات الدقيقة التي تحجبها عنها الدول الأوروبية بدعوى الديموقراطية وحقوق الإنسان[1].

رغم أن جذور العلاقات التركية–الإسرائيلية تعود قبل قيام الدولة الرسمية لكلا الطرفين، أي بين الإمبراطورية العثمانية والحركة الصهيونية التي كانت تسعى لقيام وطن قومي لليهود في أرض فلسطين[2].

وارتبطت طبيعة العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بالتميز بالحرب الباردة بين القطبين الإشتراكي والرأسمالي، حيث عرفت خلالها منطقة الشرق الأوسط تنافسيا كبيرا بين القوتين العظميين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي. وكان نتيجة هذا الصراع أن طرحت مجموعة من المشاريع الأمنية خاصة الأمريكية لفرض سيطرتها على المنطقة وكان أول مشروع "مبدأ ترومان" (Truman) سنة 1947 الذي يدخل ضمن سياسة ملء الفراغ الناجم عن تراجع بريطانيا عن الساحة الدولية وبخاصة من منطقة الشرق الأوسط.

وكان أهم ما ميز مبدأ ترومان هو دعم إسرائيل وتقويتها وضمان أمنها ونفس الشيء بالنسبة لتركيا بإحتوائها وإظهار سياساتها الموالية للغرب. ففي 20 مارس 1945 أعلن الإتحاد السوفياتي عن إلغاء معاهدة الحياد والصداقة التي

---

[3] محمد نور الدين، نفس المرجع، ص. 147.

[1] OZTURK (Asiye), «Ankara - Washington - Tel-Aviv: le triangle géopolitique» .**Outre-Terre**, 2005/1 n°10, p. 285-296.

[2] رفيق نتشه، "**عبد الحميد الثاني وفلسطين**"، (ط.3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص. 97.

تربطه بتركيا، فلم تجد تركيا خيارا إلا التوجه نحو الولايات المتحدة والغرب وتمتين العلاقات معه[3]. رغم أن تركيا صوتت إلى جانب 13 دولة ضد القرار الأممي 181 الصادر في 29 نوفمبر 1947 الداعي إلى تقسيم فلطسين إلى دولتين واحدة عربية والأخرى يهودية، بعد عرض القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة[4].

كما أتخذت تركيا موقفا حياديا من الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى سنة 1948 حيث رفضت التدخل وامتنعت عن اتخاذ أي موقف موالي لأي طرف من طرفي النزاع، ووافقت لاحقا على تعيينها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وفرنسا، وكان مجرد قبول تركيا للعضوية في هذه اللجنة المرفوضة عربيا، سببا في توتر علاقاتها مع الدول العربية[5].

وفي 8 فيفري 1949، اعترفت تركيا اعترافا واقعيا بدولة الكيان الصهيوني، حيث أعلن وزير خارجيتها آنذاك نجم الدين صادق مبررا الخطوة التركية أن: "دولة إسرائيل حقيقة واقعية اعترفت بها أكثر من 30 دولة[1]. وفي 28 مارس 1949، أعلن في أنقرة رسميا اعتراف تركيا بدولة إسرائيل حتى قبل إنضمام هذه الأخيرة إلى منظمة الأمم المتحدة التي لم يتحقق لها ذلك رسميا إلا في 11 ماي 1949، وفي 16 أكتوبر من نفس السنة، عينت إسرائيل قنصلا عاما لها في تركيا، ليتم الإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين في 1 نوفمبر 1949، حيث أشار لذلك الرئيس التركي آنذاك عصمت إينونو في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة افتتاح دورة المجلس الوطني التركي الكبير قائلا: "... وقد دخلنا في علاقات دبلوماسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثا ونأمل أن تكون هذه الدولة عنصر أمن واستقرار في الشرق الأوسط[2].

وفي عام 1950 أصدر "أبا إيبان" أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل كتابا تحت عنوان "صوت إسرائيل"، جاء فيه: "إن قيام علاقات إسرائيلية تركية متينة، يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل" وتبعا لنظرية بن غوريون القاضية بإقامة أحلاف سياسية وعسكرية بين إسرائيل والدول الإسلامية غير العربية، لاسيما المحيطة بالوطن العربي، ركزت إسرائيل على إقامة علاقات إستراتيجية مع تركيا لأسباب تاريخية وسياسية وإقتصادية،بغية السيطرة على المنطقة[3].

حاولت تركيا امتصاص نقمة العرب عبر المشاركة في تقديم مشروع القرار (302-5) لتأسيس منظمة غوث اللاجئين (الأونروا) وتأمين الحماية والمساعدة لهم، إلى حين عودتهم لديارهم، وكانت تركيا أحد الأعضاء العشر الذين

---

(3) عبد القادر فهمي، "**النظام الإقليمي العربي، إحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق-أوسطية**"، (ط.1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 45.

(4) أتيان محجوبيان، مرجع سابق، ص. 222.

(5) ماجد محمد شدود، "التحالف الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل"، **سلسلة الثقافة السياسية**، (العدد 05، دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام الطباعة والنشر، 1998)، ص.7.

(1) نفس المرجع، ص. 8.

(2) نجدة فتحي صفوة، "موقف تركيا من قضية فلسطين"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 45، نوفمبر 1982، ص. 89.

(3) يوسف إبراهيم الجهماني، "تركيا وإسرائيل"، **ملفات تركية**، (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999)، ص. 54.

تألفت منهم الأونروا في 8 ديسمبر 1949 وتعمدت التأخير في إرسال سفير دائم لها في تل أبيب إلى 9 مارس 1950 حيث افتتاح سفارتها في إسرائيل وفي 1952 كان التحاق أول سفير تركي بمركز عمله[4].

في 1950 عقدت اتفاقية تجارية بين الطرفين تلاها إبرام اتفاق نقل جوي في فيفري 1951 واستمرت تركيا في توثيق علاقاتها مع إسرائيل في الوقت الذي كانت فيه علاقة تركيا بالمنطقة العربية عدائية ويتضح ذلك في موقفها من عدوان 1956 على مصر رغم قيامها بسحب سفيرها من تل أبيب في 1956، كذلك تصويتها ضد استقلال بعض الدول في الأمم المتحدة مثل الجزائر عام 1957 ودورها في حلف بغداد وهو دور الفاعل المؤثر وقيامها بحشد قواتها العسكرية على الحدود العراقية عند إطاحة ثورة جويلية 1958 بالنظام الملكي في العراق. وتصويت العراق لصالح اليونان ضد تركيا في مسألة قبرص عندما طرحت أمام لجنة الأمم المتحدة في ديسمبر 1957[1].

وفي عام 1958 أقامت تركيا وإسرئيل نوعا من التحالف العسكري بتسمية "الأنفاق الطاري" في أعقاب الوحدة بين مصر وسوريا تضمن بنودا للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك بجانب مساهمة الإسرائيليين في بناء بعض المطارات في تركيا، وتضمن تعهدات إسرائيلية لدعم المطالب التركية المتعلقة بقبرص، وفي نفس العام وقعت أيضا الدولتان اتفاقا سريا للتعاون في المجالات العسكرية والإستخباراتية، وفي نفس العام أيضا وقعت اتفاقية"الرمح الثلاثي" للتعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل وإيران نصت على تبادل المعلومات الأمنية والإستخباراتية وعقد اجتماعات دورية بين هؤولاء الرؤساء الثلاث وبموجبها أسس الموساد مركزا إستخبارات في الغزو الإسرائيلي للبنان، وأهدت إسرائيل تركيا وثائق تم الحصول عليها من بعض المواقع الفلسطينية،كانت تحوي أسرار في العلاقات بين منظمات فلسطينية وجماعات تركية يسارية وأرمينية وكردية[2] .

ولا يمكن تجاوز فكرة حلف الإقليمي الذي طورته إسرائيلعقب قيامها، وكان الهدف منه إقامة علاقات تعاون وطيدة مع الدول غير العربية التي تحيط بالدول العربية مثل إيران وتركيا وأثيوبيا، ذلك التعاون الذي كان الهدف الأساسي من زيارة بن غورين غير الرسمية لتركيا آنذاك [3].

في هذه الأثناء قام الرئيس الإسرائيلي وايزمن في 1958 بزيارة سرية إلى تركيا أنشأ الطرفان خلالها حلفا سريا، أطلق عليه حينها "الحلف المحيط"، وكان الهدف من هذا الحلف تطويق سوريا والعراق وممارسة الضغط عليهما.

---

[4] يوسف إبراهيم الجهماني، نفس المرجع، ص. 54.

[1] Jean François Byart, «la Politique Extérieure de la Turquie les espérances déçus», **revue française de science politique**, N°5-6 (Octobre- Décembre 1981), p. 883.

[2] عودة جهاد، "التحالف العسكري التركي–الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، (جوان 2003)، ص. 225.

[3] أحمد داوود، مرجع سابق، ص. 456.

وفي جوان 1967 نددت تركيا بعدوان إسرائيل ضد سوريا ومصر والأردن وأعلنت السلطات التركية أن القواعد العسكرية الموجودة في تركيا التابعة لحلف شمال الأطلسي لن تستخدم في أية عملية حربية ضد الدول العربية واتبعت ذلك بإرسال مساعدات غذائية وطبية إلى هذه الدول. كما شاركت تركيا في مؤتمر قمة الدول الإسلامية بعد حريق المسجد الأقصى في 21 أوت 1969 منددة بممارسات إسرائيل وإنتهاكاتها ووافقت بعدها على وثيقة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست في 1971 وأصبحت تركيا عضوا كاملا فيها منذ عام 1976[4].

وظلت العلاقات التركية-الغربية حتى عام 1964 تحمل صدى علاقاتها مع الغرب إلا أنه وبالرغم من أن هذه العلاقات بين البلدين قد تعرضت لهزات كبيرة إثر أزمة الصواريخ في كوبا 1962 (حيث قررت إدارة الرئيس جون كندي نقل صواريخ جوبيتر النووية من تركيا دون أي تنسيق مع أنقرة، الأمر الذي خلق إحساسا لدى الحكومة التركية بالتضحية الأمريكية بالتراب التركي مقابل مصالحها في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي). وإثر الموقف الغربي من قضية قبرص 1964 (حيث بعثت حكومة الرئيس جونسون برسالة إلى تركيا بخصوص الأزمة القبرصية في 05جوان1964 قالت فيها أن الولايات المتحدة ستتخلى عن تركيا إن هي استمرت في غزوها جزيرة قبرص وكذلك فعلت الدول الغربية التي تركت تركيا تبحث عن مصادر دعم بديلة في قضية قبرص وجاءت الموافقة على قرار الجمعية العامة رقم 2077 صدمة للحكومة التركية حتى أثر ذلك على علاقاتها مع العالم الإسلامي، حيث أصيبت هذه العلاقات بحساسية بالغة من الجانب التركي، فلم يصوت إلى جانب تركيا إلا ليبيا وأفغانستان وإيران وباكستان والبانيا بينما امتنعت بقية الدول الإسلامية عن التصويت). وما أن جاء عام 1965 حتى أعيد تقويم هذه السياسة بحيث أصبحت تتحرك في أكثر من اتجاه. فأدركت النخب السياسة التركية أن التأثير الأمريكي لم يعد هو الأساس في قوة أو ضعف الفعل السياسي التركي بقدر ما يجب أن تمليه حقيقة أن المصالح التركية ليس بالضرورة أن تكون متوافقة مع تلك الأمريكية، فأخذت الدولة التركية ترمم علاقاتها القومية مع إفريقيا والإتحاد السوفياتي والصين الشعبية والشرق الأوسط وخاصة ما تعلق بالنزاع العربي الإسرائيلي[1].

وجاءت الأزمة النفطية في 1973 لتزيد من الضغط الكبير على توسيع العلاقات التجارية والسياسية مع الدول العربية الغنية بالنفط ومن تم أدركت جيدا أن سياستها الجديدة في الشرق الأوسط تتوقف على وضع إطار معين لتعاونها مع الولايات المتحدة وإسرائيل وتبني سياسة "الحياد الحسن" مما يجعلها قادرة على التضامن مع الدول العربية والقضية الفلسطينية. وفي الوقت نفسه واجهت حكومة ديميريل في الثمانينات ضغوط داخلية خاصة من طرف الإسلاميين لفض علاقاتها مع إسرائيل وبإعلان 28 أوت 1980 القاضي بإنهاء مهام القنصلية العامة التركية في تل أبيب من أجل كسب الطرف العربي.

---

[4] الجهماني، مرجع سابق، ص. 56.

[1] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 481.

وفي عهد تورغوت أوزال (Turgut Ozal) حيث الاعتماد على البرغماتية التركية، زادت تجارة تركيا مع دول الشرق الأوسط خمسة أضعاف سنة 1985 مقدرة بحوالي 3,188 بليون دولار، وقفزت نسبة الصادرات التركية إلى البلدان العربية من 1.8 بالمئة قبل الأزمة النفطية إلى 12,8 في سنة 1989،وفي نفس الوقت تم التقليل من العلاقات الإقتصادية والسياسية مع إسرائيل بإنخفاض ملموس إلى مستويات تكاد تكون معدومة[2].

وامتنعت تركيا عن التصويت على مشروع قرار إدانة إسرائيل الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار قرار ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان قرارا باطلا الذي صدر في فيفري 1982 وعند الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية في 15 نوفمبر 1988بالجزائر، كانت تركيا الدولة الخامسة في العالم، قبل مصر وسوريا ولبنان والأردن، والأولى من المعسكر الغربي[1]، التي اعترفت بالدولة وقبل ذلك اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في جانفي 1975. وفتحت منظمة التحرير مكتب لها في أنقرة في 1979 واحتجت تركيا على ضم إسرائيل للقدس لها[2].

إلا أن ذلك لم يعن أن العلاقات التركية–الفلسطينية لم تواجه صعوبات، سواء من الجانب التركي أو الجانب العربي. إذ أن تركيا بالمحصلة ذات التزامات دولية مزدوجة الهوية والتوجه، فهي حليفة لأوروبا والغرب والولايات المتحدة بل وتسعى للإنضمام إلى ناديها، لها راغبة في ذات الوقت الإبقاء على مصالحها مع العالمين العربي والإسلامي، أما العلاقات التركية–الإسرائيلية فلا تحددها العلاقات التركية –العربية فحسب بل الإنتماء التركي إلى الغرب وبدء الإهتمام التركي بالإنكفاء إلى داخل المصالح القومية الذاتية، وهذا يقود إلى الإستنتاج أن الثنائية الجيوسياسية باعتباراتها الغربية والعربية لعبت دورا واضحا في تقرير السياسة التركية تجاه إسرائيل.

إذ حكمت السياسة التركية قيم الأولويات والمصلحة القومية، لذا فإن تنازعا حادا سيطر على أسلوب الحكم التركي وذلك بعد أن توزعت الإجتهادات بين الإنتماء الغربي والإلتزام بالتراث والتاريخ وحقائق الجغرافيا ودوافع الإقتصاد، خاصة وأن تركيا وجدت نفسها فيما بعد الحرب العالمية الثانية وقد التزمت بأوروبا الغربية لأسباب إقتصادية وأخرى أمنية، فإنقسم الداخل حول تعريف الهوية الوطنية التي بدا وأنها تتشكل كرد فعل لطبيعة العلاقات الجوارية[3].

وفي عام 1989 تم توقيع إتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي–الإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات العسكرية وجاءت فترة ما بعد الحرب الخليج الثانية كمحطة ثانية لتوطيد علاقات تركيا بإسرائيل

---

[2] دني، مرجع سابق، ص. ص.194-195.

[1] الجهماني، مرجع سابق، ص. 59.

[2] Ismail Souissal, «**Turkish Arab diplomatic relations after the second war, studies on Turkish-arab relations?** », (Istambul: foundation for studies on Turkish-Arab, relations. 1986), p.224.

[3] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 484.

ومن ورائها الإدارة الأمريكية، فقد تميزت بالدور المؤثر لتركيا والتزامها بتطبيق الحظر على العراق منذ أوت 1990[4]. وما بين 1992-1994 وصلت نسبة التبادل التجاري بين البلدين إلى 156 بالمئة، خاصة بعد أن وصل الفائض التجاري التركي إلى 36 مليون دولار[5].

كما إهتمت إسرائيل في أفريل 1993 على طرح مسألة تزويد إسرائيل بالمياه التركية، حيث شهدت العلاقات التركية–الإسرائيلية في التسعينيات انتعاشا كبيرا في جميع المجالات وبالتحديد بعد انعقاد اتفاقية أوسلو للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، عرفت العلاقات بين تركيا وإسرائيل حركة نشطة سياسيا وفي مجالات عدة، وتبادل زيارات المسؤولين من رؤساء جمهورية وحكومة ووزراء خارجية، ففي نفس العام كانت أول زيارة رسمية لوزير خارجية تركيا إلى إسرائيل منذ تأسيس هذه الأخيرة وهو "حكمت تشيتين" الذي عرف بالمقولة المشهورة أن إسرائيل وتركيا سوية بمقدورهما لعب دور في الشرق الأوسط الجديد[1].

وكانت الزيارة الموالية لرئيسة وزراء تركيا تانسو تشيلر (Tansu Ciller) إلى تل أبيب في نوفمبر 1994 والتي وصفت التعاون التركي–الإسرائيلي بأنه علاقة إستراتيجية.

لتبلغ العلاقات ذروتها في 23 فيفري 1996، بعد التوقيع على اتفاقية التعاون والتدريب العسكري خلال زيارة نائب رئيس الأركان التركي شفيق بير لإسلائيل ولم يتم الإعلان عن هذا الإتفاق إلا بعد زيارة الرئيس التركي ديميريل (Demirel) لإسرائيل في مارس 1996[2].

لكن بعد انتخاب نجم الدين أربكان (Necemettin Erbkan) رئيسا لوزراء تركيا عام 1996، واجهت هذه العلاقات بعض الصعوبات نتيجة الشعارات التي رفعها أربكان في حملته الانتخابية ومنها مطالبته بإلغاء كل الاتفاقات مع إسرائيل، كما قام حزب الرفاه مؤتمرا إسلاميا دعى إليه محمد نزال ممثل حركة حماس الفلسطيني، ولكن تحت ضغط المؤسسة العسكرية تم تنحية أربكان وتعيين مسعود يلماز (Mesut Yilmaz)، خاصة وأن أربكان قال: إن من مصلحة الدول العربية وصول الرفاه إلى الحكم في تركيا، وأن الرفاه سيلغي الاتفاق العسكري مع إسرائيل وأنه يولي أهمية خاصة للتعاون الثلاثي بين تركيا وإيران وسوريا فيما يتعلق بالعراق[3]. كذلك الاتفاق العسكري الموقع في أوت 1996 بين

---

[4] كرامر هاينس، مرجع سابق، ص. 207.

[5] Yücel Bozdaghiogh, "Turkish foreign policy and Turkish Identity », **A constructivist approach**,(New-York & London, 2003), p. 147.

[1] هدى درويش، "**العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين** "، (ط1، دمشق: دار القلم للنشر والتوزيع، 2002)، ص. 145.

[2] جلال علي معوض، مرجع سابق، ص. 221.

[3] هدى درويش، مرجع سابق، ص. 152.

رئيس الوزراء الإسرائيلي وأربكان كانت لجلب معدات الطيران والتجهيزات الصناعية لعصرنة الطيران التركي من خلال طائرة F4 المحاربة بتقنية عالية الجوذة مما أثار غضب سوريا وإيران[4].

وزار يلماز بديل أربكان إسرائيل في 1998 معربا في أن زيارته إلى إسرائيل تسعى لإحلال السلام في الشرق الأوسط وفي 1999 قام ديميريل رئيس الجمهورية التركيةبزيارة ثانية إلى إسرائيل للاطمئنان على العلاقات بين البلدين، وذلك بعد الحديث عن بوادر السلام أو اتفاق سلام بين سوريا وإسرائيل[1].

وبدخول اتفاقية التعاون التركي الإسرائيلي على الصعيد الأمني والعسكري حيز التنفيذ في أفريل 1996 شكلت نقلة نوعية في الدعم التقني والعسكري والاستخباراتي الإسرائيلي لتركيا أهمية بالغة لأن تصبح الأخيرة قوة عسكرية إقليمية فعالة في المنطقة تخدم المصالح الإسرائيلية والإبقاء على الخلل في التوازن الإستراتيجي القائم بين العرب وإسرائيل حيث أكد الخبير الإسرائيلي "يعزقال" أن التحالف بين تركيا وإسرائيل يمثل ضمانة أكيدة لمنع بروز أي قوة عربية مناهضة لإسرائيل.

وعلي صعيد مواز ومنتقد قال الباحث التركي "أرسين كلا يجوغلو" أن تركيا التي أقامت تعاونا عسكريا وأمنيا مع إسرائيل قد تخلت عن أحد ثوابت سياستها الخارجية التي وضعت منذ تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، والذي كان ينص على الحفاظ على التوازن الحصين الذي حاولت تركيا أن تتبعه تجاه العرب وإسرائيل[2].

واستمر التعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل حيث أبرم الطرفان في أنقرة في أفريل 1997 اتفاق تقدير المخاطر الذي ينص على أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة أشهر على مستوى الفنيين وكل ستة أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، كما تم عقد اتفاقية أمنية بين كل من تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة[3]. نصت على تعاون أجهزة المخابرات في الدول الثلاث لمواجهة ما أسموه "التطرف الديني" والتواؤم مع السياسة الأمريكية في المنطقة إذ تعاني تركيا من حزب العمال الكردستاني الكردي في جنوب شرق تركيا إضافة إلى العنف المرتبط بعدد كبير من المنظمات اليسارية التركية ولاسيما منظمة اليسار الثوري فضلا عن تصاعد نشاط عمليات عدة منظمات إسلامية متشددة ولاسيما الحركة الإسلامية. فيما تعاني إسرائيل من عمليات منظمات إسلامية فلسطينية لاسيما حركة "الجهاد الإسلامي" و"حماس" فضلا عن "حزب الله" اللبناني وعملياته المستمرة شبه اليومية في المنطقة التي تحتلها إسرائيل في جنوب لبنان[4].

---

[4] Meliha Benli Altunisik, «Turkish-Israeli rapprochement , in the post cold war Era», **Middle Eastern studies**, n°30, (April 2000), p. 174.

[1] هدى درويش، مرجع سابق، ص. 152.

[2] إبراهيم خليل أحمد، "**الإتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطرة على الأمن القومي العربي**"، (مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، 1996)، ص. 28.

[3] دني، مرجع سابق، ص. 198.

[4] جلال عبد الله معوض، "عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات"، **شؤون عربية**، (ديسمبر 1996)، ص. 135.

ووصل حد الإتفاق الأمني إلى السماح لعناصر الموساد الإسرائيلي بالدعم التركي من خلال القيام بعمليات تجسسية إنطلاقا من الأراضي التركية على كل من العراق وإيران وسوريا[1].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تنامت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولتين بشكل غير مسبوق، حيث وفر تركيزهما على الإرهاب فرصة جيدة للحوار السياسي الإستراتيجي بينهما، فكلتاهما مهددة من قبل الإرهاب بأشكاله المختلفة، خاصة من قبل الإسلام الراديكالي وبعض القوى الإقليمية المؤيدة له لاسيما سوريا وإيران، وعليه كان من أبرز انعكاسات 11 سبتمبر 2001 على العلاقات بين البلدين بتوحيد الجهود ضد الإرهاب وبدعم الولايات المتحدة في حربها عليه. من خلال البدء بالإعلان الحرب على نظام طالبان في أفغانستان وتعقب عناصر القاعدة[2].

وفي عام 2002 وبإعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة أثار هذا التغيير قلق المؤسسة العسكرية التركية والساسة الإسرائيليين من جانب آخر خوفا على العلاقات التركية الإسرائيلية.

وجدد أردوغان انتقاداته لإسرائيل، واصفا الحملة الإسرائيلية على مخيم رفح وغزة أواخر ماي 2003 "بإرهاب دولة"، وأدان أردوغان قيام إسرائيل بإغتيال مؤسس حركة حماس "أحمد ياسين" في 22 مارس 2003 واغتيال عبد العزيز الرنتيسي في 27 أفريل 2003، ورد كذلك على زيارة أيهود أولمرت نائب شارون إلى أنقرة برفض لقائه رغم انه استقبل في نفس الوقت ناجي عطري رئيس الوزراء السوري. وصرح أردوغان أن حلا عادلا للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي هو الشرط الأساسي للسلام في الشرق الأوسط، غير أن أولمرت لم يهضم معاملة هذا الأخير وصرح أنه ليس في استطاعة تركيا أو أي دولة أخرى أن تساهم في رعاية السلام ما بين إسرائيل وجيرانها في الشرق الأوسط[3].

وفي أواخر 2003 استهدفت تفجيرات معابد يهودية والقنصلية البريطانية في تركيا مهدت لزيارات دبلوماسية من الجانب الإسرائيلي، وقام وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم بزيارة تركيا وقام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ديسمبر 2003 بزيارة الحاخام الأكبر لليهود في تركيا. وكانت هذه الزيارات بمثابة مجاملات لترميم العلاقات الأخذة في التوتر بشكل متصاعد[4].

وقام وزير خارجية تركيا عبد الله غول (Abdullah Gul) بزيارة إلى إسرائيل حظيت باهتمام استثنائي إذ كانت الزيارة الأولى المسؤول تركي رفيع المستوى منذ وصول حزب العدالة والتنمية. وتأتي بعد رفض رجب طيب أردوغان استقبال

---

(1) مصطفى طلاس، "التعاون التركي الإسرائيلي"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد الأول، إتحاد الكتاب العرب: (دمشق، 1997) ، ص. 135.

(2) Ilan Berman, «Israel India, Turkey a triple entente ?".**the Middle East quarterly**, vol.9, N°4, (2002), p. 18.

(3) أحمد دياب، "تركيا وإسرائيل .. أزمة عابرة أم منافسة قادمة ؟"، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، (أكتوبر 2004)، ص. 166-167.

(4) Dahal, B. Slutzky,«**Timeline of Turkish-Israeli relation 1949-2006**», (the Washington Institute for Near East policy, 2006), p.7.

رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون، وبعد وصف أردوغان لممارسات شارون ضد الفلسطينيين بإرهاب دولة سبقه إليها بولنت أجاويد (Bulent Ecevit) بوصف ما تفعله إسرائيل ضد الفلسطينيين بأنه "إبادة" وهي عبارة أشد وقعا، ثم إن حزب العدالة والتنمية عاد ورفع من وتيرة العلاقات مع إسرائيل في 1 ماي 2005 عبر زيارة ودية قام بها أردوغان إلى إسرائيل طاويا صفحة "إرهاب دولة"[1]. رفقة وفد هام من الوزراء ورجال الأعمال لتبين بشكل قاطع أن العلاقات بين الدولتين خيار لا يمكن العدول عنه تحت أي ظرف كان حيث قرر رفقة نظيره الإسرائيلي أرييل شارون إنشاء لجنة عليا للتعاون بين الدولتين وإقامة خط مباشر بينهما لمناقشة التطورات الإقليمية المستجدة[2].

وجاء فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في جانفي 2006، حيث صرح رئيس الوزراء أردوغان بأنه يتوجب على المجتمع الدولي أن يحترم قرار الشعب الفلسطيني، ثم جاءت زيارة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى أنقرة، حيث عقد إجتماع مع وزير خارجية تركيا وبعض من موظفي وزارة الخارجية وشكلت الزيارة احتجاجا من قبل إسرائيل وبعض الدول العربية وحتى من داخل التيار المعارض في تركيا، وأبلغ غول رسالة إلى مشعل مفادها أن على حماس الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف قبل التفاوض معها، وهذا ينسجم مع ثوابت السياسة التركية[3]. بينما ظهرت حدود القوة العسكرية الإسرائيلية بكل وضوح في حربها في لبنان عام 2006ضد حزب الله.

في نوفمبر 2007 إلتقى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريس والرئيس التركي عبد الله غول والرئيس الفلسطيني محمود عباس وذلك قبل اجتماعات أنابوليس التي سيجري خلالها البحث عن أرضية وأسس جديدة لعمل السلام في منطقة الشرق الأوسط، وفي نفس الوقت كان هناك تحضيرات تجري على قدم وساق لمحادثات غير مباشرة سورية–تركية، وبعد زيارة قام بها أولمرت لتركيا فوجئ أردوغان والعالم بالهجوم الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزة في 2008/12/27.

وحمل أردوغان إسرائيل مسؤولية تعثر عملية السلام ودعا مجلس الأمن إلى الإسراع بالتدخل وما زاد الطين بلة في 29 جانفي 2009 حينما ثار رئيس الوزراء التركي أردوغان في المنتدى الإقتصادي العالمي بدافوس إثر تعليقات للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حول الحرب على غزة منسحبا من القاعة. وظهر حينها أردوغان بطل الإنسانية أمام شعبه وتجاوب الشعب العربي كله من المحيط إلى الخليج بمواقف أردوغان المشرفة في دافوس، إضافة إلى أن في عام 2009 شهد تاريخ العلاقات التركية الإسرائيلية حدثا هاما وتمثل في طرد السفير الإسرائيلي غابي ليني وقنصل إسرائيل من اسطنبول وفي جانفي 2010 استدعى نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السفير التركي في إسرائيل وحمله رسالة احتجاج على الفحوى المعادية للسامية لأحد المسطرات التركية، وتحول الاحتجاج إلى أزمة دبلوماسية[1].

---

[1] محمد نور الدين، "التداعيات الإقليمية: تركيا"، مرجع سابق، ص. 83.

[2] Alexander Murinson, «the strategic depth doctrine of Turkish foreign policy», **Middle Eastern studies**, vol.42, N°6, (November 2006), p. 959.

[3] محمد محسن صالح، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص ص. 179-180.

[1] وليد رضوان، **العرب والأتراك**، مرجع سابق، ص. 315.

الحقيقة أن تلك الأزمة أعادت بالفعل تشكيل العلاقات بين الدولتين بشكل ما لصالح إحدى هاتين الدولتين، رغم أنه لم تتجه إلى تصعيد حاد فالوضعية الخاصة للنظام الدولي والأقليمي في الشرق الأوسط لا تسمح بالتصعيد، ولن تسمح الولايات المتحدة باستمرار هذه الأزمة طويلا، لأن ذلك ليس في مصلحتها، باعتبار أن إسرائيل وتركيا هما أهم شريكين إستراتيجيين لها في الشرق الأوسط.

واندلعت الأزمة بين البلدين إثر حدوث هجوم إسرائيلي على أسطول تركي مكون من ست سفن كان متوجها إلى غزة لنقل مساعدات إنسانية إلى الفلسطينيين في ماي 2010، وقد استخدمت القوات الإسرائيلية عنفا مفرطا في مداهمة سفينة مرمرة التركية، بما أدى إلى مقتل ثمانية أتراك ومواطن أمريكي من أصل تركي، ممن كانوا على متن السفينة[2].

فقد ذكر أردوغان في 2 جوان 2010 أمام كتلته البرلمانية أن: "تركيا ليست دولة بلا جذور، وهي ليست دولة قبلية على الإطلاق، وإنه بقدر ماهي صداقة تركيا قيمة، فإن عدائها شديد أيضا. وأضاف"لا تحاول إسرائيل اقتراف أخطاء، كتشبيه تركيا بالآخرين، ولا تحاول القيام بذلك، لأن ثمن ذلك سيكون باهضا. وإنه حتى لو صمت الجميع، وأداروا ظهورهم فإن تركيا لن تدير ظهرها إلى الشعب الفلسطيني وقطاع غزة". ووصف أردوغان الهجوم بأنه مجزرة تستحق جميع أنواع اللعنات[3].

وجاء تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في ملابسات الهجوم الإسرائيلي على الأسطول التركي مخيبا لآمال أنقرة. إذ عد التقرير أن حصار إسرائيل لقطاع غزة كان قانونيا، لكنه أشار إلى أن القوات الإسرائيلية استخدمت القوة المفرطة في الهجوم على الأسطول البحري. وقد تلخصت ردود الأفعال الإسرائيلية على الأزمة فيما يلي:

1) رفض الاعتذار مع الاكتفاء بإبداء الأسف.
2) قيام وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، بتوقيع مذكرة تعاون ثنائي في مجال الدفاع والتعاون العسكري، وذلك مع وزير الدفاع اليوناني الذي قام بزيارة تل أبيب.
3) بدأت شركة نوبل إنيرجي التنقيب عن الغاز الطبيعي جنوب شرقي جزيرة قبرص، وقبرص تقع على بعد 60 كلم فقط من سواحل تركيا، وبالتالي فإسرائيل تسعى بتحركاتها إلى إضعاف موقف تركيا في الحوض الشرقي للبحر المتوسط من خلال التحالف مع أعدائها التاريخيين: اليونان والقبارصة اليونانيين.

---

[2] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص. 30.

[3] ياس خضير، "**الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993-2010**"، (ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010)، ص.21.

أما الجانب التركي، فقد اتخذ الإجراءات الآتية:

1- تخفيض التمثيل الدبلوماسي بين أنقرة وتل أبيب إلى مستوى سكرتير ثان، مع ضرورة تأكيد مغادرة السفير الإسرائيلي أنقرة.

2- تجميد الاتفاقيات العسكرية بين البلدين.

3- صدور تصريحات أردوغان على قناة الجزيرة أعرب فيها منع بلاده إسرائيل من إستغلال الموارد الطبيعية بشكل منفرد في البحر المتوسط، وأضاف أن السفن الحربية التركية مكلفة بالدرجة الأولى بحماية سفنها التي تحمل مساعدات إنسانية إلى غزة فلن نسمح بتعرض هذه السفن لهجمات من إسرائيل مثلما حدث مع أسطول الحرية[1].

وبقيت محاولة تركيا الحثيثة لتسوية النزاع حول سفينة مرمرة وعدم إشتراك السفينة إياها، ولا أي سفينة تركية أخرى في (أسطول الحرية 2) نوعا من التسكين لملف متوتر واستثماره في تصعيد الموقف من الأزمة السورية.

وقد لقي قرار إلغاء المشاركة التركية في "أسطول الحرية 2" مؤشرا على حدوث توافق، بدليل ترحيب واحتفاء الولايات المتحدة وإسرائيل بالقرار التركي. وفي نفس الوقت شاركت تركيا في القمة العربية بالدوحة وفي مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة وفي القمة العربية في الكويت.

وقد أظهرت استطلاعات الرأي أن العلاقات مع إسرائيل تمثل ثاني أهم قضية في السياسة التركية بعد العلاقة مع الإتحاد الأوروبي، إذ رأى 10 في المئة من الأتراك أن إسرائيل تمثل تهديدا لتركيا، قابل مع تعديل "الكتاب الأحمر" (وثيقة الأمن القومي)، ورأى 40 في المئة أن العلاقات مع إسرائيل ليست ودية، ورأى 34 في المئة أن الوضع الراهن للعلاقات يسئ لمصالح للطرفين، رأى 13 في المئة أنه يضر بمصالح تركيا وأن 12 في المئة أنه يضر بمصالح إسرائيل[2].

ووفق استطلاع شركة ميترو بول للدراسات، فإن 64 بالمئة من الأتراك يؤيدون قطع العلاقة بإسرائيل[1].

وتجدر الإشارة إلى خطوة إستفزازية للإسرائيليين اعاد مجلس الأمن القومي التركي تعريف الأخطار الداخلية والخارجية وتقويمها بإقراره تعديلات خاصة، الدستور السري للبلاد أو الكتاب الأحمر، ويتم تجديدها كل خمس سنوات واعتمد المجلس في 25 أكتوبر 2010 مسودة قدمتها الحكومة، تضمنت التعديلات الجديدة التي اعتبرت السلاح النووي الإسرائيلي تهديدا حقيقيا للأمن القومي التركي وللمنطقة برمتها. كما صنفت إسرائيل على أنها تهديدا مركزيا لأمن تركيا مما

---

[1] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص. 30.

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 332.

[1] فارس أبي صعب، "التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 369، (نوفمبر 2012)، ص. 108.

يعد انقلابا في مفاهيم الأمن والعلاقات الإستراتيجية لتركيا، فقد أشارت وسائل الإعلام العبرية إلى أنها المرة الأولى منذ إقامة إسرائيل التي تعتبر فيها تركيا نشاطات إسرائيل في الشرق الأوسط تهديدا لها[2].

وفي 8 سبتمبر 2011 أعلن أردوغان أن سفن الحربية التركية سترافق أي قافلة مساعدات تركية متجهة إلى قطاع غزة[3]. وبعد تأجيل متكرر لإصدار تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في حادثة سفينة مرمرة أعلنت تركيا رفضها لتقرير "بالمر" حول الحادثة ورفعت الموضوع إلى محكمة العدل الدولية وشنت حملة سياسية وإعلامية على إسرائيل.

ومع ذلك لا يمكن تجاهل تقرير لجهاز المخابرات التركي قبل يومين من اندلا ع الأزمة ذكر أن إسرائيل أفضل دولة تقوم بالتعاون مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب وبدأت بتقاسم بعض المعلومات الإستخباراتية رغم الأزمة القائمة وأوقفت تركيا إجراءاتها القضائية والجنائية تجاه الإسرائيليين المتهمين بحادثة السفينة وعادت العلاقات بينها وبين إسرائيل[4]. خاصة بعد أن قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 22 مارس 2013 اعتذارا رسميا لنظيره التركي أردوغان خلال مكالمة هاتفية على الهجوم واعترف بحدوث بعض الأخطاء العملية وتعهد بدفع التعويضات لأمر الضحايا مقابل الاتفاق على عدم ملاحقة أي جهة قد تكون مسؤولة عن الحادث قانونيا واتفق الجاذبان على تبادل السفراء وتطبيع العلاقات وكانت هذه المكالمة بدعم الرئيس الأمريكي أوباما خلال زيارته إلى إسرائيل [5].

وعلى إثر قرار أنقرة إستضافة رادار الدرع الصاروخية على أرض الإقليم التركي بعد طول تردد تركي. إذ صدر القرار في اليوم ذاته الذي أعلنت فيه أنقرة تخفيض التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في تركيا وتجميد علاقات التعاون الدفاعي بين الدولتين، إذ من المعروف أن واشنطن هي من طلبت استضافة الدرع، كما أن إسرائيل هي على رأس الأهداف المطلوب تأمينها ضد أي هجوم صاروخي يمكن أن تشرع فيه إيران[1].

ومع ذلك أعادت إسرائيل عدوانها الثالث على قطاع غزة في جويلية 2014 مخلفة بهجومها الوحشي كالعادة أكثر من 2200 شهيد وتدمير كامل للبنى التحتية في قطاع غزة الذي أعلن منطقة منكوبة بشكل كامل. وتكرر التنديد التركي ثم هدأت العاصفة وعادت إلى دفئها كالعادة، ومع تبدل الموازين أكثر في المنطقة وصعود النفوذ الإيراني في المنطقة بعد 2003 وانفتاح سوريا على تركيا، لم تعد تركيا محاطة بدول معادية مثلما كانت في السابق وبالتالي إنهار ركن أساسي في

---

[2] شير عبد الفتاح، "التحالفات البديلة والعلاقات التركية–الإسرائيلية"، **السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 183، (جانفي 2011)، ص. 144.

[3] منصور عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 196.

[4] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص.335.

[5] منصور عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 197.

[1] خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص. 31.

القواسم المشتركة لكل من تل أبيب وأنقرة لكل ذلك فقد أصبح الابتعاد التركي عن إسرائيل سلبيا للمصالح التركية العليا وليس على خلفية قناعات حزب العدالة والتنمية، كما تحاول الدوائر الإسرائيلية تصويره.

وبالرغم من أن خطاب حزب العدالة والتنمية حيال القضية الفلسطينية جاء منتقدا لسياسة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة، لكن هذا لا يعني أن تركيا تعادي إسرائيل، أو أنها على استعداد لاتخاذ إجراءات للضغط عليها، أو أنها تسعى إلى تغيير أسس العلاقة بينهما يجعل علاقتها الجديدة مع الغرب بديلا لعلاقتها بإسرائيل، بل يمكن القول أن تركيا سعت إلى تحويل علاقتها بإسرائيل من خصم إلى رصيد لها في علاقتها المحيط العربي من خلال إبداء الرغبة في ممارسة دور الوسيط بين العرب وإسرائيل وانتهاج سياسة متوازنة تقوم على الإنخراط الفعال في سير الأحداث، وليس أدل على ذلك من استمرار التعاون التركي–الإسرائيلي العسكري المشترك والذي يتم من خلال ستين معاهدة سارية المفعول للتعاون المشترك بين البلدين[2].

إن الإنتكاسة الكبيرة بعد حادثة أسطول الحرية بتجميد تركيا ما لايقل عن اثنى عشر مشروعا دفاعيا مع إسرائيل، بما في ذلك اتفاق بقيمة 5 مليار دولار لشراء دبابات ومبيعات قيمتها 800 مليون دولار لشراء طائرات، إلا أن درجة التعاون بين البلدين أدت لإعادة تنشيط التعاون، وأن ما تمر به علاقات الطرفين ليس سوى هزات ظرفية سريعا ما تنتهي[3].

حيث تحتل أنقرة المرتبة الثانية في استيراد الأسلحة من إسرائيل بعد الولايات المتحدة، فضلا عن مشروع القرن الذي يمد خطوط الغاز والنفط والكهرباء والمياه من ميناء "حيحان" التركي إلى ميناء "عسقلان" إلى "إيلان" ومنها إلى جنوبي آسيا[1].

ويرى كثير من الخبراء أن "التوتر" سيظل هو السمة الغالبة على العلاقات التركية–الإسرائيلية وذلك بصرف النظر عن تطورات أزمة أسطول الحرية سلبا أو إيجابا ذلك أن الأزمة التي بين أنقرة وتل أبيب أعمق من حادث مرمرة، الذي هو في الحقيقة ليس سوى أحد تجليات الأزمة، فالسبب الحقيقي لتأزم العلاقات التركية–الإسرائيلية هو السياسة الخارجية الإقليمية الجديدة لتركيا التي تتناقض على طول الخط مع السياسة الإسرائيلية، لأنها تكسر العزلة الدولية المفروضة على كل من دمشق وطهران وتقوي موقفها التفاوضي في الملفات الشائكة التي تهم كلا البلدين الملف النووي الإيراني والمواجهة مع الولايات المتحدة وملف السلام على المسار السوري–الإسرائيلي.

---

[2] دني، مرجع سابق، ص. 185.

[3] علي حسن باكير، "محددات فهم العلاقات التركية الإسرائيلية"، **آراء حول الخليج**، العدد 68، دبي: مركز الخليج للأبحاث، (ماي 2010)، ص. 28.

[1] دني، مرجع سابق، ص. 185.

كما تحبط هذه التوجهات التركية الجديدة التخطيط الإسرائيلي لعزل المقاومة الفلسطينية (حماس وجهاد) والمقاومة اللبنانية (حزب الله) بحرمانها من الدعم السوري والإيراني، ومثل هذه التحولات تتناقض مع الرغبات والسياسات اليهودية.

وهذا ما حدث بإسرائيل إقرار خطة عمل مستقبلية تهدف لتكثيف الضغوط على أنقرة من أجل إجبارها على تغيير توجهاتها السياسية الجديدة وقد بلغ الإستهداف الإسرائيلي لتركيا حد التدخل في الشؤون الداخلية، الأمنية والعسكرية الحساسة لأنقرة.

والغرض هنا من الخطة الإسرائيلية عزل تركيا والتضييق عليها هو توصيل رسالة لأنقرة، مفادها أنه إذا كان التحالف مع إسرائيل لم يعد ذا أهمية في المنظور الإستراتيجي التركي، فعلى أنقرة أن تدرك جيدا أن عدم التحالف مع تل أبيب سيكلفها خسائر كبيرة على شتى المستويات وبالتالي يبقى مؤكدا على أن طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية تخضع إلى حالة مد وجزر وفق التغيرات الظرفية ووضعية المنطقة العربية. ومع ذلك فالبرغماتية أساس المصلحة قبل أن يكون دعوات السلام وإرساء سبل التعاون[2].

المطلب الخامس: العلاقات التركية–الإيرانية

دخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة مع إعلان قيام الجمهورية في تركيا عام 1923، فقد كان للشعار الذي رفعته تركيا آنذاك من خلال المقولة المشهورة لأتاتورك "سلام في الوطن، سلام في العالم" وقع طيب على إيران التي لم تكن تشعر بالراحة للسياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية[1].

ومنذ الثورة الإسلامية في طهران ظلت العلاقات الثنائية متسمة بالانعدام المتبادل للثقة، لأن البلدين "ينطلقان من نظريتين مختلفتين إلى العالم، ومن إيديولوجيتين متباينتين يكاد التوفيق الكامل بينهما أن يكون مستحيلا. ورغم أن علاقة الدولتين تتأثر بشكل رئيسي بالنظام السياسي الحاكم في البلدين إلا أن الثابت هو أنه على مر التاريخ تعد إيران المنافس الجيوسياسي لتركيا على مدى أكثر من ألفي عام، وإزداد حدة التنافس التركي–الإيراني بفعل العوامل الإيديولوجية والعقائدية بعد التحول المذهبي في إيران سنة 1500، وإعلان المذهب الشيعي عقيدة رسمية لإيران ومباشرة بعد ذلك اتخذت العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية السنية وإيران الشيعية شكل الحرب الباردة إيديولوجيا، مصحوبة بصراع محتدم على الأراضي في بلاد الرافدين والأناضول[2].

---

[2] فاتن نصار، "تركيا وإسرائيل .. محددات المستقبل"، **السياسة الدولية**، المجلد 45،العدد 182، (أكتوبر 2010)، ص. ص. 154-155.

[1] حقي أوغور، "تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام"، محمد عبد العاطي (محرر)، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون ومركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص. 227.

[2] هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 245.

وتكتسب العلاقات بين إيران وتركيا أهمية مضاعفة لأنهما ليسا دولتين عاديتين في الجوار الجغرافي للدول العربية، بل قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، يتجاوز حضورهما الإقليمي الحدود السياسية لكلتيهما[3].

وتضم منطقة الشرق الأوسط التي تشكل الجناح الثالث للعلاقات التركية–الإيرانية، عناصر توازن أكثر حساسية وهشاشة ويمكن تناول أهمية إيران في سياسة تركيا حيال الشرق الأوسط ضمن مستويات مختلفة ومترابطة:

البعد الأول، ويتعلق بالأهمية التي تحملها العلاقات التركية–الإيرانية في مثلث تركيا–إيران–مصر الذي يشكل مركز الثقل التاريخي والجيوسياسي لتوازنات القوى التي تطوق منطقة الشرق الأوسط ولذا تحمل العلاقات التركية–الإيرانية أهمية خاصة من هذه الناحية.

البعد الثاني، يستند إلى مراكز القوى الجيوسياسية، مباشرة بالخط الجيوثقافي الذي يتشكل من الأقاليم التركية والعربية والفارسية. والذي يعكس التوازن الإثني–الثقافي المستقر والأساسي في المنطقة ويحمل كون إيران وتركيا دولتين كبيرتين غير عربيتين في الشرق الأوسط، صلة مباشرة بعلاقاتهما مع الدول العربية، ومثلما ركزت إيران على توثيق علاقاتها مع سوريا في مواجهة النزعة القومية العربية، اهتماما منها يتجنب الاصطدام بجدار شامل من شأنه عزلها إقليميا، سعت تركيا إلى اتخاذ موقف مشابه في سياستها، لا سيما مع الأردن[1].

ففي الوقت الذي تدعو فيه إيران نظام بشار الأسد للقيام بإصلاحات، فإنها تتخوف من تداعيات إسقاط نظامه، وقد حذر وزير الخارجية الإيراني من أن نزاع السلطة في سورية ستكون له عواقب غير متوقعة على الدول المجاورة وعلى المنطقة ويمكن أن تسبب كارثة في المنطقة وأبعد منها وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: "لو خيرنا بين تركيا وسوريا فإننا سنختار سورية بلا شك". وهنا ردت تركيا على إيران بقبولها العلني الإنخراط في مشروع "الدرع الصاروخية" الذي كانت قد وافقت عليه مبدئيا، لكن من دون تحديد الدول التي يستهدفها، كما أعلنت أنها تسمح لحلف الناتو بإقامة قواعد تنصت وتجسس في مدينة ديار بكر في جنوب شرق تركيا، وهو تطور بالغ للدلالة في استهداف إيران وروسيا[2].

ولا بد من العودة إلى أن العلاقات بين البلدين بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 امتازت بمرحلة من الفتور خاصة في جانبها السياسي والتنسيق الأمني الذي كان يشكل أحد أهم ركائز التعاون[3]. وجاءت هذه الفترة لتضع

---

[3] Cetinsay Gothan, «Essential friends an natural enemies: les historic roots of Turkish relations», **Mria journal**, N°3, (September 2003), p. 3.

[1] دني، مرجع سابق، ص. 187.

[2] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 337.

[3] Hassan-Yari (Houshang): «les relations Turco-Iraniennes: un mariage de raison», **Géostratégiques**. N°30, (1er trimestre 2011), p. 144.

حدا نهائيا للطابع التقليدي للعلاقات الدولتين، فلم يخف الكثير من الأتراك من مساعي أئمة إيران لتصدير الثورة الإسلامية إلى بلد إسلامي مهم مثل تركيا، كما لم يخف الأئمة الإيرانيون قلقهم من التجربة العلمانية في بلد إسلامي سني مهم مثل تركيا[4].

ورغم أن الثورة الإسلامية الإيرانية مثلت وعدا بتحسين العلاقات العربية–الإيرانية إلا أن ذلك لم يحدث نتيجة إعلان إيران عزمها على تصدير الثورة إلى جيرانها، وجاءت الحرب العراقية–الإيرانية في 1980 لتمثل منعطفا سلبيا في العلاقات العربية–الإيرانية حيث دعمت معظم الأقطار العربية العراق في نفس الوقت تحالفت سوريا وليبيا مع إيران ضد العراق، ليمثل عقد الثمانينيات مثل أدنى مستوى للعلاقات العربية–الإيرانية[5]. وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، التزمت تركيا الحياد ولم تشارك في الدعاية المضادة لإيران، واستغلت الفرصة لتدعيم تواجدها الإقتصادي داخل إيران بفعل الحظر المفروض عليها، وبالمقابل التزمت هذه الأخيرة بالبعد عن أية أعمال قد تحول تركيا إلى خصم يضاف إلى التحالف الغربي ضدها، وبعد انتهاء الحرب استمر الفتور في علاقات البلدين نتيجة الإنتقادات الموجهة من طرف إيران لتركيا نتيجة علاقاتها الوثيقة بإسرائيل واهتمامها بالأقلية الأذرية في إيران وكذا التوجه الغربي جعل تركيا نموذجا لدول القوقاز وآسيا الوسطى[1].

وجاء الغزو العراقي للكويت عام 1990 ليمثل نقطة تحول في العلاقات بين العرب والإيرانيين، إذ حدث تقارب إيراني خليجي ضد العدو المشترك (العراق)، وكانت آنذاك الولايات المتحدة تتبع سياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق، مما ساعد على توقيع الاتفاقية العسكرية التركية–الإسرائيلية عام 1996 وشعرت إيران أنها مستهدفة من تلك الاتفاقية، وتحولت بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل البحرين والإمارات من احتمال أن تطور إيران سلاحا نوويا وتم اعتماد إعلان "الخليج العربي" منطقة خالية من السلاح النووي دون اعتراض إيران، وإسرائيل معنية بالإعلان.

ورغم دعم إيران التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان عام 2001، وفي العراق عام 2003 إلا أن الولايات المتحدة بقيت تصنف إيران ضمن ما أسماه جورج بوش الإبن في 2001 "بمحور الشر" واستدارت مباشرة بعد الانتهاء من الملفين الأفغاني والعراقي لإتهام إيران بمحاولات تطور برنامجا نوويا بشكل سري[2].

---

[4] دني، مرجع سابق، ص. 187.

[5] محمد السيد سليم، "الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي وموقع تركيا منها"، مرجع سابق، ص. 82.

[1] Houshang, op. cit, p. 145.

[2] محمد السيد سليم، "التفاعل في إطار مثلث القوة إطار فكري ومؤسسي"، **شؤون الأوسط**، العدد 33، (سبتمبر 1994)، ص. 29.

وتعودت الدولتان على اتهام واحدة الأخرى فمثلا بدعم منظمات مناوئة إسلامية في تركيا مثل حزب الله أدى إلى إبعاد متبادل للدبلوماسيين وفي 1996 جرى اتهام ثمانية دبلوماسيين إيرانيين من قبل جهاز الأمن التركي بالتورط في نشاطات إرهابية.

وفي فيفري 1997 تم إجبار السفير الإيراني على مغادرة البلاد بعد قيامه بإلقاء خطاب جماهيري فيه مواقف أصولية مناوئة للعلمانية. وعلى الصعيد الأمني تتهم دائما قيادة الجيش التركي الحكومة الإيرانية بالتواطؤ مع حزب عمال كردستاني (PKK) من خلال إقامة قواعد مؤقتة على الحدود التركية–الإيرانية كذلك يشعر الجيش التركي بالقلق إزاء نشاطات إيران الخاصة بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل[3].

ومع تفكك دول إتحاد السوفياتي وبزوغ الدول الآسياوية المستقلة عنه في منطقة آسيا الوسطى وبحر القزوين ظهر صراع إقليمي جديد بين إيران وتركيا على مناطق النفوذ ما بين كازاخستان شرقا وأذربيجان غربا وهي امتداد جغرافي وثقافي لكلا البلدين تزحز بثروات نفطية وغازية هائلة تؤثر في معادلات التوازن في سوق الطاقة العالمية[4].

خاصة وأن السياسة التركية إزاء إيران عرفت باعتمادها على ثلاث ركائز:

1)تأمين الطاقة.

2) التنسيق في المسائل الأمنية خاصة المشكلة الكردية.

3) اعتبار إيران بالنسبة لتركيا ممرا ينفذ إلى وسط آسيا وجنوبها.

ومنذ ذلك الحين وضعت إيران يدها بيد روسيا في العمل من أجل إبعاد النفوذ التركي عن مناطق آسيا الوسطى. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وثقت تركيا علاقاتها بإيران خاصة بعد أن أظهرت الولايات المتحدة دعمها لأكراد العراق، وفي هذه الفترة قام حزب العمال الكردستاني بهجمات على مراكز الشرطة على الحدود مع إيران الأمر الذي أدى إلى تقارب كبير بين تركيا وإيران في إطار عمليات عسكرية مشتركة[1].

بعد تولي حزب العدالة والتنمية للسلطة في 2002 وسعيه لتحسين علاقاته مع إيران بتذليل العقبات مع دول الجوار، من خلال محاولات أنقرة تبني مقاربة ترتكز على تحقيق توازن في التقارب مع طهران والحفاظ على مصالحها مع الدول الغربية المعادية لإيران[2].

---

[3] هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص ص. 246-247.

[4] دني، مرجع سابق، ص. 188.

[1] حقي أوغور، مرجع سابق، ص. 230.

[2] مرجع سابق، ص. 189.

فبعد صدور وثيقة عن مجلس الأمن القومي لتركيا في أواخر صيف 2002، تضمنت الإشارة إلى أن أكبر تهديد للأمن التركي آت من إيران وتمحور الخطر الإيراني حسب الطرح الجديد حول:

1) الخطر التركي من خلال تصدير نموذجها الإسلامي.
2) الإتهام المؤكد والدائم باحتواء حزب العمال الكردستاني.
3) التخوف من الصواريخ الإيرانية ومحاولات تطوير قدراتها النووية.
4) السعي للتنافس على مناطق نفوذ في القوقاز وآسيا الوسطى.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ساهم هذا الاحتلال في تغيير موازين القوى لصالح إيران، بشكل جعل المصالح التركية عرضة للخطر جراء بروز الطموحات القومية الكردية، خاصة بعد انهيار النظام العراقي السابق وهيمنة حلفاء إيران من الأحزاب السياسية الشعبية على الحكومة والبرلمان العراقيين مما أدى إلى تزايد النفوذ الإيراني في بلاد الرافدين.

ففي 2006-2007 كان هناك تعاون وثيق في عمليات عسكرية مشتركة ضد حزب العمال الكردستاني وسبق هذا الاتفاق في 2004 أن وقع البلدان على إتفاق أمني صنف حزب العمال بالمنظمة الإرهابية ونشطت لجنة الأمن العليا التركية–الإيرانية والتي تأسست عام 1998 من متابعة تحركات حزب العمال والتعاطي مع المسألة الكردية بهدف الحد من أي تهديد للأمن القومي التركي[1].

ويمكن اعتبار العلاقات الإقتصادية بين البلدين تزيدات بشكل بوتيرة سريعة وخاصة في مجال الطاقة حيث يعد إيران في المرتبة الثانية بعد روسيا في إمداد تركيا بالغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب إلى ميناء حيحان على البحر الأبيض المتوسط وفي نفس الوقت تعتبر تركيا نقطة عبور للغاز والنفط الإيراني باتجاه أوروبا.

فالتبادل التجاري بين البلدين يزداد بنسب متزايدة، فقد انتقل من 2,7 مليار دولار سنة 2004 إلى 6,2 مليار دولار سنة 2006، ليقفز إلى أكثر من 30 مليار دولار سنة 2012 وتعد إيران أكبر مورد للغاز نحو تركيا في منطقة الشرق الأوسط ويسعى البلدان لتجسيد مشاريع كبرى في مجال نقل الطاقة نحو الأسواق الأوروبية من خلال تركيا، وحتى وإن كانت هذه المشاريع تلقى معارضة من واشنطن، إلا أن تركيا أظهرت إرادة فعلية لتجسيد هذا التوجه، ويعد هذا أحد أهم نقاط الخلاف بين الحليفين، إلا أن المؤكد هو أن أنقرة ستستغل الخلاف القائم بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي الساعي لتنويع مصادره من الطاقة للتخلص من المساومة الروسية لتجسيد هذه المشاريع ومن المستبعد أن تخضع تركيا للمعارضة الأمريكية بشأن هذه الخطوات إذا لم تجد بديلا مواز لها بالنظر إلى أهميتها للإقتصاد التركي[2].

---

[1] Ofra Bengio, "**the Turkish-Israeli relationship, changing ties of Middle East out siders**",(New York: Palgrave Macmillan, 2004), p. 160.
[2] Houshang,op.cit, p. 148.

ويأتي الدعم الذي تقدمه إيران لمشروع "نابوكو" الذي تؤيده تركيا بقوة، والذي سوف يقوم بايصال مصادر الطاقة إلى القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا ليعزز العلاقات بين البلدين، وتم تدعيم هذه العلاقات الإقتصادية من خلال زيارة 2008 للرئيس الإيراني أحمدي نجاد لتركيا لتكون أول زيارة يقوم بها نجاد لدولة عضو في حلف الناتو، وتتمتع بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن تركيا دعمت الوساطة الإيرانية والأمريكية حول برنامجها النووي وتمكنت تركيا من تحريك عملية المفاوضات في ديسمبر 2010 بين إيران والولايات المتحدة إذ كانت تعارض فكرة الخيار العسكري لمعالجة أزمة الملف النووي الإيراني[3]. كما اعتبر الرئيس التركي غول قرار إلغاء الرسوم الجمركية عام 2015 بين الدول الأعضاء في قمة إيكو (ECO)التي دعى لها أثناء انعقادها في طهران في مارس 2009 مهما للغاية[4].

ولابد من ملاحظة أن تركيا لن تؤيد توجيه ضربات عسكرية إلى إيران لحل أزمة ملفها النووي، لأن ذلك سيرتد على تركيا ومصالحها في المنطقة، ولكن في الوقت نفسه تعارض تركيا امتلاك إيران لقدرات نووية، لأن ذلك سيحسم التنافس التاريخي على الزعامة بين تركيا وإيران لمصلحة الأخيرة. لذلك تتوسط تركيا في الملف النووي الإيراني باعتبارها المرجعية الإقليمية الأولى في المنطقة، وهو ما يساء فهمه في أحيان كثيرة من الأطراف الأوروبية.

وتحول إيران إلى قوة نووية لن يؤثر في العلاقات التركية–الإيرانية فقط إنه سيغير توازنات الشرق الأوسط من جذورها، كما أن عودة تركيا إلى معادلات النفوذ في العراق وسوريا تعني أن ذلك يخصم من أدوار إيران هناك، ولكن بطريقة ناعمة وتراكمية، وليس على نحو تصادمي مباشر وبالمقابل، فإن ابتعاد تركيا عن إسرائيل لا يعني عداء مستحكما بين الطرفين، أو قطيعة مع الغرب، ولكن إعادة تموضع تحتمها المصالح الوطنية التركية[1].

فكان لقاء الرئيس التركي بمرشد الثورة علي خامنئي ذو دلالة على مدى عمق العلاقات بين البلدين[2].لتأتي زيارة الرئيس "عبد الله غول" (Abdullah Gul) في 12 فيفري 2011 لإيران في إطار سعي تركيا تعزيز العلاقات السياسية والإقتصادية بين البلدين، لكن هذه العلاقات توترت بفعل الثورات العربية في المنطقة العربية خاصة البحرين وسوريا للمطالبة بالإصلاحات السياسية الداعية إلى الديمقراطية واتهمت تركيا إيران بمحاولة قلب الحكم على خلفية رفض المعارضة الشيعية في البحرين الدخول في حوار مع العاهل البحريني وكذلك اتهمت تركيا إيران بدعم الحركة الاحتجاجية في سوريا

---

[3] Cengiz Candar, "**Turkey's constructive role in the US-Iran situation and its domestic impact**", (New Anatolian, June 2006), p.10.

[4] حقي أوغور، مرجع سابق، ص.236.

[1] مصطفى الباد، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، مرجع سابق، ص. 98.

[2] حقي أوغور، مرجع سابق، ص. 234.

وسعت تركيا في الدولتين إلى أن تتدخل في إطار الوساطة في الأزمتين[3]. فتركيا وقفت إلى جانب المعارضة السورية أما إيران سعت للحفاظ على الوضع القائم من خلال دعم نظام بشار الأسد.

ومثلت الأزمة السورية مناسبة لمراجعة المواقف بين الدولتين وربما مثل الموقف التركي صدمة للجانب الإيراني، دفعت الإيرانيين إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع تركيا، وبخاصة أن الأخيرة واصلت تفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سورية، وتولت مهمة ترتيب الضغوط الغربية على سورية، الأمر الذي دفع إيران إلى القول إنها ستستهدف قواعد الناتو في تركيا إذا قام الناتو بعمل عسكري ضد سوريا، وقد وصف المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي الاحتجاجات في سورية بـ "نسخة مزيفة للثورات العربية" وأنها " من صنع الولايات المتحدة الأمريكية"[4].

ومن جهة أخرى فإن هناك علاقات خاصة بين إيران وحزب الله معروفة وليست سرية سواء الدينية أو السياسية منها وغيرها، ولبنان بحكم الوجود الشيعي "مجال حيوي لإيران"، وإرسال قوات تركية إلى منطقة الوجود الشيعي في جنوب لبنان مسألة حساسة للجميع.

فتحرك تركيا في اتجاه لبنان من دون التشاور مع إيران في اتجاهات تتناقض مع المصالح الإيرانية–التركية المشتركة، يدخل العلاقات الثنائية في مرحلة عدم استقرار ويؤثر في أكثر من ملف مشترك أو منفصل[1]. وينسجم ذلك نسبيا مع صورة إيران لدى الأتراك بحسبما ظهرت في نتائج استطلاع للرأي، بينت أن 39.5 في المئة من الأتراك ينظرون نظرة سلبية إلى إيران، مقابل 31,1 بالمئة نظرتهم إيجابية[2].

ويرى 35 في المئة من المستطلعين أن إيران تمثل تهديدا إقليميا، فيما رأى 53 في المئة منهم أنها ليست كذلك وعبر 47 في المئة منهم عن تأييدهم مشروع إيران للطاقة النووية السلمية ورفضه 38 في المئة، فيما رفض 65%أن تكون له أغراض عسكرية وأيد 26% أن يكون كذلك[3].

تحمل مسيرة العلاقات التركية–الإيرانية سمات من شأنها إيجاد تأثير متبادل بين الإقليمين وتأثير في التوازنات بين الأقاليم، كما أن تأثير تركيا في دويلات الخليج، وتأثير إيران على لبنان يحتويان على عناصر يمكن أن تبرز الخطوط المتقاطعة لهذه العلاقات المتبادلة.

---

[3] دني، مرجع سابق، ص. 191.

[4] مخفوض، مرجع سابق, ص. 336.

[1] محمد نور الدين ، **"التداعيات الإقليمية: تركيا"**، مرجع سابق، ص. 81.

[2] مخفوض، مرجع سابق, ص. 324.

[3] مخفوض، مرجع سابق, ص. 324-325.

والعلاقات التركية–الإيرانية تمثل أحد العوامل الأساسية التي تحدد التوازنات في الشرق الأوسط. كما أن أقاليم التأثير المتبادل التي تشكلها توازنات القوقاز وآسيا الوسطى، الجناحين المهمين للعلاقات التركية–الإيرانية مع الشرق الأوسط، قد زادت من أهمية هذا الدور المحدد، ولذا فلابد أن ترتكز العلاقات التركية–الإيرانية على السياسات المتعلقة بالأجنحة الإقليمية، مثل الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، في إطار متوازن ومنسق للسياسة تجاه آسيا[4].

وعودة تركيا إلى توازنات المنطقة لا تعني التصادم مباشرة مع إيران أو الاستمرار في نمط العلاقات مع إسرائيل على غرار العقود السابقة، وهو ما يعني ضرورة تموضع تركيا بصورة مغايرة تسمح لها بالقيام بأدوارها الجديدة المرغوبة منها ذاتها والمطلوبة دوليا[5].

ومع ذلك لا تزال هناك العديد من الهواجس والظنون تسود علاقات البلدين تظهر جليا فيما يلي:

– المنافسة التاريخية على الزعامة الإقليمية، وتصادم المنظومة القيمية لكلا النظامين مع تعارض التحالفات الدولية لكل منهما، واختلاف طرق التعامل مع الأوضاع في المنطقة، ففي الوقت الذي تستثمر تركيا قوتها الناعمة وقوتها الإقتصادية وانفتاحها على الغرب لمد نفوذها، تعتمد إيران على نسج تحالفات إيديولوجية وتأييدها للحركات المناوئة لإسرائيل ولسياسات الولايات المتحدة في المنطقة[1].

– اختلاف مواقف البلدين في العديد من القضايا الإقليمية، وظهر ذلك جليا في العراق وسورية، حيث تؤيد أنقرة الفريق السني في العراق وتقيم علاقات إستراتيجية مع إقليم كردستان في حين تستغل إيران نفوذها لدى الطائفة الشيعية التي تشكل الأغلبية للحفاظ على تواجدها بهذا البلد، أما سورية فقد وقفت تركيا إلى جانب المعارضة السورية، في الوقت الذي رمت إيران بكل أوراقها للحفاظ على النظام القائم.

ورغم المعطيات الإقتصادية والأمنية والجيواستراتيجية فإن من مصلحة البلدين توطيد العلاقات في ظل دخول المنطقة في ضبابية الثورات التي لم توضح بعد وفي ظل التخوف من موقف عربي (خاصة دول الخليج) عدائي حيال الملف النووي الإيراني.

المبحث الخامس: المشاكل والتحديات في العلاقات التركية–العربية

تقع تركيا والعالم العربي في دائرة حضارية وإقتصادية وأمنية وتاريخية واحدة، لذا فإن مقاربة العلاقات بينهما من مدخل التأثر والتأثير يولد في الدراسة السياسية حالة من الإزدواجية ومن التقاطع في ذات الوقت، فالمنطقة التي عرفت

---

[4] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 473.

[5] مصطفى اللباد، **أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية**، مرجع سابق، ص. 98.

[1] Djalili Mohammad-Reza, Kellner Thierry, «**Iran et la Turquie face au printemps arabe , vers une nouvelle rivalité stratégique au moyen orient**», (Paris: Edition, GRIP, 2012), p.69.

بالشرق الأوسط حديثا لم تكن تمثل في الفكر العثماني أو العربي قبل سبعين عاما إلا رقعة موزعة بين الإمبراطورية العثمانية والآخرين الذين ليسوا هم العرب قطعا[2].

إذ يمكن أن تلعب تركيا دورا قد يكون أكثر أهمية في إعادة رسم صورة التحالفات الفكرية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عن طريق مواجهة تيارات الممانعة والعسكرة المتفشية في المنطقة، ففي الشرق الأوسط حاليا دول مثل إيران وإسرائيل، تثير الخوف والقلق بسبب نبرة ونوعية الخطاب الذي يلتزم به والأفعال التي تأتيها[3].

بالرغم من التفارق والتضاد الذي صبغ بعض مراحل العلاقات العربية–التركية إلا أن جذور التلاقي ظلت حاضرة تفرض نفسها في أحيان كثيرة[4].

كما يمكن أن تلعب تركيا دورا قد يكون أكثر أهمية في إعادة رسم صورة التحالفات الفكرية والجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وذلك عن طريق مواجهة تيارات الممانعة والعسكرة المتفشية في المنطقة.ففي الشرق الأوسط يوجد حاليا دول مثل إيران وإسرائيل، تثير الخوف والقلق بسبب نبرة ونوعية الخطاب الذي يلتزم به والأفعال التي تأتيها، أما تركيا فتنأى بنفسها عن هذا النموذج بإقامة علاقات مع جميع الأطراف على أساس العلاقات الثنائية والتكامل الإقليمي[1].

حيث شهدت العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية تحسنا كبيرا في السنوات القليلة الماضية، ولكن دون أن يرقى هذا التحسن إلى المستوى المأمول من الطرفين العربي والتركي.

والمثال على ذلك عدم وجود أطر مؤسسية تجمع تركيا بالدول العربية سوى حيازة تركيا لصفة المراقب في الجامعة العربية وهو إنجاز مهم[2]، وهو الاقتراح الذي تقدمت بطلبه تركيا للانضمام إلى جامعة الدول العربية في 2003[3]. وتم قبوله.

وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي يلعبه حزب العدالة والتنمية على خلفية وضوح مسألة الهوية في فتح الآفاق، وإزالة العقبات أمام تعاون عربي–تركي يتخطى المستويات المتدنية التي بلغها هذا التعاون خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع التأكيد أن الحوار ينطلق من بعد قومي من الطرفين باعتباره حوارا عربيا–تركيا، وليس حوار بين منتمين

---

[2] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 420.

[3] ناتالي توتشي، مرجع سابق، ص. 102.

[4] الحضرمي، مرجع سابق، ص. 420.

[1] ناتالي توتشي، مرجع سابق، ص. 103.

[2] مصطفى اللباد، "الحوار العربي .. رؤى أكاديمية"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 179، (جانفي 2010)، ص. 178.

[3] إبراهيم البيومي غانم، "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، **السياسة الدولية**، المجلد 42،العدد 169، (جويلية 2007). ص. 187.

إلى لون سياسي بعينه من الطرفين وهو ما يشدد على أهمية الحوار للنخب الفكرية العربية والتركية على اختلاف ألوانها الإيديولوجية[4].

وفي ضوء تحولات الدول العربية والثورات المحركة لكل جمود في سياستها لم يعد بإمكان العرب الاستمرار في اعتماد سياسة عدم الاكتراث أو غض البصر عما يحدث في تركيا[5]. إذ تقدم تركيا جوانب ساطعة في تجربتها السياسية الراهنة فهي النموذج الأفضل للتناوب السلمي على السلطة في كامل المنطقة، مثلما تقدم نموذجا ناجحا لعملية إدماج التيارات السياسية الإسلامية في العملية الديمقراطية، وهي تقدم هذين الدرسين بالتوازي مع درس ثالث هو الفصل الواضح بين الدولة والحزب في إطار عمل نظامها السياسي الراهن. وفي النهاية تقدم تركيا درسا رابعا كبيرا يتمثل في قدرتها على توسيع هامش المناورة أمام حليفها الإستراتيجي، الولايات المتحدة التي يتحالف مع غالبية دول المنطقة دون أن تنعم بهذا الهامش الكبير من الاستقلال والمناورة الذي تتمتع به أنقرة في علاقاتها الإستراتجية مع واشنطن[6].

وعليه يمتلك الجانب التركي رؤيا واضحة المعالم نحو العالم العربي وقضاياه الكبرى ويعرف الساسة الأتراك ماذا يريدون من المنطقة ونمط الدور الذي يرغبون في ممارسته، إلى جانب معرفتهم بمصالحهم الإستراتيجية فيها، وبينما تتغيب مثل هذه الرؤية لدى الجانب العربي[1].

خاصة وأن المكونات الثقافية والجغرافية والحضارية المشتركة بين تركيا والوطن العربي تشكل أحد الحوافز الأساسية لبناء تعاون واسع وعميق وصلب في كل المجالات، خاصة مع العراق في حالة ظهور الكيان الكردي في شمال البلاد شكل ذلك أخطار آنية ومستقبلة على وحدة الأراضي التركية.

أما على الصعيد الإقتصادي فإن تأثير العرب على تركيا مرده إلى الحاجة أو الخلل الإقتصادي في تركيا قد دفعا نحو قبولها "بالتبعية" ولو بشكل محدود، فالحاجة التركية إلى المنتوج النفطي العربي وإلى الأسواق العربية والقروض والاستثمارات عاملا هاما في إزدياد التأثير العربي، حيث أخذت تركيا تتجه نحو الاعتراف بالقضايا العربية ومحاولة بحثها بصورة لا تثير الجدل ولا تولد التوتر، إلا أن الدول العربية لم تتمكن من التوظيف الصحيح لإقتصادها ليخدم أهدافها بشكل أفضل، ومن هنا جاء التركيز الإستراتيجي التركي في التعامل مع الجانب العربي على العلاقات الثنائية[2]. وما كان الإنفتاح على الشرق الأوسط إلا ضرورة إقتصادية وليست قطيعة[3].

---

[4] مصطفى اللباد، "الحوار العربي–التركي .. رؤى أكاديمية"، مرجع سابق، ص. 178.

[5] إبراهيم البيومي غانم، مرجع سابق، ص. 188.

[6] مصطفى اللباد، الحوار العربي–التركي، مرجع سابق، ص. 178.

[1] البيومي، مرجع سابق، ص. 189.

[2] الحضرمي، مرجع سابق، 48.

[3] Artik Ozge, op.cit, p. 45.

كما أن تركيا تواجه مشكلة أخرى وهي مشكلة قبرص التي تجعلها في مواجهة دائمة مع اليونان، وهذا ما يؤثر على موقعها الدولي في عدم إنضمامها للإتحاد الأوروبي وهو ما دفع بالولايات المتحدة أن تكون من المقربين لتركيا ومن تم توطيد علاقاتها مع إسرائيل وهذا ما يؤثر بشكل مباشر مع البلدان العربية[4].

إضافة إلى قضية اللاجئين الآتين من سوريا والعراق ولبنان إلى تركيا يخلق نوع من الضغط المتنامي على الجانب الإنساني في تركيا، إضافة إلى قضية تسرب الإرهاب وعدم الإستقرار إلى تركيا من خلال ظهور داعش واستهداف حزب العمال الكردستاني خلق نوع من التوتر الداخلي.

وكذا العلاقات السورية–التركية بعد أن سادها الدفء سرعان ما تحولت إلى جليد بعد اجتياح الربيع العربي سوريا وهو ما أدى إلى تبني تركيا مطالب الرأي العام السوري الداعي إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي برحيل الرئيس السوري بشار الأسد وردا على ذلك اعتبرت سوريا الموقف التركي تدخلا في الشؤون الداخلية لسوريا[5].

ويرى المفكر التركي تغرات يالتشين طاش أن على تركيا أن تقوم بالدور الذي "يفرضه عليها تاريخها" وهو دور الدولة المفصل بين الجنوب والشمال، ومن أجل ذلك، فإن إقامة علاقات جيدة بالدول الإسلامية والدول التركية هو العنصر الأهم في المعادلة[1]. خاصة إذا بقيت تركيا تمثل النموذج الأمثل لدول الربيع العربي.

المبحث السادس: مستقبل البعد الإقليمي التركي والشرق الأوسط

تراهن السياسة الخارجية التركية على مقومات الدور التركي في العالمين العربي والإسلامي على حالة التأثير المتبادل بين الفاعلين السياسيين العربي والتركي والتي تقوم على اعتبارات فرضتها عدة حقائق منها التوجه التركي نحو الغرب وتفجر التيارات الإسلامية وأحداث 11 سبتمبر والقضية الكردية ومشكلة المياه والتصارع الإقليمي من خلال ظاهرة داعش وغياب رؤية واضحة المعالم عن ما ستؤول إليه الثورات العربية، إضافة إلى الإتصال بإسرائيل.

وهذا ما يبرر إرتكاز العلاقة التركية مع العالمين العربي والإسلامي خاصة بالتأكيد على المعادلة الإقتصادية، كمكمل للأداء الإقتصادي التركي بإتجاه الجماعة الأوروبية، وكتدعيم لعلاقاتها مع الولايات المتحدة وحلف الأطلسي وليس بديلا عنها، لذا فقد نسقت علاقاتها مع كل دول المنطقة بصورة تحفظ لها إمساكها بزمام المعادلة والتوازنات الإقليمية الدقيقة، وذلك في سبيل تحقيق أقصى عائد إقتصادي ممكن، وفي سبيل الوصل إلى مستوى أمني يحفظ لها قدرتها العسكرية ولا يوقعها في تناقضات المنطقة[2].

---

[4] ليلى مرسي وأحمد وهبان، "**الحلف شمال الأطلسي**"، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص. 2001)، ص. 250.

[5] محمد جاسم حسين، "الدور الإقليمي التركي من 2002-2010"، **السياسية الدولية**، العدد 20، (2012)، ص. 160.

[1] محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات**، مرجع سابق، ص. 31.

[2] عمر الحضرمي، مرجع سابق، ص. 380.

أما أكثر ما ميز التوجه التركي نحو الشرق الأوسط فهو الحذر الشديد بعدم التورط في السياسيات الداخلية لبلدان المنطقة، أي الإقتصار قدر الإمكان على البعد الإقتصادي للعلاقة دون الإلتصاق بأية صبغة سياسية أو إيديولوجية، إضافة إلى البعد عن التورط في النزاعات العربية–العربية رغم أن الأزمة السورية حملت بتأثيراتها خاصة من خلال اللاجئين السوريين على حدودها ونزوح وتحرك تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" على احدود السورية التركية كذلك.

المطلب الأول: سيناريو تواصل التقارب التركي – الشرق الأوسطي

انتقلت العلاقات التركية–العربية من حالة التوتر إلى التقارب لتعود بفعل الثورات العربية إلى حالة التوتر واللاإستقرار في المنطقة فمثلا تبنت منهجا حذرا اتجاه الثورة السورية، ما أدى إلى اهتزاز ثقة بعض الشعوب العربية في السياسة التركية.

رغم أن دعاة هذا التوجه يؤكدون على أن السياسة الخارجية التركية المعاصرة تتجه صوب إعادة الوصل مجددا مع الوطن العربي والعالم الإسلامي والقطيعة مع اللحظة الأتاتوركية التي سادت منذ سقوط الخلافة العثمانية وتفككها في منتصف عشرينيات القرن الماضي. فالهوية التركية تستدعي الذات التاريخية من بوابة المكانة التركية على أساس الموروث الحضاري وما كان تحت لوائها من الوطن العربي وبات دولا مستقلة.
والتسليم بأن حزب العدالة والتنمية نجح بشكل غير مسبوق في تاريخ تركيا الحديثة في تعزيز التعاون مع الجوار العربي والإسلامي[1].

وترتسم ملامح الدور التركي إقليميا خاصة في الجوار العربي من خلال الدور الوسيط الذي اضطلعت به تركيا في الكثير من المشكلات.

كانت من أبرز أدوات تعزيز حضور تركيا في محيطها الإقليمي بدءا من نهاية 2010 بعد اندلاع الثورات العربية حيث ظهر دور تركيا البارز والقوي من خلال دعمها الثورات الشعبية ضد الأنظمة الإستبدادية الحاكمة، وكانت تحركاتها الدبلوماسية في مجملها ملوحة بنموذجها الإستراتيجي في المنطقة العربية ويظهر ذلك جليا في مباركتها بوصول الأحزاب الإسلامية للسلطة في كل من تونس ومصر[2]. ودعا أردوغان الحكومة الجديدة المصرية مباشرة بعد الربيع العربي للحفاظ على اللائكية في الدستور الجديد على إعتبار اللائكية ليست إلحادا.

---

[1] عبير الغندور "بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33 ،فيفري 2012، ص. 112.

[2] Artik Ozge, op.cit, p. 45.

وهذا ما أعطى النموذج التركي صورة جادة لمستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي[3]. فقبل الثورات العربية كان الدور التركي الفاعل في القضايا الإقليمية الشرق الأوسطية في عهد حزب العدالة والتنمية داعما لتعزيز العلاقات التركية-العربية.

فقامت السياسة الخارجية التركية بدور محوري في إدارة ملفات ساخنة عديدة، في مقدمتها الملف العراقي فمنذ الاحتلال الأمريكي للعراق لا يمكن الإشارة إلى المبادرة التركية بدور مشهود في مساندة وحدة التراب العراقي والتحول السلس صوب الديموقراطية والوساطة بين الفرقاء العراقيين، والتنسيق مع بلدان الحوار العرقي، وتعزيز آليات التعاون الإستراتيجي المستقبلي بين تركيا والعراق وتحويل مناطق التجارة الحرة مع العراق إلى مناطق تجارة حرة متعددة الأطراف.

ومن جهة أخرى، شهدت العلاقات التركية-السورية تحسنا مشهودا في عهد حزب العدالة والتنمية، لم يهتز إلا في ضوء الثورة التي تشهدها سوريا منذ 2011، حيث تم تفعيل لقاءات القمة بعد توقف دام ستين عاما، وأثمر دفئا في العلاقات كإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2007، وتضيف سورية في وثيقة الأمن القومي التركي عام 2010 بصفة دولة يجمعها بتركيا تعاون وثيق[1]، حيث ارتفع حجم التعاون التجاري من 8,5 مليار دولار عام 2002 إلى 37 مليار دولار في عام 2008. فضلا عن تسوية مشكلات الحدود بين البلدين، والتوافق على منع قيام كيان كردي مستقل على أي جزء من كردستان التاريخية وتم إنشاء مجلس للتعاون الإستراتيجي التركي-السوري عام 2009.

وأجريت مناورات عسكرية مشتركة لأول مرة بين قوات البلدين، ورعت تركيا مفاوضات سورية-إسرائيلية غير مباشرة بخصوص الجولان، ولوحظ تباطؤ بالغ من جانب تركيا في الضغط على الحكومة السورية للإستجابة لمتطلبات الثورة في بدايتها في مناطق مختلفة، وانتهى الأمر بإنحياز تركي واضح لصالح المطالب الشعبية الديمقراطية في مواجهة الإفراط في استخدام القوة من جانب النظام السوري الحاكم. إلا أن تركيا تمسكت بشدة برفض التدخل العسكري الدولي في سورية كما فعلت من قبل بخصوص التدخل الأطلسي في ليبيا.

كما وقعت تركيا في سبتمبر 2009 على مذكرة تفاهم إستراتيجية سياسية ودفاعية وإقتصادية مع أقطار مجلس التعاون الخليجي[2].

---

[3] محمد السيد سليم، "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي، البديل والنموذج الإستراتيجي"، في محمد نور الدين (محرر)، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، (ط.1 (بيروت): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012)، ص.476.

[1] عبير الغندور،مرجع سابق ، ص. 113.

[2] محمد السيد سليم، "الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها" ، **في الحوار العربي-التركي بين الماضي والحاضر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المؤسسة العربية الديمقراطية، مركز الإتجاهات السياسية العالمية، نوفمبر 2010)، ص.113.

إن الإنتقال التركي–العربي من حالة العلاقات الراهنة إلى حالة التعاون الإستراتيجي، يمكن أن يقوم بداية على تعميق وتطوير شبكة التعاون الإقتصادي بين تركيا وسائر الأقطار العربية لينتقل بعد ذلك إلى إرساء قواعد لابد منها، سياسة وثقافية وإجتماعية لضمان استمرار واستقرار هذا التعاون بما في ذلك إقامة منظمة إقليمية للتعاون الإستراتيجي[3].

فتركيا تحتل مرتبة متقدمة بين البدائل الإستراتيجية الدولية المتاحة للعرب مقارنة بمحدودية البدائل الأخرى خاصة وأن أساس العلاقة الغربية–التركية قاسم على أسس المصالح المتبادلة.

كما أن الصراع العربي–الإسرائيلي لا يعني بقضية الاحتلال من علاقات التركية بإسرائيل أو محاولة ممارسة الضغوط على تلك الدولة. فالعرب تقبلوا دور الوساطة المحدود لتركيا بين العرب وإسرائيل. وخير دليل على ذلك طلب الرئيس السوري من تركيا إلى تحسين علاقاتها بإسرائيل بشكل صريح لتتمكن من التحكم في أداء دور الوساطة[4].

وعلى صعيد الملف الفلسطيني، أدت حكومة حزب العدالة والتنمية دورا غير مسبوق بالتواصل مع قادة "حماس"بعد فوز هذه الحركة بالإنتخابات، مع مراعاة تبني سياسة متوازنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حتى في ما يتعلق بمستوى الزيارات المتبادل. كما سعت تركيا إلى الوساطة في تحقيق المصلحة بين حركتي "فتح" و"حماس"، وأدانت العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وتزعمت المسعى الدولي لكسر الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع.

ورغم الضرر البالغ الذي أصاب العلاقات التركية–الإسرائيلية جراء الموقف التركي من المسألة الفلسطينية، فإن هذا لا يحجب عنا حقيقة وجود سلسلة كبيرة من الإتفاقيات والمصالح لتشمل ستين معاهدة تعاون عسكري سارية المفعول مع إسرائيل، فضلا عن مشروعات تعاون إقتصادي وتجاري علاقة خاصة بالطاقة والمياه[1].

وبالتالي فإن وضع العلاقات التركية–العربية في سياق أكثر موضوعية يتطلب فهم طبيعة المنطلقات للسياسة الخارجية التركية، حيث تعتمد على مبدأ إقامة سياسة حسن جوار مع الجميع والبقاء على مسافة من كل المحاور من خلال مبدأ تعدد البعد، وهكذا انفتحت على الجميع من أوروبا إلى القوقاز وآسيا الوسطى، ومن الشرق الأوسط إلى روسيا.

فتركيا الدولة الوحيدة التي لها علاقات جيدة مع الجميع دول إستثناء، وهو ما يعطيها ميزة خاصة، لكن الضوابط الداخلية والخارجية تحول دون توغل تركي، في أن يكون دورها مفتوحا في القضايا الشرق أوسطية، أو جزء من محاور عربية وغير عربية.

---

[3] نفس المرجع، ص. 123.

[4] نفس المرجع، ص.114.

[1] غندور عبير، مرجع سابق، ص. 113.

المطلبالثاني: سيناريو التنافر في العلاقات التركية–الشرق الأوسطية

هذا السيناريو مبني على إحتمالية تراجع العلاقات العربية–التركية وتنافرها وعلى هذا الأساس يمكن رصد تصورات إحتمالية عبر المشاهد التالية:

فإنطلاقا من أن التحولات والرهانات التاريخية القائمة في المنطقة وحتى العالم تنطوي على تحديات عميقة، وأنها تشهد صراعا على القوة والمعنى بين عدد من الأطراف الرئيسية الفاعلة هم العرب، إيران، تركيا، إسرائيل والغرب. وكذلك المنافسات داخل كل وحدة دولية، والتجاذبات حول الهوية والدين والسياسة[2].

ويؤكد بعض المحللون "نهاية سياسة العمق الإستراتيجي التركي" مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما أثر سلبا في السياسة التركية بشكل عام، ويعرض علاقاتها وكل استراتيجياتها العميقة للإنكسار، وعلى كل الأصعدة ليس فقط مع سوريا بل مع المحور من طهران إلى بيروت مرورا ببغداد[1].

فحالة الفشل التركي في تحقيق سياسة القوة الناعمة وبناء الثقة ومبدأ التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار عبر سياستها الخارجية، وحالة الفشل الواقع حاليا كذلك في صياغة مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار وتراجع العلاقات مع دول الجوار واللاتوازن بين متغير الأمن والديمقراطية، هذا التحول الجذري في الجانب المفاهيمي في مرتكزات السياسة الخارجية اي تصفير المشكلات والديبلوماسية الناعمة يعكس سقوط "العمق الإستراتيجي" بشكل تام.

فتذبذب المواقف التركية إزاء الثورات هدد تركيا بفقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية كدولة تؤسس سياستها الخارجية على مبادئ الحرية والعدالة والإنسانية، وفي المقابل فإن حذر النخب العربية القديمة تزايد إزاء تركيا بسبب ربط المواقف التركية بالعلاقات بين حزب العدالة وتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة[2].

فإحتمال مشهد التنافر والتأزم في العلاقات وارد في ظل التحولات الكبيرة التي طرأت ومازالت في المنطقة العربية، خاصة وأن حالة الثورات العربية لم تستقر على صورة سلمية في العملية السياسية لإعتلاء السلطة في الدول العربية.

ومازال المسؤولون الأتراك يحذرون بوضوح في هذا الصدد من المخاوف من تأثير الأوضاع في سوريا تحديدا في تعزيز قدرات حزب العمال الكردستاني على التخطيط والحركة عبر الحدود السورية–التركية، وهذا ما حدث مع تخوف أكبر من انتشار تأثيرات الأوضاع في المنطقة عامة وسوريا خاصة[3].

---

[2] عقيل محفوض، "العرب في تركيا: محور تواصل أم تأزيم"، في محمد نور الدين، **العرب وتركيا**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي 2012)، ص.829.

[1] محمد نور الدين، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي"، **السفير**، 17 ماي 2011.

[2] إيمان دني، مرجع سابق، ص. 307.

وأثار ذلك الأبعاد الطائفية والإثنية وأجج مطالب العلويين والأكراد في تركيا من جهة والصراع الطائفي البارز بين السنة والشيعة في المنطقة العربية سواء كان في سوريا أو العراق أو لبنان، هذه الدول على وجه الخصوص تشهد أزمة هوية حول تحقيق إجماع داخلي لمن تكون له غلبة الكفة.

إضافة إلى أن ظهور "داعش" الدولة الإسلامية في بلاد العراق والشام، خلق تغييرا كبيرا في الحسابات والسياسات الجديدة لتركيا بالموازاة مع زيادة وتيرة التوتر مع الجانب الكردي في داخل تركيا، كل ذلك أدى الى تصدير الأزمة الداخلية إلى الخارج واصبح العرب امتدادا داخليا لمصادر تهديد خارجية أو مصدر تهديد داخلي مدعوما من أطراف خارجية.

فالثورات العربية غيرت من المعادلة الإقليمية في المنطقة، فبعد الدور التركي الذي حققته في الدول العربية من زيادة تعاون إستراتيجي وإقتصادي وأمني وارتفاع معدل الإستثمار تراجع وانكمش الدور التركي بسقوط مفهوم العثمانية الجديدة على جميع الأقاليم، الشرق أوسطية والبلقانية وحتى اتجاه آسيا الوسطى.

المطلب الثالث: سيناريو بين و بين في العلاقات التركية– العربية

ويفترض المشهد الثالث في العلاقات التركية–العربية تأرجح التجاذبات والتطورات بين حالة التقارب والتواصل وفي نفس الوقت التأزيم والتنافر من خلال الحالة المركبة بينهما التي تعكس التجاذبات المتناقصة، والتي قد تتجاوز ذلك إلى ما هو أبعد، من التقارب إلى التحالف، ومن التأزيم إلى الصراع.

فتواصل العلاقات التركية–العربية في ظل الرهانات في المنطقة العربية والدولية يعطي حقيقة استمرار معادلة "التواصل–التأزيم" أو حتى "التجاذب والتنافر" في نفس الوقت بينهما على صعيد كل دولة من الدول التي تجمعها علاقات مصلحية متبادلة فخير مثال العلاقات السورية–التركية فمن وتيرة العلاقات الأكثر إنجذابا وتقاربا قبل الثورة السورية إلى انقلاب تام في مسيرة هذه المعادلة التي تحكمها الإضطرابات والتحولات الإقليمية والدولية، حيث تحولت إلى معادلة تأزم واضطراب ومع ذلك يوجد طريق ثالث من خلال احتضان المعارضة السورية بقراراتها ومؤتمراتها المتمخضة عن كل ما يمكن أن يؤول إليه مستقبل السلطة السياسية في سوريا. فسيناريو بين–بين يجعل التفاعلات أقل قوة وتأثيرا لأنه يطغى عليه صورة التماسك والإنقسام في نفس الوقت وعدم ثبوت الحالة الكامنة في هذا السيناريو.

وفي نفس المشهد نجد الصراع العربي–الإسرائيلي الذي يشهد خيارات مؤقتة وظرفية للطرف التركي فتارة نجد الموقف التركي ضد الإنتهاكات الإسرائيلية والعدوان المستمر وتارة أخرى وبشكل غير علنى التحفظ على أي موقف قد يؤدي إلى توتر

---

(3) نفس المرجع، ص. 309.

مع الطرف الإسرائيلي خاصة وأن العلاقات بين الطرفين تجاوزت أي حدث دولي بسبب متانة العلاقات على جميع الأصعدة السياسية والدبلوماسية والتجارية والإقتصادية والأمنية والعسكرية.

ليبقى مشهد (بين–بين) الأكثر تأقلما وتجاوبا مع حالة السياسية والقرارات التركية إزاء العالم العربي–الإسلامي.

المطلب الرابع:السيناريو الشرق الأوسطي الأمثل

يمكن أن يرتسم تصور أو احتمال وفق السيناريو الأمثل والأكثر تأقلما في مشهد واقعي والتي تحمل جزء كبير من إمكانية أن تكون العلاقات التركية–الشرق الأوسطية تسودها استقرار وتوتر مرحلي أو تقارب وتنافر وفق المتغيرات التي تشهدها المنطقة العربية في ظل الثورات العربية وفي ظل صعود قوى وسقوط قوى وتأرجح كفة أنظمة بين الثبات للزوال.

وطبيعة العلاقة مرتبطة بعوامل عدة أهمها تحدد الرؤية المستقبلية بين الطرفين:

1) مدى قدرة أنقرة على الإستمرار في اعتماد مبدأ التوازن في العلاقة مع كل الأطراف الشرق الأوسطية، إذ إن القدرة على التواصل مع الجميع بكل تناقضاتهم شرط أساسي لإستمرار القبول بالدور والحضور التركيين في المنطقة.

2) إتباع سياسات عرقية ودينية ومذهبية بقدر ما توسع وتعمق علاقاتها بالمنطقة العربية وحتى في المناطق الأخرى في القوقاز والبلقان.

3) إتباع سياسة دقيقة في ما يتصل بالملفات الخلافية التي تواجه دول المنطقة مع قوى لتركيا معها علاقات جيدة أو بنيوية، فتركيا ترتبط بإسرائيل بشكل وثيق، وهي درع عسكري مهم في حلف شمال الأطلسي، وفي سعيها الدائم للإنضمام للإتحاد الأوروبي.

فمن ضمن الملفات الحساسية: القضية الفلسطينية، القضية النووية الإيرانية، والأزمة السورية والعراقية وتخلخل داعش في المنطقة وقضايا أخرى قابلة للإنفجار أبرزها الصراع الطائفي والمذهبي.

4) يعتبر السعي التركي إلى الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي سيكون عاملا مؤثرا في تحديد طبيعة دورها والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في الشرق الأوسط، إذ يمكن احتمال فرضية أن تتخذ منصة تعزيز فرص إنضمامها إلى الإتحاد وسيلة لتحقيق الزعامة أو حتى الدولة النموذج في الشرق الأوسط.

وعليه فإن سيناريو ما بين–بين هو الأكثر منطقية في المرحلة الآتية من احتمال استمرار التقارب أو احتمال استمرار التنافر لأن العلاقات التركية–الشرق الأوسطية تحكمها مصالح مشتركة وتدخلات خارجية قد تغير من توجه السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية.

استنتاج الفصـــــل الثالث:

بدون شك، تعد السياسة الخارجية الحالية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية إزاء الشرق الأوسط الأكثر نشاطا وتعددا من حيث أبعادها عما كانت عليه طوال تاريخ الجمهورية التركية. وهذا يرجع جزئيا إلى تغييرات داخلية في تركيا نفسها، لكنه يرجع أيضا إلى تغييرات واسعة على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث تمكنت تركيا من تعزيز تفاعلاتها مع الدول العربية عموما وأقامت حوارا عميقا وتقاربا مع العالم الإسلامي وأسست مجالس للعلاقات الإستراتيجية مع العراق وسوريا وعززت علاقاتها مع مختلف الدول العربية ومنظماتها من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي في إطار تحاوري، كما سعت لأن تكون تركيا صاحبة المبادرة الوسطية في إطار دول الثورات العربية في تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن والبحرين من خلال أن تكون طرفا إقليميا داعما لتأسيس منطقة الشرق الأوسط القائم على أسس ديموقراطية وفق إرادة الشعوب وحريتها.

فالعالم العربي يدرك جيدا دور ومكانة تركيا في المنطقة خاصة بعد أحداث غزة والتوتر الإعلامي والتلاسن بين تركيا وإسرائيل ولعب دور الوسيط في القضية النووية بين الغرب وإيران.

وإضافة لذلك تحتل المسائل الإقتصادية في العلاقات العربية التركية مكانا هاما، فتركيا دولة تبحث عن أن تكون قارة إقليمية وهذا يحتاج إلى قاعدة إقتصادية متمكنة من ذاتها ومن مكوناتها كالموارد والقدرة، فلم تستطع تركيا أن تخلق فلكا يخدمها إقليميا أو دوليا ولم تتمكن من فرض سيطرتها في إقامة النظام الإقتصادي الإقليمي الذي يخدمها، فهي دولة بحاجة ماسة لإمكانيات العالم العربي لتحقيق القوة الإقتصادية الأولى في المنطقة والعالم العربي بحاجة ماسة وفق المحددات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التركية خاصة في إطاره التاريخي والحضاري الذي يجمع القوتين تركيا والشرق الأوسط.

كما تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية المتعددة الأبعاد الجديدة أن لا تقيم أي تحالفات تضر بمصالحها أو علاقاتها مع أطراف أخرى، وهذا ما يظهر من خلال علاقاتها بالدول العربية وإسرائيل والغرب وفق تحديد المحدد الفاعل خدمة مصالحها القومية بحسابات برغماتية.

الفصـــــل الرابـــــع: بعـد آسيـا الوسطى والقوقاز

من أهم المحددات التي تبين وزن الدولة ومدى تأثيرها على الساحة الدولية هو علاقتها بمحيطها الجغرافي المباشرة، فلكما كان للدولة تأثير على المناطق القريبة منها ازداد ثقلها وأهميتها على الساحة الدولية.

وعليه سعت تركيات لتفادي طهور أية قوة إقليمية يمكن أن تقاسمها الزعامة، حيث عملت الدول الإستعمارية بعد خروجها من مستعمراتها على توريث عناصر توتر داخلية من خلال إذكاء الخلافات العرقية أو المذهبية أو الدينية، وترك نقاط توتر حدودية بين مختلف الدول لتفادي أي تقارب بينها أو تشكيل أي تجمعات إقليمية قد تقوض مصالحها في تلك المناطق. فكانت تركيا إحدى الدول التي عانت من هذا المخطط بعد الحرب العالمية الأولى، وهي أحد الأسباب التي جعلت مصطفى أتاتورك –بعد تأسيس الجمهورية– يتبنى سياسة إنعزالية متفاديا التفاعل مع قضايا الجوار الجغرافي، وهو ما أدى غلى أن تفقد تركيا مناطق نفوز تتقاسم معها كل العناصر الجغرافية والثقافية والتاريخية.

وبما أن تركيا ترتبط عرقيا وجغرافيا بشكل مباشر مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز.فسنركز على عوامل التقارب التي يمنهجها هذا الموقع لتركيا.

المبحث الأول: تحديد "العالم التركي" وفق المحدد الجغرافي والعرقي

المطلب الأول: المحدد الجغرافي

شكلت موجة التغيرات الدولية ونظام ما بعد الحرب الباردة أحد العوامل الرئيسية في مواجهة السياسة التركية وإعادة إدراج منطقة جديدة في حساباتها الإستراتيجية، وهي منطقة آسيا الوسطى والقوقاز التي كانت منضوية في الإطار السوفياتي (السابق)، حيث أدى إنهياره إلى فراغ إستراتيجي تركته كقوة عظمى وإلى بروز مناطق نفوذ أصبحت محط أنظار الدول الفاعلة في العالم، وتعتبر هذه الجمهوريات إحدى أهم هذه المناطق لما تتمتع به من خصائص جيو ستراتيجية جعلتها مجالا للتنافس والصراع بين الدول الإقليمية خاصة تركيا وإيران والدول العربية في مقدمتها الولايات لمتحدة[1].(أنظر الشكل رقم15 و16 في الملاحق)

ويرجع تعريف آسيا الوسطى إلى المستكشف الألماني "الكسندر فون همبولدت" Alexander Von Humbolatt، الذي استخدم هذا المصطلح في عام 1829 لوصف الأجزاء الداخلية من القارة الآسيوية[2]. كما جاء في المعجم العالمي الكبير في القرن التاسع عشر في طبعة سنة 1867 أن أرض تركستان أو ترتاريا أو آسيا الوسطى هي الأرض التي تحدها من الشمال سيبيريا ومن الشرق الصين ومن الجنوب الشرقي مملكة كاشغار ومن الجنوب الهند وأفغانستان وفارس ومن الغرب البحر القزويني وروسيا الأوروبية، وبعدها تم إلغاء كلمة تركستان كدلالة على المنطقة من قبل السوفيات في سنوات العشرينات وحرم بذلك السكان الأصليون للمنطقة من هويتهم وحذفت كلمة تركستان من الطبعة الخامسة عشر من "إنسيكلوبيديا بريتانيكا" التي صدرت سنة 1985 وحل محلها مصطلح "آسيا الوسطى"[1].

ومع ذلك إختلفت الآراء في تحديد منطقة آسيا الوسطى، فكان إتجاهان اكثر شيوعا في تعريف المنطقة، الأول اعتمد على الإصطلاح الضيق جغرافيا، لأنه تبنى معيارا جغرافيا دينيا من خلال تحديد بعض الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفياتي وفي قلب آسيا وتتمثل في: طاجيكستان، كازاخستان، أوزبكستان، قرغيزستان وتركمانستان.

واعتبر "جيفري هويل (Geoffrey Wheeler) أن جمهورية كازاخستان تستثنى من التعريف لأسباب أثنوغرافية تتعلق بوجود تجمع سكاني روسي هائل، بينما أكد روي أليسون (Roy Allison) ولينا جونسون (Lena Jonson)أن كازاخستان جزء لا يتجزأ من آسيا الوسطى في حين اعتمد على تسمية الإقليم الجيوسياسي المكون من الصين وروسيا وجمهوريات آسيا الوسطى الخمسة وأفغانستان باسم آسيا الوسطى الكبرى Wider Central Asia[2] بينما كان الإتجاه المعاكس للأول تمثله دار المعارف دائرة البريطانية TheEncyclopedia Britanica الذي يعتمد على المعيار الجغرافي البحت، فيعرف آسيا الوسطى بأنها المنطقة التي تشمل منغوليا والأقاليم المستقلة ذاتيا غربي الصين والجزء الجنوبي

---

(1) Larrabee Stephen & Ian Lesser, "**Turkish foreign in an age of uncertainty**" Rand: center for Middle East public policy, 2003, p.112.

(2) Peter L. Roudik, "**The History of the Central Asian Republics**", London: Greenwood Press Westport, Connecticut, 2007, p.3.

(1) محمد السيد سليم وآخرون "**التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى**"، في آسيا والتحولات العالمية، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 1998، ص.314.

(2) Roy Allison, Lena Jonson, "**Central Asia Security**", London. Brookings institution press, 2001, p.22.

من سيبيريا التابع لروسيا والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، إلى جانب الجمهوريات الخمس المستقلة عن الإتحاد السوفياتي السابق (أوزبكستان – تركمانستان – طاجكستان – قرغيزستان –كازاخستان) ويستعمل الإتجاه الأول ويعتمد من قبل أغلب الكتاب في أن دول آسيا الوسطى هي الجمهوريات الإسلامية الخمس المستقلة عن الإتحاد السوفياتي[3].

وعادة ما تتناول الكثير من الدراسات آسيا الوسطى والقوقاز على أساس أنها منطقة مترابطة جغرافيا يفصلها بحر قزوين، إلا أن دول آسيا الوسطى تضم الجمهوريات التالية: أوزباكستان، كازاخستان، طاجيكستان، تركمانستان، قرغيزستان أما إقليم القوقاز فيضم اذربيجان، جورجيا وأرمينيا. وتمثل هذه الدول بإستثناء إقليم القوقاز حيزا ثقافيا، تاريخيا ولغويا، عرف في تركيا بإسم "العالم التركي" أو العالم الطوراني"[4].

ونجد في الأدبيات الفارسية تسمية جديدة لمنطقة آسيا الوسطى هي "طوران" والتي تطلق على الإمتداد الجغرافي الواقع في شمال إيران، فهو يرتبط بميتولوجيا فارس القديمة[1].

فالطورانية: هي القومية التركية ونشأت في المحافل الماسونية اليهودية التي يشرف عليها اليهود الأسبان والبولنديون، والإيطاليون، كان الرواد الأوائل لها غير مسلمين في الأصل وغير منتمين للطورانية، وإصطلاحا تنسب الطورانية إلى هضبة طوران الواقعة في آسيا الوسطى، حيث كانت تعيش الأقوام التركية قبل نزوحها غربا إلى خراسان وما وراء النهر، وهو ما دفع مصطفى كمال إلى دعوة الأتراك للتمسك بتلك القومية[2].

فالتوجه الطوراني أو الدعوة للطورانية قد ظهرت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني من خلال المستشرق اليهودي المجرى أرمينيوس فندري الذي دعا إلى إقامة إتحاد قومي تركي يشمل تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى التي تدين بالإسلام وتتحدث بلهجات تركية متقاربة. أطلق عليه إسم (بان توركيز) (Pan Turkism).

فالدولة الكمالية قامت على مبدأ الأناضولية التركية أي أن الجمهورية التركية قامت على مبدأ وحدة الأمة التركية التي تعيش في الأناضول فقط، وبدون أن تطمح لتكون النواة لدولة الأتراك الكبرى[3].

وعليه فقد تبنت بريطانيا دعوة المستشرق اليهود المجري أرمينوس فنبري، الذي أجرى دراسة ميدانية عن أوضاع آسيا الوسطى ونشرها في كتاب له بعنوان "رحلة درويش شاب في آسيا الوسطى"، أين دعا فنبري في دراسته إلى إقامة

---

[3] سعيد أحمد سلطان، "**محنة المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز الواقع والتاريخ**"، الطبعة 1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2005، ص.135.

[4] عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق، ص.259

[1]محمد رضا جليلي وتيري كيلز، "**جيوسياسية آسيا الوسطى**"، (ترجمة: علي مقلد). بيروت: دار الاستقلال 2001، ص.46.

[2]منصور عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 38.

[3]وليد رضوان، **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، مرجع سابق، ص. 337.

إتحاد قومي تركي يشمل تركيا ودول آسيا السطى التي كانت تتحدث بلهجات تركية متقاربة، وقد أطلق على هذا الإتحاد اسم بان توركيزم (Pan-Tunkysm)، حيث أراد له أن يمتد من الصين شرقا إلى بحر إيجه غربا[4].

وفي عام 1913، انعقد مؤتمر عام للبانطورانية، إنتهى إلى وضع خطة عمل الموحدة بين أتراك القوقاز وتركيا[5].

ومن هنا نشأ ما يمكن تسميته بـ "الطورانية الجديدة" في منطق القوقاز (أذربيجان خصوصا). وتتصف هذه الحركة الجديدة بالتعاون بين الشعوب التركية على أساس المساواة وليس عبر إندماجها بعضها بالبعض الآخر. وتعتبر الطورانية وليدة الأفكار اليهودية في تركيا، خاصة في ظل سيطرة حزب الإتحاد والترقي على الحكم في تركيا خلال الفترة الممتدة من 1908-1918. فالنزعة الطورانية–التتريكية قد إنبعثتا من النظرية الصهيونية التي كانت تهدف إلى تتريك الدولة العثمانية وإلغاء هوية العناصر غير التركية في البداية.

وفي جانفي 1918 كان الرد على دعوة جمعية "الإتحاد والترقي" القوقازية التي تأسست لإلتحاق بمسلمي القوقاز بالتركية، والعيش تحت راية الخلافة العثمانية. ورغم تعلق مصطفى كمال أتاتورك بأصل الأتراك الطوراني إلا أن النزعة الطورانية في وقته لم تأخذ مجالاتها على الصعيد السياسي، حيث قابلتها المبادئ الكمالية القائمة على أساس الأناضولية التركية، بمعنى وحدة الأمة التركية التي تعيش في الأناضول دون أن تكون أساس دولة الأتراك الكبرى[1].

ولكن استقلال الدول الإسلامية –التركية عن الإتحاد السوفياتي– وعودة التواصل بينها وبين تركيا كان سببا لإثارة المسالة الطورانية من جديد فمثلا الإعلام الأرمني في 1989 أطلق على جسر سيديريك الذي يربط تركيا بنخجوان "جسر طوران" وهذا يظهر بعض الدلالات على الرغبة في إحياء الطورانية وإن كان على أسس جديدة[2].

وتنقسم الطورانية إلى قسمين:

1)الطورانية القريبة: وهي تقوم على فكرة إنشاء إتحاد التركمان أو إتحاد الأوغور، وكانت تهدف إلى المطالبة بتوحيد الأتراك العثمانيين مع الأقربين لهم من الأتراك في الثقافة واللغة وهم أتراك من أذربيجان والقوقاز وإيران[3].

---

[4] نفس المرجع، ص. 23.

[5]منصور عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 41.

[1]وليد رضوان، مرجع سابق، ص.337.

[2]محمد نور الدين "**تركيا في الزمن المتحول**"، مرجع السابق ص.224.

[3]محمد عبد الله حمدان، "**الجماعات اليهودية في تركيا ودورها في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية التركية**"، ط.1، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع 2011، ص.ص. 171–172.

2)الطورانية البعيدة: القائمة على فكرة إنشاء الإمبراطورية الطورانية، من خلال جميع كل العناصر التركية التي تخضع لحكم أجنبي غير تركي: القيرغيز، التتار، الأوزبك والياقوت. وعلى هذا الأساس فإن النزعة الطورانية هي سياسية قديمة وحركة فكرية ذات نزعة توسعية تزامنت مع بداية إنهيار الدولة العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وظلت كامنة طوال الفترة الممتدة ما بين تأسيس الجمهورية التركية الحديثة سنة 1923 حتى عام 1990 (تفكك الإتحاد السوفياتي وظهور الدول الإسلامية المستقلة على المسرح السياسي ذات الأصل الطوراني)[4].

وقد شكل هذا الفضاء التركي أو الطوراني مصدر إلهام واستحضر الذاكرة التاريخية وحرك مخيلة السياسيين وآمالهم (ومخاوفهم أيضا) بدولة تركية لديها مجال نفوذ واسع يمكنها من أن تكون دولة كبرى "من الأدرياتيك إلى الصين" أو تتفتح على مصادر تهديد وتحديات جديدة تتمثل بالمنافسات السياسية المستاجدة في آسيا الوسطى[1]، ويبدو إحياء الأمل الطوراني بمثابة رد اعتبار لتركيا التي أجبرها الروس على الإنكفاء عن "عالمها" السابق في الفترة العثمانية، إذ هو ليس رد اعتبار فقط وإنما عملية بناء نفوذ لتركيا هناك ونزع نفوذ روسيا أو تقليصه[2].

ونظرت القوى التاريخية لآسيا الوسطى بإعتبارها منطقة محورية، وقد أيد ماكندر الأمثلة التاريخية في التوسع الإمبريالي الروسي، الذي قطع أوراسيا صوب الشرق والجنوب، بداية من القرن السادس عشر، ووصف هذا الإقليم وسهوبه الممتدة حتى أوروبا الشرقية بإعتبارها منطقة محورية (Heartland)، يدخل هذا النمط من المقاربة ضمن الفروض الأساسية للجيوسياسية البرية الحديثة، وقد تخلى بشكل أكبر في التنافس الإستراتيجي الحديث على أوراسيا[3].

كما كانت النزعة الطورانية مزروعة في الأحزاب التركية وفي خطاباتها السياسية، كحزب العمل الفاشي ثم حزب الحركة القومي بزعامة آلب أرسلان توركيش، حيث كان شعار الحزب في انتخابات 1987 (دليلنا القرآن و هدفنا الطوران). أين كان يدعو في خطاباته السياسية إلى إقامة علاقة خاصة مع ذوي الأصول التركية في آسيا الوسطى تتوج بإقامة رابطة دول تركية (كومنولث تركي) بزعامة تركيا[4].

فكلمة تركستان من حيث اللغة هي كلمة فارسية تعني بلاد الترك، وتجدر الإشارة هنا إلى تركستان مقمسة إلى تركستان الشرقية (الصينية) وتركستان الغربية (الروسية)، لكن السياسة السوفياتية سعت إلى محو التسمية القديمة تركستان

---

[4] محمد صادق إسماعيل، "**التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان**"، ط.2، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص. 108.

[1] Larrabee Stephen & Ian Lesser, op. cit. p.115

[2] Cengiz Candar and Graham E.Fuller.“Grand Geopolitics for A new Turkey”, **Turkistan news letter**, vol.5 April 2001. P.48

[3] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص.492.

[4] محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص. 109.

كونها تحمل دلالة كبيرة على أصول الشعوب وهويتهم وإنتمائهم إلى ما يعرف بتركيا الكبرى والإستعاضة عنها بالعبارة الأكثر حيادية "آسيا الوسطى"[5].

ان آسيا الوسطى أو آسيا الداخلية أو بلاد ما وراء النهر كما كانت تعرف في فترة الخلافة الإسلامية هي منطقة جغرافية مغلقة تقع في قلب قارة آسيا أو قلب العالم، وهي تضم كلا من الجمهوريات الإسلامية الخمسة وهي لا تطل على أي من البحار المفتوحة لكن موقعها الجغرافي يجعلها ذات أهمية كبرى. حيث تشكل كتلة جغرافية واحدة تبلغ مساحتها حوالي أربعة ملايين كيلو متر مربع. يحدها من الشمال روسيا مجاورة لكازخستان وإلى الشرق تقع الصين مجاورة لطاجيكستان و قيرغيزستان، كما تجاور إيران تركمانستان. وقد ساعد هذا الإمتداد الكبير من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال على تنوع خصائصها الطبيعية والحضارية والبشرية.

فجمهوريات آسيا الوسطى تعد دولا حبيسة لا تطل على أي بحار مفتوحة وهي من أهم المشاكل التي تواجهها والبحران الوحيدان اللذان تطل عليهما بعض دول المنطقة هما بحر قزوين وجغرافيا بحر آرال وكلاهما بحران مغلقان (بحر قزوين تطل عليه تركمانستان وكازاخستان، وبحر أورال تتقاسمه أوزبكستان وكازاخستان[1] .

كما تعتمد المنطقة جزء من كتلة الأرض يأخذ شكل شبه مائل والتي تمتد دون إنقطاع يحدها سهل سيبيريا الجنوبية في الشمال وبحر قزوين في الغرب وجبال تيانشان في الشرق، وسهول "هندوكوش" في الجنوب[2]. كما تمتاز هذه المنطقة بأهمية جيوسياسية من خلال موقعها الجغرافي ومواردها المهمة، فهي تطل على شاطئ بحر قزوين الغني بالموارد من جهة وتشكل من جهة أخرى عدة طرق برية وتمديدات أنابيب الغاز والنفط بين الشرق الأقصى والشرق الأدنى، كما أنها تتوسط دول وحضارات متباينة. فآسيا الوسطى لها تاريخ كبير، إذ كانت طريق الحرير بين أوروبا وآسيا لذا عرفت بأوراسيا، وكانت وسط آسيا مكانا للإجتماع ضمن تنظيم قبلي بدوي، وأحيانا بوتقة الإنصهار للأمم والثقافات والتقاليد المختلفة جدا بين العربية والإسلامية والفارسية والتركية والروسية[3].

فتأثيرات العامل الجغرافي على دول آسيا الوسطى تبدو واضحة، ذلك أن موقعها الحبيس أفرز لها العديد من التحديات التي أعتبرت عاملا محددا لسلوك هذه الدول أو كما يسمى بالحتمية الجغرافية أو الطبيعية، إلا أن هذا العامل يبقى نسبيا، ولا يمكن أن نغيب العوامل الأخرى ونلغي إرادة الإنسان.

---

[5] عبير ياسين،" الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى" ;**مجلة السياسية الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (أفريل 2003) ، ص.229.

[1] هدى ميتكيس وآخرون "**الخصائص الجيوساسية لدول آسيا الوسطى**"، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2008، ص.8.

[2] Shirin Akiner, "**Centreal Asia a survey of the region and the five republics**"switzerland: united Nations high commissioner for refugees, N°22, February 2000, p.1.

[3] Michael Kart ,"**Nations in transition: central Asian republics**", the united states of America: facts on file, Inc 2004, pp.3-9.

فهذه الدول وجدت نفسها في ضرورة لإقامة علاقات مع دول الجوار لإيجاد طرق لنقل منتوجاتها خاصة النفط والقطن، لذا عمدت هذه الدول إلى الإندماج في تكتلات إقليمية لمواجهة هذه التحديات[4]، فكان أن أنضمت دول آسيا الوسطى إلى رابطة الدول المستقلة في 13 ديسمبر 1991[5].

كما أن المأزق الجغرافي لجمهوريات آسيا الوسطى لا يتوقف على الإنحباس الجغرافي بل يتعداه إلى مشكلة المياه. فوفق تقرير التنمية البشرية لعام 2006 الذي أشار إلى التالي: "تربط أحواض نهري سيرداریاو وأمودارياو" بين كازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان في صلات ترتبط بالطاقة المائية، ويمكن فهم هذه الصلات من خلال تتبع تدفق هذين النهرين، ففي العهد السوفياتي كانت أوزبكستان وكازاخستان تستفيدان من مياه النهرين للري وبالمقابل تتلقى قرغيزستان الغاز منهما كمورد للطاقة، إلا أنه بعد الإستقلال عجزت هذه الدول في التوصل إلى اتفاق يؤسس للإعتماد المتبادل، خاصة فيما يتعلق بالكميات والأسعار[1] وهذا ما يصعد من حدة التوتر بين هذه الدول.

فنقص المنسوب في مياه بحر أورال بسبب تكثيف زراعة القطن خاصة وأن مساحة هذا البحر تتجاوز 68 ألف كم^2 في سنة 1940، وأصبحت لا تتعدى 40 ألف كم^2 في سنة 1990 لأن كازاخستان وأوزبكستان تشتركان في إستعمالاته إضافة إلى تحويل مياه "سيرداریاو وأمودارياو" اللذين يوفران ما نسبته 90% من منسوب المياه الذي يصل إلى بحر أورال سنويا لسقي حقول القطن و80 %من الماء المتوفر في آسيا الوسطى مصدره قرغيزستان وطاجيكستان اللذان تتحكمان في منابع نهري "سيرداریا وآمودارياو"، بينما تستهلك تركمانستان وأوزبكستان أكثر من 70 %من الماء لري حقول القطن الخاصة، كما أن قرغيزستان تعمل على مضاعفة حجم طاقتها الكهربائية بحجر منسوب أكبر من المياه لتتمكن من إنتاج الطاقة الكهربائية[2]

فالموقع الجغرافي والأهمية الإستراتيجية للمنطقة جعلها أكثر جذبا لمختلف القوى الدولية الإقليمية التي اعتادت أن تظل تحت هيمنة قوة كبرى، وبفعل هذه التغيرات تحولت إلى حلبة صراع بين أطراف المباراة الكبرى الجديدة The New Great Gameالتي ضمت مزايا وأطراف جديدة لحلبة الصراع على خلاف المباراة الكبرى القديمة، وأدركت جمهوريات آسيا الوسطى في سعيها لكسر طوق الإنحباس الجغرافي ضرورة الإستفادة من هذه الحالة من التنافس الدولي على أقليمها[3].

---

[4] تيري كيليز، محمد رضا جليلي، مرجع سابق، ص.158.

[5] المرجع نفسه، ص.322.

[1] تقرير التنمية البشرية 2006، برنامج الأمم المتحدة الإنساني، ص.214.

[2] Kulchic,"**Central Asia after the Empire : Ethnic groups, communities and problems**", Eiesnhouer instit, 2006,http://www.eisenhowerinstitute.org/programs/globalpatner ships/securityand terrorism/ coallition/ regional relations/conflictbook/kulchic.htm 22-03-2013.

[3] هدى ميتكيس، مرجع سابق، ص.19.

فهذه الدول تعاني من تكلفة نقل صادراتها مما يؤدي إلى صعوبات إقتصادية تواجهها رغم المكانة الإقتصادية والدولية التي تعتليها هذه الدول، فمثلا تعتبر كازاخستان من اكبر عشر دول في العالم من حيث احتياطي البترول، ومن أكبر خمسة عشر دولة من حيث احيتاطات الغاز الطبيعي،حيث تنتج أكثر من نحو خمسين مليون طن سنويا من حقولها النفطية في تنغيز، فضلا عن غناها بالموارد الطبيعية، مثل الغاز الطبيعي والفحم والنحاس والزنك والثاليوم والبيزوت والذهب والفحم. كما أنها كانت تنتج ما قدره خمسمائة طن من الذهب سنويا تحت الإشراف الكامل من موسكو[1]. بينما تحتفظ تركمانستان بإحتياطي ضخم من النفط ومن الغاز الطبيعي الذي تحتل فيه المكانة الرابعة على مستوى العالمي بعد روسيا والولايات المتحدة وإيران والمرتبة الثانية بين دول الكومنولث المستقلة،كما تنتج من الغاز الطبيعي سنويا 85 مليار مكعب، بينما يتوقع الحجم العام لإحتياطي الغاز بـ 13 تريليون متر مكعب، فضلا عن ذلك تتمتع تركمانستان بمواد طبيعية هامة مثل النفط والذهب والفحم والبلاتين وكلوريد الكالسيوم والكبريت والبوتاسيوم وكبريتات الباريوم واليود والماغنسيوم والبروميد والكريتات والزئبق والأوزوكريت[2].

ونفس الشيء تمتلك اوزبكستان إحتياطيا مهما من البترول والغاز الطبيعي. وتتمتع بأهمية سياسية مركزية لما تتمتع به من كثافة سكانية واضحة نسبيا في آسيا الوسطى. وبما لديها من موروثات تاريخية، كما تشكل حلقة مهمة في ذلك الحزام الجيوإقتصاد الثري. إذ تحتل أوزباكستان المرتبة الثانية بين أهم الدول المنتجة للذهب في العالم بعد جنوب إفريقيا وتنتج مليار دلار من الفضة وغنية بالفحم والنحاس واليورانيوم والزنك ويمثل إنتاج أوزبكستان من القطن عالي الجودة واحدا من أهم إمكاناتها الإقتصادية[3]. وبشكل مخالف فإن قرغيزستان وطاجيكستان تفتقر لهذه التروات الطبيعية ، وإن كانت تكشل قليل من الذهب والنحاس والزئبق. ولكن الخاصية الجغرافية لآسيا الوسطى في كونها حبيسة انعكست في إرتفاع تكلفة النقل فيها مقارنة بالدول ذات المنافذ الساحلية[4].

المطلب الثاني:المحدد العرقي.

تعتبر منطقة آسيا الوسطى متعددة الأعراق واللغات والقبائل إذ يسكنها عدة قبائل وهي الكازاخ والقرغيز والتركمان والطاجيك والأوزبك[5]، فسكان آسيا الوسطى ينظرون لأنفسهم على أنهم قبائل صغيرة، أما تميزهم اليوم كجماعات قومية كبيرة قوية فهو نتاج للسياسة السوفياتية، التي أنتجت جمهوريات آسيا الوسطى الحالية، ولا تزال الروابط

---

[1] أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 499.

[2] نفس المرجع، ص. 500.

[3] المكان نفسه ،ص. 500.

[4] مدحت أيوب، "الخصائص الإقتصادية لدول آسيا الوسطى"، في هدى ميتكيس وآخرون "**آسيا الوسطى والتنافس العالمي**"، القاهرة: مركز الدراسات الآسياوية ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2008 ص. 131

[5] لطفي السيد الشيخ،" **الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**"، ط.1، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006، ص. 84.

القبلية تميز مجتمعات آسيا الوسطى خاصة في قرغيزستان التي يعتبر مجتمعها ريفي بدرجة كبيرة إذ يعتمدون على الأعراف والتقاليد القبلية بشكل كبير .بخلاف أوزبكستان التي تمتاز بأنها أكثر تحضرا[6].

ويعد خمسة وثمانون في المائة من سكان الجمهوريات السوفياتية سابقا من أصل تركي ويشملون الأوزبك والكازاخ والقرغيز والأذريباجيون والتركمان وعليه فإن فرصة تركيا الحديثة في تأكيد نفوذها كبيرة، إلا أنه لم يكن إيلاؤها اعتبارا جديا في حقبة الحرب الباردة، بسبب الفارق في القوة والإمكانات بين الإتحاد السوفياتي (وريث الإمبراطورية الروسية) وتركيا (وريثة السلطنة العثمانية)، وحاجز من الخوف والشعور بالعجز لدى الأتراك، الأمر الذي جعل التفكير بالمنطقة أمرا مستحيلا[1].

وتقع في جمهوريات آسيا الوسطى ثلاث مجموعات عرقية رئيسية:

الأولى: المجموعة التركية وفيها 24 قومية من أهمهم:

الأوزبك – الكازاخ – التتار – الأذريون – التركمان – القزغيز – البشكير – الياقوت.

الثانية: مجموعة شمال القوقاز وفيها مجموعتين رئيسيتين

أ- المجموعة الداغستانية ومنها: الشيشان – اللزغيون – الأنفوشيون.

ب- المجموعة الأديغية الأبخازية وتضم: الكاباردیون – الشركس – الأبخاز.

الثالثة: المجموعة الإيرانية وتضم:

الطاجيك – الفرس – الأكراد – الألطائيون – البلوش – الإستينيون[2].

وقامت الإدارة السوفياتية التي أنشأت جمهوريات آسيا الوسطى على أساس جعل لكل جماعة قومية جمهورية خاصة بها:

1) جماعة الطاجيك في جمهورية طاجيكستان
2) جماعة القرغيز في جمهورية قرغيستان
3) جماعة الأوزبك في جمهورية أوزبكستان
4) جماعة الكازاخ في جمهورية كازاخستان
5) جماعة التركمان في جمهورية تركمنستان[3]

---

[6] Snesarov A.S, "center Asian Geopolitics in the last hundred year",**central Asia Survey,** vol.21,N°2, 2000, p.233.

[1] محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص. 260.

[2] محمد غلاب وآخرون،"**البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر**"، القاهرة: دار المعارف، 1979، ص ص.90-95.

[3] سعيد أحمد سلطان، مرجع سابق، ص. 134.

الدول	المساحة كلم^2	عدد السكان مليون نسبة	العرقيات
كازاخستان	2.717.300	1557500	الكازاخ 51%، الروس 32%، الأوكران 5% الألمان 2%، التتار 2%، الأوزبك 2%
كيرخيزستان	198.500	4.600.000	الكيرفيز 56%، الروس 31%، الأوزبك 13%، الأوكران3%
أوزبكستان	447.400	23.500.000	الأزبك 75%، الروس 6%، الطاجيك 5%،التتار 2%،الأوكران 1%، الكازاخ 4%، الكوريون 1%، الكراكاليك 2%
طاجاكستان	143.100	6.620.000	الطاجيك 67%، الأوزبك 25%، الروس 2%، التتار 2%
تركمستان	488.100	5.000.000	التركمان 67%، الأوزبك 25%، الروس 2%، التتار 2%
المجموع	3.994.400	5.529.5000	

– الإختلاف والتنوع العرقي المعقد في جمهوريات آسيا الوسطى سنة 1999 -2000-[1]

أما عدد السكان وفق سنة 2010 تحدد كالآتي:

كازاخستان 16.026 مليون نسمة، قزغيزستان 5.334 مليون نسمة، أوزبكستان 27.445 مليون نسمة، طاجكستان 6.879مليون نسمة ، تركمانستان 5.042 مليون نسمة[2].

ويعكس هذا التعدد العرقي والإختلاف القومي من خلال التأثير الكبير على الحياة السياسية وطبيعة توجه الأنظمة السياسية في جمهوريات آسيا الوسطى.

ولا يمكن إغفال دور الإسلام كمتغير مستقل في الحياة السياسية في آسيا الوسطى، خاصة إذا كان 80% من مجتمعاتها مسلمين سنيين وفق المذهب الحنفي، كما أن السمة المميزة لهذه الجمهوريات الخمس هي تراثهم الإسلامي وإن

[1] تيري كيلنر، محمد رضا جليلي، مرجع السابق، ص. 57.

[2] United Nations, Department of economic and social affairs, population division (2011) world population: the 2010 revision, Newyork.

كانت تختلف درجة الإلتزام من جمهورية إلى أخرى فالإلتزام الديني في طاجيكستان وأوزبكستان يبدو أكثر من بقية الجمهوريات ولا بد من الإشارة إلى أن الحكم السوفياتي أثر بشكل كبير في ضعف الإنتماء العقائدي الإسلامي عند مجتمعات آسيا الوسطى[1].

ويمنح عنصرا وحدة العرق ووحدة اللغة بين هؤلاء الأتراك "الجدد" وأتراك تركيا، ميزة تفوق مهمة لهذه الأخيرة على منافستيها الرئيستين على كسب النفوذ في آسيا الوسطى، وهما إيران وروسيا، فعلى الرغم من وجود فوارق طبيعية بين اللغات التركية المستخدمة في كل جمهورية على حدة، فإن الخطوط الأساسية لهذه اللغات واحدة، وتقاطع في ما بينها من جهة ومع اللغة التركية المستخدمة الآن في تركيا من جهة أخرى.

والتمايزات الموجودة في هذه اللغة من جمهورية إلى أخرى مقابلة بتلك المستخدمة في تركيا هي نتيجة حتمية للتأثيرات الإستلابية التي مارستها اللغة والثقافة السلافية الروسية على إمتداد أكثر من سبعين عاما. حتى في طاجكستان، حيث الفارسية هي اللغة الرسمية، فإن نسبة الذين يتحدثون بالتركية بين السكان تصل إلى 35%[2].

المطلب الثالث: تأمين الدور التركي في آسيا الوسطى والقوقاز

لقد أسفر تفكك الإتحاد السوفياتي عن نتيجة في غاية الأهمية بالنسبة إلى الدولة والمجتمع في تركيا، ألا وهي ظهور الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى: كان اسمها في السابق "الجمهورية الناطقة التركية" لكن التسمية صارت لدى الصحافة والرأي العام "الجمهوريات التركية" بعدما تجاوزت الأحداث مدلول العبارة الأولى[3]. فبعد إنتهاء الحرب الباردة مباشرة سارع حلفاء أنقرة إلى دفعها نحو السعي للإضطلاع بدور خاص في تطور لدول المستقلة حديثا، كانت هذه السياسة تنطلق بالدرجة الأولى من الخوف غير المبرر من تعرض المنطقة، على يد النزعة الأصولية الإيرانية، لعملية أسلمة سريعة وعميقة، جرى الترويج لتركيا بوصفها نموذجا غربيا مضادا بالنسبة إلى آسيا الوسطى بادرت أنقرة بشغف إلى الإمساك بهذه الفرصة في سبيل إعادة تأكيد أهميتها الإستراتيجية بالنسبة إلى الغرب عن طريق رسم وتسويق سياسة بعيدة المدى تخص آسيا الوسطى وتستهدف تحويل المنطقة إلى دائرة نفوذ تركي خاص[4].

فظهور "عالم تركي" في آسيا الوسطى والقوقاز، كانت فرصة نادرة لإحداث تحول إيجابي في مسار علاقات تركيا بالعالم الإسلامي، والدعوة تتواصل داخل تركيا لإيلاء العلاقات بالدول التركية الإسلامية الأولوية في السياسة الخارجية،

---

(1) Ghoncheh Tazmine, "the islamic revival in Central Asia: a potent force or a misconception ?", **center Asian survey magazine**, vol.20 N°1, 2001, p.67.

(2) محمد نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول**"، مرجع سابق، ص.209.

(3) ميشال نوفل، مرجع سابق، ص.23.

(4) هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 171.

بمعنى أنه يشهد مزيدا من التباعد عن أوروبا. ولم يخف المسؤولون الأتراك رغبتهم في إيجاد موطئ قدم راسخ لهم في هذا المحيط بدعم أكيد من الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة أي نفوذ إيراني[1].

هذه الدول تمثل قبل أي شيء مرجعية "الإنبثاق الأول" حيث ظهر حسب الأساطير التركية ما يعرف بـ "أتراك السماء" كناية عن الجيل الأول من الأتراك الذين نهضوا في تلك المنطقة. ونشطت في اعقاب ذلك إيديولوجيا "عثمانوية" و"طورانية" تطمح بإتساع نفوذ تركيا "من بحر الأدرياتيك إلى سور الصين"[2].

ويمكن ملاحظة مستويين من التعاطي التركي مع آسيا الوسطى "التركية"، **المستوى الأول** هو التعاطي اليوتوبي والإيديولوجي القوموي المأخوذ باليوتوبيا والذي رفع سقف توقعات العمل السياسي في تلك المنطقة وقد تبدى ذلك في الخطاب الإعلامي والثقافي والإيديولوجيات السياسية والحزبية فضلاعن الجهود الرسمية على أعلى مستوى لتشكيل رابطة "العالم التركي" وعقد مؤتمرات القمة لرؤساء تلك الدول وبذل الجهوذ لتنظيم الحالة اللغوية والثقافية والتبادلات التجارية والإستثمارية[3]، خاصة وأن جاذبية الإقليم تتأسس على أساس مجموعة من المعطيات:

– منطقة جيواستراتيجية مهمة في قلب أوراسيا أو قلب العالم (Heartland)وتتمتع بأهمية مركزية

– منطقة غنية بالمواد الطبيعية والمعدنية، وبخاصة النفط والغاز

– القابلية لتلقي المبادرات السياسية الخارجية بعد فترة طويلة من "العزلة" وصعوبة الإتصال بالعالم خارج الإتحاد السوفياتي (السابق).

– هشاشة البنى التحتية والدولتية وضعف القدرة على إدارة السياسات العامة والموارد

– الطبيعة التنافسية لتغلغل القوى الدولية والإقليمية الطامحة للتواجد السياسي والأمني والإقتصادي وخاصة الولايات المتحدة وروسيا وتركيا وإيران[4].

ومع ذلك كان من الصعب على تركيا أن تحقق آمالها في أن تكون صاحبة الزعامة ولو بشكل غير رسمي على رابطة العالم التركي فكان **المستوى الثاني**: من التعاطي التركي مع آسيا الوسطى التركية، إذ نظرت مؤسسة السياسة الخارجية بواقعية سياسية وبراغماتية، وقبلت، ولكن بصورة تنافسية وجود قوى أخرى ذات مصالح وتأثير في تلك المنطقة مثل روسيا الإتحادية وإيران فضلا عن التطلعات الأمريكية والأوروبية ونفوذها المتنامي هناك.

وقد اقتضت تلك الواقعية أن تنخرط السياسة التركية في التعاطي مع الدائرة التركية/الطورانية بالعمل كلاعب بين لاعبين إقليميين ودوليين، ولذا فهي لم تحقق نجاحات رئيسية في هذا المجال الأمر الذي جعلها تركز على العمل السياسي

---

[1] محمد نور الدين، "**تركيا في الزمن المتحول**"، مرجع سابق، ص. 31.

[2] عقيل سعيد محفوض، "**السياسة الخارجية التركية**"، مرجع سابق، ص. 261.

[3] عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص. 175.

[4] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق، ص.262.

تحت المظلة الأمريكية أو الإستعانة بها، وخاصة في مجال الطاقة والإرتباطات الخارجية والتحالفات، وقد كان ذلك خيارا عمليا ولكنه وضعها مجددا في سياق إستراتيجية دولة أخرى[1].

ويجتهد الأتراك ومؤيدوهم الغربيون لتقديم تركيا بصورة البلد النموذج الذي يجب أن تسير الدور التركية على خطاه في البناء الدولتي والعلمانية والتحديث والإرتباط بالغرب، ولكن سياسات الأخ الأكبر فشلت في استقطاب الإهتمام وفي أن تتجسد واقعيا وذلك لجملة أسباب منها ما يخص تركيا ومنها ما يخص دول آسيا الوسطى والقوقاز.

ويمكن تركيز الصعوبات التي تعرقل اعتبار تركيا "نموذجا" لدول آسيا الوسطى في النقاط التالية:

- افتقار تركيا للموارد المادية مقابل الحاجة المتزايدة لتلك الموارد لدى دول آسيا الوسطى والقوقاز.
- الإستجابة الضعيفة لدى دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز للنموذج السياسي التركي في الديمقراطية خاصة وأن أكثر نظمها الساسية استبدادي، وانجذاب الدول لنموذج سياسات دولتية مركزة بمواجهة تهديد التطرف الديني.
- رفض آسيا الوسطى استبدال زعامة بأخرى وإحلال محل روسيا، ورفض منطق "الأخ الأكبر" لـ "الأخوات الخمس"
- فشل السياسات التركية في فهم الأوضاع الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية في آسيا الوسطى والقوقاز
- الصعوبات السياسية الداخلية في تركيا والعنف الداخلي والأزمات الإقتصادية وعدم الإستقرار الأمر الذي أدى إلى إنهماك تركيا بالسياسة الداخلية وتشويش صورتها لدى آسيا الوسطى والقوقاز
- أثبتت روسيا أن نفوذها في المنطقة أكثر قوة وثباتا مما كان متوقعا[2].

المبحث الثاني: مراحل تحولات السياسة التركية إزاء آسيا الوسطى والقوقاز

مرت السياسة التركية إزاء القوقاز وآسيا الوسطى بمحطات تاريخية تعكس أسباب تغير السياسة التركية المتعلقة بتلك المنطقة وتذبذب العلاقات والثغرات التي كانت واضحة من خلال محاولة الطرفين بتجسيد علاقات برغماتية في أغلب الأحيان وعلى هذا الأساس قسمت الدراسة إلى خمس مراحل تبرز أهم المحطات التاريخية:

المطلب الأول: المرحلة الأولى- سياسة الأخ الأكبر والدولة النموذج(1991-1993)

أثر تفكك الإتحاد السوفياتي السابق وإنتهاء الحرب الباردة على جميع دول العالم، كما أثر تأثيرا بالغا على تركيا. وقد مثل تفكك الإتحاد السوفياتي وإستقلال ست دول إسلامية في آسيا الوسطى (منها خمس دول ذات أصول تركية) فرصة كبيرة لأنقرة إذ فتح أمامها مجالا واسعا من العلاقات مع هذه الدول، وفي نفس الوقت كسرت حاجز العزلة عن تركيا

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **سوريا وتركيا – الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص. 175.

[2] Olga Oliker and Szayna, Thomas, "**conflicts in central Asia and the south caucasus**". Washington: rand carporation, 2003, pp.189-199.

وفتحت الباب أمام أهميتها لجيوسياسية والإستراتيجية، وفتحت الطريق أمام الرأي العام التركي لتطورات إنفعالية ودراماتيكية[1].

وبإستطاعة تركيا أن تكون نموذجا لأتراك الخارج ولدول محيطها، وان تقوم بدور مركزي في المنطقة الممتدة من الأدرياتيك إلى الصين، إلا أن المشكلة الأساسية هي أنها لم تحسم خياراتها في السياسة الخارجية، التي هي إنعكاس مباشر لأزمة الهوية والإنتماء كما يعتبر استعلاء الموروث عن السلف العثماني.

وقد حدد رئيس قسم الشرق الأوسط في المعهد الملكي البريطاني للسياسة الخارجية فيليب روبينز في ديسمبر 1991 عقبتين أمام السياسة الخارجية التركية.

1) الذهنية التركية التي تدير ظهرها للعالم، وإنغلاق السياسيين والموظفين والدبلوماسيين والمثقفين الأتراك على الخارج.

2) النقص المعلوماتي، الناتج عن الإنغلاق السابق، بحيث نسي الأتراك أهمية الإنفتاح على العلم ومعرفته[2].

كانت السياسة التركية في هذه الفترة أكثر نشاطا وحماسا، بيد أن تركيا خلال هذه الفترة التاريخية اتخذت مواقف متسرعة تفتقد إلى مخطط واضح بل وصدرت تصريحات كثيرة عن مسؤولين أتراك تعلن بأن القرن الحادي والعشرون هو "القرن التركي"، خاصة وأن هذه الفترة تميزت بالمقارنة مع الفترات التي سبقتها بأن صناع القرار أكثر تأثرا بالرأي العام الداخلي في صياغة السياسة الخارجية[3].

وروجت تركيا لفكرة "الأخ الأكبر" و"الدولة النموذج" في السياسات الديموقراطية بتوجيه من الغرب وخاصة الولايات المتحدة التي سعت لدعم هذه الفكرة وتقديمها لدول آسيا الوسطى[4]. حيث برز الإهتمام بهذه المنطقة التي كانت أصلا تحت السلطة العثمانية، خلال بدايات تأسيس الجمهورية التركية، فعلى الرغم من أن سياسة أتاتورك حاولت بقدر كبير الإبتعاد عن الإيديولوجيا ومشاكل الجوار إلا أن إهتمامه بجمهوريات آسيا الوسطى كان بارزا في خطاباته التي شكلت قاعدة للنخب التركية الداعية لإحياء العالم التركي فيما بعده.

فتبلورت هذه الفكرة أكثر في عهد الرئيس تورغوت أوزال الذي نسبت إليه فكرة العثمانية الجديدة وهي تعبير عن طموحات توسعية لتركيا بناء على فكرة "الطورانية" التي تهدف إلى جمع العامل التركي أو الدول الناطقة بالتركية في أمة واحدة تتزعمها تركيا، وهذه الفكرة تأخذ من العثمانية شكلها الإمبراطوري فقط دون أن تتوسع لمحتواها الإسلامي[1].

---

[1] محرم أكشي، "تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز: تأمين لجسور الطاقة"، في محمد عبد العاطي،(محرر)، "**تركيا بين تحديات الداخلورهانات الخارج**" الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2009، ص.194.

[2] محمد نور الدين، "تركيا في الزمن المتحول"، مرجع سابق، ص. 33.

[3] محرم أكشي، مرجع سابق، ص.194.

[4] Thomas Wheeler"**Turkey's role and interests in central Asia",** Saferworld, October, 2003, p.3.

[1] أفراح ناثر جاسم، "تورغوت أوزال ومشروع العثمانية الجديدة". **دراسات إقليمية**، العدد 6، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2007، ص.17.

وبتشجيع أمريكي اندفعت تركيا لما سمي بـ "ملء الفراغ" في المنطقة قبل أن تشغله أطراف أخرى،وكان ذلك فرصة للذهنية، أو الطموحات الإمبراطورية للرئيس أوزال، الذي أعتبر ما يجري فرصة تلوح أول مرة منذ ألف عام، ويجب استغلالها من أجل "بناء دولة عظمى"[2].

حاول أوزال تجسيد مشروعه من خلال خطوات عملية ارتكزت في البداية على الجانب الإعلامي التحسيسي، حيث عقدت في عهده عدة مؤتمرات كان أبرزها عام 1988 تحت شعار الأمة التركية من أصوار الصين إلى أصوار برلين "في عام 1990 وتحت شعار نحو أذربيجان الكبرى" والذي دعا إلى توحيد الأمة الأذرية وإعادتها إلى نطاق الأمة التركية.

وفي مؤتمر "الأولويات الإستراتيجية التركية"سنة 1990 أفصح أوزال عن نواياه في أن تكون تركيا قوة عظمى في نهاية القرن العشرين تمتد من أصوار الصين إلى الأدرياتيك[3].

ففي 21 أوت 1991 أعلنت أوزباكستان وقرغيزستان الإستقلال، وفي 9 سبتمبر 1991 أعلنت طاجيكستان الإستقلال ثم تركمانستان في 27 نوفمبر 1991، وكانت كازاخستان آخر الدول التي أعلنت الإستقلال في 16 ديمسبر 1991، وأصبحت جميع دول آسيا الوسطى أعضاء في كومنويلث الدول المستقلة للحفاظ على مصلحتها الإقتصادية والأمنية مع روسيا[4].

وبشكل مواز قام الرئيس كازاخستان نور سلطان نازاربابيف في سبتمبر 1991 بزيارة أنقرة، وفي التاسع من نوفمبر 1991، أعترفت تركيا رسميا بجمهورية أذربيجان، وفي 1 ديسمبر 1991 تعاقب رؤساء جمهوريات تركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان على زيارة تركيا زيارات رسمية. كما تم توقيع العديد من إتفاقيات التعاون في العديد من المشروعات الإقتصادية والثقافية المختلفة، وفي 16 ديسمبر 1991 بادرت تركيا إلى الإعتراف رسميا بجميع الجمهوريات الجديدة الأخرى في المنطقة الإتحاد السوفياتي السابق، مضيفة الصفة الرسمية على علاقاتها مع كل من آسيا الوسطى والقوقاز[1].

فكان أوزال أول من سارع للإعتراف بهذه الدول رسميا وقامت بفتح سفارات لها في كل عواصم هذه الجمهوريات، هذه الأخيرة رأت هي الأخرى في تركيا عند إستقلالها ليس شريكا مفضلا وحسب وإنما جسرا في إتجاه أوروبا[2].

---

[2] Carlo Frappi"Central Asia's place in Turkey's foreign policy", **Analysis**, N°225, December 2013, p.2.

[3] Bala Bayram, "Les relations entre la Turquie et l'Asie Central Turcophone 91-2004", ISPI**, Outre-terre**, 2005/1, N°10, p.315.

[4] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.321.

[1] هاينس كرام، مرجع سابق، ص.175.

[2] Viatcheslav Avioutski, "Mouskou-Ankara, Concurrence ou cooperation ?", **Outre terre**, N°10/2005. p. 210.

وانتبهت تركيا إلى أن عليها أن تنظم علاقاتها مع القوقاز وآسيا الوسطى في إطار مؤسساتي[3] فأنشأت في جانفي 1992 مؤسسة «Tika»وكالة تركيا للتعاون والتنمية الدولية. وفي جويلية 1992 أنشأت «Turksoy» الإدارة المشتركة للثقافات والفنون التركية ما يعادل المجلس الأعلى للفرنكفونية والذي أقر على أن يعقد بشكل مستمر. وكان الحدث الأكثر أهمية اجتماع الجمهوريات الإسلامية التركية السوفياتية سابقا بانعقاد قمة اسطنبول في أكتوبر 1992 عبر من خلال القمة الرئيس تورغوت أوزال عن طوح كبير وقال لنظرائه " إذا لم نرتكب أخطاء فالقرن الحادي والعشرين سيكون قرن الأتراك".

وإعلان ميلاد مجموعة «T6»بمعنى تركيا والدول الستة التركفونية وكما انعقدت كذلك في البحر الأسود قمة زعماء الدول التركفونية، القوقاز، والإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي[4]. كما وضع حجر الأساس لمؤسسة الإتحاد الإقتصادي للبحر الأسود (KEI)في فيفري1992 حيث عقدت في اسطنبول قمة لدول جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، مولدافيا، رومانيا، بلغاريا، روسيا، وركز البيان على قضايا التبادل التجاري والتنمية والتكنولوجيا، وانطلق أيضا مشروع "العشرة آلاف طالب" الذي لا يزال مستمرا حتى الآن دعما للتعليم في تلك الدول وخلق نخبة فكرية مرتبطة بتركيا في إطار الإستثمار في العنصر البشري، وهكذا إنطلقت مشروعات تنموية وثقافية قومية واسعة النطاق، فعلى المستوى التعليمي تم تأسيس الجامعات والبعثات العلمية والدراسية لآلاف الطلاب من تلك الدول إلى تركيا، حيث أنشأت في عام 1992 جامعة خوجة أحمد يسوي التركية–الكازاكية الدولية، وتم دعم الخدمات الإعلامية والثقافية والدينية واللغوية والدعم العسكري، وسعت في نفس الوقت إلى إدخال الدول المنحلة عن الإتحاد السوفياتي إلى المنظمات الدولية وحاولت كذلك دمجها في الغرب[5]. خاصة وأن الرئيس أوزال قدم في قمة اسطنبول للرئيس الأميركي جورج بوش ملفا خاصا يشرح حيثيات مشروع البحر الأسود وإمكان مساهمة المستثمرين الأمريكيين فيه.

فأعلن في مطلع عام 1992 أن تركيا لن تعطي الأولوية في إهتماماتها الخارجية العلاقات بالجمهوريات التركية، بل ستتصرف بواقعية في إطار التوازن مع روسيا، وردا على سؤال إن كان لدى تركيا تفكير بإقامة إتحاد تركي لاحقا، قال ديميريل: "ومن أستطاع حتى الآن إقامة ذلك لنقوم به نحن الآن". وتم الرد على الإتهامات الموجهة إلى تركيا بإقامة إتحاد تركي على أساس وحدة العرق واللغة أنه إذا أرادت تركيا مساعدة هذه الجمهوريات فليس إستنادا إلى وحدة العرق والدين واللغة، بل على أساس القيم والمثل العالمية وتقديم المكاسب التي إكتسبناها، نموذجا لهؤولاء[1].

---

[3]محرم أكشي، مرجع سابق، ص. 194.

[4] Ibrahim Tabet, op, cit. p. 451.

[5]محرم أكشي، مرجع سابق، ص.195.

[1] محمد نور الدين .**تركيا في الزمن المتحول**، مرجع سابق، ص. 214.

ومع ذلك، ورغم التحركات التركية كأخ أكبر للجمهوريات المستقلة فإن كل هذه التحركات عكست لزعماء آسيا الوسطى الفراغ بين الخطاب التركي ومدى قدرتها على إنقاذها[2].

المطلب الثاني: المرحلة الثانية – خيبة الأمل ومواجهة الحقائق (1993–1995)

لم تستعد تركيا وتتحسب شأنها شأن جميع الأطراف لإنهيار الإتحاد السوفياتي، ولهذا السبب تبين النقص الكبير في التخطيط الإستراتيجي التركي، وتراجع عدد كبير من المشاريع المهمة التي شرع فيها الأتراك في هذه المرحلة ومنيت هذه المشاريع بالخسارة. وخير مثال فشل قمة الدول الناطقة باللغة التركية ولم تصل إلى النتائج المرجوة[3]. ومع ذلك بقيت المساعي لتوطيد العلاقات بين تركيا والجمهوريات مستمرا؛ حيث قام الرئيس أوزال بزيارة جميع الجمهوريات عام 1993 وتكلل ذلك بتأسيس تجمع إقليمي سمي بـ "المجلس التركي"[4].

فما بين 1992 و1997 قامت مجموعات تابعة لجماعة قولن الدينية رجال أعمال وأساتذة بفتح قرابة 73 مدرسة و3 جامعات في آسيا الوسطى، حيث اعتبرت هذه المشروعات الأهلية ذو النشاطات الأهلي الدولي ولها أهمية دولية لما تتمتع به من دعم المشاريع التنموية ذات الرؤية التركية لدول آسيا الوسطى والقوقاز.

واعتمدت هذه المشاريع أكثر على الجانب التربوي الذي دمج بين المعايير الغربية وثنائية المحاور في الهوية التركية والمجتمع المحافظ والتقدم السياسي والسوق الموجه الإسلامي.

وأسست جماعة قولن للأعمال الخيرية إزدواجية القيم من خلال تعظيم دور السياسة الناعمة التركية في آسيا الوسطى[1].

كما تمخصت القمة التركية التالثة التي عقدت في بيشكيك أوت 1995 عن "إعلان بيشكيك" الذي تضمن رغبة دول كازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان في إنشاء تحالف يجمع الدول الثلاث من أجل تحقيق مستوى من التكامل والتنسيق المتبادل وتوسيع "الطرق المتكاملة" في آسيا الوسطى، إذ مثل الإعلان محاولة من الدول الثلاث إرساء أسس التعاون العسكري والإقتصادي بينها، وقبل شهر واحد من ذلك أطلقت الدول الثلاث عملية بنك آسياوي للتعاون العسكري والتطوير الإقتصادي وأعلنت العزم على تأليف كتيبة حفظ سلام آسياوية مركزية وبدعم من الأمم المتحدة[2].

---

[2] Thomas Wheeler, op, cit. p.3.

[3] محرم أكشي، **مرجع سابق**، ص. 196.

[4] أفراح ناثر جاسم، "تورغورت أوزال مشروع العثمانية الجديدة" .**دراسات إقليمية**، العدد 6، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2007، ص. 8.

[1] Carlo Frappi, op, cit. p.5.

[2] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية، الإستمرارية – التغيير**، مرجع سابق،ص. 264.

وخلال هذه الفترة (1993-1995) غضت روسيا الطرف عما كانت تقوم به تركيا باعتبارها دولة علمانية وديمقراطية تقف في وجه التيارات الإسلامية الراديكالية، ثم تعاملت تعاملا طورانيا قوميا، وهذا ما أثار انزعاجها فيما بعد، فروسيا وبعد فترة الإنطواء القصيرة التي عاشتا ما بين عام 1991-1993 قررت العودة إلى التصالح مع المنطقة من خلال إعتماد "مبدأ الحوار" وتحسين علاقاتها معهم واعتبرت مناطق الإتحاد السوفياتي السابق مناطق نفود بالنسبة لها، ولا بد من ملأ فراغه[3]. لم ينحصر الخلاف التركي-الأرميني حول دعم تركيا لأذربيجان وإنما شمل أيضا الخلاف التاريخي المرتبط بالمجازر التي أرتكبت ضد الأرمن في عهد السلطنة العثمانية[4].

وكان الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم ناغو رنوكاراباخ أحد إفرازات سياسة التوزيع القسري للقوميات بين جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى إعادة رسم الحدود وتبادل الأراضي بين هذه الجمهوريات، الأمر الذي أدى في هذه الحالة إلى تبعية إقليم ناغو رنوكاراباخ الذي تقطنه أغلبية أرمينية لجمهورية أذربيجان. وتفجرت المشكلة في أواخر عمر الإتحاد السوفياتي، عندما أقدم سكان الإقليم من الأرمن بدعم جمهورية أرمينيا على شن المعارك مطالبين بالإنفصال عن أذربيجان والإنضمام إلى أرمينيا. وفي ظل الروابط العرقية الدينية جاء تحالف روسي-أرميني في مواجهة أذربيجان المدعومة من تركيا. ودخلت إيران طرفا فاعلا في الصراع بدعم أرمينيا، ردا على موقف أذربيجان من رفض النموذج الإيراني وتنسيقا مع روسيا الإتحادية في مواجهة النفوذ التركي[5].

وبقيت العلاقات الدبلوماسية بين أرمينيا وتركيا معدومة والحدود مغلقة منذ أفريل 1993، في ردة فعل على تقدم القوات العسكرية إلى أذربيجان[1]. وكان التعاون المكثف والمتزايد الأرميني-الروسي في المجال العسكري أثر قلق تركيا خاصة بعد تسليم روسيات الإتحادية للقوات الأرمينية طائرات ميغ29 وكذا صواريخ أرض-جو من طراز أس 300، بالإضافة إلى تنظيم قواتهما لمناورات مشتركة بالقرب من الحدود الأرمينية-التركية، الأمر الذي اعتبرته تركيا تهديدا لمصالحها في المنطقة[2].

وأغلقت تركيا حدودها مع أرمينيا كرد فعل على إحتلال أرمينيا لأراضي، أذرية داخل وحول منطقة قرباغ الجبلية وقال أردوغان بهذا الشأن، ما لم ينته الإحتلال فلن تفتح أبواب الحدود بين تركيا وارمينيا[3].

---

[3] محرم أكشي، مرجع سابق، ص. 196.

[4] Yasar, Kalafat-Hatem, Cabbarly, « L,évolution des relations entre la Turquie et l'Arménie de point de vue de la guerre psychologique ». Azerbijan: research center of stratigique policy. http://www.azsam.org/modules.**Heradote**, N°7,Oct-December, 1992, p. 154.

[5] عماد جاد، "الجمهوريات الإسلامية والإتحاد الروسي: الروابط والمخاوف"،**السياسة الدولية**، العدد 120، أفريل 1995، ص. 168.

[1] Kavork Oskanian, "**Turkey and the caucasus**", the London school of economics and politics science (LSE) juin 2011, p.25.

[2] Ziïa Ken Gerli, " Turkey's geostrategic interests in the caucasus", **Central Asia and the caucasus**, N°6 (30), 2004, p. 101.

[3] ناظم تورال، **مرجع سابق**، ص. 169.

واعتبر نشاط اللوبي الأرميني في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجه آخر للصراع بين الدولتين، الذي أصبح منذ إستقلال أرمينيا بمثل مصدر قلق وإزعاج للنظام التركي، بسبب ما يقوم به من أعمال ونشاطات عدائية مكثفة في العواصم الغربية ضد المصالح التركية، لا سيما إثارته لملف حقوق الإنسان، وواقع الأقليات في تركيا، فضلا عن تشويه صورة تركيا أمام الرأي العام العالمي، والحيلولة دون تمكين تركيا من صفقات الأسلحة، والقروض بحجة توظيفها في مجالات منافية لمبادئ حقوق الإنسان[4].

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة– اللعبة الكبرى والصراع على الطاقة (1995–2000)

في هذه المرحلة اعتبرت "اللعبة الكبرى" تجري في الصراع الدائر بين العرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا خاصة وأن الصراع على الطاقة في المنطقة عرف إنطلاقته الفعلية عام 1994، فقد أكتسبت الطاقة الموجودة في المنطقة أهمية كبيرة وأضحت تشكل بديلا عن سوق الطاقة العالمي[5].

ولقد ورد في الوثيقة السياسية التركية للأمن القومي والمعروفة باسم "الكتاب الأحمر" أو "الدستور السري" شرح مسهب لكيفية ضمان الأمن الإقتصادي القومي للدولة التركية، وكان من بين الركائز الأساسية في هذا الخصوص تحويل تركيا إلى مركز عالمي لتخزين ومرور مصادر الطاقة بشتى صورها[6].

إذ يشكل حوض قزوين بالنسبة لتركيا المفتاح الأساسي في خط ربطها مع آسيا الوسطى، وينطلق محددات سياسة تركيا حيال القوقاز وقزوين وآسيا الوسطى من ثلاث قواعد تكتيكية أساسية:

1) تفعيل عملية إتصال خط قزوين–البحر الأسود عبر الجمهوريات القوقازية الشمالية وفق مراحل زمنية.

2) إقامة وضع توازني في القوقاز تجاه التأثير الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال توطيد العلاقات مع إيران، التي خيمت على علاقة تركيا معها توترات إيديولوجية والعمل معها في إطار تعاون إقتصادي وديناميكي وعقلاني.

3) تفعيل كل أنواع التعاون مع دول آسيا الوسطى.

ومن الصعب على تركيا أن تؤثر على مناطق حوض بحر قزوين بشكل مباشر، لكن يمكنها التأثير من خلال خطوط المواصلات التي تربط هذا الحوض مع المناطق الأخرى[1].(أنظر الشكل رقم17 و18 في الملاحق).

فالأهمية التي أكتسبتها الطاقة في منطقة بحر قزوين تأتي من كونها أولا منطقة مستقرة بالمقارنة مع منطقة الشرق الأوسط، وهي كذلك منطقة غنية بإحتياطي كبير من الطاقة، وبالنظر إلى المخزون الهيدروكربون، حيث يعتقد أن مخزون

---

[4] André Dulait-François, "**La nouvelle caspienne, les enjeux post - Soviétique**", Paris: ellipses, 1998, p. 22.

[5] محرم أكشي، **مرجع سابق**، ص. 197.

[6] بخير عبد الفتاح، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، **السياسة الدولية**، العدد 182، أكتوبر 2010، ص. 118.

[1] أحمد داوود اغلو، مرجع سابق، ص. 207.

حوض بحر قزوين من البترول وصل إلى ما بين 17 و44 مليار برميل. أما المخزون من الغاز الطبيعي يبلغ قرابة 232 تريليون قدم مكعب. بمعنى آخر يحتوي حوض بحر قزوين على نسبة 4% من المخزون العالمي من البترول، وعلى نسبة 5%من الغاز الطبيعي[2].

وعليه تعمل تركيا، من أجل تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها ولعب دور في قضية الطاقة على المستوى العالمي عبر طرق شتى، أبرزها الإسهام في تسوية الصراعات المزمنة والنزاعات العالقة بين أنقرة والدول الغنية بمصادر الطاقة أو تلك التي تمر عبرها إمدادات تلك المصادر في منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز، أو حتى بين تلك الدول وبعضها بعض[3]. ويبدو ذلك من خلال محاولة تطبيق "صفر مشكلات" مع أرمينيا من جهة وأذربيجان من جهة أخرى بسبب مصالح الطاقة.

وفي نفس الوقت لا يمكن إهمال النزاعات الأهلية والإنقسامات والصراعات الإثنية التي تجمع دول آسيا الوسطى فهناك النزاع في أبخازيا وأوستيا الجنوبية في جورجيا،كما كانت طاجكستان في حرب أهلية مريرة 1992-1997كان الإسلاميون طرفا بارزا فيها وانتهت بتوقيع إتفاق مشاركة في السلطة والنزاع الأذري-الأرميني حول إقليم ناغو رنوكارباخ وتوترات الحدود بين تركمستان وأوزبكستان (فيفري 2002) من خلال إقليم طاشاز الحدودي وهكذا فإن الدول المتشاطئة في حوض قزوين وهي روسيا الإتحادية وإيران وتركيا وأذربيجان وتركمستان وكازاخستان إضافة إلى الولايات المتحدة تتجاذب المواقف والسياسيات حول كيفية إستثمار موارد الطاقة استخراجا ونقلا وتسويقا[1].

ويعتبر خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان أول مرحلة من مراحل تحول تركيا إلى أن تكون جسرا للطاقة وممرا لها بين الشرق والغرب.

إذ يعتبر خط أنابيب باكو-تفليس-جيهان BTC "مشروع القرن ويبلغ طوله 1776 ثاني أطول خط الأنابيب في العالم، ويهدف إلى نقل بترول أذربيجان وربما كذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي الواقع على البحر الأبيض المتوسط وقد تم الشروع في إنشاء هذا المشروع عام 1998 وافتتح رسميا في 13 جويلية 2006. وتجدر الإشارة إلى التنويه إلى أن حقول النفط الموجودة في مناطق أذري وتشيراغ وكوناشلي (ACG) تمثل المصادر الأساسية التي تغذي خط (BTC) [2].

---

[2] محرم أكشي، مرجع، ص. 197.

[3] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 119.

[1] بيروز مجتهد زاده، "النظام القانوني لحوض قزوين ".**شؤون الأوسط**، العدد109، شتاء 2003، ص. 29-45.

[2] محرم أكشي، مرجع سابق، ص.198.

فكانت لتركيا أساس تسويق إلى أذربيجان البترول المصدر من خلال خط (BTC)وبشكل أقوى الغاز من خط باكو[2]. وعلى صعيد موازي، قام الرئيس الأذري حيدر علييف في ماي 1997 بزيارة إلى تركيا ووقع إتفاق إستراتيجي بين البلدين، اعتبر هذا الإتفاق لبناء شراكة إستراييجية مع حلول 2001 لكن الأمر تعثر بسبب النزاع بين أذربيجان وأرمينيا على إقليم ناغورنوقرباغ ومع ذلك واصلت تركيا السماح للطائرات التي تحمل أسلحة إلى أرمينيا بالمرور في أجوائها، حيث تكتسب أذربيجان أهمية كبيرة لتركيا، وبخاصة فيما يتعلق بمشروع خط أنابيب الغاز[4].

من جهة أخرى انعقد في 25 أكتوبر 1999 مؤتمر أتاتورك الدولي الرابع في تركستان بالتعاون مع الجامعة التركية-القازاخية المشتركة، وفي هذا المؤتمر أكدت رسالة زعيم الحركة القومية المنادي بتنمية الوعي بالنزعة التركية والجمهوريات التركية الأخرى، بأن العلاقات بين العالم التركي ستستمر إلى يوم القيامة واعتبر ان خلق عالم تركي عظيم ذو مهمة تاريخية[5].

وبالتالي فإن تركيا في هذه المرحلة انتهجت سياسة الدولة الجسر بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، وفي نفس الوقت دخلت في تنافس مع روسيا. ورغم النجاح الذي حققه خط أنابيب باكو – تبليس –جيهان لم يتمكن هذا الخط من كسر سيطرة روسيا على خطوط أنانبيب منطقة بحر قزوين.كما حولت منظمة (KEI) في عام 1999 لتصبح منظمة إقليمية، ولها موقعها في علاقاتها مع الجمهوريات المستقلة[1].

المطلب الرابع: مرحلة دور حزب العدالة والتنمية (2003-2008)

في هذه المرحلة قامت تركيا إعادة النظر في سياستها الخارجية إزاء القوقاز وآسيا الوسطى التي تشكلت وفق الأجندات المدروسة بإستراتيجية عالية من طرف حزب العدالة والتنمية. حيث تمحورت إتجاه منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من خلال محورين الأول بإعادة تشكيل الإستثمار في المجال الثقافي مع دول المنطقة وبتتبع الإلتزام والتعاون البديل عن المنافسة مع القوى الإقليمية على المستويات الثنائية والمتعددة[2].

---

(3) Kevork Oskanian, op. cit, p. 26.

(4) عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية**، مرجع سابق، ص. 263.

(5) وليد رضوان، مرجع سابق، ص. 339.

(1) محرم أكشي، مرجع سابق، ص. 199.

(2) Carlo frappi, op. cit, p. 09.

ففي مرحلة حزب العدالة والتنمية تغير مفهوم السياسة الخارجية، وقد كان لمستشار رئيس الحكومة آنذاك رجب طيب أردوغان أحمدا داوود أغلو زمام المبادرة في تغيير هذه السياسة التي قامت في غالب الأحيان على مقومات تاريخية وثقافية وجيوسياسية إستناذا إلى العمق الإستراتيجي[3].

انتهج حزب العدالة مقاربة جديدة في السياسة الخارجية تعتمد على التعاون والشراكة والحرص على الأمن والإستقرار بدلا من التنافس والصراع على النفوذ[4].

وتهدف هذه السياسة إلى تبني مبدأ أن لا يبقى لتركيا أي عدو لتجاوز المشكلات التي كانت منها تركيا في محيطها.كما اعتمدت مقاربة حل مشاكلها مع جيرانها، وهذا ما أدى إلى أن تعتلي تركيا مكانة لأجل صياغة الأمن للمنطقة وتصدير الإستقرار إلى محيطها وإستغلت موقعها الإستراتيجي للتفاوض من أجل تحصيل مكاسب في علاقتها بالقوى الكبرى الأخرى وتحركت تركيا وفق مبدأ إستخدام القوة الناعمة المتمثل في الديمقراطية والدبلوماسية عوضا عن إستخدام القوة الصلبة، إضافة إلى أن تركيا لعبت دور الدولة المركز مستفيدة من موقعها الجيوسياسي التي تتمتع به، مما انعكس في قوة التأثير التركي في المحيط الإقليمي من خلال سد احتياجاتها من الطاقة ورغبتها في فتح أسواق أمام منتجاتها، وعلى أن لا يتم استبعاد روسيا من حساباتها وخلق نوع من التعاون الروسي التركي بدلا من علاقة صراع وتنافس[5].

كما أن لا يمكن تجاوز الأزمة الإقتصادية في 2001 التي عصفت بتركيا مما أدى بها إلى التركيز على التطوير الدائم والأحسن مع جيرانها خاصة مع روسيا الفيدرالية وتوسيع علاقاتها الإقتصادية مع الجمهوريات المستقلة[1].

فكان مجئ حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، والعلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تشهد تحسنا مطردا والسبب في ذلك يعود إلى أن حزب العدالة والتنمية نجح في إعادة صياغة علاقاته مع تلك البلدان على أسس جديدة قائمة على التعاون والمصالح المشتركة.

كما ورد في الوثيقة السياسية التركية للأمن القومي والمعروفة باسم الكتاب الأحمر أو الدستور السري شرح مسهب لكيفية ضمان الأمن الإقتصادي القومي للدولة التركية، وكان من بين الركائز الأساسية في هذا الخصوص تحويل تركيا إلى

---

[3] محرم أكشي، مرجع سابق، ص. 200.

[4] عبد الرحمان محمد، "سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز"، **دراسات إقليمية** ، العدد"8".مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، 2010، ص. 23.

[5] محرم أكشي، مرجع سابق، ص.201.

[1] Kevork Oskanian, op. cit, p. 23.

مركز عالمي لتخزين ومرور مصادر الطاقة بشتى صورها، وبشكل أوضح بات لمفهوم "أمن الطاقة التركي" موقع متميز على أجندة السياسة الخارجية التركية خلال السنوات القليلة المنقضية[2].

ودور تركيا في منطقة القوقاز لن يتجسد فعليا إذا لم يتم القضاء على نقاط التوتر القائمة بين دول المنطقة، وفي هذا الإتجاه تعتبر العلاقات التركية الأرمينية أهم العوامل المعيقة للتمدد التركي في الجوار الجغرافي، وذلك بفعل الإرث التاريخي الثقيل الموروث من الإمبراطورية العثمانية والمتعلق بما يعرف "بإبادة الأرمن"، الذي طالما شكل عائقا أمام علاقات تركيا ليس فقط مع المنطقة ولكن مع شركائها الأوروبيين وكذا الولايات المتحدة[3].

واعتمدت تركيا منذ 2002 سياسة مرنة بطي صفحة الماضي وفتح مجال المصالحة مع أرمينيا لعدة أسباب أهمها تعزيز وضعها الجيوسياسي في منطقة القوقاز وتدعيم حظوظ إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي من خلال تقديم نفسها على أنها عاملا مهما لضمان أمن منطقة بحر قزوين والبحر الأسود والقوقاز والتي توليها الدول الغربية أهمية كبيرة في مجال الطاقة، من جهتها تسعى السلطات التركية إلى سحب ورقة الإستفزاز التي تمارسها الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وفرنسا من خلال استعمال موضوع "إبادة الأرمن" كورقة لإبتزاز تركيا في كل مرة تحدث خلافات بين الأطراف[4].

وفي انتخابات 2007، حيث فاز عبد الله غول وحدد على رأس أولوياته في سياسته الخارجية دول آسيا الوسطى والقوقاز وتم تكثيف الزيارات بين الأطراف وفي أعلى مستوياتها، حيث زار الرئيس التركي عبد الله غول أرمينيا سنة 2008، لكسر حاجز الماضي وشهدت بالفعل العلاقة بين البلدين تحسن غير متوقع، وفي إطار خطط التعاون المتعددة مع الجمهوريات التركية تم عقد إجتماع في نوفمبر 2008 باسطنبول حيث ترأست إجتماع برلمانات أذربيجان، كزاخستان وقرغيستان وتم تأسيس مجلس برلمانات الدول الناطقة باللغة التركية (TURKPA)، هدف هذا المجلس احتضان الحوار السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والإنساني والقانوني من خلال مشاركة الأحزاب والتي تجتمع بشكل سنوي.

كما نجحت تركيا في تأسيس مجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية (CCTSS) خلال قمة ناخشيفان في أكتوبر 2009 من توسيع التأثير التركي[1]. وقامت مؤسسة الصداقة الأخوة والتعاون بين الدول والمجتمعات التركية (TUDEV) التي تأثرت بزعيم الحركة القومية أرسلان توركش بتنظيم مؤتمرات دورية[2]. وتم تأسيس مجلس الأعمال ومحكمة التحكيم وإتحاد الجامعات الداخلية والوكالة الإدارية للنقل المشترك، إضافة إلى دعم التعاون في بحوث دعم التنمية.

---

[2] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 118.

[3] Burdy Jean-Paul, "La Turquie candidate et le génocide des arméniens: entre négation nationaliste et société civile", **Pole Sud**, 2005/2, n° 23,p.77-93.

[4] عبد الرحمان محمد، مرجع سابق، ص.10.

[1] Carlo Frappi, op. cit, p. 9.

[2] هاينس كرامر، مرجع سابق، ص.200.

إضافة إلى العلاقات الثنائية حيث تم توقيع معاهدة الشراكة الإستراتيجية بين كازاخستان وتركيا إثر زيارة رئيسها نور سلطان نازار بابيف إلى تركيا في أكتوبر 2009.

ودعمت تركيا كازاخستان في انضمامها للمنطقة العالمية للتجارة وسعت لأن تأخذ دورها في قيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

أما قيرغيستان وتركيا تجمعهما علاقات إقتصادية وتجارية وإستثمارية. كما توجد زيارات دبلوماسية وسياسية على أعلى مستوى خاصة منذ إعتلاء حزب العدالة والتنمية السلطة. وبعد الصراع الإثني في 2010 في قيرغيستان قامت تركيا بتوفير المساعدات الإنسانية من خلال تقديم 20 مليون دولار من أجل المساعدات التقنية والمشاريع المشتركة. كما أعلنت بشكل رسمي إلى ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام والأمن في قيرغيستان، من خلال زيارة أردوغان في أفريل 2013[3].

بينما أوزبكستان كانت الدولة الوحيدة التي تنظر لتركيا على أنها المفتاح والقابل أن يكون النموذج العلماني مؤكدة على العصرنة والديمقراطية،زيادة على ذلك دور تركيا في منظمة الإسلامية غير حكومية (NGO) على المواطنين الأوزبك خاصة وأن أوزبكستان تحتوي على مجموعة كبيرة من المدارس الإسلامية التركية. ورغم التوتر في العلاقات التركية الأوزبكية إثر رفض الحكومة التركية تسليم متهمين في الصراع مع طشقند فأمرت الحكومة الأوزبكية كل الطلبة الأوزبك بترك مقاعد الدراسة في تركيا والعودة وغلق كل المدارس التركية في أوزبكستان، ولكن بعد ذوبان الثلج في العلاقات بين البلدين في 2003، كانت العودة المهمة الحزينة في 2005 بمجزرة أنديجان حيث ساندت تركيا الإدانة الأممية للحكومة. وكان الرد الأوزبكي برفض حضور لقاء قيادات الدول الناطقة بالتركية ومنع الرئيس التركي غول من زيارة أوزبكستان.

في 2011 استهدفت الشركات التركية من طرف قوات الأمن الأوزبكية بينما تلفزيون الدولة أتهم بدعم المتشددين الإسلاميين. وتم في ماي 2013 إحياء نشطاء المعارضة الأوزبكية لقاء في أسطنبول في الذكرى الثامنة للمجزرة.

بالإضافة إلى طاجكستان التي تعد إرث لتاريخ وثقافة مشتركة بين البلدين التي تجمعها علاقات قوية من التعاون والأخوة والصداقة في جميع المجالات ومع ذلك لا تعد طاجكستان أولوية ذات أهمية لأنقرة أما العلاقات بين تركمستان تركيا عرفته في 2012 زيارات رسمية بين الطرفين،كما يوجد أكثر من 600 رجل أعمال تركي مسجل في تركمستان، خاصة وأنها تعاني من زيادة في نسبة الدين[1].

[3] Thomas Wheeler, op. cit, p. 6.
[1] Ibid, p. 6.

لقد عبرت تركيا عن سياسة خاجية نشطة وتحديدا بعد قيام جمهوريات آسيا الوسطى منطقة القوقاز عندما أطلقت عليه (عالم الأتراك) والذي يمتد من جزر البلقان إلى أسوار الصين ويشكل عددهم حوالي (180-200) مليون نسمة[2].

وتنتهج تركيا عدة أساليب دبلوماسية وإقتصادية وأمنية لتحقيق هدف التواصل مع دول آسيا الوسطى والقوقاز منها تنشيط "منتدى الإستقرار والتعاون في القوقاز"، عام 2008 وفي خطاب لرئيس الوزراء التركي أمام القمة العالمية لطاقة المستقبل"في الدورة الثالثة لأبو ظبي عام 2009 أكد على ضرورة حفظ الأمن والإستقرار فضلا عن تأمين خطوط أنابيب الطاقة[3].

المبحث الثالث: الفاعلون الدوليون المتنافسون على المنطقة

عرفت العلاقات التركية مع محور روسيا وإيران تحسنا كبيرا إثر تغيير تركيا لأسلوب تعاملها مع جيرانها، معتمدة مقاربة ترتكز على التعاون وتفادي إثارة الخلافات وخلق علاقات متينة مع جيرانها، وأن كل الأزمات المفتعلة أو الموجودة فعليا هدفها تقييد تركيا والتحكم في خياراتها، ومن هذا المنطلق سعت حكومة العدالة والتنمية إلى تخطي هذه المخاوف وتجاوز النظرة التقليدية المبنية على الهواجس أكثر منها معطيات حقيقية مؤثرة فعليا على الوضع، وتبنت نظرة أكثر عقلانية مكنت من نقل تركيا إلى موقع استطاعت من خلاله التعامل مع جيرانها عبر إتفاقيات وخلق مجالات تعاون مشتركة تستطيع من خلالها زيادة تأثيرها الخارجي وتقليص مجازفات السياسة الخارجية.(أنظر الشكل رقم19 في الملاحق)

ومكنت هذه الخطوة فعليا من تغيير وضع تركيا من صراع وتجاذب مع جيرانها إلى موقع التعاون والتنافس، وهذا الحال ينطبق تماما على نموذج علاقاتها مع كل من إيران وروسيا أهم جارين لها في المنطقة، واللذين يمتلكان كل الإمكانيات لتقييد دورها أو على الأقل عرقلته، خاصة وأن روسيا التي ما زالت تحتفظ بنفوذها على مستوى جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق والعديد من دول الشرق الأوسط، التي تحاول تركيا نسج علاقات إستراتيجية معها[1].

---

[2] محمود سالم السامرائي، **مرجع سابق**، ص. 77.

[3] بشير عبد الفتاح، **مرجع سابق**، **ص**. 119.

[1] فولرغراهام، **مرجع سابق**، ص. 179.

في هذا الوضع، ستساعد كثافة وفاعلية علاقات تركيا ببعض الدول على توسيع ساحة مناورة تركيا داخل هذه التوازنات، وفي المقابل إن لم تستطيع تركيا الإستفادة المثلى من ساحة المرونة الإستراتجية، ولم تستطع تحقيق التوافق بين العوامل التكتيكية والإستراتيجية، وتضاءلت قدراتها على المناورة الدبلوماسية، فقد تسعى التحالفات المحتملة وتوجهات القوة داخل هذه التوازنات العالمية عن نتائج شديدة السلبية لتركيا، لذا يجب على تركيا القيام بمتابعة دقيقة لنمط العلاقات المتناقضة بين القوى العالمية والقارية والإقليمية وتوازنات هذه العلاقات[2].

المطلب الاول: المقاربة الروسية

تميزت العلاقات التركية الروسية بالصراع بين الدولتين بعد قرون من الحروب بين الإمبراطوريين العثمانية والروسية، وقد أدت روسيا دورا مهما في تفكك الإمبراطورية، ومن جهتها عاشت الإمبراطورية الروسية والإتحاد السوفياتي في قلق دائم من القوة الكامنة في القومية التركية الشاملة «Panturkism» ومطامحها نحو تشكيل قوة موحدة موازنة للقوة والحضارة الروسية، واتسم رد الفعل الشعبي في روسيا بالإحساس الدائم بتهديد ثقافي عميق من الشعوب التركية المنغولية التي حكمت موسكو في القرن الرابع عشر، وتتواجد بكثافة إلى الآن في روسيا وفي جوارها الجغرافي[3].

وخلال فترة الحرب الباردة اتخذت موقعا ضمن التحالف الغربي المضاد للإتحاد السوفياتي وكانت تشكل المساحة الفعلية للتصارع بين المعسكرين، وكثيرا ما اعتبرت كحاجز غربي لوقف المد الشيوعي نحو أوروبا، وبعد نهاية الحرب الباردة بقيت النظرة الروسية إلى تركيا على أنها حليف للولايات المتحدة ومنافس إستراتيجي لها في منطقة أوراسيا[1].

فكانت روسيا بوصفها وريثة القوة المسيطرة السابقة في المنطقة، ذات مصلحة مستمرة في إبقاء الجمهوريات الجديدة تابعة إقتصاديا وسياسيا، كان قادة دول آسيا الوسطى يريدون أن يحولوا دون استبدال الأخ السوفياتي الأكبر بشقيقة تركية كبرى جديدة وكانوا راغبين في جني ثمار السيادة السياسة المحققة حديثا لبلدانهم عبر ترسيخ وتثبيت إستقلالهم السياسي والإقتصادي إلى أقصى حد ممكن مع العمل في الوقت نفسه لضمان مواقعهم القيادية الخاصة لا ينازعهم عليها أحد على الصعيد الداخلي، وسرعان ما تمخض هذا كله عن موقف أكثر إتصافا بالواقعية من آسيا الوسطى في الأوساط الرسمية التركية[2].

وخلال عشرية التسعينيات من القرن الماضي كانت مواقف البلدين متعارضة في العديد من القضايا الرئيسية محل البوسنا، كوسوفو والشيشان، كما ساهمت العلاقات التاريخية لتركيا مع مسلمي منطقتي البلقان والقوقاز، ووجود أعداد كبيرة من جاليات هذه المناطق بتركيا في التعارض بين مواقف البلدين.

---

(2) أحمد داوود أغلو، **مرجع سابق**، ص. 530.

(3) فولرجراهام، **مرجع سابق**، ص.180.

(1) Goldner Summut, "Russie-Turquie, quelle d'arriere-cour", **Outre-terre**,N°4. 2003/3, p. 209.

(2) هاينس كرامر، مرجع سابق، ص. 175

كما أن سياسات تركيا على مستوى الحلف الأطلسي ومحاولات توسيع الحلف ليمتد إلى الجمهوريات المستقلة عن الإتحاد السوفياتي أدى إلى زيادة التخوف الروسي من سياسات تركيا، وصلت إلى حد اتهامها بتقديم الدعم للإنفصاليين الشيشان، ومن جهتها ردت تركيا على ذلك بإتهام روسيا بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني[3].

عملت تركيا ما أمكنها على إبعاد النفوذ الروسي عن آسيا الوسطى والقوقاز، وذلك لإعتبارات أمنية وجيوستراتيجية، يعود بعضها إلى العداء والصراع التاريخي بين الأتراك والروس لقرون عديدة، إلا أن روسيا أثبتت حضورها القوي في المنطقة التي ترتبط بـ "المجال الروسي"، إقتصاديا وثقافيا وسيكولوجيا وأمنيا وإستراتيجيا منذ الفترة السوفياتية[4].

ولم تنحصر تردي العلاقات التركية–الروسية على خلفية التنافس في آسيا الوسطى والقوقاز، وإنما تشمل أيضا القانون الذي صادقت عليه الحكومة التركية في 11 جانفي 1994 القاضي بتنظيم حركة المرور في المضايق التركية، وتحديد ومراقبة السفن الصهاريج العملاقة الناقلة للمواد المصنفة في خانة "خطرة"، التي تشمل الموارد الطاقوية، ويرجع العديد من المحللين أن تردي العلاقة بسبب هذا القانون وزيادة حدة التنافس بين الدولتين حول مناطق عبور الموارد الطاقوية لبحر قزوين والمسارات التي تسلكها أنابيب النفط والغاز لتموين الأسواق العالمية والإشكال في كيفية إيصال هذه الموارد إلى الأسواق العالمية، خاصة وأن أغلب جمهوريات آسيا الوسطى دول حبيسة لذلك طرحت جملة من البدائل إلى جانب البديل التركي ومنافسته للبديل الروسي المستفيد الأول من الإرث السوفياتي[1].

و رفضت روسيا التحركات التركية مباشرة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي فسارعت الأوساط السياسية في موسكو والنخب العسكرية الروسية إلى اعتبار مثل تلك اللغة برهانا على إعتزام تركيا الحلول محل النفوذ الروسي في المنطقة، وبالتالي فإن سياسة تركيا اتجاه آسيا الوسطى والقوقاز تتعرض للعرقلة ليس فقط بسبب حملة الصراعات المختلفة الخفية منها والمكشوفة في المنطقة، بل وجراء عودة روسيا إلى الإنبعاث بقوة مرة أخرى بوصفها قوة إقليمية ذات نفوذ[2].

وهكذا سعت روسيا بالرغم من الإضطرابات لروسية الداخلية، والأزمة الإقتصادية التي تعانيها. إلى تحويل تأثيرها المباشر على آليات السياسة الداخلية لدى دول المنطقة إلى عامل توجيه غير مباشر، وللحفاظ على هذه الآليات، توجهت روسيا من ناحية أخرى إلى تبني سياسة واقعية تدعمها القوة العسكرية، لا سيما في سياستها نحو القوقاز وطاجكيستان.

---

[3]Goldner Summut, op. cit, p. 213.

[4] محفوض، "السياسة الخارجية التركية" ، مرجع سابق، ص. 277.

[1]André Dulait-François, "**la nouvelle caspienne, les enjeux post – Soviétique** ". Paris: ellipses, 1998, p. 22.

[2] هاينس كرامر، مرجع سابق، ص. 176.

استغلت روسيا في هذه الإستراتيجية، وبشكل فعال أيضا جهود الولايات المتحدة الرامية إلى مساعدة روسيا على الوقوف على قدميها مجددا. وضعت روسيا يدها على معبر القوى من خلال الإتفاقيات العسكرية التي أبرمتها مع أرمينيا وجورجيا، ثم حققت مكاسب هامة في ملف طرق النقل الجيواقتصادية عبر سلسلة من الإتفاقيات التي وقعتها مع دول آسيا الوسطى في عهد بوتين[3].

وشهدت الفترة ما بين عامي 2003 و2008 أكبر تقارب بين البلدين، إذ وصفت "بالفترة الذهبية"، وكانت نقطة التحول في العلاقة بين الطرفين مع مذكرة 1 مارس عام 2003، فقد كانت هذه الحادثة سببا في تدهور العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة وخيبة الأمل من الإتحاد الأوروبي في العديد من القضايا وتقارب الرؤى بينهما حول مشاكل منطقة البحر الأسود، ومساهمتهما في قضايا الشرق الأوسط، عوامل ساهمت في تسريع تطوير العلاقات بين تركيا وروسيا[1]. وتعود هذه الإتفاقية إلى ديسمبر 1997، وقع الطرفان إتفاقية أنابيب الجدول أو السيل الأزرق لتزويد تركيا بـ 565 مليار متر مكعب من الغاز كل عام، وقد بدأ العمل بهذه الإتفاقية في عام 2003[2].

حيث أن 70%من إحتياجات تركيا من الغاز تأتي من روسياوالنسبة قابلة للإرتفاع، كما أن روسيا تعتبر ثالث مستورد للبضائع من تركيا بعد ألمانيا والعراق[3].

اقتنع حزب العدالة والتنمية مستفيدا من تجارب ودروس الماضي بعدم إستبعاد روسيا بالنسبة لتركية من حساباته وخلق نوع من التعاون التركي الروسي عوضا عن علاقة التنافس والصراع لتتحول إلى أكبر شريك لها في 2008[4]. فروسيا ترى في المبادرات الأمريكية الساعية لتغيير الأنظمة السياسية في البلدان المجاورة لها خاصة أوكرانيا وجورجيا وكازاخستان وبلدان أخرى في أوراسيا أعمال عدائية هدفها تجريد روسيا من خلفائها التقليديين واستبدالهم بأنظمة موالية للولايات المتحدة[5].

وأعادت روسيا تفعيل سياستها في آسيا الوسطى والقوقاز بعد فترة من الإرتباك ويبدو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أسس لآلية جديدة في السياسة الروسية في المنطقة، من منظور يعتمد على "مركزية روسيا" أولا، وبعد ذلك المشاركة مع الأطراف الأخرى، وبخاصة الولايات المتحدة على أمل أن يتعزز النفوذ الروسي في تلك المنطقة، وبخاصة في مواجهة

---

(3) أحمد داوود أوغلو، مرجع سابق, ص.532.

(1) محرم أكش، مرجع سابق، ص. 201.

(2) محفوض السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص. 277.

(3) Hill Fiona. "La Russie et la Turquie au cancase ; se rapprocher pour préserver et le statuquo", **Politique étrangère**.2007/5, p. 153.

(4) Kevork Oskanian, op. cit, p. 23.

(5) Hill Fiona.op.cit, p.166.

الحركات السياسة ذات الحساسيات الدينية والإثنية في الشيشان وداغستان وغيرها من الجمهوريات ضمن الإتحاد الروسي نفسه[6].

وشهدت التفاعلات الروسية–الأمريكية حول آسيا الوسطى والقوقاز نشاطا متزايدا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ليتفاوت بين التقارب والتنافر.

وانعكس التنسيق بين روسيا والولايات المتحدة على طبيعة السياسة التركية في آسيا الوسطى والقوقاز في إطار إحتماليين هما:

- إيجاد نوع من "التوافق" بين سياسات روسيا وتركيا.
- تعزيز النفوذ الروسي في المنطقة على حساب تركيا، كون مصالح الولايات المتحدة مع روسيا أكبر من مصالحها مع تركيا.

وعلى الرغم من أن الإحتماليين قائمان إلا ان ثمة تفاوتا بينهما، وعادة ما يكون أحدهما باديا أكثر من الآخر، وقد تمكن الطرفان من تطوير مقاربات توافقية بينهما حول بعض قضايا آسيا الوسطى والقوقاز، وتطوير مشروعات التبادل التجاري، والتفاهم حول نقل الطاقة ومكافحة "الإرهاب" والتعاون في الطاقة النووية وغيرها من قضايا[1].

ولعل الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي إلى تركيا يومي 5 و6 ديسمبر عام 2004، والتي كانت الزيارة الأولى منذ عام 1973 على مستوى رئيس الدولة. توضح المدى الذي أخذه مسار تحسين العلاقات بين البلدين، حيث تم التوقيع على بيان مشترك بين البلدين في ختام هذه الزيارة ثم على إثر ذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب الطيب أردوغان بزيارة موسكو في جانفي عام 2005 وبشكل مواز قام وزير الشؤون الخارجية الروسي سيرغي لاحروف بزيارة أنقرة في 31 ما ي 2006، وقد وصلت عدد الزيارات الدبلوماسية المتبادلة بين الطرفين بين عامي 2004 و2005 إلى ست زيارات مما يؤشر إلى القفزة التي عرفتها العلاقات بالمقارنة مع المراحل السابقة[2].

وتتجاوز سياسات "الأخ الأكبر" ما يتعلق بـ "الشقيقات الخمسة إلى التكوينات الإثنية و"الأتراك" في الدول الأخرى، مثل أرمينيا وجورجيا وأفغانستان وجمهوريات الحكم الذاتي "التركية" داخل الإتحاد الروسي، إضافة إلى "الإيغور" في الصين. وعلى الرغم من التوتر النسبي في العلاقات بين روسيا وتركيا بخصوص "أتراك" روسيا, واتجاهاتهم الإسلاموية المناهضة للروس، إلا أن الطرفين تمكنا من التوصل إلى "تسوية" بهذا الخصوص، وتمكن أردوغان أن يزور جمهورية تتارستان ذات الحكم الذاتي في إطار الإتحاد الروسي، وناقش التبادل التجاري والعلاقات الثقافية والتاريخية مع مسؤوليها، كما ناقش

---

[6] محفوض. السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص. 275.

[1] محفوض. السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص. 278.

[2] محرم أكشي، مرجع سابق، ص. 202.

الطرفان الروسي والتركي إحداث مراكز ثقافة روسية وتركية لدى كل طرف، وإنشاء جامعة مشتركة تعزز العلاقات التاريخية والعلمية والثقافية بين الجانبين التركي والروسي[3].

كما حدث التوترات مع روسيا من قدرة منظمة التعاون الإقتصادي لدول البحر الأسود ومنعتها من أداء دورها بفاعلية[4]. خاصة وأن المشروع كان بهدف لتحويل البحر الأسود إلى منطقة تعاون متبادل وتجارة حرة بين الدول المطلة على البحر أو ما جاوره وتضم كل من أكرانيا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومولدافيا، وروسيا ورومانيا وبلغاريا وتركيا[5].

وعلى الصعيد الأمني فإن نشر مكونات الردع الصاروخية في تركيا الذي يهدد روسيا وإيران اللتين من المتوقع أن يزيدا تعاونهما الأمني والإستراتيجي في مواجهة الإجراء الذي ترددت تركيا في إعلان قبولها. وتردد أن الوحدات الروسية المتواجدة في أرمينيا اتخذت مواقع لها على الحدود الأرمينية مع تركيا، خاصة بعد صدور معلومات عن احتمال إنطلاق الهجوم على إيران من الأراضي التركية، لذلك فإن الجنود الروس في أرمينيا اتخذوا مواقع لهم على الحدود مع تركيا. وكذلك وضع الجنود الروس في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في حالة تأهب[1].

ومع ذلك فالعلاقات التركية–الروسية ليست مقيدة فقط بالإعتبارات الأمنية والتاريخية بل ثمة معطيات إقتصادية تربط بين البلدين، فحجم التبادل التجاري بين تركيا وروسيا كان في عام 2003 حوالي6 مليارات دولار ثم ارتفع في عام 2004 إلى 10 مليارات دولار، وارتفع مرة أخرى في عام 2005 ليصل إلى 15 مليار دولار، وفي عام 2006 قفز ليتجاوز 20 مليار دولار، وقرابة 25 مليار دولار في عام 2008[2]. وارتفع بشكل كبير في2012 إلى أكثر من 34.2 مليار دولار[3]. غير أن ميزان العلاقات التجارية بين البلدين بقي في صالح روسيا، فبينما تاتي روسيا كشريك تجاري في المركز الثاني بالنسبة إلى تركيا في مجال التجارة الخارجية، تأتي تركيا في المركز الثاني عشر في التجارة الخارجية لروسيا بنسبة لا تتعدى 4.5%. فتركيا تستورد البترول بـ 65% و25%من احتياجاتها من الغاز الروسي، لذلك تمثل تركيا مصدرا مهما لضخ العملة إلى روسيا.

وهذا ما يعكس الإختلال الكبير في الميزان التجاري بين البلدين[4]. حيث أستوردت تركيا من روسيا ما قيمته19.7مليار دولار في عام 2009، وبلغت 21.6 مليار دولار في 2010، وتليها في الترتيب ألمانيا والصين والولايات

---

(3) محفوض، مرجع سابق، ص. 276.

(4) أحمد داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 534.

(5) محمد نور الدين. "تركيا في الزمن امتحول"، مرجع سابق، ص. 207.

(1) محفوض، مرجع سابق، ص. 279.

(2) محرم أكشي،مرجع سابق،201

(3) Hill Fiona, op. cit, p. 166.

(4) محرم أكشي، مرجع سابق، ص.20.

المتحدة وإيطاليا، فيما بلغت الصادرات التركية إلى روسيا 3.2 مليار دولار في عام 2009، بنسبة 3.1 من إجمالي الصادرات وكانت الشريك الثامن في ترتيب الدول المستوردة من تركيا، وتليها في ذلك المانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا وغيرها، فيها بلغت الصادرات التركية إلى روسيا 4.6 مليار دولار في عام 2010، بنسبة 4.1% من إجمالي الصادرات، وهي الشريك السادس في ترتيب الدول المستوردة من تركيا وتليها في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا والعراق ثم الولايات المتحدة وأسبانيا[5].

ويمكن عنونة المرحلة الحالية من العلاقات الروسية–التركية بأنها مرحلة التعاون حول الطاقة، على إدراك من جانب الطرفين لأهمية كل منهما للآخر. ففي حين تدرك موسكو أنه ليس من مصلحتها تجاهل موقع تركيا كممر إلزامي لأنابيب نفطها وغازها الطبيعي إلى القارة الأوروبية، تعي تركيا مقدار إعتمادها حاليا على روسيا في تأمين إحتياجاتها من الطاقة حيث تعتمد على نفطها بنسبة تدنو من 40%، وعلى غازها بنسبة 70%، إذ تستورد قرابة ثلثي حاجاتها من الغاز الطبيعي من شبكة "غازيوم" الروسية، خاصة إلى كان نصف الإنتاج الكهربائي التركي ياتي من هذا الغاز، إلى جانب الفحم الروسي الذي تستورده تركيا[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن مشروع خط أنابيب "نابوكو" أحد أهم المشاريع التي يعول عليها الإتحاد الأوروبي لتنويع مصادر الطاقة الوافدة إليه بهدف كسر الإحتكار الروسي كمصدر رئيسي للطاقة للإتحاد، وفي الإطار ذاته فقد قامت شركة النفط الوطنية لأذربيجان بتوقيع إتفاقية مع شركة "جازيروم" الروسية في يوم توقيع البروتوكولين نفسه بين تركيا وأرمينيا (في10 ماي 2010) قامت بموجبه الشركة الروسية بشراء 500 مليون متر مكعب بأسعار السوق العالمية من حقل غاز "شاه دينيز" الأذري ابتداء من عام 2010. ويعتبر أي تحسن في العلاقات الأرمينية–التركية، إذا لم يواكب مع إحراز أي تقدم على صعيد التسوية السياسية في إقليم ناغورنوكاراباخ قد يدفع بالجو نحو المزيد من التقارب مع موسكو، وبما يضر بوضعية تركيا كممر للطاقة البديلة للطاقة الروسية[2].

وقد طورت روسيا من مشروع "الإتجاه الجنوبي" الهادف إلى حماية حصتها في سوق الغاز الطبيعي الأوروبي البالغة 25%كبديل مضاد لمشروع "نابوكو". ويطرح هذان المشروعان رؤى مختلفة، إحداها أن وجود إحتياطي من الغاز الطبيعي بينما يساعد على سيادة جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق، فإنه في الوقت نفسه يرسخ ويقوي من سيطرة روسيا على السوق في هذه المنطقة من العالم الآخر[3].

---

[5] محفوض، مرجع سابق، ص. 280.

[1] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 120.

[2] محمد موسى،"السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان حسابات الربح والخسارة"، **السياسة الدولية**، العدد 182،(أكتوبر 2010)، ص. 137.

[3] ناظم تورال، مرجع سابق، ص. 169.

ولم يمنع ذلك روسيا من إبرام العديد من الإتفاقيات مع الأطراف الأخرى بما يتفق ومصالحها ومنها إتفاقية الطاقة المعروفة بإسم "إتفاقية تركمانبشي" مع كل من تركمنستان وكازاخستان الموقعة في 12 ماي 2007، والتي بمقتضاها ينقل إنتاج الطاقة من تركمنستان وكزاخستان عن طريق الأراضي الروسية، كما تحتكر بموجبها غاز تركمنستان حتى عام 2028. ولكن تداعيات الأزمة الإقتصادية أجبرت روسيا على خفض كميات الغاز التي تنقلها، مما أدى إلى خلاف بين الدولتين تركمنستان وروسيا إتجهت على إثره تركمنستان إلى توجيه صادراتها إلى الصين غبر خط أنابيب الغاز الجديد[4].

وفي إطار زيارة بوتين إلى أنقرة في أوت 2009 تم توقيع إتفاقيتين مستقلتين و20 إتفاقية حول التعاون النووي بين البلدين وأبرزها الحصول على موافقة تركية على مرور أنبوب الغاز الروسي "ساوث شريم" لنقل الغاز الروسي من البحر الأسود إلى بلغاريا ومنها إلى النمسا واليونان وإيطاليا بدءا من سنة 2013 وتملك كل من بلغاريا وورسيا 50% من أنبوب الغاز.

وفي مقابل مشاركة أنقرة في المشروع، أيدت روسيا عدة مشروعات تركية للطاقة بينما خط أنابيب من بلدة سامسون على البحر الأسود إلى ميناء جيهان النفطي التركي على البحر المتوسط واعلنت تركيا مزيدا من التعاون الروسي لمساعدتها في بناء أول محطة للطاقة النووية. خاصة وأن روسيا المرشحة الكبرى لبناء المفاعلات التركية النووية السلمية بعد توقيع أردوغان وبوتين إتفاقا يقضي بقيام موسكو بإنشاء أول محطة نووية تركية[1].

كذلك حققت تركيا مكسبا مهما مع روسيا، يخولها إحتلال مكانة أوكرانية في نقل الغاز الروسي إلى أوروبا حيث حصلت روسيا على ترخيص للقيام بدراسات بيئية بالمنطقة الإقتصادية للبحر الأسود، وبالتالي تجنيب شركة غاريوم الحكومية الروسية مد خطها عبر أراضي أكرانيا التي أفضت مشاكل روسيا معها إلى إطالة فترة توقيف روسيا لإمداداتها من الغاز إلى أوروبا عبر أوكرانيا في جانفي 2009.

وأخيرا يعتبر أهم بعد في نقل الطاقة، يتمثل في سعي الولايات المتحدة إلى توظيف موقع تركيا الجيوبوليتيكي وعلاقاتها الوثيقة مع دول آسيا الوسطى والقوقاز من أجل إحكام الحصار على روسيا في القارة الآسياوية، عبر تهميش موسكو "إقتصاديا ولوجيستيا" وإقتصاديا من خلال تقليص الإعتماد الأوروبي على إمدادات الطاقة الروسية، بإيجاد خطوط جديدة لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا، دون المرور بالأراضي الروسية.

---

[4] أحمد طاهر. "استغلال ثروات بحر قزوين .. الفرص والعقوبات"، **السياسة الدولية**،المجلد 45، العدد 180،(أفريل 2010)، ص. 169.

[1] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 121.

لوجيستيا من خلال الإستعاضة عن الدور الروسي في نقل المعدات والجنود إلى أفغانستان عبر الأراضي الروسية، والذي كثيرا ما حاولت روسيا استغلاله لضغط على واشنطن وحلفائها الأوروبيين عن التفاوض حول ملفات عديدة، حيث تتطلع واشنطن إلى الإستفادة من الدورين التركي والأوكراني في هذا الخصوص لتكون البلدان معبرا بديلا عن روسيا[2].

لقد كان سعي روسيا لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز يعني تقلص مجال نفوذ دول أخرى وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة والناتو والإتحاد الأوروبي، وهذا ما دفع هذه الدول إلى تطوير سياسات جديدة في المنطقة ولهذا قامت تركيا بطرح مبادرة أو مشروع "منتدى الإستقرار والتعاون في القوقاز.

وفي أكتوبر 2008 دعت روسيا في موسكو إلى إجتماع ضم روسيا-أرمينيا-أذربيجان. وقد اتضح أن روسيا من خلال هذا الإجتماع كانت تريد الخروج من المحور التركي الأرمني إلى المحور الأرمني الأذري وإزاحة تركيا وحتى عزلها في الخارج.

وأرادت روسيا من خلال هذا الإجتماع كذلك نسبة المبادرة التركية إلى نفسها والتفرد بها والإستفادة منها. وبعبارة أخرى فقد تحولت أرمينيا لتصبح مركز نفوذ وساحة صراع بين روسيا وتركيا[1].

ومع ذلك تحرر الأتراك جزئيا من مخاوفهم الروسية، بخاصة أن روسيا غيرت النظام العقدي (السابق) للسياسة الخارجية وركزت على التفاعلات السلمية والتشاركية مع الجواره ويبدو أن مرونة السياسة الروسية في آسيا الوسطى وتقاربها مع الولايات المتحدة وتركيا بشأن الأمن والإستقرار ومكافحة الإرهاب والعمل لـ "إحتواء" تصاعد الراديكالية الإسلاموية، ففي الإقليم أعطت العلاقات بين تركيا وروسيا دفعا أكبر، ويتأكد ذلك من خلال العلاقات الإقتصادية المتزايدة بينهما. وبشكل آخر من خلال "توسيع قاعدة التفاعل" لتشمل الجوانب الإقتصادية والإستثمارية ومشروعات في مجال الطاقة الكهربائية والنووية والنفط والغاز وإقامة علاقات عسكرية[2].

ويبقى التصريح الشهير لأردغان حول العلاقات مع روسيا الفيدرالية: "الولايات المتحدة حليفنا، روسيا الإتحادية جار لنا، وهي شريكنا التجاري الأول، ومنها نحصل على ثلثي حاجتنا من الطاقة ... نتصرف بما تمليه علينا مصالحنا الوطنية، ولا نستطيع إهمال روسيا[3].

المطلب الثاني: المقاربة الإيرانية

---

[2] بشير عبد الفتاح، نفس المرجع، ص. 120.

[1] محرم أكشي، مرجع سابق، ص. 205.

[2] محفوض، مرجع سابق، ص ص. 290-292.

[3] Aras, **"Turkey and the Russian federation: An Emerging Multidimensional partnership",** p.10.

ارتبط البلدان بعلاقات تاريخية عميقة، تراوحت بين الصراع الحاد والتعايش الحذر، ورغم أن علاقة الدولتين تحكمها طبيعة النظام السياسي الحاكم فيهما. إلا أن الثابت على مر التاريخ يظهر أن إيران المنافس الجيوسياسي لتركيا على مدى أكثر من ألفي عام. وإزداد حدة التنافس التركي الإيراني بفعل العوامل الإيديولوجية والعقائدية بعد التحول المذهبي في إيران سنة 1500، وإعلان المذهب الشيعي عقيدة رسمية لإيران، وبعدها مباشرة اتخذت العلاقة بين الإمبراطورية العثمانية السنية وإيران الشيعية شكل الحرب الباردة إيديولوجيا، مصحوبة بصراع محتدم على الأراضي في بلاد الرافدين والأناضول[4].

ودخلت العلاقات التركية الإيرانية مرحلة جديدة بقيام الجمهورية التركية وإعلانها الإبتعاد الكلي عن مشاكل الجوار، رافعة لشعار "سلام في الوطن سلام ف العالم" ولقيت هذه الخطوة وقع طيب وارتياحا كبيرا في طهران بعد حالة القلق من السياسات الإسلامية والطورانية التي شهدتها الدولة العثمانية.

وكان للعلاقة بين البلدين أن لقيت تقاربا بعد الحرب العالمية الثانية والوقوف في وجه النزوح السوفياتي بالإنضواء تحت مظلة التحالف الغربي[1].

وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة من الفتور خاصة في الجانب السياسي والأمني، حيث انتهجت إيران سياسات خارجية ناشطة في محيطها الإقليمي والدولي، ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، أصبح لديها جيران جدد بل حدودها الشمالية هم تركمنستان وأذربيجان، كما أصبح إقليم آسيا الوسطى والقوقاز دائرة نشاط جديدة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي. وكانت صلات إيران الإتحاد السوفياتي (السابق)، ومن ثم وريثته روسيا الإتحادية، قوية نسبيا، وقد أعطاها ذلك ميزة أولية في التعامل مع جمهوريات وسط آسيا الجديدة، التي تتشارك معها في صلات ثقافية ولغوية وتاريخية وانخرطت في المنافسات الإقليمية على النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز مع روسيا وتركيا وإسرائيل والولايات المتحدة وغيرها[2].

في هذه الفترة التي انتقدت إيران تركيا من خلال العلاقات التركية الإسرائيلية واهتمام تركيا بالأقلية الأذرية في إيران. إضافة إلى ما تكرر من طرف الغرب يجعل تركيا المثل الأعلى لدول آسيا الوسطى والقوقاز[3]. إيران وضعت في الاعتبار علاقاتها الصدامية والإقصائية مع دول النظام الدولي، فأقامت علاقة مصلحة عقلانية مع روسيا، وسعت من ناحية أخرى لإتباع مقاربة تقوم على دراسة جيدة لبنية المنطقة الداخلية وتوازناتها. قد أسفرت مقاومة إيران المستندة إلى

---

[4] Centinsay Gokhan. "Essential friends and natural enemies: the historic roots of Turkish relations", **MGIA journal**, n°3, September 2003, p.3.

[1] حقي أوغور. "تركيا وإيران .. البعد عن حافة الصدام" في باكير (علي حسين) وآخرون، مرجع سابق، ص. 227.

[2] محفوض، نفس مرجع، ص.280.

[3] حقي أغور، مرجع سابق، ص. 229.

توازنات المنطقة عن إختفاء السياسات المعادية لها في المنطقة، بالرغم من المخاوف التي شعرت بها النخب السياسية لهذه الدول من التطورات الإيديولوجية فيها[4].

وقد إتجهت التفاعلات الدولية بشأن آسيا الوسطى والقوقاز. وبخاصة دور إيران وتركيا إلى التشكل في ما يشبه إتجاهين متنافسين كبيرين:

- التقارب أو التشارك الروسي-الإيراني.
- التقارب أو التشارك الأمريكي-التركي.

وسعت إيران إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- الحصول على تكنولوجيا السلاح والخبراء من الجمهوريات الآسيوية (النووية).
- توسيع الروابط الثقافية والتاريخية والإثنية.
- الحفاظ على الأمن والإستقرار الإقليمي.
- التوافق مع السياسة الروسية لإبقاء الإقليم بعيدا عن التغلغل الأجنبي والقوى المنافسة لهما. خاصة الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي وإلى حد ما تركيا.
- التوصل إلى صيغ توافق تحقق مصالح إيران الإقتصادية والإستراتيجية في مجال الطاقة، وخاصة في منطقة حوض قزوين[1].

وإن نجحت إيران في خلق إنطباع بميلها إلى إتباع سياسة أكثر عقلانية، تراعي البنى الموجودة وتسعى لتحقيق التوافق مع الواقع الإقليمي، أكثر من الميل لتشكيل موجة ثورية تؤدي إلى عدم الإستقرار في المنطقة، فتبددت مخاوف النخب السياسية في المنطقة، وأحبطت جهود القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الرامية إلى إقصاء إيران عن المنظومة الدولية[2].

وبعد إندلاع الحرب العراقية الإيرانية، إلتزمت تركيا الحياد ولم تشارك في الدعاية المضادة لإيران، بل بالعكس استغلت الفرصة لتدعيم تواجدها الإقتصادي داخل إيران بسبب الحظر المفروض عليها، وهدأت العلاقة بين البلدين خاصة وأن التحالف الغربي كان يشن حربا إقتصادية وإعلامية ضد إيران ومع ذلك لم تهدأ إيران واستمرت في توجيه اتهامات كبيرة لتركيا بسبب علاقاتها الوثيقة مع إسرائيل واهتمامها المبالغ بالأقلية الأذرية في إيران والتوجه الغربي يحمل تركيا على أن تكون نموذجا لدول آسيا الوسطى والقوقاز[3].

---

[4] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 533.

[1] محفوض، مرجع سابق، ص. 281.

[2] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 533.

[3] Hassan-Yari Houshang,"Les relations turco-iraniennes: un mariage de raison" , **Géostratégiques**, N°30,(1er trimestre 2011), p. 144-145.

وإمتدت الخلافات بين الدولتين لتشمل صراعهما الحاد على مناطق النفوذ في منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز. وكان الصراع الأذري-الأرميني، قد ألقى بتأثيراته السلبية على العلاقات التركية-الإيرانية، فإذا كانت الأولى بجانب أذربيجان، فإن الثانية، وجدت في الإنحياز التركي دعما للوطنية الأذرية الساعية إلى بناء أذربيجان الكبرى والتي تدعمت بشكل قوي بوصول أبو الفضل التشيبي إلى الحكم في أذربيجان في 1992[1].

فسارعت إيران إلى دعم أرمينيا ماديا ومعنويا، مما أثار قلق تركيا من الموقف الإيراني وإن كانت إيران لم تعترف صراحة بالإبادة الجماعية التي تعرض لها الأرمن في الحقبة العثمانية، إلا أنها تسمح من كل سنة في 24 أفريل للأقلية الأرمينية بإحياء الذكرى، وسمحت بفتح جناح بمتحف أصفهان يمجد ذكرى الإبادة، وهذا ما يثير التوتر ويقلق السلطات التركية من الموقف الإيراني إزاء القضية الأرمينية[1].

كما تواجه السياسة الإيرانية صعوبات عديدة تحد من تطور نفوذها ومصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز

1) محدودية الموارد لديها بالقياس إلى حجم المتطلبات الكبيرة لدى دول الإقليم.
2)اعتراض الولايات المتحدة.
3) حساسية النظم السياسية في عدد من دول المنطقة تجاه التجربة الإيرانية، وبخاصة مع وجود حركات إسلاموية راديكالية معارضة في عدد من بلدان الإقليم.
4) إنشغال إيران بأولويات أخرى في الشرق الأوسط والخليج وأفغانستان.
5) احترام النزاع مع الغرب حول البرنامج النووي، والسعي لإستهدافها بالعقوبات.
6) مراعاة الحساسيات والمصالح الروسية في المنطقة[2].

وبينما تملك إيران ثاني أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا، فإن العقوبات الأمريكية والدولية تمنع وصول الإستثمارات الأجنبية وتعرقل تحولها إلى مصدر عالمي رئيسي وتعد إيران ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي بالنسبة لتركيا بعد روسيا، حيث تعتمد عليها في توفيرها يقرب من ثلث احتياجاتها من الغاز، برغم العقوبات والحصار المفوضين على طهران، وهو ما يفسر رفض تركيا لأية عقوبات أو عمل عسكري ضد إيران[3].

وتعتبر العوامل الإقتصادية أساس توثيق العلاقة بين البلدين فالتبادل التجاري يزداد بنسب مرتفعة، فقد انتقل من 2.7 مليار دولار سنة 2004 إلى 6.2 مليار دولار سنة 2006 ليقفز إلى أكثر من 30 مليار دولار سنة 2012، فإيران

---

(4) Laurent, Mallet, "Politique israélienne dans les républiques trucophones" , dans M. Bazins et autres, **la Turquie entre trois mondes**. Paris: l'harmattan, 1998, p. 426.

(1) Climent Therme, l'Alliance irano-arménienne. **Centre Européen de recherche internationales et stratégiques**. n°1,(printemps 2008), p.4.

(2) عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 283.

(3) عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 118.

هي أكبر مورد للغاز نحو تركيا في منطقة الشرق الأوسط، كذلك تعتبر الطريق البري الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز وآسيا الوسطى[4].

كما أعلن مسؤول كبير في قطاع الطاقة الإيرانية عن أن صادرات الغاز الطبيعي الإيرانية ارتفعت على مدى الشهر الأخير بنسبة98%وأن الجانب الأكبر من هذه الزيارة يتجه إلى تركيا، كذلك يوجد مشروع تصدير إيران بموجبه الغاز إلى سويسرا عبر تركيا، مقابل رسم عبور تحصل عليه أنقرة[1].

وتوجد إتفاقية استخراج البترول من طرف الشركات التركية ونقله بدون مناقبصات التنقيب عن البترول في منطقة خليج البصرة وفي حقول جنوب إيران التي تمثل حوضا للطاقة المشتركة بين إيران وقطر. واعتبر الرئيس التركي عبد الله قرار إلغاء الرسوم الجمركية حتى عام 2015 بين الدول الأعضاء في قمة "إيكو" –منظمة التعاون الإقتصادي– التي دعى إليها أثناء انعقادها في طهران في مارس 2009 مهما للغاية بالنسبة إلى تركيا[2].

وفي إطار سعي إيران لخلق وجود إقتصادي وتجاري في المنطقة، عملت على تنمية علاقاتها الإقتصادية بالتعاون مع هذه الدول، فعلى سبيل المثال مع نهاية 1996، كانت إيران وقعت مع تركمنستان ما يقارب 100 إتفاقية مختلف المجالات، كما تدعم إيران مشروع خط سكك حديدية بربطها مع تركمنستان وكازاخستان وتمتد بين خط أنابيب لنقل الغاز بين تركمنستان وإيران في جانفي 2010، قامت إيران بإحياء "طريق الحرير" التاريخي والذي يصل الصين مرورا بدول آسيا الوسطى وإيران بأوروبا، كما يصل الشرق الأوسط والخليج العربي بالمحيط الهندي عبر إيران[3].

ويأتي الدعم المقدم من طرف إيران لمشروع "نابوكو" الذي تؤيده تركيا بقوة، ومن خلاله سوف يقوم بإيصال مصادر الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى إلى أوروبا ليعزز العلاقات بين البلدين ومن الواضح أن الدول الأوروبية لا تريد البقاء مرتبطة بمصدر واحد للطاقة يأتيها عبر روسيا، ولذا فإن هذه الدول تنظر إلى مشروع نابكو بإهتمام بالغ.

ويوجد كذلك مشروع خط الربط "طرابزون–تبريز" الذي تعول عليه إيران والمرتبط بالعلاقات الإقتصادية مباشرة مع تركيا[4].

ويظهر بوضوح إعتماد إيران في سياستها تجاه آسيا الوسطى والقوقاز على عنصرين تفضيليين هما:

أولا: العلاقة التشاركية مع روسيا، وهذا ما يؤهل إيران للإفادة من مدى حضور الأخير في آسيا الوسطى والقوقاز.

---

[4] Hassan-Yari Houshang, op. cit, 146.

[1] عبد الفتاح، مرجع سابق، ص. 120.

[2] حقي أغور، مرجع سابق، ص. 234.

[3] أحمد طاهر، مرجع سابق، ص. 169.

[4] حقي أوغور، مرجع سابق، ص. 235.

ثانيا: الميزة النسبية للموقع الجيوستراتيجي على الخليج، حيث تنافس تركيا على مسار أنابيب نقل الطاقة من آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين إلى الأسواق الدولية.

وبالنسبة لإيران توجد خطوة كبيرة نسبيا على الصعيد الإقتصادي لمد أنابيب الطاقة من حوض قزوين إلى الخليج، أو عن طريق نظام مبادلة النفط، إذ تستلم النفط من دول آسيا الوسطى في الشمال، وتسلم كميات مماثلة عبر موانئ التصدير على الخليج، لكن العائق الوحيد هو "الفيتو الأمريكي" على المشروع، وتفضيلها مسارا آخر أطول وأخطر (من خلال القوقاز، عبر ميناء جيهان إلى تركيا)[1].

وهذا يظهر مدى تأثر العلاقات التركية الإيرانية بشكل سلبي في عملية البحث عن توازنات جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث توجهت تركيا بإستراتيجياتها إلى المنطقة الأوراسية بثقل أمريكي، إذ اعتمدت الولايات المتحدة سياسة الإحتواء المزدوج لتهميش إيران، وقد تسبب هذا في إتساع الفجوة في الخيارات العالمية والإقليمية لكل من تركيا وإيران[2].

ومع ذلك فإن إيران إيران لها دور ومكانة هامة في طاجيكستان التي تتحدث الفارسية وأذربيجان التي يقطنها شيعة، وهي تركز في تحركها على أذربيجان ذات الحدود المشتركة معها وقد استطاعت إيران أن تنمي علاقاتها التجارية وأن توسع سوق بضائعها في الجمهوريات الإسلامية بآسيا الوسطى وما ساعدها. في ذلك الحدود المشتركة مع بعض تلك الجمهوريات، والطابع التقليدي، وحتى القبلي الذي يجمع بين سكان المناطق الواقعة على جانبي الحدود بين الطرفين[3].

وزادت علاقات التعاون بين الجمهوريات الإسلامية الجديدة وكل من تركيا وإيران على القنوات الثنائية أكثر منها التنظيمات الإقليمية الجماعية كمنظمة التعاون الإقتصادي (إيكو) التي تضم تركيا وإيران وجمهوريات آسيا الوسطى وأفغانستان وباكستان، الهدف من هذا التجمع إنشاء منطقة تجارة حرة بين أعضائها وإقامة وحدة جمركية، وهذا ما قد يحد من التنافس ويزيد من درجة التعاون[4].

ويمثل إقليم آسيا الوسطى والقوقاز واحدة من أبرز الدوائر نشاطا لإيران وتركيا في إطار تنافسي، لكنهما مع ذلك واصلتا الحوار وبناء علاقات متبادلة سياسية وإقتصادية. وكان التنافس بينهما في الإقليم مباشرا، من خلال مشروعين متنافسين وتدخلان في تحالفات متفرقة إذ تميل إيران للتقارب مع روسيا وتميل تركيا للتحالف مع الولايات المتحدة[1].

---

[1] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 284.

[2] Hakan Fidan, "Turkish foreign policy towards central Asia",**journal of Balkan and near Eastern studies**, volume 12, N°1,(March 2010), p. 118.

[3] مصطفى علوي، "الإنعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز"، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 40، (أفريل 1992)، ص. 61.

[4] Jana Jabbour et Noémie Rebière, "**La Turquie au cœur des enjeux géopolitiques et énergétiques régionaux**", Paris: Harmattan, 2014, p.123.

[1] عقيل سعيدمحفوض، مرجع سابق، ص. 293.

ورغم مساعي تركيا في إتباع سياسة استبعاد إيران من مشروعات الطاقة في آسيا الوسطى والقوقاز وحوض بحر قزوين، إلا أن الدولتين تجتهدان دوما في توسيع خياراتهما وتعزيز دائرة التفاعل بينهما من منطق المصلحة الوطنية التي تبعدان فيها المعايير الإيديولوجية والتصورات المسبقة، رغم أن التطورات الأخيرة في المنطقة حول الموقف من الأزمة السورية والتحولات في ظل الثورات العربية وبروز الدولة الإسلامية والدرع الصاروخي وغيره من احتمالية بروز متغيرات مفاجئة وبما قد تؤدي إلى تنشيط التنافس والصراع في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز معا.

المطلب الثالث: المقاربة الصينية

تبقى المقاربة الصينية أقل حدة من سابقتيها الروسية والإيرانية، فصدام المصالح الصينية مع روسيا بشأن آسيا الوسطى أكبر بكثير من صدام المصالح الإيرانية–التركية وبالرغم من ذلك. فإن التقارب بين روسيا والصين قد وسع من ساحة حركة روسيا، التي ترغب في تعزيز وضعها ضد الغرب، ومن ساحة حركة الصين التي تشهد علاقات متوترة مع الولايات المتحدة بسبب تايوان[2].

كما تولى روسيا وهي تواصل هذه العلاقات التوازنية مع المعسكر الغربي أهمية خاصة بعلاقتها مع الصين للحفاظ على موقعها المتضامن في مواجهة الغرب فقيام بوتين قبل قمة الدول الصناعية الثمانية التي عقدت في اليابان في 2000 بزيارة كل من الصين التي لا ينظر إليها بإعتبارها قوة ضمن المنظومة العالمية– وكوريا الشمالية إنما يمثل رسالة ذات مغزى واضح، بالرغم من النجاح الذي حققه بوتين في الجهود الرامية للإنتقال إلى النظام الرأسمالي. ولكن نظرا لموقف روسيا إتجاه الصين على أنها منافسا لها في آسيا الوسطى، فقد وظفت الورقة الأمريكية ضد الصين، رافعة شعار الإستقرار في أوراسيا، بينما عملت على الجانب الآخر على تعزيز موقفها في مواجهة الولايات المتحدة من خلال رفع مستوى علاقاتها مع الصين[1].

ومع ذلك تبقى لتركيا إستراتيجية محددة للصين التي تبادلها سياسات بحكم العلاقات التاريخية، إذ يسجل التاريخ الصيني أن الشعوب الرحالة في شمال الصين تضم الأتراك، وما زال يوجد سبعة لغات تركية يتم المحادثة بها من قبل الأقليات التركية في الصين، إذ تجمع تركيا والصين جانب من العلاقات التاريخية، قبل أن تأخذ منحى العلاقات الإقتصادية والسياسية وحتى الدبلوماسية، فبعد الحرب العالمية الأولى تم توقيع البلدين على مذكرات صداقة وإتفاقيات تجارة في 1934، كما كان أول تمثيل دبلوماسي صيني في تركيا في 1935 وبادله التمثيل الدبلوماسي التركي في الصين في 1940، ثم نقلت سفارة تركيا إلى تايوان في 1949، بعد تأسيس الجمهورية الشعبية الصينية على إثرها إنقطعت العلاقات بين تركيا والصين وما زاد الطين بله عندما حاربت تركيا بجانب الطرف الكوري الجنوبي وتواجهت تركيا والصين أثناء الصراع. ثم ساد

---

[2] أحمد داوود، مرجع سابق، ص. 535.

[1] **نفس المرجع**، ص. 510.

العلاقات بين الطرفين نوع من الجمود حتى العلاقات الصينية السوفياتية سادها التشقق. في عام 1960، وتوجهت تركيا إلى توطيد علاقاتها بالدول الغربية أكثر من أي وقت سبق[2].

وأما بالنسبة لمكانة الصين في آسيا الوسطى، فيبقى البعد الجغرافي يتصدر بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي، تحررت مناطق آسيا الوسطى القريبة من الصين من الهيمنة السوفياتية وباتت مكشوفة أمام التأثير الصيني، فعلى سبيل المثال، مثلت قرغيزستان حدودا أمنية للإتحاد السوفياتي، بيد أنها أصبحت الآن دولة صغيرة متناخمة للصين مباشرة، وهو ما أسفر عن وضع يفتح شهية الصين الإستراتيجية إتجاه آسيا الوسطى. لآسيا الوسطى أهمية خاصة أيضا بالنسبة للبنية السياسية الداخلية للصين فثمة مشكلتان كبيرتان تتعلقان بآسيا الوسطى تتعرض لها الصين دائما في المحافل الدولية، إحداهما مباشرة وتتعلق بتركستان الشرقية، والأخرى غير مباشرة وتتعلق التبت ومنغوليا داخلية، فالأتراك الأويغور والكازاخ والقيرغيز، الذين يعيشون في تركستان الشرقية تربطهم مصلات قربى ثقافية وطيدة بالجمهوريات التركية المستقلة عن الإتحاد السوفياتي، وهو ما يؤدي إلى مشكلة تتداخل فيها العلاقات الداخلية بالخارجية بالنسبة للصين، وتجعل الإنتقادات التي توجه للصين من قبل النظام الدولي، وفي مقدمته الولايات المتحدة بسبب حقوق العديد من العناصر العرقية واللغوية والتي تشكل نقاط ضعف بالنسبة للسياسة الصينية.

لذا تسعى الصين لإخفاء ضعفها في هذه الملفات الحساسة من خلال حصولها على وضع مؤثر في توازنات آسيا الوسطى والقوقاز[1]. وتجدر الإشارة إلى أن منطقة تركستان الشرقية شينجيانغ في شمال غربي الصين تبلغ مساحتها 1.66 مليون كم^2 وهي أكبر منطقة إدارية وحتى من حيث المساحة وهي متناخمة للعديدمن الدول مثل باكستان وروسيا ومنغوليا وأفغانستان وما يميزها تقطنها أكثرية مسلمة يتكلمون التركية وتعد الجسر الأورو آسيوي للصين[2].

وكان التكتل الإقليمي الآسيوي بقيادة صينية–روسية لآسيا الوسطى والقوقاز، فكان في مجال التعاون من خلال تكوين "مجموعة شنغاي 6 للتعاون الإقتصادي" في 1996 والتي أسست منظمة تعاون شنغهاي في 2001 وتضم بجانب الصين وروسيا وكل من كزخستان وقيرغيستان وطاجكستان وأوزبكستان، وأعتبرت بمثابة رد على الضغط الإقليمي الأورو–أطلنطي.

وفي الواقع كان لهذه المنظمة دواعي متعلقة بالطاقة، الإرهاب والتعاون العسكري، خاصة في ظل الأحلاف العسكرية والإقتصادية مثل حلف الناتو وبشكل غير مباشر من خلال الدعم الغربي[3] والإتحاد الأوروبي لـ (GUUAM)

---

[2] Giray Fidan, "Sino-Turkish relations: Anoverview" http://www.mei.edu/content/sino-turkish-relations. 27/07/2015, p.1.

[1] داوود أوغلو، **مرجع سابق**، ص. 514.

[2] مسلم اليوسف "تركستان الشرقية"www.qawim.net.2015/07/28

[3] Carlo Frappi, **op. cit**, p.7.

بمعنى جورجيا، أكرانيا واوزبكستان وأذربيجان ومولدافيا الدول المنظمة في عام 1997 لهذه المنظمة الإقليمية تحالف ذات طابع إقتصادي مدعومة من طرف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لمواجهة السيطرة الروسية على منطقة أوراسيا[4].

وفي هذه الأثناء بعد عام 2000، أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لتركيا لغاية يومنا هذا، وفي 2010 تعززت الشراكة أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني "وان جيابو" إلى تركيا، حيث أعلن رئيس الوزراء التركي لآنذاك طيب رجب أردوغان ضرورة تحديد الشراكة الإستراتيجية وتعزيزها بصفقات تجارية وعقود إقتصادية، خاصة وأن الصين تعي جيدا الأهمية الإستراتيجية لتركيا[5]. إذ ارتفع التبادل التجاري بين بكين وأنقرة من مليار إلى 24 مليار دولار، كما دخلت بقوة الشركات الصينية في المشاريع الصناعية والبني التحتية وتنسيق التعاون التكنولوجي إذ توجد شركة هواوي (Huawei) بقوة في أنقرة[6]، لقد كان هناك منافسة صينية – روسية – تركية في مجالات عديدة جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وأخذت منحى متطور من أجل تحقيق الأمن والإستقرار وبعد نهاية القرن الأخير وبداية القرن الجديد أخذت الصين دور نشيط الهدف منه إحتضان العلاقات الإقتصادية مع دول الجمهوريات وفي نفس الوقت البحث عن أسواق جديدة لتصريف بضائع الصينية، هذه السياسة تتابعت من أجل الغاية الأسامة لترقية التنمية في هذه الدول.
وأخذت نتائج العلاقات بين الصين والجمهوريات في إرتفاع بشكل إيجابي ومؤثر، خاصة على المستوى التجاري، فالصين فاقت روسيا مع الشركاء التجاريين كتركمستان وقيرغيستان وطاجكستان حيث بلغ مجموع التبادل التجاري بين الصين والجمهوريات إلى 28 بليون دولار عام 2003 وارتفع في عام 2012 إلى 45.2بليون[5].

كما قام الرئيس الصيني جينتا وكازاخستان في ديسمبر 2009 لتوقيع مذكرة تفاهم بشأن تمويل الجزء الثاني من خط أنابيب لنقل الغاز من كازاخستان إلى الصين الممتدة 1.304 كيلو متر. ووقعت الصين وتركمنستان في أفريل 2006 إتفاقية لنقل الغاز لمدة 30 عاما[1]. إن نمو الصين كلاعب دولي، يشكل ساحة جدب ذات معيار قاري، بسبب كونها مدعومة أيضا بقوة الجالية الصينية ذات النصيب المهم في إقتصاد جنوب شرق آسيا. فإمتلاك الصينيين في جنوب شرق آسيا لخمسمائة شركة هامة، تتجاوز قيمتها الأموال على الصين، ويوضح أن الصين وصلت إلى درجة من القوة تمكنها من أن تؤثر في النظام الإقتصادي – السياسي الدولي لرأسمالي[2]. فإقتصاديا تشهد الصين نمو يفوق 10%سنويا، وفي ظل حاجتها الملحة للطاقة بشكل متزايد وارتفاع أسعار النفط والغاز، كان على بكين البحث عن بدائل رخيصة وأكثر أمانا تلبي إحتياجاتها، ومن هنا زاد التأكيد على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى التي هي الأقرب إلى الصين.
وتزخر آسيا الوسطى حاليا بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في مجالات متعددة أهمها:

---

(4) Laurent Gillet "Géopolitique « GUUAM »" **regard sur l'Est**, 04/01/2004.
(5) Gray Fidan, **op. cit**, p. 3.

(6) "هل تصبح الصين حليف تركيا الأول في آسيا" www.noonpost.net.05/08/2015

(5) Carlo Frappi, op. cit, p.7.

(1) أحمد طاهر، مرجع سابق، ص. 168.

(2) داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 514.

- التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة.
- بناء الطرق وسكك الحديد.

ويبقى المسعي الصيني الرامي إلى تزايد حجم صادراتها النفطية لمواجهة ثورتها التنموية التي تشهدها منذ ثمانينات القرن العشرين صورة أخرى للتنافس الدولي، خاصة في ظل تزايد الإستهلك الصيني المتوقع من النفط عام 2020 ليصل إلى ما يقرب من 12.8مليون برميل يوميا، في حين لن يتعدى إنتاجها 3.4 مليون برميل، بينما يلزمها استيراد 9.4 مليون برميل يوميا لتأمين إمداداتها من الطاقة.

لذلك سعت الصين إلى إيجاد مصادر جديدة للطاقة تلبي إحتياجاتها المتزايدة، وبرزت منطقة قزوين في مقدمة أولويات المرامى الصينية، خاصة وأنها تشترك بحدود طويلة جدا مع إحدى الدول القزونية، وهي كازاخستان، بما دفعها إلى توطيد وجودها في تلك المنطقة.

فقد نجحت شركة الصين القومية للبترول عام 1997 إلى إبرام إتفاق مع كازاخستان لإقامة إستثمارات في حقول النفط الثلاثة بها، بلغت قيمتها 9.5 مليار دولار. كما قامت شركة البترول الصينية (CBPC) عام 1998 بشراء حصة قدرها 60% من حقل "أكتيوبسك" مقابل 320 مليون دولار[1]، فضلا عن شراء الصين شركة بتروكزاخستان النفطيةب 4.18 مليارات دولار عام 2005 واتفقت الصين مع تركمنستان على مشروع لنقل الغاز التركماني ولمدة ثلاثين عاما إلى الصين وتم التوقيع على الإتفاق بين بكين وعشق آباد في أفريل 2006[3].

بالإضافة إلى ذلك تشارك الصين بقوة في تنمية مجال الأقمار الصناعية، لا سيما الأقمار الصناعية المخصصة للإستخدامات العسكرية والإستخباراتية التي تطمح تركيا إلى تركيبها بالكامل في الداخل وهذا ما حدث من خلال بناء ثلاثة أقمار صناعية تم إطلاقها من صحراء جوبي في الصين[4].

وفي نفس الوقت وصلت معدل التبادل التجاري بين تركيا والجمهوريات بشكل مرتفع من 1.2 بليون دولار إلى 6.9 بليون دولار، بينما بقيت العلاقات بين تركيا وكل من الصين وروسيا مجتمعة إلى أكثر من 27.4 بليون عام 2012.

وتبقى الصين وروسيا من أهم منافسي تركيا في المنطقة بشكل مباشر وخاصة في مجال الطاقة الإستراتيجي وتسعى الصين من خلال سياستها التدعيمية تشكيل هدف إستراتيجي من خلال تنوع قنوات عرض المحروقات بأسعار أقل ومستقلة من خلال عارضين الشرق الأوسط من المحروقات وطرق البحر الوعرة وتعاملات الصين مع المنتجين كارخستان وتركمستان وأوزبكستان هذه الدول تعتبر أداة بالنسبة للولايات المتحدة وتركيا تحاول أن تكمل الممر شرق–غرب وربطه

---

(1) أحمد طاهر، **مرجع سابق**، ص. 168.

(2) مطيع الله تائب "**الصين وإيران وتركيا**" اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى. www.aljazeera.net.12/08/2007 , consulted 10/10/2010

(3) "هل تصبح الصين حليف تركيا الأول في آسيا" **مرجع سابق**، ص. 4.

بدول آسيا الوسطى وجزء من القوقاز من خلال حوض بحر قزوين. ولهذا يعتبر إمكانية توسيع الأسواق في تركيا والأسواق الأوروبية مرهون بالمحروقات الآسيوية، والتي ستلقى معارضة روسية أقل حدة مما سبق، فالصين تتعامل بشكل اجتذاب تدريجي لمنتجي هذه الدول من خلال فلك تعاون الطاقة الآسيوية والإعلان عن استثمارات صينية من خلال تحقيقها مشاريع بنيوية مابين 2006 و2010 أساسها الصين[5].

فالملف الأبرز الذي جمع الطرفين التركي والصيني وتم الإعلان عنه في 2013، هو تصنيع منظومة الدفاع الجوي الصاروخي "لورامیدز" التي تريدها تركيا وأعلنت الشركة الحكومية الصينية CPMIEE هي من فاز بحق تصنيع المنظومة نتيجة الشروط المناسبة التي قدمتها وتضمنت التصنيع المشترك على الأراضي التركية[3].

المطلب الرابع: المقاربة الأمريكية

قد تكون المقاربة الأمريكية تختلف بعض الشيء في جوهرها لدواعي التحالف وتحقيق مصالح مشتركة وجزء منها بث العقيدة والسياسة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

حيث مثلت فكرة أو إستراتيجية "الإحتواء" المسألة المركزية في علاقات الولايات المتحدة وتركيا مع آسيا الوسطى والقوقاز، حيث كان في الماضي ضد الإتحاد السوفياتي، واليوم ضد النفوذ الروسي والإيراني، إذ تهتم الولايات المتحدة الأميركية بمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز ليس فقط لإحتواء النفوذ الروسي والإيراني، وإنما أيضا من أجل تبيئة المنطقة مع الإستراتيجية الأمريكية حول العالم، ومن ضمنها الإستراتيجية الخاصة بموارد الطاقة (النفط والغاز). وتعتمد الولايات المتحدة على آليات تغلغل عديدة منها مثلا:

- دعم السياسة التركية في المنطقة.
- التنسيق مع دول الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو.
- التوصل إلى توافقات سياسية مع روسيا الإتحادية مثلا في الإرتباطات العسكرية الأميركية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز وكيفية إحتواء الراديكالية الإسلامية في أفغانستان.
- إقامة علاقات سياسية وإستراتيجية وقواعد عسكرية مباشرة مع عدد من دول المنطقة[1].

فبعد الإنتصار الأميركي في الحرب الباردة أصبح مبرر التقارب مع هذه الدول أكثر منطقية خاصة وأن الولايات المتحدة انتهجت سياسة تتناسب مع التهديدات الإستراتيجية أثناء الحرب الباردة والتي امتدت من المنطقة المحورية (Heartland) إلى الحزام المحيط (Rimland)ولكن وبعد نهاية الحرب الباردة اضطلعت برعاية التوازن

---

(4) Carlo Frappi, op. cit, p.7-8.

(5) "هل تصبح الصين حليف تركيا الأول في آسيا ؟، **مرجع سابق**، ص. 4.

(1) عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 284.

الإستراتيجي العالمي وتولي الولايات المتحدة التي تسعى لتعزيز وضعها كلاعب خارجي يحقق التوازن ويوجه توازنات القوى الدينامية في أوراسيا عناية خاصة لترك ساحة المناورة التي يتطلبها هذا الدور نصف مفتوحة[2].

وفي هذا الإطار يرى مسؤولوا الولايات المتحدة ضرورة التحكم في نبض ميزان القوى داخل اوراسيا، حتى يتسنى لهم تأمين ساحة المناورة الدبلوماسة التي قد تحول دون حدوث مواجهة مع قطب إئتلافي معاد[3].

ولتلك الأسباب فإن إدارة الولايات المتحدة تصورت ممرا عابرا لبحر قزوين ناقلا للطاقة من الشرق إلى الغرب، من شأنه أن يجمع خط أنابيب النفط مع خط مواز لأنابيب الغاز الممدودة في تركمانستان عبر بحر قزوين للإلتحاق بخط باكو–جيجان على الشواطئ الأذربيجانية. تم تاسيسه بغرض تنسيق سياسة الولايات المتحدة.

ليس الهدف الكامن وراء المشروع المكلف سوى فرض وجود الولايات المتحدة بوصفها إحدى القوى الإستراتيجية المهيمنة في آسيا الوسطى، فمن شأنه أن يكون منفذ طاقة فعال ينفتح من المنطقة بإتجاه الغرب عبر تركيا أن ينزل ضربة موجعة بنفوذ كل من روسيا وإيران[4].

ومن جهة أخرى فإن التغلغل الإقتصادي الصيني ساعد على تحجيم النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى كما تمثل في إغلاق القاعدة الأمريكية في أوزبكستان عام 2006 وكذلك مراجعة عقد إيجار القاعدة الأميركية في قرغيزستان ثم الدعوة الرسمية لمنظمة شنغهاي في جوان 2006 لإغلاق القواعد الأميركية في آسيا الوسطى[1].

أما الصراع الإيراني الأمريكي دائما كان أحد أهم الأسباب التي تتمتع دول آسيا الوسطى والقوقاز من بسط علاقات وطيدة مع طهران، كما أن إيران لا تملك الإمكانيات اللازمة للعب في ملعب آسيا الوسطى مع لاعبون كبار مثل روسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية[2].

إذ حظيت السياسة الأمريكية في المنطقة بمرتبة عالية على سلم أولويات إدارة كلنتون لأن الإستراتيجيين الأمريكيين مقتنعون بأن التطورات الجارية في منطقة بحر قزوين سوف تكون ذات تأثير حاسم على عملية صياغة وتشكيل عالم ما بعد الشيوعية وعلى النفوذ الأمريكي في هذه العملية[3].

---

[2] داوود أوغلو، مرجع سابق، ص. 522.

[3] نفس المرجع، ص. 507.

[4] هاينتس كرامر، مرجع سابق, ص. 183.

[1] مطيع الله تائب، مرجع سابق، ص. 1.

[2] المرجعنفسه، ص. 2.

وتظهر بوضوح المباراة الدائرة الدائرة بين روسيا والولايات المتحدة على من منهما يمتلك المفاتيح الأساسية للأمن في المنطقة، فقبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت أوزبكستان، وهي أكبر دول المنطقة سكانا تبعث بإشارات إلى واشنطن، تعلن من خلالها عن إستعدادها للتقارب معها وفتح الساحة الإقليمية أمامها للتقدم على حساب موسكو. وقد تأكد ذلك حينما أعلنت عن إنسحابها عام 1999 من معاهدة الأمن الجماعي المنبثقة عن كومنولت الدول المستقلة، التي تمنح روسيا غطاء قانونيا يبرر وجودها العسكري في المنطقة، ثم أتت أحداث الحادي من عشر من سبتمبر 2001 ليتحول ذلك الغزل الإستراتيجي إلى واقع، حينما فتحت أوزبكستان أبوابها، وسمحت للولايات المتحدة بإستعمال قواعد ومنشآت عسكرية على أراضيها. أبرزها قاعدة خنا أباد، إلا أن روسيا التي لم ترتح لوجود القوات الأمريكية في جوارها القريب في آسيا الوسطى، انتهزت أول فرصة للتوتر بين الجانبين الأوزبكي والأمريكي فراحت تدفع مع الصين، التي تساورها الشكوك أيضا في الوجود الأمريكي، من أجل إزاحة واشنطن بعيدا[4].

وبشكل مواز، وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أضخم مستهلك للنفط، فإن بحر القزوين يشكل هدفا مهما لواشنطن، وأولوية رئيسية في السياسة النفطية الأمريكية، وهو ما يقتضي ضرورة العمل على ضمان وجود إمدادات وخدمات طاقة كافية يمكن تحمل تكلفتها والإعتماد عليها. فمنذ أواسط التسعينات ومنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين والقوقاز من أهم المصادر الجديدة للبترول المنتج خارج دول أوبك، وقد نجحت المساعي الأمريكية في تحقيق أهدافها في إنشاء شبكات نقل الغاز الطبيعي والنفط من بعض الدول على وجه الخصوص أذربيجان وكازاخستان. ويرجع هذا النجاح إلى توافق المصالح الإستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة مع إحتياجات هذه الدول، ويرجع ذلك إلى عاملين: **الأول**، وهو قلة الإحتياجات الإستهلاكية لهذه الدول.

الثاني، مع تزايد حاجتها إلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة لعمليات البحث والتنقيب، بما يفتح هذا القطاع أمام الشركات الأمريكية التي تمثل جسرا تثبت من خلاله واشنطن مصالحها الإستراتيجية، سواء بتمكنها من السيطرة على هذه المصادر الجديدة والمهمة للطاقة أو بإخراج الدول المنتجة من دائرة النفوذ الروسي ومحاولة إحتواء التحركات الصينية المتزايدة في المنقطة[1].

كما إستعملت واشنطن ورقة إنتقادات علنية لسجل حقوق الإنسان والديموقراطية في أوزبكستان مما أزعج السلطات الأوزبكية، ودفعها لمراجعة الطريقة التي تؤجر بها ساحتها الإقليمية، ولهذا بدأت أوزبكستان بعد أحداث أنديجان في فتح ساحتها من جديد أمام روسيا، فطلبت من واشنطن سحب قواتها من قاعدة خنا أباد، ثم أنضمت في جانفي

---

[3] هاينتس كرامر، مرجع سابق، ص. 183.

[4] إبراهيم عرفات. "آسيا الوسطى ..التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، **السياسة الدولية**،المجلد 42، العدد 167، (جانفي2007) ص. 126.

[1] أحمد طاهر. "استغلال ثروت بحر قزوين .. الفرص والمعوقات". **السياسة الدولية**،المجلد45العدد 180، (أفريل 2010)، ص. 168.

2006 إلى الجماعة الإقتصادية الأورو–آسيوية (Eurasec) مما قربها أكثر من موسكو. كما عادت في 2006 إلى العمل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي سبق أن انسحبت منها في في 1999، وقد شجع التغيير في موقف صاحب الساحة كلا من الصين ورسيا، فأصدرتا في جويلية 2005 بيانا عن منظمة شنغهاي للتعاون، التي تجمعهما مع دول آسيا الوسطى بإستثناء تركمنستان، يطالب الولايات المتحدة بتجديد جدول زمني لسحب قواتها من المنطقة ولتأكيد عملية الإزاحة أكثر، قررت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون ودول منظمة معاهدة الأمن الجماعي في نوفمبر 2006، إجراء مناورات عسكرية مشتركة في جبال الأورال الروسية خلال عام 2007.

ولتعويض خسارة الولايات المتحدة في أوزبكستان سعي جون أبي زيد قائد المنطقة المركزية العسكرية الأمريكية، لإيجادها في تركمنستان، وتحديدا في قاعدة ماري. وذلك مقابل تعهد قدمه خلال زيارته لعشق أباد في أوت 2005، بأن واشنطن في مقابل الحصول على تسهيلات عسكرية، ستضمن عدم الإطاحة بنظام الحكم في تركمنستان[2].

والولايات المتحدة لا تستطيع الإعتماد كليا على تركيا لأنها تدرك نقاط الضعف الأساسية في السياسة التركية، وتدرك قوة المنافسة من قبل روسيا وإيران والصين. وثمة هواجس لدى الأتراك من أن لدى الولايات المتحدة قراءتها الخاصة للسياسات في المنطقة، قد لا تتطابق بالضرورة مع القراءة التركية وينطوي ذلك على احتمال التوصل إلى توافق أكبر بينها وبين روسيا بشأن ترتيبات الأمن والسياسة، أو مع إيران بشأن الطاقة، ويتوقف ذلك على تطور العلاقات الروسية–الأمريكية، وعلى حدوث تغيير في العلاقات الأميركية التركية، وهذه التطورات ضعيفة الإحتمال، لكنها ممكنة[1]. وتمثل آسيا الوسطى والقوقاز مفتاح صياغة إستراتيجية تركية آسيوية، حيث يترتب على تركيا إبراز مهارتها في القدرة على الإستفادة من علاقاتها مع الدول غير الآسيوية مثل الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي[2].

لذلك يهتم الأتراك بمراجعة سياستهم في المنطقة، بحيث تتراجع الدبلوماسية الناعمة وتحضر الدرع الصاروخية، التي سبقت الإشارة إليها، وهذا يعني أن حكومة حزب العدالة والتنمية تجعل من سياستها في آسيا الوسطى والقوقاز متغيرا تابعا لسياستها وعلاقتها بالولايات المتحدة وحلف الناتو. ومن المتوقع أن ينعكس ذلك على إرتفاع علاقاتها وتفاعلاتها في المنطقة، زيادة لدى حلفاء الولايات المتحدة، وتراجعا لدى حلفاء روسيا وإيران.[3]

المبحث الرابع: عقبات العلاقات التركية مع آسيا الوسطى والقوقاز

---

[2] إبراهيم عرفات، مرجع سابق، ص. 126.

[1] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 285.

[2] داوود أغلو، مرجع سابق، ص. 535.

[3] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص. 285.

بالرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها تركيا في إطار سعيها للتواصل مع العالم التركي في آسيا الوسطى، ومحاولتها تذليل كل الصعوبات التي من شأنها أن تعتري وتعيق تنفيذ إستراتيجيتها هناك، إلا أنها لسوء الحظ قد واجهت تحديا طبيعيا ناجما عن الوضع الجغرافي لهذه المنطقة، وهو ما أسفر عن ظهور مشكلة جغرافية هامة تمثلت في دعم وجود نقطة تماس لهذا التواصل بين الوطن التركي الأم وسائر الأبناء في تلك الجمهوريات[4].

فالإنغلاق هو ما يميز آسيا الوسطى عن آسيا الغربية ويشكل عائقا وتهديدا لسيادة هذه الدول، حيث ترجع أصول المشكلة الجغرافية أساسا إلى العامل التاريخي المسؤول عن هذا الوضع، من خلال وطأة الحدود الإصطناعية الموروثة إبان الحقبة الإستعمارية لهذه المنطقة والمرسومة من طرف الإتحاد السوفياتي سابقا وقبله من طرف أباطرة روسيا القيصرية، فبموجب هذا التقسيم الإصطناعي للحدود واجهت تركيا عائقا طبيعيا تمثل في التعثر الجغرافي، نظرا لوقوع الأراضي الأرمينية كحد فاصل بين تركيا وبقية الشعوب التركية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز[5]. والإنحباس الجغرافي يفرض على الجمهوريات الخمس القبول باللعبة الدولية الكبرى المستمرة في المنطقة منذ 1991، خاصة وأن هذه الدول تفقد نحو 15% في المتوسط من فوائد صادراتها، مقابل نفقات النقل وحدها[1].

وشبه الباحث في شؤون التنمية أندريه جوندر فرانك منطقة آسيا الوسطى بثقب العالم فهذه التعقيدات أدت إلى تعثر استغلال موارد بحر قزوين حيث أن المواقع التي بها احتياطات النفط والغاز لا تطل على أي منفذ بحري دولي، كما أنها تقع بعيدا عن مناطق استهلاك الطاقة، وهو ما يجعل مسألة نقل البترول من الموانئ المحلية إلى الموانئ البحرية، مسألة صعبة، كما يحدث في نقل بترول الخليج، وهو ما يدفع دول المنطقة إلى الإعتماد بشكل كبير على خطوط أنابيب مكلفة للغاية تمر بعدد من دول الجوار.ونظرا للعلاقات المتوترة بين الكثير من هذه الدول، فإن خطوط الأنابيب قد تكون هدفا لأية صراعات تنشب بينها[2].

من جهة أخرى لا يمكن تجاوز عقدة الحكم السوفياتي على هذه الجمهوريات، والذي أثر بشكل كبير على جميع مظاهر الحياة في تلك الدول، التي كانت تشكل جزءا من منظومة الإتحاد السوفياتي. وطغى نظام الحكم الإستبدادي المركزي المطلق التي فرضته السلطات في الكريملن، طيلة سبعة عقود من الزمن سعيا منها لبسط سيطرتها وهيمنتها على هذه الجمهوريات، فلقد ترك هذا الأمر بصماته على أنظمة الحكم التي عرفتها هذه الجمهوريات منذ مراحل الإستقلال والإنفلات من القبضة الحديدية السوفياتية.

---

(4) دياري صالح مجيد، "**التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين**"، دراسة في الجغرافية السياسية، (ط1.أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2010)، ص. 48.

(5) عمار جفال، "التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، **دراسات إستراتيجية**، العدد 106، (ط.1،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 31.

(1) إبراهيم عمار، مرجع سابق، ص. 125.

(2) أحمد طاهر، "استغلال ثروات بحر قزوين .. الفرص والمعوقات"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 180، (أفريل 2010)، ص.170.

وأدى ذلك إلى وراثة الزعماء الجدد لهذه الدول تركات سياسية ثقيلة عن الحكم السوفياتي يصعب تخطيها وتجاوزها خلال مرحلة إنتقالية وجيزة من الزمن، مما أدى إلى وصول حكام مستبدين إلى السلطة في دول آسيا الوسطى وتطلعاتهم إلى روسيا والصين من أجل حماية أنظمة حكمهم، حيث كرس هؤولاء ظاهرة الحكم الملكي المطلق خلال فترة إداراتهم السياسية لشؤون بلدانهم العامة.

مما أدى إلى القضاء على كل الآمال الدولية المعقودة والطموحات الإقليمية، لاسيما التركية، في أن ترافقها في مسارها نحو عملية التحول الديمقراطي وإضفاء الشرعية على أنظمة حكمها وتخطي ظروف المرحلة الإنتقالية التي أعقبت موجات الإستقلال، مما أدى إلى تعقيد مهمة تركيا في المنطقة في سبيل تصدير نموذجا سياسيا قائما على العلمانية، النظام الجمهوري، التعددية، الحكم الراشد، دولة القانون وآليات أخرى في النظام السياسي التركي وحد من التطلعات المستقبلية الرامية إلى توجيه وإدماج المنطقة في المنظومة الغربية التي تنتمي لها تركيا، وهو ما يمثل تراجعا إستراتيجيا مخيبا للتوقعات التي صاحبت قيام هذا العالم التركي الجديد في ساحة النفوذ التركية[3].

كما أن الوضع المتميز الذي تتمتع به تركيا في مجال نفوذها التاريخي في منطقة آسيا الوسطى، نظرا لثقلها المعنوي في هذه الدول لا يخلو من التناقضات والمنافسة، حيث نجد في هذا الشأن أن لهذه الجمهوريات مصالحها الخاصة بها، وهي لا تعتزم منح تركيا معاملات مميزة، بل أكثر من ذلك، فهي لا تريد وضع نفسها تحت مطرقة "الأخ الأكبر" الجديد. ثم إن تركيا ليست اليوم إلا شريكا بين شركاء آخرين بالنسبة لآسيا الوسطى، كما أن الفضاء التركي ما يزال مقاربة إحتمالية ليس أكثر من ذلك[1]. وسط ملامح التنافس الإقليمي والدولي وزيادة الطلب من الدول الصاعدة مثل الصين على الطاقة ومعاناة الدول الأوروبية من توقف إمدادات الغاز من روسيا بسبب أزماتها مع دول الجوار، مثل أوكرانيا، اتجهت الأنظار إلى منطقة بحر قزوين التي اكتسبت أهمية جديدة في التنافس الدولي على إمدادات الطاقة. وقد تجلى ذلك في مجموعة من المشروعات الجديدة لمد خطوط أنانبيب نقل الغاز والبترول من كازاخستان وتركمستان وأذربيجان شرقا إلى الصين، وغربا إلى أوروبا، في مسارات لا تخضع للسيطرة الروسية. من ناحية أخرى، تعمل إيران، وهي لاعب رئيسي في منطقة بحر قزوين، على ضخ الغاز والنفط من هذه الدول إليها، عبر شبكة خطوطها الداخلية، وذلك لتدعيم موقعها كقوة إقليمية ولاعب رئيسي في مجال الطاقة[2].

وتعتبر روسيا المورد الرئيسي لأوروبا حيث تورد لها ما يقرب 30% من إحتياجاتها من النفط و50% من إمداداتها من الغاز الطبيعي. وتلعب سيطرة روسيا على موارد دول بحر قزوين الصغيرة دورا في زيادة اعتماد أوروبا عليها.

---

[3] جراهام فولر، **الجمهوريات التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي**، دراسات مترجمة،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص. 186

[1] محمد رضا جليلي وتيري كيلر، مرجع سابق، ص. 173.

[2] دينا عمار، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين .. مسارات متنافسة"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 180، (أفريل 2010)، ص. 172.

وتعتمد سياسة روسيا الخارجية تجاه أوروبا والولايات المتحدة إلى حد كبير، على وضعها كلاعب رئيسي في مجال الطاقة، فتسعى إلى زيادة إعتماد أوروبا على إمدادات الطاقة الروسية لإستخدام ذلك كورقة ضغط في العلاقات الدولية.

وتحاول زيادة الإعتماد الأوروبي عليها من خلال توظيف عدد من الإستراتيجيات، تشمل توقيع عقود ثنائية طويلة الأجل من البلدان الأوروبية لإمداد الطاقة، كل على حدى، وإحكام سيطرتها على البنية التحتية للطاقة الإستراتيجية، لاسيما خطوط الأنانبيب وأهمها خط أنابيب غاز تيار الشمال، خط أنابيب غاز تيار الجنوب وخط أنانبيب غاز التيار الأزرق. كما ظهرت الصين في البحث عن مصادر للطاقة بعيدة عن اضطرابات الشرق الأوسط، والتخريب والعنف في إفريقيا، أو التهديد الكامن بإعتراض البحرية الأمريكية وذلك شرعت الصين في إنشاء مجموعة من خطوط الأنابيب لنقل النفط والغاز من منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى مباشرة إلى الصين[3].

من ناحية أخرى شهدت المنطقة مساعي إسرائيلية لإيجاد موطئ قدم لها، فقد سعت إسرائيل، عقب انهيار المنظومة السوفياتية إلى إختراق دول آسيا الوسطى والقوقاز من خلال إقامة مشروعات عملاقة، وتقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية، كما سعت إلى تقديم هجرات يهودية من بعض تلك الجمهوريات إليها لإستغلال الموروث الديني، وبدأت الوفود الرسمية تتوافد لتوقيع العديد من الإتصالات خاصة الإقتصادية، كما نظمت إسرائيل في العاصمة الأوزبكية (طشقند) أول مؤتمر إقتصادي مشترك بينها وبين دول آسيا الوسطى والقوقاز، وخلال سنوات ارتفع حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والدول، أي ما يقارب المليار دولار عام 2006، فضلا عن أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب كان مظلة جديدة لإطلاق يد الكيان الصهيوني في نشاط عسكري إستخباراتي في المنطقة، مستغلة الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة إضافة إلى المساعي الأمريكية في إستغلالها لثروات المنطقة[1].

والتنافس الإيراني بشكل يتعارض مع سياسات تركيا في المنطقة، كل هذه المتغيرات أدت بتركيا إلى إعادة النظر في إستراتيجتها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وبشكل ثنائي وليس بشكل كلي. خاصة وأن هذه المنطقة تمثل عمقا إستراتيجيا ومجالا حيويا لتركيا فشلت في تحقيق رهانات منتظرة من قراءاتها السياسية لأوضاع منطقة متغيرة بين الفينة والأخرى وسط وضع دولي يعتمد على المقاربة البرغماتية المطلقة والدبلوماسية الحيوية.

---

[3] نفس المرجع، ص. 173.

[1] أحمد طاهر، مرجع سابق الذكر، ص. 169.

المبحث الخامس : مستقبل البعد الاقليمي التركي و آسيا الوسطى والقوقاز

تعتبر منطقة آسيا الوسطى جزءا مهما من اللعبة الكبرى الثانية التي تشكل خريطة البلقان الأوروبية على حد تعبير المنظر الأمريكي زيغينيو بريجنسكي في كتابه المسمى "رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية"، حيث أرجع الأهمية المتعاضمة لهذه المنطقة (أوراسيا) والتي تضم الجمهوريات الخمس المستقلة في آسيا الوسطى إلى جانب دول القوقاز الثلاث (أذربيجان، جورجيا، أرمينيا)، إضافة إلى باكستان[2].

إذ استطاعت تركيا توظيف آليات إستراتيجيتها الرامية إلى نفوذها وتأثيرها الإقليمي في العالم التركي الجديد الناشئ عقب زوال الإتحاد السوفياتي، مستعينة في ذلك بالمعونات المقدمة لها في هذا المجال، المتجلية أساسا في المساندة غير المشروطة من طرف الديبلوماسية الأمريكية لتحقيق مصالح وأهداف سياستها الخارجية في التوسع ضمن محيطها القاري القريب. وبالتالي تمكينها من إختراق الجمهوريات الإسلامية وتسهيل تغلغلها فيها، من خلال قابلية وإنسيابية نموذجها السياسي في الحكم المعتمد تارة على النظام العلماني، وتارة أخرى على الإسلام السياسي المعتدل لتعميمه على باقي دول المنطقة.

المطلب الأول: سيناريو نجاح الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى والقوقاز

أعتبرت تركيا أن من واجبها الإنخراط في الحياة السياسية للدول الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز ، وقد اهتمت بإعادة الصلات الثقافية من خلال بناء المدارس وإرسال معلمين وبناء المراكز الثقافية والجامعات واستقبال الطلاب والصلات السياسية من خلال التنسيق بين وزارات الخارجية والقيادات السياسية وتدريب الدبلوماسيين وتقديم الخبرات لأهم في هذه السياسات من خلال تنظيم القمم التركية التي تجمع رؤساء الدول التركية في أسيا الوسطى والقوقاز بغية تحقيق تنسيق سياسي عال وسياسات تكامل إقتصادي وتنظيم عسكري وتوحيد لغوي.

ويجتهدالأتراك بتقديم أنفسهم بصورة البلد النموذج الذي يجب أن تسير الدول التركية على خطاه في البناء الدولتي والعلمانية والتحديث والإرتباط بالغرب[1].

ويرتبط الإتجاه التركي نحو آسيا الوسطى "التركية" بمخيلة الأتراك وذاكرتهم السياسية والتاريخية وطموحاتهم "الإمبراطورية" أو "الإمبريالية" الإقليمية ويتداخل ذلك مع مسألة الهوية وبناء الدولة والمكانة، وتتميز العلاقة بتوافر طرفيها على قوة جذب أساسية وبيئة دولية داعمة نسبيا (خاصة الولايات المتحدة الامريكية)[2].

وعلى أساس محاولات التجاذب بين الطرفين شرعت تركيا منذ اعتلاء حزب العدالة والتنمية بشكل جدي في صياغة سياسة خارجية جديدة تستجيب متطلباتها تجاه جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز وفقا لمصالحها الحيوية ومن أبرزها مساندة

---

[2] زيغنيو بريجنسكي، "**رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيواستراتيجية**"، ترجمة أمل الشرقي، (ط.1، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999)، ص. 159.

[1] GarethWinrow, «Turkey's relations with the trancaucasus and central Asian republic**», Perceptions: journal of international affairs**, vol.3, N°4, (1996), p. 30.

[2] محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص. 418.

النخبة الإقتصادية في تركيا والمتمثلة في البرجوازية الإقتصادية الناشئة التي يقودها رجال الصناعة والأعمال الأتراك أو ما يعرف بـ (التوسياد) *TUSIAD، إلى جانب "الموسياد" الذي هو عبارة عن إتحاد يضم حوالي عشرة آلاف شركة إسلامية متنوعة النشاطات ذات النفوذ القوى في الحياة السياسية التركية، خصوصا ما تعلق الأمر منها بالشؤون الخارجية تجاه آسيا الوسطى فبالرغم من الخلفية العلمانية لهاته الطبقة ذات التوجه التغريبي إلا أن مصالحها الإستراتيجية أملت عليها مساندة التوجه الشرقي في منطقة آسيا الوسطى، على حساب معتقداتها الضيقة، وكان هذا جراء المكاسب الكبيرة التي جنتها من وراء إستثماراتها ومشاريعها الخاصة في تلك الجمهوريات[3].

فالمصلحة والمكاسب والإمتيازات هي المسعى الذي تسعى تركيا من تحقيقه في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وبدعوى ريادتها للعالم التركي والجانب الحضاري والتاريخي الذي يربطها بالمحيط الإقليمي الآسياوي ستسعى تركيا إلى أن تكون الأقرب لهذه الجمهوريات والتي بصفتها تبحث عن من يجدلها تموقعا إستراتيجيا ويدعمها إقتصاديا وتكنولوجيا وأمنيا.

فالفراغ الأمني والسياسي والإقتصادي يتأرجح أكثر إلى الكفة التركية أما إذا غابت فقد تسحبها روسيا أو تؤول إلى أطماع قوى كبرى تنتظر الوقت المناسب لتجد موقعا لها في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز التي تتميز بثرائها في مادة النفط والغاز والمواد الأولية.

المطلب الثاني: سيناريو فشل الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى والقوقاز

وفي حال اتخاذ سيناريو فشل العلاقات التركية "والعالم التركي" أو في تطبيق سياسات "الأخ الأكبر" وفشل في تجسيد واستقطاب دول آسيا الوسطى والقوقاز بسبب الإستجابة الضعيفة للنموذج السياسي التركي.

خاصة وأن رفض آسيا الوسطى استبدال زعامة أخرى وإحلال تركيا محل روسيا جاء نتيجة الفشل الذريع للسياسات التركية في قراءة المشهد الإجتماعي والإقتصادي والسياسي في آسيا الوسطى والقوقاز.

وما زاد من حدة إنفعال صناع القرار في أنقرة هو تأثرهم بالرأي العام الداخلي التركي الذي أبدى تجاوبا وحماسا كبيرين في سبيل تحقيق حلمهم التاريخي، المتثمل في لم الشمل التركي، لتحقيق الوحدة القومية بين الشعوب والمجتمعات ذات الأصول التركية الممتدة من الحدود الغربية للصين إلى آسيا الوسطى والقوقاز ومن ثمة إلى دول البلقان.

إن هذه الرؤية الحماسية لمستقبل تركيا ودورها الإقليمي في المنطقة، كان يخلو في كثير من الأحيان إلى الواقعية السياسية والتصور الحقيقي لمدى قدرة تركيا في تحقيق هذه الأهداف الطويلة المدى المعقودة عليها، وهو ما أدى بها في كثير من الأحيان إلى إتخاذ مواقف وقرارات متسرعة تفتقد إلى مخططات واضحة وتصور إستراتيجي عميق[1].

Tusiad*: تأسست عام 1971 لها شبكات من العلاقات الوثيقة مع الحكومة ومراكز صنع القرار ودوائر الأعمال الدولية، تقوم بمتابعة الإقتصاد التركي وتعد تقديرات إقتصادية مستقبلية.

[3]جلال عبد الله معوض، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**"، (ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص.107.

[1] محرم آكشي، مرجع سابق، ص. 194.

مما أدى في كثير من المرات الى ضرورة الوفاء بالتزاماتها السياسية التي تفوق وتتعدى كثيرا قدراتها وإمكاناتها الذاتية، والذي شكل لها عبئا مضافا في ظل تأثيرها الثورات العربية من جهة ومحدودية إمكانيات النظام السياسي الإستجابة لرغبات وحاجيات المجتمع التركي المتزايدة من تحقيق الأمن خاصة في ظل الإعتداءات المتكررة لحزب العمال الكردستاني، وتوفير فرص العمل وتحقيق التنمية والقضاء على التسرب الأمني الكبير لداعش. كما أن هذا الخطاب فرض عليها قيودا خارجية بسبب المعونات الأجنبية المقدمة لها في هذا الشأن، وخلق لها العديد من المتاعب الأمنية والأزمات السياسية، نتيجة لمواقفها وتحركاتها النشطة في منطقة آسيا الوسطى، خصوصا من قبل روسيا وإيران، اللتين تنظران إلى هذا التحرك التركي على أنه تهديدا لمصالحها الحيوية في تلك المنطقة[2].

كما أن تركيا أخفقت وما زالت تعاني من صعوبة في التعريف بالعمق الآسياوي الذي يعتبر من أهم المسارات التي تحتاج إلى إعادة تعريف في الإستراتيجية المتعلقة بالمناطق القارية القريبة من تركيا، وتركيا تصطدم بواقع الإنغلاق الجغرافي الذي يميز آسيا الوسطى عن آسيا الغربية والذي يعتبر احد المشاكل الرئيسية في المنطقة وتهديدا لسيادة دول المنطقة، فمثلا وقوع الأراضي الأرمينية كحد فاصل بين تركيا وبقية الشعوب التركية في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز[1].

كما أن تركيز واشنطن إستراتجيتها على تركيا للوصول إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز كمنطقة غنية بمواد الطاقة أثار استياءا من الطرف الروسي، فالولايات المتحدة تسعى إلى البحث عن بديل محتمل لمنطقة الشرق الأوسط نظرا لحالة التوتر واللاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط إثر الثورات العربية، مما أدى إلى تستر على أي علاقة أمريكية–تركية في منطقة آسيا الوسطى لنؤكد على أن جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز تراهن على أن علاقاتها معها مقابل مصالح وإمتيازات.

ومع ذلك ورغم الإمتياز الذي نالته تركيا دون الكثير من القوى العظمى لأن تركيا تملك ثقل معنوي وتراكمات الماضي العثماني، إلا أن أفق التعاون وقوة المشروع التركي فبقي ساكنا لا يحرك من عوامل نجاح هذا المشروع بالموازاة مع القدرات الضعيفة لتركيا مقارنة بما تحتاجه دول آسيا الوسطى والقوقاز.

فالمقارنة الآسياوية وإن كانت تملك البعد الجيوبوليتيكي فإنها تبقى ضعيفة حتى على مستوى الرؤية المستقبلية للعلاقات التركية مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. ويعتقد الجيوبوليتيكي الروسي الكسندر دوغين ALEXANDRE

---

[2]عبد المعطي زكي، "الدور التركي في آسيا الوسطى"، الواقع والتحديات

www.alamatonline.net.(12/09/2015)

[1] عمار جفال، "التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، **دراسات إستراتيجية**، العدد 106، (ط.1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص. 31.

DOUGUINE أن المحور المركزي المهم في الإستراتيجية الروسية هو محور "موسكو – طهران" لمواجهة محور "واشنطن – تركيا"[2].

على إعتبار أن محور "موسكو طهران" هو أساس المشروع الجيوبوليتيكي الأوراسي وأن روسيا وأوروبا لا بد أن يتحدا جغرافيا من جهة وأن إيران وروسيا لا بد أن يواجها النفوذ والسيطرة ومساعي التغلغل الذي يمارسه محور "واشنطن–تركيا" وهذا ما سيفشل أي محاولة تركية لإعداد دور لها في علاقاتها مع دول آسيا الوسطى والقوقاز. وواشنطن تسعى للسيطرة وتوجيه السياسة الخارجية التركية في محيطها الإقليمي[3].

إستنتاج الفصل الرابع

إن سياسة حزب العدالة والتنمية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز سعت بشكل خاص على إنتقالها من الدولة النموذج إلى الدولة المركز، تصدر إنتاج الحلول لكل مشاكل المنطقة، خاصة في ظل الطبيعة الجغرافية المغلقة للمنطقة و حالة الاحتباس الاستراتيجي من جهة .و من جهة اخرى سعت إلى عدم تهميش وتحييد روسيا بل على إدماجها في إستراتيجيتها المتعلقة بالمنطقة خاصة مشروع (نابوكو) إن كان طرح فكرة "منتدى التعاون والإستقرار في القوقاز"، بهدف لم شمل فكرة الوحدة الثقافية لدول المنطقة.

ومع ذلك فإن تركيا وصلت إلى حصيلة محدودة وسنوات من الخسارة في سياستها الخارجية إزاء دول المنطقة رغم أهميتها الجيوستراتيجية والأمنية وحتى الإقتصادية فغياب الترابط بين ساحات التأثير الإقليمي المتبادل وحالة الخلل في ضبط العلاقة في التعاطي والتعامل وقراءة المشهد في آسيا الوسطى والقوقاز أدى إلى فشل رهاناتهم الإستراتيجية في تبني سياسة تركية صحيحة وواقعية، خاصة وأن الإقليم يمثل جزءا مهما من العمق الإستراتيجي في قراءة السياسة الخارجية التركية.

وعليه كان هناك تحرك من طرف لاعبين دوليين في ساحة المناورة أبرزهم روسيا لتحقيق أو بالأحرى استعادة نفوذها على أنقاض ضعف تحديد أولويات السياسة الخارجية التركية في المنطقة، لتشكيل صورة وموقع تركيا في آسيا الوسطى والقوقاز "منطقة بعيدة عن الإستراتيجية التركية" ومع ذلك فإن تركيا سوف تبقى تعيد النظر في إستراتيجيتها تجاه المنطقة لتأخذ حيزا أوسع وأهم في "اللعبة السياسية" في المنطقة، خاصة وأن تركيا تقف ورائها السياسات الأمريكية المركزية على مجالات الإحتواء الإقليمي للدولة المركز في المنطقة.

---

[2] جميل إرتم، "ما يتوجب على تركيا فعله الآن ؟"، صحيفة ملييت 2016/01/12.

http//www.Turkpress.co/mode/

[3] http//www.liberation.fr 27/042014 à19 :16.

Veronika Dorman, «Alexandre Douguine chantre de l'eurasisme anti-Américain en Russie »

الخاتمـــــــــة

برز الدور التركي المتعدد الأبعاد بشكل واضح وقوي على الساحة الدولية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، في نهاية خريف 2002، حيث سلكت السياسة الخارجية التركية مسارات جديدة، تعبر عن حجم التحولات العميقة التي تعرفها الدولة خلال السنوات القليلة الماضية، ميزتها المواقف من مختلف قضايا وأزمات المنطقة العربية والأوروبية.

ويعتبر الكثير من الباحثين بأن تركيا أصبحت تمثل "الدولة النموذج" -كدولة إسلامية ديمقراطية- لكثير من الشعوب العربية والإسلامية، وهذا نتاج تفاعل عدد من الفواعل الداخلية والإقليمية والعالمية عقب نهاية الحرب الباردة. فالموقع الجغرافي الاستراتيجي والموروث التاريخي والحضاري، أهلها لأن تحتل مركزا جيوسياسي ذا أهمية ومكانة في استراتيجيات القوى الكبرى المتحكمة في صناعة القرار على المستوى العالمي، عبر تحكم نخبتها الحاكمة في ميكانيزمات

الدبلوماسية البراغماتية، على المستوى الإقليمي، ولعب دور الوسيط المؤثر في الحفاظ على مستويات متوازنة من الأمن والاستقرار الاقليميين.

سعت تركيا منذ تأسيس جمهوريتها العلمانية في عهد مصطفى كمال أتاتورك إلى تبني خيار الانقلاب على كل تقاليد الموروث الإسلامي للشعب التركي، مما خلق أزمة هوية مجتمعية منقسمة بين خيارين، خيار نظام سياسي علماني، يسعى لتأسيس هوية ثقافية جديدة مواكبة للقيم العصرية الأوروبية بدعم من المؤسسة العسكرية، وخيار أغلبية الشعب التركي المتمسك بهوية مرجعيتها القيم الاسلامية التقليدية.

أدّت صراعات الهوية في المجتمع والدولة التركية إلى سيادة حالة اللااستقرار السياسي في الجمهورية منذ وفاة مؤسسها أتاتورك. حيث توالت الانقلابات والأزمات الاقتصادية، وتردي الوضع الأمني والاجتماعي.

وظلت تركيا رغم ما تملكه من إمكانات حليف دائم للخطط الأمنية والعسكرية للحلف الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى فقد عملت تركيا على انتهاج سياسة الانكفاء على الذات خلال مرحلة الحرب الباردة، وهو ما افقدها الكثير من المواقع في مناطق النفوذ التقليدية التي ورثتها عن الامبراطورية العثمانية.

استثمر حزب العدالة والتنمية في الاخفاقات التي منيت بها الجمهورية العلمانية على المستوى الاقليمي والعالمي وحالة الصراع التي يعيشها النظام مع المجتمع، في بعث مشروع جديد يعيد تركيا إلى سابق عهدها الذهبي وهو ما تم تتويجه بالنجاح الكبير في انتخابات 2002.

سعت السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى تبني سياسة خارجية جديدة وضع هندستها البروفيسور "أحمد داود أوغلو"، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة أنقرة، والقائمة على جعل تركيا فاعلا محوريا على امتداد عمقها الإستراتيجي، من خلال تصفير المشكلات مع اعتماد سياسات ناعمة ودبلوماسية حيوية مع دول الجوار. ورغم النجاح الكبير الذي حققته تركيا في إطار هذه السياسة الجديدة، إلا أن التحولات الكبيرة التي عصفت بالمنطقة العربية، والتي أدت إلى إعادة بناء النظرية السياسية للدولة والخريطة الجيواستراتيجية للمنطقة وخاصة في سوريا والعراق، أعاد السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى نقطة البدأ، والتراجع عن كثير من الأدوات الدبلوماسية المعتمدة في إدارة مصالحها وصراعاتها في المنطقة.

أضعفت كافة التطورات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط في الافتراضات والتصورات التي تشكل السياسة التركية تجاه المنطقة؛ وفشلت الفرضية التي أقام حزب العدالة والتنمية سياسته تجاه مناطق النفوذ التقليدية للإمبراطورية العثمانية، والتي تفيد بأن البلدان الإسلامية "بلدان متجانسة ومتناغمة في جوهرها". غير أن تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركية،

جعلها لا تقف عند معالم الصراع والتوتر في محيطها الاستراتيجي دون الاعتراف بأهمية الدائرة الاوروبية أو دائرة آسيا الوسطى والقوقاز، ودائرة إفريقيا وإن أختلفت الأبعاد فالمصلحة وضرورة تثبيت الحضور التركي وتعزيز مكانتها في مختلف مناطق العالم هو جوهر هذه السياسة.

فالعلاقات المؤسساتية التي أسستها تركيا سواء على شكل عضوية أو مراقبة أو شراكة مع العديد المنظمات الإقليمية والدولية البارزة ذات المهام والمناطق الجغرافية المختلفة، تظهر ميزة تعددية الأوجه لسياستها الخارجية. إلى جانب مسار عملية الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، فإن تركيا عضو في منظمات مختلفة، مثل؛ حلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، المنظمة الأوروبية للتعاون والأمن، منظمة التجارة العالمية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة البحر الأسود للتعاون الإقتصادي، منظمة التعاون الإقتصادي، مجموعة الثمانية، مؤتمر تدابير زيادة الثقة والتعاون في آسيا. كما تشارك تركيا في مبادرة عملية برشلونة للإتحاد في البحر المتوسط.

وفقا لهذا المنظور، بلور حزب العدالة والتنمية الأسس الجديدة للسياسة الخارجية التركية الموجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعادها. وتقوم هذه الأسس على ضرورة تعدد أبعاد السياسة الخارجية التركتية بما يتفق وطبيعة تركيا كدولة ذات"عمق استراتيجي" مستمد من وقوعها في قلب منطقتة أفروأوراسيا، وبذلك يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية تتجه نحو التركيز على اهم عاملين:

1- تحقيق المصالح حسب أهميتها وهذا ما يتضح من خلال تحديد سلم الأولويات، فنجد أولا أن الإتحاد الأوروبي هو الورقة الرابحة والأهم في أجندة السياسة الخارجية التركية حتى وإن كان التماطل الأوروبي خلق نوعا من التململ في اوساط صناع القرار التركي. ولكن أنقرة تسعى إلى تركيز جهودها واصلاحاتها الداخلية لتوافي المتطلبات الأوروبية وسائر الشروط الإلزامية لدخول النادي الأوروبي. وفي السنوات الأخيرة أقر البرلمان التركي ضرورة تحسين نسخة الديمقراطيةوحقوق الانسان وحكم القانون والاقتصاد، وفي المقابل تطوير مقاربة تحويل مخزون تركيا التاريخي وموقعها الجغرافي الى رصيد يعزز الاستقرار والسلام في الشرق الأوسط.

2- أما منطقة آسيا الوسطى والقوقاز التي تعتبرها تركيا وبحكم الجوار والانتماء مكسبا لا يمكن التفريط فيه خاصة اذا كانت المصلحة الجوهرية هي خلق أكبر فضاء ثقافي وإقتصادي للعالم التركي، بأكبر قدر من الربح واقل خسارة وفقا لقانون العرض والطلب في الاسواق العالمية وبالاستثمارات التي يمكن ان تساهم بشكل كبير في البحث عن من يرفع كفة الاقتصاد التركي الى مستوياته العليا. وفي ظل الإمكانيات التركية المحدودة وحالة الإحتباس الإستراتيجي في ظل الطبيعة الجغرافية المغلقة نلاحظ إلى أن هذا الحيز وصل إلى مفارقة عاجزة.

وفي الأخير وجدت تركيا في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي، الذي يعاني من حالة التفكك السياسي والضعف الإقتصادي، الموقع المحوري والجغرافي والطبيعي إلا أن دور المصالح يتأرجح وفق احتياجات انقرة التي باتت تفضل الكفة الأوروبية.

ورغم الثروات الطبيعية التي يحتويها المنطقةفإن حالة الفوضى واللااستقرار السياسي والاجتماعي يجعل من دور المصالح في هذه المنطقة أقل أهمية إضافة الى أن قضية الجوار تتسبب في نوع من التخوف في انتقال حالة التوتر المتنامي الى داخل الاراضي التركية. وهذا ما حدث من خلال تداعيات الأزمة السورية والاعتداءات التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام والعراق "داعش" في الشأن التركي، ليزيد من الأزمة الأمنية التي خلقتها هجمات حزب العمال الكردستاني.

إلا أنه لا يمكن إغفال أن تركيا في عهد الامبراطورية العثمانية تزعمت العالم الاسلامي لما يقرب خمسة قرون، قبل ان تنتهج أثناء الحرب الباردة عزلة مع العالم العربي ثم العودة إلى أحضانه في عهد حزب العدالة والتنمية بدافع أمريكي وأوروبي، على أساس إن النموذج التركي يعتبر نموذجا آمنا لإسلام سياسي معتدل يلتزم بالعلمانية الديمقراطية ويحترم قواعد التداول على السلطة ويحافظ على القيم السياسية للدولة.

ومع ذلك لم تقدم السياسات العربية لتركيا ما يمكن أن يرقى إلى مستوى إدراجها في سياستها الخارجية، حتى وان كانت تركيا تفضل ان تبقي على زاوية التعاون والتفاهم شقا مهما في بناء سياستها الخارجية مع منطقة الشرق الأوسط بمراعاة المصالح القومية والوطنية والاقتصادية لتركيا في العالم العربي لان البراغماتية والمصالح المتبادلة بين الطرفين تسير وفق الظروف الآنية.

3- بناء وتنمية القدرات في السياسة الخارجية من أجل تحقيق المصالح يظهر من خلال محاولات تركيا المستميتة لانضمامها للاتحاد الاوروبي، نقطة مغازلة لإعادة احياء مكانة الامبراطورية العثمانية. وتضمن تركيا بالانضمام للاتحاد حماية لمصالحها الحيوية في منطقة الشرق الاوسط ويظهر ان اوروبا هي حلقة الوصل ما بين منطقة الشرق الاوسط ومنطقة اسيا الوسطى والقوقاز، كما ان تنمية القدرات اقتضت ثلاث ركائز وفق استراتيجية واتجاهات حزب العدالة والتنمية.

أ- مورد بشري ذو كفاءات عالية وقابلية على التعلم والاحترافية.

ب - وضوح الرسالة من خلال وضوح الاهداف والكفاءات.

ت - الاستمرارية تساهم في القضاء على القطيعة والسعي لتطوير العلاقة.

ويظهر هنا أن المقاربة العثمانية الجديدة لحزب العدالة والتنمية تقوم على أساس جملة من المحددات يتقدمها تصالح تركيا مع ارثها الاسلامي وتجاوز التصور الكمالي الذي بقي جزءا من أثاره وانعكاساته تحديد دور مركزي للإسلام السياسي الجديد وفقا لمصلحة تركيا القومية والإقليمية الإستراتيجية لتحتفظ تركيا بمكانتها كقوة اقليمية كبرى ودولة محورية تعكس أبعاد تاريخها في الإمبراطورية العثمانية من جهة ومنظور الديمقراطية الإسلامية المعتدلة من جهة أخرى.

وبالإعتماد على ما طرأ من تغيرات على البيئة الداخلية والخارجية التركية بعد سيطرة التيار الإسلامي على مقاليد الحكم، فإن الأبعاد الإقليمية تراجعت أهميتها وأدوارها لأن آليات السياسة الخارجية تحولت وعدلت وفق مقتضيات مرحلة الثورات العربية التي خلقت حالة خلل بين النخبة والمجتمع.

ولم يبق من التوجه الإسلامي لحزب العدالة والتنمية إلا المظاهر. فلم يعتمد الحزب سياسة دينية ولا مذهبية، فالشريك التجاري الأول لتركيا هو العدو اللذود السابق لها روسيا الأرثودكسية وأفضل علاقاتها مع الدول المسلمة الشيعية وليست السنية، وأكثر من كل ذلك مازال التعاون العسكري الأهم في منطقة الشرق الأوسط مع إسرائيل. وعليه فإن الحزب وظف العامل الإسلامي حيث يقتضي مصلحة تركيا العليا ووظف آليات سياسته إلى أن اصطدام بمخرجات سياسية لا تتوافق وواقع التحولات الدولية الراهنة.

الملخـــص

لعبت السياسة الخارجية التركية دورا مهما في فترة حزب العدالة والتنمية مند إعتلائه للسلطة عام 2002، فالعمق الإستراتيجي والبعد التاريخي والجغرافي والقوة الاقتصادية فتحت الباب لتركيا على مصرعيه في أن تلعب دورا محوريا في المنطقة رغم التناقضات الثقافية والإيديولوجية والبنيوية في المجتمع التركي والصراع بين الاقليات والطوائف الذي خلق ثغرة وأزمة هوية بارزة من خلال الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين.

فإنتهجت تركيا في سياستها الخارجية دورا متعدد الأبعاد لمختلف الظواهر في العلاقات الدولية وفق مبدأ الدبلوماسية الحيوية الناعمة وتطوير علاقاتها مع دول الجوار من البلقان إلى آسيا الوسطى مرورا بالشرق الأوسط الى دول الاتحاد الأوروبي.
وتمحور البعد الاقليمي في السياسة الخارجية التركية من خلال بعد أوروبي وبعد شرق أوسطي و عد باتجاه آسيا الوسطى والقوقاز.

فالبعد الأوروبي كان وما زال هدفا له الأولوية في السياسة الخارجية التركية ووسيلة ضغط توظف داخليا من أجل تجديد قاعدة النظام السياسي التركي. فحكومة العدالة والتنمية مازالت تسعى لإحراز تقدم في مفاوضات الانضمام إستيفائها الشروط من خلال تعميق مسار الإصلاحات الديمقراطية رغم أن عضويتها في الاتحاد تصطدم دوما بجملة من العراقيل والإنتقادات المتزايدة.

أما البعد الشرق الأوسطي والذي يقوم على أساس الإرث التاريخي والحضاري لتركيا في المنطقة العربية فظهر جليا من خلال دور الوساطة في الأزمات والصراعات خاصة الصراع العربي- الاسرائيلي وهو ما جعلها ذات ثقل دبلوماسي واستراتيجي فعال في المنطقة رغم تراجع هذا الدور بعد دخول المنطقة في مشاهد ثورات ما عرف بـ "الربيع العربي" وإسقاط بعض الأنظمة التي حكمت لعقود ما أدى إلى إعادة حسابات تركيا وفق التأثيرات الامنية والاستراتيجية الجديدة على المستوى الإقليمي.

أما البعد الأخير إزاء آسيا الوسطى والقوقاز فركز على إحدى أهم صور السياسة الخارجية التركية في إحياء الرابطة الطورانية أوبالأحرى منطق العالم التركي من خلال وحدة العرق و اللغة والدين. وعلى المستوى البرغماتي-المصلحي- ملء فراغ الجمهوريات المستقلة والتطلع إلى القيام بدور ريادي إقليمي في سبيل تحقيق طموحاتها وتوطيد علاقاتها في جميع المجالات رغم الاختراقات والتغلغل من طرف قوى كبرى في المنطقة لترجيح كفة التعاون والمصلحة الثنائية والاقليمية.

إن طرح التوجه الاستراتيجي للدولة النموذج في تركيا يطرح جدلية توجهات السياسة الخارجية التركية-في ظل الثورات العربية- على وقع التحولات البنيوية وديناميات البيئة العالمية إثر ظهور مقاربات جديدة تتوافق والمخرجات

السياسية والحراك غير المنظم والذي يبرز في ظواهر متحولة كالإرهاب من القاعدة إلى داعش والثورات العربية التي تعطي مفهوما جديدا لإعادة بناء نظريات سياسية وأمنية واستراتيجية.

Abstract

The Turkish foreign policy played an important role since the "party of Justice and Development" took place in authority in 2002.

The strategic depth, the Geo-historical dimension and the economic power has opened the gates widely for Turkey allowing the country to play a central role in the whole region through the ideological and cultural contradictions in the Turkish society as well as the struggle between the minorities and the different sects that created a big gap and a remarkable Identity issue between both Islamists and Secularists.

In her foreign Policy, Turkey has adapted a multi-dimensional role for the different phenomena of the international relations according to the soft vital diplomatic principal and developing the relations with the countries in the neighborhood from Balkan to Mid-Asia, Middle-East and the European Union.

The regional dimension in the Turkish foreign Policy is represented through the European dimension, Middle-Eastern dimension as well as the Mid-Asian and the Caucasian dimension.

The European dimension was and still a target and a priority in the Turkish foreign Policy and a means of pressure that functions internally for the renewal of political basic system of Turkey for the government of Justice is still working on achieving a developments in negotiations and to complete all the conditions through deepening the path to Democratic Regulations though her membership in the Union always faces some obstacles (or challenges) and a continuous criticism.

The Middle-Eastern dimension is based on the Turkish civilization and the historical legacy in the whole Arabic region so, it is very clear that through the mediator role in all crisis and struggles especially the Arab-Israeli struggle, this gave Turkey an efficient strategic diplomatic role in the whole region though this role has decreased for a while after being a scene of some riots and revolutions -Arab Spring scene- and according to some new Security and strategies effected on the regional level.

The last dimension towards Caucasia and Mid-Asia is centered on one of the most important images of the Turkish foreign Policy which is reviving the evolutionary connection or the Turkish global logic throughout the unity of race, mother-tongue (language) and Religion. And on the Pragmatic level is filling the gap in the independent Republics and looking forward to achieving a regional leading role in order to fulfil her ambitions and strengthening her relations in all levels though the hacks and interventions of the other great powers in the region to equilibrate the cooperation with the double regional benefit.

Studying the strategic trend of the "Ideal Turkey" can open the way to other studies for the trends of the Turkish foreign Policy under the circumstances of the Arab Revolutions, the same way as the global basic environmental changes as a result of some new same nesses that go straight with the political solutions and the chaotic movements represented in changeable phenomena such as Terrorism from al Qaida to ISIS and all Arab Revolutions that give a new definition to rebuild new Security Strategic Political Theories as well.

الشكل رقم: 1

الحدود البرية لتركيا وأهم مدنها

المصدر:google.com\turkey-arabic-map_original.gif

الشكل رقم:2

تركيا آسيا وأوروبا وحوض البحر الابيض المتوسط

المصدر: google map

الشكل رقم: 3

البحار والانهار والمسطحات المائية في تركيا ومحيطها

الشكل رقم: 4

الخريطة السياسية لتركيا

الشكل رقم:5

تقسيم الامبراطورية العثمانية وفق اتفاقية لوزان 1923

الشكل رقم: 6

التركيبة الإثنية لسكان تركيا

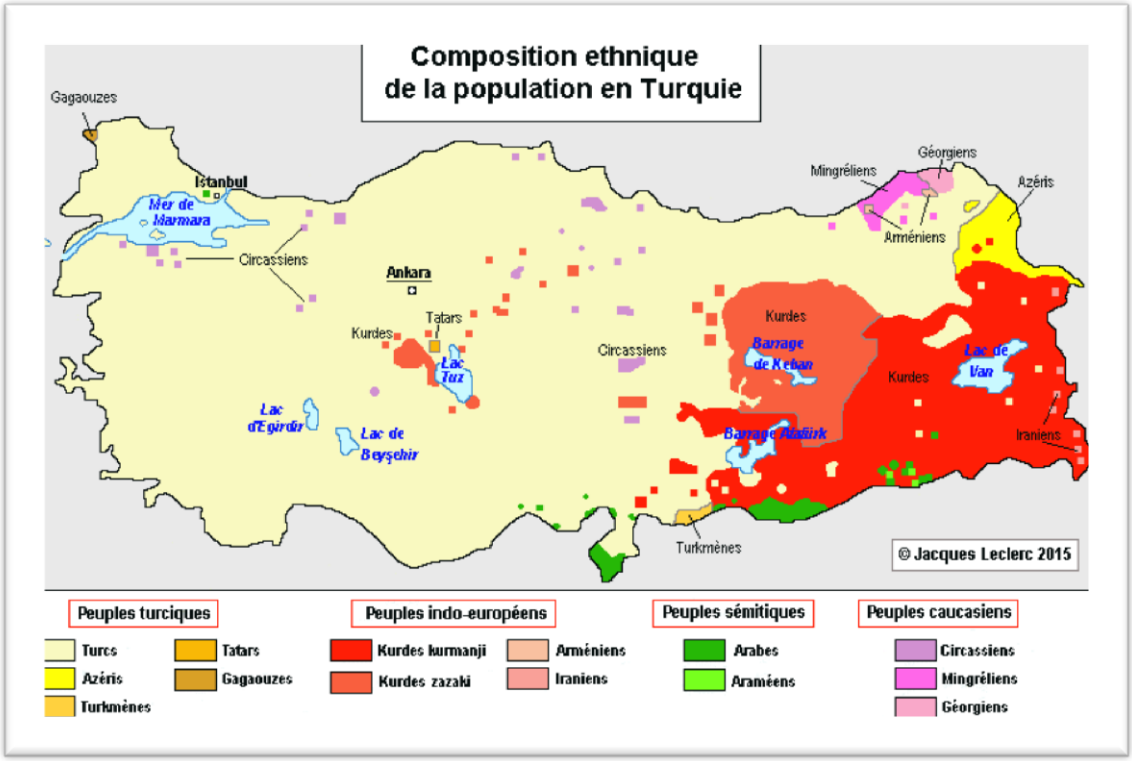

الشكل رقم: 7

الموارد الطبيعية والانشطة الاقتصادية في تركيا

الشكل رقم:8

موقف الأتراك من تطور السياسة الخارجية لبلدهم

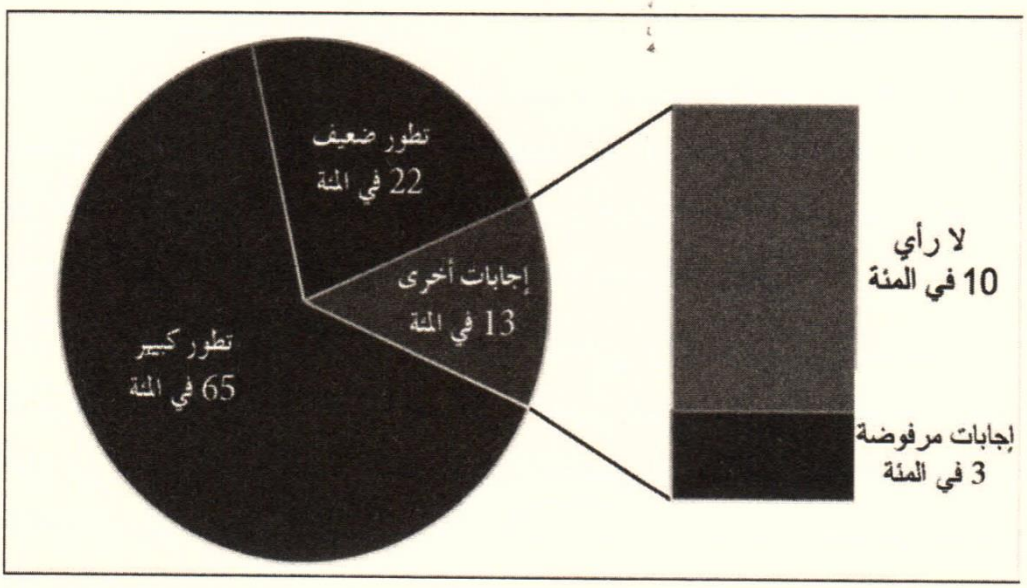

المصدر : Mensur Akgün, «Foreign Policy Perceptions in Turkey,» (Tesev Foreign Policy Programme, 2011), p.12.

الشكل رقم:9

معدلات النمو الاقتصادي في تركيا في الفترة بين 2011 و2014

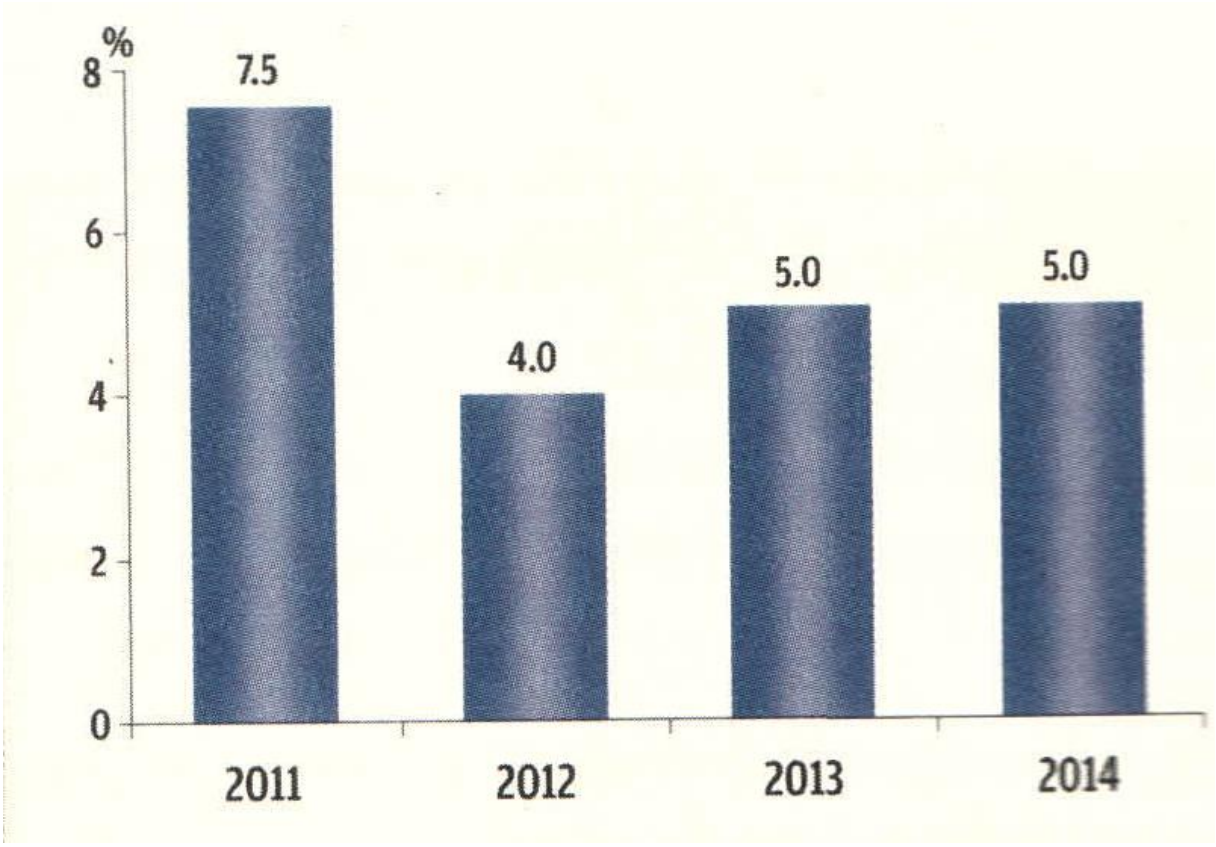

المصدر: وزارة التنمية التركية in Turkish review , volume 2,(March-April 2012), p 117

الشكل رقم: 10

تركيا الحديثة بمدنها الكبرى وهياكلها القاعدية

الشكل رقم: 11

مكانة تركيا الاقتصادية بين الدول الأوروبية

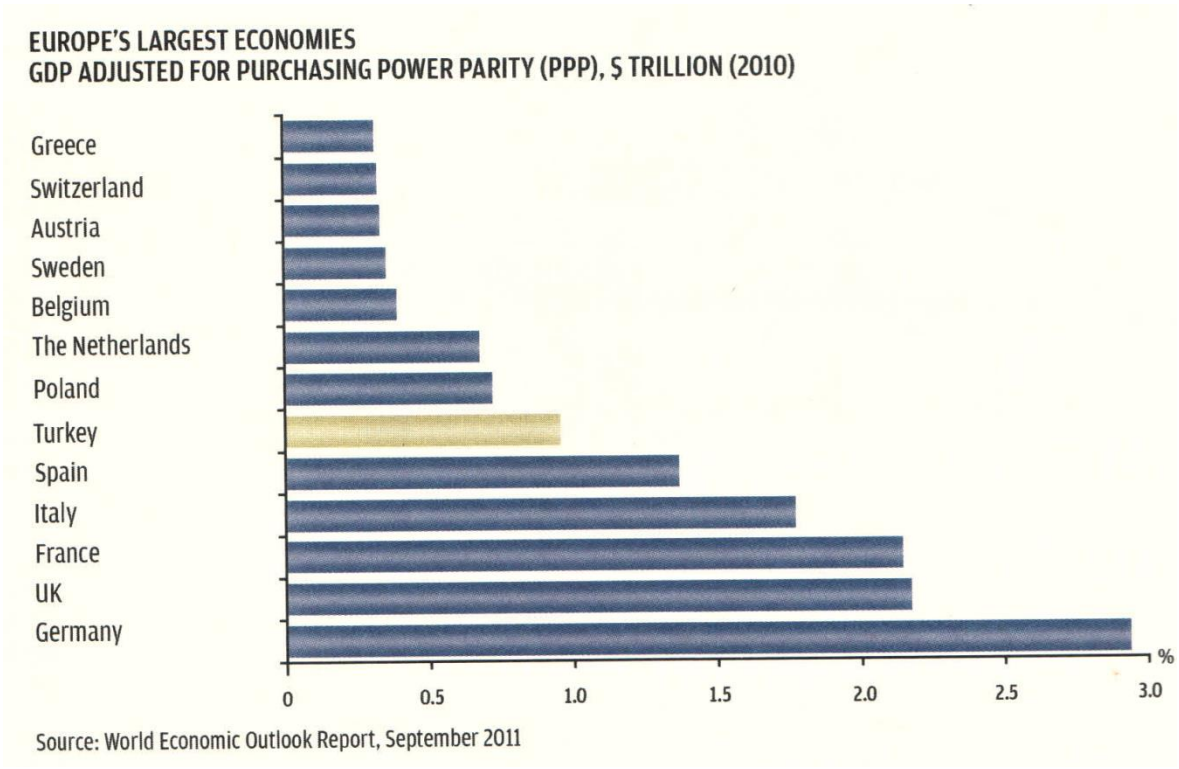

المصدر: Turkish review , volume 2,(March-April 2012), p 117

الشكل رقم: 12

أنابيب النفط والغاز في أوروبا

الشكل رقم:13

موقف الأتراك من عضوية بلدهم في الاتحاد الأوروبي بحسب استطلاع رأي أجراه Pew Research Centerبين 12 و30 أفريل 2010

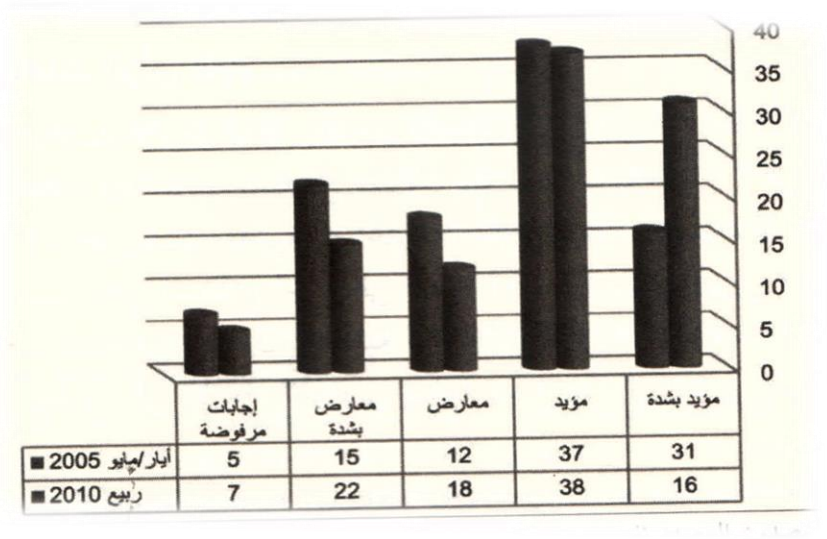

المصدر: سعيد عقيل محفوض، **السياسة الخارجية التركية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2012 ص. 200

الشكل رقم: 14

تركيا ومنطقة الشرق الاوسط

الشكل رقم:15

تقاطع الحضارات الصينية والإسلامية والروسية في آسيا الوسطى

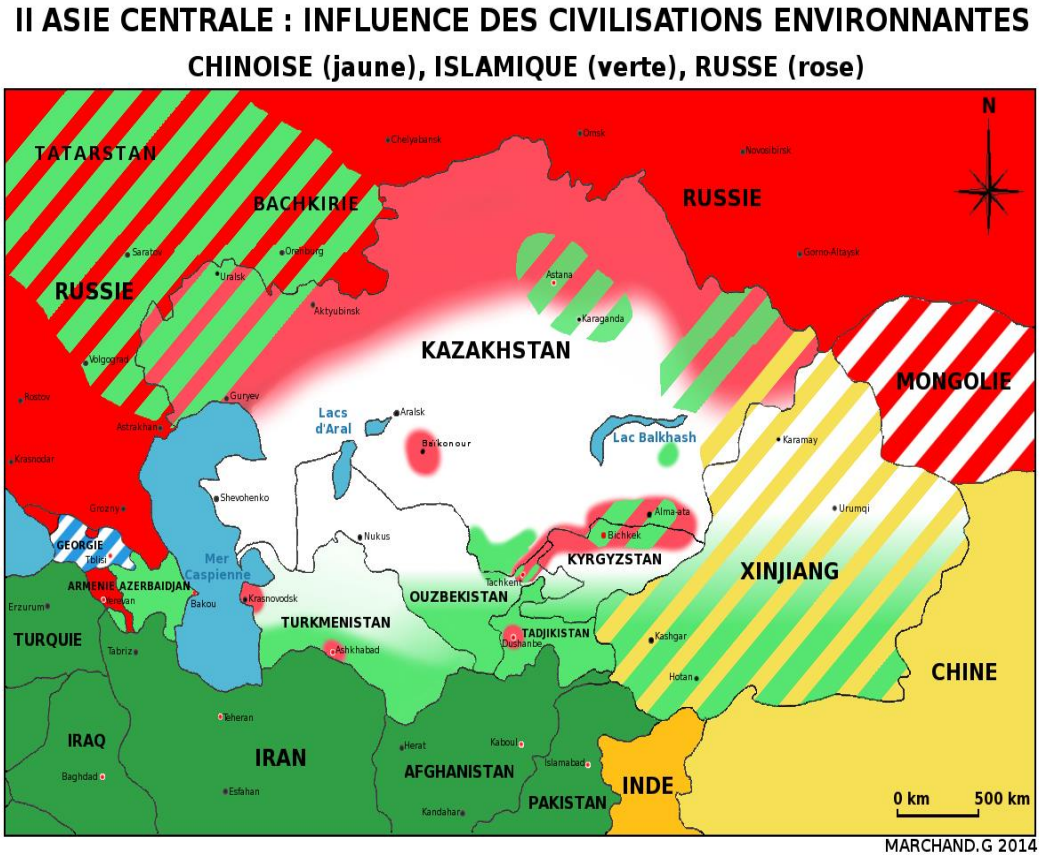

الشكل رقم: 16

خارطة تبين المجموعات الفرعية للعالم التركي

الشكل رقم: 17

انتاج النفط في بحر قزوين

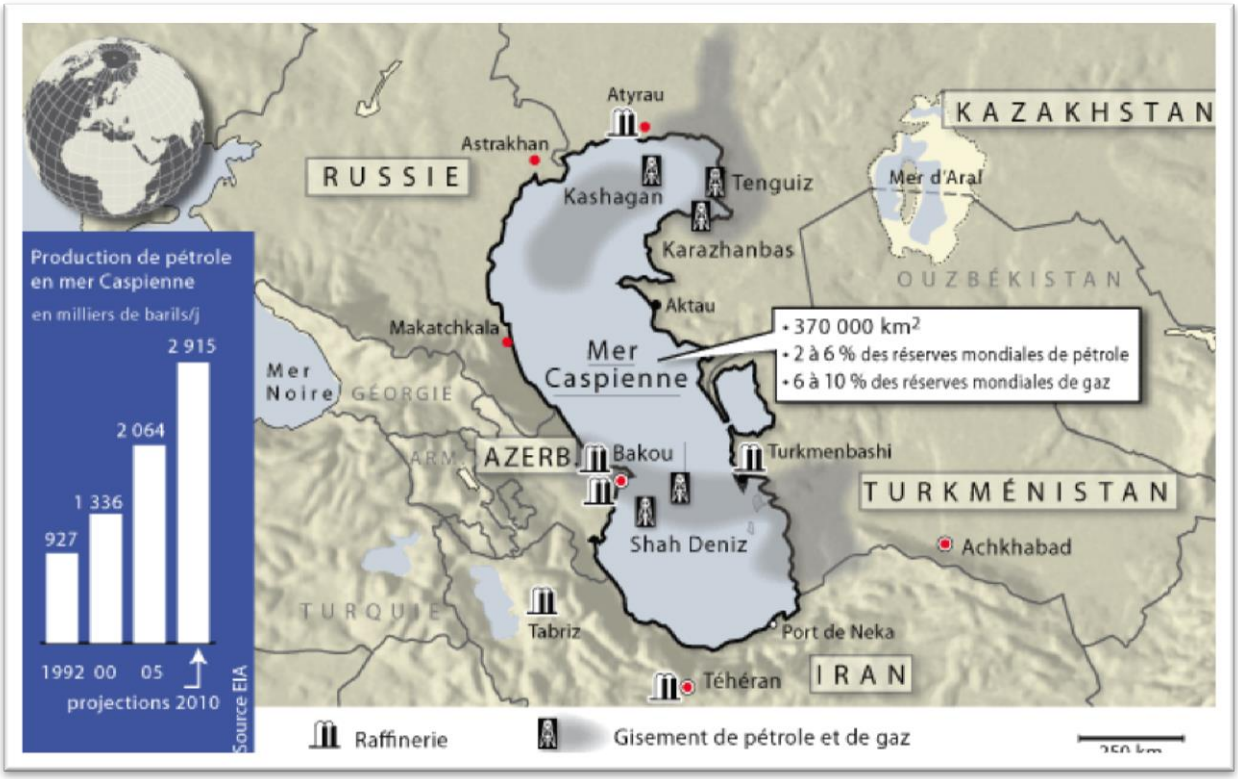

الشكل رقم: 18

بحر قزوين منطقة الصراعات حول الثروة النفطية

الشكل رقم: 19

تصارع القوى الكبرى في منطقة آسيا الوسطى

IV ACTION ET INFLUENCE DES GRANDES PUISSANCES EN ASIE CENTRALE

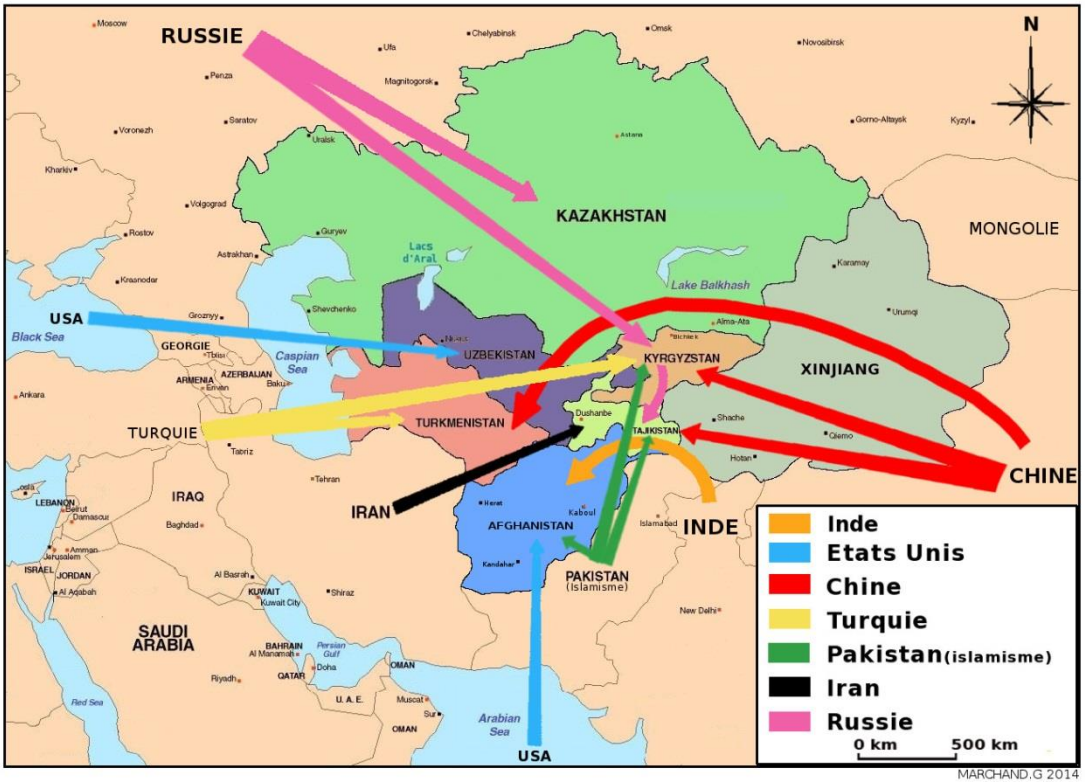

فهرس الملاحق:

- الشكل (1): الحدود البرية لتركيا و اهم مدنها
- الشكل (2): تركيا اسيا و اوروبا و حوض البحر الابيض المتوسط
- الشكل (3): البحار و الانهار و المسطحات المائية في تركيا و محيطها
- الشكل (4): الخريطة السياسية لتركيا
- الشكل (5): تقسيم الامبراطورية العثمانية وفق اتفاقية لوزان 1923
-الشكل(6): التركيبة الاثنية لسكان تركيا
- الشكل (7): الموارد الطبيعية و الانشطة الاقتصادية في تركيا
- الشكل (8): موقف الاتراك من تطور السياسة الخارجية لبلدانهم
-الشكل(9): معدلات النمو الاقتصادي في تركيا
-الشكل (10): تركيا الحديثة بمدنها الكبرى و هياكلها القاعدية
- الشكل (11): مكانة تركيا الاقتصادية بين الدول الاوروبية
- الشكل (12): انابيب النفط و الغاز في اوروبا
- الشكل (13): موقف الأتراك من عضوية بلدهم في الاتحاد الاوروبي
- الشكل (14): تركيا و منطقة الشرق الاوسط
- الشكل (15): تقاطع الحضارات الصينية و الاسلامية و الروسية في اسيا الوسطى
- الشكل (16): خارطة تبين المجموعات الفرعية للعالم التركي
- الشكل (17): انتاج النفط في بحر قزوين
- الشكل (18): بحر قزوين منطقة الصراعات حول الثروة النفطية
- الشكل (19): تصارع القوى الكبرى في منطقة اسيا الوسطى

قائمة المراجـــــــــع

المراجع باللغة العربية

* **الكتـــــــــب:**

1- إبراهيم محمود، أحمد وآخرون، "**حال الأمة العربية 2007–2008 ثنائية التفتيت والاختراق**"،ط.1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، .2008

2- أبو ضيف أحمد،سيد، "**العلاقات الدولية: مفاهيم وموضوعات**"، القاهرة: دار الفكر العربي، 2013.

3- أحمد سلطان، سعيد، "**محنة المسلمين في آسيا الوسطى والقوقاز الواقع والتاريخ**"، الطبعة 1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، 2005 .

4- إسماعيل عادلي، عمرو، "**الأصول السياسية للتنمية: الإقتصاد السياسي للإصلاح المؤسسي في تركيا مصر وتركيا (1980–2011)**"، الطبعة 1،مصر: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، .2013

5- أوغلو، تورك، "**تركيا حلقة ضعيفة في سلسلة الإمبريالية**"، ترجمة فاضل لقمان، بيروت: دار ابني رشد، 1979.

6- إيفان وفيتش دانيلوف، فلاديمير، "**الجيش في تركيا وسياسة الانقلابات (1960–1971–1980)**". (ترجمة يوسف الجهماني) ط.1، دمشق: دار حوران، .2001

7- إيفانوفيتش دانيلوف فلاديمير، "**الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش**"، (ترجمة، يوسف إبراهيم الجهماني)، ط.1، سوريا: دار حوران 1990.

8- إيفولر، جراهام، "**الجمهورية التركية الجديدة**": تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، ط.1، أبوظبي: الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009.

9- بارك، بيل، "**سياسة تركي اتجاه شمال العراق المشكلات والآفاق المستقبلية**"، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2005.

10- البرصان، أحمد وآخرون، "**تداعيات الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية**"، ط.1، عمان: مركز الدراسات الشرق الأوسط، .2010

11- بسلي، حسن وأوزباي، عمر، "**رجب طيب أردوغان**"، الطبعة 1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

12- بوقارة، حسين، "**السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل**"، الجزائر: دار هومة، 2012.

13- بولنت، أراس،"**داوود أوغلو والسياسة الخارجية الجديدة لتركيا**"، (ترجمة: بوساحية الطاهر)، أنقرة: مؤسسة "سيتا" البحثية، 2009.

14- تركماني، عبد الله، "**تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقومات هو أبعاد هو مظاهر هو حدوده**"، ط.1، تونس: دار نقوش عربية، .2010

15- تورال، ناظم، "**التحول الديموقراطي في تركيا**"،ط.1،القاهرة: مركز المحروسة للنشر .2012

16- تيلور، بيتر وفلنت،كولن، "**الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**"، (ترجمة عبد السلام رضوان وإسحاق عبيد)، ط.1، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002.

17- جاب الله عمارة، محمد، "**العلوم السياسيةبين العولمة والحداثة**"، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث 2004.

18- جاد الرب، حسام الدين، "**الجغرافي االسياسية**"، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2009.

19- جمال عبد الهادي محمود، مسعود ومحمد رفعت، وفاء، "**الدولة العثمانية 1299–1924**"، المجلد 1، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2009.

20- جندلي، عبد الناصر، "**التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، ط.1، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.

21- الحصري، ساطع "**البلاد العربية والدولة العثمانية**"، ط.3، بيروت: دار العلم للملايين، 1965.

22- الحضرمي، عمر، "**العلاقات العربية التركية**"، بيروت: دار جرير 2010.

23- خضير، ياس، "**الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993–2010**"، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر .2010

24- خليل أحمد، إبراهيم، "**الإتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، جذوره طبيعته مخاطره على الأمن القومي العربي**"، العراق. مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، .1996

25- الداقوقي، إبراهيم، "**صور الأتراك لدى العرب**"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .2001

26- داوود أوغلو، أحمد، "**العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" ،(ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل)، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.

27- داوود أوغلو، أحمد، "**مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الإقليمي**"، دبي، مركز البحوث الإستراتيجية، العدد 3، أفريل .2013

28- درويش، هدى، "العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونمة 1648 إلى نهاية القرن العشرين"، ط.1، دمشق: دار القلم للنشر والتوزيع، .2002

29- دلي خورشيد، حسين، "**تركيا وقضايا السياسة الخارجية**"، دمشق: مكتبة الأسد، 1999.

30- دوروتي، جيمس، "**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**"، (ترجمة .وليد عبد الحي)، الكويت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

31- دوفاي، ألكسندر، "**الجغرافية السياسية: جيوبوليتيك**"،ط.1، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2007.

32- الدويكان، قاسم، "**مشكلات الحدود السياسية في الوطن العربي**"،عمان: دار البهجة للطباعة والنشر، 2003.

33- رافق عبد الكريم، "**العرب والعثمانيون، 1516–1916**"، ط.2، دمشق، (بدون دار نشر)، 1993.

34- رضا جليلي، محمد وكيلز، تيري، "**جيوسياسية آسيا الوسطى**"، (ترجمة: علي مقلد). بيروت: دار الاستقلال 2001.

35- رضوان، وليد، "**العرب والأتراك**"،ط.1، دمشق: دار النهج، 2011.

36- رضوان، وليد، "**العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية وPKK في العلاقات العربية التركية، العلاقات السورية نموذجا**"، بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2006.

37- رضوان، وليد، "**تركيا بين العلمانية والإسلام، في القرن العشرين**"، ط.1،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006 .

38- روبنس، فيليب، "**تركية والشرق الأوسط**"،(ترجمة، ميخائيل نجم خوري)، ط.1، دمشق: دار الجليل، 1996

39- ريجنسكي ، زيغنيو، "**رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوإستراتيجية**"، (ترجمة: أمل الشرقي)، ط.1، الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.

40- سابري، لورانت – شابري، أني "**سياسة وأقليات في الشرق الأدنى**"، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 1991.

41- سراج أوغلو، توفيق، "**شراكة تركيا والمجموعة الإقتصادية الأوروبية**". أسطنبول، دار النشر .1992

42- سعد حتي، توفيق، "**علاقات العرب الدولية في مطلع القرن 21**"، ط.1، بغداد: دار وائل .2003

43- سعيد سليمان، أحمد، "**التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة**"،ط.1،القاهرة: دار المعرفة، 1971.

44- سعيد محفوض، عقيل، "**السياسة الخارجية التركية: الأبعاد العامة**". بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2009.

45- سعيد محفوض، عقيل، "**العربفي تركيا: محور تواصل أمتأزيم**"، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ماي .2012

46- سعيد نوفل، أحمد وآخرون "**التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**" ط1، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،فبراير .2014

47- السمان، نبيل، "**المياه وسلام الشرق الأوسط**"، ج.1، دمشق، د.د.ن. 1997.

48- السيد الشيخ، لطفي، "**الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى**"، ط.1، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2006.

49- السيد حسين، عدنان، "**الجغرافي االسياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر**"، ط.1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1966.

50- السيد سليم، محمد وآخرون "**التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى**" ،جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية 1998.

51- السيد سليم، محمد، "**تحليل السياسة الخارجية**"، ط.2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998.

52- السيد سليم، محمد، "**تحليل السياسة الخارجية**"، ط.2، بيروت: دار الجيل، 2001.
53- شحاتة، أمين، "**الكرد دور بالتاريخ الوعرة**"، الجزيرة نت للبحوث والدراسات،جوان، 2006.
54- شلبي، محمد، "**المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم والإقترابات، الأدوات والمناهج**"، ط.3، الجزائر، دار هومة، 2002.
55- صادق إسماعيل، محمد، "**التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان**"،ط.2، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، .2013
56- صادق صبور، محمد، "**الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي**"،القاهرة: دار الأمين للطباعة، 2000.
57- صالح مجيد، دياري، "**التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية**"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، .2010
58- صبري مقلد، إسماعيل، "**العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**"،الكويت: منشورات دار السلاسل 1987.
59- الطاهر عبد العزيز، محمد، "**القضية الكردية وحق تقرير المصير**"، ط.1، القاهرة: مكتبة مدبولي، .2008
60- ظاهر، نعيم، "**الجغرافيا السياسية المعاصرة في ظل نظام دولي جديد**"، الأردن: دار يازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.
61- عبد الجليل، طارق، "**الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية**"، ط.1، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات، .2009
62- عبد الحكيم، منصور، "**تركيا من الخلافة إلى الحداثة،من أتاتورك إلى أردوغان**"، دمشق–القاهرة: دار الكتاب العربي .2013
63- عبد الرحمن، خير الدين، "**القوى الفاعلة في القرن الحادي والعشرين**"،دمشق: دار جليل، 1996.
64- عبد العاطي، محمد و آخرون،" تركيا بين تحديات الداخل والخارج" ،ط1، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، .2009
65- عبد الله حمدان، محمد، "**الجماعات اليهودية في تركيا ودورها في الحياة السياسية والإقتصادية والثقافية التركية**"، ط.1، دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع 2011.
66- عبد الله عوض، جلال، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**"، بيروت:مركز الدراسات العربية، 1998.
67- عبد الله معوض، جلال، "**صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية**"، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.
68- علوان، إبراهيم، "**مشكلات الشرق الأوسط**"،بيروت: المكتبة العصرية 1980.
69- علي حوات، محمد، "**مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**"، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

70- علي، عثمان، "**حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية**"، الطبعة الأولى، أربيل: مطبعة المنارة، 2013.
71- عوض الهزايمة، محمد، "**قضايا دولية، تركة قرن و حمولة، قرن أتي**"،ط.1، عمان: جامعة العلوم التطبيقية، .2005
72- غلاب، محمد وآخرون، "**البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر**"، القاهرة: دار المعارف، 1979.
73- فريدريك، محمد، "**تاريخ الدولة العلمية العثمانية**"، تحقيق حتي إحسان، ط.2، بيروت: دار النفائس، 1983.
74- فهمي، عبد القادر، "**النظام الإقليمي العربي،إحتمالات ومخاطر التحول نحو الشرق–أوسطية**"، ط.1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، .1999
75- القوري، هشام، "**سنوات بوشافي الشرق الأوسط 2000–2008، الشرق الأوسط الكبير ... أهو حقيقة أم إختراع** "، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة لسياسيات 2010.
76- كرامر هاينتس، "**تركيا المتغيرة –تبحث عن ثوب جديد–**"، (تعريب. جتكر فاضل)، ط.1، المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، .2001
77- كولوغلو، أورهان – التميمي، عبد الجليل وآخرون، "**العلاقات العربية التركية – حوار مستقبلي**"، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .1995
78- الكيلاني، هيثم وآخرون، "**تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية**"، ط.2 ، باريس: مركز الدراسات العربي–الأوروبي، 1998.
79- الكيلاني، هيثم، "**تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية التركية**"، ط.1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.
80- محسن صالح، محمد، "**التقرير الإستراتيجي الفلسطيني**"، ط.1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2006.
81- محسن صالح، محمد، "**تركيا والقضية الفلسطينية**"، العدد 17، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، 2006.
82- محمد حسن، شلاش، "**الجغرافية السياسة**"، بغداد: مطبعة الإرشاد، 1968.
83- محمد مصطفى منصور، ممدوح، "**الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط**"، القاهرة: مكتبة مدبولي 1999.
84- مرسي، ليلى ووهبان، أحمد،" **الحلف شمال الأطلسي**"، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
85- مصباح، عامر، "**الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**"، ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.
86- مصباح، عامر، "**تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث**"، ط.1، الجزائر: منشورات قرطبة، 2007.

87- مصباح، عامر، "**معجم مفاهيم: العلوم السياسية والعلاقات الدولية**"، ط.1، الجزائر: المكتبة الجزائرية وداود، 2005.

88- ميتكيس، هدى وآخرون "**الخصائص الجيوساسية لدول آسيا الوسطى**"، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، 2008.

89- نبلي التونيشيك، مليحة، "**تركيا من منظور عربي**"، (ترجمة عبد الإله النعيمي)، ط.1، بغداد: دراسات عراقية، 2011.

90- نتشه، رفيق، "**عبدالحميد الثاني وفلسطين**"، ط.3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

91- النعيمي، لقمان، "**تركيا والإتحاد الأوروبي**: دراسة لمسيرة الإنضمام"، ط.1، أبو ظبي، مركز الإمارات للدارسات والبحوث الإستراتيجية، 2007.

92- نور الدين، محمد، "**تركيا الجمهورية الحائرة**"،ط.1،بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

93- نور الدين، محمد، "**تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات**"، ط.1، بيروت؛ رياض الريس للكتب والنشر، جانفي 1997.

94- نوري النعيمي، أحمد، "**الحركات الإسلامية الحديثة في تركيا، حاضرها ومستقبلها، دراسة حول الصراع بين الدين والدولة في تركيا**"،عمان: دار البشير، 1993.

95- نوري النعيمي، أحمد، "**السياسة الخارجية التركية**"، بعدالحرب العالمية الثانية، بغداد: دار الحرية للطباعة، 1975.

96- نوفل، ميشال، "**عودة تركيا إلى الشرق، الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية**"، الطبعة الأولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010 .

97- الهلال، رضا- الهلال، سيف، "**تركيا من أتاتورك إلى أربكان بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي**"، القاهرة: دار الشروق، 1988.

98- هيرمان، راينر، "**تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية**"، (ترجمة: علا عادل). القاهرة: مركز المحروسة، 2012.
نور الدين، محمد، "**تركيا: الصيغة والدور**"،ط.1، بيروت:رياض الريس للكتب والنشر، 2008.

99- ياس خضير العزيري، محمد، "**الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الإتحاد الأوروبي 1993-2010**"، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، نوفمبر 2010.

100- يحيا زلوم، عبد الحي، "**إمبراطورية الشر الجديدة**"،بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر، 2003.

101- يوسف حتي، ناصيف، "**النظرية في العلاقات الدولية**"، بيروت: دار الكتاب العربي، 1987 .

* **المجـــــلات:**

102- إبراهيم الجهماني، يوسف وأوسي،سالار، "تركيا وسوريا"،**ملفات تركية**، ط1، بيروت: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

103- إبراهيم الجهماني، يوسف، "تركيا و الأرمن"، **سلسلة ملفات تركية**، الطبعة الأولى، العدد 9، دمشق: دار حوارن، للطباعة والنشر والتوزيع 2001.

104- إبراهيم الجهماني، يوسف، "تركيا و إسرائيل"، **ملفات تركية**، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

105- إبراهيم الجهماني، يوسف، "ثرثرة فوق المياه – تركيا وسوريا والعراق"، **ملفات تركية**، الطبعة الأولى، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999 .

106- إبراهيم لجهماني، يوسف، "أوجآلان، تركيا والأكراد"،**ملفات تركية**، ط.1، دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

107- إبراهيم، عرفات، "آسيا الوسطى .. التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، المجلد 42.

108- أبي صعب فارس "التحولات العربية في عالمم تغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط"،**مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 369، نوفمبر 2012.

109- الأفندي نزيرة، "تركيا والإتحاد الأوروبي، الديموقراطية تدعم الإقتصاد"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.

110- أوغنيمة، زيادة، "اليهود أولمنين زعتمرة الحزبية في تركيا"، **المجتمع**، العدد 912، 11 أفريل 1989.

(باشا، عبد الرحمان، "هل تعود الحكومة الإسلامية إلى أنقرة،"**الجزيرة الأسبوعية**"، العدد).833

111- بستانجي، ملتييم، "كيف تتشكل السياسة حيال حيل تركيا "**مجلة نقطة**، العدد 21، 833، 25 جانفي 1995.

112- البيومي غانم، إبراهيم، "الرؤية العربية لتركيا الجديدة"، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 169، جويلية .2007

113- تركيا، **مجلة المجلة**، العدد 908، 12-06- 1997.

114- تشاندار، جينكيز، "صورة لتركيا من الداخل: أزمة النظام ودور الجيش"،**شؤون الأوسط**، عدد 64، أوت 1997.

115- تقرير التنمية البشرية 2006، برنامج الأمم المتحدة الإنساني.

116- جاد، عماد، "الجمهوريات الإسلامية والإتحاد الروسي: الروابط و المخاوف"، **السياسة الدولية**،العدد 120، أفريل 1995.

117- جاسم حسين، محمد، "الدور الإقليم التركي من 2002-2010"، **السياسية الدولية**، العدد 20، 2012.

118- جفال، عمار، "التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"،**دراسات إستراتيجية**، العدد 106، ط1. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005.

119- جلال معوض، على، "الارتباط: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية"، **السياسة الدولية**، العدد 185، جويلية 2011.

120- جلال معوض، علي، "قراءة في فكر داوود اوغلو"،**السياسة الدولية**، المجلد 45،العدد 179،جانفي 2010.

121- جهاد، عودة، "التحالف العسكري التركي-الإسرائيلي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، جوان 2003.

122- حبيب خير الدين، "التعاون العربي-التركي ... إلى أين"، **المستقبل العربي**، العدد 371، جانفي 2010.

123- حسن باكير، علي، "محددات فهم العلاقات التركية الإسرائيلية"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 68، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ماي 2010.

124- الحمش، منير، "وجهة نظر عربية في واقع وآفاق العلاقات الإقتصادية العربية-التركية"، العدد 382، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ديسمبر 2010.

125- خليل الضبع، أحمد، "الإقتصاد التركي"، **السياسة الدولية**، العدد 131، جانفي 1998.

126- درويش، فوزي، "المؤسسة العسكرية التركية والإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006.

127- درويش، فوزي، "المؤسسة العسكرية التركية والإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي"، **مجلة السياسية الدولية**، المجلد 41، العدد 22، أكتوبر 2000.

128- الدسوقي، أبوبكر، "الموقف الدولي الإستراتيجي، حماس البديلة"، **السياسة الدولية**، العدد 164، أفريل 2006.

129- دياب، أحمد، "تركيا وإسرائيل .. أزمةعابرة أم منافسة قادمة ؟"، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، أكتوبر 2004.

130- رفعت الإمام، محمد، "العلاقات التركية-الكندية وتداعيات الملف الأرميني"، **السياسة الدولية**، المجلد 39، العدد 158، أكتوبر 2004.

131- رفعت الإمام، محمد، "مشروع القانون الأرميني وتأزم العلاقات التركية-الفرنسية"، **السياسة الدولية**، العدد 167، جانفي 2007، المجلد 42.

132- الزبيدي، مرشد، "الجذور التاريخية للتحالف الأمريكي-الصهيوني"،**مجلة الفكر السياسي**، بدون تاريخ.

133- سعيد محفوض، عقيل، "سوريا وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل"، **مركز دراسات الوحدة العربية**، العدد 369، نوفمبر 2009.

134- سعيد نوفل، أحمد، "متحدون في التنوع: الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26 ، ربيع 2010.

135- السكري، أحمد، "المسار المتغير: تعقيدات إنضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، المجلد 47، لعدد 187، جانفي 2012.

136- سويزال، ممتاز، "مرحلة الإنتقال إلى الديموقراطية في تركيا"، **انتقالية واستشفاف**، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية، محاضرة 24 فيفري 1995.

137- السيد سليم، محمد، "التفاعل في إطار مثلث القوة إطار فكري ومؤسسي"، **شؤون الأوسط**، العدد 33، سبتمبر 1994.

138- السيد سليم، محمد، "الخيارات الإستراتيجية للوطن العربي، وموقع تركيا منها"، العدد 382، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ديسمبر 2010.

139- الشرقاوي، يسرا، "تركيا–أمريكا ..سياسة خارجية بملامح جديدة"، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 171، جانفي 2008.

140- صالحة، سمير، "مستقبل علاقات تركيا بالإتحاد الأوروبي". **شؤون الأوسط**، عدد 31 جويلية 1994 .

141- طاهر، أحمد، "استغلال ثروات بحر قزوين .. الفرص والعقوبات"، **السياسة الدولية**، العدد 180، أفريل 2010، المجلد 45.

142- طلاس، مصطفى، "التعاون التركيا لإسرائيلي"، **مجلة الفكر السياسي**، العدد الأول، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1997.

143- عبد الجليل، طارق، "تأثير ورقة الخارجية في نتائج الإنتخابات التركية"، **السياسة الدولية**، العدد 182، المجلد 46، جويلية 2011.

144- عبد الجليل، طارق، "دبلوماسية أردوغان: تأثير الورقة الخارجية في نتائج الانتخابات التركية"، **السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 185،جويلية 2011.

145- عبد العظيم خالد، "العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركيةفي الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 47، العدد 187،جانفي 2012.

146- عبد العظيم، خالد، "العثمانية الجديدة: تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، المجلد 47، العدد 187، جانفي 2012.

147- عبد العظيم، خالد، "قبرص بين دواعي الإستراتيجية وضرورات الإقتصاد". **السياسة الدولية**، العدد 148، أفريل 2002، المجلد 38.

148- عبد الفتاح، بخير، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة"، **السياسة الدولية**، العدد 182، أكتوبر 2010.

149- عبد الفتاح، بشير، "التحالفات البديلة والعلاقات التركية–الإسرائيلية"، **السياسة الدولية**، المجلد 46، العدد 183، جانفي 2011.

150- عبد الفتاح، بشير، "السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة" **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.

151- عبد الفتاح، بشير، "تركيا: خطوة جديدة نحو الإتحاد الأوروبي". **السياسة الدولية**، المجلد 41، العدد 163، جانفي 2006.

164- عبد الله معوض، جلال، "تركيا والأمن القومي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 160، 1994.

165- عبد الله معوض، جلال، "عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينيات"، **شؤون عربية**، ديسمبر 1996.

166- عبد المجيد، سيد، "تركيا والإتحاد الأوروبي"، **كراسات إستراتيجية**، عدد 107، عام 2001.

167- عبد شاطر، عبد الرحمن، "سياسة تركيا البلقانية ما بعد الحرب الباردة 1991-2001"، **دراسات إقليمية**، العدد 8، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2010.

168- عرفات، عبدالله، "الإقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.

169- علوي، مصطفى، "الإنعكاسات الإقليمية والدولية لإستقلال الجمهوريات الإسلامية الجديدة في آسيا الوسطى والقوقاز"، **الفكر الإستراتيجي العربي**، العدد 40، أفريل 1992 .

170- العلي سري الدين، عايدة،"**المسألة الكردية**"، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة، 2000.

171- عمار، دينا، "شبكات نقل الطاقة من بحر قزوين .. مسارات متنافسة"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 180، أفريل 2010.

172- عمر عبد المنعم، خالد، "العراق والأكراد وتركيا .. علاقات متشابكة تنتظر الحسم"، **السياسة الدولية**، المجلد 43، العدد 171، جانفي 2008.

173- الغندور، عبير، "بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 33، فيفري 2012.

174- فتحي صفوة، نجدة، "موقف تركيا منقضية فلسطين"، **المستقبل العربي**، العدد 45، نوفمبر 1982.

175- فولر، جراهام، "الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، **دراسات مترجمة**، ط.1، أبوظبي، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2009.

176- الكسندر، أبي يونس، "العلاقات الحائرة بين تركيا والإتحاد الأوروبي"،**مجلة الدفاع الوطني**، العدد 77، لبنان، جويلية 2011.

177- اللباد، مصطفى، "الحوار العربي .. رؤى أكاديمية"، **السياسية الدولية**، المجلد 45، العدد 179، جانفي 2010.

178- اللباد، مصطفى، "العامل الكردي في السياسة التركية"، **السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 169، جويلية 2007.

179- اللباد، مصطفى، "أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية"، **السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.

180- ليتيم، فتيحة، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة المفكر**، العدد الخامس، مارس 2010.

181- مجتهد زاده، ببروز، "النظام القانوني لحوض قزوين "**شؤون الأوسط**، العدد 109، شتاء 2003.

182- محمد الفاتح، حسنين، "الدور الدولي لإلغاء قبرص التركية"، **المجتمع**، العدد 1300، 1980/05/19.

183- محمد شدود ، ماجد "التحالف الاستراتيجي بين تركيا و اسرائيل" **سلسلة الثقافة السياسية**، العدد 05 ، دمشق: مؤسسة الشبيبة للاعلام الطباعة و النشر 1998.

184- محمد شدود، ماجد، "التحالف الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل"، **سلسلة الثقافة السياسية**، العدد 05، دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام الطباعة والنشر، 1998.

185- محمد عبد الرحمان، "سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز"، **دراسات إقليمية**، العدد 8 مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل العراق، 2010.

186- محمد هلال رضا، "عضوية تركياني الإتحاد الأوروبي"، **السياسة الدولية**، العدد 132، أفريل 1998.

187- محمد، باسل، "قبرص مأساة المسلمين بالبحر"،**منار الإسلام**، العدد 05،فيفري 1984.

188- محمود علي، دهاب، "تركيا مابعد العثمانية، الجيشو مراكز القوة"،**شؤون الاوسط**، العدد 99، سبتمبر 2000.

189- محمود، صباح،"**السياسات الطائفية في الشرق الأوسط**"، عمان: الوارق للنشر، 2002.

190- مرشد الزبيدي، "الجذور التاريخية للتحالف التركي الصهيوني"،**الفكر السياسي**،العددان 4 و5 شتاء 1998-1999.

191- منال، لطفي، "العلاقات التركية اليونانية وتحولات المصالحال إستراتيجية"،**السياسة الدولية**، العدد 140 أفريل 2002.

192- موسى، محمد، "السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان .. حسابات الربحو الخسارة" **السياسة الدولية**، المجلد 145، العدد 182، أكتوبر 2010.

193- موسى، محمد، "السياسة التركية تجاه أرمينيا وأذربيجان حسابات الربحو الخسارة"، **السياسة الدولية**، العدد 182، أكتوبر 2010. العدد 6، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل 2007.

194- نصار، فاتن،"تركيا وإسرائيل .. محددات المستقبل"،**السياسة الدولية**، المجلد 45، العدد 182، أكتوبر 2010.

195- نور الدين محمد، "75 عاما على الجمهورية في تركيا"،**شؤون الأوسط**. العدد 73، جوان 1998.

196- نور الدين محمد، "تركيا والعالم العربي ... علاقات محسوبة"،**السياسة الدولية**، المجلد 42، العدد 169، جويلية 2007.

197- نور الدين، محمد، "الإستراتيجية التركية الجديدة"، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 116، خريف 2004.

198- نور الدين، محمد، " إجماع على إدانة شارون ومحاولة نبش الدفاتر مع العرب"، **المستقبل**، 9 أفريل 2002.

199- نور الدين، محمد، "الإنتخابات النيابية في تركيا: التطرف القومي إلى الواجهة"، **شؤون الأوسط**، العدد 83، ماي 1999.

200- نور الدين، محمد، "الدور التركي تجاه المحيط العربي"، **أوراق عربية**، العدد 14، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

201- نور الدين، محمد، "الدول التركية". **شؤون تركية**، العدد الثالث، نوفمبر 1992 .

202- نور الدين، محمد، "الدول التركية. آفاق ومستقبل". **شؤون تركية**، العدد 14، شتاء 1995.

203- نور الدين، محمد، "المسألة الكردية في تركيا، تقويم للمعطيات والإحتمالات"، **شؤون الأوسط**، العدد 31، جويلية 1994.

204- نور الدين، محمد، "تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج"، العدد 369، **مركز دراسات الوحدة العربية**، نوفمبر 2012.

205- نور الدين، محمد، "تركيا والشرق الأوسط الكبير"،**شؤون الأوسط**، العدد 114، ربيع 2004.

206- نور الدين، محمد، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي"، **شؤون الشرق الأوسط**، العدد 139، 2011.

207- نور الدين، محمد، "خيارات تركيا". **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 99، سبتمبر 2000.

208- نور الدين، محمد، "مرتكز السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية"،**مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 82، ربيع 2010.

209- نور الدين، محمد، "مشروع جنوب شرقال أناضول: أهداف محلية وأبعاد إقليمية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 15، لبنان، جانفي 1993.

210- نور الدين، محمد، "وجهة نظر عربية في التعاون والتنسيق العربي، التركي"، **مجلة الوحدة العربية**، العدد 382، ديسمبر 2010.

211- ياسين، عبير، "الوجود العسكري والسياسة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى"، **مجلة السياسية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أفريل 2003.

*** الجرائـــــد:**

212- خليفة، نبيل، "أردوغان وتغيير وجهت ركيا"، جريدة الوسط الأسبوعية، العدد 563، 11 نوفمبر 2002 .

213- كوش،عمر، "هلستن ضم تركيا إلى الإتحاد الأوروبي"، المستقبل .بيروت، 2005/10/19.

214- نور الدين ،محمد، "تركيا تحتال إحتلال التبشيري"، السفير، 27 جانفي 2005.

215- نور الدين، محمد، "الزنا وحزب العدالة والتنمية: الهزيمة الضرورية" السفير، سبتمبر 2004.

216- نور الدين، محمد، "تركيا وسوريا، نهاية العمق الإستراتيجي"، السفير، 17 ماي 2011.

*** القواميس والموسوعات :**

217- عبد الواحد الجاسور، ناظم، "**موسوعة علم السياسة**"، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

218- الكيالي، عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، ج.1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

*** مقالات من الانترنت:**

219- الباسل رجب، "دور تركيا في القضية الفلسطينية"، تم الإطلاع على الموقع الذاكرة الإسلامية.
http://www.islammemo.cc،01/09/2012

220- تائب مطيع الله، "الصين وإيران وتركيا" اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى.
www.aljazeera.net.12/08/2007, consulted 10/10/2010

221- خليل العلاف، إبراهيم، "الشرق الأوسط ... الشرق الأوسط الجديد ... والشرق الأوسط الكبير: رؤية تاريخية سياسية" http//histgeo.hisforum.com.25/08/2012.

222- عبد الرحمن يونس العبيدي، محمد، "سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز"، مركز الدراسات الإقليمي.
www.regional studies center vonosu.edu.ing 20/11/2012.

223- مينشيف، إميل، "موافق دول أوروبا الشرقية من قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي: علاقات فاترة مع تركيا"، (ترجمة عار فحجاج) في، ديسمبر 2007. الموقع قنطرة الإلكتروني، http://a.qantara.de

224- هل تصبح الصين حليف تركيا الأول في آسيا www.noonpost.net.05/08/2015

225- اليوسف، مسلم، "تركستان الشرقية" www.qawim.net2015/07/28

المراجع باللغة الاجنبية:

Les livres:

1- Akiner, Shirin, "**Central Asia a survey of the region and the five republics**" Switzerland: united Nations high commissioner for refugees, N°22, February 2000.

2- Allison, Roy, Jonson Lena, "**Central Asia Security**", London. Brookings institution press, 2001.

3- B. Slutzky, Dahal, **«Timeline of Turkish-Israeli relation 1949-2006»,** the Washington Institute for Near East policy, 2006.

4- Barbier, Maurice, » **la laïcité »**, Paris: édition l'Harmattan, 1995.

5- Basri Elmas, Hasen, «**Turquie-Europe, une relation ambigüe**»,Paris: édition syllepse 1998.

6- Bengio, Ofra, "**the Turkish-Israeli relationship, changing ties of Middle East outsiders**», New York: Palgrave Macmillan, 2004.

7- Bertrand, Gilles, **«le conflit Helléno-Turc, la confrontation des deux nationalismes à l'aube du XXe siècle3 ».** Paris: Maison heure et la rose, 2003.

8- Billion, Didier,"**l'enjeu turc"**, Paris: Armand Colin, 2006.

9- Candar, Cengiz, "**Turkey's constructive role in the US-Iran situation and its domestic impact**", New Anatolian, June 2006.

10- Chaliand, Gérard, «**le malheur kurde**», Paris: édition des seuil, février 1992.

11- Cigerbi, Sabri, « **les kurdes et leurs histoire**», Paris: l'harmattan 1999.

12- Cohen, Saul Bernard, **«Geopolitics of the world system»**,Rouman and littlefield, 2003.

13- Crouzatier, Jean-Marie, « **Géopolitique de la méditerranée** ». Paris: édition publisud. 1988.

14- Dulait-François, André, **"La nouvelle caspienne, les enjeux post - Soviétique",** Paris: ellipses, 1998.

15- G. Walker, Stephane, **«Role theory and foreign policy analysis»,**Duke: university, duke press policy studies, 1987.

16- Hobbes, Thomas, **«leviathan»,** oxford: Basil BlakwellLTd, 1946.

17- J. Campbell, Steven,**»Role theory, foreign policy advisor, and U.S. foreign policy making»,**USA:department of government in international studies association, February 1999.

18- J. Morgenthan, Hans,**»politics among nation, the struggle for power and peace»,** New-York, 1993.

19- Jana, Jabbour et Noémie, Rebière, "**La Turquie au cœur des enjeux géopolitiques et énergétiques régionaux**", Paris: Harmattan, 2014.

20- Jones W., **«the logic of international relations»,** Boston, Little Brounand Company, 1985.

21- Kaleagasi, Bahadir, «**le Défi européan**» la Turquie en mouvement, Paris: édition complexe, Paris 1995.

22- Kart, Michael,"**Nations in transition: central Asian republics",** the united states of America: facts on file, Inc 2004.

23- Ker-Lindsay, James, **"The Cyprus problem -what everyone needs to know-",**London: oxford university press. 2011.

24- L. Roudik, Peter, "**The History of the Central Asian Republics**", London: Greenwood Press Westport, Connecticut, 2007.

25- Latif, Huseyin, «**la nouvelle politique extérieure de la Turquie**», les édition CV Mag, 1er édition, Avril 2011.

26- Lewis, Bernard, «**Islam et laïcité, la naissance de la Turquie moderne**».Paris: edition fayard, 1988.

27- Mallet, Laurent, "**Politique israélienne dans les républiques turcophones**", dans M. Bazins et autres, la Turquie entre trois mondes. Paris: l'harmattan, 1998.

28- Mohammad-Reza, Djalili, Thierry, Kellner, «**Iran et la Turquie face au printemps arabe, vers une nouvelle rivalité stratégique au moyen orient**», Paris: Edition, GRIP, 2012.

29- More, Christiane, «**les kurdes aujourd'hui, mouvement national et partis politiques**». Paris: edition l'harmattan 1984.

30- N. Rosenau, J, **«comparing foreign policies ; theories, findings and methods»,** New-York, sage publications, 1994.

31- Oliker, Olga and Thomas , Szayna," **conflicts in central Asia and the south Caucasus**". Washington: rand corporation, 2003.

32- Oskanian, Kavork, "**Turkey and the caucasus**", the London school of economics and politics science (LSE) juin 2011.

33- Reusmit,Christian, **«Constructivism: theories of international relations»,** [2nd. Ed.], New-York:polgrave, 2001.

34- S. Joseph, Joseph, "**Cyprus. Ethnic Conflict and international politics**", London: Macmillan press LTD, 1997.

35- Souissal, Ismail, «**Turkish Arab diplomatic relations after the second war, studies on Turkish-arab relations ?** », Istambul: foundation for studies on Turkish-Arab, relations. 1986.

36- Stephen, Larrabee&Lesser, Ian, "**Turkish foreign in an age of uncertainty**" Rand: center for Middle East public policy, 2003.

37- Tabet, Ibrahim, «**Histoire de la Turquie**», Paris, l'Archipel 2007.

38- Taylor Peter,**»politics geography**», London: third édition, Longman, 1993.

39- Theophanous, A, «**The political economy of a Federal Cyprus**». Nicosia: Intercollege press, 1996.

40- Van, Nick,- Bÿl,Der «**the cyprus emergency. The divided islam 1955-1974**. London: Pen and sword military 2010.

41- Vaner, Semih, "**Modernisation autoritaire en Turquie et en Iran"**, Paris, édition l'harmattan 1991.

42- Vaner, Semih, Akagûl, Deniz et Kaleagasi, Bahadir,"**la Turquie en mouvement"**. Paris: Editions complexe 1995.

43- Wheeler Thomas "**Turkey's role and interests in central Asia**", Safer world, October, 2003.

44- Yatromonalakis, Nicholas, «**Greece survery. South East European fact**».Book and survey 1996-1997, Athens Hellenicre sources Institute, 1997.

45- Yves, Lacoste, "**Géopolitique"**, Edition Larousse: France, 2009.

46- Zûrcher, Elik J., "**Turkey a modern history"**, London, Ibaunis, 2001.

Les revues:

47- Akagul, Deniz, «la Turquie en quête de son européaniste», **Méditerranée développement**, N° 11 juin 1996.

48- Asiye, Oztruk, «Ankara - Washington - Tel-Aviv: le triangle géopolitique», **Outre-Terre**, 2005/1 n°10.

49- Avioutski,Viatcheslav, "Moscou-Ankara, Concurrence ou coopération ?", **Outre-terre**, N°10/2005.

50- Barkey, Henri, «les Occidentaux apportent un soutien mesuré aux kurdes», **Confluences méditerranée**, N°34, été 2000.

51- Basri Elmas, Hasen, «l'union douanière avec l'UE». **Méditerranée**, N°23, octobre 97.

52- Bayram, Bala, "Les relations entre la Turquie et l'Asie Centrale Turcophone 91-2004", ISPRI, **Outre-terre**, 2005/1, N°10.

53- Béchar, Pierre, «pour une Géopolitique de la Turquie quand Europe franchit l'Egée». **Géopolitique**. N°69, Avril 2000.

54- BenliAltunisik, Meliha, «Turkish-Israeli rapprochement, in the post cold war Era», **Middle Eastern studies**, n°30, April 2000

55- Berman, Ilan, «Israel India, Turkey a triple entente? T**he Middle Eastquarterly**, vol.9, N°4, 2002.

56- Bertrant, Gilles et Riconi, Isabelle, «Turcs, kurdes et chypriotes devant la cour Européenne des droits de l'homme: une contestation judiciaire de questions politiques », **Etude Internationale**. volume 31, N°3, septembre 2000.

57- Billion, Didier, «les atouts de la politique extérieure de la Turquie», **Pouvoir**, N°115, Paris 2005.

58- Bozdaghiogh, Yücel, "Turkish foreign policy and Turkish Identity ",

59- Byart, Jean François, «la Politique Extérieure de la Turquie les espérances déçus», **revue française de science politique**, N°5-6. octobre décembre 1981.

60- C. James, Carolyn, Ozdamar, Ozgur, "Modeling foreign policy and ethnic conflict; turkey's policies towards Syria", **foreign policy analyses**, N°5, 2009.

61- Candar, Cengiz and E. Fuller, Graham. "Grand Geopolitics for A new Turkey", **Turkistan news letter**, vol.5 April 2001.

62- Capezza, Davi, «Turkey's military is a catalyst for reform the military in politics », **Middle East Quarterly**, summer 2009.

63- Chiclet, Christophe, «la capture d'Abdullah Ocalan», **Confluences méditerranée**, N°34, été 2000.

64- Dagi, Ihsan, «Turkey between democracy and militarism», **Ankara orient**, 2nd edition, 2011.

65- De Boysson, Olivier, «Turquie: un pôle de développement dans une région troublée», **les problèmes politiques et sociaux**. N°757, 10 novembre 1995.

66- F.G, Dreynfns, «les ottomans dans les Balkans (XIII au XX siècle), **Géostratégique**, N°30, 2011.

67- Fidan, Hakan, "Turkish foreign policy towards central Asia", **journal of Balkan and near Eastern studies**, volume 12, N°1, march 2010.

68- Fiona,Hill. "La Russie et la Turquie au Caucase ; se rapprocher pour préserver et le statuquo", **Politique Etrangère**, 2007/5.

69- Frappi, Carlo "Central Asia's place in Turkey's foreign policy", **Analysis**, N°225, December 2013.

70- Fuller, Grraham, «Turkey strategic model: Muth and Realities», the **Washington quarterly**, vol 27, N°3, 2004.

71- Gillet, Laurent "Géopolitique « GUUAM »" **regard sur l'Est**, 04/01/2004.

72- Gokhan, Centinsay, "Essential friends and natural enemies: the historic roots of Turkish relations", **MGIA journal**, n°3, September 2003.

73- Gôle, Nilufer, «la Laïcité l'espace publique et le défi Islamiste en Turquie», **Confluences méditerranée**, N°33, printemps 2000.

74- Gordon, Philip, Taspinar, Omar, «Turkey on the brink », **The Washington Quarterly**, summer 2006.

75- Gothan, Cetinsay, «Essential friends an natural enemies: Historic roots of Turkish relations», **Mria journal**, N°3, September 2003.

76- Groc, Gérard, «Turquie-OTAN, les problèmes d'une Alliance », **problèmes politiques et sociaux**, N°509, avril 1985.

77- Henri Soutou, George, «la problématique de l'entrée de la Turquie dans l'UE », **Géopolitique**, N°69, Avril 2000.

78- Henri, Françoise, «la tension Gréco-turque en mer Egée», **Défense nationale**. Novembre 1995.

79- Houshang, Hassan-Yari: «les relations Turco-Iraniennes: un mariage de raison», **Géostratégiques**. N°30, 1er trimestre 2011.

80- Houshang, Hassan-Yari, "Les relations turco-iraniennes: un mariage de raison", **Géostratégiques**, N°30, 1er trimestre 2011.

81- J. Barkey, Henri, "Turkey's kurdish Dilemma", Survival, **oxford pergamonpress:** vol.35, N°4, 1993.

82- Jean, Marcou, «Islamisme et post-islamisme en Turquie», **Revue internationale de politique comparée**, vol.11, 2004/04.

83- Jean-Paul, Burdy, "La Turquie candidate et le génocide des arméniens: entre négation nationaliste et société civile", **Pole Sud**, 2005/2, n° 23.

84- Kalin, Ibrahim, "Turkey and Middle East: Idologyor Geopolitics?", **private view**, Istanbul, 2008.

85- Ken Gerli, Zua, "Turkey's geostrategic interests in the Caucasus", **Central Asia and the Caucasus,** N°6 (30), 2004.

86- Keyman, Fuat, «Globalization, modernity and Democracy, Turkish foreign policy 2009 and Beyond». "**Perception**", vol. XV, nomber 3-4, autumn-winter 2010.

87- Lewis, Bernard, "why Turkey is the only muslim democracy" **Middle East quarterly**, vol N°1, 1999.

88- Mango, Andrew, «The Turkish model », **Middle Eastern studies**, N°4, vol. 29, oct. 1993.

89- Marcau, Jean, «La laïcité en Turquie: une vieille idée moderne », **Confluence Méditerranée**, N°33, printemps 2000.

90- Murinson, Alexander, «The strategic depth doctrine of Turkish foreign policy», **Middle Eastern studies**, vol.42, N°6, November 2006.

91- Olson, Robert, «the creation of a kurdish state in the 1990», **journal of South Asian and middle eastern studies**, vol. 15, N°4, summer 1992.

92- Ozge, Artik, « La Turquie: retour au Moyen orient **», Hérodote**, N°148, 1er trimestre 2013.

93- Paulroux, Jean, «la tentation de l'occident », **Géopolitique**, N°69, Avril 2000.

94- Picoper, Jean-Paul, «l'Allemagne, tête de pont de la Turquie en Europe», **Géopolitique**, N°69, Avril 2000.

95- Ploquin, Jean-Christophe, « la lutte Armée, une impasse pour les kurdes», **Confluences méditerranée**, N°34, été 2000.

96- Semo, Marc, «Turquie la mal-aimée », **politique international**, N°80, été, 1998.

97- Sincar, Azad, «la question kurde en Turquie», **Géopolitique**, N°69, avril 2000.

98- Snesarov, A.S, "center Asian Geopolitics in the last hundred year ", C**entral Asia Survey**, vol.21, N°2, 2000.

99- Summut, Goldner, "Russie-Turquie, querelle d'arrière-cour", **Outre-terre**, 2003/3 N°4.

100- Tazmine, Ghoncheh, "the islamic revival in Central Asia: a potent force or a misconception?", **Central Asian survey magazine**, vol.20 N°1, 2001.

101- Therme, Clément, "l'Alliance irano-arménienne." **Centre Européen de recherches internationales et stratégiques**. n°1, printemps 2008.

102- Thierry, Meyer, «Spires de l'Europe et Si loin des USA», **courrier international**. N° 453, de 8 mai au 14 juillet 1999.

103- «Turquie, les nuages s'amoncellent», **Nord-Sud-Export**, 17 juillet 1998.

104- Varol, Sabetay, «la Turquie et les chypriotes turcs», **Outre-terre**. N°10, 2005/1.

105- Verrier, Michel, «Abdellah Ocalan: Une nouvelle logique politique», **Confluences méditerranée**, N°31, automne 1999.

106- Verrier, Michel, «la Turquie piétiné aux portes de l'union européenne», le **monde diplomatique**, N°492, mai 1995.

107- Winrow, Gareth, "Turkey's relations with the tranCaucasus and central Asian republic", **Perceptions: journal of international affairs**, vol.3, N°4, 1996.

108- Worth, Simon, "Turkey's integration with Europe, initial: phase reconsidered", **journal of the international affairs**. vol.5, n°2.June- august 2000.

109- Yatromonolakis, Nicolas, «Greece survey», **South East, European fact book and survey**(1996, 1997). Athens ressources Institute 1996.

110- Yazar, Isa, «Turkey outstrips Europe: growing economy, again population»,**Turkish review**, volume 2, March-April 2012.

111- Yazar,Isa «Turkey outstrips Europe growing economy, aging population», **Turkish review**, volume2, march - April 2012. .

A constructivist approach, New-York & London, 2003.

Articles:

112- Biegla, Eric, «Ankara décrispe ». **Le figaro**, 22 Novembre 2000.

113- Kadritzke, Niels, «Athènes et Ankara se disputent la mer Egée, **le monde diplomatique**. 14 octobre 1996.

Encyclopedie:

114- Capitant, Henri, « **Vocabulaire juridique** », Paris, 1936.

115- Hermet, Gruy et autres, « **Dictionnaire de la Science Politique et des Institutions Politiques** ». Paris: Colin 1994.

116- «**le guide du routard»** -Turquie-, Paris, hachette, 2011-2012.

117- «**l'état du monde»** . Paris, édition la découverte 1998.

Report:

118- A, Aras, "Turkey and the Russian federation: An Emerging Multidimensional partnership".

119- Commission national Turque pour l'Unesco, Atatürk vie et œuvre, (Turk Tarit kurumm Bsimevi).

120- Euro barometer, «public opinion in the European union November 2010, survey carried out by TNS opinion and social at the request of the European commission, European commission Brussels.(February 2011).

121- Ménat Pierre, «la relation franco-turque pendant la présidence française de l'UE», la Turquie et l'Europe après la présidence française de l'union européenne, Paris, IFRI, Décembre 2009.
122- Technical study on different modalities of safe guards in the Middle East, IAEA-GC 887, 24/08/1989.
123- United Nations, Department of economic and social affairs, population division 2011 world population: the 2010 revision, New york.

Official sites:

124- Cabbarly, Yasar et Kalafat-Hatem, "l'évolution des relations entre la Turquie et l'Arménie de point de vue de la guerre psychologique". Abrÿan research center of strategic policy. http://www.azsam.org/modules. Heradote, N°7,oct-december, 1992.
125- Fidan, Gray, "Sino-Trukishrelations: Anoverview"
http:// www. mei.edu/ content/sino-turkish-relations.27/07/2015.
126- Kulchic, A, "Central Asia after the Empire: Ethnic groups, communities and problems" Eiesnhouerinstit, 2006.
http://www. eisenhowerinstitute. org/programs/globalpatner ships/securityand terrorism/ coallition/ regional relations/conflictbook/kulchic.htm 22-03-2013.
127- U.S. department of state, Washington DC, office of the coordinator for counter terrorism, april 1997, patterns of global terrorism, 1996, http://www.state.gov/www/global/terrorism.consulted 10.10 2010.

الفهـــــــــــــرس

مقدمـــــــــة **1**
الفصل الأول: محددات السياسة الخارجية التركية..... **30**
المبحث الأول: العامل الجغرافي..... **30**
المبحث الثاني: العامل التاريخي..... **36**
المبحث الثالث: النسيج الإجتماعي والعرقي **49**
المبحث الرابع: دور النخبة التركية **52**
المطلب الأول: تطور النخبة الكمالية الحاكمة في الجمهورية التركية (1924-2002) **52**
المطلب الثاني: الصراع بين الكمالية الدولة والأحزاب السياسية:..... **57**

المطلب الثالث: العثمانيون الجدد:.....**62**
المطلب الرابـــع: التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية (وفق تصور العثمانية الجديدة).....**77**
المبحث الخامس: العامل الإقتصادي **83**
المبحث السادس: العامل الدولي **87**
المطلب الأول: التحالف التركي الأمريكي.....**87**
المطلب الثاني: مكانة تركيا الدولية (دولة المركز) **96**
إستنتاج الفصل الأول:.....**100**

الفصل الثاني: البعد الأوروبي **103**
المبحث الأول: البعد الجغرافي والحضاري للعلاقات التركية–الأوروبية **103**
المطلب الأول: البعد الجغرافي:.....**103**
المطلب الثاني: البعد الحضاري:.....**105**
المبحث الثاني: مسار العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا **108**
المطلب الأول: المرحلة التحضيرية (1964–1972).....**110**
المطلب الثاني: المرحلة الإنتقالية(1973–1987).....**111**
المطلب الثالث: مرحلة العضوية الكاملة:.....**113**
المبحث الثالث: أسباب رفض الإتحاد الأوروبي لتركيا **119**
المطلب الأول: التضخم السكاني.....**119**
المطلب الثاني: الإختلاف الحضاري والتباين الثقافي **120**
المطلب الثالث: النزاع التركي اليوناني والمسألة القبرصية (الخلاف حول بحر إيجه) **123**
المطلب الرابع: حقوق الإنسان والديمقراطية والأقليات **132**
الفرع أ– المسألة الكردية.....**133**
الفرع ب– القضية الأرمينية **142**
المطلب الخامس: التحول الإقتصادي والتنموي التركي–الأوروبي **149**
المبحث الرابع: الإصلاحات في تركيا وفق الأجندة الأوروبية **158**
المبحث الخامس: الإتفاق والتباين بين الإتجاهات السياسية التركية
والأوروبية من مسألة الإنضمام.....**168**
المطلب الأول: على المستوى التركي **169**

الفرع أ– المواقف المعارضة للإنضمام.....**169**
الفرع ب– المواقف المؤيدة للإنضمام.....**172**
المطلب الثاني: على المستوى الأوروبي **174**
المبحث السادس: علاقات تركيا مع البلقان وتأثيرها على أوروبا **179**
المبحث السابع: مستقبل البعد الإقليمي التركي والإتحاد الأوروبي **186**
المطلب الأول: سيناريو احتمال نجاح تركيا في الإنضمام للإتحاد الأوروبي **186**
المطلب الثاني: سيناريو احتمال فشل الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي.....**188**
المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع الراهن.....**190**
المطلب الرابع: السيناريو الأوروبي الأمثل.....**191**
إستنتاج الفصل الثاني **192**
الفصل الثالث: البعد الشرق الأوسطي **195**
المبحث الأول: ماهية الشرق الأوسط **195**
المطلب الأول: الأهمية الجيوبوليتيكية للشرق الأوسط.....**198**
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط **199**
المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للشرق الأوسط **200**
المبحث الثاني: تطور العلاقات التاريخية التركية–العربية.....**201**
المطلب الأول: المراحل التاريخية في تكوين العلاقات التركية–العربية **201**
المطلب الثاني: طبيعة الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط **211**
المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في العلاقات التركية–العربية **214**
المطلب الأول: إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية–العربية **214**
المطلب الثاني: نزاع لواء الإسكندرون **217**
المطلب الثالث: القضية الكردية **220**
المطلب الرابع: الإقتصادية التركية–العربية **222**
المطلب الخامس: تأثير الثورات العربية على التوجهات السياسية الخارجية التركية **226**
المبحث الرابع: العلاقات التكرية مع دول الجوار في الشرق الأوسط **231**
المطلب الأول: العلاقات التركية–السورية **231**
المطلب الثاني: العلاقات التركية–العراقية **240**
المطلب الثالث: العلاقات التركية–الفلسطينية **249**

المطلب الرابع: العلاقات التركية–الإسرائيلية **256**
المطلب الخامس: العلاقات التركية–الإيرانية **270**
المبحث الخامس: المشاكل والتحديات في العلاقات التركية–العربية **277**
المبحث السادس: رؤية مستقبلية في البعد الشرق أوسطي **280**
المطلب الأول: سيناريو توصل التركي الشرق الأوسطي **281**
المطلب الثاني: سيناريو التنافر في العلاقات التركية الشرق الأوسطية **283**
المطلب الثالث: سيناري بين – بين في العلاقات التركية الشرق الأوسطية **285**
المطلب الرابع: السيناريو الشرق الأوسطي الأمثل:..... **286**
إستنتاج الفصل الثالث:..... **287**
الفصل الرابع: بعد آسيا الوسطى والقوقاز **290**
المبحث الأول: تحديد "العالم التركي" وفق المحدد الجغرافي والعرق **290**
المطلب الأول: المحدد الجغرافي **290**
المطلب الثاني: المحدد العرقي **297**
المطلب الثالث: تأمين الدول التركي في آسيا الوسطى والقوقاز **300**
المبحث الثاني: مراحل تحولات السياسية التركية إزاء منطقة آسيا الوسطى والقوقاز **302**
المطلب الأول: سياسة الأخ الأكبر والدولة النموذج **303**
المطلب الثاني: خيبة الأمل ومواجهة الحقائق **306**
المطلب الثالث: اللعبة الكبرى والصراع على الطاقة **308**
المطلب الرابع: مرحلة دور حزب العدالة والتنمية **311**
المبحث الثالث: الفاعلون الدوليون المتنافسون على المنطقة **315**
المطلب الأول: المقاربة الروسية **315**
المطلب الثاني: المقاربة الإيرانية **324**
المطلب الثالث: المقاربة الصينية **329**
المطلب الرابع: المقاربة الأمريكية **334**
المبحث الرابع: عقبات العلاقات التركية مع آسيا الوسطى والقوقاز **337**
المبحث الخامس: مستقبل البعد الإقليمي التركي وآسيا الوسطى والقوقاز..... **341**
المطلب الأول: سيناريو نجاح الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى..... **342**
المطلب الثاني: سيناريو فشل الأتراك في قراءة المشهد في آسيا الوسطى والقوقاز..... **342**

إستنتاج الفصل الرابع: 345
الخاتمـــــة 346
الملخص باللغة العربية:..... 351
الملخص باللغة الإنجليزية:..... 353
الملاحق 356
قائمة المراجع..... 378
الفهرس 403